

كتاب الحقائق في شرح منظومة
 سعد بن محمد بن محمد بن إدريس
 في معرفة من في

فأيه



حكى عن الإمام محمد بن الفضل الأفضل أن صلى الله عليه وسلم
 أرباؤهم وسناؤهم صلى الله عليه وسلم أرباؤهم وسناؤهم
 بضمير على عاقل أرباؤهم بضمير بضمير على عاقل
 ولأنه لو صلى الله عليه وسلم أرباؤهم بضمير بضمير على عاقل
 أضربهم بأفئدتهم
 فتاوى

منظومة النبي في أخلاق وهو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد الشافعي الموصوف سنة
 أولها باسم الله رب كل عبد وحمد لله وفي كل حمد رتبة علي بن عتبة أبو الرب
 الأول في قوله الإمام الثاني في قوله أبي يوسف الثالث في قوله محمد الرابع
 في قوله الإمام مع أبي يوسف الخامس في قوله محمد السادس في قوله أبي
 يوسف مع محمد السابع في قوله كل واحد منهم الثامن في قوله زفر التاسع
 في قوله القاضي العسكري في قوله مالك أمهات في قوله الب في قوله
 وعدد أمهاتها الفان وثمانية وستون ولها شرح كثير من هذا الشرح
 أم من كشف الطون في الجزء الثاني سنة ١٠٤٧

فهرست کتاب شرح منظومه

کتاب الصلوة	باب الذي اختصر	کتاب الزکوة	کتاب الصوم
کتاب الحج	کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب العتاق
کتاب المکاتب	کتاب الولاء	کتاب الامان	کتاب الحدود
کتاب السرقة	کتاب السر	کتاب الغصب	کتاب الوديعه
کتاب اضرار	کتاب رشک	کتاب الصيد	کتاب الوقف
کتاب ارضيه	کتاب البیوع	کتاب الصرف	کتاب الشفعة
کتاب القسمة	کتاب الاجاره	کتاب ادب القاضي	کتاب الشهادات
کتاب الرجوع و التوبة	کتاب المدعي	کتاب الاقرار	کتاب الوکالة
کتاب الکفالة	کتاب الحوالة	کتاب الصلح	کتاب الوصی
کتاب المضاربة	کتاب المزارعة	کتاب الشرب	کتاب الاشرار
کتاب الکرا	کتاب الخمر	کتاب المأذون	کتاب الديات
کتاب الجنایات	کتاب الخنثی	کتاب الوصایا	کتاب الغرایض
کتاب الکراعية	باب الذي اختصر	کتاب الزکوة	کتاب الصوم
کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب الحدود	کتاب السرقة
کتاب الولاء	کتاب الامان		

شرح منظومه الشعر

المعروف بالجهان

کتاب السیر	کتاب النبی	کتاب البقیة	کتاب اللقطة
کتاب جعل الاق	کتاب الوديعه	کتاب العار	کتاب رشک
کتاب رشک	کتاب رشک	کتاب رشک	کتاب رشک
کتاب رشک	کتاب رشک	کتاب رشک	کتاب رشک

باب فتاوی العالم الربانی الامام محمد

کتاب الزکوة	کتاب الصوم	کتاب النکاح	کتاب الطلاق
کتاب العتاق	کتاب الحدود	کتاب الامان	کتاب السرقة
کتاب الوديعه	کتاب الغصب	کتاب الوکالة	کتاب الاقرار
کتاب الصلح	کتاب الشفعة	کتاب الشهادات	کتاب الوصی

باب فتاوی الشيخ ما الشافعی

کتاب الصوم	کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب العتاق
کتاب الحدود	کتاب الامان	کتاب السرقة	کتاب الوديعه
کتاب الغصب	کتاب الوکالة	کتاب الاقرار	کتاب الصلح
کتاب الشفعة	کتاب الشهادات	کتاب الوصی	کتاب الغرایض

باب فتاوی الشيخ والشیخ

کتاب الصوم	کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب العتاق
کتاب الحدود	کتاب الامان	کتاب السرقة	کتاب الوديعه
کتاب الغصب	کتاب الوکالة	کتاب الاقرار	کتاب الصلح
کتاب الشفعة	کتاب الشهادات	کتاب الوصی	کتاب الغرایض

باب مقاراة الامام الشافعی علی طائفة من حلیة الیمن

کتاب الصوم	کتاب النکاح	کتاب الطلاق	کتاب العتاق
کتاب الحدود	کتاب الامان	کتاب السرقة	کتاب الوديعه
کتاب الغصب	کتاب الوکالة	کتاب الاقرار	کتاب الصلح
کتاب الشفعة	کتاب الشهادات	کتاب الوصی	کتاب الغرایض

کتاب النکاح
کتاب الطلاق
کتاب العتاق
کتاب الحدود
کتاب الامان
کتاب السرقة
کتاب الوديعه
کتاب الغصب
کتاب الوکالة
کتاب الاقرار
کتاب الصلح
کتاب الشفعة
کتاب الشهادات
کتاب الوصی
کتاب الغرایض

[illegible][illegible]

فقدان الامني وفتح سنن علي
سنة ارضين في سنن علي

بسم الله الرحمن الرحيم فيه تسعة

الحمد لله الواحد بذاته الواحد في صفاته الواسع المحسن بآفته المحسن بوسع
 لرحمته والصلوة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين بعدهم في
 الفضل غاية وانهم بحجة وآية وعلى كل واحد من هؤلاء السعادات ومفاتيحها
 ومجديها البركة ومصابيحها **وعد** يقول الواحد بكلمة الحق بعد محمد بن محمد
 داود أنزلوا في النجاة الا فتني فقه الله في الدين وجعل لسان صدق في
 الاقرب قد طلب الى آخر حجة لذي ادام الله توفيقهم وسئل لا اقتباس العلم
 طريقهم ان اشروع فلم يورع مسائل المنظومة شتر حاشا مقصد ابن الاطياب
 المثل والاقوال الخلف بغيره الفصل بين موافقة النزاع وموافقة الاجماع فظنهم
 على خطيتهم من رايه العلم بشيهم ومزنا لئلا يصباه بغيره ولست هناك
 واني اذكر ذلك ولكن مع قلة البصيرة وخروج عن اهل الصناعة اجتمع
 لا ملتصقهم وبتشواهم واسعفتهم لما حجتهم ومنواهم وشرعت فيه
 بتوفيق الله واقبلت اليه واجبا عنه ان يجعل قلة من الناس تنوي اليه
 اليه فينصب قبول في القلوب ويحب في الديار **وعد** الصبا والجنوب
وسميت حقايق المنظومة ليكون الاسم ذا الالهيته والحق والحق والحق
 وحسب الله ونعم العمل في المولى ونعم النصير فالشيخ العام الحق في الملة
 والدين ابو الحسن محمد بن احمد النسفي رحمه الله عليه
يا شيم الاله زمت في عبد **والحمد لله في آخر** اعلم ان الباء بقصد نقل
 باسم اسما خيرا وامر وموضع الباء لقب على معنى ابتداء او ابتداء او
 رفع على معنى ابتداء في الامام وانما يفرق بهذا المصير لرفع الاختلاف
 حيث قال كعب ان الله معنا وقال الكليم ان مودتي من الاجناس يرب
 ونظير حذف متعلق اجبات في قوله في شيم ايات اي اذهب في شيم
 ايات من الكشاف ثم في حقه الواصل في باسم الاله اشيا خيرا
 في الكتب لان استقامتها في الكفاية لان استقامتها في التسمية المنزلة لكن
 ما يكتب او لا فامة نظير اليا معاها بما حقت في الاحقاق والمفيد
 لم يوجد فيما نحن بصدده فينبغي على قضيتنا الاصل والاك اسم المعبود

بسم الله الرحمن الرحيم

المخرج ثم

الاخوة القلوب

يا شيم

باسم الاله لا ينفصل
 ويبدأ بظن رتبة الحبيب
 على كبره عليه السلام

امين والاطاعة على الخلق والالتفات كان يجري في الانسان وتقبل حصوله الجان
 القوم لصدمات الحج وتوى الراهبين ولذلك اظهر الله عليه السلام مقالة لا اله الا الله لم يعارضه احد لما حجة ولا انكار عقلي لا عزائم بل في الحقيقة وما
 اللطف قوله رب كل عبد عتيب ذلك لا كعبه لا يبطل عن الانعام دفعا
 لا وهام او ليك الانعام فالرب المصل من رتبة الضيعة اي اصلها والديام
 من ارباب السماوات اى دامت وعلى العتيد هو الذي اصل شانت اليوم
 وغدا وهو القائم الدائم اولا وابدوا العبد اسم المحلوك في جنس العقلة والمحلوك
 اسم للمعبود بالاستيلاء من اهل الاقصى سبحانه القائم الدائم من تسبيح جبريل
 وميكائيل واسرافيل وموسى عليه السلام يردو في شيم باسمه في الامام
 زاهد عدا في قيل لم يقل رب كل شئ وهو علم قيل لان التكليف من اكتم
 انما ينوب على العقلاء والكتب لبيانها فخص العبد بغيره ويكون ذكر الرب
 مضافا الى العبد تحريكه لادعية الرغبة فيما هو وعلمه اذ انصاف عبيدا
 حسان مما في ذكر العبد من حصول قابلية العزم ايضا لما ان نفوذ التصرف
 في الاعلى يشعر بنفوده في الادنى وكشف ان الآدمي فاق جميع الاجناس
 با انواع اكمل واصناف الترابي وهذا يغلب بلطف حيلة حسن تزيين
 جميع الحيوانات الارضية فيستشعر الاسود الضارية والاعلى الناضجة
 ويستخرج من قعر البحر الصيود المائية ويستخرج من ارجح الجو الطيور
 الهوائية فمن هذا مشاهدنا استقار في ظن رتبة الرب جل وعلا في رتبة
 اخرى واولى ولعل تخصيص العتيد الذي هو اعظم الخلق في مقام ذكر
 الاستيلاء والتفخيم بالظفر والبال بولته الحشن على العرش استوى يلمت
 الى هذا المعنى ثم لما كان رب كل شئ وصاحبه كانت المحامد باجها لرجوة
 اليه ومنوجه لئلا يترك لاصناف الشيخ رحمه الله جميع المحامد اليه
 بقوله واحمد لله كلام عند عدم العبد بعد اجتناب لما في حصول الحق فانه
 قيل كيف يضاف المحامد باسمه اليه وقد وجد في اشيا من مقال
 وجاه وعلم وحلم وحكم ودولة الى ما يكثر تفاداه من محاسن الدين و
 الدنيا فالكشف فيقولون على وجه الصورة المبدية والالسن النصيحة

كان من سوا الله في سطاق العبد
 وما سوا الله في سطره وكلم
 سوا الله في قدره وكيف
 سوا الله في صفته وشي
 سوا الله في ذاته واني
 سوا الله في صفته

يا شيم

باسم الاله

يا شيم

والمناظر البهيبة والارواح الطيبة والطعوم اللينة والكلبات المشوقة فقل في نفس
شكر بركة وان شئ مع فضيلة فانده هو الشكور والمودع بها في كنفه باله
خالق كل شئ ومقدره وصنوعه وليس من عجز خطأ فليس من عجز
عجز ان اصبى بالبحر بمدة فوجي السموات فاما انك كذا لا ينج الا باله ولا
ينج الا باله وبصدق في قضاة القائل فان جبال الفظا يوحى يديته
لغيرك انسا فان انت الذي نفس هذا التحقيق انما يستقيم على قاع اهل
السنة والجماعة دون الاعتزال يا شاعلم مسئلة خلق الافق وانما اختار لفظ
الحمد لان الافظ في هذا المعنى ملته المدح والشكر والحمد اكثر ما يستعمل على
صفات الفاضلة والشكر والحمد مع بينهما والله المستحق على احبته كذا التوسيم
فليس كذلك وهو السعيد الصديق وما كثر في نفس الله وشيخه اخص بالذكر
في اول التبريد والله اسم لا يجوز ان ياتي به لصفات الاحبته الموصوف بنور
الربوبية ويحكي هذا الاسم في آحاد الله في مجرى الاحلام ولهذا اذنت بحمده
ان الكمال باسحق قد تعسف ذكره الفزاري المتخصص الاخص وانما خص
هذا الاسم ههنا ليكون الحامدا مكرمة لمعانيها المستدعية لها فاذ لم
يبي عن جميع صفات الكمال والى كماله اولى به قال الله تعالى في كشف الباري
في ناو بقرته الله والذين آمنوا اولى به واحدا لا به فيهم **ثم الخ**
بغير عدد على النبي المصطفى محمد العجبة الهديّة وتبريل السلام
والنبي لهما ولا يميز وجه الاول ثانيا كثر في قولنا في آحاد الله
كثيرا وانقياب من الاشباع قال الاحكام الزاهد الصفا في الابانة وعند
قول القباك بن موداس في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم يا خاتم الانبياء
الكل من سلك في خير ههنا الكمال كما وعز هذا قال غني الامير الكردي
في ترجمته مردكاه بلذ قد رجعا بين الماخذين النبي والنبوة سمعة
عن نبي محمد الله ثم هو فيل يعمل في الاعمال والمخبر فيج الوحيين على ما
حذين فنقول هو الخبير والمخبر والرافع والمرفوع **وبعد قال ابو جعفر**
عزم الله وعقبة محمد ثم السهم رحمة الله فصل في الحمد والصلوة على
نبيه وبين المقصود بكل فصل الكتاب وقال وهو اجد محمدا والصديق

حائى الكل

فالمجد حم

علاء الانعام

٥

3

۱۰۰
 ۱۰۰
 ۱۰۰

ع

على بيته كونه لانه الاضافه قيل اول من تكلم بهاد اود النبي عليه السلام وقيل من
بن ساعد الا يات في المتن ولا في حاشي العريب وابو حفص كنه الشيخ رحمه الله
وعز عطف بيان وهو كلام عريفه يكشف عن الماد وكشف الصفه عز وهذا
البيان انما يكون اذا زاد واحد لاسمين على الاخر فيكون المسمى معقوف بفتح المعطوف
مبتدأ عليه السلام وعين اوجض الشيخ رحمه الله وعبر عنه بجزا ان ذكر على وجه كونه
وعبر عن بعضهم بقوله كرهه الله وابو حمزه الاول اولى كذا يكون عطف المضاف على
المستقبل صواب وان كان مستقبلا معنى كونه دعامه في الشيخ رحمه الله على هذا
البيت منقضي الاشفاق في التخصيص اما التخصيص بان يكون في كلياته منقضي
عقبتين حفظ في كل اوقع في العرف مع غير الوان في العرف ونظير من التبريل ولا يركب
وهم يحسبون انهم يحسنون شعرا ومن الحديث عليكم بالاجرة فانها استدل بها
ومنا من التبريل قوله في ما فيكم منكم لادن اليتيم ومن الحديث ذو الوجهين
الا يكون وجهه رائعا لله **هذا كتاب في الخلافات نظم في العمون بالله**
هذا اشار الى هذا التصنيف فان قيل اسم الاشارة يستعمل في مشار اليه
فلا ياء اشار وهو لم يشرع في التصنيف بعد قيل داب اصحاب التخصيص
نا فيه الديباجة فاعلم الشيخ رحمه الله راعى هذا الدباب فينهذ عليه قوله بذلك
فيه طائفتان محضتج وقوله والله بحجتي نفسي وقوله نادى ودعوهما او يكون اشار
لما في ذهنه فاوله التكرار ليعلم واليه يلتفت فولعه كلفني نيب وآدم بيني
الما والطير او تقول بحجتي ان يكون هذا اشار الى ما سيكتبك وهذا سابع
نظير من التبريل ثم ذكر الكتاب اذ ذكر الكتاب الذي سبقت له والله اعلم
وفي المعيار ما يكتب في الصكوك هذا ما اشترك فلان في هذا الذي سبقت
فيذكر اشترك فلان وقامه في شرط المتوسط نظم الكلام اصل من نظم القول
اى جمع في السلك والعيون مع عين وهو حافظ منسك يرفع على الريب والخصمه
النشى والبنوع وغيرها وعلى ذات النش ونفسه يقال لا اقبل حرجي اليه
وهذا الاخير مرادها معناه نظم في نفس الروايات دون الروايات والالف
واللام في العيون بدل الاضافه كما في قوله لحي فان ائتمرت بهما والى معناه
ماواه والله اجمع نكتة ففائدة من النكتة كالتقطه وانكثت هو حرجي الارض

الحب بالفتح تحت الهمزة وعاد
وعندرو الغيت بكسر ونطق
البر والبر والطب والطب

واقل جنة واما الاستفاف
فمن عن الواقع في الابداء
ومع عن الواقع في العجزم

التي كانت الطردية فانهم ارادوا
الكل والنقلة بحسب ما عمل
فعل بالركب والركب

عن النقط م

في تصنيفه

بعضيت فيون فيها وحدها الجملة المنفية المحذوفة الفضول والمراد هي المعنى المؤنفة
والكلمات الكسفة والالاف لا شايح كما في الدرهم والى تام الدرهم والى تام الدرهم
الكلمات كالكسفة وتفرع وتفرع وتفرع وتفرع وتفرع وتفرع وتفرع وتفرع
مستخرج كل المراد من مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج
وهو اسم مفعول من مستخرج واسم المفعول عمل على مضارعة المبنى المفعول والمضارع
المبنى للمفعول تفرع اسما واحدا لا غير اذ كان من فعل متعد الى مفعول واحد كضرب
زيد وان كان الفعل متعد الى مفعولين فالمضارع المبنى للمفعول عمل الشئ والضم
كعطي زيد وربما يقوم الاول مقام الفاعل واسم المفعول نظير اعطى زيد فاعطى الى
مفعولين فمن فوع الضمير المستر اعيد الى هذا الكتاب ومنصوب على فاعله فاعطى
المراد معناه مستخرج هذا الكتاب بكل المراد واستخرج الفاعل يدعى لان
بين الايضا وايراد كل المراد شئ يدعى ومكمل الفاعل شئ فاعطى والالف واللام
بدل الاضافة والقياد مصدر فاذا فوس القياد جعل بنا دم ايضا وسهل القياد
هبت عبارة عن سلاسته ودخوله في الاذن لا اذن وانما هذا لانه كان يتوقع
ان مثل هذا الوجه المودع كل المراد تصعب الرام فقال لا بل هو سهل القياد

ثم فسر جهته سهولة فقال **مستخرج** مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج
ذلك فيه طاق في حق حق تاني على هذا المستخرج مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج مستخرج
جمعة تاني فقيما والجمع بالنسكون الطريق الواضحة من الديار وفكرته فيكون
الشعر كذا في كل ذكر الاخشي في معاني القرآن ان التبع والتبع والتبع والتبع والتبع والتبع
عن لغة فلا حرج لاحاجة الى ذلك الكيف **اقول على انما عشر**
فاودعوا منها فنشرا في النظام على الترتيب والاياع يتفرع الى
مفعولين والعصف مع صيغة فاعل الخب الصيغة فاعل من قرأ على مكنو ب
وقرأها محمد رحمه الله اسم الفاعل المكتوب في قوله فان كانت السورة صفحا ليس
فيها كتاب اي مكتوب واستعمل الشيخ رحمه الله استعلاء محمد هناك في قوله
فاودعوا حشوا ملح كلفها في نوال الشاعرة ان الثمانين وبلغتها فداودحت
سوى لما ترجمان فقا في الشيخ رحمه الله فقل انتم الكلام ومبدأ الاجواب اطلع على
محس تصنيفه ولطائف تاليفه فاعرضها في فقه وادابا لبيان هذا المطامير

استعمل الشيخ رحمه الله في كتابه

في تصنيفه

في تصنيفه

في تصنيفه

في تصنيفه

فالكثرة في صفات كثر اذ هو حقيق بذلك ولوي هو كذلك **اولها معارضة الثاني ثم مخالفة**
الانام الثاني فبان اسم علم للانام الاصل طيب انه مفعول وبره محقق واوجبه
كثيرة وبها كثرة صديرا من لسان طلبة الفجر وسفير الاخوة والتي صا عليه ولم
على ما روى انه قال اني في امي بطلا اسم الثاني وكثيرة واوجبه هو سلام اعني هو
سراج اعني هو سلام اعني وكفي هذا شرفا لكونه في ان لا يدخل عليه لام التعريف
اذ تعريف الحرفي مستحق لنقول ان العلم قد تناول بواحد من اجزاء المسألة بذلك
العلم فبقا الثاني من المسبق بـ شـ ركة الاتفاقية وقوع الشـ ركة القصدية في جعل الجـ ل
وبقي للشـ ركة الاتفاقية من لـ الشـ ركة القصدية في بعض هذا التناول نظير
في قوله باعك ثم لـ من اسيرها حراس ابواب على ففقرها فادخل الـ اتم في
العمر وهو علم وعن القائل اسيرها فغلبه لاسم جنسها وذكر اللام المعروف
بـ لـ هذا علما في نفسه في سورة احشر هذا الاشكال لفظ الله و اجاب عذبان
الالف واللام في التعليل بالتعريف كـ بـ لـ الحسن والحسين والعباس وعلى
هذا العباس كل اسم معروف اذا دخل فيه اللام التعريف يكون للتعليل لا للتعريف
فعل هذا يخرج ما نحن فيه على التعليل دون التعريف ثم اعلم بان الشيخ رحمه الله ذكر
على ما باسم مختلفة كـ الشـ ركة والاول والمدم والمبدي والآخر والصدور الاجل
والاستعداد لاني خيفته رحمه الله والوسط والثاني ويعقوب لاني يوسف رحمه الله
والشيبان والعالم الرباني والآخر والآخر والموجود والى محمد رحمه الله عليه
فما في العالم الرباني ثم الثاني في الشيبان الشيبان هو الذي
التي وهو لسان الطوق اكدت لانهما جواب لـ اذ احدث حكم او توبة
لبان في حكم مشكل من المغرب وقيل في تفسيره قوله بـ يوسف ايها الصديق افنينا
اي توامرنا بجواب المسئلة فان من علم بما في قوله فـ نفوق اعلمها والفتيا لغة
فيها وجهها فتوى فيتم الواو وكسرهما كذا من غير فتوى كـ عوى ودعوى
والرباني هو العالي الدرجة في العلم وقيل هو الذي يعصم بـ باعني واصله
الرب فهو رب المصطفين بصغار العلوم قبل كبرها وزيدت الآتي والنون
للمبالغة في النسبة كـ بـ لـ في وجمان ونون المصنف العالم الشيباني و
هذه النسبة لـ لـ في شيبان فهو مجرب كـ من عبد الله بن طاووس بن عمر

في تصنيفه

في تصنيفه

في تصنيفه

عليه لاشان

كتاب الصلوة

يضع امله ومن يتوكل على الله فهو حسبه
 الصلوة لغة فعل من صل كالركوع من ركع واشتقاقها من الصلا وهو العظم الذي
 فيه الاوتار لان المصل يحرك صلابته في الركوع والسجود وقيل هو الدعاء لغة قال
 الله تعالى ان صلواتي تنزل على عبدي دعاءكم فسميت هذه الافعال المجرودة والركون
 المحصورة صلوة لانها فيها من الدعاء والتمنياء بالصلوة لانها عماد الدين كالمسند
 ومن اراد نصب جنة بدا بنصب العباد وباب في حنفية لانه الاستاذ المعلم
 على الناس عيال له في اللغة وبسبب الحاجة لاجها الاداء الكامل بتكليفه الانشاء
 لانها فاعية الصلوة **باب الذي اختص بوجوبه بعض المسائل الشريفة** معناه
 باب الفقه الذي اذكركم الذي صلته فيسندني موصولا يليق بذلك الوضع كما في قوله
 والذين يرون ان العزم الذي يدرج الى الذي وسو مجلي فينبغي بقوله من المسائل
يلتزم التوهم العام لاجد في اول التوهم في كونه الانشاء وان يكبر
 معناه ان التكليف العام لا يتقدم العام ولا ينافي وهو قولنا لا افضل ان يكبر
 بعد قوله ان التوهم من التثنية وان كبر مقتضى ان العام اجزاء عند مجرد وانه فاعية
 وقد اساءه وكذلك ارجع الروايتين عن علي بن يوسف وفي رواية عنه لا يبرئ دعاء من
 مبسوط حوهر زاده ثم ينبغي ان يكون اقتضائها في التكليف على قوله كقوله ان حركة
 التي ثم والاصح ذكره في روح الاحياء والتبعية على قولنا ان يوصل الى الله بركا
 اكبر من مجامع الاستغنى قال الشيخ الاسلام خواهر زاده في اخبرني اذ في
 واجد وقولنا ارفع واحوط ونحوه هو شرح شجرة الاسلام علاء الدين المروزي
 المختار والمفتون في الافضالية قولنا وفي حجة الشريعة قوله ثم ذكر في الاخرة في ظاهر
 المبسوط ان الافعال على ذلك الخلف ايضا كمن اشار في مبسوط خواهر زاده ان
 المتأخرة افضل فيها بالاجماع ففعل الوضع في التكليف وضع هذا ثم يظهر فائدة الخلف
 في وقت احوال فضيلة تكليفه الانشاء فعلا لا يدرجها لم يكبر العام وعلاها
 يدرجها اذ كبر في وقت الثناء كما اذا دأب الشيخ الامام العلامة سناذ العالم حميد
 الدين رحمه الله كما ذكره التتمة ايضا **ويشترى العام بالتسليم في رفع اليدين**
من الركعة اذا وضع الامام راسه في الركوع يقول سمع الله من حين ولا يقول ثبنا

هذا هو الوجه في قوله لا افضل ان يكبر
 بعد قوله ان التوهم من التثنية وان كبر مقتضى ان العام اجزاء عند مجرد وانه فاعية
 وقد اساءه وكذلك ارجع الروايتين عن علي بن يوسف وفي رواية عنه لا يبرئ دعاء من
 مبسوط حوهر زاده ثم ينبغي ان يكون اقتضائها في التكليف على قوله كقوله ان حركة
 التي ثم والاصح ذكره في روح الاحياء والتبعية على قولنا ان يوصل الى الله بركا
 اكبر من مجامع الاستغنى قال الشيخ الاسلام خواهر زاده في اخبرني اذ في
 واجد وقولنا ارفع واحوط ونحوه هو شرح شجرة الاسلام علاء الدين المروزي
 المختار والمفتون في الافضالية قولنا وفي حجة الشريعة قوله ثم ذكر في الاخرة في ظاهر
 المبسوط ان الافعال على ذلك الخلف ايضا كمن اشار في مبسوط خواهر زاده ان
 المتأخرة افضل فيها بالاجماع ففعل الوضع في التكليف وضع هذا ثم يظهر فائدة الخلف
 في وقت احوال فضيلة تكليفه الانشاء فعلا لا يدرجها لم يكبر العام وعلاها
 يدرجها اذ كبر في وقت الثناء كما اذا دأب الشيخ الامام العلامة سناذ العالم حميد
 الدين رحمه الله كما ذكره التتمة ايضا

كما ذكر في الامح بينها وبواسطها والفضل وجماعة من المتأخرين وانما وضع الامام لان
 التثنية كمثل بالتثنية في قولهم والمفتون بجمع يعني على رواية الحسن في قولهم وهو لا يح
 وان كان يرون عنه الاكتفاء بالتسليم ويرون بالتثنية ذكر في الهذلية وجامع الزور
 والفضل وهو ايضا اختيار النحوي ومعنى التسليم سمع الله لئن لم يكن ان قيل في حجة
 الى حجة على من يحل واجاب غير ذلك عن علي بن مرادم من مبسوط خواهر زاده وقوله
 في رفعه ان وقت رفع يديه اشارة الى ان التسليم يرد به مع ان رفعه والاتصال من
 جامع اليكروي **باب الذي لا يفتي في سجدة حالي بالغير على جهة** وضع اليدين
 في السجود ووجهه من غير عند جاز وبكر وقولنا لا يجوز روي عنه مثل قولنا
 قال في العلون وعليه الفتوى وانما وضع في غير العزب اذ وضع يجوز اجماعا ثم ذكر في
 وهو اسم ماصد منه دليل انه لا يكفينا ان يسجد على حاله منه وهو الازمنة وذكر في
 انما صفة ان عند مجز من اكرهه وعليه ان يمكن من التثنية الارض بقدر الامكان
 قال الامام الحلي رحمه الله **وكتوبا بالادب في حيزي** **وجوز ذلك عند التجوز** فراء
 في الصلوة بالثانية واجتمع الصلوة بها او فتحر او خطب جاز سواء كان بحسن العربية
 ان يمكنه الابتنان بها او لا عسى كونه الاول كاي وقال لا في بحسنه لا يجوز قاعة الامر
 وهو اخبرني روي رجوعا لما قبلها وعليه الاعتدال في حيزي وفي بالثانية يجوز اجماعا
 والخلاف في الاحتياط واجمعوا لانها في النظم اشارة الى حيث قال عيسى ان يكون
 ويتوب عن فرض الفلاة من قولهم اجرائي ان كنه في هذا الحيز اي يتوب عنه من
 الغرب وانما وضع في بالثانية مع ان الخلاف في وجه الالسن في الاجماع اختارنا في رواية
 ابن حبيب البردعي ان في غير الفارسية لا يجوز عندهم لاختصاص الهرمة والافاضة
 بالجل بجنه من المحظوظة انما يجوز عنده حنفية اذا لم يتيقن بان دعاء العربية اجماعا
 اذا قرأ استنبه القرآن لا يجوز لانه غير مقطوع به بذكر في المبسوط **دجاجة بها انشاء**
في اليدين في ثلث فسدت وفي التوهم تسبيح **وتختارها من غير التوهم**
 توضع من بين اياما وصلى ثم وصرت فيها دجاجة ميتة او غيرها فان علم وقتها
 توضع بعيدا مصل من ذلك الوقت اجماعا فان لم يعلم فان كانت انفتحت او
 تسخت فوضع بعيدا ثلثة ايام ولما لم يدر الا بعيد صلوات يوم وليلة و
 قال لا بعيد شكا ما لم يتيقن ان توضع من وقتها فانها في وقت الفتوى

ولا يفتي في ذلك في غير
 من غير غير ويجوز اجماعا

شمس روضه قمره
 المصطفى اذا كان اليه الشوق فانك اعراسه
 وما يجرى عليه خضرة الوصال السراب ومن يجرى
 وادى الى التوبه والى التوبه ومن يجرى
 يجرى في عينه عذرا من عذرا
 سحر ارجان

کوئٹہ حافظا
ملفوظات

ومن القراطيس المكتوبة
من المغرب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

السدر وهو ان يجمع ثوبه
على راسه وكتفيه ثم يرسل
اطرافه من جوانبه لعلاته

للاشر والحقابة

انه يفيد ان الصلوة او ينسد القارء لانه يسبب منه وقيل ينسد بصرفه في الاما
 غير ان ثابته الصلوة الجنب عليه وذكركم لفظ الوضوء من الاى و
 صلوتكم لاشتاكم **وتيسر الصلوة بالقرأة من مصحح ووجبا ساءة**
 قرأ الامام او المنقر من المصحف في المصطفى فسدت صلوته وعندنا ان ينسد
 ويكسر ولم ينصل بين جاريه قليا او كثيرا قال بعضهم اذا قرأ قرأه ثامة يفيد
 عنده وفيما دونه لا وقال بعضهم مقدار ان تحمى نفسك ودونك ولا ولا قبل بين
 كونه حافظا لقرآن او غير حافظ من المحط ولا يختلف الحكم بين ان يجتمع الى
 الجمل وقلب الاوراق وبين ان لا يجتمع ان اعتبره بقية العمل عليه ويختلف في
 اعتبره الجمل الكثرة عليه عند المصحف الكرامة وحققتها جميع الصف **وبين التغير**
باليد للتسليم والاقاء يكسر عدل السور والآي والتسليم في الصلوة وعن
 يوسف ومحمد رحمهما الله انها لم يربطها بالاقاء في الغرض والنوازل من جامع قاضي
 خان وهذا يدل على ان الخلاف في الغرض والنوازل والاطلاق والتمثيل في اليد وقيل
 لا خلاف في التطوع انه لا يكون وانما الخلاف في المكتوبة وقيل يكون في المكتوبة بالاقاء
 انما الخلاف في النوافل من جامع المحمود وانما حصر اليدان المكتوبة هي اليد الايمن
 او يجزأ يسلكه بين اما بالقرء برأى الاصحاب او بالحظ بالقلب لا يكون
 حكمه خارج الصلوة اختلف فيه المشايخ بعضهم كره ذلك بقول ابن مسعود
 تسبيح وتحمي وتكثرت واحصى من جامع قاضي خان قال من لم يجز الصواب ان
 لا يبنى الصلوة عن بعد الذنوب فذلك لا سكن للقلب وتعمل بقلوبها في الخطر
 من جامع البرهوي وذكر في العيون ونحوها اخذ **وصار مقتضى في النقل**
بعد الشروع قائما في الأصل المستقل اذا شروح قائما ثم قدح غير عزاد
 وقال لا يجوز وانما وضع في التعميم بعد الشروع قائما لان افضاء الفعل
 قائم عن غير عزاد جاز عندهم قال في الغوايد الظاهر ثم رفع الاستدراك في
 ان اختلاف في التعميم في الركعة الاولى والثانية جميعا ثم في الثانية فتر وايد
 وجب في حنفية بواحدة ان البقاء اسهل من الاجزاء يدل على الاولى والوجه الثاني
 وهو ان القيام في الثانية يفعل عن القيام في الاولى يدل على الثاني

ولذلك **يُحْصَرُ قَرَارُهُ** **إِنَّمَا عَلَى الرَّعْلِ ضَافَةٌ** إذا قام إذا حصر العزاة فإني
عنده وعندنا يجوز له ذلك وإن شافى في ذلك أم لا يجوز به الصلوة أما إذا قام
فعلية إن تركه ولا يجوز الاستئمان فإما عجمنا المحط وأحصاه المص من جهة طلب المحط
بنسخته في التواضع من الأول حصره من الفعل فهو محصور ومن كان حصره من
ليس فهو حصره وقته أمام حصر فلم يستطع أن يقرأ وضعه كما خطاه في المص
فلم يفتح لفظه يحصر من حصر بنسخته أما لفظ المصنف بضم الياء فمما لا
ويكفي بأنه قصير **وَالثَلَاثُ أَوْجِبُ تَقْدِيرُ** فرض العزاة شاذ بانه وإن
وإن كانت قصيرة وقالوا لا يأتى ذلك إلا بانه طويلة كما في الكرمي والمداينة أو لثلاث
آيات فصلا عنه إذا قرأ آية قصيرة من كلمات أو كلمات من نحو قوله فتعجب
قد ندم فظروا وشابهوا ذلك يجوز بل ضايف بين المشايخ آياية من حكمة واحدة
أوصف واحد نحو ما حدثنا من وقت وصون وهذه آيات عند بعض القراء
اختلف المشايخ فيه من المحط وقوله وكفى أي ارجع فدراسة لوافق قوله
وأوجبا وقوله بالثلاث أي بالبقا منها المانع وقوله تقدير أي تقدير **وَالثَلَاثُ**
يَكْتَفِي بِهِ أو تقدير فرض العزاة **وَمَنْ يَصِلُ صَلَواتَهُ عَلَى سَبْعِينَ مِائَةً** **يَكْتَفِي بِهِ**
عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَوةٍ وَاحِدَةٍ أَوْجِبُ ذَلِكَ وَجَمْعُ بَعْدَهُ ترك صلوة ثم
صل بها سبعا في سنة الوقت ذاك للضرورة فذهب فساد الخصال في
فهذه فساد الخصال موقوف على أن صل السابعة قبل وقتها المذكرة في
الحسن جائزا أو عندنا فساد الخصال بالأيام إلى أن كان بكل حال مرفقا في
خان أو اعتبارا في كثير من الكتب وصورة ترك صلوة الفرض صل بها الظاهر والعم
والعقب والعشاء والعزاة اليوم الثاني وهو ذكر أنه يصل في العزاة من صل الظاهر
اليوم الثاني فإن الظاهر بالإجماع ومما قبله كل من كتب جائزا عنه عند
ينقلب وعندنا لا يتقلب من شرط الطيوى وقاله باللسان في الميسر
صله المسئلة التي قبل واحدة فتصح حصة واحدة فتصدقها بالواحدة
المصححة الخصال هي السابعة قبل قضاء المذكرة فالواحدة المنسوبة للحسن
المذكورة يقضى قبل السابعة فعلى هذا الماد من الصلوات في الظاهر ست صلوات

مولانا محمد قاسم خان
 صاحب المجلد
 مولانا محمد قاسم خان
 صاحب المجلد
 مولانا محمد قاسم خان
 صاحب المجلد

وان قضى العائنه قبل اداء
التاسعة لم بعد خمس

من الملبوط وانما سميت ايام الشريق لان الصاخر تشرق فيها اي تشرق في الشروق
 تشريق الشجر الفاني في المشرق فيجب من المغرب وانما اضيف التكبير الى ايام
 التشريق فلما حكم حكم الحكم ان التكبير في التشريق في يومها ايضا لان الزمان في ايام
 التشريق ولا تكبر في كل وقت وقوله آخر التشريق الى آخره في هذا المضاف ومحل
 اختلاف التكبير جعله وقوله دليل على علمه وفيه ضعف في التكبير وقد دلل
 على ان التكبير في كل يوم فالاختلاف لا يوجب التكبير في كل يوم بل في كل يوم
 الذكر جعله من حيث التكبير في التشريق واجب ومع هذا الاختلاف في كل يوم
 الجهر في كل يوم اوله وكراهته منصوص عليها في قوله فاقضان وغيره
 وذكر في وفات الشريعة لصاحب الحيط فذكر في قوله قبل لا ينمسود
 ان قوما جمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويضعون
 الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود رضي الله عنه وقال يا اخوتي هذا على عهد
 رسول الله وما اريكم الا خبيثات فما زال يذكر ذلك حتى اخرجه من المسجد فقلت
 ولئن نسكت في اوله بالذكر جعلا بما ذكره الاخلاق ان رفع الصوت بالذكر
 جائز كما في الاذان والخطبة يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والاراء
 الشبهة وما اجمع احوال ومجموع الاعمال اكرام المحال فيلزم من الاجتناب
 كيف وانك تدعى السلوك في طريق الودع وهو الاجتناب عن الشبهات
وهو على النقيض في المكنت في المصير جماعة عند ربه شرط وجوب
 تكبير التشريق اداء العامين في الاضواء المكتوبة بجماعة متحدة وهي جماعة
 الرجال وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة فطر المقيم عنده اخرج المسافر
 ويشترط المكتوبة اخرج الودع والسنن والنوافل والعيد ليس بها تكبير
 بالاتفاق ويظهر المكتوبة بجماعة من المحيط بشرط المصراع الذي بشرط
 للجماعة المتكوبة اخرج جماعة النساء ووجهه اذ هو مكروهة والمنوبة
 هو المدعو اليه استحبابا لا ايجابا **ونفس الطل الشهد والنجب ف**
المتكلمون بالافق والحق اذ ان شهادته او الجن غسل وقال لا
 والمقول بالمتكلم على اريد اذ اقله المسلم بغسل الودع عند و

من الملبوط وانما سميت ايام الشريق لان الصاخر تشرق فيها اي تشرق في الشروق
 تشريق الشجر الفاني في المشرق فيجب من المغرب وانما اضيف التكبير الى ايام
 التشريق فلما حكم حكم الحكم ان التكبير في التشريق في يومها ايضا لان الزمان في ايام
 التشريق ولا تكبر في كل وقت وقوله آخر التشريق الى آخره في هذا المضاف ومحل
 اختلاف التكبير جعله وقوله دليل على علمه وفيه ضعف في التكبير وقد دلل
 على ان التكبير في كل يوم فالاختلاف لا يوجب التكبير في كل يوم بل في كل يوم
 الذكر جعله من حيث التكبير في التشريق واجب ومع هذا الاختلاف في كل يوم
 الجهر في كل يوم اوله وكراهته منصوص عليها في قوله فاقضان وغيره
 وذكر في وفات الشريعة لصاحب الحيط فذكر في قوله قبل لا ينمسود
 ان قوما جمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويضعون
 الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود رضي الله عنه وقال يا اخوتي هذا على عهد
 رسول الله وما اريكم الا خبيثات فما زال يذكر ذلك حتى اخرجه من المسجد فقلت
 ولئن نسكت في اوله بالذكر جعلا بما ذكره الاخلاق ان رفع الصوت بالذكر
 جائز كما في الاذان والخطبة يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والاراء
 الشبهة وما اجمع احوال ومجموع الاعمال اكرام المحال فيلزم من الاجتناب
 كيف وانك تدعى السلوك في طريق الودع وهو الاجتناب عن الشبهات
وهو على النقيض في المكنت في المصير جماعة عند ربه شرط وجوب
 تكبير التشريق اداء العامين في الاضواء المكتوبة بجماعة متحدة وهي جماعة
 الرجال وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة فطر المقيم عنده اخرج المسافر
 ويشترط المكتوبة اخرج الودع والسنن والنوافل والعيد ليس بها تكبير
 بالاتفاق ويظهر المكتوبة بجماعة من المحيط بشرط المصراع الذي بشرط
 للجماعة المتكوبة اخرج جماعة النساء ووجهه اذ هو مكروهة والمنوبة
 هو المدعو اليه استحبابا لا ايجابا **ونفس الطل الشهد والنجب ف**
المتكلمون بالافق والحق اذ ان شهادته او الجن غسل وقال لا
 والمقول بالمتكلم على اريد اذ اقله المسلم بغسل الودع عند و

من الملبوط وانما سميت ايام الشريق لان الصاخر تشرق فيها اي تشرق في الشروق
 تشريق الشجر الفاني في المشرق فيجب من المغرب وانما اضيف التكبير الى ايام
 التشريق فلما حكم حكم الحكم ان التكبير في التشريق في يومها ايضا لان الزمان في ايام
 التشريق ولا تكبر في كل وقت وقوله آخر التشريق الى آخره في هذا المضاف ومحل
 اختلاف التكبير جعله وقوله دليل على علمه وفيه ضعف في التكبير وقد دلل
 على ان التكبير في كل يوم فالاختلاف لا يوجب التكبير في كل يوم بل في كل يوم
 الذكر جعله من حيث التكبير في التشريق واجب ومع هذا الاختلاف في كل يوم
 الجهر في كل يوم اوله وكراهته منصوص عليها في قوله فاقضان وغيره
 وذكر في وفات الشريعة لصاحب الحيط فذكر في قوله قبل لا ينمسود
 ان قوما جمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويضعون
 الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود رضي الله عنه وقال يا اخوتي هذا على عهد
 رسول الله وما اريكم الا خبيثات فما زال يذكر ذلك حتى اخرجه من المسجد فقلت
 ولئن نسكت في اوله بالذكر جعلا بما ذكره الاخلاق ان رفع الصوت بالذكر
 جائز كما في الاذان والخطبة يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والاراء
 الشبهة وما اجمع احوال ومجموع الاعمال اكرام المحال فيلزم من الاجتناب
 كيف وانك تدعى السلوك في طريق الودع وهو الاجتناب عن الشبهات
وهو على النقيض في المكنت في المصير جماعة عند ربه شرط وجوب
 تكبير التشريق اداء العامين في الاضواء المكتوبة بجماعة متحدة وهي جماعة
 الرجال وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة فطر المقيم عنده اخرج المسافر
 ويشترط المكتوبة اخرج الودع والسنن والنوافل والعيد ليس بها تكبير
 بالاتفاق ويظهر المكتوبة بجماعة من المحيط بشرط المصراع الذي بشرط
 للجماعة المتكوبة اخرج جماعة النساء ووجهه اذ هو مكروهة والمنوبة
 هو المدعو اليه استحبابا لا ايجابا **ونفس الطل الشهد والنجب ف**
المتكلمون بالافق والحق اذ ان شهادته او الجن غسل وقال لا
 والمقول بالمتكلم على اريد اذ اقله المسلم بغسل الودع عند و

من الملبوط وانما سميت ايام الشريق لان الصاخر تشرق فيها اي تشرق في الشروق
 تشريق الشجر الفاني في المشرق فيجب من المغرب وانما اضيف التكبير الى ايام
 التشريق فلما حكم حكم الحكم ان التكبير في التشريق في يومها ايضا لان الزمان في ايام
 التشريق ولا تكبر في كل وقت وقوله آخر التشريق الى آخره في هذا المضاف ومحل
 اختلاف التكبير جعله وقوله دليل على علمه وفيه ضعف في التكبير وقد دلل
 على ان التكبير في كل يوم فالاختلاف لا يوجب التكبير في كل يوم بل في كل يوم
 الذكر جعله من حيث التكبير في التشريق واجب ومع هذا الاختلاف في كل يوم
 الجهر في كل يوم اوله وكراهته منصوص عليها في قوله فاقضان وغيره
 وذكر في وفات الشريعة لصاحب الحيط فذكر في قوله قبل لا ينمسود
 ان قوما جمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويضعون
 الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود رضي الله عنه وقال يا اخوتي هذا على عهد
 رسول الله وما اريكم الا خبيثات فما زال يذكر ذلك حتى اخرجه من المسجد فقلت
 ولئن نسكت في اوله بالذكر جعلا بما ذكره الاخلاق ان رفع الصوت بالذكر
 جائز كما في الاذان والخطبة يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والاراء
 الشبهة وما اجمع احوال ومجموع الاعمال اكرام المحال فيلزم من الاجتناب
 كيف وانك تدعى السلوك في طريق الودع وهو الاجتناب عن الشبهات
وهو على النقيض في المكنت في المصير جماعة عند ربه شرط وجوب
 تكبير التشريق اداء العامين في الاضواء المكتوبة بجماعة متحدة وهي جماعة
 الرجال وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة فطر المقيم عنده اخرج المسافر
 ويشترط المكتوبة اخرج الودع والسنن والنوافل والعيد ليس بها تكبير
 بالاتفاق ويظهر المكتوبة بجماعة من المحيط بشرط المصراع الذي بشرط
 للجماعة المتكوبة اخرج جماعة النساء ووجهه اذ هو مكروهة والمنوبة
 هو المدعو اليه استحبابا لا ايجابا **ونفس الطل الشهد والنجب ف**
المتكلمون بالافق والحق اذ ان شهادته او الجن غسل وقال لا
 والمقول بالمتكلم على اريد اذ اقله المسلم بغسل الودع عند و

الشهاد ان لا يجب بتلذذية وقال لا يغسل لوجوب القضاء عنهما وهو المانع
كتاب الزكوة في اللغة
 هو الزيادة او التطهير يقال زكى الزرع اذا نما وقال الله تعالى فداخ من ترك الى نظره
 فصحت الزكوة لانها سبب لنا المال اما بالخلف في الدنيا او الخلف في العقب و
 سبب التطهير من الذنوب قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهر بها **والافق في اللغة**
من تعدي ما كان في الزمان وجعل لخاصة الزمان ونصاب من التكليفات بها
 بالدرهم ثم مضت سنة اشهر في من وجبت الزكوة ونصاب الدرهم لا يفرق من
 المتأخر الى الدرهم لانه عند حكم كونه لا يفرق تلك السليمة جولة من
 حين نجاها واولا يفرق فيها الى الدرهم فيؤدى زكوة اكل وكذا في النظم السويح
 يشتمل الى الدرهم والبق والفهم وسواء بها بعدا وغرض للجماعة وقيد الدراهم
 في قوله الى الدرهم للنظم اذ لا تميز احوال التجار كالدرهم وانما قاض هو ما كان
 لان من العبد الذي ادى صدقة فطره بغير الامانة من الغضب بالاجماع وكذا
 من الارض المؤدى عشرها وحقها ومن الغنم الطعام المشهور بغير العبد عن
 والمسالخ شرعى كما في تكبير الصدر للمجد وقاضى والحق **وقوله في اللغة في البقر**
والاقل قمره والحساب في لغة **واين زكوة في اللغة** **تخفيف على الله**
فكان يروي احد عنه كما قال لا يستعين عفو فاعلم اقل نصاب البقر
 ثلثون وفيها نبيح ونبعة وهما جائزتان حولان لانه في الزيادة حتى يبلغ اربعين
 فيلحق من اربعة وهما جائزتان كلين وهذا الاجماع وفي الزيادة على الاربعين
 عن الجنيبة دمر ان ثلث روايات قال في الاصل في الزيادة بحسبها في كل واحدة
 جزء من ثلثي جمل من ثمنه او جمل من اربعين من ثمنه الى اثنين فيها يبعث في
 بالانفاق ويروي الحسن عنه انه لا تشق في الزيادة حتى يصبح حسيين فيجب في
 ربع مسنة او ثلث تسع ويروي اسدين عن قتادة في الزيادة حتى تبلغ ثمنه
 وهذا قولها قال في النخعة وهذه الرواية اعدل وفي السنة فضاء يدور على
 انما تفيض والاربعينات والاربع الصلوات كما يلد في اربع الزكوة عنها
 زائدة في ربيع امارة على نصاب التسلمة المعينة وفيه يدور في حولة ثم قبضت
 بالدرهم في الزمان

من الملبوط وانما سميت ايام الشريق لان الصاخر تشرق فيها اي تشرق في الشروق
 تشريق الشجر الفاني في المشرق فيجب من المغرب وانما اضيف التكبير الى ايام
 التشريق فلما حكم حكم الحكم ان التكبير في التشريق في يومها ايضا لان الزمان في ايام
 التشريق ولا تكبر في كل وقت وقوله آخر التشريق الى آخره في هذا المضاف ومحل
 اختلاف التكبير جعله وقوله دليل على علمه وفيه ضعف في التكبير وقد دلل
 على ان التكبير في كل يوم فالاختلاف لا يوجب التكبير في كل يوم بل في كل يوم
 الذكر جعله من حيث التكبير في التشريق واجب ومع هذا الاختلاف في كل يوم
 الجهر في كل يوم اوله وكراهته منصوص عليها في قوله فاقضان وغيره
 وذكر في وفات الشريعة لصاحب الحيط فذكر في قوله قبل لا ينمسود
 ان قوما جمعوا في مسجد يملكون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم ويضعون
 الاضواء فذهب اليهم ابن مسعود رضي الله عنه وقال يا اخوتي هذا على عهد
 رسول الله وما اريكم الا خبيثات فما زال يذكر ذلك حتى اخرجه من المسجد فقلت
 ولئن نسكت في اوله بالذكر جعلا بما ذكره الاخلاق ان رفع الصوت بالذكر
 جائز كما في الاذان والخطبة يوم الجمعة فيجب ان ادنى درجات الاختلاف والاراء
 الشبهة وما اجمع احوال ومجموع الاعمال اكرام المحال فيلزم من الاجتناب
 كيف وانك تدعى السلوك في طريق الودع وهو الاجتناب عن الشبهات
وهو على النقيض في المكنت في المصير جماعة عند ربه شرط وجوب
 تكبير التشريق اداء العامين في الاضواء المكتوبة بجماعة متحدة وهي جماعة
 الرجال وقال لا يجب على كل من حصل المكتوبة فطر المقيم عنده اخرج المسافر
 ويشترط المكتوبة اخرج الودع والسنن والنوافل والعيد ليس بها تكبير
 بالاتفاق ويظهر المكتوبة بجماعة من المحيط بشرط المصراع الذي بشرط
 للجماعة المتكوبة اخرج جماعة النساء ووجهه اذ هو مكروهة والمنوبة
 هو المدعو اليه استحبابا لا ايجابا **ونفس الطل الشهد والنجب ف**
المتكلمون بالافق والحق اذ ان شهادته او الجن غسل وقال لا
 والمقول بالمتكلم على اريد اذ اقله المسلم بغسل الودع عند و

المرأة لا تزكو عليها حتى يحول الكول بعد الفضي فلا اذا قبضت منها شيئا لم ينمها اذا الزكوة
 بقدر المقبوض لما مضى بها كان او دونها وانما وضع في الحينة اذ لو تزوجها على سائمة
 غير مقيمة لم يكن فيها زكوة حتى يحول عليها بعد القبض اجماعا لان ما في الذم لا يكون
 سائمة من البسوط والصدوق فيخرج الصادق وسكها لغة وبالكسر فصح في المذهب
 حال الكول او في موضع وصف الرجل بالماله والى ما دل هو كقول قتال لذكوة زمال حتى
 يحول عليه كقول لكن لما كان للنصاب تعليق بالمولد وصيه بصفه والشر بضاف
 لالائش بادل غلظة اذا كوكبت الحرة ولا في سجنه فيل تهاك رعيان وليك تليم وقيل
 اكله ما تم عليه السنة **وقيل ان كانت لثمن بكنم الوارد دينار او ثمن**
ولا وجوب بالنزاد المذكور وفي الاماات وخبرها وبيان فاقب
اكثره فيقول الولي عند يمينه فيقول القائل اقبل اذا كانت غير سائمة
 لا ذكوة فيها اجماعا فان كانت سائمة وهو فكون فكل ذلك وان كانت كودا وانما
 فغذبه حنيفة رحمه الله في كل من دينه او غشوة درهم او يوصيها المالك ولو دى
 عن كماله في درهم حتى درهم وفي البسوط قيل هذا الخبر في اول العرب واما في امنا
 يقوم حنفا وان كانت انا فغير رواية في رواية اكثر حتى في رواية الطي ولي لا
 يجب وانما في النسل فان هذه الروايات فيما اذا كانت سائمة المذكر والنسل ما
 اذا كانت سائمة للزكوة او اقبل او اجماعا لا يجب فيها شيء لانها مستهولة بما جنة
 وقصر الذر والنسل وهو دليل الفضل وان كانت لثمنه فيجب فيها الزكوة بالايجاع
 سواء كانت تعطف والمصرا وضم في البراري من النخلة وانما خفض في الزكوة ان
 وصها في الجبل لان الزكوة واجبة في سواها الرجل والتم والغنم في ذكرها ونها وصوها
 وانما في الاجماع اتفق القائل من كل نوع بالسن وغيره على كل من البسوط
 وقال ابو يوسف ومحمد لا ذكوة في الجبل وهو قول الشافعي وعليه الفتوى في فتاوى
 قاضان ورايت في نسخة ابن ابي ابي نصاب موقر وقيل نصابها اثنتان ذكوة
 اثني وقيل ثلثة وقيل خمسة غير انهم اظف عليه واكتب المشروعة **واقول**
المالكين يلزم عند تمام الزميين درهم لا ذكوة فيها زاد على ما في درهم
 حتى يبلغ اربعين درهما فيجب فيها درهم وقالوا هو قول الشافعي فيجب فيما زاد

في نسخة ابن ابي ابي نصاب
 في نسخة ابن ابي ابي نصاب
 في نسخة ابن ابي ابي نصاب

في نسخة ابن ابي ابي نصاب

قول اكثر حنفة اذا كانت الزكاة ربحا يجب فيه من الجبل درهم وكذا في الزكاة
 لاجب فيها زاد على العريف حتى يبلغ اربعة دنانير عنده وعند ما يجب به عة الزكاة
والنصف في الصغار والبنيان **يجعل بالقيمة لا الاجزاء** جعل بالقيمة وهو
 لا يبلغ نصاب الا بالنصف الى الاثنى باعتبار القيمة عند الاجزاء وعند ما باعتبار
 الاجزاء دون القيمة وانما يظهر الخلاف فيما اذا كانت قيمة احدهما لحدود او لصباغة
 ازيد على وزنه بان كان لهما درهم وحملة دنانير فيهما مائة درهم فقيمة القوم
 حنفة درهم نظرا للفقراء وعلى قولها يجمع باعتبار الاجزاء دون التقويم فيضغ نصف
 نصاب الفضة المايه نصاب الذهب فيكون ثلثة ارباع النصاب فلا يجب فيه شيء ولو
 كانت مائة درهم وعشرة دنانير فيهما مائة واربعون درهما يجمع باعتبار القيمة عند
 فيبلغ مائتين واربعين درهما فيجب ستة دراهم وعند ما يجمع بالاجزاء فيكون نصف
 نصاب الفضة ونصف نصاب الذهب نصابا تاما فيجب على واحد منهما ربع
 عشرة فاما اذا كان وزنها وقيمتها سواء فلا يظهر الخلاف بان كانت لهما درهم و
 عشرة دنانير فيهما مائة درهم فانه يحسب الزكوة فيها بالانفاق لكن على اختلاف المصنفين
 عند باعتبار القيمة وعند ما باعتبار الاجزاء ولو كانت مائة درهم وحملة دنانير فيهما
 حنفا درهم لاجب الزكوة بالاجماع لان النصاب لم يجعل بالقيمة ولا اجزاء
 ولو كانت مائة درهم وحملة دنانير فيهما مائة درهم وحملة دنانير فيهما مائة درهم
 واكتب بالاشكالية في الزكوة على قولها باعتبار الاجزاء اما على قول حنيفة
 اختلاف المشايخ منهم من قال لا يجب في درهم من درهم الفضة الا الاكثر لان الاقل
 تابع للكثر ومتاخر من الاقل الاكثر اذا كانت فيه اجاب الزكوة فلو كان في درهم الاكثر
 لا الاقل غلب الزكوة دون عكسه نعم الاكثر لا الاقل احب ما وكذا اذا كان اثنان
 دنانير واه درهم وقيمة كد دينار مائة في المسئلة على ما فلا شك فيجب الزكوة على
 قولها لما قلنا اما على قول حنيفة رضة الله اختلاف المشايخ وعلى قول ابن جهم وهو
 الصحيح يجب وعلى بعضه يجب لاننا لو ضمنا قلها قيمة وهي الدنانير الى الدرهم لم يبلغ
 نصابا باعتبار القيمة وانما يجب عند ما عرفت واجبه في القيمة والقيمة والذهب والفضة
 عند الانفراد وهو كجبل النصاب حتى اذا كان لا يربو فضة ودرهما درهم وقيمة

في نسخة ابن ابي ابي نصاب
 في نسخة ابن ابي ابي نصاب
 في نسخة ابن ابي ابي نصاب

لم يبلغ نصابا باعتبار القيمة
 وقال الفقيه ابو جهم في
 قولنا انما يجمع الاقل الاكثر

فلا عجز به بالانفاق والسوسق يتوزن صاعا كل صاع ثمانية ارطال والعصير ما
 ابو حنيفة من الخفة **ويحس الوكيل ان اناها من بعد ما افرغ اناها**
 وكل آخر باد الكون منه ثم ادى الموكل نصف ثم ادى الموكل ولم يعلم باد الكون
 الموكل وعندهما الاصح ولو علم الوكيل باد الموكل ثم ادى الموكل من الاجماع
 العون وذكر في الاسرار بعض من علم اول علم ولا يحسن عندهما علم اول علم
 عليه في الزيادات وهذا البوق باطلاق النظم **ما في ذكر الكون للاسنان**
عش في الارض وايتان وجد المعدن في الارض عذراء وبيان في رواية كتاب الكون لا يحسن
 حش فيه وقاله لبعض من الارض عذراء وبيان في رواية كتاب الكون لا يحسن
 رواية اي مع الصفر يجب ومثولها والمنزل والكانوت بمنزلة الدار واعلم ان
 المال المستخرج من الارض لا يسلم ثلثه اكثر من المعدن والكون فكل من عاينه
 بنو آدم والمعدن ما خلق الله يوم خلق الارض والكون ويطبق عليهما من
 شرح الطي ورواها بالكون ههنا المعدن فتذكر في الهداية اذ ان وجد كثيرا
 يجب ان يحس عندهم وجهه ان اركب وان كان يطبق عليها غير حقيقته في
 المعدن مجازية اكثر كذا في اي مع البرد واليسوط النبار والاصل في الخفة
والارض شتاء وفي عشرين **يقصرها الاجر لا المستخرج** اذا اوجاد
 العشرة فعلى ان يوعى المواد عذراء كان في اقل من الاجر الكون من اليسوط
 عندهما على المستخرج وانما في السلة والاجارة اذ في الامانة العشرة المستخرج
 عندهم خلافا لغيره وانما في الموضع في الصلابة في الامانة والاجارة يجب على
 رب الارض اذا كانت حرجية بالاجماع احارها في المساحة فعل اختلاف من شرح
 الطي وفي رواية قاضيان وعندهما ويعشرها بفتح الياء ومن عشرين القوم من جدد
 طلب اي احدث منهم العشرة كذا استعمل قوله عشر بعشر العشرة سبيل المساحة
 او على معنى ان يضاعف ليعطى الى عامل السطاطين ونحوه فكلوا قالوا العشرة
 بوعلى معنى ما يسلم فاعلم على تقدير تغيرها والحق هو الاول فان العشرة هي
 التقصير في العشرة كذا في خطبة **كذا في يد من امره يدع ذو الارض**
بالاخذ افرغ وعلى هذا المورد فيها من اربعة فاما اربعة فاسد عنده ولو كان

عند

في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

يجزها كان علمها به ان يجمع العشرة على رب الارض التي حصة يجب في عينه
 ونحوه المزاج يكون دين اذ منه وعندهما العشرة اي وهو منها في قوله
 من شره الطي وليس يخرج امره **عالم** **ابن ابي العزيم ذكر في المال** لا يجوز
 للمدة ان تمنع الزكاة التي فيها وعندهما يجوز وانما فيه هكذا اذ على العكس لا يجوز
 بالاجماع اذا ركن **ويجب في بئر** **ثم علا اوجا** **نصف السهم** رجل مايت بغير
قالوا في العشرة اربعة **فا** **يوم علم** **الكون** **لا يوعى الا** **احطه** **للخنة**
ولا في ياد الصف يوم يترك **قالوا ان النقص اذ افسد** **وهما** **عليها** **الكون**
 وفيها ما في رخصه وجب عليه الزكاة فان ادى من عينها ادى به عشرها خمسة
 اقفره وان ادى من عينها ادى به القدر خمسة درهم فان لم يورح في غير سوا حطه
 لا زيادة فضا في اوى اربعة فان ادى من غير حطه ادى به العشرة
 اقفره بالانفاق وان ادى من القية ادى خمسة درهم فيها يوم الوجوب عنده
 عندهما يورح عشر درهم فيها يوم الاداء وان تغير سعرها ان نقص ان نقصت
 تساو ما ان اداها من عينها ادى خمسة اقفره باختلاف وان ادى من
 القية ادى خمسة درهم فيها يوم الوجوب عنده وعندهما يورح نصفها يوم الاداء
 وكذلك كواب في كوابك الاربوز او بعد في السوام اختلف للمناج عندهم
 بعينه القية يوم الاداء باختلاف حتى ان من وجب في ايله ان يخاص فيها خمسة
 درهم ثم تغيرت السوم نقصت ثلثا واربعمين ونصفا يورح من نصفها
 بالاجماع فما اذا كان النقص حيث الذات ان كان من حيث الصفات بان
 اصاب احضة ماء بهما كولي ومصدر نقصت فيها ما بان ادى من عينها
 ادى خمسة اقفره وان ادى من عينها ادى اربعمين ونصفا باختلاف وان كان
 النقص في زيادة بان كانت بيرة وفيها ما بان في حطه يورح وصادت فيها
 اربعمائة ادى من عينها خمسة اقفره ومن القية خمسة درهم فيها يوم الوجوب
 بالاجماع **من يحس بكميته فله** **بشرط** **واجب** **الاحام** **فعل** **من احياها**
 مولانا بغير اذن الاحام لا يملكها عنده ولا يملكها باذن الاحام يملكها بالانفاق
 والموات ما لا يتبع بها من الارض لا يقطع الماء عنه او غلبته عليه او شبه

في رواية اخرى
 في رواية اخرى
 في رواية اخرى

عشر

الوجه الثاني
في بيان كراهة

الحج جعله ارباد من العشق دون ما بين الكاهل من جامع قافضان والوجه الثالث
الحج فعل ايج والجمعة فريضة والحج بالكر قارورة والحج من العشق بالفتح ضم
الحج من المغرب والى النظم الحج بنج الميم والجمع هو الصبح والمسئلة ان شاء
واسم بنيت قبل ان يحلق او ينقص فمصر على كلاف وروى ابن مبارك عنه منقل
قولها اذ لم يكن مطبوخا فان كان زينا قد قطع وجعل فيه الطيب يرفع الدم في قوله
من جامع قافضان وفي نوادر الطبرية هذا الكلام في البيت التحب اما الطيب منه
كالنفس في استواء الدم بالاشفاق لا طبيب ولوا دهن بسن او شمع او لينة لا ينفع عليه
بالاشفاق من شرع الطير وهذا الخلف فيما اذا استكثر منه اما اذا استقل عليه
الصدقة بالاجماع واكثر يعرف من الطيب ان استكثره انش فهو كونه والافعليل
منه النوادر والمسئلة الرابعة غسل يمين او يمينتين لخطي فعل هذا الخلف قيل
الاختلاف في خطي العراق لانه راجح طيبة من شرع الطير وكذا اكل الزعفران
واكل طيبا كثيرا في دم وفي الليل قد نزل في ما انعم وصره او طيب آخر فله
دم وفي الليل صدقة ويحرق ويصف ويحمد لانه في عليه بالاجماع من شرع السفر
والكثير يلقون بكلامه او اكثر وان جعل الزعفران في الطعام وطبخ فاكله انش عليه
من الغيات **وجانبة الحج نزل الحرم** **قيل الزوال ثالث الايام** اتفق العلماء
ان وقت الزمان يوم النحر ولبنة ايام بعد اما وقت في اليوم الاول فمن طلوع
النحر الى طلوع النحر يوم الثاني والمستحب في طلوع النحر وبعد الزوال في يوم
اكرامه ولاشي عليه ووقت في اليوم الثاني والثالث ما بعد الزوال الى آخر الليل
وقيل الزوال لا يجوز ووقت في اليوم الرابع بعد الزوال ويجوز قبل الزوال عليه حنيفه
وقال لا يجوز ويروى في النظم ثالث الايام وللع الايام وكلاما مستقيم فانك لست
من ايام القسوق والذمان من يوم النحر **وجانبة الحج الاضطرار قبل نيل الحرم**
في دم الاحصان قبل يوم النحر عند جدي حنيفة حله فاما وانما موضع في دم الا
حصان اذ هم المنعة والزمان موقوف بسوم النحر بالاشفاق قبل الحج صيدا
وتغير الحرم ايضا اكل من بعد اذ نزل ما قتل اذ جاز ان اكل فله
فيتم ما اكل عنده وعند جمل البصر شتا وعليه الفتوى والاستغفار لله وانما قاتل
بعده اذ اذ لو اكله قبل الدخوله دخل ضمان ما اكل ضمان اجزاء بالاجماع وقيل

البيت العرف
صحيح

في قوله تعالى
انما هو

في قوله تعالى
انما هو

الى قوله تعالى

في قوله تعالى
انما هو

هو اكلان ايضا في الكرك ولو اكلهم افرح في الآخرة والاستغفار اجماعا
وتكره الاستغفار في القليل **ولم ينعق النقصان في النجاس** الاستغفار يكون عند
وتكره ثلث العصور اكل وجوز ان فريت الا قبل حنيفه وعند ما يجمع
وليس بسنة ولا كراهة وعند ثلث في سنة والاستغفار هو الإكراه بالجمع لغة
فصفتان شق منها بان يطعن في استغفار النجاس من الجبابرة والآخر
هو الاستغفار في السنة او من صور المأثر بذكر عمر انه يجوز ان لا يحلف
الكل في استغفار اصله فانه وهو المبالغة في البصق على وجه يحلف منه المسلم امامه ما جاوز
الحكمه كان يفعل في عهد رسول الله في حزم من الهذلية وجامع قافضان الهوى ما يهرك
لا لكرم وجهه هدايا وموضع الخلاف للفرق من البلاد الغنى والبقر الشتم عندهم وعلم
بان ما يفعل بالهدايا ثلثة اشياء تغدير وتجليل واستغفار فلهذا خصه من غير النظم
بغير راعى اكل عندهم والابل والبق مقدار اجماعا والمقلد سنة والتجليل حسن
والخلاف في الاستغفار فانهما خصه من شرع الطير وكذا المسئلة ان نية العيب الخش
في الهدايا والغبا يمنع اجزاء بالاجماع وهو كذا في الاذان والالية وغير ذلك في قدور
عنه حنيفه اربع روايات اربع الزاوية على الثالث الذي على النصف وهو قولها وفي
النصف عنها روايتان فالرفقة في كافر ضان الصبح الثلث وعادونه قليل وما
زاد عليه كثير وعليه الفتوى **والصبي من ما بلغت فمته ما لا يضي لم يحرم دميته**
فصل الحرم صيدا ووضي فمته وبلغت فمته جزءا او نحوها فاشتره وبيعها جاز
بالاجماع وان بلغت فمته حملا او عنقا لا يجوز ذبحه عنه لانه صغير فلم يحرك
لاضحية وقال لا يجوز **وقيل الحرم صيد قوله** **يختمه فمته** **قيل ان سئل** **لهم**
وفي ما صيد اربابا ساد بالاجماع فلوا رسل غير حنيفة وقال لا يضحية وقوله
ان ملكه قيديه ليدل على ان موضع اختلاف الصيد المأخذ قبل اللحم ليكون
ملكه فانه لو اذن في اللحم لا يضمن من سلبه بالاجماع لانه ملكه من الميسر
وان نيل المأثور في قرن **فانه تحالفا في مؤثري** المأمور بالذبح اذ اقرن
وجب عليه رفق اكثر عليه عنه وقال لا يجوز ولا يجب ردة النقة وانما وقع
في القرآن لانه لا يمتنع بغير بالاشفاق لانه عمل النفس في سفره فادارة العرف الميسر

والاستغفار في القليل
والاستغفار في القليل
والاستغفار في القليل

الاستغفار في القليل
الاستغفار في القليل

الاستغفار في القليل
الاستغفار في القليل

الثالث

٢٤١

لها ولم ينع عليها كذا من اذا عادت ذكر او اخرجت فافهم عليها كذا يشترط ان يطعن بالانفاق
هو الصحيح قوله فزوجت بالانفاق يعني بالتعقيب من غير فضل تعقيب ذكر زوال العدة بالانفاق
يشير الى ما اشترطه المذنب من التراجع واضرار الصورتين من البين وانما قال زناها
لان الوطء يشبهه او انكاحه فسد يشترط فطنتها بلاضامن الا ان الزنا في عرف الشرع و
طال الصلة الفلاني غير المكمل وشبهة المكمل في المسئلة شبه المكمل ان يشترط من البسوط
فميتة تعفن وهي جسد او علة انكاح جاز العفن ذميمة طعننا في وجهها الذي
فها ان يزوج قبل ان تحيض ثلث في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشرين يوما
عند خلافها وفي مبسوط خواهر لها اختلقت المشايخ في تحريم قوله في حنفية بانه
قال بعضهم بان العدة يجب على الزميمة من الفرع عند ولكن اذا تزوجها في العدة وهم
يؤمنون جواز النكاح في العدة فافهم جاز ولا يصح من الضميمة ما روي ابو يعقوب عن
ابن حنيفة انه قال ليس على الزميمة من الفرع عند خلافها فعلى هذا الرواية انكاح
ضمنه لعدم طاعة العدة وعندنا ما لا نعلم من العدة ثم على التحريم الاول ينقض هذا النكاح
بالزمن وعلى الضميمة انما تستعمل المسلم والنفس وقوله في النظم وهو يدل على عدة الكفر اشارة
لا التحريم الاول وانما طعن في الفرع والزميمة لان في التحريم اذا اطلق كونه لعدة عليها
بالانفاق في مبسوط خواهر لها ولو كانت الزميمة كذابة معتدلة مسلم يحرم النكاح ولا
مسلم ان تزوجها في العدة بالانفاق لان العدة يجب هنا صبيته نكاح المسلم في كسبه
تزوج الزميمة بالانكاح يعني بالعقد الصحيح المأثور تزوج الفرع ذات رحم
كذا اذا اطلق خواتم والحق في الخواتم في الزواني محرم من عقد كالحكم
وليس الحكم ان تزوجها ايتمها الا اذا ما انقضى عنده حتى لو طلق احداهما
التعريف من الفرع لا يعرف بينهما ويقضي بالنفقة لهن اذا دخل بها ليستأخذ احصاء
حتى لو اسلم بعد ذلك بخير فاذن ولا يفريق بينهما بطلب احدهما ولا يفيض بالنفقة في
يستأخذ احصاء بالدخول حتى لا يجتمع ما ذكره بعد الاسلام ويفرق بينهما بطلبها بالانفاق
وكذا باسلامها او اسلام احدهما وحكم حكم العدة ان ما دام ذميا كذا افضل عن غير
الامة الكافري وذكر انكم ينظم الحكم ايضا فانها اذا اكلت رجلا فهو حكم المولى
وهذا العقد جاز في حق النوارث اجماعا وهذا الخلاف المطلق ثلث وام الموطوءة
واجب بين المحرمات من الخواتم والمسائل في مبسوط خواهر لها والمرء نكاح اهل الدولة
لونها لم يجب في الزمة

المرأة

هذا هو الصحيح قوله فزوجت بالانفاق يعني بالتعقيب من غير فضل تعقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشير الى ما اشترطه المذنب من التراجع واضرار الصورتين من البين وانما قال زناها لان الوطء يشبهه او انكاحه فسد يشترط فطنتها بلاضامن الا ان الزنا في عرف الشرع وطال الصلة الفلاني غير المكمل وشبهة المكمل في المسئلة شبه المكمل ان يشترط من البسوط فميتة تعفن وهي جسد او علة انكاح جاز العفن ذميمة طعننا في وجهها الذي فها ان يزوج قبل ان تحيض ثلث في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشرين يوما عند خلافها وفي مبسوط خواهر لها اختلقت المشايخ في تحريم قوله في حنفية بانه قال بعضهم بان العدة يجب على الزميمة من الفرع عند ولكن اذا تزوجها في العدة وهم يؤمنون جواز النكاح في العدة فافهم جاز ولا يصح من الضميمة ما روي ابو يعقوب عن ابن حنيفة انه قال ليس على الزميمة من الفرع عند خلافها فعلى هذا الرواية انكاح ضمنه لعدم طاعة العدة وعندنا ما لا نعلم من العدة ثم على التحريم الاول ينقض هذا النكاح بالزمن وعلى الضميمة انما تستعمل المسلم والنفس وقوله في النظم وهو يدل على عدة الكفر اشارة لا التحريم الاول وانما طعن في الفرع والزميمة لان في التحريم اذا اطلق كونه لعدة عليها بالمنافاق في مبسوط خواهر لها ولو كانت الزميمة كذابة معتدلة مسلم يحرم النكاح ولا مسلم ان تزوجها في العدة بالانفاق لان العدة يجب هنا صبيته نكاح المسلم في كسبه تزوج الزميمة بالانكاح يعني بالعقد الصحيح المأثور تزوج الفرع ذات رحم كذا اذا اطلق خواتم والحق في الخواتم في الزواني محرم من عقد كالحكم وليس الحكم ان تزوجها ايتمها الا اذا ما انقضى عنده حتى لو طلق احداهما التعريف من الفرع لا يعرف بينهما ويقضي بالنفقة لهن اذا دخل بها ليستأخذ احصاء حتى لو اسلم بعد ذلك بخير فاذن ولا يفريق بينهما بطلب احدهما ولا يفيض بالنفقة في يستأخذ احصاء بالدخول حتى لا يجتمع ما ذكره بعد الاسلام ويفرق بينهما بطلبها بالانفاق وكذا باسلامها او اسلام احدهما وحكم حكم العدة ان ما دام ذميا كذا افضل عن غير الامة الكافري وذكر انكم ينظم الحكم ايضا فانها اذا اكلت رجلا فهو حكم المولى وهذا العقد جاز في حق النوارث اجماعا وهذا الخلاف المطلق ثلث وام الموطوءة واجب بين المحرمات من الخواتم والمسائل في مبسوط خواهر لها والمرء نكاح اهل الدولة لونها لم يجب في الزمة

في تزوج ذمبة على ان لا يحرم لها وانما وقع في الذم والزميمة فلا يملك المسلم والمسلمة في النكاح
بالانفاق في الحرة والحرة لا يجب شرها بالانفاق وذكره في المبسوط في باب المهر
هنا في في المهر ما في السكوت عند ذكر العدة وشرها في المهر بالانفاق طاهر الرواية فلهذا
ذكر التفتي في النظم وروي ابو الحسن قيس قوله في حنفية ان لا يجب المهر على القوي والفقير
والسكوت ولا يجب للعند التسمية من الفوائد وذكر خواهر لها في مبسوط هذا اذا
ربا جواز غير من فاما اذا ربا وجب المهر حال ترك التسمية او التفتي يجب المهر من
العند **حرة قد خرجت من طاعة شين واليه علة حرة** المحرمية قد خرجت
البنات من طاعة من زوجها بالاجماع لبيان الدارين ولا علة عليها عند حتى ان لها
ان تزوج كما خرجت خلافا لها وانما وقع في جانبها في ان الزوج لو كان هو كاد
لا يجب العدة بالاختلاف حتى ان يزوجها بائنا واربعة نسوة سواها في الانفاق
وانما قال ما عرفت يشتمل على رتبة الزميمة والمسلمة لان المأثرة في رتبة على غيره
وحده قوله تزوجها في انكاح لا لالا ولا في النكاح ولا في حق الزميمة
يقول الزميمة والاسلام وموضع اختلاف في تزوج بعد الدخول بها وهذا اختلاف محقق
في الحامل والى نكاح وجوب العدة وعدم وجوبها اهل حال يجوز نكاح الحامل عند علي حنفية
مع عدم العدة فنظر الرواية لا يجوز والمسائل من مبسوط خواهر لها ونظر في
اختلاف ايضا في مسألة ذكرها شعر الحمة في دعوى مبسوط في باب التمسك والتمسك الكافر
ان الحرة اذا دخلت دار الاسلام بعد الاسلام لم يلزم كونه لورا في قوله في
عدم العدة الا ان ياتي بالانكاح رتبة اشهر وعندها يلزم ان تستين لبنان العدة
ووالد والمؤخرين مما اختلفوا في المهر **يقين في فاعرف** مات الزوج
فاختلفت وذهبتا في نفقة المهر والقول لمسك التسمية ولا يفيض شر عنده وعندنا
يعرض به المثل وعليه الفتوى من فتاوى قاض خان وفي المسئلة انما يصل نفقة في
ايام الصغيرة **والفرد المهر ياربعين** من التناهي **فاعرف** امرأه تزوج
في البين **فاؤخر** في السور **واعلم** بالانكاح **والغلة** على خادم صحت
التسمية عندنا ولو لم يأت ان شأنا اعطى خادما في سبطا وفتي في كذا المهر في سبطا ادنى
الانكاح واعلم المهر فان اختار البقرة قال ابو حنيفة ان ذكر كاد المهر لا يفيض

هذا هو الصحيح قوله فزوجت بالانفاق يعني بالتعقيب من غير فضل تعقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشير الى ما اشترطه المذنب من التراجع واضرار الصورتين من البين وانما قال زناها لان الوطء يشبهه او انكاحه فسد يشترط فطنتها بلاضامن الا ان الزنا في عرف الشرع وطال الصلة الفلاني غير المكمل وشبهة المكمل في المسئلة شبه المكمل ان يشترط من البسوط فميتة تعفن وهي جسد او علة انكاح جاز العفن ذميمة طعننا في وجهها الذي فها ان يزوج قبل ان تحيض ثلث في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشرين يوما عند خلافها وفي مبسوط خواهر لها اختلقت المشايخ في تحريم قوله في حنفية بانه قال بعضهم بان العدة يجب على الزميمة من الفرع عند ولكن اذا تزوجها في العدة وهم يؤمنون جواز النكاح في العدة فافهم جاز ولا يصح من الضميمة ما روي ابو يعقوب عن ابن حنيفة انه قال ليس على الزميمة من الفرع عند خلافها فعلى هذا الرواية انكاح ضمنه لعدم طاعة العدة وعندنا ما لا نعلم من العدة ثم على التحريم الاول ينقض هذا النكاح بالزمن وعلى الضميمة انما تستعمل المسلم والنفس وقوله في النظم وهو يدل على عدة الكفر اشارة لا التحريم الاول وانما طعن في الفرع والزميمة لان في التحريم اذا اطلق كونه لعدة عليها بالمنافاق في مبسوط خواهر لها ولو كانت الزميمة كذابة معتدلة مسلم يحرم النكاح ولا مسلم ان تزوجها في العدة بالانفاق لان العدة يجب هنا صبيته نكاح المسلم في كسبه تزوج الزميمة بالانكاح يعني بالعقد الصحيح المأثور تزوج الفرع ذات رحم كذا اذا اطلق خواتم والحق في الخواتم في الزواني محرم من عقد كالحكم وليس الحكم ان تزوجها ايتمها الا اذا ما انقضى عنده حتى لو طلق احداهما التعريف من الفرع لا يعرف بينهما ويقضي بالنفقة لهن اذا دخل بها ليستأخذ احصاء حتى لو اسلم بعد ذلك بخير فاذن ولا يفريق بينهما بطلب احدهما ولا يفيض بالنفقة في يستأخذ احصاء بالدخول حتى لا يجتمع ما ذكره بعد الاسلام ويفرق بينهما بطلبها بالانفاق وكذا باسلامها او اسلام احدهما وحكم حكم العدة ان ما دام ذميا كذا افضل عن غير الامة الكافري وذكر انكم ينظم الحكم ايضا فانها اذا اكلت رجلا فهو حكم المولى وهذا العقد جاز في حق النوارث اجماعا وهذا الخلاف المطلق ثلث وام الموطوءة واجب بين المحرمات من الخواتم والمسائل في مبسوط خواهر لها والمرء نكاح اهل الدولة لونها لم يجب في الزمة

هذا هو الصحيح قوله فزوجت بالانفاق يعني بالتعقيب من غير فضل تعقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشير الى ما اشترطه المذنب من التراجع واضرار الصورتين من البين وانما قال زناها لان الوطء يشبهه او انكاحه فسد يشترط فطنتها بلاضامن الا ان الزنا في عرف الشرع وطال الصلة الفلاني غير المكمل وشبهة المكمل في المسئلة شبه المكمل ان يشترط من البسوط فميتة تعفن وهي جسد او علة انكاح جاز العفن ذميمة طعننا في وجهها الذي فها ان يزوج قبل ان تحيض ثلث في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشرين يوما عند خلافها وفي مبسوط خواهر لها اختلقت المشايخ في تحريم قوله في حنفية بانه قال بعضهم بان العدة يجب على الزميمة من الفرع عند ولكن اذا تزوجها في العدة وهم يؤمنون جواز النكاح في العدة فافهم جاز ولا يصح من الضميمة ما روي ابو يعقوب عن ابن حنيفة انه قال ليس على الزميمة من الفرع عند خلافها فعلى هذا الرواية انكاح ضمنه لعدم طاعة العدة وعندنا ما لا نعلم من العدة ثم على التحريم الاول ينقض هذا النكاح بالزمن وعلى الضميمة انما تستعمل المسلم والنفس وقوله في النظم وهو يدل على عدة الكفر اشارة لا التحريم الاول وانما طعن في الفرع والزميمة لان في التحريم اذا اطلق كونه لعدة عليها بالمنافاق في مبسوط خواهر لها ولو كانت الزميمة كذابة معتدلة مسلم يحرم النكاح ولا مسلم ان تزوجها في العدة بالانفاق لان العدة يجب هنا صبيته نكاح المسلم في كسبه تزوج الزميمة بالانكاح يعني بالعقد الصحيح المأثور تزوج الفرع ذات رحم كذا اذا اطلق خواتم والحق في الخواتم في الزواني محرم من عقد كالحكم وليس الحكم ان تزوجها ايتمها الا اذا ما انقضى عنده حتى لو طلق احداهما التعريف من الفرع لا يعرف بينهما ويقضي بالنفقة لهن اذا دخل بها ليستأخذ احصاء حتى لو اسلم بعد ذلك بخير فاذن ولا يفريق بينهما بطلب احدهما ولا يفيض بالنفقة في يستأخذ احصاء بالدخول حتى لا يجتمع ما ذكره بعد الاسلام ويفرق بينهما بطلبها بالانفاق وكذا باسلامها او اسلام احدهما وحكم حكم العدة ان ما دام ذميا كذا افضل عن غير الامة الكافري وذكر انكم ينظم الحكم ايضا فانها اذا اكلت رجلا فهو حكم المولى وهذا العقد جاز في حق النوارث اجماعا وهذا الخلاف المطلق ثلث وام الموطوءة واجب بين المحرمات من الخواتم والمسائل في مبسوط خواهر لها والمرء نكاح اهل الدولة لونها لم يجب في الزمة

هذا هو الصحيح قوله فزوجت بالانفاق يعني بالتعقيب من غير فضل تعقيب ذكر زوال العدة بالانفاق يشير الى ما اشترطه المذنب من التراجع واضرار الصورتين من البين وانما قال زناها لان الوطء يشبهه او انكاحه فسد يشترط فطنتها بلاضامن الا ان الزنا في عرف الشرع وطال الصلة الفلاني غير المكمل وشبهة المكمل في المسئلة شبه المكمل ان يشترط من البسوط فميتة تعفن وهي جسد او علة انكاح جاز العفن ذميمة طعننا في وجهها الذي فها ان يزوج قبل ان تحيض ثلث في الطلاق وقبل ان يمضي اربعة اشهر وعشرين يوما عند خلافها وفي مبسوط خواهر لها اختلقت المشايخ في تحريم قوله في حنفية بانه قال بعضهم بان العدة يجب على الزميمة من الفرع عند ولكن اذا تزوجها في العدة وهم يؤمنون جواز النكاح في العدة فافهم جاز ولا يصح من الضميمة ما روي ابو يعقوب عن ابن حنيفة انه قال ليس على الزميمة من الفرع عند خلافها فعلى هذا الرواية انكاح ضمنه لعدم طاعة العدة وعندنا ما لا نعلم من العدة ثم على التحريم الاول ينقض هذا النكاح بالزمن وعلى الضميمة انما تستعمل المسلم والنفس وقوله في النظم وهو يدل على عدة الكفر اشارة لا التحريم الاول وانما طعن في الفرع والزميمة لان في التحريم اذا اطلق كونه لعدة عليها بالمنافاق في مبسوط خواهر لها ولو كانت الزميمة كذابة معتدلة مسلم يحرم النكاح ولا مسلم ان تزوجها في العدة بالانفاق لان العدة يجب هنا صبيته نكاح المسلم في كسبه تزوج الزميمة بالانكاح يعني بالعقد الصحيح المأثور تزوج الفرع ذات رحم كذا اذا اطلق خواتم والحق في الخواتم في الزواني محرم من عقد كالحكم وليس الحكم ان تزوجها ايتمها الا اذا ما انقضى عنده حتى لو طلق احداهما التعريف من الفرع لا يعرف بينهما ويقضي بالنفقة لهن اذا دخل بها ليستأخذ احصاء حتى لو اسلم بعد ذلك بخير فاذن ولا يفريق بينهما بطلب احدهما ولا يفيض بالنفقة في يستأخذ احصاء بالدخول حتى لا يجتمع ما ذكره بعد الاسلام ويفرق بينهما بطلبها بالانفاق وكذا باسلامها او اسلام احدهما وحكم حكم العدة ان ما دام ذميا كذا افضل عن غير الامة الكافري وذكر انكم ينظم الحكم ايضا فانها اذا اكلت رجلا فهو حكم المولى وهذا العقد جاز في حق النوارث اجماعا وهذا الخلاف المطلق ثلث وام الموطوءة واجب بين المحرمات من الخواتم والمسائل في مبسوط خواهر لها والمرء نكاح اهل الدولة لونها لم يجب في الزمة

والغفر على ظاهر الآية والذين آمنوا بالله انهم انما كانوا من قبل
 لبن امرأة بطعام والذين غالبوا انبت به الحكومة عند وفاة انبت اذ ان الذين
 غالبوا وقولها في اذ لم ينسب النذرة لوطية لا تسبق في قولهم من الهاربة فانك
 المبسوط قبل هذا اذ لم يتناظر الذين عند الله وان كان يتناظر بينه وعند الله
 انه انبت كذا وانما وضع في الذين الغالب والقدام فان الذين الغالبين الذين
 ان الماء اومر الوداء انبت الحكومة بالافاق **ونك واهل قواخدر واهل قواخدر**
قواخدر قبل الوطى في التبان فلا ريب بين جملة النسخ ان زوج امرأة في عمدة
 شيخ من الاربعة والوشية قالوا لمن افردها تعذيبا وامر الذين في عمدة ونكث
 ونكث الاربعة في كل النسخ بين النكث قالوا والنكث في عمدة ولا يردك كيف
وجعلنا للذين جمعوا ثمانية وثلاثين نسبا فخرجت ومات قبل
 البيان ولم يدخل بواحدة منهن فبذلك النسب يكون الغنى مع الولد والرجع مع عدم
 الولد يبين على الاربعة وعشرين سببا سبعة للواحدة بالافاق والباقي لضعف النسخين
 ونصفه للنكث عند الحنفية وعند ما تسعة من الاربعة والنكث في ثمانية للنكثين ثم
 لا بد في المسألة من مائة ثمانين نسبا وكلها في حيوة ومائة وهي ان تعلم
 ان كذا الواحدة صحيح كذا ما لا نذكره بحال الرجوع على ان بين ان الذين اسبق
 كذا حال في البيان حتى لا يفرق بين النسب اما الاول فرد النكاح الذي سد ويقضه
 ولا يتصور ذلك لاجد بيان الصحيح والى سد والنكاح فامس في النفقة فانها
 يجبان للفرقة صحيح كما حصل من الاربعة والاربعة والنكاح والنكاح قول في بيان
 السبق فان قبل ما يرد قوله قبل الوطى وقدر عرف بمبسوط خاخره ان حكم
 الميراث في الموت قبل الوطى وبعد سواء قبل بحال ان يكون المراد من قول قبل
 الوطى قبل البيان دالة وبقول قبل البيان صحيحا ليكون بياننا في ما نأخذ في ما نأخذ
 ومن مع الوطى وكذا الوطى اصين او ظاهره فان ما يشرع من هذه التفردات
 متحصن بالنكاح الصحيح في كل امره على ما يحل له فان قبل ما حصل اليان
 بالطلاق والظاهر وحسب حصول الوطى بالزكرك قبل لان الاصل في اوضاع
 الشرع وضع المسئلة على وجه غير محيل بالسلم ذكر تحسين النكاح بالسلم قاله

فقد اعتقد في
 العقد مع عدة متيسر

العقد اسم للمعاصي
 من العقد

لنوع البياض في قوله ذكر
 في المبسوط ان
 الزوج اذا جامع امرأة
 منهن كان هذا اقوال

فيما يخص الوطى

طونا

طونا بالمسلمين خبرا وانما هي من الدليل على هذا الاصل قوله علم من نام عن صلاته او نسبا
 كحديثه في فرض حكم العقاقير في النوبات باليوم والعشيان من ان الحكم فيها والعصيان
 والعن ما ذكرنا ان المسلم لا يظن به ترك الصلوة قصد الا لا يحل له ذلك فكيف فيما نحن
 بصدده حتى الوطى بالذكر اذ الطلاق لبعض المباحات عند الله والظاهر من ذلك
 من القول وزور ونكثها المسلم ظاهرا او باطنا في كماله اعلم بان الوطى انما
 يصير مباحا اذا جامع واحدة منهن او احدهن الزوجين او كلتيه وعلى السابقة منهن
 بالوطى حيث يكون كذا السابقة ومن معهما صحيحا اما اذا جامع كلتيه ولم يعلم ايهن
 اسبق فهذا الوطى لا اثر له في البيان ويجوز على البيان بعد فاذ اعرفت هذا فاعرف
 المتخير في القول وبانته التوفيق انفقوا ان للواحدة سبعة من الاربعة والعشرين لان
 كذا صحيح كذا حال تقدم هل كذا الزوجين او توسط او تاخر فان تقدم فطهر
 وان تاخر فذكر ان لا يجزئ قبلها كذا احد الزوجين اما النكثين او الثلاث فكل
 من مع النكثين ثمانية والنكث مع النكثين وان توسط فذكر كذا اما ما لم يمتنع
 او ثمانية من علم ما لم يمتنع وذكر كذا في كذا صحيح النكثين قبلها ثلث الميراث وان
 صح مع النكث فلها ربع فبذلك الحساب له ثلث وربع واقله اثني عشر او ثلث
 من ثلث ثلثه ومخرج الاربعة وربع النكث والاربعة مائة في فرضها الثلث
 في الاربعة فبذلك اثني عشر فيكون لها الثلث الاربعة والاربعة ثلثه في حالها
 الاربعة ثلثه في بعض وفي الشك في الاربعة في نصف فبذلك مخرج النصف
 اثني عشر في ثلث عشر فبذلك الاربعة وعشرين فلها ربعا سبعة في حالها ثلثا ثمانية
 في حالها ثلثا الاربعة ستة في بعض وفي الشك في النكثين الاربعة في نصف فبذلك
 للواحدة سبعة من الاربعة وعشرين ثم ما يرد وهو عشرة عشر منها سبعة لثلاث
 لكل واحدة ثلثه ثمانية للنكثين عندنا لكل واحدة الاربعة واستقام في الاربعة
 والعشرين فانفق جوابها واختلاف التخيير في مخرجها على اعتبار الاربعة
 فقال كذا النكثين صحيح حال التقدم على الثلث والاربعة حال التاخر فان صح في
 الواحدة يكون مهم فيكون لها ثلث الميراث ستة عشر منها وان لم يمتنع فلا كذا

حالا

لها فنصفه فحصل لها ثمانية وأربعون كذا في الثلث مرة وربعين جالتي الصحة والفساد قال
 مع فالواحدة مبرهن فيكون هن ثلثة ارباع الميراث ثمانية عشر سهما وان لم يصح فلا شيء
 لكن فليس النصف وكذا تسعة وربع اربوبسف هو انه على طريق المنازعة فقال
 السهم السابع عشر لثلاثة وفي الثلثين لانه ان صح كذا جملها فلها ثلث الميراث
 ستة عشر فيسلم ذلك السهم للثلث وقال سنوت منازعة الفريقيين في ستة عشر
 فيسبوا ذلك السهم للثلث وكان بينهما ثمانية نصفان فيضم السهم السالم الى هذه
 الثمانية فيحصل لها تسعة ككل واحدة ثلثة وابوجسفة لهما ثلثون لما جازت الواحدة
 ستة اليين باخذ السبعة من اليين صادما بق وهو سبعة عشر حتى الفريقيين كان لم
 يكن الواحدة اصلا وحصل يستوي الفريقيان في الاستحقاق لان كل فريق مستحق اذا
 كان سبعا محرم اذا كان سبوا فافصروا كل فريق ثمانية ونصف فلكل نصف
 فضرربا محرم في النصف وهو اثنين في اصل المسئلة اربعة وعشرين فصار ثمانية
 واربعين الواحدة ضعف السبعة اربعة عشر وكل فريق من اربعة وثلثين سبعة
 عشر فام يستحق لاهل الثلثين والاعلى الثلث وبين الثلثين والثلث ثمانية فري
 الثلث في الثلث فصار ستة فضرربا الستة في ثمانية والاربع فصار ثمانية
 وثمانية وثمانين وهذا التصحيح وكان الواحدة اربعة عشر من اصل المسئلة
 ضربها في الستة فحصل لكل فريق مائة وسهمن فاستقام مائة وسهمن
 على الثلثين لكل واحدة اربعة وخمسين واستقام مائة وسهمن على الثلث ايضا
 لكل واحدة اربعة وثلثين وانه اعلم وكان في المسئلة ثلثة احكام حكم الميراث للميراث
 والعودة فتعرض في النظم لبيان حكم الميراث دون صاحبيه اذ هو المختلف
 فقط قوله في النظم قد اعتق من قولهم اعتقد مودة فلان اذا اعتقد على ذلك
 قبله كذا في الوان وذكر كذا في المختصر الفصل لصدور الشهيد لمراته
 ولو تزوج امرأة وثلاثين في عتده وثلاثا في عتده وقال اذكر ايمنين
 الاول جبين عند الواحدة لان لكل الواحدة صحح يمينين وكذا الفريقيين

الاول

الاخرين كل واحدة منهما صحح ان تقدم وفا سدان تارة فلا يحل بينه وبين واحدة من الفريقيين
 مع احتمال الفساد قال فان دخل لهن ثمانية فبات يمين فالمسئلة تسع
 على الميراث والعودة وامامك الميراث فنقول الواحدة من مالهان كذا صحح يمينين
 وتقرر بالموت وامام الثلثين والثلث قال صاحب الكتب لكل واحدة منهما
 اطلق وليس كواب على الاطلاق بل يجوز على التقصيل ذكر انكم في محتمل ان
 كان ميراثين اكثر من المسئلة فليس حاسر وان كان اقل فلكل واحد من ميراثها
 ونصف الزيادة الى تمام المسئلة لان ميراثها ثابت بيمين كان التكلا صححا او كرا
 والزيادة يجب ان حال دون حال فينصف وان هذه المسئلة بيمين ميراثها ويمين
 بعض الميراث وامامك الميراث فنقول الواحدة سبعة السهم من اربعة وعشرين سهما
 من ميراث النساء لان كذا قد صحح يمينين فان صحح الثلث فلها ربع الميراث
 وان صحح الثلثين فلها ثلث الميراث فاجتمع الحساب لذلك وربع واذ كان كل
 اثنين عشر فلها ذلك ثلثة ورجال الربعة فيضرب سبعة فلها نصف ذلك فيلكل
 فينصف فصار المسئلة اربعة وعشرين سهما فلها في حال ستة وفي حال ثمانية فضرربا
 الربعة عشر فلها نصف ذلك واما بق وهو سبعة عشر سهما بين الفريقيين الاخرين
 نصفين عند ليم حنفية وعند ليم يوسف لهما الثلثة تسعة اسهم وثلثين ثمانية
 اسهم ولا يوسف طريق وهو الثلثة باعتبار المنازعة ولو طريق وهو ثمانية
 باعتبار الاحوال اما طريق الاربوسف موزع اذ اذ الستة عشر وهو سهم حرم
 من دعوى الثلثين لانها لا يقر لان كذا صحح مع الواحدة ثلثة ستة عشر
 فيسلم لكل الواحدة للثلثة في ستة عشر سنوت منازعة فيها فينصف
 واما طريق محمد فنقول اجبة حال كل فريق مع الواحدة لان لكل الواحدة صحح
 يمينين وكذا كل واحد من الفريقيين صحح في حال فاسد حال فالثلاثين ان صح
 كذا جملها مع الواحدة فلها ستة عشر وان لم يصح فلا شيء فينصف فيكون لهما ثمانية
 واما الثلث ان صح كذا جملها مع الواحدة فلكل ثمانية عشر وان لم يصح فلا شيء
 فينصف ولا يجرى ان ما بق من ميراث النساء بعد ما اقرت الواحدة
 نصيبها بمئة جيم ميراث النساء ان لم يكن الواحدة اصلا ولو لم يكن الواحدة

حكم

اصلا وقد تفرق في ثنتين في عقد وثلاث في عقد وبأني المسئلة كما كان في جميع حركات
 النسب بين العريتين نصفان فكذا يأتي وأما حكم الورقة على الواحدة على الورقة
 لأنها زوجة لا عند الموت يعني وأما البواقي فليس عند الوفاة يستكمل ثلث
 حصص فيها لأن كل واحد الثلث يكون على حيي كان على عشرين عند الوفاة وعلى الثلثين المحض
 لوجود الدخلة في الثلث والفسد ولو كان على العكس كان الحكم على العكس فجمع بينهما احتسابا
 قال لو كان مهر مثلها أقل ما ستر لمن فلو ما وجد على كل حال ولما عدا الواحدة من مثلها
 ولا نصف الفضل لا البتة لا قبل من قبل قال وإن بين وبه وحى فارق الباقيات
 لأنهن قبيح للعنف وأما في الوفاة ولم يدخل يمين فالمسئلة يشتمل على حكم المهر و
 الميراث والعدة أتمها فنقول للواحدة مهر كامل لأن كل مهر فخره تنقصر مهرها
 بالمهر وثلثا مهر ونصف وللثنتين مهر واحد على اختلاف الأصلين أتمها أصل
 لأن يوسف وهو اعتبار الجاهل فنقول أكثر ما هن ثلثة مهور وأقل ما لهن مهران
 ووقع الشك في مهر نصف فكان لهن مهران ونصف ثم نصف مهر طاهر على مهر
 الثلثين وتنجبة الثلث فيسلم لهن مهران بينهما لا ستمها فيكون للثلاث
 مهر ونصف وللثنتين مهر واحد وأما على أصل محدد وهو اعتبار الاحوال في حرك كل
 فريق على جهة فنقول للثلاث أن صح كذا حين فلهن ثلثة مهور وإن لم يصح فلا شيء لهن
 وكذا حين صح حال ولا يصح حال فنصف الثلثين أن صح كذا حين فلهن مهران وإن
 لم يصح فلا شيء لهن وكذا حين صح حال فسد حال فنصف وأما حكم الميراث
 فعلى ما قبل في المسئلة الأولى وأما حكم العدة فعلى كل واحد منهن عدة الوفاة
 قال وطاؤه وظاهره ومجاءه لأحد الفريقين دليل لا للآخر لأن هذه
 الامعان لا تسفل إلا في الزوجة قال ولو كانت إحدى الثلث أم إحدى البنات
 لم يتغير الحكم لأنه لو تفرقت أمان فغير بسبب إجماع بين الأم والأخت أو بسبب
 حصة المصاهرة قال الثاني لأن النكاح الذي سدا لم يتصل به العزل لا يوجد
 حصة المصاهرة قال مشايخنا هذا الجواب إنما يصح إذا كان المراد به أن كذا
 الواحدة تقدم على كذا العريتين ولو كان بين كذا العريتين ليكون كذا
 صحبي لا محالة فلا يتغير الجواب أما إذا تأخر عن كذا العريتين لم يصح كذا

لا وجه إلى الأول
 لأن كذا أحد
 العريتين فاسد
 لا محالة فلا يصح
 جمعا معا وبهم

لأن الثلث أن تقدم وفيها لم يصح كذا الثالث لأنه يفرجها بين الأم والبنت
 فيصح كذا الأجنبية في كذا الأربع فلا يصح كذا الواحدة وإن تقدم الثنات
 وفيها بنت لم يصح كذا الأربع لأنها ماتت بكم البنت فيصح كذا الأخنتين فتم
 الأربع فلا يصح كذا الواحدة لا محالة فإذا انفصل صح كذا الواحدة وأصل الفسار
 لا يكون إجماع في المسئلة الأولى قال ولو كانت إحدى الثلث أم إحدى البنات
 أصنافا تفرق ثنتين وأما في الوفاة فصح كذا لأن الاحتساب لأن كذا الأخت لا يصح
 الحرة ولا بعد الحرة قال ولو كانت إحدى الثلث أمة فلو أوصت مهر كامل و
 ثلث الميراث ومهران بين العريتين سوا الأخت وثلث الميراث بينهما قال
 مشايخنا هذا الجواب إنما يصح إذا كان المراد به أن كذا الواحدة الحرة قبل
 علم ذلك لما كان لأن كذا الواحدة صح وأما تراخي الميراث أمران أحدهما
 أو اللتان كانتا مع الأخت لأن كذا الأخت لم يصح لأنه تفرجها على كذا كذا لها
 مهر وثلث الميراث والباقي بينهما ولست إحدى العريتين بأولى من الأخرى قال
 ولو كانت إحدى الثنات أم كانت كذا الأخت فاسد لما قبلت فساد كذا تفرق
 واحدة في عقد ولم يعلم إية النسب كانت أولا فنقول للمسئلة يشتمل على حكم
 المهر والميراث والعدة وأما حكم المهر فنقول للثلاث مهر ونصف لأنه إن صح كذا
 فلهن ثلثة مهور وإن لم يصح فلا شيء لهن وكذا حين صح في حاليين بأن تقدم
 أو تخلف ولا يصح حال بأن تأخر إلا أن أحول الخصامة حادثة واحدة فكان
 لهن مهر ونصف وللثنتين مهر ونصف لأن كذا أمة ما صح بغيري تقدم
 على كذا البنت أو تأخر وكذا الأخر يصح أن تقدم على كذا البنت ولا يصح
 أن تأخر فينصف فحصل لهما مهر ونصف بينهما نصفان وأما حكم الميراث فنقول
 للثلاث ثلثة أثمان الميراث وللثنتين خمسة أثمان الميراث أما الثلث
 فلأنه إن صح كذا حين بأن تقدم أو تأخر فلهن ستة أثمان الميراث وذلك
 ستة أسهم من ثمانية لأن كذا الواحدة من المفردتين مهن صح وإن لم
 يصح بأن تأخر فلا شيء لهن وكان لهن نصف ذلك وهو ثلثة أسهم من ثمانية
 وأما الثلثين فلا يملك كذا أمة ما صح بغيري لأنه لأنه إنما يصح لأخر فيكون

ونكاح عقد

دات

أهن

لها نصف الميراث اربعة وفيما يقع مع الثلث فيكون لها ربع الميراث سهمان فالسهمان
 بيتين والسهمان جبان لما في حال فينصف فيكون لها ثلثه اسم وانما الاخرى
 فكما صحح في حال دون حال فان صحى كان لها نصف الميراث اربعة وان
 لم يكن صحى فلا شيء لها فنصف فساد سهمان فحصل لها ثلثه وانما حكم العورة
 فنقول على كل واحدة منهن عدة الوفاة لما قلنا من قبل **فالسهم** ولو تزوج
 اربعة وثلاث او اثنتين وواحدة ولا يعلو الاثر فالمسئلة يشتمل على كل امر و
 الميراث والعدة فبعدنا بالميراث لان محمدا رحمه الله براء به فنقول ان الميراث
 بين الفرق الثلثة الثلاثي فتعبر الفرق وحس الميراث ثلثة وان كانت
 اربعة من حيث الاصلية لان الواحدة لا تدعى جميع الميراث لنفسها وانما
 تدعى جميع الثلثين او الثلث والثلث والثلث والاربع وكل فرقة تدعى جميع
 الثلث بها الحصة حتى يفتح كما في الثلث اربع ثلث الثلث والاربع وكذا هنا
 فيقسم الميراث بينهن ثلاثا ثلثة الواحدة لا يدخل مع الاربع فلا يدخل ثلث
 بما اصابهن لان كما يحوز الاربع يقع كالاربعة مع الثلثين فتأخذ من اصابها
 وان لم يقع فلا شيء لها فينصف كل ان اصابها سكر ما اصابها وبطل مع الثلث
 وتأخذ من اصابها لانه ان صح كما يحوز من فلها ربع ما اصابها وان
 لم يقع فلا شيء فينصف كل لها ربع ما اصابها واما حكم الميراث فنقول ان ثلثة
 مهور ونصف مهور لكن اختلفوا في اقسمة الثلث اقول اني يوسف وطريقة اعتبار
 الجمل يقول ان كل ما لهن اربعة مهور بان صح كقاع الزوج وكقاع الثلث مع
 الواحدة واقل ما لهن ثلثة مهور بان صح كقاع السكر مع الواحدة فنلثة مهور
 ثابت بيقين والميراث لا يثبت فيما بين والابنت في كل حال الحصة
 حالة واحدة فينصف فكان لهن ثلثة مهور ونصف مهور مع نصف موطع
 عن زوج الثلثين ويدعي الثلث والاربع لان الثلث ثلثي صح كما خا
 مع الواحدة والاربع قان صح كما خا يسلم لهن النصف لان للثلث ربع
 ذلك وللاربع ثلث اربعة اما الثلث فلان الواحدة ان كانت معهن فلهن
 نصف ذلك وللاربع مع نصف ذلك وان لم يكن مع الواحدة فلا شيء الواحدة

لان ان صح كما يحوز
 مهور ثلثة مهور

مهر من حال دون حال فينصف فساد ربع واما الاربع فلان الواحدة ان كانت
 مع الثلث فلهن نصف ذلك وان لم يكن فلهن كله والنصف ثابت بيقين وفي النصف
 الاخرى شرك فينصف فساد لهن ثلثة اربعة من ثلثة مهور فلها ثلث الثلثين
 منه سدس وللثلاث سدسان ونصف وللاربع سدسان ونصف لان كل واحد
 ان كانت مع الثلثين فلها ثلثة وثلث ثلثة وللاربع ثلثة وان لم يكن مع الثلثين
 فلا شيء والواحدة معها في حال دون حال فينصف فساد لها سدس وفي خمسة اسدس
 استوت فيه من ثلثة الثلث والاربع فساد بينهما نصفان لكل فرقة سهمان
 ونصف وفي مهران اسنوت من ثلثة الفرق الثلثة كما ينبغي بين اثلاثا لكل ثلثة
 مهر فساد لهن الثلثين ومرة سدس مهر وثلث مرة ثلثة مهر ومرة سدسان
 ونصف ومرة ربع النصف وهن كل والاربع مرة ثلثاهن ومرة سدسان
 ونصف ومرة ثلثة ارباع النصف وهن اثلاثا لكل اربعة ارباع ارباع
 ثلث ونصف سكرين وعن اقل اربعة وعشرون يحصل كل امر اربعة وعشرون
 فحصل للسكان مرة ثلثاهن وهو ستة عشر ومن سكرين مهور وهو اربعة عشر
 فساد لها عشرون وهو خمسة اسداس المهر وحصل للثلث من ثلثة مهر وهو ستة
 عشر ومن سدسان ونصف وهو عشرة ومرة ثلث مهر وهو ثلثة فساد لهن
 تسعة وعشرون وهو مهر وسكرين من ثلثة عشر مهر وحصل للاربع مرة ثلثة
 مهر وهو ستة عشر ومرة سدسان ونصف وهو عشرة ومرة ثلثة اثلاثا مهر
 وهو تسعة فساد لهن خمسة وثلثون وهو مهر ونصف مهر غير ثلث عن مهر
 الواحدة لا تدخل مع الاربع فلا تأخذ شيئا مما اصابها وتضلع الثلثين فتأخذ
 سدس ما اصابها وتدخل مع الثلث فاطر شبعين حال كما في لما قلنا في الميراث
 واما قول محمد وطريقة اعتبار الواحدة في كل فرقة يقول الواحدة ان
 صح كما في فلها مهر وان لم يقع فلا شيء لها وكما يحوز ربع في ثلثة احوان ولا يقع في
 حال بان تأخذ من الاربع فساد كما في فلها مهر في حال دون حال فينصف فكان لها
 نصف مهر واما الثلثين اربع كما في فلها مهر في حال لم يقع فلا شيء لها وكما هما
 صح في حال بان تقدم على الثلث والاربع والاربع في حال بان تأخذوا حوال

فرقة

مرة ثلثة مهر

المرتان احوال فكان لها ثلث مبرين وهو ثلثها واحد والثلث ان حج كما قلنا
فلمن ثلثه مبرور والثلث ربع فلا شيء لمن وكله حتى يبع في حال ولا يبع في حالين وكان له من
ثلاث ثلث مبرور وهو مبر واحد والاربع ان حج كما قلنا فلهن اربعة مبرور والثلث
يبيع فلا شيء لمن وكله من حج في حال ولا يبع في حالين كان له ثلث الربعة مبرور وهو
من وثلاث من كان له من ثلث مبرور ونصف كما قال ابو يوسف واما حكم
الواحدة على كل واحد من عدة الوفاة احتياط ولو كانت احدى الاربع امة فكانت
الاربع فاسد ولا يشرط لها في المهر ولا في الميراث فصارت كزوجة واحدة في عدة
والمهر والميراث ونزل في عدة ولا يوفى البتة الا في المسئلة تشبه في حكم
المهر والميراث والعدة فهذا حكم المهر لان حجة واحدة بدل ثلاث فتقول على قول
يوسف هن ثلثة مبرور ونصف للواحدة من مبرك كل لان كل واحد صحيح يمين في مبر
ونصف فالنصف خارج عن دعوى البتة وتغير كل واحدة من الثلث فيكون بينهما
نصفان في مبر لان استوت بينهما منازعة الفرق الثلث كان بينهما اثلاثا فحصل
لواحدة مبرك كل للمساكن ثلثا مبر وكل واحد من الثلث مرة ونصف مبر ومرة ثلث
مبر بينهما اثلاثا فيحتاج الى الحساب والنصف والنصف ونصف والنصف نصف ثلث
فنصير الثلثين في نصير اربعة فنصير اربعة في ثلث فنصير ثلث في ثلث في ثلث
فكل واحد من ثلث حصل للواحدة مبرك كل اثنى عشر وثلثي ثلث مبر ثمانية وكل
واحدة من الثلث مرة ونصف مبر وهو ثلث ومرة ثلث مبر وهو ثمانية ونصف
اصغر وهو مبر غير نصف سكرس مبر واحد على قول محمد يقول هن ثلثة
مبرور ثلث من الواحدة مبرك كل لان كل واحد صحيح يمين والثلثين ثلثا مبر لان
كل واحد يبيع في حال ولا يبع في حالين كان لها ثلث مبرين وهو ثلثا مبر وكل
واحدة من الثلث من لان كل واحد من الثلث يبيع في حال ولا يبع في حالين
فكان لكل واحد منها ثلث ثلث مبرور وهو مبر واحد واما حكم الميراث يقول
ميراث الثلث اربع بينهن للواحدة من ثلث سبعة اسهم من اربعة وعشرين سهما لان كل
صحيح يمين فان صرح هو الثلثين فلها ثلث الميراث لانه ثمانية وان حج مع الاربع
فلها ربع الميراث ستة فالربع وهو ستة ثابت يمين وقع الشك في السهامين لها

ان حال دون حال فنصف فصار لها سبعة قال من اختلفنا هذا فخطب والصحيح ان كل
الاسهم وثلثا سهم وقد ذكرنا ذلك في شرح محمدر الكافي وابي في الفرق ان الثلث اثلاثا
في قول حنيفة امت على قول ابو يوسف فحين لم يذكر صاحب الكتاب جهتا وقاما
ان السهم السبع بين الثلث والثلث الباقي بينهما وهي ستة عشر سهما بين الفرق
الثلث اثلاثا والصحيح ان جهتا وثلث سهم من الباقي بين الثلث والثلث
والباقي بينهم اثلاثا **طريق** ابي يوسف ان اولا زاد على ستة عشر سهما خارج
عن دعوى الثلثين فيكون بين الثلث والثلث بقى ستة عشر استوفى منازعة
الفرق الثلث فيكون بينهما اثلاثا لكل فريق خمسة وثلث **وامت** قول محمد
يقول البتة ان حج كما قلنا فلها ستة عشر لان الواحدة معها وان لم يبع فلا شيء لها
وقد صرح في حال ولم يبع في حالين فيكون لها ثلث وهو خمسة وثلث مثل ما قال ابو
على طريق المنازعة وان ثلث ان حج كما قلنا فلين ثمانية عشر لان الواحدة معها
وان لم يبع فلا شيء لمن وقد صرح في حال ولم يبع في حالين فيكون له ثلث وهو ستة
مثل ما قال ابو يوسف على طريق المنازعة وكذا الثلث الا في فصار اثنى عشر
وثلثين خمسة وثلث فصار سبعة عشر وثلث ولبواحدة ستة وثلث في
فصار اربعة وعشرين والوجه في حنيفة ما قلنا من قبل واما حكم العدة
فكل واحدة من عدة الوفاة على الواحدة يمين وعلى الباقي احتياط ولو طلق
اثنين من نسائهم مات قبل اربعين **فالمسئلة** يشترط على حكم المهر والميراث
والعدة وذكر صاحب الكتاب حكم المهر لا غير على قول ابو يوسف فيقول هن ثلثة
ونصف **وجه** التخرج اعتبار اربعة فنقول اكثر ما هن اربعة مبرور بان حج كما قلنا
الثلث مع الواحدة فيكون هن اربعة مبرور وقد سقط بالطلاق قبل الدخول
سبعة مبرور اقل ما هن مبر لان بان حج كما قلنا الثلث مع الواحدة فيكون هن
ثلث مبرور وقد سقط بالطلاق قبل الدخول سبعة مبرور بان حج كما قلنا الثلث مع الواحدة
المهر الثالث يجب لهن في حالين ولا يجب في حال واحدة لاختصاص حالة واحدة
فكان لهن مهرات ونصف للواحدة من ذلك كله وهو مبر وسكرس مبر لان
اكثر ما يكون لها ربع ثلث مبرور وهو ثلثة اربع مبر بان حج كما قلنا الثلث

ثابت

كتاب النسيان بسبب الجمع وصحة نكاحه والام وانما وضع في الام وبقيتها لانه لو تزوج امرأة
 وامها او ابنتها او امرأة اخواتها وعندها او امرأة ابنتها وعندها وعندها وعندها
 فان الميراث بينهما الثلثان بالجمع من ينسبوا لهما وان كانا حيا كانا هكذا
 وقالت في شرط مختص العظام للميراث الشريفة ولو تزوج امرأة وتزوجت وابنتها
 في عقدتين فماتت ولا يورث ابنتها الاولى فان مهرها وكامل ميراث النساء اما
 المهر فلان الصحيح نكاح الواحدة وهي السابقة واما الميراث فلان المرأة الواحدة تترقى
 كمال ميراث النساء ثم المهر والميراث عندك حنفية بين الام والابنتين نصفان وعند
 ابن يوسف ومحمد اثلاثا مما يتوكلان بانهم يتسبون في سبب الاختلاف لان
 نسب الاستحقاق نكاح صحيح وقد استوفيت صحة النكاح وان نكاح كل واحد
 منهما يصح في حال ولا يصح في حالين والابن حنفية ان نكاح الام يصح في حال ولا
 يصح في حال ويكون لها نصف المهر والميراث كما لو كان معها ابنته واحدة
 وذلك لان المقتدر نكاح الام نكاح الاخت وكذا الام لا يتصور ان يفسد
 بنكاح الابن في حق بنت وانما يتصور مرة واحدة باعتبار فساد نكاحها
 مرة واحدة فكان نكاحها صحيحا في حاله وان كان ذلك لها نصف والميراث
 وكان الباقي بينهما لا استوفيا لها فماتت **فصل** ولو تزوجت بنت يوسف وتزوجت
 بواحدة بنتين في حال صديقتين طالق واحدة والاخرى نكاح ولا يعلم فالمسئلة في مثل
 على حكم المهر والميراث والعدة وذكر صاحب الكتاب حكم المهر والميراث لغيره
 حكم المهر فالحل حل بها من كامل وكل واحد منهما من هكذا ذكر صاحب الكتاب
 وهذا جواب ما اذا عرفت المدخل كان نكاحا واولا ولا يعلم ان المدخل
 على المطابقة او غير المدخله لمجرد عدم بطلان واحدة من الثلث فلو كانتا بنتين
 وليست طهر واحدة من موهن فيسقط من مهر كل واحدة ثلث من والي يوسف
 لوقع الطلاق على النسيان لم يضر ان كان لها مهر كامل واحدة لثمن والي يوسف
 على المدخله كما كان لها مهر ونصف مهر فلما مهر ونصف في حال ومهر واحدة طلق
 فتنصف الزايدة فصار لها مهر وجه واصل الميراث فالحل حله بها فتنصف
 من اثنتي عشر من الميراث ولما سبعة من اثني عشر فوالد ابني يوسف وقالة الزايدة

المدرسة
ولم يدخل

[illegible]

الامتناع الكف والابتغاء
الطلب والصدقة بفتح
الضاد ومع الدال المهم مفتوح

والمراجع المعتبر

حلاف

قال ابو حنيفة اذا طلق امرأة ومعه جارية ثم راجعها فكيف وطهرت من حيضها وطهرتها
 في هذا الطهر لا يكون هذا الطلاق النكاح عندنا وعندكم في هذا الطلاق لا يملك الطلاق
 في الحيض فاستد الطهر الذي يجنبه حتى لو طلق في هذا الطهر فبأنه قبل الحيض كونه ذلك لا
 فصل كما لو فصل بالوطى ولا ان الرجعة يرفع حكم الطلاق فصدا كما لو فصل بالوطى
 ولا ان الرجعة يرفع حكم الطلاق فصدا كما ان لم يكن وعلى هذا لو طلق في طهر لم يملكها
 فيه ثم راجعها في طهرين ثالثا وكذا لو فلق في ذلك في شهر واحد في السنة يرفع عليها الفلث
 هذا لو اخذ بيد امرأة عن شهوة ثم قال لها انت طالق ثلث السنة يرفع عليها الفلث
 متتابعات فلما اخذت لا يرفع الاول ويصير اجمعا بالكلية عن شهوة فيرفع الفلث
 ثم يصير مراحعا بالمشترع فيرفع الثالث وعندنا يرفع واحدة في الحال وثلاثان في طهرين
 آخرين لان عندنا بالرجعة لا يرفع الطهر وقتا للشبهة ثالثا وثالثا فيرفع
 الثاني في طهر آخر والثالث في طهر ثالث ثم الطلاق الرجعة والمراد بالرجعة الرجعة
 بالقول ولا بفعل اقوى سوى اجماع من لمس او يقبل عن شهوة فاما اذا راجعها بالجماع
 فهو بمنزلة عن الفلث او عن هذا الخلاف فانها لم يملك بكن ايقاع الفلث في طهر الطهر
 بلا خلاف وان حدثت كان لان يطلق اقوى بعد في قوله حنفية ومحمد خلاف لان
 يوسف من مبسوط جواهرهم وقوله في الاقراء اودبه الاطهار لا الحيض ههنا و
 الفرق مفسر عن الحيض الطهر لغة وان رجعنا نحن معنى الحيض في موضع المخرج
 وقوله في طهره ارفع الطهر لغة والرجعة والهاء للسكت فقل
 فتمت لو قال **الرجعت فقلت انقضت** فيك ما قالت **انقضت** فقلت
 لعنزة عن طلاق في طهر وعندها يقع الرجعة ومثل النزاع ما لو اجابته منضلا قوله
 حتى لو سكت ساعة ثم اجابت لا تصح في دفع الرجعة اجماعا على المبسوط واليه
 الانسان في قوله قلت اذا دللنا المتعبد بغيره فصل وكذا في قولنا طلقك فقلت
 انقضت عندي يقع بالانفاق وهو الاصح وقيل على خلاف روج الامة المطلقة
فقلت انقضت رجعت والمولى يؤمنه لانك لم تنكحني المدحول بها اذا قال
 بعد انقضت العدة **انقضت** الرجعة وكذا في الرجعة وصداها فان قيل
 قولها عنده ولا يقضى بالرجعة وعندنا القول قول المولى ويقضى لها ولو كان على

بسم الله الرحمن الرحيم
 في طهرين
 في طهرين
 في طهرين

في طهرين
 في طهرين
 في طهرين

في طهرين
 في طهرين
 في طهرين

القول قول المولى عند ما ذكره عنده في الصحيح لانها متضمنة للعدة في الحال وقطعنا ذلك
 المتعة للمولى فلا يتبدل فيها في ابطالها بخلاف الوجه الاول لان المولى بالمصدوق بالجمعة
 حقر لقيام العدة عندها ولا يظهر ملكه مع العدة من الهابة اقرت المطلقة بانقض
اذا اقرت بانقض العدة بانقض فاشهر ان ادنى منك العدة بانقض بعد
والمتعبد بغيره الايام **انك التبتين على التبعين** في اول من تبين يوما
 عنده وعندنا يصدق في تسعة وتبني يوما ووجهها ان يجعل كانه طلقها في آخر الطهر
 هذا عن نظري في العدة مثلت حيض تسعة ايام لا يمكن وطهران يلدون يوما قال
 في اجماع المجوعة في باب العدة ناذخوها بطلت ثلث ساعات لاغتسالها قال لان زمان
 الاغتسال من الحيض في الزمان ما دون العشرة ولبان حنفية يخرجها من غير محجة
 ان يجعل كانه طلقها في اول الطهر لانه طلاق السنة وطهرها خمسة عشر وكا حنفية حنيفة
 لانه الوسط فنلتها طها خمسة واربعون وثلاث حيض خمسة عشر فيحصل ستون
 وتخرج الحسن عنها ان يجعل الطلاق في آخر الطهر وثلث حيض ثلثون يوما كل حيض
 عشرة نظرا له والطهران يلدون كل طهر خمسة عشر نظرا لها قال قاضي خان في
 فتاواه المحقق روى حنفية وذكره الفناوى الطهرية قال العام الرجعي به الا ان
 تفسيرها صحيحا من اسقاط سبعة مسبين الحلق فحذف قبل قولها والمسئلة في
 انان الامة في قولها يصدق في اربعة وعشرين يوما وعلى قول علي يخرج محمد يصدق
 في اربعة وعشرين يوما يخرج الحسن يصدق في خمسة وتبني وهذا هو فائدة اختلاف النجاشي
من طلق في طهرين في طهرين **لم يرض** **بغيره** **ما انقضت** **سافر** **بامرارة**
فجدة ان يترك تسعة **وجوز الرجوع** **وحين** **ثم ابناها** **ومات**
 عنها فان كان الميراث لها دون التسعة عادت اليه كما كانت عند غير اهلها فان
 كانت منه سقرا لم يتركها لكن المقتصد ما دون سائرته لمقتصد ما فان كانت
 اكبر واصغر ما دلت سفره ومن المنة سارت الى ادنى بقعة اليها فيها الهن
 فان كانت في ما من كسرا او قرية ترصبت فيه عنه وقال اذا جرت مجرعا
 خرجت معه اليها ماشا ولا ترصبت فيه وانما وضع في الطلاق البابين اذ لو
 سافر بها ثم طلقها رجعا لم يمتناق في رجوعها لان الطلاق الرجعي لا ينقطع انك

واذا زعموا سئل لم يفرق في قولها
 احدى من الموصوفين والمقتصد
 ان يكون مقتصد من الميراث
 وراؤه محذوف لولا ان الاول
 عليه مقتصد ان يكون الاول
 من الميراث والمقتصد يقطع منه
 سقرا مقتصد المرأة فيعده
 اليها مقتصد

[illegible]

اذا قال لامرأة اذا اولدت والرافات طلق ولم يفران زوج بالجل فقات ولدت وانكر
 هو وشهدت القابلة بالولادة في هذه المسائل البتة لا يقبل عنه وعندهما يقبل
 من العرن ومبسرطوا خواله وان يعلق من اقرب الجبل طلاقا فهو باطن **البطن**
ثم تقول قد ولدت صرفت فبدا ما قبله وطلقت اقربجل ووجهه قالان و
 بدت او وضعت هذا الجمل فانت طالق فقات ولدت صدف مغفره بان القابلة
 وطلعت عنه لانما اقرب الجبل صارت احين فيقبل قولها وعندهما لا يصح ولا
 نطق الا بشهادة القابلة وقولها عاى البطن حلال ما حصل له البطن وهو لم يحصل
مسألة من نزل ثمنه ونحوه **والجارية نزلت ثمنه** فذرا ابو حنيفة البلوغ بالسنة
وانحنى عن الغنى قال فيها ذكر ما سئل عليه الجارية بسبع عشرة سنة وفي الخلاء
 بسبع عشرة سنة وفي كتاب الكوكلة ذكره العلم ثمانية عشرة سنة وموضع ثمنه عشرة
 سنة في موضع من اصحابنا من وقف بين الراويين فقال المراد ان يتم لها ثمانية عشرة سنة و
 يطعن في التاسع عشر ولكونه كونه ثمن ابى سلمان بن جهم ثمنه عشرة فاذ اقره او
 وعندهما اذ بلغ خمسة عشرة سنة يحكم ببلوغه الخلاء وبجزم بين المسألة وذكره في
 فصول الاسترضى قال الفقيه لا يحام صدر الاسلام الفتوى في زمانها يجب ان يكون عرفا
 القصر اراهل زماننا وقولنا صلغة او وقت بلوغه وروى محمد بن عيسى وروى عن يوسف
 ثمن على الراويين المذكورين وهذا ثمانية بلوغها بما بدت البلوغ الخلاء باثني عشرة سنة
 وبجارية تسع سنين اجماعا **وقد روي بذكر يلحق** **منها طلاق الحلق** قال الحارث
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم اراد العيا وابته وكفى به ارا حرب ثم دخلت الدار وهي بالون
 يقع عندها وعندنا التعليق والايح الطلاق الموت حكمي **هـ** اذا كان المرء دينيا ووضعت
لزوجته نصف الصداق لانها في دينه ونفسه النصف وهو نصف النصف
وطقت قبل الدخول او قبضت **سأه** **وقال لا نصف ما قبضت** الزوج في طهر
 قبل الدخول بها لان زوجة عليه شأ عليه عند وعندنا تزوج عليه من الصداق وهو نصف
 المقبوض وفضل هبة الصداق والطلاق قبل الدخول على قسم اما ان كان
 له امر عينا كالعقد والعرض او دينيا كالدين والناظر ولا ينظر اما ان وهبت الهبة
 اكمل او البض والاخلع اما ان وهبت قبل القبض او بعد فان كان عنها وجبت

قال ملوح خاتمه
بهاره عشره
وفا لا ملوح بهجا بنام
مولى عشره ملوح

[illegible]

بعد

حَرْب

يلغو
القال كونه دينا
والله اعلم الروم

٢٨

على قول في حنفية من المتأخرين والشاوي وقول في القريب والتأخير بحسب ان يصح التوثيق له
 اجواب بالتأخير لا بالتعجيل بين الخبرين كالتأخير في هذه المسئلة والتمثيل
 وهذا كتحلف لاجل النظر هكذا قيل **وقال امامنا اطلق تحت المنة لا تحت المنة**
 قال الامانة انت طالق ان لم اطلقك لم تطلق حتى يموت هذا وهي الجماع ثم ان مات
 الزوج وقع الطلاق قبل موته بتعجيل وليس بذلك العقل صرمه ووف ولكن قبل موته حتى
 العجز عن الايقاع فيتحقق بشرط تحت فان لم يكن دخل بها فلا يبرأ لها وان كان دخل
 بها فلا يبرأ لها بحكم الزمان من البسوط ولو قال انت طالق من عالم اطلقك او من عالم اطلقك
 تقع الطلاق اذا فرغ من هذه المعاملة بالجماع لان الشرط وجود وقت لا طلاق
 فيه فمعه تحقق ولو قال اذ لم اطلقك او اذ اذ لم اطلقك ان توبه جعلت فلا يقع الا في
 اخر جزاء من اجزا حيوة وان توبه فعلى من توبه حين سكت وان لم يكن لم يند
 قال ابو حنيفة هو في معنى ان وقالا هو في معنى متى وهي مسئلة النظم والله
وان تبال انت طالق في عهد وقال ابو القاسم العيصي في التفسير قال الامارة انت
 طالق في عهد وقال توبت بد آخر النهار ليعبر في بانه وقتها وعندها احصى وقتها
 وينبغي صريح العهد وتعد الاصل وقتها بالاحتياط قال الامانة انت طالق قبل
انت كذا قبل وابت من كذا بعد مستند لا حصر موت موقلات فيهن توت
 فلان قبل تمام الشهر لا يقع الطلاق بالاجماع لعدم الشرط ولو مات تمام الشهر فعنده
 يقع مستند الاول الشهر وعنده يقع مقتصر على الموت ولو كان مكان موت
 فلان قومه او حوزة الدار يقع مقتصر على احوال القوم والزوج والاحتياط ان كان
 كان الطلاق بالملق بائنا اولئك فترة الخلاف فظهر فيما اذا طلق في ضلال الشهر
 نعم مات فلان تمام الشهر وهو في العهد حيث يقع الطلاق الثلث او البين ويطلق
 الحق ليرد الزوج بغير طلع في قول في حنفية لظهور بطلان الحق باستناد الثلث
 او البين الاول الشهر وعنده يقع الثلث او البين ولا يبطل الحق لعدم الكهنة
 واحدا اذا مات فلان بعد العدة بفساد سقاط مسقطين الحق او في غير ذلك
 الدخول بها لا يقع الثلث لعدم الحمل وبطلان الاستداد ان ثبتت غير مستند لما عرف
 وان كان الطلاق بالملق رجعي فبشر الخلاف فظهر فيما اذا طلق في الشهر حيث

الكل والنصف قبل البين او بعد اربع عليه بنى الامه وصل الدين حتى المسقى الطلاق
 قبل الدخول وان كاف دينا وجهت الكل قبل البين اربع عليه بنى عندنا وعند غير
 اربع عليه بنى عندنا وعند غير اربع عليها بنصف المأزوم وجهت النصف لا اربع
 عليها بنى في قول في حنفية لان يكون الموصى اقل من النصف في جميع اقسام النصف
 وعندنا اربع بنصف القبول قل او كثر ولو كان المهر الفاء قبضت ستمائة وود
 الباقى في طلق قبل الدخول كما يصح عليها بانه يقع النصف وعندنا بنصف ما قبضت
 وهو ثلثا وان قبضت اقل من النصف بان قبضت ما في حرج وجهت لها وعندنا
 لا اربع واعدها عليها صاحب بنى اها هو لا وصل اليه النصف وزيادة واحدا لها
 ارباثة وعندها يقع بانه بنصف المقبوض من شتره الطوى وبسوط خواهر له
 وكذا قاضان في جامع الصوفان المكيل والموزون اذا كان معين وهو له العوض
 وان كان دينا فهو له الدار لانه اذا كان دينا فقبضت في طلق قبل الدخول كما
 لا يبين القبول للرد **وقال الشافعي المكية او قال اوكست زوج هذه او ما كانا**
فانما اطلقك ان كان توبى وابطلت وتوما عني قال الامارة ليست باجارة او
 ما ثبت باجارة او قال الشافعي لك زوجي او ما كان زوج يقع الطلاق عند ادائى وعندنا
 لا يقع ويدون النية لا يتبرأ جماعا في قول الامانة بنى ويترك يقع بالنية اجماعا في قول
 لم تزوجك او قال الامارة او والله ما نلت في باجزة لا يقع اجماعا توبى ولم ينزول البسوط
 ولو قال ان من في لا يقع وان توبى هو قال في طلاق الامانة ولو قال طلق في قال
 ليست باجارة او قال في النصف به الطلاق ولا يثبت في النية من فتاوى قاضى هذا **وقال**
انت طالق واستثنى من توبه ما قال قلت متى قال الامانة انت طالق
تبعن واستثنى ان لا ينفك ونحوه والطلاق قد عذر ذلك وثلث اشياء الله
وهذا التكرير في التخيير كذا في القريب والتخيير طلق ثلثا عنده
 ويبطل الاستثناء الفصل العفو ولا يصح الاستثناء ولا يقع من قولك ثلثا متنى
 يقع استثناء بعد ما قال لفظ ثلث من بين وعلى هذا الخلاف استخرجوا ان
 شأنا وانما وقع بواو العطف يعني ثلثا وثلثا وصريحه ان اذ قال عذر حصره ان
 شأنا بغير حصر العطف لا راية في عين بعينه وذكر لكم منبر في هذا الفصل

الاصل في كل واحد من هذه المسائل
 انما هو في قول الامارة
 لا اربع عليه بنى عندنا
 عندنا اربع بنصف القبول
 قل او كثر ولو كان المهر الفاء
 قبضت ستمائة وود
 الباقى في طلق قبل الدخول
 كما يصح عليها بانه يقع
 النصف وعندنا بنصف ما قبضت
 وهو ثلثا وان قبضت اقل من
 النصف بان قبضت ما في حرج
 وجهت لها وعندنا لا اربع
 واعدها عليها صاحب بنى اها
 هو لا وصل اليه النصف وزيادة
 واحدا لها ارباثة وعندها
 يقع بانه بنصف المقبوض من
 شتره الطوى وبسوط خواهر له
 وكذا قاضان في جامع الصوفان
 المكيل والموزون اذا كان
 معين وهو له العوض وان كان
 دينا فهو له الدار لانه اذا
 كان دينا فقبضت في طلق قبل
 الدخول كما لا يبين القبول للرد
 وقال الشافعي المكية او قال
 اوكست زوج هذه او ما كانا
 فانما اطلقك ان كان توبى
 وابطلت وتوما عني قال
 الامارة ليست باجارة او ما
 ثبت باجارة او قال الشافعي
 لك زوجي او ما كان زوج
 يقع الطلاق عند ادائى
 وعندنا لا يقع ويدون النية
 لا يتبرأ جماعا في قول
 الامانة بنى ويترك يقع
 بالنية اجماعا في قول لم
 تزوجك او قال الامارة او
 والله ما نلت في باجزة لا
 يقع اجماعا توبى ولم
 ينزول البسوط ولو قال ان
 من في لا يقع وان توبى
 هو قال في طلاق الامانة
 ولو قال طلق في قال ليست
 باجارة او قال في النصف
 به الطلاق ولا يثبت في
 النية من فتاوى قاضى هذا
 وقال انت طالق واستثنى
 من توبه ما قال قلت متى
 قال الامانة انت طالق
 تبعن واستثنى ان لا ينفك
 ونحوه والطلاق قد عذر
 ذلك وهذا التكرير في
 التخيير كذا في القريب
 والتخيير طلق ثلثا عنده
 ويبطل الاستثناء الفصل
 العفو ولا يصح الاستثناء
 ولا يقع من قولك ثلثا
 متنى يقع استثناء بعد
 ما قال لفظ ثلث من بين
 وعلى هذا الخلاف
 استخرجوا ان شأنا
 وانما وقع بواو العطف
 يعني ثلثا وثلثا
 وصريحه ان اذ قال
 عذر حصره ان شأنا
 بغير حصر العطف
 لا راية في عين
 بعينه وذكر لكم
 منبر في هذا
 الفصل

الكل والنصف قبل البين او بعد اربع عليه بنى الامه وصل الدين حتى المسقى الطلاق قبل الدخول وان كاف دينا وجهت الكل قبل البين اربع عليه بنى عندنا وعند غير اربع عليه بنى عندنا وعند غير اربع عليها بنصف المأزوم وجهت النصف لا اربع عليها بنى في قول في حنفية لان يكون الموصى اقل من النصف في جميع اقسام النصف وعندنا اربع بنصف القبول قل او كثر ولو كان المهر الفاء قبضت ستمائة وود الباقى في طلق قبل الدخول كما يصح عليها بانه يقع النصف وعندنا بنصف ما قبضت وهو ثلثا وان قبضت اقل من النصف بان قبضت ما في حرج وجهت لها وعندنا لا اربع واعدها عليها صاحب بنى اها هو لا وصل اليه النصف وزيادة واحدا لها ارباثة وعندها يقع بانه بنصف المقبوض من شتره الطوى وبسوط خواهر له وكذا قاضان في جامع الصوفان المكيل والموزون اذا كان معين وهو له العوض وان كان دينا فهو له الدار لانه اذا كان دينا فقبضت في طلق قبل الدخول كما لا يبين القبول للرد وقال الشافعي المكية او قال اوكست زوج هذه او ما كانا فانما اطلقك ان كان توبى وابطلت وتوما عني قال الامارة ليست باجارة او ما ثبت باجارة او قال الشافعي لك زوجي او ما كان زوج يقع الطلاق عند ادائى وعندنا لا يقع ويدون النية لا يتبرأ جماعا في قول الامانة بنى ويترك يقع بالنية اجماعا في قول لم تزوجك او قال الامارة او والله ما نلت في باجزة لا يقع اجماعا توبى ولم ينزول البسوط ولو قال ان من في لا يقع وان توبى هو قال في طلاق الامانة ولو قال طلق في قال ليست باجارة او قال في النصف به الطلاق ولا يثبت في النية من فتاوى قاضى هذا وقال انت طالق واستثنى من توبه ما قال قلت متى قال الامانة انت طالق تبعن واستثنى ان لا ينفك ونحوه والطلاق قد عذر ذلك وهذا التكرير في التخيير كذا في القريب والتخيير طلق ثلثا عنده ويبطل الاستثناء الفصل العفو ولا يصح الاستثناء ولا يقع من قولك ثلثا متنى يقع استثناء بعد ما قال لفظ ثلث من بين وعلى هذا الخلاف استخرجوا ان شأنا وانما وقع بواو العطف يعني ثلثا وثلثا وصريحه ان اذ قال عذر حصره ان شأنا بغير حصر العطف لا راية في عين بعينه وذكر لكم منبر في هذا الفصل

انما هو في قول الامارة
 لا اربع عليه بنى عندنا
 عندنا اربع بنصف القبول
 قل او كثر ولو كان المهر الفاء
 قبضت ستمائة وود
 الباقى في طلق قبل الدخول
 كما يصح عليها بانه يقع
 النصف وعندنا بنصف ما قبضت
 وهو ثلثا وان قبضت اقل من
 النصف بان قبضت ما في حرج
 وجهت لها وعندنا لا اربع
 واعدها عليها صاحب بنى اها
 هو لا وصل اليه النصف وزيادة
 واحدا لها ارباثة وعندها
 يقع بانه بنصف المقبوض من
 شتره الطوى وبسوط خواهر له
 وكذا قاضان في جامع الصوفان
 المكيل والموزون اذا كان
 معين وهو له العوض وان كان
 دينا فهو له الدار لانه اذا
 كان دينا فقبضت في طلق قبل
 الدخول كما لا يبين القبول للرد
 وقال الشافعي المكية او قال
 اوكست زوج هذه او ما كانا
 فانما اطلقك ان كان توبى
 وابطلت وتوما عني قال
 الامارة ليست باجارة او ما
 ثبت باجارة او قال الشافعي
 لك زوجي او ما كان زوج
 يقع الطلاق عند ادائى
 وعندنا لا يقع ويدون النية
 لا يتبرأ جماعا في قول
 الامانة بنى ويترك يقع
 بالنية اجماعا في قول لم
 تزوجك او قال الامارة او
 والله ما نلت في باجزة لا
 يقع اجماعا توبى ولم
 ينزول البسوط ولو قال ان
 من في لا يقع وان توبى
 هو قال في طلاق الامانة
 ولو قال طلق في قال ليست
 باجارة او قال في النصف
 به الطلاق ولا يثبت في
 النية من فتاوى قاضى هذا
 وقال انت طالق واستثنى
 من توبه ما قال قلت متى
 قال الامانة انت طالق
 تبعن واستثنى ان لا ينفك
 ونحوه والطلاق قد عذر
 ذلك وهذا التكرير في
 التخيير كذا في القريب
 والتخيير طلق ثلثا عنده
 ويبطل الاستثناء الفصل
 العفو ولا يصح الاستثناء
 ولا يقع من قولك ثلثا
 متنى يقع استثناء بعد
 ما قال لفظ ثلث من بين
 وعلى هذا الخلاف
 استخرجوا ان شأنا
 وانما وقع بواو العطف
 يعني ثلثا وثلثا
 وصريحه ان اذ قال
 عذر حصره ان شأنا
 بغير حصر العطف
 لا راية في عين
 بعينه وذكر لكم
 منبر في هذا
 الفصل

مجلسه اول
روز شنبه ۱۳۰۲
مجلسه دوم
روز شنبه ۱۳۰۲
مجلسه سوم
روز شنبه ۱۳۰۲

[illegible]

The image shows a page from the Voynich manuscript, specifically the 'Liber Primus'. The text is written in a dense, cursive script that is characteristic of the Voynich language. The page is filled with several columns of text, with some lines written diagonally. The ink is dark, and the parchment appears aged and slightly discolored. The handwriting is consistent throughout the page, suggesting a single scribe.

یہ

12

بلزمة السبعة وعند جماعته **وشاهد بطليق وشاهد بطليق لم يثبت**
كذلك ان شاك ثلثا وهو قد حرمناه وايضا من الحديث شهادته بطليق
 وشاهد بطليقين لا يقبل بشرط عدل وعندهما يقضي بطليق واحدة اذا كانت دعي الطلاق
 وعلى هذا طليقة وثلاث تطليقات ولو شهد واحد ان طليقا واحدة واحدة ولا آخر
 شهد ان طليقا واحدة بغير الواحدة بالانفاق من تحريم وعلى هذا اخرتها واحدة
 فاختارت ثلثا لم يثبت بشرط عدل وعندهما جاز واحدة **المريض** يقضي الموت قال
وقابل وتخصي قد طليقت وتوعدت غيرهما فصدقت لاحد كنت طليقتك
 اقترابا لثلاث لي او اوصي **وعاش فمضى الاكبر** ثلثا لا يصح والنفقة
وصحى الاقرار بالدين كما هو اوصي لها من عيني عندك وصدهم من اوقافها
 بالدين او اوصى بها فصدقت ثم مات فتحذفها الاقرار والوصية وقال ابو حنيفة وميمونة
 الاقرار الاقل من غيرها وما اقر وهو من الوصية بمن الميراث والوصية قال القبيعي اقر
 بحب ان يعل الثلث في الوصية عندهم محرم انما سكتوا عن ذكر الثلث واعتباره و
 صحت لظهور عدلهم لانه لا تردد في الوصاية بالثلث من جامع المحبوس
لو طليقت طليقا فما على كذا فاقم الى الحرف فاللغا قالت طليقت ثلثا على الف
 درهم فطليقت واحدة وقتت واحدة وجبته والبرغم كما نتج من المالم عنه وقال الاعيلي
 ثلث الالف وتقع طليقة ثانية وانما وضعه في ذل الماء بحسب ثلث الالف عليها
 بالانفاق وصورة طليقت ثلثا بالف فطليقتا عليها ثلث الالف **كذلك الاقرار بالدين**
قابليت المان غير ذلك وعلى هذا طليقت واحدة على الف وبالف فطليقت
 ثلث وقت الثلث مجابا عنه وعندهما جامع الثلث واحدة بالف وثلاثا بغير
 شيء وجب عليها الالف عنه كما هو دليله **ليس محاب طليقت وكذا الوعد**
 قالت طليقت واحدة وكذا الالف فجمع فصل في المالم عنه وعندهما محاب وقوله اذ في
 ذاك فصل اسنان الفعيل الى حنيف ان جعل الما اوصيه وجعل الخصال الزوج
 الف درهم في المكر فلا يجب بالشد وان **يجبها ثلثا وكذا** في الالف **الغير**
 قالت طليقتا واحدة بالف او على الف فقال انت طليقتا ثلثا الف فصدقت لا
 يثبت شيء مالم تقبل هي واذا قبلت بغير الثلث بالف وعندهما ان لم تقبل يتم واحدة

قول ادنى ارفع الميزان ومما
اقرب صوت الاقرب ومنس

و هو لغو المارة اذ يقع العواحد
في مغايده طلبة اذ هو في الغلظت
معكس

فوله و ذكرو عظمه على حدها
و قوله على سدا اس على الف
و قوله يتعلق بذكر مودست

وَمِنْهُمَا مَنْ يَخْلُقُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ

من ارجاء الولد
من ارجاء الولد
من ارجاء الولد
من ارجاء الولد
من ارجاء الولد

هذا هو الحق
هذا هو الحق
هذا هو الحق
هذا هو الحق
هذا هو الحق

من الحق والعون وان كنت بين القناع عن وان دعاءه من ثم الستة
لا عن بولده وانما كانت الامارات الولد عن دعاءه الراجح لم يصدق على الشب والميراث
وهو من قبله فصر دعواه فان كان الولد كراي فبات وترك له ذلك ولا وان ثبت
نسبه من الميراث ورث الاب منه خاصة ذلك انما الى النسب فيقاؤه لبقاء الاول
وان كان ولدا لسان بنتا فانت عن ولدك كوافتي ثم كراي الملا عن نفسه فعدت
لا ينبت النسب وعند ما ثبت **كتاب** **الاعتناق**
الاعتناق تاتي بمسئلة تجزي الاعتناق امك ان اضبط اصحابها واتوا اخوان الملك
كانها ملكه ونسكه ومكلا للشركا وهو ملكه وهي املاكه قال لان يد المالك في الملك
في التصرف الشرعية واملكته الشئ وصلته اياه اياه يعني ومنه ملكت المرافعها
اذا جعل اصل طائفي بها واملكته والشهد بذكر من الخرب شهد شاهدان
فشهدا على عتاق المولى في العبد لم يقبل بغيره من الدعوى يعني العبد عند حمود
المولى والعبد بذكر الميراث وعند ما قبل وانما وضع في العبد في الامة يقبل بلا دعوى
بالافتقار والذكر من هذا تحقيق حقيقه فحق في بان يقطع العبد بغير هذا افعال
اخر ان موكل اعتنق قبل كفاية ولي عليه القضاء انكر العبد كذا يقبل اذا كان لكونه
بحد حتى يرضى جفف لان دعوى الحق من امر المحض عليه حيث لكونه سبب ثبوت
حقه فقام ذلك كما دعوى العبد من من يمسو من قولهم له ويقبل بالان
الشهادة غير كونه صري قال الامام الزعفراني شهدا على عتاق احد عبدين
ووفيتا في اصل العتق كذا لا يقبل من هذين لا يقبل على عدم الدعوى
فالمجبول لا يصح ضمها وعند ما يقبل والوضع في العبد في انما في قد ذكر في السوابق
انه اذا شهدا له اعتنقا احد اصدقه فهو على خلاف بين على هذا ان دعوى الامة
ليس بشرط بالافتقار في يقبل ان يقبل عندهم وانما بان في عتق الامة انما يقبل
الدعوى عنده لتخصه بغيره من الفروع لا عن قول الحق الميراث لوط صلا فيهما فافترق
ولو شهدا له طلق احد شهدا يقبل ويجوز على ان يطلق احد بهما لاجماع قلنا وضع
في العتاق من الهداية **والوطي في العتق على الاجماع ليس بيمين ولا اعلام** قال
لا حية اصدقه كرامة ثم وطى اصدقه بالاعتناق الاخرى للعتق وعند ما ينعين

والاخر في مخرج الوطى حتى لو علمت به وادعى الولد فعتقت الاخرى للعتق بالان وقيل
من مخرج الوطى لانه وبوت احد بهما واليمين صحها او فاسد بالان او بغيره الخسار للعتق
والصدق مع القرض وعندهم وخبر بها عنك بيمين حاد والدين والكتب به الزهر والتر
والاخر بنوع الاجح بالافتقار والوطى في الطلاق الميراث بالان بالافتقار فيقول
لو قال ان لم يكن من قبلي فاطلاق فالحق كذا فاطلاق فالحق كذا فالحق كذا
فان ثبت اطلاقه بالعتق فالحق كذا فالحق كذا فالحق كذا فالحق كذا
عنه خلف وقيل ان حله وعنه فميراث شهدا ان وزن العبد رطل فانما
يقدر بينهما دهما وان امكته فمعرفة الود بان يحل العبد بوزنه كذا الحق بالحق من
التخفيف في الضرر من القاض المولاه واذا قضى بعتق على العبد كذا يبيع الحق من
قيده وبزنه لجزا ان يكون العبد رطلين فيظهر كذب الشهود فوزنه فاذا حكي طلاق
يضمن الشاهدان قيمة العبد عند لحينه وعند ما لا يضمن وهذا بناء على ان
قضاء القاض بينهما الزور ينفذ طاهرا او باطلا عند لحينه فنفذ العتق بالشهد
عنده فيضمنون وعند ما لا يضمن فلا يكون العتق مضافا الى شهادتهم بل الى كذا
يعينون من ميسر طاهرا زاه **لو شهد بالعتق ثم رجعا ووفيتا وانما ان اجمعا**
فيشهدا بعتاق قوله فذا لا يقبل فاحتمل قوله شهدا له اعنق عبدا عند
دعوى العبد ذكره في قولهم في رجعا وضمن قيمة ثم شهدا انما ان المولى اعنق
قبل وقت الذي شهد به الاولان لا يقبل هذه الشهادة من الفريق الثاني عند حركه
بسطا ما وجب من الضمان على الفريق الاول وعند ما يقبل بفسطاطا وضع في
شهادة الفريق الثاني باعتاق سابق فانها في شهدا اعتناق للاحق يقبل سواء
شهدا قبل رجوع الاولين او بعد في قولهم في اختلافنا ان هذه المسئلة فزع اشترط
الدعوى في العتق ام فزع فضا القاض بينهما الزور لا في العتق بالاولى وفي
ان الدعوى لم يوجد من العبد للشاهدان حيث ادعى العتق بعد هذا الوقت عند شهدا
الاولين فلم يقبل عنده وعلى هذا الترخيع يقبل في الامة في مسلكنا عندهم وقيل انهم
بالثاني وعلى هذا يفتق اختلاف في العبد والامة من ميسر طاهرا زاه واطلاق ثم
دليل على هذا في تجزي العتق والدين **مسألة** **لو اصد على التلذذ** الاعتناق

ولو اطلق او اطلق
لو اطلق او اطلق
لو اطلق او اطلق
لو اطلق او اطلق
لو اطلق او اطلق

قوله فذا لا يقبل
قوله فذا لا يقبل
قوله فذا لا يقبل
قوله فذا لا يقبل
قوله فذا لا يقبل

والاخر

والتي بدو الكتابه بتعريف عندنا لا يتجزى فاعلم بان تعبيرنا في هذا المسئلة قد
اشتباه على بعض المتفحصين ومنشأ الاشتباه وغفلت عن ما فيه الاعتناق فلا بد من تهاهية
وحكمه ليتبين صورة الخلاف فاقول وبالله التوفيق معروفة المركبات تتوقف على معرفة
مفردات والمفردات من الالفاظ المتفرقة اليها فسلكت اربع مسلك في حق الاعتناق
فالمالكه بان عجزا شرعية او وصفه شرعية للملكه ايضا اطلاق التعريف في المحل ولا
المانع فاذا وجد المالك لا يثبت عليه الجلاء التعريف للملكه الجهر واعا لرق عبان عن ضعف
حكمه باخر من رفق الثوب اذا ضعف من طولها ليس المراد به حاد المحل اثرها في جرح
عن وقع كمال الغيرة عن نفسها ولا جلاء البيع الاستدلال عليه والعنف لغير حوث القوة من
قولهم عتق الطائر اذا فوى وطار عن ركود وفي الشرع قوة حكمية ثبت للمحل يدوم
بعدمه لا استبداله والتحكم عن نفسه ويصير لها اهلا للولاية والشهادة والمالكية والا عتاق
ازالة الملك عليه حنفية وعندنا اثبات العتق كما ذكرنا من شأنا ثم اعلم بان الملك
متجزى بالاتفاق بثبوتنا وزواله فيثبت بشي النصف بغيره ويوزن بين النصف
بقدره والرق غير متجزى بالاتفاق على ما هو الظاهر من المذهب اذ لا يمكن ان يكون
نصف الشخص رقيقا ضعيفا سلوب الولاية محذوف المالكية والشهادة ونصف
قويا ما كمال اهلا للولاية والشهادة والعنف حصولا في المحل لا يتجزى عندنا لثبوتنا للثبوت
وعندنا لثبوت ان كان في الحق موسر لا يتجزى وان كان موسر لا يتجزى حتى لو اعتق احد
الشركين نصيبه وهو معسر يفتق عتق ويبقى الباقي رقيقا يباع ويشترك
اعتناق الاعا في حق قول حنفية يتجزى في جاني الصاد واليصاد وقال لا يتجزى
في الجاني وعن عتق بعض عتق كله ولا يعني بقوله ان الاعتناق يتجزى ان ذات
القول يتجزى او كذا يتجزى لانه محال في الحق بان المحل في قول حكم الاعتناق يتجزى فيصور
ثبوت في البعض دون البعض وعندنا المحل في قول حكم الاعتناق لا يتجزى في قول الام
ان حكم الاعتناق وانما ما ذكره حتى يعلم ان المحل في قول معتزلا لا فاقول ان
حكم الاعتناق واثره عند حنفية ازالة الملك في المحل والمحل في قول ازالة الملك لا يمكن
معتزلا من بيع النصف وشراؤه اذا كان المحل في قول لا يتجزى في حق زوال الملك
واذا اضاف الاعتناق الى البعض فيثبت حكم الاعتناق وهو زوال الملك في قولنا

في بعض المسائل
التي فيها
الاعتناق

اليه واثبت فيه ويبقى كل المحل رقيقا كما كان فان الاعتناق لا يؤثر في الرق عندنا
المكتسب فلو نال الملكا قائم الرق ولكن بنفس الملك لا بالرق فليباع ولا يرب ويحكم
حكم الاعتناق واثره اثبات العتق بازالة الرق الذي هو موصلة والمحل في قول المعتز
وزوال الرق لا يرب غير معتز فاضافة الى البعض اضافة الى الكل في قول المعتز
الكل وقمة الاختلاف يظهر في موضعين احدهما اذا اعتنق نصف عبد فهو بين
خيارين ان شاء اعتنق الباقي وان شاء استسقى العبد وعندها عتق كله وليس
وليس له الاستسقاء وانما اذا اعتنق نصيبه من عبد مشترك لا يعتق كله عندنا ثم
المعتنق ان كان موسرا فاسكت بين خيارين ثلث ان شاء اعتنق نصيبه وان
شاء ضمن مشترك وان شاء استسقى العبد وان كان كمنعصر فهو بين خيارين ان
شاء اعتنق نصيبه وان شاء استسقى العبد فيه وليس للعتقين وقيل لا يعتق كل غير
ان المعتنق ان كان موسرا لمحق العتقين لا يخرجه وان كان معسرا لمحق السباع دون
العتقين وتبين بما ذكرنا ان المراد من الحق في النظم هو الاعتناق اذ الحق لا يتجزى
بالاعتناق والتفتت ما كتبت من الاعتناق وميسر الاحكام الرخي وخارج ذلك
وطريق البدل غيري وصاحب المختلف ومن اخذ بغيرها من الكتب المسئلة الثانية
التعدي عند يتجزى وعندنا لا يتجزى لاشعية من شعب الاعتناق فيعتق به
ثم ان كان العبد كله وجزء بعضه فان شاء اعتنق او دبره او تركه ذلك او اشتره
وان كان مشتركا والمدير موسر فاسكت ان يدبر نصيبه او يفتق او يكتسب او يتجزى
المدير ويستسقى العبد او يتركه على حاله لا نصيبه باق على ملكه فاسير او ان كان
معسرا فليس للعتقين قاله جامع قاضيان ومعنى هذه الاخبار ان يصح منه هذه
التصرفات ان فعل احدا لا يرد في الاعتناق والاستسقاء ما فيه من الفساد نصيب
المدير لان المديران متكبران الانفعار بنصيبه على كماله في وقت الموت وبعد الا
والاستسقاء لا يمتن وعندها يصير اكل مدبره او يصير نصيب السكات ملكا بالحق
من المبسوط والهداية وقول مسائل الاصل ان المبسوط على الكفاية اى الكفاية وما في ال
آثر باب ابي حنيفة ومعنى **بإزالة الرق** في قولنا **حكمه عتق** ان المستسقى لا
الرقبة في اعتناق احد الشريكين والورثة والقوما في اعتناق الميراث ما كانا تحت

في بعض المسائل
التي فيها
الاعتناق

لا يملكه اكل الرقبة ثم اذا سعى
للاجل من كذا رقيق يكون حراما

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

وعندما هو عليه دين بناء على غيره الاعتناق غير ان اذا عجز الارب المكاتب برون
فاما فالسبع الاجل الرقبة انه لعلها لان المستوفى بعد نزول العتق ليس وهو في الان في
كاللصين اذا اعتق العبد المهرقون وهو مسمى العبد وهو في ذلك اذا اعتق عده
المربون وهو مسمى وهو من الزاد فافضل في ان سببا المعنى لان السبب عند
وما على العتق من الدين **سببا للعبد في الدين** **وما على العتق من الدين** **وما على العتق من الدين**
وهو مكاتب من المال فمذ نصيب الآخر لا يثبت من الميسوسين والهادية وقول لزا
اي لغير السالك **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
قريب محمدا لاجل عتق نصيب بالان في والاضان عليه عده باضا نصيب في الدين
موسر كان القريب او غير ولكن الاجنبى بالخيار ان شاء اعتق نصيبه وان شاء انتزعه
استسفا. وقال الجفنى للاجنى نصيبه والملك لاجبة والعصبة لذلك وبالاولى لا
ضمان بالان في ويستوفى بين العلم وعده على المذهبين وانما قال مع امر في ليعتق
من كل الزمان ان كان بلاء الاجنبى فاشترى نصف ثم اشترى القريب نصف وهو قول
فلا تضمن بالان في ولقد من فروع تجزى الدين من ميسوس خواهر ولده
الاضاف والهادية **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
فلا يثبت من الدين في الدين **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
والآخر حاضر فشهد قوم على كاس من ماله الذي الغائب اعتق نصيبه لا يقبل هو
عنده وعنده يقبل وهو فروع تجزى الدين لان عدهما شهودا على عتق
نصيب اى ضار ايضا لعدم التجزى وعنده على الغائب فقط واى ضار كاجنب فلا يثبت ويجزى
خصما فالتسوية كمن جازى بين وبين كاس من سيرة ويوفى من يعدم الغائب
ولا يثبت لافاد البينة **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
اذ امكن لاه او فيها محمدا لاجل ان يكتب عليه وله ان يبيع وقال لا يكتب
عليه وليس له ان يبيع وهو حق بعق المكاتب عبد الاداء وعن جند مثل
قوله من الفوائد وانما وثقه فرب محرم غير الوالد او قرابة الوالد ويكتب عليه
بالاعتناق واشترى باذن المولى او غير اذنه ولو ثبت بيعه محرم لا يكتب عليه
بالاعتناق من الذخيرة **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

المكاتب

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

الكتاب احكامه ان لم يكن ولدت منك ان لان يبيعها كالحراذ الشترى احرامه ولم تلد
منه لان يبيعها وان كانت ولدت منه فان ملكها مع الولد ليس ان يبيعها بالا
بمنه لان الولد نصيبه اكتبته ودخلت الام في كتابته فلو لم يجز بيعها وان ملكها و
خذها لان يبيعها عند لان كتابتها فتنى فلم يوجد الاصل وعندنا ليس له ان
يبيعها والمرا من الزوج في النظم الزوجية فان الملكة تزدت زوجه لا يملكها
عليها ولها ان يبيعها بالاجماع من ميسوس خواهر ولده وبشره الطي وبها والآخر
المسئلة الثانية ام الولد لا يملكها لانه لا يثبت بالاعتناق اصداره لئلا يثبت وغير
من الاسباب ولا سببا به عليها موسر كان او موسر او قلاحي متفوقة ويثبت الحق
نصيب صاحب ان كان موسر او سوسن نصف فمئة للسك ان كان موسر او سوسن
المجرب **وما على العتق من الدين** **وما على العتق من الدين** **وما على العتق من الدين**
او موسر او نصف وعكس عكس لا يثبت للبايع وعندهما يضمن واختلف المشايخ في
فئة ام الولد والمذبحا فمئة ام الولد فدر ثلث فمئة فنة واقامة المذوق فدر
ثلث فمئة فنة وقال بعضهم فمئة المذبحا فمئة الفنة وهذا غير سديد لان المالك
يعمل كثلث منافع الاستحرام والارباح بالبيع وقضا ديونه من مال يذبح
فلا تدبر بعدم اصداره الحان وهو الاستحرام يجرى ويمنع منعتان وبالا سيما
يعدم انتان ومنه اصل فمئة الفنة على ذكره قيل فمئة المذبح نصف فمئة
فنة وهذا الحق وعليه الحق من الميسوس والتمتع **وما على العتق من الدين** **وما على العتق من الدين** **وما على العتق من الدين**
فلا يثبت من الدين في الدين **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
فدر بدل الكتاب فاقول قول المكاتب مع يملكه عده وقال لا يخلو لان يولد الخاف
ينسخ الكتاب **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
فلا يثبت من الدين في الدين **فلا يثبت من الدين في الدين** **فلا يثبت من الدين في الدين**
قبل البيع والبايع متكررا فانه يحان بين المشتري وبينه لا قرار لحرمة استرقاقه ولا
يعتق حتى يموت البايع فاذا مات البايع عتق نظرا لظن المشتري ولا يعتق
يموت المشتري فان جاز هذا العبد جانية فهو موقوف من نظره صلا يتصدق او اجدها
صاحب لان جنة المذبح على مشتري وهو محمول وقال لا يكون موقوف فابل يعمل

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

هذا هو الكتاب
الذي هو
الكتاب

ولامساکی

وقيل لعلها من شيا لم يسبق
 او نظرا لفرقة الكهنة عن غيرهم
 فاذا جددوا فلا يسقط احصاء
 السرقة لانه اذا شرب من الخمر
 عرف موضعا **ويؤرخه العباد**
 مسلم او طبل او دقة او مناد
 قاله المحيط وعلى هذا الحظ
 الصواب وطلب الغناء بعدد

حکمر

يحب القصاص مزاجهم الجوياء والهادية **ووقع السرقة رجل البصير من ارض حمص**
سرق سرقا وصفه فاحدا اثنان من اربابها وواضع وابا فون غيبه فخرج نحو
التي حضرته حضرا ايا فون فغداه البصير فشا اذا مكنت الاموان واستهلك
وقال البصير فتمت سرقا فاني بسين والابصير لما فرضا اجماعا ولو كانت للامان
قايمة يدركين فاحدا لهما من الجيوط وجامع الجيوط سرق من امرات ابنة
لا ينطق السارق من تحت الحنظل **والصغير لا يخطئ ابراهيم** اومن زعم ابنة
اومن امرات ابنة اومن ولد امرات اومن ابها اومن امها لا يخطئ منها عنده وقال ابراهيم
الامام **لا يخطئ من تحت الحنظل** **والصغير لا يخطئ ابراهيم** **والابن لا يخطئ ابراهيم**

مجلس علمای اصفهان

مسئله آخره و فروع النسخ
بكسر الطاء و فتح الراء اوله
وجه و تغذين لا يقطع
السارق من بيتهم

ان جهة الوقف فيكون بذكر العارية والعارية جابن غير لازمة والطريق الثاني ان يخرج
 من جهة الوقف فيقول او صبت بغير اذن دارى هذه اوتقول اجعلتها وقف فتصدقوا بغيرها
 على المساكين وعلى ما في الوقت لازم بغيره في التكليفات والشرع ما يذوقا بغير الاذن
 وهذا لما لا يثبت له حق من رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابه وصحابة الكثر وكان
 ابو يوسف يقول ان الاول يقول في حقيقته لكنه لما جمع مع هارون الرشيد رأى اوقافا والعمارة
 بالمدينة ونواحيها رجع وافترى بلزوم الوقف من البسوط وفتاوى قاض خان قال في التتمه
 والعون الفتوى على قولها ذكر في البسوط ان محمد رحمه الله استبعد قول في حقيقته وسماه
 حكما من غير حق ولم يحمل على ما قال فيل بسببه انقطع خاطر فلم يقنع من تفرع مسائل
 الوقف واستكثر اوصافه بغيرها كما لبعض من هؤلاء وهذا غريب لتعظيم الاستاذ لم يمتنع
 والسجل كذب الحكم والمحكى الحكوم عليه وان جازا في الواقع ان يسلطه قاض كشر
 هذا القول قد قضى به قاض من الملقط وغيره **كتاب**
 الهبة التبرع ما ينفع الموهوب **من وهب الشيء لمالك كان كاهن الرجوع فيما وقف**
 وهب لغيره حل شيئا فالقول بالقبول والقبول العبد والمالك للمالك وان كان العبد مولاه
 اجنبيين عن الواهب فله الرجوع بالاتفاق وان كان العبد ذارحم محمد من الواهب
 بان كان اذ اخله مثلا والمولا اجنب فله الرجوع ايضا وان كان على العكس فله الرجوع عن
 خلافه وان كان كاهن ذارحم محمد من الواهب فله الرجوع على قوله
 فله الرجوع عند الغيبة او جرحه وقال اكثر في الرجوع من المحبط وهب دار من الجاهل
ولا يجوز هبة القصار لاشق فاحفظ ولا تترك لا يجوز عن خلافه وان
 وهبها لثمن من واحد جاز بالاتفاق لعدم الشبوح بالتسليم حله وكذا والتصدق
وهكذا تصدق بانه على عيبين من الرجال بداروا على عيبين على هذا
 اختلاف ولتصدق على غير يجوز بالاجماع **كتاب**
 البيع يتكلم على مال وله ما يقع على الشراء ايضا وهو من الخضار وكذا الشراء عليك
 ما لم يال ويضع على البيع ايضا ويذكر عن المأثلة اذ شترت الشيء مثله ويقال باعته لثمن وباعه
 منه والتسليم عند وجوب تسليم عاجل باجل مسمى لما فيه من وجوب تسليم ليس المال
 قبل الافتراق وقبل اسلم من افعال السلب معناه ان لا السلاطة مسمى لما فيه

هذه الهبة التبرع ما ينفع الموهوب
 من وهب الشيء لمالك كان كاهن
 الرجوع فيما وقف وهب لغيره
 حل شيئا فالقول بالقبول والقبول
 العبد والمالك للمالك وان كان
 العبد مولاه اجنبيين عن الواهب
 فله الرجوع بالاتفاق وان كان
 العبد ذارحم محمد من الواهب بان
 كان اذ اخله مثلا والمولا اجنب
 فله الرجوع ايضا وان كان على
 العكس فله الرجوع عن خلافه وان
 كان كاهن ذارحم محمد من الواهب
 فله الرجوع على قوله فله الرجوع
 عند الغيبة او جرحه وقال اكثر
 في الرجوع من المحبط وهب دار من
 الجاهل ولا يجوز هبة القصار لاشق
 فاحفظ ولا تترك لا يجوز عن
 خلافه وان وهبها لثمن من واحد
 جاز بالاتفاق لعدم الشبوح
 بالتسليم حله وكذا والتصدق
 وهكذا تصدق بانه على عيبين
 من الرجال بداروا على عيبين
 على هذا اختلاف ولتصدق على
 غير يجوز بالاجماع **كتاب**
 البيع يتكلم على مال وله ما يقع
 على الشراء ايضا وهو من الخضار
 وكذا الشراء عليك ما لم يال
 ويضع على البيع ايضا ويذكر
 عن المأثلة اذ شترت الشيء
 مثله ويقال باعته لثمن وباعه
 منه والتسليم عند وجوب تسليم
 عاجل باجل مسمى لما فيه من
 وجوب تسليم ليس المال قبل
 الافتراق وقبل اسلم من افعال
 السلب معناه ان لا السلاطة
 مسمى لما فيه

هذه الهبة التبرع ما ينفع الموهوب
 من وهب الشيء لمالك كان كاهن
 الرجوع فيما وقف وهب لغيره
 حل شيئا فالقول بالقبول والقبول
 العبد والمالك للمالك وان كان
 العبد مولاه اجنبيين عن الواهب
 فله الرجوع بالاتفاق وان كان
 العبد ذارحم محمد من الواهب بان
 كان اذ اخله مثلا والمولا اجنب
 فله الرجوع ايضا وان كان على
 العكس فله الرجوع عن خلافه وان
 كان كاهن ذارحم محمد من الواهب
 فله الرجوع على قوله فله الرجوع
 عند الغيبة او جرحه وقال اكثر
 في الرجوع من المحبط وهب دار من
 الجاهل ولا يجوز هبة القصار لاشق
 فاحفظ ولا تترك لا يجوز عن
 خلافه وان وهبها لثمن من واحد
 جاز بالاتفاق لعدم الشبوح
 بالتسليم حله وكذا والتصدق
 وهكذا تصدق بانه على عيبين
 من الرجال بداروا على عيبين
 على هذا اختلاف ولتصدق على
 غير يجوز بالاجماع **كتاب**
 البيع يتكلم على مال وله ما يقع
 على الشراء ايضا وهو من الخضار
 وكذا الشراء عليك ما لم يال
 ويضع على البيع ايضا ويذكر
 عن المأثلة اذ شترت الشيء
 مثله ويقال باعته لثمن وباعه
 منه والتسليم عند وجوب تسليم
 عاجل باجل مسمى لما فيه من
 وجوب تسليم ليس المال قبل
 الافتراق وقبل اسلم من افعال
 السلب معناه ان لا السلاطة
 مسمى لما فيه

من ان لا سلامة راس المال **اعلام راس المال في فصل في الكيل والوزن في راس المال**
 اعلام راس المال اذا كان من المكملات والموزن من المعهودات المتعارفة وموضعها
 لا يتفاوت آحاده كالجوز والبيض شرط ان يكون مشتا بالدير وعند ما يعاد
 كان مشتا بالدير ليس بشرط وصورتان يقول راس السلم للمسلم اليه اسلمت اليك هذه
 الدراهم في كثر خطه واستاد الى الدارهم ان يقول اسلمت اليك هذه الدراهم واشتال اليه
 ولا يعرف وزن الدراهم والدرنا يراو يقول اسلمت اليك هذه الخطه في كثر الخطه في
 ولا يعرف قدر الخطه التي جعلها راس المال لا يجوز عنده ضاها لها وان وضع في الكيل
 والموزن والمعهود المتعارف لان راس المال اذا كان رغب او حيزا او اوعدا
 منفوتا وهو ما يتفاوت احيان في الغيبة كالسطح والقران يصير معلوما بالغبية
 والاشارة ولا يشترط بيان الزرع والعدد والبيان في الغيبة بالاجماع وانما وضع
 في السلم لان في بيع العين يصير الثمن معلوما بالاشارة لا يحتاج الى بيان
 قدره بالاجماع من المحبط والمخنة وقوله في السلم ان في السلم وحاصره بكثر
كتاب بيان موضع الاثبات فيما قل من الحثية بيان فيما حل وموزن
 لخطه شرط عنده وعند ما ليس بشرط وهو قوله الاول ثم ان بنا مكانا لاثبات
 يتعين ذلك المكان والاثباتين مكان العذر وعلى قوله الثاني اذا لم يتعين مكانا
 لاثبات لا يتعين مكان العذر وسبق مبر لا وكان العذر يتعين لاثبات راس المال
 بالاجماع وكذا في بيع العين اذا كان البيع حاضرا لمجلس العذر يتعين مكان العذر
 لاثبات البيع بالاجماع ومكان العذر من الاستهلاك يتعين لاثباته بلا خلاف
 من المحبط قال في الهداية وما لم يكن له حل وموزن كالمسك والزعفران لا يحتاج
 فيه الى بيان لاثباته بالاجماع وبوجه في مكان اسلم فيه وقيل في اي موضع شاء
 وهو الرابع فلهذا وضع فيما حل وموزن **ومشاكل في الوقف واللاجر والتميز في الوقف**
 وعلى هذا الخلاف اذا باع عبد امينا بكثر خطه وبنيا في الزمة الى اجل على حقيقته
 ليشترط بيان مكان الاثبات الخطه هو الصحيح وعندهما يتعين مكان الوقف لاثبات
 من المحبط وعلم هذا الخلاف اذا اجره دان وجعل الاجر ديناه حل وموزن عند لا
 تصح الاجارة لا البعدين مكان الاثبات وعند ما يجوز من غير تعيين ويتعين الدار

هذه الهبة التبرع ما ينفع الموهوب
 من وهب الشيء لمالك كان كاهن
 الرجوع فيما وقف وهب لغيره
 حل شيئا فالقول بالقبول والقبول
 العبد والمالك للمالك وان كان
 العبد مولاه اجنبيين عن الواهب
 فله الرجوع بالاتفاق وان كان
 العبد ذارحم محمد من الواهب بان
 كان اذ اخله مثلا والمولا اجنب
 فله الرجوع ايضا وان كان على
 العكس فله الرجوع عن خلافه وان
 كان كاهن ذارحم محمد من الواهب
 فله الرجوع على قوله فله الرجوع
 عند الغيبة او جرحه وقال اكثر
 في الرجوع من المحبط وهب دار من
 الجاهل ولا يجوز هبة القصار لاشق
 فاحفظ ولا تترك لا يجوز عن
 خلافه وان وهبها لثمن من واحد
 جاز بالاتفاق لعدم الشبوح
 بالتسليم حله وكذا والتصدق
 وهكذا تصدق بانه على عيبين
 من الرجال بداروا على عيبين
 على هذا اختلاف ولتصدق على
 غير يجوز بالاجماع **كتاب**
 البيع يتكلم على مال وله ما يقع
 على الشراء ايضا وهو من الخضار
 وكذا الشراء عليك ما لم يال
 ويضع على البيع ايضا ويذكر
 عن المأثلة اذ شترت الشيء
 مثله ويقال باعته لثمن وباعه
 منه والتسليم عند وجوب تسليم
 عاجل باجل مسمى لما فيه من
 وجوب تسليم ليس المال قبل
 الافتراق وقبل اسلم من افعال
 السلب معناه ان لا السلاطة
 مسمى لما فيه

في الغيبة

مكان الاثبات

واختصم

هذه الهبة التبرع ما ينفع الموهوب
 من وهب الشيء لمالك كان كاهن
 الرجوع فيما وقف وهب لغيره
 حل شيئا فالقول بالقبول والقبول
 العبد والمالك للمالك وان كان
 العبد مولاه اجنبيين عن الواهب
 فله الرجوع بالاتفاق وان كان
 العبد ذارحم محمد من الواهب بان
 كان اذ اخله مثلا والمولا اجنب
 فله الرجوع ايضا وان كان على
 العكس فله الرجوع عن خلافه وان
 كان كاهن ذارحم محمد من الواهب
 فله الرجوع على قوله فله الرجوع
 عند الغيبة او جرحه وقال اكثر
 في الرجوع من المحبط وهب دار من
 الجاهل ولا يجوز هبة القصار لاشق
 فاحفظ ولا تترك لا يجوز عن
 خلافه وان وهبها لثمن من واحد
 جاز بالاتفاق لعدم الشبوح
 بالتسليم حله وكذا والتصدق
 وهكذا تصدق بانه على عيبين
 من الرجال بداروا على عيبين
 على هذا اختلاف ولتصدق على
 غير يجوز بالاجماع **كتاب**
 البيع يتكلم على مال وله ما يقع
 على الشراء ايضا وهو من الخضار
 وكذا الشراء عليك ما لم يال
 ويضع على البيع ايضا ويذكر
 عن المأثلة اذ شترت الشيء
 مثله ويقال باعته لثمن وباعه
 منه والتسليم عند وجوب تسليم
 عاجل باجل مسمى لما فيه من
 وجوب تسليم ليس المال قبل
 الافتراق وقبل اسلم من افعال
 السلب معناه ان لا السلاطة
 مسمى لما فيه

في اجابة الرواد وتعين مكان تسليم الدابة في اجابة الرواد وعلى هذا الخلاف
المتخذ بان وقع في اصل النصيب غرض اوبى وفراوان في القسم الاو ميكلا اومونا
لحمه موزن دينا حال امو جلا فان كان الاثنا شرط لفتح القصة هو الصحيح
وعندما يتعين مكان القصة لايفاء ذلك من المحيط وجاع الى زوى وقد فيها بطل
ان في الاحكام السابقة **والايجز سلم في الحزم** وقبل هذا في **نوع العظم** السلم
في الحزم لايجوز عنده وقال اباس با اذ بين جنسه بان قال لم شاة اوبقر وتبين
البيان بان قال جندع اوشان وبين النوع بان قال حتى اوبقر وبين الصفة
بان قال بين اومزول وبين الموضع بان قال من الجنب وبين القدر بان قال
احدا وقيل للاخلاف في نزوع العظم بل الخلاف في غير النزوع والاعم انهما في خلاف
من الجنب والسلم في لم الطيور لايجوز عندهم من الهداية والقنوق على قولها الماضين
العون **لو اقبل استقصا عند لزوم سلم في كل ما يفسد** الاستصناع الصحيح
بان كان فيه تمام كالمطشت والقمية والقنوق اذا ضرب فيه اجل شمس فصلا
فوسلم عنده حتى يشترط فيها شرائط السلم في تعجيل داس المالك المجلس متى انه يفسد
على الوصف المشروط لا يكون احدا روية وقال يصير سلما وان اقام ان شاء
اضاع وان شاء ترك كما هو حكم الاستصناع وانما حل النظم على الاستصناع الصحيح
فان ضرب الاجل في الاستصناع انفا سدا بان كان فيما لا تعامل فيه كالشباب
والجناب يتقبل سلما بالاجماع من المحيط وقيل بما على خلافه من فتاوى فاضل
لو ان ربا يفسد رأس المال فرد كان النصف الا بطل اذا قضى المسلم الدراس
وتبين ان الكل عند الدال في مجلس النزول افعال حال السلم وتفرع وجد
بعضه بوق ان تجوز تجوز لادامه جنس حقه وان لم تجوز ورد الزوف واستبدل
بها كباقي مجلس الرد يبطل السلم بقدره قبل الردود او اكثر عند رد وعندها لا
يبطل وعنده ان قال فلا يبطل وان لم يبطل بقدره والتقليل على قوله ان اكثر الروايات
مادون النصف والكثير ما قووه وفي النصف روايتان ذكره كتاب البين جوادون
النصف قليلا والنصف وما قووه كثير وهو الموافق للعلم وانما وضع بعد الافتراق
فانه ان وجد زوي في مجلس العقد وردها واستبدل بها في المجلس ايضا تجوز

الاجز سلم في الحزم
لو اقبل استقصا عند لزوم سلم في كل ما يفسد
لو ان ربا يفسد رأس المال فرد كان النصف الا بطل
وتبين ان الكل عند الدال في مجلس النزول افعال
بعضه بوق ان تجوز تجوز لادامه جنس حقه وان لم تجوز ورد الزوف واستبدل
بها كباقي مجلس الرد يبطل السلم بقدره قبل الردود او اكثر عند رد وعندها لا
يبطل وعنده ان قال فلا يبطل وان لم يبطل بقدره والتقليل على قوله ان اكثر الروايات
مادون النصف والكثير ما قووه وفي النصف روايتان ذكره كتاب البين جوادون
النصف قليلا والنصف وما قووه كثير وهو الموافق للعلم وانما وضع بعد الافتراق
فانه ان وجد زوي في مجلس العقد وردها واستبدل بها في المجلس ايضا تجوز

ويجعل كانه اقر النصف لا آخر المجلس وانما وضع في الاستبدال في مجلس الرد فانه اذا اقبل ولم
يستبدل فيه يبطل بقدر ما رد بالاجماع وانما وضع في الزيف فانه اذا جرد بعضه بوق
بعد الافتراق يبطل السلم بقدره قبل او اقر تجزئه او رد استبدل مكانه او لم يستبدل
ثم الزيف ما يبقه بيت المال ولكن يرفع فيها بين الجرد والتوقفة فليس بموتة بالنصف
بان يكون الطاق الاعلى والاسفل فضة وبينها صفر وعنه سد طاقه وهي ليست
من الدراهم من المحيط والمبسوط وقوله كان النصف اي نصف السلم ان كان رأس
المال في غير نقد هذا قد بين ذكره في كل قسم ان لم يتبين فسطح او فسطح
والنصف في المذهب والنصف في السلم كذا السلم في غير نقد ما بين معينه وعش ورام التي له
على المسلم اليد او كخطه في السلم في حصص الدراهم فسد بالاجماع لعدم التقرب المجلس
في حصصه الدوامه بان لم تكن كذا عنده وعندهما صحيح وعلى هذا الخلاف لو سلم كخطه
في كوشن وماء دخل من الزيت في السلم في حق الشرف فسد بالاجماع لعدم التقرب
المجلس ان الكيل بحجمه وادعهم للشباب وفي حق الزيت فسد عنده خلافا لهما وانما
وضع في النوعين اذ لو كان النقد والدين جنس واحدا فنقص الفساد على قدر الدين
بالاجماع وانما قال ولم يبين فسطح او فسطح اذ لو بين فسطح كلا واحد منهما يتقرر
على قدر الدين ايضا اجماعا كما في شرح عدي ثم دلت في ميسر خواهر في فسطح
الشوب والزيت ان عند حنيفة بنوك كوايتان يبين داس حال كل واحد منهما
اي من الزيت والشوب من كخطه او لم يبين قالوا نفس على هذا في ايامنا هذا
العقد اتفاق لو كان من اقل المسئلة اثنتيئة اسلم عشرين رجحا في ثوبين
ثوبان للمشتري في باب السلم مستويا في فسطح والاعم من جنس واحد وبين
باب ثوبانها في التنازع على عينا رافضين فاسد جسدتها ونوعها وصفتها
وزرعها ووصفها وطولها واحد ولم يبين حصص كل ثوب من الثوبين فالسليم
حايث قوله فلو قبض الثوبين بعد جعل الاجل حتى تم السلم ثم اراد ان يبيع ثوبا
على عشرين ورام كذا عنده لان القصة تختلف باختلاف المتعاقبين والثو
بان استويا والذمة وصفا يختلفان بعد التبيين وانما سدر النظم المذكور
انما وضع في اصل الثوبين اذ لا يبيعهما جميعا معا على عشرين عندهم وضع
شرح

في اجابة الرواد وتعين مكان تسليم الدابة في اجابة الرواد وعلى هذا الخلاف
المتخذ بان وقع في اصل النصيب غرض اوبى وفراوان في القسم الاو ميكلا اومونا
لحمه موزن دينا حال امو جلا فان كان الاثنا شرط لفتح القصة هو الصحيح
وعندما يتعين مكان القصة لايفاء ذلك من المحيط وجاع الى زوى وقد فيها بطل
ان في الاحكام السابقة **والايجز سلم في الحزم** وقبل هذا في **نوع العظم** السلم
في الحزم لايجوز عنده وقال اباس با اذ بين جنسه بان قال لم شاة اوبقر وتبين
البيان بان قال جندع اوشان وبين النوع بان قال حتى اوبقر وبين الصفة
بان قال بين اومزول وبين الموضع بان قال من الجنب وبين القدر بان قال
احدا وقيل للاخلاف في نزوع العظم بل الخلاف في غير النزوع والاعم انهما في خلاف
من الجنب والسلم في لم الطيور لايجوز عندهم من الهداية والقنوق على قولها الماضين
العون **لو اقبل استقصا عند لزوم سلم في كل ما يفسد** الاستصناع الصحيح
بان كان فيه تمام كالمطشت والقمية والقنوق اذا ضرب فيه اجل شمس فصلا
فوسلم عنده حتى يشترط فيها شرائط السلم في تعجيل داس المالك المجلس متى انه يفسد
على الوصف المشروط لا يكون احدا روية وقال يصير سلما وان اقام ان شاء
اضاع وان شاء ترك كما هو حكم الاستصناع وانما حل النظم على الاستصناع الصحيح
فان ضرب الاجل في الاستصناع انفا سدا بان كان فيما لا تعامل فيه كالشباب
والجناب يتقبل سلما بالاجماع من المحيط وقيل بما على خلافه من فتاوى فاضل
لو ان ربا يفسد رأس المال فرد كان النصف الا بطل اذا قضى المسلم الدراس
وتبين ان الكل عند الدال في مجلس النزول افعال حال السلم وتفرع وجد
بعضه بوق ان تجوز تجوز لادامه جنس حقه وان لم تجوز ورد الزوف واستبدل
بها كباقي مجلس الرد يبطل السلم بقدره قبل الردود او اكثر عند رد وعندها لا
يبطل وعنده ان قال فلا يبطل وان لم يبطل بقدره والتقليل على قوله ان اكثر الروايات
مادون النصف والكثير ما قووه وفي النصف روايتان ذكره كتاب البين جوادون
النصف قليلا والنصف وما قووه كثير وهو الموافق للعلم وانما وضع بعد الافتراق
فانه ان وجد زوي في مجلس العقد وردها واستبدل بها في المجلس ايضا تجوز

عليه

عليه م

[illegible]

بجواز عندك ان يملك بعبه
والعرض واللا يجوز الا بالدرهم
والذباير

وَأَمَّا كَيْفَ
قَدْ وَجَّهَ الرَّحْمَنُ إِلَى أَعْيُنِ
وَصُورَتِهِ كَيْفَ يَأْتِيهِمْ بِشَيْءٍ
فَمَا يَسْمَعُونَ مِنْهَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ
مِنْ شَيْءٍ هَذَا فَكَيْفَ يَأْتِيهِمْ
قَدْ وَجَّهَ الرَّحْمَنُ إِلَى أَعْيُنِ
وَصُورَتِهِ كَيْفَ يَأْتِيهِمْ بِشَيْءٍ
فَمَا يَسْمَعُونَ مِنْهَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ
مِنْ شَيْءٍ هَذَا فَكَيْفَ يَأْتِيهِمْ
قَدْ وَجَّهَ الرَّحْمَنُ إِلَى أَعْيُنِ
وَصُورَتِهِ كَيْفَ يَأْتِيهِمْ بِشَيْءٍ
فَمَا يَسْمَعُونَ مِنْهَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ
مِنْ شَيْءٍ هَذَا فَكَيْفَ يَأْتِيهِمْ

[illegible]

مختلف في اذالم بين ان كل قرب بعشر علماء اذ علم اطلاق النظم في اذ لم يكن اجماع
 من البسوط والعماد والعون **وفي مكان الذي تم فيها اختلاف في اذ لم يكن اجماع**
 اختلف رب السلم والسلم الي مكان الاقرا فان اقاما البينة والبينة بينة الطاب
 ان لم يكن لها بينة فالقول المطلوب مع بينة عنده وعندنا كما قالوا في اذ لم يكن
 السلم وقيل الاختلاف على العكس والراجح ان اختلاف في موضع من البسوط والقول
 في اذ لم يكن اجماع **ذكر في اذ لم يكن اجماع** لو اختلف في اصل الاجل فالقول
 قول من يدعي الاجل اجماعا وكان وقلا ان كان الطاب يدعي الاجل كذلك وان كان
 المطلوب هو الذي يدعيه فالقول للطالب ان كان وبفسد الحد وحاصل المذهب
 ان عنده القول قول مدعي الاجل طالبا او اظطروبا وعندنا القول للطالب مدعي
 كان الاجل ومنكرا وانما وضع في اصل الجدل اذ في قدر الاجل القول للطالب مع بينة
 اذ لم يتم لاحدهما بينة عندهم وايضا في اذ لم يكن الجرح وجامع المحببة بين الطب
والنظف الحق يقرر كذا يجوز واليقين بالسوق لا بالقرنيسا وبما كمل الا
 يجوز ومنه فضلا لايجوز وعندهم من المحط المسئلة الثانية بيع دقيق اخطئة
 بسوئها لا يجوز عندهم قسا وبما اوتفادلا وقالا يجوز في الفصلين بعد ان يكون
 يرايد وتوابع اخطئة بالسوئ او بالديق لا يجوز عندهم والسوئ اخطئة الخفية
 اذ اخطئت ويحمل في حقيقتهما جاحسا واحد حال اذ لا يشوق الدقيق ايضا باه
 يعني خفية حتى ويخفف ثم تعالى ويغير اذ يتخذ الحق بهذه الصفة من البسوط
والذي بالخط لا يجوز اذ فيه عن شدة بيع مع ان في اخطئة منه فضلا يجوز
 لا ان يضر عندها او موزونا واخطئة حكيلة وعن في حقيقته ان لا يجوز الا لافيه
 فيه كما في النظم والنسوى على الاول وهذا اذا ما تعذر فيه فان كان الجرح فعد الخية
 جازا ايضا وعلى العكس لا يجوز عنده حنية ويجوز عند ابو يوسف وهو رواية عن علي
 وعليه الفتوى وكذا الجرح بالديق من الهداية وفتاوى في ضا فان وكل الحكم اكمال
لو وكل الحكم غير صحيح **بانه يبيع حيد لم يبيع** يبيع حيد جاز عنده وعندنا
 لا يجوز وهكذا الشرع **وكان في السلم ان يامر اذ فيه يبيع في او غيرا** وعلى
 هذا وكل المسلم ذميا يبيع غير او غير ذميا او بشرها جاز عنده اذا باشره اكم

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, mentioning 'महाराष्ट्र' (Maharashtra) and 'महाराज' (Maharaja).

سنة ١٢٠٠

لغاص

بعض الطریق ذکر لنا کید

بجور و قلام

مجموعه

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, starting with 'و...'

بجوزها كالألف في الذين في الدنيا من قال نفسهم هناك في نفسهم الكوكب أيضا ومنهم من

البيوت

بجوزها كالألف في الذين في الدنيا من قال نفسهم هناك في نفسهم الكوكب أيضا ومنهم من
 فرق بين الكوكب والمضارب والصفحة ضرب الدرع في السيف والنشور والبيوت
 جعلت عبارة عن العقد نفس وقول ابن عمر رضي الله عنه البيوت صفقات أو خيار
 بات أو سعي بخار وروب صفقات خلاف سخيض وهو صفقات أو أصح نسي وخيار
 الشوط يفتح تمام الصفقة وكذا خيار الروية وكذا عدم العقد ونفس الصفقة هو
 العقد الذي ينشأ من حق موجب قال علي البيوت صفقات أو خيار معناه اما ان يكون متناهي
 في الزمان أو في الزمان والزم بشرط أن لا يفتقر إلى الصفقة عن المتناهي في الزمان وخيار
 الشوط يفتح هذا الوصف لما ذكرنا ان الخيار استثنى حكم العقد فلا يكون السرب
 متناهي حتى لا يكون وجود الاستثناء وكذلك خيار الروية لان جمال الوصف يورثه صلب
 العقد وكذلك ما قبل التبع لان الثابت بالعقد حكمه صحت ثبني فاضل للمكان
 ثبتت بالعقد بصفته كونه مضمونا لم يجرى فلم يكن اخذ متناهي في حق الحكم وهذا
 خلاف خيار الشوط العيب حيث لا يفتح تمام الصفقة لان العقد متناهي في حق
 حكمه وصق الفسخ فيها بحيث اصلا وانما ثبت لصيرورة حقه وصحة السلفه من
 شرع العبد **ولا يجوز بيعه بالبيع** **لا اشتري منه بغير شرط** اشتري من لا
 يقبل شيئا وقد اختلفنا نحن معلوم ثم اراد ان يبيعه مراعى من غير ان يبين انهم
 اشتري كل ذلك عند مالم يبين وعندنا لا يكون من العون الاحوال ناشت انواع
ومشترى العبد وعبدان بيع **من غير عقد فالحال من شرط** من شرط ان لا يكون
 والوزن والعقد المشتري والوزن قد اشتري شيئا من كل شيء والبيع الحار
 فلا بأس ببيع ذلك والتصرف به لا يعلم بالاشارة وان اشتري شيئا من ذلك
 بشرط كمثل او وزن او عدد او وزن فمالم يبيعه واشترى فيه باطل وجعل التبع يجوز
 التصرف في المكيد والموزون قبل الكيل والوزن وفي الموزونات يجوز اما في العود
 اذا اشتراها بشرط العدة فهو كالمذروع في بارود غشاه كالموزون في يوروع من بيع
 فلقد اوضح في المعاد في بيع كالألف من البين وقيل بشرط العدة اذا في الحارفة يجوز
 بالانفاق كما من بيع البزوز والمداية اشتري منه على ان يطاهها المشتري
ومشترى كاشا رطبا لا يطبخ فاعقد منه في سبيل الله نفيس العقد عند وقالوا

كاشا رطبا لا يطبخ فاعقد منه في سبيل الله

نفيس العقد عند وقالوا

نفيس العقد عند وقالوا

نفيس العقد عند وقالوا

نفيس العقد عند وقالوا

او

وقوله للذين علم عن بيع بشرط ان بشرط لا ينضم العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
 للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق يعرف تمامه في الهدية والمجرب اشتري عنه
ويبيع كذا رطل عذوق من حمله الدور لا يجوز اذرع من ماء ذراع من هذه
 الدار بما لا يرضع لاجز عنه وقال لا يجوز ولو اقل عشرة اسهم من ماء سهم من هذه الدار
 يجوز انما عا ولا فرق عند بين ما اذا علم حمله الزرع ان اولم يعلم هو الصحيح وقال
 انحصاف فيما اذا علم يجوز عندهم من الهدية قال في ايام المجردة ولم يكره في ايام ولا
 في المعسوط انه لو اشترى عشرة اذرع من هذه الدار ولم يزل من ماء ذراع كيف حكم
 فيه على قوما من اصحابنا قال ينبغي ان لا يجوز العقد بغير مالواشترى سهامه قال الاكم
 السرخس الاصح انه يجوز عقدها وانما قيد النظم بلزك بقوله من كذا احتراز عن قول هو
اذا اشتري عقدا على ان يفتحا حان به واقبله فمطلقا باع عبد بشرط
 ان يفتق المشتري فسد العقد عند اطلاقه بشرط فحق ان اعتقه بعد هذا بشرط العقد
 جائز اعنه وعندنا لا يفتق بائنا وقول جازي اي بالامتياز وفسدها مطلقا
 اعتق اولم يفتق وفي يد كالألف ان يجب الثمن عند والعقد عند ما نفسان
 وينبغي ان يكون كالألف فيما اذا انقضت المشتري بعد التبع اما قبله لا يصح الاحتفاظ
 الا في رواية ابن شجاع من العون **وكل شيء مكره من ثلثه** **لم يعل بالجلد**
 اشار الى قطع غنم وقال يفتق كل شاة منها بغيره فهي ثلثه اوجه بين جملة
 الاغنام ولم يبين جملة الثمن بان قال يفتق منك هذا القطع وهو مائة شاة
 كل منها بغيره ولم يبين جملة الثمن بان لم يزل باله وفي هذا الوجه يجوز البيع لهما
 والكل بين جملة الثمن ولم يبين عدد الاغنام بان قال يفتق هذا الاغنام
 بالف درهم كراغتم بعشر وفي هذا الوجه يجوز البيع ايضا وان لم يبين جملة الثمن
 ولا جملة الاغنام وانما بين حقه كراغتم بان قال يفتق هذا القطع كل شاة منها
 بعشر درهم وفي هذا الوجه لا يجوز البيع اصلا لان بيع عدد الاغنام في المجلس
 فيتعلم جازي اعنه والمشتري بالخيار ان شاء اخذ بظهره من الثمن وان شاء
 ترك وعندنا العقد جائز في الكفر ولا خيار في ثلثه ان كان قدراه والمرعانيا
 والعدديات المتفاوتة على هذا التناصيل من المجرب **وكل شيء مكره من ثلثه**
بجوز في الواحد وزن جملة

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

[illegible]

خرج المبيع عن ملك البائع ولم يدخله ملك المشتري عندك وقال قد دخلت لو كان المبيع قربة
المشتري لم يفتق عنه وعندنا مباح حتى ولو كان أجنبيا للبائع ما يجر المبيع عن ملك البائع
بالإجماع وإما التي خرجت عن ملك المشتري ولم يدخل في ملك البائع عندك وعندنا دخل
وأما أصل أن الأضاد يبنوا أن البدل الزم من جانب من له الدين بالخيار يخرج عن ملكه أما
البدل الذي من جانب من لا خيار له يخرج من ملكه ولا يدخله ملك من له الدين وعندنا
يدخل في حكمه من البسوط وثمرة اختلاف نظره مسائل أصحها ما قلت والثانية إذا
فسخ المشتري الخيار فلا راد للبائع عندك وعندنا المشتري والثالثة لو اشترى
زوجته بشرط الخيار لنفسه باطل النكاح عندك وعندنا لا يبطل وأما الرجوع ولو لم
يضمنه لم يقصرام ولله عند خلافهما وإنا مستعدون لخاصة كل دية في هذه الخبر لم
يحتجب عندك من الاستبراء وعندنا يجب والتدنية لو اشترى الزوج من الزمى
خمر أو خنزير أو أكل المشرك بالحي رغم اسلم المشتري بطل البيع عندك لأنه لم يملكه فلا
يملكها باسقاط أجنبيا لأنه ملكها وهو مسلم لأن المسلم ليس بأهل التملك حتى ابتداء عقد
تم البيع وبطل الخيار لأنه ملكها فلا يملكه لها وهو مسلم والسابعة اشترى المأذون
مناخا على أن لا يخبر فأبى البائع المأذون عن الثمن بق خيار عندك ولأنه يشترط
لأنه امتناع عن التملك وعندنا يبطل خياره ولا يملك البيع لأنه باطل التملك فغير عوض
والقول قول من قال لا خيار لأقول من يقول لا خيار اختلف المتبايعان في اشتراط
الخيار فدعاهما إمامنا ونفاه الآخر فالقول للذكر ظاهر الرواية وللمرء خيار وقد روي
عن أبي حنيفة **رواية المأذون بالتسليم** كأنه يبيع المأذون فاسم وأقيم اشترى شيئا لم
يؤد له فكل الشئان يقبضه روية الكيل كروية اليكيل حتى لو آده وقبضه يسقط خيار
الروية لمشتري عندك وعندنا لا يسقط وبرؤية المولى بالقبض يملك باطل خيار
الروية في ضمن القبض غير أن بان يقبض وهو يظن اليه ولا يملك الإبطال معصوماً حتى
لو فوض في شئ أو أتم بطل الخيار لا يبطل من جامع قاضيه ان اشترى ثوبا باعت في
وما اشترى فباعه بافضلا عما اشترى بما اشترى أولا قبضه ثم باعه بخسة
فأد ببيع من أبعه حاصل الضمان **للتناضح** عشر غم اشتراه بعد التسليم
بعثن لم يبيع مولا به الأكل خمسة عندك فيطفر ٩ الربع الأول وعندنا

يدعى برأجه على كل شيء لا يقع على حال ولا على شيء من الأشياء بل على كل شيء من الأشياء
 ملاحظة أصلا عندنا يدعى بالثمن الثاني كما في الصلح الذي هو كمال حاصل الثمن أو كما حاصل
 ما عرف فيه وهو لفظ المبسوط وإنما فاللصاحبة فيها على كل عند عين على الأمانة والقرن
 عن الثمن **والأرجح في الباب من اشتغالا يعلم عند الطعام كمالا** الثمن ثوبا فليس
 ويخفف أو كان طعاما فأكلة ثم علم بعيب لا يرجع بنصف الثمن العيب على بايعه وعنده ما يرجع
 وتقدر النظم والأرجح يعلم عيب وبرون والطعام بالعلم عطف على الضمير استعماله هو
 لفظ المصنف كالمراد على الملك **لو قيل الثمن في الثمن كان مباحا فلا كمال**
ورد واسترد فمن يقطع وفيها ما ليس بالثمن الثمن عيبا فوجد مباحا
 الدم بعضا فإدراكه أو قطع طريق بفعل ففقد عند المشتري بذلك يرجع على البائع جميع
 الثمن عند وعنده ما يتوزع مباح الدم وموصوم الدم يرجع على البائع يتفاوت
 ما بين الثمنين من الثمن حتى لو كان الثمن وعشرة أرجح بغير الثمن وإنما وضع في الجواز
 إذا لو قبل قبض بطل البيع في قولهم وعلى هذا الوجه سار فلو قطعت يد عند المشتري
 فعنده المشتري بالثمن الثاني سار اسلك العبد الا قطع ويرجع بنصف الثمن لأن البائع
 الآخر نصفه وإن سار برء ما بين ويرجع ثلثه الثمن كما لو قطعت يد عند البائع وعنده
 لا يرجع ولكنه يتوزع سار ف وغير سار ف يرجع بنصف ما بين فقيمة من الثمن من
 المبسوط ويجمع البائع إلى روى وشراء الطوارئ في قبل هذا إذا لم يكن يعلم بالثمن إذا لو
 علم بذلك عند الشراء أو عند القبض كان رضاءه ولا يرجع بشيء في المشتري عندهم
 وكذا فيما جاز البرون والهداية وأطلا على النظم مصداقه بذلك الثمن وت على قولها فإن
 هذا بمنزلة الاستحقاق عند العلم بالثمن الرجوع وبمنزلة العيب عند ما والعلم
 به بمنزلة الرجوع وهو كافي في المسئلة ولو وجد واحد لحد أو قيم أحد عند الثاني فمات
 أو انقص لا يرجع عليه من على البائع عنده علم به لم لا من شرح الطي ودم لفظ
 النظم فيه مختلف في بعض النسخ ورد واسترد فمن يقطع وفي بعضها ويشترى النصف
 فمن يقطع ولا اختلاف بين الفقهاء من حيث المعنى فعلى الأول يرد العبد الا قطع
 ويسير وكل الثمن إن شاء وعلى الثاني إن أضاع البائع نصف الثمن وبمسلك العبد
 الا قطع بنصف الثمن إن شاء كما بينا أنه لا ينبغي أن يكون بين الأمرين

الصفحة من قطع
البريد والبريد
والبريد والبريد
والبريد والبريد

صفة اولها علم بان اجرت نفسها فعند الكسب والغلة لا يشترى ثم العبد بالسلم
 ان ينقض كمال كماله قبل القبض او ردها بخيار روية او عيب وعندها ان تم العقد
 بالسلم فللمشتري وان انقض فللبيع وانما وضع في الكسب فان رادها المتصلة
 تعود الى البيع بالاجماع وفي الموهبة اذا عادت الى الواهب بالاجماع والكسب المخصوص
 ان ضمن الفاضل فله في جميع احواله ان يصدق بها وان اشترى كمالا فلا يملك ولا يصدق
 بها وكسب المقبوض بالشرع الذي سدا اذ لا البيع فللبيع باجماع الكل من زبادات قاضي
 خان وغيره والفقهاء الطهري الطهري **قوله ان كل من يملك** فلا يملك **قوله** فلا يملك **قوله** فلا يملك
 قال لكل من كل من يملك فيها المولد وقال البيهقي في ادعى المولى لولده البيع
 للنقض وعندهما يبيع بعد رادها وهذا يصح مخرجا على اصله فمن تبع المولد في البيع
 عليه الدعوى بغيره ينقطع دعواه باقراره بالنسب لقول بان هذا الولد من عبد
 كان زوجها لها وبيعهما يعلم بالكدب ولا افرقة في نذرا خصه في الكذب ولكنه بيان
 الحكم ان البيع ان اريد ذلك يكون الحكم فيه كحكم من الهداية والبيوع اشترى جارية
قوله ان البيع قبل فسخها قال في البيع بعد فسخها ثم نقا لما قبل قبضها
 لاجب الاستبراء على البيع عندهم وهو قوله الآخر وفي قول الاول عيب وقبل القبض
 يجب عندهم وعن يوسف اذا نكح بالامانة لم يملك البيع لاجب من فتاوى قاضي خان
واما الانسان فينكحها من عبد المردون فسخها اشترى من عبد
 المردون المردون جارية بعد ما حاضت عند المردون لاجب الاستبراء قبضا
 وهو قولها ويجب استبراء وهو قوله وانما وضع في المردون اذ لو لم يكن مردونا
 لاجب عندهم من فتاوى قاضي خان الانسان في النكح هو مول العبد المردون
 وهو المستتر وانما اضيف الامة الى المولى باعتبارها الرقبة وليس المولى
 منه وان كان ملكه رقبة لانه بالشرع ليستفيد التصرف كما هي رتبة المال من
 المضارب شيئا من مال المضاربة مع انه ملكه رقبة باعتبارها استفادة ولا تفرق
فكذلك فلا يشترط في النكح استبراء المالك فيها **واختار** مكانه
 اختاره او غيرها من المحامد ثم يجوز وصار وارفا للمولى يجب على المولى ان يبيعه

عن دعواه لا
 فيكونا

من عبد المردون
 الى المدة المردون
 بعض النسخ عبد المردون
 وهو الامم ان يكون مردونا
 خود مولى صحت النكاح

ان كان عدينا

الرواق يحتم عليه غفرنا الاقضاء باليه
معنى

عليه حصن عند المكاتب ام لا وقال لا يجب وهو فرع عما ذكره العناق ان هولاء
لم يكتبوا عليه عند فضران كالأجنبيات وعندهما يتكاتب عليه فضران كام
المكاتب وبنته اذا اشتراها المكاتب ثم عجز وتم الاستبراء عليه اجماعا لكاتبها
ببشر المكاتب لئلا يهاولون محارم بالزواج بحجب الاستبراء بالاجماع لعدم كونهن
عليه من نظر الزهر وسقى **وما على البائع عقر في علمه ووطئ ما باع ولم ينسك** انكر
جارية ولم يقبضها حتى وطئها البائع لا يجب العقر عند بيعها كالمثاقين او بنات وعند مكاتب
في الوجع والحد لا يجب بالاجماع للشبهة ثم عذر في التيب لا يسقط عن المشتري
شئ من الثمن عن المشتري من غير اعتبار العقر وياخذ الباني ولا خيار له هكذا
في الاصل والزناك وعن كيم يوسف عن ابن حنيفة ان له اختيارا وكثير من مشايخنا
افتروا هذه الرواية وعلموا في التيب لا يسقط حصة العقر من الثمن حتى لو كانت قيمتها
الفا وعقرها عابدة فيقسم الثمن على اربعة عشر جزءا فيسقط سهم عن المشتري فياخذها
بعضه من اربعة عشر جزءا من الثمن وفي الذكر ينظر الى العقر والنفضان في زوال الكهانة
فانها كان اكثر بحجب ذلك ويضل الاقل فيه ثم يقسم الثمن على الاكثر وعلى قيمة الجارية
ناقصه فما اصاب الاكثر يسقط عن المشتري من الثمن ويجب الباقي حتى لو كانت قيمتها
الن ونفضان اليك كانه عابدة والعقر ما بين بعده العقر فيقسم الثمن على قيمة الجارية
ناقصه وذلك شعابة وعلى العقر وذلك ما يتاخر فيصير اربعة عشر سهم فيسقط سهم
وجيب الباقي وان كان العقر مائة والنفضان مائتان يعتبر النقصان فيسقط
حصة النقصان وهو خمس الثمن فياخذها باربعة انما خمس الثمن ان شاء وانما خمس
في وطئ البائع اذ لو كان الواطئ هو المشتري لا يجب العقر اجماعا من زيادات فمضى
كان والعقر صدق المرأة اذا وطئت بشبهة عقره عقره جركة وعقره ناقصة
بالسيف ضربت فوائها وفي حديثه حصة عقرى حاص على فعل وفيه دعا لفظ
والاجل المطلق في البيع من غير قيد في البيع **من غير قيد في البيع**
بائع لتساكن مواعيل بغير اجل سنة وضعه البائع او لم يحضر المشتري حتى مضت السنة
فلا اجل سنة من وقت التسليم عنده وقال لا اجل بعد سنة وصار الثمن حالا
وانما وضع الاجل المطلق فاذا لواقه الى رمضان مثلا يصير الثمن حالا لمجيئ

في البيع
او يفسد كونه
او يفسد كونه
او يفسد كونه

ولم لا يرد عقد هو من قبل
البيع الاضافة الى الماضي
والمراد باليوم الوقت
الا انضيف الى فعل لا ينفذ

شهر رمضان اجماعا من المحيط ومن بيع شاة في ارض رجل فالتف اليه **فقال**
ياخذها بفسطاط من اشترى بلا خيار ومما قد صدر اشترى شاة فولدت
قبل القبض فان مات الولد قبل القبض آفة مساوية لاحيائه وياخذ الام بجميع
التمش لان مقصوده وهو الام سالم له فان كان البائع هو الذي قتل الولد ففقد صار
الولد مقصودا بالتلف البائع وجعل له حصة من الثمن كما يقبض المشتري ثم يقيم الثمن
على قيمة الام وقت البيع وعلى قيمة الولد يوم قتله البائع فما اصاب الولد سقط عن
المشتري واخذ الام بما بقي بالبائع وهل يجزئ له الاخذ والفسخ فعقد لا يجزئ وعملها
يجزئ **كناي** **الصرف** الصرف هو البيع اذا كان كل واحد من عرضيه
من جنس الاثمان سمي به كناية الى النقل في رواية من يدايد والصرف هو النقل لغة
او لانه لا يطلب منه الا الزيادة لعدم النفع بعينه والصرف هو الزيادة لغة **بائع جارية**
صوف وبيع باجماع عقدا نسك كلاما قد فسدا وفي غيرها طوق فضة او ذهب
نسنة فسد الكل وعندهما يجوز في الجارية ويفسد في حصة الطوق لان النساء يبيع
الصرف وهو حق الطوق صرف دون الجارية استقرض فلوسا رابحة ثم
وافلس القرض اذا قلنا كسدا فامثل لا الفية ينظر وكسدت يرد عينها
ان كانت قايمة او مثله ان هكلت ولا يقبض قيمتها ولا مثله من الزك اصرته
عنده وعندهما عليه رد قيمتها من الذهب او الفضة غير ان عند الثاني في قيمتها يوم القبض
وعند الاخير آخر يوم كانت رابحة ثم كسدت والقرض يهلك من غير ثمن وت
وقاية المحيط والتمعة ويقول محمد بن رافع بالناس ونفس الكسدا انها لا يورع
في جميع البلدان عند محمد وعندهما الكسدا في كل بلد يكتفي لها اربابك البلدة واعاونه
في الكسدا فانها اذا غلت او رخصت فعليه رد المثل بالاتفاق من المبسوط و
جامع المحيطة والتمعة **واخذ في الدار مع اشترى لال وليس فيها لها اشترى ال اودع**
عند انسان درهم فخلطه بالموذج برام نفسه بحيث لا يتميز مثل ان يخلطه بالزهر
البعض بالبعض والسود بالسود فمضتها لانه استعمله كتم لا سبيل للمودع عليها
عنده وعندهما شرك ان شاء الامكان الوصول الى حصة بالتميز وعلى هذا كله في
الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير اما خلط الخبز بالزيت وكل ما يبيع بغير جنس يوجب

ومع هذا اختلاف النجس النجس

والا لانه والام في المثل
والقيمة بدل الاضافة
اي مثله او قيمتها

والعدل

القطع حتى الملك بالصفه بالاجماع والمركب بالدرهم السود حاصرت من النقص السوط
كذا في الذخير وانما وضع في كل طاذنا احتلقت بمال من غير فلو شربك لصاحبها
كما اذا اشترى كيسان فاضلطا وهذا بالاتفاق من الهدية الوكيل يستحق عند
والمتشبه بالامر على النقص **فيما حش العيب** **ولا يقضي** معن اذا اشتراه
حدا الرضا على الوكيل **في اصل المهر فاسم** **واعمل** **وغر** **وجدة** **ع** **ما قبل**
ان يقضي فريضه قاله السيد الكبير يلزم لكل فاحشا كان الغيب او ليس على قياض يلزم الوكيل
قوله وقال في كتاب الصرف يلزم الوكيل في الفرض والموكل ليس وهو قوله انما
وعمل هذا للاضاف في السيد فلما وضع في الفرض وقيل القياس ان يلزم الموكل
كيف ما كان وما ذكره السيد فهو قياس قوله حنفية في الوكيل يشترى عبدا اذا اشترى
مقطوع اليدين او الرجلين كما سمي وهو المعنى من اصل المهرود وانما وضع في رضا
الوكيل قبل الفرض اذ بعد يلزم الوكيل من القصة ثم قال وفي حش من العيب ما يفتونه
به من جنس المنفعة كالنبي وقطع اليد لا قطع احد ما او قطع احد العيب ليس في المصلح
عن **الامام في الصلح عن العيب بان** **لا يكون له** **وهو من جنس المهر** **اشترى** **ابو**
فقد وزنه الفرض ثمانية دينار ونعابضه وجرته عيبا فله ان يرد ان كان قايما
فان صالحه اليباب على دينار وربعين فهو بائران كاه الدينار اكثر من قيمة العيب او
اقل في قول حنفية وقال اذا كاه الفضل فيه قدر ما لا يتغابن الناس فيه فهو غير
جائز وهذا بناء على مسلمة سمى بالصلح على ما ياتي ان الصلح عن المصنوع المستهلك
على اكثر من قيمة مجوز عند خلافا لما لا عند ما كفي في القصة وهي مقولة شرعا
فالفضل على ذلك يكون ربا الا ان الفضل لا يتحقق به فيما يتغابن الناس مثله مهرنا
ايضا حقه في بدل الجز الثاني فالصلح على اكثر من ربا وعند المقبوض على عوض
عن اصل حقه في العود والرجاءين الدرهم والدنانير وانما وضع فيما اذا كاه الصلح من بدل
جنس المهر المذكور في البيع او الصلح على خلاف جنسه بان صالح على عشرة دراهم فهو جائز
وان كان في الدرهم اكثر من قيمة العيب عند جميع لان حقة العيب من الذهب والار
بين اجلسين وعلى هذا قولنا ظاهره واما على قوله فكذلك لانه في النصل الاول الما حصل بدل
الصلح عوضا عن الجز الثاني لتصح القصة وذلك من ان يجعل عوضا عما يحصل الجز

الفائت من الذهب من العسوط لوزاد بعد الصرف فيه ديمما أو بعد دفع القدي عمر أو دما
يا ع ابرق فضنه وزنه ما ينه بيمع يا زاده أو العند سند و انطلاذ أو امي ما ععد
ديمم بمانه ديمم و تفا بضا غم زاد المشتري في الثمن ديمما و قبله الباع صحت الزيادة
وفسد الععد و عمل هذا الخلاف لو باع عبدا بالاف ديمم ثم زاد للمشتري في الثمن بطلان
عمر و قبل الباع صحت الزيادة و بطل البيع و هذا عندنا و عند ما لا يصح الزيادة ولا

فيفسد العقد كتاب
 الشفعة وهو الضم سميت بها لان الشفع يعنى الماخوذ الى ملكه بها ومنه الشفعة
 لما فيها من ضم للذين الى الفاتر من الميسوط اذا اشترى دارا شرافا سدا
 اذا اشترى في فاسد الشراء فليس الشفع الاخذ بالثمن قبض لا يثبت حق الشفعة
 اذا اشترى واخذ المسجد يبطل حق الشفع فاخذوا به بالجماع لان العقد اذا
 اوجبه النقص حتى للشرع فيكون موقفا فان بنى المشتري فيها بناء قال ابو حنيفة
 ليس الشفع حق الشفعة بالقيمة لان حق النقص قد يبطل بسبب البناء وكذا اذا جعل
 المشتري شرافا سدا لم يسجد وعندنا لا يثبت حق الشفعة في المسجلين لان حق
 لا ينقض عندهما بالبناء واتخاذ المسجد وذكر هؤلاء انه يبطل حق النقص بان
 مسجرا في قولهم من الميسوط والعون وقوله بالبناء اي بسبب البناء اذا اشترى
 اذا اشترى الانسان دارا ما اشترى ثلثها ما لم يقبل بطل حق دارها لطله
 وهي سا باطلا صطرفه جذوعها على حائط هذه الدار والاخر على الاسطوانات
 في السكة او على دار الجار الذي بناه ويفتحها في هذه الدار لا يبطل عنده في البيع
 ما لم يقبل بكل حق هولاء وقالوا لا يبطل وان لم يقبل مفتحة لا يبطل اجماعا وايراد هذه
 المسئلة في الشفعة لما ان دخولها في البيع سبب للشفعة فيها باع المريض مرض
 ولا يجوز بيعه في علة الوارث وحوز القيمة الموت دار من الله واجبى
 وهو دارا باع الاجبي والوارث الشفع في البيع يثبتها وان كان اشترى بها
 بمثل القيمة فلا شفعة للشفع فيها عنده خلافا لما وهذا بناء على ان بيع المريض
 من وادته بمثل القيمة لا يجوز عنده فلا يجري فيه الشفعة ويجوز عندنا ما في غير فيه
 الشفعة المثل الثانية ولو كان باع دارا من اجنبي فبقيتها او اكثر ووارثه

الفاس

شفعها فلا شفعة عندك لان بيعه من الوارث لا يجوز عندك فكذلك بيعه من الجاني يكون
 مثبته حق الشفعة للوارث لان الشفع يتقدم على المشتري في ملكها بالسبب الذي
 ياتر المشتري اذا اخذها بالشفعة وعندنا للوارث ان ياخذها بالشفعة لانه لو باعها
 منه بذكرها لكان جاز من الميسر **كتاب**
 اقيم من الانقسام قال الشيخ الاسلام رحمه الله العتمة في اللغة عبارة عن افراز شئ بين
 اثنين او جماعة **وعند الرويس لا ينهائم مخصص في اجرة القسام** اجرة قسام
 استخرجها الشركة للعتمة بينهم على عدد الواسم وقال لا على قدر الانصاف وهو رواية عن
 لي حنفية حتى لو كان المال بين ثلثة لاحداهم سدس وللآخر ثلثه وثلثه نصف
 فالاجرة عليهم اثلاثا عندنا وعندنا سدرسا واجرة الكيل والوزان على عدد الواسم
 اجماعا وقاسم القاض وغيره فيه سواء من الميسر **في اجرة القمار بين دور الميراث**
 حضر الشركة عند القاض وفي اقليم دار وصية وادعوا اليهم ونوها من فلان لم يقربها
 القاض عندنا حتى يقيموا البينة على اصل الميراث وينو اعذر الورثة وقال لا يقسمها باعترافهم
 ويذكر ان في من كتب القسمة انه قسمها بينهم وانما وضع في القمار اذ في المفعول فمعه
 يقولون وانما قال بين دور الميراث اولوا ادعوا للملك لم يذكر وكيف استعمل قسمه بينهم
 في رواية كتاب القسمة وفي رواية اجماع الصنف لا ينسبها الا باقامة البينة انها لم تاحل
 ان يكون لغريمهم فيل هو قول في حنفية وقيل قول الكل وهو الاجم في الهذلية
والدور بين القوم كل واحد قسم فيما بينهم على حدة دور بين قوم الاد
وبالتراضي المجمع بين قائلهم وليس للميراث حريم قالهم اصرهم ان يجمع نصيب
 منها في دار واحدة واجل كل بعضهم قسم القاض كل دار بينهم على حدة ولم يضع بعض النصيب
 لبعض الا ان يصطحا على ذلك في قول في حنفية وقال الراي في ذلك ان القاض يبيع
 الناظر وعلى هذا الخلاف **الاجرة المتفرقة المشتركة من الميسر قالوا وسواك**
 الدور في مصدرين او في مصر واحد متصلين فيه او منفصلين على قول في حنفية
 من فناء في قاض خان وانما وضع في الدور لان البيوت في حلة او محال يقسم قسمه
 واحدة لان التناوت فيها يسير من الهذلية وقول وبالتراضي المجمع بين معناه المجمع
 بالتراضي بيع وذلك مقتدا وخبر وبالتراضي صلة ومعنى المجمع جمع نصيب اصرهم اصره

لا يملكه غيره
 انما يملكه
 على ما يملكه
 في الميراث

في القمار والعتمة
 جميعا عندنا

في قولهم
 اذ لو ادعوا في القمار
 انهم اشتروا لاصلافة
 بينهم انهم يقسم بينهم

والقمار المزرعة التي
 ليس عليها بناء ولا شجر
 والجمع في حصة من القمار
 المغفرة للموضع الذي
 تشعب منه طريق اخر
 صح

الدور وهكذا التراضي جائز عندنا المسلم ان يبيع لاجرم للمير عندك حنفية خلاف لما
 وانما اورد مسئلة لاجرم ههنا بناء على انهم لو اقتصروا بضيعة ووقع المير في نصيب في
 نصيب آخر وللمير مسنة ولم يذكرها في القسمة ثم اختلفوا في المسنة فمعه في حنفية
 هي لصاحب الارض لانه لاجرم للمير عندنا والمسنة من جنس الارض يصح لما يصح الاثر
 له فيكون هو اولى وعندنا مما هي لصاحب المير خلق لطيف وطريقا له لان للمير حرمها عندنا
 فيكون اشتراط المير اشتراط المير من الميسر **والاجرة في الرقيق حكم على الرقيق**
 مات وترك ارقا وطلب بعض الورثة من العتمة او البعض فمعه لا يقسم القاض الرقيق
 بينهم جبرا بان يجعل لكل واحد عتقا الا بترافقهم وعندنا وموضع الخلاف الرقيق المجرى اذ
 لو كان مع الرقيق دواب او عرض او شئ اخر يقسم القاض الكل بينهم عتدهم ويشترط
 للخلاف ايضا ان يكون الكافر كورا او الكافل انما اذا لو كان كورا وانما لا يقسم بينهم الا
 برضاهم والعبد يتباع ويقسم منه لانه لا يعتق القسمة وكذا احكامه في تبعية من
 فناء وارقاض فان باع احد المقتسبين نصيبه وبني فيه المشترك ثم وصية عتقا
لو باع بعد الانقسام سهمه والمشتري فيه رقة فوجع على بايعه بالنقصان
وبعت حقه عتقا علم لم يتبع شركته بما عزم لم يرجع المبيع على شركته
 بشئ ولم يحل خلاف فيه وقيل هو قول في حنفية اما عندنا يرجع استدلالا بالنقصان كتاب
 الصلح وهذا لو باع جارية فمكنت عندا لم يرد ثم اطلع على عيب ورجع بالنقصان
 على المبيع لا يرجع المبيع على بايعه عندنا وعندنا يرجع رتم البناء رقا اصله من بها
 طلب **الاجارات** الاجارة تملك المئذنة لبعض
لا يقسم العين الاجير المشترك ان عاب لا بالصنع منه او هلك الاجير المشترك
 اذا هلك العين في يد من غير فعله لا ضمان عليه عندنا وهو قول زفر والحنن سواء
 هلكت بامر من كان الترخض عنه كالشركة والفضب او لا يمكن كالحرق الغالب
 والعرق المكو بر والفران الغالبة وقال صاحبنا بعض في القسم الاول دون الثاني
 والاجرة المشتركة هو الذي لا يستحق الاجرة حتى يجعل كالصباغ والفضة لان العود
 عليه ههنا هو العمل وكان له ان يعمل للمعاينة في هذا الوجه يسمى اجرا مشتركا و
 الاجرة الخاصة هو الذي يستحق الاجرة بتسليم النفس في المرة وان لم يعمل كمن سقى
 الحنفية وعليه نفسه

قالوا حنفية الاجر المشترك كالفضة
 والصباغ اذا هلك العين في يد
 من غير فعله لا ضمان عليه
 ذلك ان بعض بائع ما كره فلا
 يضمن البائعين ان يقرعوا ولا
 ضمان على بائع ولا على بائع
 وعندنا بعض الاجر المشترك
 يخرج عنه كالصباغ والفضة
 واعرف لان الحرق والسرق
 عليه كالحرق وان هلك كالرق
 بعض بخلاف اجير الواحد ان
 الحنفية وعليه نفسه

الاجابة
على ما سأل
في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما

جئت

سنة الخدمة اوله على الغنم وسمي اجرا خاصا واجبر الوصل الى اجبر واحد لان منافع صلات
منفعة الوصل ليل ان جعل الغنم ثم انما وضع في الاجر المشترك في الوصل لبعض فيما
تلف من جنيته او تلف من صنعه المادون فيه (اجماعا وانما وضع في التلف من غير
صنعه لانه يضمن فيما تلف بعله عند التملك خلافا لفرق والش في كالتصا اذا دق
الثوب فخرق او الفاء او الفتوة فاحترق او الملاء اذا غرقت السفينة بمدة او المالح
اذا تلف بغيره من المحيط والهداية والفتوى في الاجر المشترك على قول الجنيته سواء
مشرط الضمان عليه او لم يشترط من فتوى قاض خان في التبعة وقال في الفتوى الطهرية
اختار المشافرون الصلح على نصف التبعة وقال في الفتوى انما لا يقتل في الصلح
فاختار قول الجنيته وكان الاحكام اكملوا ان يكتب في الفتوى لا يضمن عند اكثر اهل
يخبر به ابا حنيفة في الجراح المحبوبة قال المجتهد ان خطت هذا الثوب اليوم فكذلك
لو قال حفظ اليوم والاجر كذا ونصفه الاجر ان خطت عذرم وان خطت عذرا
قال اول الصحيح دون الثاني وضع في قوله المشترك فكذلك نصف درهم مع
الشروط الاول دون الثاني عند من لو خطه اليوم فلا درهم وان خط عذرا فلا اجر
المثل لا يزداد على درهم ولا ينقص عن نصفه هذا لانه ايجز الصغار في الاصل لا
يزاد على نصف درهم ووجه الاول ان التسمية لا ينعقد في اليوم الثاني فيعتبر اليوم الثاني
ويعتبر التسمية ان تسمية المثل النقصان وقال الشارحان جازان وقال في زعمهما
فاستدلوا في الدرس والروى مما صححنا وبسحق بكل عمل اجرة وكذا صيغة بعض
او بزعفران بالاجماع من الهداية وفتاوى قاض خان اجابة المشاع وهي ان
وطل الجان المشاع الاجر المشترك في الصباح بواحد نصيبا من دار
او نصيب من دار شريك غير مقسومة من غير الشريك لاجر عند من وعند ما هو
قول الشافعي في مجزئتها بان ويجوز ان على ذلك وجوب المسح واختلف فيما يجرى
القسمه كالدار والاحتفال القسمه بان نفوت منفعتها اصلا كالهداية وتبدل منفعتها
كالعام سواء وقول في الضباع اتفاقا وانما استثنى الشريك في النظم اذا جاز
المشاع يجوز من الشريك بالاجماع والآراء على الجنيته وكذا لو اجره داه من
رجلين بان قال اجرت الدار فتملكها اجمع رجلا من رجل واحد ثم عدم الجواز

في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما

القصاص
جميع الضعيف
والضعيف معترف

القول

على قول المجتهد الباطل حتى لا يجب بالاستسفال في وهو اختيار البعض ويجعل في سلك
يجب اجماع المثل وهو الصحيح وقول في النظم باطل اما ما قيل في الاول او استسفال الباطل
للفاسد من الهداية وطاع المحبوبة والطريقة النظامية والفتوى على قول الجنيته
وحيد جواز ما عند ان يلحق به حكم عام او حكم ان تعدل فيك او بعد القعدة الكمل
اولا ثم يفسخ لثبته او بعد ما اتفق عليه الفاعل في الشروع الطاريء لا يفسخ
اجزا عندهم من فتاوى قاض خان والفتوى اختلاف في طرابطها وكسوها
والطريق تستلزم الطعام يجوز ان يكون الطعام ولم يرد على هذا يجوز عند من
له الوصل من ذلك كذا في شرح السناويلات وعند من لا يجوز ما لم يبين قدر
ونوعه وصفته وبين نوع النياب وصفته وزعمه ويضرب لكل اجلا من
خواهر زاده ويجب اجماع المثل عندما اذا ارضعت استام في خلا في شهر دارا
واشهر ثلثه لا بالمشتركة في ثلثون ثلثون كل مائة او سنة او سنتين
بحسب الشهر بالايم ثلثين ثلثين والسنة بثلثه وتسعين يوما وقالوا جاز
الشهر المختلة بالاهل وبكل الاول بالآخر ثلثين يوما ولة العدة والابلاء اذا مات
او في خلا الشهر على هذا الخلاف وكذا من الرجل في مسوط خواهر زاده وقرع في غير
الفتاوى على مسألة السن وقال لو سألته انيسا تا عن سنة فقال لا ابر خمس
وثلاثين سنة في قول الجنيته وفي قولها ابن وثلاثين فاعلم ان مولود لم يكن على
رأس الشهر بل في بعض الشهر والجنيته يجعل حسابا بالايام حتى صار خمسة و
ثلثين سنة كل شهر ثلثون يوما فينتقص من كل عشرة ايام ومما يجعله ان
احساب بالاهل فيكون تمام سنة وثلاثين سنة والاستسفال اطلاع الهلال
ويشترط على المفعول فيقال استهل الهلال اذا انصر وفي كتيب التاريخ اذا انقضى
في ليلة الهلال يكتب بمسئله كذا في كتاب الكتيب اكثر دابة وضربها
فالمشركي يضمن ان مات العشي بغيره ولا يجوز ان اشترى في التفسير او
بغيره بل جازها فطعت فمن عند طلاقها وموضع اختلاف الضرب في موضع
معتاد بغير امر صاعها اذ في غير المعتاد يضمن عندهم ضربها بامر او بغير
امر وفي الضرب المعتاد في موضع المعتاد بامر لا يضمن عندهم من فتاوى

في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما
في الخبرين
الذين هما

المستهمل ان الاستسفال في
ايضا في الهلال وذلك اول الشهر
فان كل سائر اعطى هذا المال
كلما اى كله

قال ابو حنيفة يوم من استام وكذا
عشرة اشهر كل شهر يكذب او كل سنة
من عشرة كذا وقوم يضيف
الشهر او بعض السنة بحسب كل
شهر ثلثون يوما وكل سنة ثلثون
وسنة يوما لان الشهر الذي وجد
في العقد خمسة فتمت بالثلاث عليه
كذلك السنة والثلاث كذا في العتات
وعند من يعتبر بالاهلية وقد
اكتفى في الشهر المختلة دون الاول

تبرعم نهادن ماه

والرحمة بمراسم من الكرمي علوا
بحر فرقة واوقف ما يوقف بمنته
مقطب من كل ان الكاف بون
الطرف الالة والسرعة الاضار مخافا
سما لوكل اورب مكة العظمن وغنما
لا يضى الاقور الزيادة لعبد الاله
في الزيادة

وہذا

والا يكاف سنة امنا، يعني ثلث قيمتها هذا اذا كان الدابة تركب بمثلها فان كانت
 لا تتركب اصلا ولا تتركب بمثلها لم يضمن كل القيمة عندهم وانما وضع في المشرع اذ لو
 كان موكفا فابله بالسرح لا يضمن لانه اصف ولو كان عربيا فاسرحه ذكره في الكتاب
 انه يضمن قالوا هذا على وجه ان استباح من يد ابله لا يضمن لانه لا يتركب الا بالسرح
 او الكاف عارة وان استباح لم يتركب في المصران كان المستباح ممن لا يتركب في المصر
 عربيا لا يضمن والا يضمن من المحبط وجامع المحبط وقتا وفي فرضه ان قال في القون
 والفتوى على قولها الاكثر الاجابة والاكثر الاستيحار والاكثر الاجابة واكثر الجار
 معروف والكاف لغة ومنه آفته واوقف من الميراث **كتاب ادب القاضي**
 الاب الامور الداعية الى الخيرات والدال على الحسنات والقضاء الاحكام من الطلبة
اليسال القاضي عن الشهادة الا يطعن احم **في الشهادة** يعني القاضي بظاهره ان
 عدالة الشهود ولا يسال عنهم الا يطعن احم الا في الحدود والقصاص وقال يسال
 في كل حادثة ستر وعلائية من غير طعن احم قبل هذا اختلاف عمر وكان عصره
 او ان الصدق وانما هما عم صندره والفتوى على قولها من فتاوى قاضيه والهادية
وفي العقود والفسوخ لو قضى الشاهد الكاذب جاز ومضى نص القاضي شهيد
 الزور في العقود والفسوخ ينفذ طاهر او باطن عنده وعندهما ينفذ طاهر الا
 والمعتق من النفاذ باطن بثبوت كل منهما وبين الله في قوله جاز ومضى ان معنى
 من الظاهر الى الباطن اما العقود فبما انشكاه وبصورته ادعت امرأة على رجل
 انه تزوجها فاقامت بينة فجعلها القاضي امارة ولم يكن تزوجها يستفها
 المقام مع وان تدعى بجماها فلهذا طهرها لها وكذا لو كان الزوج هو
 المدعي ومنه البينة وبصورته انما على رجل يبيع جارية واقام بينة وبيده
 لم يكن باعها فقبض بها المدعي حلاله وطهرها عنده خلافا لما وكذا اذا ادعت المرأة
 على الزوج الطلقات الثلاث واقامته البينة ولم يكن طلقتها فقبض بها
 فتزوجت بزوج آخر قبل ثلثي طهرها عنده وعندهما لا يحل ثلثي ولا
 للاول واقف والفسوخ **في** ان يدعى احد المتبايعين على صاحبه
 فبطل البيع واقام البينة ولم يكن يفسخ القاضي البيع بطل البيع الوطى والكاذبة

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

في الميراث
 في الميراث

في الميراث
 في الميراث

والاكل في الطعام عنده وتنفذ القاضي في الاملاك المرسلة ينفذ طاهر الا بالباطن
 وفي البينة والصدقة عن حبيفة واثبات قال القاضي ابو الليث ناض يقولوا ان الفتوى
 من جامع المحبوس وقت وكى العتبي **في العمل الشهيد والفضة لا يخطو اذ يمسكون** **في الزكاة**
 اذا وجد القاضي صحيفة فيها اقرار رجل عنده بحق او شرا في شهود عنده وهو
 حافظ عنده للمحاذرة ولا يخطو انهم شهدوا بذلك عند لا يضمن ذلك وعليه ان
 يتفكر لئلا يتركوا الشاهد اذا وجد شهادته في ذلك بخط ولم يتركوا كذا وكذا
 في رواية الاخبار وقوله ان يضمن ويشهد ويؤثر اذا علم انه خط على الحق قال في
 العيون ويثبت بقولها **ومن قضى بغيره قبل القضاء لا يفسد ما قبله**
 القاضي اذا علم بما دونه قبل ثقل القضاء فكذا القضاء فتنازع لخصمان عند لا
 يقض بغيره في قول ويقضى في قولها وان علم بغيره فكذا القضاء لكن في غير مصره قاضيه
 بان يخرج الى الضيقة او يفسخ اكدانه فلم يفسد الحق فقول الخلاف في هذا اذا لم يكن
 متعلقا له الحق فان كان متعلقا له الحق يقضى عنده في حبيفة ايضا واليه حال الامام كلوي
 وان علم في مصره قاضيه يقض بصحقوق العباد ما يثبت مع الشبهات وما يسطر
 كالتصا حصة الخلف والباقي عنده في الحدود والقصاص خلت لك كذا في النافذة و
 شرب الخمر في ادب القاضي مصدر الشهيد **واحم مما قال لا اعرف** **ولا انا لا يستعمل**
 قال المدعي عليه لا انا ولا اقر لا يستعمل وعندهما يستعمل في السكوت لئلا يفسد
 قوله بالتقاضى ثم عنده بحسب حتى يقر او ينكر اذا اقر من فتاوى الفتاوى
والمدعي لو قال لا يمسك **فقصده تخليفه مرزور** اذا قال المدعي في بنية صان
 فطلب البينة لم يستعمل عنده ولا يستعمل وعندهما في حبيفة ورواية في
 المسئلة ان يقول في بنية حاضره في المصر او لو قال حاضره في المجلس لا يستعمل الا في
كتاب الشهادات **الشهادة** اشتقت من المشاهدة و
 هي المعينة فمن حيث ان المطلق للاداء المعينة سمي الاداء شهادته واليه الاشارة
 في قوله صلى الله عليه وسلم اذا رايت مثل الشرفا شربوا لافواه او حتى يحضروا يقال
 شهدت مجلسه اي حضرت قال الله تعالى ومن على ما يفعلون بالمؤمنين شهود ومن حيث
 انه يحضر القاضي للاداء سمي شواهدا او اداء شهادته من المبسوط

الاعخبار

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

في الميراث
 في الميراث
 في الميراث

ان اشهد الزور بالشهر **أخرون لا جلف** **والنعمان** انفعوا ان شاهد الزور
يعزرون لانه ارتكب كبرية ليس فيها صفة غير انهم اختلفوا في تعزيره قال ابو حنيفة
في الشهادة ان يضاف به ويشتر ولا يضرب بالشهر ان يثبت به الف على اهل سوق وقت
الضيق اجمع ما كانوا ان كان سوقا والا فالى محلة بعد الصبح ما كانوا يقولون
امين الف على ان كان الفهم بقرانكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا
فاخذوه وحذروه انكس وقال ابو يوسف تعزير بالضرب وهل يشتر على قولها قيل
يضرب ثم يضاف به ويشتر وقبل لا يشتر عندهما ولا يسمع وجهه ان لا يستودع
الزور عندهما هو ان يعز على نفسه بالكتب متعذرا او يشهد بقتل رجل او يهود فيجمل الشهادة
بقتله او يهوده حيا ولم يدرعه سها وغلط فان قال غلط او اخطأت لا يعز لان
العضوبات لا تجري على السام والمخطوكر من ردت شهادة بنية او لحمل فهو ليس
بشها هين زور من الجحد وبسوط خواهر زوجه وهل ثبت بالينة قال في المبسوط والعلانية
لا طريق الى اثبات ذلك بالينة لان في الشهادة والبنات للثبات الزور الكذب التعزير
تأديب دون كذب من المغرب **وامرأه تشهد بانها شهدة** **لم تعتبر في حق ارب المال** شهادة
الناقلة على استهلال الصبي في حق الارث فيقول عنه بل لا بد من شهادة رجلين
او رجل وامرأتين وعند ما يقبل او انا حصل الارث اذ في حق الصلوة عليه يقبل بالإجماع
واستهلال الصبي فهو ما عفي به حيوة الولد من صوت او حركة او عطا من شره الطاهر
وفي المذهب استهلال الصبي ان يرفع صوته بالبا وعذو لا ية وقولها هو ان مع جيا
تدريس **وشاهد بانه وشاهد** **بما تدين لم تثبت** **ادعى على رجل ما في رسم**
فشهد شاهد بانه وشاهد بانه لا يعز بشي عنده وعند ما يعز بانه ولو
شهدا صديما بانه وحسين والا فبانه يقبل بالا مع من العون والالف
والالف ن والطلقان والطلقة والثلث على خلاف وقيل في الطلاق والناقص
في الدوى اكثر المالكين اذ لو ادعى اقل المالكين فقط فالشهادة باطله لانه اكثر احد
الشاهدين الا ان يدعى التوفيق بان يقول كان ما بيني والاى استوفيت المانية
او ابوانه ولم يعلم به الشهود **وشاهد اهل الفخاخ** **اختلاف** **والاين والالف** **وقيل**
يحكم بالالف **بالاقل** **وقيل بان يشهدان** **بشهاد اقل** ادعت على رجل انه تزوجها بالف

هذا هو الصحيح في الشهادة
ان يشهد الزور بالشهر
ان يشهد الزور بالشهر
ان يشهد الزور بالشهر

والطلقة
والطلاق
والطلاق
والطلاق

وخصامة فشهدا صديما بالبا بالف والا فبالالف وخصامة فعنده يقض بالالف باقل
المالكين وعند ما لا يقضى بشي وان وضع في جانبها اذ لو كان المدعى هو الزوجه لا يقبل
اجماعا كرا في الشروع وقال في العلانية اختلاف في العصبين في الاصح وفي المالك طول
يعزف منه ويسنوك دعوى اقل المالكين او اكثرهما في الصحيح وقول وقيل وصفا افضل
وصفا اصدرا لشهدين الى ذكر والالف لا يشباع وقول يشهدا اقل انفسا والعند
والمالك **وشهدا بوارث لم يعلم** **سواء في المصير** **بهما شهدا** انه الله وواو لا يعلم
لا وازا اقره المصرا عنده وقالا لا يجوز لتوهم وجود الوارث في مصر آخر من غير قيد
لمصر يجوز اجماعا **والاين** **لم يذكروا** **وآخر** **دعاه** **الشهر** **لم يجعلوا** **شهودا** **شهدوا**
على دارم صون ولم يذكروا الحدود لا يقبل وقالا يقبل وذكر الارا ان في اذ الضيف
المشهور على خلاف ايضا من فتوى قاضي خان اوصى الى رجل في اصور وعات
لوسيد الوصي **لاين محتمل** **بما على مورثه** **لم يشتر** **ولا ابن كبر** **ومات** **فادعى** **على**
مورثه **دين** **وشهدا** **الوصي** **لا يقبل** **عنده** **وعندهما** **يقبل** **ولو ادعى** **على** **اجنبي** **فشهد**
به **جان** **بالاجماع** **كتاب**
وشاهد وشاهدان **عشر** **الفرم** **بالاين** **لا يشتر** **شهدا** **رجل** **وعشر** **شقي**
وقضى به ثم رجعوا فعلى الرجل السدس وعلى النسوة ثلث اسداس المال عنده وقالا عليه
النصف وعليهن النصف **كتاب** **الدعوى** **الدعوى** **لغة** **عبارة** **عن** **اضافة**
النش **الى** **نفسه** **بان** **قال** **في** **معه** **دعوة** **العالم** **لانه** **يضيف** **الى** **نفسه** **والى** **الشرع** **يراد**
به **اضافة** **النش** **الى** **نفسه** **حالة** **المنزعة** **لا** **عن** **مبسوط** **خواهر** **زوجه** **يستخلف**
يقض **بالنكول** **في** **الاطراف** **والى** **الشهر** **بما** **بالاين** **في** **الخلاف** **في** **دعوى** **القصاص** **والنش**
يجب **الى** **غير** **الزوجه** **نفسا** **وبالنكول** **الى** **المالكين** **والا** **الاطراف** **جميعا** **فان** **خلف**
انقطع **دعواه** **وان** **نظر** **بقصص** **الطرف** **ويجب** **على** **النفس** **وبجرح** **صني** **نظر** **او** **يخلف**
عنده **وعندهما** **يقض** **بالدية** **والا** **النش** **بالنكول** **في** **العصبين** **فوله** **الحكم** **بالخلاف**
ان **على** **عكس** **والنكول** **الامتناع** **والا** **الاطراف** **ضرم** **البدن** **فاجنبا** **ابو حنيفة**
بالاموال **وقيل** **الارث** **وان** **لم** **يقبل** **حكاو** **ارث** **غيره** **لم** **يقبل** **ادعى** **انه** **هنا**

هذا هو الصحيح في الشهادة
ان يشهد الزور بالشهر
ان يشهد الزور بالشهر
ان يشهد الزور بالشهر

والاين
والاين
والاين
والاين

هذا هو الصحيح في الشهادة
ان يشهد الزور بالشهر
ان يشهد الزور بالشهر
ان يشهد الزور بالشهر

والاين
والاين
والاين
والاين

والاين
والاين
والاين
والاين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

طابعه

من يدرك سرها
فدع يدك عن ربي
فدع يدك عن ربي
فدع يدك عن ربي

جاءتني على يد
فدعني انصف
ومدني انصف

من يدور على الكحل
من يدور على الكحل

[illegible][illegible]

فصل در تاریخ انصاف

عنه
سهم لان مدعى النصف لا يدعى الا نصف الدار فسلم النصف لمدعى الكل واستوت مناز
في ذلك النصف و لمدعى الكل ثلثه وعندهما بقسم اثلاثا نال بالعدل مدعى النصف يدعى نصفه
ومدعى الكل فضا ثلثه منهما فان مدعى الكل وسهم بالآخر فكذا والاصل ما مر اى اعتبار
المنازعة عنده والعول عندهما بلام تنكاث بلام انقراض وفي العول ولو كانت الدار
في اليد بها بقض بأكملها لمدعى الكل لان في يد كل واحد نصف الدار فلا يدعى مدعى النصف
شئاً من يد مدعى الكل فيسلم له به ويقض له به قضائكم وفيما في يد مدعى النصف
هو خارج فيخرج منه فيقضى له ايضا حتى بين دارين يدعي كل واحد من الجارين
واخص الجارين لكل ذي القسط كذلك الحائط ودواير حيط والحظ الى اقصاهما
ففى بينهما عند وقلا يقضى به لمن كانت الحظالة واخص الحائط المتخذ من القصب
بالقار ومصلحة توارع والحظا هو كبل من اللبف ونحوه يشد به الحيط ببعضه من
الطلبة وفي المغرب من الخشب التي تكون على ظاهرها اخص واباطه يشد اليها حواذير
القصب وهي قضبان تنغم ملونة بطاقات الكرم ويرسل عليها قضبان الكرم و
قبل هراوى واختار ابن السكيت بالقار من المغرب وكذلك لو اختلف في حائط بين دارين
ولم يكن لاصدا حيطه ووجهه الى اقصاهما ونظره الى الآخر فمى بينهما عند وعندهما
لمن وجهه اليهما في المسكين شأن الظاهر ودارها استويا في الحيط والآخر وجهها
ذكره محقق لانه قد تقوم الشاة من ذلك الجان بعد في هذا الجان فيقع القسط اليه
او يجعل القسط الى جانب الجان ليكون جانيه متويا فيطيقنه وقد عيسى وجه الحائط الى
مدى القطار قاله اقوال خواهر زاده يريد وجه الحائط الوجه الذي فيه النور والزيادة
التي يفعل مع البناء واما العجيص والنظيين اذا كان لى اقصاهما لا يقضى بالاتفق
لان هذا فعل هذا البناء فلا بد له ان يلبى الى حق ولو كان لى اقصاهما حيطان
يقضى لصاحبه عندهما لانها تفعل مع البناء وقوله الخطا اخطأ والحائط الحيط من حذ
طلب **وصاحب السفن اذا ما وتلا يعبر اذنى صاحبها عندك** سئل
رجل وعلو اخر ليس لصاحب السفن ان يتدوا في الجار فغير اذن صاحبها
ولا ان يفتح كوة في جداره عند وعندهما ذكر لانه يتصرف في حلكه لانه يوهن
ملكه الا ان عيبت فعمل ابو حنيفة اخضر اصلا والاطلاق فيعارض عدم الضرر فاذا شك

قوله وتدبغني
النساء من حد
طلب مع

[illegible]

وجوب البيع وجعل أبو يوسف ومحمد الإطلاق أصلاً فإذا استعمل مجازاً لم يخرج من أصله وإن كان
الزود في ذلك الهداية وعلى هذا الخلاف إذا أراد صاحب العلوان بيعي على علق بأع جارية
عن باع خبثاً لا في ثيابي فبذلك فقال هذا مبيع فقلت عند المشتري قبل
كأنه إن شاء فردد كل ما قبض وأوجباً حصته من العوض ستة أشهر ثم ماتت الأم
ثم ادعى الباع بنسب الولد بثبت نسب ويدعى المشتري كل الثمن عنده وبأخذ الولد
وقال يسقط من الباع حصته الأم من الثمن يعني إذا قسم الولد لائمه لا عند
فبذلك غير مضرة وإن قبض البيع ورد الثمن وعندها لم ينفذ ففسخ حصته بعت أم ولد
لأنه نكاحاً ومبيعاً بولده فقال هذا هو مبيع يرد جارية بين اثنين كاتباً
ومبيعاً كاتباً وقد فلا كذا صارت على كل أم لو لم تخرجت بولده فقال اصم
هو من صارت نصيبه أم ولد ومبيعاً بالخيال إن شئت عجزت نفسها وصارت كلها أم
ولد ولم يدعى فيضاً لشر يك نصف قيمتها ونصف عقوها وإن شئت على الكتابة و
أخذت عقوها منه لاختصاصها بولدها فاعفا وإذا أدت عتقت والولاء لها عند
وعندهما صارت كلها أم ولده وانفتح الكتابة فيضيب شركته ثم صارت مكاتبته

قالوا وجنبتهم قال ليعلم هذا
ابنوا اعداءكم من سنن المولى
عقوب عليه لانه حكى كل كلامه
على التورين بطريق الحجاز ان
البنوة بسبب الحزبة فيقول
عليه السلام انه قال ليعلم
صغيري وعزائتي وعلمي
لا يمتنع لانه اقرب ما يستجد
كونه فيقولون انما يمتنع قبل
ان يخلق من

في الثبات على ما اقره

لَوَاسْتَرَدَّ الْمَشْرُوقُ بِالْمَحْرُورِ مِنْ بَابِ يَوْعُ مَقْفُودٌ وَمَا فِيهِ مِنْ شَيْءٍ صَارَ يَوْمَهُ نَحْمُ
 يَوْعُ عَلَى بَابِ يَوْعُ بِالْمَعْنَى يَوْعُ بِالْغَيْبِ الْأَفَّا سَمِعْتُ بَابُ يَوْعُ مَقْفُودٌ وَمَا فِيهِ مِنْ شَيْءٍ
 الْمَشْرُوقُ الشَّيْءُ الْغَائِبُ وَالْمَحْرُورُ الشَّيْءُ الْوَاقِعُ وَالْمَقْفُودُ الشَّيْءُ الْغَائِبُ وَالْمَقْفُودُ الشَّيْءُ الْغَائِبُ
 وَالْمَقْفُودُ الشَّيْءُ الْغَائِبُ وَالْمَقْفُودُ الشَّيْءُ الْغَائِبُ

فر

هذا هو الوجه الثاني في تفسير قوله تعالى
 ولما جاءهم عيسى بالبينات فتولوا لغيره
 فاعلموا انهم كانوا من الضالين

لانه استثنى الكل من اكل واستثنى فيه شعب كذا عند وقال فيهم استثنى وعليه كذا
 حفظه وتوسع وتكون فيه من شعبه والخلاف فيما اذا قدم استثنى كرحطة اذ لو بدأ
 باستثنى بعض الشعب فقال لا في غير شعيرة وكذا حفظه يصح استثنى بعض الشعب بالاقاف
 لعدم الفاصل بين البسوط واليه الاشارة في قوله بعض الثاني ولكن اسم الاربعين في
 من جامع المحيوت **وَقَطْلَ لَقْدَ بِلَ شَاءَ الله وَأَبْطَلَا أَهْلَ الْأَيْمَةِ** لا يملكه رجل كتب
 ذكر الحق في معنى في الشري او في الاقرار بدين وكتب في اسفله ما ادرك فلانا من
 ذكر فعل فلان خلاصه ان شاء الله فلا استثنى بنصرف الى جميع الصكر عند ويطل
 كل ما في الصكر عند ما ينصرف الى ما يليه فلا يبطل الا خلاصه وكذا لو كتب في اسفله
 ومن قام بهذا الذكر فهو ولي حافيه ان شاء الله يبطل الكل عند وعند ما يبطل هذا
 المتاني فلفظ ولو ترك فوجه بياض عند قوله ومن قام بهذا الذكر قالوا لا يلحق الاستثناء
 به ويصير كفاصل السكوت لان الفرض في الصكر بمنزلة السكوت في النطق فجامع فكر
 خان والهداية فان قيل لا في فقه يكتب في الصكر ومن قام بهذا الذكر فهو ولي حافيه
 فيه قلنا لان معناه من قام بانبات هذا الحق فهو ولي حافيه فيكتب للبيت رضا
 المفرد بتوكيد من يوكله المصلحة بالخصوصية عند في حنفية فان التوكيد عند من غير رضا
 لا يصح على ما سياتي فان قيل كيف يصح الرضا على قول بتوكيد مجهول قلنا يصح فان
 استقام الحق مع اجماله جاز وهذا الرضا ينضم استقام حقه ووجه التوكيد ولم
 الميراث في هذه الاشكال وقال لا يكتب محررا عن قول حنفية بل محررا عن قول ابن
 ابي ليلى ان التوكيد بالخصوصية لا يصح الا اذا وجد الرضا بوجه كذا وكيل مجهول محذور
 من جامع المحيوت والصكر كتاب الاقرار بالمال وغيره قال لعل فيهم كثير او دنانير
وَالْعَشْرُ مِائَةُ كَرَّةٍ الرَّادِمُ وَمَا لِلنَّصَابِ كَمَا يَكُونُ كثير بلزمة عشرة عند
 وقال لا يلزمه النصاب من كل جنس قال وضعت ثوبه في بيت فلان ثم اخذته او قال
لَوْ قَالَ قَدْ اسْتَكْنَيْتُ فَمَنْ لِي ثُمَّ احْبَبْتُ وَهُوَ الْقَوْلُ اعترت فلانا ثوبه ثم اخذته
فَالْقَوْلُ لِلْقَوْلِ بِالْقَوْلِ وَهَذَا كُلُّ الْعَوَالِي بِحُجْمَةٍ واسكنته دار ثم اخذتها
 وقال فلان الدار والشرب او قال خا فلان ثوبه هذا بدوهم ثم قبضه منهم
 قال اخبأ طاهو ثوبه فانقول للمفرد عند والمفرد عندهما وهو الذي اخذ منه ذلك الشيء

هذا هو الوجه الثالث في تفسير قوله تعالى
 ولما جاءهم عيسى بالبينات فتولوا لغيره
 فاعلموا انهم كانوا من الضالين

تفسير بجم

قوله فان قالوا
 اي الذي قال استكنه
 في منزله

هذا هو الوجه الرابع في تفسير قوله تعالى
 ولما جاءهم عيسى بالبينات فتولوا لغيره
 فاعلموا انهم كانوا من الضالين

اجل الشئ من اجل وكل العواري مجمل اي حكم هذا في العوار كذا على الاجمال اي على
 الاطلاق فلا حاجة الى التفصيل **وَأَنْ تَمَّا تَوَاصَفَ لِنَجْمِهِ وَأَطْلَقَ بَيْعَهُ عِنْدَ الْفَتْحِ** تلجج واطلاق
بِحُجْمَةٍ لَا أَنْ يَتَّقِيَ الْمَالِيَّةَ وَأَبْطَلَا أَنْ لَا يَتَّقِيَ بِالْأَيْمَةِ لا يملكه رجل كتب
 هذه المقالة مشهورة ثم اطلق البيع بلان قال بعث هذا بكذا وقال الآخر اشترى من
 البيع عنده الا ان يعرف انها اراد البنا على تلك المواضعة فاذا يبطل البيع لان القيمة
 بمنزلة الهزل في هوان براد بالكلام غير واضح اذ النجاسة من جلاء اذا اضطرر معناه
 يلحقك الا ان تاتي امر باطل خلاصه ظاهر وعندهما البيع باطل الا ان يتصادقا انها
 ارادا الابتداء والآخر الا ابتداء فعند القول لمعنى الصكر اذ في الاصل عند والتصديق
 اصدا البنا والآخر الا ابتداء فعند القول لمعنى الصكر اذ في الاصل عند والتصديق
 خلاصه لم يثبت وعندهما المعنى الثاني اذ هو الاصل عندهما وان تصادقا انهم يحضروا
 يثبت عند العقد في ظاهر الجواب البيع باطل وفي رواية عن في حنفية صحيح من اكره الميسر
 ثم السلبية هي العقد الذي يشترط لصحته امر فيصير كمد فروع اليه وانما على ثلثة
 اضرب احدها ان يكون في نفس البيع وهوان يقول رجل في اظهر اني بعت وادرك
 منك وليس بيع في الحقيقة وانما هو تلجج ويشهد على ذلك ثم بيع في الظاهر فليس
 باطل وهذا صورة بيع الهال لانهما قصد اصفى العقد لا حكم وصار حكم العقد
 مستثنى عن العقد بذكر الشرط فصار بمنزلة البيع بشرط احياء الا ان هذا القول
 لا يقرن بالعقد وانما سبقه كمن حكما ببقاء ذلك الشرط الى حين العقد لمكان القبول
 اذ لو اعتبره وجوه عند لم يحصل الفائدة وروى ابو يوسف عن حنفية ان البيع جائز
 لان ما هو المذكور من قبل لا يوثق في العقد والثاني ان يكون في النذر نحو ان يتفقا
 في السر ان الخن الف ويتبايعان في الظاهر بالعين والخن هو المذكور في السر
 ويصير كأنهما ههنا كذا لزيادة وروى ابو يوسف عن في حنفية ان المذكور في الظاهر
 الكلام على ما مر في الفصل الاول والثالث ان يتفقا في الباطن ان الخن الف وهو يظهر
 ان البيع مائة دينار والقياس ان يبطل العقد وفي الاستحسان يصح بمائة دينار
 وجه القياس المذكور في السر غير مذكور في العلانية وقد اتفق على انها ههنا

الخن هو

بالمذكور الظاهر ومن العقد من غير ذلك فيفسد وجه الاحتساب في انهما اتفقا انهما العقد
الصحيح والصحة للعقد لا باعتبار المذكور في الظاهر فاعتبر بالمذكور بخلاف الالف
والالفين لان ما هو المذكور في السر قد ذكره في العلانية وزيادته فاما في الكساح
اذا ذكر في السر الف درهم وظهر في العلانية مائة دينار فلو اوجب من المثل لان انعام
المهر لا يحل بالعقد فينصا دهما على الهزل بما اظهر به معتبرا كما كان بخلاف البيع وقال
محمد في بيع التلمذة مما باه لغيره ان اجازة وان اجاز احد ما لم يحز لانها لم يقصد
اكثر مما صار شراط اختيار المتبعين فلا يصح الالباء بينهما قال ولو قبضه فاعتقه لم
يجز اعتاقه بخلاف المكن اذا باع فاعتقه المشتري بعد القبض حيث ينفذ لان بيع
المكن وجوب مطلقا من غير استثناء الحكم لان الاستثناء لا يثبت الا بالشروط والشرط
لم يوجد فكان عدم الرضا موثرا فيفسد العقد فاذا انقضى به القبض افاد المكن وهما
حكم العقد صار مستثنى من العقد با اتفقا قهما على الوجه الذي بينا فكان نظير البيع بشرط
اختيار فان اتفقا ان يبيع لم يكن فاقوا بذلك ثم اتفقا انه لم يكن فليبيع باطل والا
يجوز با دهما لان الاجازة انما يعلق بالعقد بعد وجوده وما لم يوجد العقد
ولكن اجبر اعنه والاختيار باطل لانه لم يبيعه المخبية ولو ادعى اصدقه التولية
لم يقبل ويستخلف الآق وان اقام بيته قبلت بيته لما من ان الشرط السابق
ينفذ الشرط المذكور في العقد فكان القول قول المشتري للشرط مع البين ويعمل
ببيته من يتبعه وهذا القول قول محمد فاما على الرواية التي يقول بان الشرط
غير موثر فلا يلتفت الى الدعوى لا يسمع البيته من الايضاح تواضعا على التلمذة
والبيع بالاكفيل والعقد بان يكون بالالف قال في الثمن في الثمن بان
اتفقا في السر على البيع بالف وقفا في العلانية على الالفين ليكون الثمن
سمعة وتصادق على ذلك اوقامته بيته فالثمن الفان عنده والالف عندهما
قال في فتاوى قاضي خان قال الثمن ثمن السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعلى
عن أبي حنيفة ان الثمن ثمن العلانية وفيه طول من الميسر الوقت في صحة ارض
وان اقرت ببيعك لرجل فصدف ان في وقدا عاتك فطل انما تروى فلانا
بكذا ثم وجدت ثم ماتت فصدف فلان فلا يصح عنده ولا يثبت النكاح و

والبيع بالاكفيل

عن

عنهم يصح ويثبت وله الميراث منها وعلم المهر واما وضع في تصديقه بعد موتها اذا
بالتصدق في حياتها ثبت النكاح بالاجماع ويجوز دها بعد الاقرار باطل واما وضع
اقوارها او لرافه وروايات فصدفته يصح ولها المهر والميراث بالاجماع والعارف في م
العقد من فتاوى قاضي خان **نحو ما ذوق ولا يرد في وفي يديه المال في غير**
حجر المولى ما ذوقه وفيه مال فاقول لرجل بر بن يصح وينقض من هذا المال عنده وعند
الا يبيع واما وضع فيما ادا لم يوجد المار اذ بعد الاقرار لا يصح اجماعا غلام في يد
انني لما ان يبيعوا لالحمد انا ابنة وفي ام الولد رجل فقال انا ابنة فلان
وذا كذا يصدق كذا واليك قال محلي في البيع وام ام ولد وصدقه المقر
وقال واليد انت عندك وامك امن في القول لاني البند عنده وللغلام عندهما
كتاب الوكالة الوكالة مصدر يبيع الواو وكسرا ووكيل في موضع
وصحة التوكيل بالخصومة بلا رضاء المحم به مذكورة التوكيل بالخصومة من العاقل
او المطلوب بغير رضاء المحم لا يجوز عنده وقالوا الشافعي يجوز والشريفي والوضع والكل
والمرأة فيه سواء ولا خلاف في الجواز بل في النزوم وهو الصحيح حتى لا يلزم المحم بحضور
اجابات بخصومة التوكيل وتوكلها اذ ابوالثب والواله اسم الصغار وقا في فتوى
العناية هو المختار وبعض المختارين اخذوا ان القاضي اعلم من بخصومة التوكيل
في ابا التوكيل يقبل التوكيل وان علم من الموكل القصد الا اضراء صاحبه بالمخيل في التوكيل
لا يقبل التوكيل الا برضاء صاحبه واليه حال الامام السرخسي والاوزجندك ثم اتا
لا يجوز التوكيل عنده اذ لم يكن الموكل جازا لمجلس القاضي بغيره يصح التوكيل عنه اجماعا
وكذا من الحديث ومن لم يخلف لظال الرجال بمركانت او ثوبا وعليه الفتوى وكذا اذا
علم القاضي اذ الموكل جاز عن البيان في بخصومة بنفسه واعل وضع في التوكيل بالخصومة
اذا التوكيل بالخصومة اذ التوكيل بغير الدين والنفا من غير رضاء المحم جائز بالاجماع
من المحيط وفتاوى قاضي خان والعلامة **وكيل في الدين محم في بنية في التوكيل**
بغير الدين وكيل بالخصومة فيه عنده حتى لو اقام المدعى عليه البيعة ان صاحبه في الدين
فقد استوفى عنه او ابراء قبلت بيته خلافا لما واما وضع في الدين اذ التوكيل بغير الدين
لا يكون وكيل بالخصومة عندهم والتوكيل بالنفا في فلاحه ان يملك بخصومة على قوله

قوله في البيع ان يبيع
وسا سدا في نظر الظاهر
لان اليد اليد الملك

قوله في البيع ان يبيع
وسا سدا في نظر الظاهر
لان اليد اليد الملك

قوله في البيع ان يبيع
وسا سدا في نظر الظاهر
لان اليد اليد الملك

ثم الخلاف في التوكيد لبعض الذين من جهة غير القاض ان لو كان من جهة القاض بان وكل القاض
 وصلا لبعض الذين من الجانب الآخر التوكيد لبعض الخصومة واقامة البينة على الذين بالانفاق ومن
 المحط فقله من مسرط خراخره **والقول لا يثبت من وجه آخر الا بيمين او رجلين**
 عز وكيل في غيبته لا يتعدى ما لم يعلم به فان اخبر بعزله رجل عدل او صلح غير عدلين
القول وان كان لا يصدر في الخبر اذا ظهر صدق الخبر فان اخبر واحد غير عدل فان صدق
 الغرض وان كذب لا ينحل في قوله وان ظهر صدق الخبر وعندهما يتعدى الى الاخبار
 بالتوكيد يثبت خبر واحد غير عدل بالاجماع من المحيط وكله بشر اجابية و
ومن قولهم لا يثبت الا باليمين فليكن شرط الشك واليمين سمي حشبا ومنها فاشترى
 عملا او شغلا او ولد او الرطلين بمثل قيمتها او يغيب ليسر نفذ على الموكل عنده خلافا
 لما وشرا العوراء ومقطوعه عند احدى المدينين او الرطلين ينفذ على الموكل اجماعا
وفي شرطه هذا في الفان يشترط ان يصدق في الفصل فمن امره بصلابته
 عديدين باعياتهما ولم يبين مئنا فاشترى لهما ما لا جاز على الامر بالاجماع وان قال الف
 فاشترى اصدما بخمسائة او اقل وفيه ما ساء جاز على الخبر بالاجماع عندهم وبالكسر
 من حسنة لم يجز عليه قلت الزيادة او اكثر عند حنفية الا ان يشترى الاخرى
 العثن قبل ان يتحصها وقال اذا اشترى به اكثر من حسنة قدر ما يتغابن الناس
 وقد من العثن ما يشترى به العبد الباني يجوز ولو امره بشراكل واحد بخمسة اشترى
 اصدما بالكسر والآخر بغيره الا ان لم يلزم الامر بالاجماع والفرق ان في المتن ذكر
 الغرض حصول العبد بالثبوت وقد حصل من المحيط وجاف الى بكر الرزق وكله يشترى
وفي شرطه هذا ينصف الاكفان يشترط او ذكر بالالف فمن عبد بعينه حشبا
 فاشترى الموكل ثم اخبر بالف لم يجز على العبد وعندهما يجوز اذا كان حصته المشترى
 للامر من العثن خمسة او اقل وانما وضع فيما اذا سمي العثن للتوكيد اذ لو لم يسم بحوز
 عندهم اذا كان حصته المشترى للامر من العثن مثل قيمته او اكثر ما يتغابن الناس
 فيه من البسوط **لو قال عنيك بالالف فقد فاعيد وعيد في النصف** وكله
 بيع عبد بالف فباعه عبد لنفسه بالالف لا يجوز بيعه في عبد الموكل عنده وعندهما
 يجوز اذا كان حصته عبد الموكل من المسمى الف او اكثر وانما وضع فيما اذا سمي العثن عند

قوله في الفان يشترط ان يصدق في الفصل
 من امره بصلابته
 عديدين باعياتهما
 ولم يبين مئنا
 فاشترى لهما ما لا جاز
 على الامر بالاجماع
 وان قال الف فاشترى
 اصدما بخمسائة او اقل
 وفيه ما ساء جاز على
 الخبر بالاجماع عندهم
 وبالكسر من حسنة لم
 يجز عليه قلت الزيادة
 او اكثر عند حنفية الا ان
 يشترى الاخرى العثن قبل
 ان يتحصها وقال اذا
 اشترى به اكثر من حسنة
 قدر ما يتغابن الناس
 وقد من العثن ما يشترى
 به العبد الباني يجوز
 ولو امره بشراكل واحد
 بخمسة اشترى اصدما
 بالكسر والآخر بغيره
 الا ان لم يلزم الامر
 بالاجماع والفرق ان في
 المتن ذكر الغرض
 حصول العبد بالثبوت
 وقد حصل من المحيط
 وجاف الى بكر الرزق
 وكله يشترى

قوله في الفان يشترط ان يصدق في الفصل
 من امره بصلابته
 عديدين باعياتهما
 ولم يبين مئنا
 فاشترى لهما ما لا جاز
 على الامر بالاجماع
 وان قال الف فاشترى
 اصدما بخمسائة او اقل
 وفيه ما ساء جاز على
 الخبر بالاجماع عندهم
 وبالكسر من حسنة لم
 يجز عليه قلت الزيادة
 او اكثر عند حنفية الا ان
 يشترى الاخرى العثن قبل
 ان يتحصها وقال اذا
 اشترى به اكثر من حسنة
 قدر ما يتغابن الناس
 وقد من العثن ما يشترى
 به العبد الباني يجوز
 ولو امره بشراكل واحد
 بخمسة اشترى اصدما
 بالكسر والآخر بغيره
 الا ان لم يلزم الامر
 بالاجماع والفرق ان في
 المتن ذكر الغرض
 حصول العبد بالثبوت
 وقد حصل من المحيط
 وجاف الى بكر الرزق
 وكله يشترى

التوكيد

قوله في الفان يشترط ان يصدق في الفصل
 من امره بصلابته
 عديدين باعياتهما
 ولم يبين مئنا
 فاشترى لهما ما لا جاز
 على الامر بالاجماع
 وان قال الف فاشترى
 اصدما بخمسائة او اقل
 وفيه ما ساء جاز على
 الخبر بالاجماع عندهم
 وبالكسر من حسنة لم
 يجز عليه قلت الزيادة
 او اكثر عند حنفية الا ان
 يشترى الاخرى العثن قبل
 ان يتحصها وقال اذا
 اشترى به اكثر من حسنة
 قدر ما يتغابن الناس
 وقد من العثن ما يشترى
 به العبد الباني يجوز
 ولو امره بشراكل واحد
 بخمسة اشترى اصدما
 بالكسر والآخر بغيره
 الا ان لم يلزم الامر
 بالاجماع والفرق ان في
 المتن ذكر الغرض
 حصول العبد بالثبوت
 وقد حصل من المحيط
 وجاف الى بكر الرزق
 وكله يشترى

التوكيد فانه لو لم يسم بحوز عندهم ولا امره خصه عبد الا ان عنده يجوز بيعه سواء قلته
 حصته عبد الموكل من العثن المبيع او اكثر وعندهما يجوز اذا كان حصته من العثن قدر
 قيمته او اقل ما يتغابن فيه من البسوط وقوله نعم من العبد اصح بان يشترى له عبد
وان قيل جاز في عبد الموكل فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
وقال في كذا يمين من وكله ليشترى كذا يمين فاشترى فاشترى فاشترى
 بل اشترى لغيره لنفسه فان كان العثن منقودا الى الموكل فالقول قول كل سواء كان العبد
 بعينه او بغيره عينا جبا كان او ميتا لانه امين يدعي خروج عن الاحانة وان لم يكن
 منقودا او العبد من فان كان بعينه فالقول لا يبيع عندهم وان كان بغيره فقله
 عندهما لانه اخبر عما يملك استيفاؤه وعنده حنفية القول للامر لانه في غير الحنفية
 منهم فان كان ميتا فالقول للامر لان المأمور يدعي الرجوع عليه وهو يكره من فوار
 العتق في قوله عبد يشترى بان اخذ في بيعه بغيره وقوله فاشترى بان العثن
 غير منقود **لو قال في كذا يمين من وكله** فاشترى فاشترى فاشترى
 عبدك هذا واشترى كذا يمين فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 لما بناء على ان شرط الخيار فوق الثلث يفسد البيع عنده فهو اذا خالفه الى خيره
 فيجوز فعندهما لا يفسد وقد خالفه الى شرط فلا يجوز في لواصه بخمسة اشترى ايام
 فاشترى دونهما لا يجوز عندهم من البسوط **لو قال عنيك في النصف** وكله بان
ولو عمل النصف وقال قد كمل يعقوبك كله فاعقوب نصف عتق النصف
 لانه ان يبعث ما امر به فلم يكن مخالفا وعلى العبد ان يسع في نصف قيمته وعندهما
 يعقوب كله ولا يسع في شئ من البسوط وكله بان يعقوب نصف عبد فاعقوب كله
لو قال عنيك نصف وكله فصاحبه جازا بطله لم يجز عنده فلا يعقوب شئ
 منه وعندهما يعقوب كله والمستثناة انما على نحو العتاق من البسوط
ولو كسر بالفتح القصد يفسد في العتق **وقال لا رد** وكله بان يزوجه امرأة ولم
 يهرس تزوجه امرأة بالكسر من مثلهما لا يتغابن فيه جاز عنده خلافا لما وما يتغابن
 جاز عندهم **وان تزوجه فثبت من كل** **وجوز ان يلفظ ثم قل** وكله بان يزوجه
 امرأة ولم يهرس تزوجه بالفتح البتة لا يجوز عنده الا ان يرضى الموكل وعندهما يجوز

قوله في الفان يشترط ان يصدق في الفصل
 من امره بصلابته
 عديدين باعياتهما
 ولم يبين مئنا
 فاشترى لهما ما لا جاز
 على الامر بالاجماع
 وان قال الف فاشترى
 اصدما بخمسائة او اقل
 وفيه ما ساء جاز على
 الخبر بالاجماع عندهم
 وبالكسر من حسنة لم
 يجز عليه قلت الزيادة
 او اكثر عند حنفية الا ان
 يشترى الاخرى العثن قبل
 ان يتحصها وقال اذا
 اشترى به اكثر من حسنة
 قدر ما يتغابن الناس
 وقد من العثن ما يشترى
 به العبد الباني يجوز
 ولو امره بشراكل واحد
 بخمسة اشترى اصدما
 بالكسر والآخر بغيره
 الا ان لم يلزم الامر
 بالاجماع والفرق ان في
 المتن ذكر الغرض
 حصول العبد بالثبوت
 وقد حصل من المحيط
 وجاف الى بكر الرزق
 وكله يشترى

قوله في الفان يشترط ان يصدق في الفصل
 من امره بصلابته
 عديدين باعياتهما
 ولم يبين مئنا
 فاشترى لهما ما لا جاز
 على الامر بالاجماع
 وان قال الف فاشترى
 اصدما بخمسائة او اقل
 وفيه ما ساء جاز على
 الخبر بالاجماع عندهم
 وبالكسر من حسنة لم
 يجز عليه قلت الزيادة
 او اكثر عند حنفية الا ان
 يشترى الاخرى العثن قبل
 ان يتحصها وقال اذا
 اشترى به اكثر من حسنة
 قدر ما يتغابن الناس
 وقد من العثن ما يشترى
 به العبد الباني يجوز
 ولو امره بشراكل واحد
 بخمسة اشترى اصدما
 بالكسر والآخر بغيره
 الا ان لم يلزم الامر
 بالاجماع والفرق ان في
 المتن ذكر الغرض
 حصول العبد بالثبوت
 وقد حصل من المحيط
 وجاف الى بكر الرزق
 وكله يشترى

وفي الصفة لا يجوز عليهم ولو وقع اخذ يجوز عندهم من نظم الزندبستي وكله بان
وان يجتمع احد حرة وقص امر روج بعد الشئ صح واغني يزوجه فلانة وهي
 حرة فارذنت والعباذ بالله ولحقت بدار الحرب ثم سببت واسلمت فزوجها الوكيل
 اياه جاز عنده خلافا لما بنا على ان الوكيل بالكفاه يملك تزويج الامة عنده خلافا لما
لو قال اجرها ما اجره صح كما في البنية فاعلم فانتيه وكله بان يوافق ارضه فاقرب
وخصصا جواز هذا النكاح ببعض ما يخرج والامان يجوز ان يوكلي او وزني
 بعينه او غيره عينه جاز عنده وعند ما يجوز الا بالدرام او الدنانير وبعض ما يخرج
 من الارض يعني به المزارعة وعنده لا يجوز بالمزارعة لانهما فاسدة عنده من العون
 وتغير الامان والمزارعة نحو العرض والحدام هل يجوز على قولها قال في المحيط اختلف
 المشايخ فيه على قولها قال بعضهم ليس له ذلك كما في الوكيل بالبيع وقال بعضهم له ذلك
 بخلاف الوكيل بالبيع وفي نظم الزندبستي لو اجرها بعرض فالحل بالمسوط يجوز ولم
 يحكم فيه خلافا قال الامام عبد الله بن الفضل وهذا عندنا حنيفه وعند ما لا يجوز
 فلهذه الاختلافات انفسر على الامان والمزارعة والنظم لو قال له استأجرني
والاجور اضع مرادك في قوله استأجرني في كل عام ارضي فافضلها من ارضه لا
 يجوز عنده لانها فاسدة وعند ما لا يصح من العون في المسوط ما استأجرها
 به من وكيل او موزون غيره عينه فوجبا على الاخر في قوله وعند ما هو على الدرام و
 الدنانير وما يستأجر به الارض مما يخرج منها وان استأجرها بشئ من الحيوان او
 المكمل او الموزون بعينه كان مخالفا لانه لو نفذ هذا التصرف فخرج من ذلك العين
 من ملكه وهو مأمور باذلال المنفعة في حكمه لا ينقل ملكه الى غيره الوكيل بالبيع
ويقتضي الصلة على القليل عن واجب القصاص للوكيل عن دم عمد من جانب
 الطالب صالح على مثل قيمة النفس او باقل بعين يسير يجوز على الطالب بلا خلاف
 وبغير قاصح يجوز عنده خلافا لما والمراد من الوكيل في النظم وكيل الطالب وقوله
 على القليل دليل عليه فان الوكيل من جهة المطلوب ان صالح على مثل قيمة النفس او باكثر
 بعين يسير يجوز بلا خلاف وبغير قاصح لا يجوز بلا خلاف فاذ وكيل يشترط النفس
 والاول وكيلا يسيرها من المحيط وانما وضع في الوكيل فان الاب اذا صالح على قصاص

هذا هو الوجه في قوله استأجرني في كل عام
 انما هو في كل عام في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة

هذا هو الوجه في قوله استأجرني في كل عام
 انما هو في كل عام في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة

وجوب للصفحة خط عن الدية شئنا لا يجوز ما حط وبلغ الدية في ديات مسوطا
والصلح في موضع كانه خطا عنها وما جازت فيها بكذا يعني موضع خطا وما
ان يراى قبضت عشره يسلم ورد ما رواه هذا يلزم يحدث منها على حسنة
 فيرات الموضحة فلم يشعروا نصف عشر بدر الصلح وهو خمسة وعشرون وبطل الصلح فيما
 وراءه وعند ما يسلم كل له والموضحة من البنيان من توضح العظم ان يثبته وفيها الفصل
 في العود ونصف عشر الدية في الخطا وتغير المسئلة ان الصلح وقع على جميع النفس و
 بدلها عشر الا في فلما جعل المحنة بان ارجع النفس كان باذا الموضحة نصف عشر
 خمسة اتم وانما وضع في الصلح عنها وما يحدث جميعا فانه لو اشترى على الموضحة يسلم
 كذا بالانفاق ومن اصلها ان لا اثر لقوله وما يحدث منها فانصرف الموضحة فقط والواجب
 فيها خمس اتم فليس له **كتاب الكفالة**

الكفالة الغنم لغة قال
 اتقته وكفاله زكريا اي صنها وفي الشرع ضم ذمة في حق المطالبة وقيل في الدين و
 هو قول الشافعي والاول المع **ويقال الكفيل النفس** سئل في اي موضع قرأت في
 دفع الكفيل بالنفس المطلوب الى الطالب وعبد المهر الذي فيه الكفالة وهذا كافي في
 سلطان برئ الكفيل عنده وقال لا يبرأ حتى يدنو اليه ويمر وقعت فيه الكفالة فقل
 هذا اختلاف عمر فابو حنيفة كان يفرق الصلابة والقضاة كانوا يرغبون عن الرسوخ
 فلا يقع التفاوت بين قاض مصر ومصر والى ان يقرن الفساد والقضاة كانوا يرغبون
 فيها فابو سفيان محمد تيد السليم بمصر كذا في من المسوط وذكر في الايضاح ونظم
 الزندبستي لو شرط ان يدفع اليه فمصر بان قال ادفع اليك في هذا المصر فضله
 اليه فمصر اقر برئ عنده خلافا لان لم يكن قال هذا بطل بالانفاق ولو سلم اليه
 في السودان او في موضع لا قاض فيه لم يبرأ في قوله فلهذا حق مصر اخر ما دون في الحديث
عادي في المدون ان كان كل عني اذ في ملة فاقطع عندهما دون استوف
فله اجرة له كالموت فلا ينفذ عالم شيخ فاقطع كذا دين فمئة كحل عن
 سيد جمال باذنه لم يلزم الكفالة وقال دفعه بالاجماع لان مولاه من ماله كالا
 جنبي ولكن لا التزام منه صح في حق نفسه حتى اذا اعتق كان حط اليه فان اعنته
 مولاه في مرض موته تسعونه في مئة ولاشئ لهما المولى من هذه القيمة ثم

ان من شرط الكفالة ان يكون الكفيل
 من نفس الكفيل لا من غيره
 انما هو في كل عام في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة

هذا هو الوجه في قوله استأجرني في كل عام
 انما هو في كل عام في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة
 في كل سنة في كل سنة

ما زاد لا غير والعوض موراس المال وقوله فسطحه من قبل عطف الغيبة على المعفر
 كما في قوله رب العباد اليك الوجه والوجه العمل هو الوجه الصليح عن المعصية الهالك
والصلح هو العصب والوثيق **واذ هي الفدية** **ماض فاعلم** على اكثر من فدية من
 النفوذ يجوز عنده وقالا لا يجوز من ايجاب من فان موضع الخلاف ما اذا كان العصب
 في ذاته بان كان عبدا باقيا اذا كان مستهلكا حقيقته فلا خلاف ان الصليح على اكثر من
 فدية من النفوذ لا يجوز حتى اذا تصادقا ان بدل الصليح اكثر من الفدية رد الابرار والاح
 غنك ان هذا تكلف وان الصليح لا يرد عنه على اكثر من فدية المعصوب وان كان مستهلكا
 وتصادقا على ان بدل الصليح اكثر من الفدية وموضع الخلاف في ما اذا لم يكن القاض فقي
 بالقيمة اذ لو كان فقي لا يجوز بالاجماع الكل من صلح الميسر اذ ابلغ من
والاجل بيع عبدا بضع المشتري فان عند المشتري الموصوف **فان في يد الثاني**
فتمت البيع في غيب وجد لم ينجح ببيعته بما قد علم **اطلع على غيبه** **ورجعت**
 العيب على المشتري الاول ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب
 عنده خلافا لما في لوصاح المشتري الاول مع بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع **كذلك في البيع** **شأنا بجل** **بغير ذلك** **بالمشور بطل**
 اشترى طعاما فوجده عيبا على ان زاده طعاما مس من عجب اولي الاجل وكان
 ثمنه اكل غير منقود على ان ينقذه الثمن كله فنقد في المجلس ليجوز له قوله خلافا لما
 والمراد من البيع الطعام وانما قال شيئاً مطلقا اذ لو صلح على عيش من المكمل والموزون
 سواء الطعام مس إلى اجل او على ثوب موصوف موصوف يكون على خلاف ايضا وانما قال
 باجل لينظر الخلاف فان ملق عليه القلم يصير بغيره السلم من غير تسعيرة حصته من
 الثمن ولو اسلم مائة درهم في كره حنطة وكون شعير او في كره حنطة وثوب لم يجز عنده
 حتى يبين رأسا لكل واحد منهما وعند ما يبين غير باي وقدره وانما قال من غير ذلك
 اخص اذ لو صلح على جش الطعام الاول يجوز في قولهم عند بعض المشتري لانه الطعام
 الطعين والموصوف نوعا واحدا وصفتهما واحدة فيجوز عند حنيفة وان لم يبين
 رأسا مال كل واحد من الطعامين كما لو اسلم عشرين دراهم في كره حنطة وعند بعض
 المشتري هذا الفصل على خلاف ايضا وانما قال بالنقد اي بان ينقد الثمن والنقد

قول المصنف شيخ في الذي افترقه
 ان اشترا المشتري الاول

فان على المشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب
 انما لا يجوز له ان يرجع على بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع

فقد بان ان لا يكون غير منقود لا يجوز
 انما لان نص راس المال المجلس
 شرطه ببللا يصير كما ينبغي بالكل فقي

في الاصله من ان يبيعه طعاما فوجده
 عيبا في حنطه فصار على بايعه ان يرجع
 بالاجل خلافا لما في لوصاح المشتري الاول مع بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع

فان على المشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب
 انما لا يجوز له ان يرجع على بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع

ما زاد لا غير والعوض موراس المال وقوله فسطحه من قبل عطف الغيبة على المعفر
 كما في قوله رب العباد اليك الوجه والوجه العمل هو الوجه الصليح عن المعصية الهالك
والصلح هو العصب والوثيق **واذ هي الفدية** **ماض فاعلم** على اكثر من فدية من
 النفوذ يجوز عنده وقالا لا يجوز من ايجاب من فان موضع الخلاف ما اذا كان العصب
 في ذاته بان كان عبدا باقيا اذا كان مستهلكا حقيقته فلا خلاف ان الصليح على اكثر من
 فدية من النفوذ لا يجوز حتى اذا تصادقا ان بدل الصليح اكثر من الفدية رد الابرار والاح
 غنك ان هذا تكلف وان الصليح لا يرد عنه على اكثر من فدية المعصوب وان كان مستهلكا
 وتصادقا على ان بدل الصليح اكثر من الفدية وموضع الخلاف في ما اذا لم يكن القاض فقي
 بالقيمة اذ لو كان فقي لا يجوز بالاجماع الكل من صلح الميسر اذ ابلغ من
والاجل بيع عبدا بضع المشتري فان عند المشتري الموصوف **فان في يد الثاني**
فتمت البيع في غيب وجد لم ينجح ببيعته بما قد علم **اطلع على غيبه** **ورجعت**
 العيب على المشتري الاول ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب
 عنده خلافا لما في لوصاح المشتري الاول مع بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع **كذلك في البيع** **شأنا بجل** **بغير ذلك** **بالمشور بطل**
 اشترى طعاما فوجده عيبا على ان زاده طعاما مس من عجب اولي الاجل وكان
 ثمنه اكل غير منقود على ان ينقذه الثمن كله فنقد في المجلس ليجوز له قوله خلافا لما
 والمراد من البيع الطعام وانما قال شيئاً مطلقا اذ لو صلح على عيش من المكمل والموزون
 سواء الطعام مس إلى اجل او على ثوب موصوف موصوف يكون على خلاف ايضا وانما قال
 باجل لينظر الخلاف فان ملق عليه القلم يصير بغيره السلم من غير تسعيرة حصته من
 الثمن ولو اسلم مائة درهم في كره حنطة وكون شعير او في كره حنطة وثوب لم يجز عنده
 حتى يبين رأسا لكل واحد منهما وعند ما يبين غير باي وقدره وانما قال من غير ذلك
 اخص اذ لو صلح على جش الطعام الاول يجوز في قولهم عند بعض المشتري لانه الطعام
 الطعين والموصوف نوعا واحدا وصفتهما واحدة فيجوز عند حنيفة وان لم يبين
 رأسا مال كل واحد من الطعامين كما لو اسلم عشرين دراهم في كره حنطة وعند بعض
 المشتري هذا الفصل على خلاف ايضا وانما قال بالنقد اي بان ينقد الثمن والنقد

او على ليس يرضى فانه يستوفى في حصته نصيب دون الصغار من مبسوط خواهر زلفه
خبرنا انك انما نأخذنا وصالح المولى على غيبه **اعلم** بان المولى اذا حيا جناية
حكمه وادى **تاريخا ايضا كذا في قوله** **يصف هذا ان يرضى** **يصف** **هذا ان يرضى** **يصف** **هذا ان يرضى**
قالوا وقال الشيخ ان شاء الله **من تبه فدية نصفه في كل الارض** **وجنايته وان ثلث**
لا يوجب الا فدية واحدة **ويصاؤون بالخصص فيها** **وبغير فدية** **كل واحد في حال الجدة**
عليه **فان قتل رجلا خطا** **فصلحه المولى على عبد غير قضاء** **ودفعه الى المولى ثم قتل آخر خطا**
فصلحه المولى على عبد غير قضاء **فولى القتل الثاني بالخيار ان شاء** **اخذ من ولي القتل**
الاول نصف العبد **ان شاء** **اخذ من المولى نصف فدية المدبر ثم يرجع المولى به على**
الاولى **عند حنيفة** **وقالا لخياره** **بلا الرجوع على ولي القتل الاول اهل المولى**
وانما وضع في الدرع **بغير قضاء** **لان اذ لو وضع بالعضا** **افعله كقولهم** **وقوله نصف هذا ان نصف**
العبد والدين بين اثنين هذا قوله جعل نصيب موصلا من اكل دين بين اثنين
اجل احصا نصيبه **بشيء** **لا يبيع عنده خلافا لما وقدرت في الشركة** **لو كان المسلم فيه**
وان يرد في كل قد انتم **في حنطة** **من العوض** **كر حنطة الى اجل** **والثمن**
راهم **او من بغيره** **عند فاضل على ان زاده الذي عليه السلم نصف كره حنطة الى ذلك**
الاجل **لم يجز الزيادة** **بالاجماع** **لانها لو كانت كانت براس مال دين** **وبتداسلم براس**
مال دين **لا يجوز فكذا الزيادة** **بينا** **ذا انها لو كانت حنطة** **بعض راس المال من ذلك السلم**
حتى يجعل بازا **هذه الزيادة** **فصار ديننا على المسلم اليه فيصير كانه اسلم ديننا في حنطة**
ثم على المسلم اليه **ان يرد ثلث راس المال الى رب السلم** **وعليه** **كر تمام** **في قوله** **حنيفة**
لان اقداره على الزيادة **اخر** **فثلث راس المال من ان يكون بمقابلة اكثر والاعتناع**
في الادارة **دون الاخراج** **فيصح** **في الممكن** **تحصيل المقصود** **كأن هذا ان كان اسلم**
عشر دراهم في كره نصف كره ثم ابطلا الفدية **نصف اكثر** **فوجب** **رد حصته من**
راس المال **وقالا ليس عليه** **رد في راس المال** **وانما وضع في الزيادة في المسلم فيه**
اذ لو صلح على ان زاده رب السلم **عشر دراهم في راس المال** **لان المعقود عليه**
قائم بالذمة **فوجب الزيادة** **في بدل الحنطه** **باصل الفدية من صلح المبسوط** **وقوله** **وان يرد في**
اي في المسلم فيه **وقوله** **في سلم فدا نفرض اي سلم ثم وقوله صح اي في حنطه** **دفع**

ما زاد لا غير والعوض موراس المال وقوله فسطحه من قبل عطف الغيبة على المعفر
 كما في قوله رب العباد اليك الوجه والوجه العمل هو الوجه الصليح عن المعصية الهالك
والصلح هو العصب والوثيق **واذ هي الفدية** **ماض فاعلم** على اكثر من فدية من
 النفوذ يجوز عنده وقالا لا يجوز من ايجاب من فان موضع الخلاف ما اذا كان العصب
 في ذاته بان كان عبدا باقيا اذا كان مستهلكا حقيقته فلا خلاف ان الصليح على اكثر من
 فدية من النفوذ لا يجوز حتى اذا تصادقا ان بدل الصليح اكثر من الفدية رد الابرار والاح
 غنك ان هذا تكلف وان الصليح لا يرد عنه على اكثر من فدية المعصوب وان كان مستهلكا
 وتصادقا على ان بدل الصليح اكثر من الفدية وموضع الخلاف في ما اذا لم يكن القاض فقي
 بالقيمة اذ لو كان فقي لا يجوز بالاجماع الكل من صلح الميسر اذ ابلغ من
والاجل بيع عبدا بضع المشتري فان عند المشتري الموصوف **فان في يد الثاني**
فتمت البيع في غيب وجد لم ينجح ببيعته بما قد علم **اطلع على غيبه** **ورجعت**
 العيب على المشتري الاول ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب
 عنده خلافا لما في لوصاح المشتري الاول مع بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع **كذلك في البيع** **شأنا بجل** **بغير ذلك** **بالمشور بطل**
 اشترى طعاما فوجده عيبا على ان زاده طعاما مس من عجب اولي الاجل وكان
 ثمنه اكل غير منقود على ان ينقذه الثمن كله فنقد في المجلس ليجوز له قوله خلافا لما
 والمراد من البيع الطعام وانما قال شيئاً مطلقا اذ لو صلح على عيش من المكمل والموزون
 سواء الطعام مس إلى اجل او على ثوب موصوف موصوف يكون على خلاف ايضا وانما قال
 باجل لينظر الخلاف فان ملق عليه القلم يصير بغيره السلم من غير تسعيرة حصته من
 الثمن ولو اسلم مائة درهم في كره حنطة وكون شعير او في كره حنطة وثوب لم يجز عنده
 حتى يبين رأسا لكل واحد منهما وعند ما يبين غير باي وقدره وانما قال من غير ذلك
 اخص اذ لو صلح على جش الطعام الاول يجوز في قولهم عند بعض المشتري لانه الطعام
 الطعين والموصوف نوعا واحدا وصفتهما واحدة فيجوز عند حنيفة وان لم يبين
 رأسا مال كل واحد من الطعامين كما لو اسلم عشرين دراهم في كره حنطة وعند بعض
 المشتري هذا الفصل على خلاف ايضا وانما قال بالنقد اي بان ينقد الثمن والنقد

ما زاد لا غير والعوض موراس المال وقوله فسطحه من قبل عطف الغيبة على المعفر
 كما في قوله رب العباد اليك الوجه والوجه العمل هو الوجه الصليح عن المعصية الهالك
والصلح هو العصب والوثيق **واذ هي الفدية** **ماض فاعلم** على اكثر من فدية من
 النفوذ يجوز عنده وقالا لا يجوز من ايجاب من فان موضع الخلاف ما اذا كان العصب
 في ذاته بان كان عبدا باقيا اذا كان مستهلكا حقيقته فلا خلاف ان الصليح على اكثر من
 فدية من النفوذ لا يجوز حتى اذا تصادقا ان بدل الصليح اكثر من الفدية رد الابرار والاح
 غنك ان هذا تكلف وان الصليح لا يرد عنه على اكثر من فدية المعصوب وان كان مستهلكا
 وتصادقا على ان بدل الصليح اكثر من الفدية وموضع الخلاف في ما اذا لم يكن القاض فقي
 بالقيمة اذ لو كان فقي لا يجوز بالاجماع الكل من صلح الميسر اذ ابلغ من
والاجل بيع عبدا بضع المشتري فان عند المشتري الموصوف **فان في يد الثاني**
فتمت البيع في غيب وجد لم ينجح ببيعته بما قد علم **اطلع على غيبه** **ورجعت**
 العيب على المشتري الاول ليس للمشتري الاول ان يرجع على بايعه بنقصان العيب
 عنده خلافا لما في لوصاح المشتري الاول مع بايعه من ذلك على عيش لا بيع عنده لانه
 لا حيلة عليه من بيع التمتع **كذلك في البيع** **شأنا بجل** **بغير ذلك** **بالمشور بطل**
 اشترى طعاما فوجده عيبا على ان زاده طعاما مس من عجب اولي الاجل وكان
 ثمنه اكل غير منقود على ان ينقذه الثمن كله فنقد في المجلس ليجوز له قوله خلافا لما
 والمراد من البيع الطعام وانما قال شيئاً مطلقا اذ لو صلح على عيش من المكمل والموزون
 سواء الطعام مس إلى اجل او على ثوب موصوف موصوف يكون على خلاف ايضا وانما قال
 باجل لينظر الخلاف فان ملق عليه القلم يصير بغيره السلم من غير تسعيرة حصته من
 الثمن ولو اسلم مائة درهم في كره حنطة وكون شعير او في كره حنطة وثوب لم يجز عنده
 حتى يبين رأسا لكل واحد منهما وعند ما يبين غير باي وقدره وانما قال من غير ذلك
 اخص اذ لو صلح على جش الطعام الاول يجوز في قولهم عند بعض المشتري لانه الطعام
 الطعين والموصوف نوعا واحدا وصفتهما واحدة فيجوز عند حنيفة وان لم يبين
 رأسا مال كل واحد من الطعامين كما لو اسلم عشرين دراهم في كره حنطة وعند بعض
 المشتري هذا الفصل على خلاف ايضا وانما قال بالنقد اي بان ينقد الثمن والنقد

مصدر حيث لان الفخ لو كان منقودا قايما او هلكا لا يجوز عندهم ان واس مال السلم هو ان
 لم يذم الباع من حصه العيب ولا مال السلم لا يصلح ديناً من المبسوطين والمختلف
كتاب الرهن
 الرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع
 جعل الشيء رهنا لغيره يمكن استيفاء من الرهن كالمديون وكنهه ملك اليد للرهن
 وجعل المرهون لان الاحكام الشرعية منعطف على الافظاظ على وفق الالفاظ والرهن
 ينطلق على المرهون ايضا والارتمان اخذ الرهن من رهنان دفع ادميا كل الرهن
من رهنان الشيء ما بينهما هذا اذا كان له سلم الا الاخر فعلى لا يجمل القسمة الا بغير
فاما الدافع فيضها بغيره والودع ان مثل هذا فاعلموا الدافع والقبض وفيما يجمل
 القسمة لا يضمن القابض بالانق في قبض القسمة ايولها والرافع يضمن نصفه عند
 خلافها من الذخيرة ومسئلة المودعين صرت في الودعة العدل الذي يوضع الرهن
لو سخط الطرف الذي لا يمتثل فباعه عند البلوغ يمتثل على يد لو كان صغيرا او لغيره لا
 يقتل لم يكن رهنا بالاجماع لانه لا يبيع قبضه وبه يصير رهنا ولو سخط على بيعه فكبر او غفل
 فباعه لا يجوز عند خلافها رهنا عند رجل عاقل بالقبض في قيمته ان فغل رجل
رهن جدي وفيه فضل فبقي ذلك جميع اخصيه الرهن خطف فادلس الرهن
وعليه رهنه فانه اتي طائفة هذا جماعة قل ان شاء دفعاه وبطل الرهن
 وان شاء اقره به الفدية كل ما صدرت بالانصاف وكان رهنا على حاله ولا يرجع ادميا
 على صاحب بما فدي فان فداء الموقف لجميع الدية والرهن غايب لا يكون منبر على نصف
 الفداء عندك خفيفة ولا يرجع على الراهن بدنيه ونصف الفداء ولكنه يحبس العبد رهنا
 بالدين وليس حبس العبد بنصف الفداء بوقضا الدين وعند ما منبر في الفداء ولا
 يرجع على الراهن الا بدنيه خاصة وانما وضع في غيبة الراهن اذ لو كان الرهن غايبا
 وفداء الراهن بجميع الدية لا يكون منبر على نصف الفداء بالاجماع فاذا حضر وساعد
 على ذلك فبر عليه بنصف ما فداء ويبر رهنا كما كان قال وان ابل ذلك جعل الرهن هكا
 فحقه ويسقط دينه ولا يرجع الراهن عليه بشئ ولو كان حاضرا وفداء المرهون بالجميع
 يبر رهنا كما كان ويكون منبر على الفداء بالاجماع وعلى قوله حتى جارية موجبة
 للذبح او الفداء وهما ثبت لنفسه خطا او شبهه او عدوا او نكاح او مجنون او كانت

هذا هو الرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع

هذا هو الرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع

هذا هو الرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع

والرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع

وبان الخلف

فيما دون النفس لانه لو كانت جنة بتعويجه بلفظ مركب لو ان القنبل ان يقتل العبد فها
 وضار كان مات من يد المرفق خفف الفدية بالاجماع وانما قال وفيه فضل ليكون بقدر الدين فهو
 على المرفق وبقدر الفضل امانة فيكون فداء العبد المضمون على المرفق اذ هو الذي ينتفع به
 وفداء العبد لا يضمن على الراهن لانه المستعير به ولا ينفى خلافه لانه لو لم يكن فيه فضل بان
 كانت قيمته مثل الدين او دونه بخاطب المرفق او بالاخذ بالاجماع ولا ان يحبس رهنا
 كما قبل اجنا بمنزلة المبسوط وشرع الطيوي والفكر بالقصر مصدر فدى فدى كالفداء
 من المغرب فعل هذا الصحيح فدى جميع بكسر العين على الاضافه معناه ضمن المرفق فدا جميع
 الحصين كذا صح بين يدى الامام الزيدوني طالبه هذا المرفق بما فدى على الراهن
قال الرهن المرهون بالجميع اخصيه قالين **بالودع** **قوله لا الفهم** ارفق قلب
 فضة وزنة عشر درهم بعش درهم وهذا القلب عندك من على ثلثه اوجه الاول ان
 يكون قيمته مثل وزنه عشر درهم ومنها يسقط حق المرفق ويصير مستوفيا حقه بالانفا
 باعتبار الوزن عند القيمة عندهما والثاني ان يكون قيمته اقل من وزنه ثمانية مثلاً
 فبقيت يصير المرفق مستوفيا دينه وعنهما يضمن قيمته من خلاف جنسه كيلا يودي
 الى الربو باعتبار القيمة واليسقط دينه ويصير الرهن ملكا للمرفق بالقبضان و
 يكون الضمان رهنا مكانه الاول والثالث ان يكون قيمته اكثر من وزنه اثني عشر فقدر
 وفيه يسقط الدين عندهم من المبسوط او باب القلب من الزبادات واصل ان لا يكيل
 والموزون اذ ارفق بنفسه فعلى اعتبار الهلاك العبرة للوزن دون الجود عند جنسه
 بغير اثير جعل مستوفيا دينه بقدر وزنه قدر ما كان مضمونا بالدين لان عنده حال الهلاك
 حالة الاستيفاء لاحماله لحالة الضيق والاستيفاء انما يكون بالوزن بقدر الضيق
 لا بالجود لان اعتبار الجود في حق الاستيفاء يودي الى الربو ويعتبر ان حالة الهلاك
 حالة استيفاء الدين ايضاً اذ لم يكن فيه ضرر بالراهن او المرفق اما اذا كان ضررا
 بان كان في الرهن جود مضمونة او في الدين لا يعتبر الاستيفاء هو الحكم الاصل
 فهو رهن فلا يبرر عنه الا عند الضرورة فان كان فيه جود مضمونة تخفف الضرر
 لا نالوا اعتبارنا الاستيفاء يلزمنا اسقاط اعتبار الجود وفيه وبالراهن او المرفق
 فوجب المضي الى الضيق بخلاف الجنس ويكون الضمان رهنا قايما مقام الاول

هذا هو الرهن لغة حبس الشيء بسبب كل من والى الشرع

الكتاب بان

الايام

المعالي

صيانة لحق الراهن او المرهن في الجوزة هذا الذي ذكرنا في حالة الانكسار فغندب حنيفة
 ابو يوسف حالة الانكسار حالة التضمين بالقيمة من خلاف الجوزة حالة التضمين بالدين
 حتى لا يكون للمرهن ان يتركه بدينه لان ضمان الدين ضمان استيفاء والا استيفاء يكون
 بالوزن والوزن كله قائم ولا يمكن ان يجعل متوفيا شيئا من غير ما في متوفى
 يكون لا يورث المرهون فاستباحته كاجبة الضمان القيمة من خلاف نفسه ومحمدا
 باعتبار حالة الانكسار لحالة الهلاك فان كان مضفونا بالقيمة حالة الهلاك لحالة الانكسار
 كذلك وان كان مضفونا بالدين حالة الهلاك لحالة الانكسار كذلك باعتبار الجمع بين
 الضمانين مختلفين بقبض واحد وان كان مضفونا بالدين ان يتخير الواهب ان شاء
 تركه على المرهن بدينه وان شاء افنته جميع الدين والنشأ وهو ان القيد المرهون
 اذا انكسر فغندب قيمته الوزن بغير الدين مضفون ثم تبع جوده ذلك الوزن المضفون في
 حق الضمان بغير الهلاك وعند يوسف بشيخ الاحاطة والضمان فيها ومعناه المضفون من
 الوزن مقدار ما يبلغ قدر الدين بقيمة والباقي امانة من الوزن واجوده وعند محمد يضاف
 النقصان او الى الجوزة التي هي امانة حتى لو لم يفت شيئا من الجوزة التي هي مضفون يتخير
 الواهب ان شاء افنته جميع الدين وان شاء تركه بدينه لان الاحاطة فيه ثم ينصرف
 التبع الى التبع **قال** محمد بن ابي رباح رجل من اجل مدتهن فضة بدين عشرة فاعل
 ثلث اقسام امانة وزنه بالدين عشرة او اقل من الدين ثمانية او اكثر من الدين
 اثني عشر اما الاول فهو ادا كان وزنه مثل الدين فهو عمل بلته اوجه اما الوجه الاول
 اذا كانت قيمته مثل وزنه عشرة فان هلك المرهن سقط الدين بالاتفاق لان بالوزن
 والقيمة وفا بالدين وان انكسر فغندب حنيفة وابي يوسف بهما الله الواهب بالخيار
 ان شاء افنته جميع الدين وان شاء ضمن المرهن قيمته من خلاف جنسه لان عندهما
 حالة الانكسار وحالة التضمين بالقيمة بكل حال ويكون المرهن ملكا للمرهن بالضم
 ويكون الضمان دهننا قائما مقام الاول وعند محمد ان شاء افنته جميع الدين وان
 شاء تركه بدينه اعتبارا لحالة الانكسار بحالة الهلاك لكن غصب ثوبا وتخريف
 عنده يتخير المالك الا ان في الثوب اذا اضل الثوب يضمنه النقصان وهذا اذا اضل
 الراهن المرهن لا يضمنه النقصان لان اجوده بانفرادها معفونة في الثوب لانه

مثل

اجوده

٧٩٧

لانه يورث الى الربوا بخلاف القيد وان كان قيمته اقل من وزنه ثمانية فان هلك فغندب
 له حنيفة سقط الرهن باعتبار الوزن حالة الهلاك عنده وبالوزن وفا بالدين
 وعندنا ايضا المرهن قيمته من خلاف جنسه لانه وجعلناه متوفيا كل الدين اعتبارا
 للوزن يبطل حق المرهن في اجوده ولو جعلناه متوفيا من دينه ثمانية اعتبارا
 للقيمة يصير مستوفيا ثمانية بعشرة من حيث الوزن فيكون ربوا فلهذه الفروقة
 عدلين من ضمان الدين الضمان القيمة وان انكسر ان شاء الواهب افنته جميع الدين
 وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه بالاتفاق اما عند حنيفة وابي يوسف لان
 عندهما حالة الانكسار حالة التضمين بكل حال ولما عند محمد اعتبارا لحالة الانكسار
 لحالة الهلاك وصار المرهن ملكا للمرهن بالضم فيكون الضمان دهننا مقام الاول
 ولهذا في قيمة اكثر من وزنه اثني عشر فان هلك سقط الدين بالاتفاق لان بالوزن
 والقيمة وفا بالدين وزنه اجوده امانة وان انكسر فغندب حنيفة ان يملك
 افنته جميع الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف جنسه بالقيمة جازا بلغت لان
 الوزن كل مضفون فبجوزة في الضمان وعند ابويوسف ان شاء افنته جميع الدين
 وان شاء ضمنه قيمته خمسة اسداس الوزن لان عند يوسف بشيخ الاحاطة ومعناه
 ما بين امة المضفون عنده قدر ما يبلغ جميع الدين بقيمة وخمسة اسداس الغدب
 يبلغ قيمة عشرة لان الوزن اذا كان عشرة والقيمة اثني عشر كما بعثت التي هي
 الوزن خمسة اسداس اثني عشر الذي هو القيمة كل سدس الثمان من حيث القيمة
 فيكون خمسة اسداس الوزن عشرة من حيث القيمة وضروعة واذا اردت ان
 تغرق خمسة اسداس الوزن كم هو ان تغرق من الوزن وهو عشرة سدسسته
 وذلك جميع واوجه اسداس ثلثان في ثلث من رما وثلثا جميع بثلث ثمانية
 وثلث وهو خمسة اسداس الغدب وزنه قيمة عشرة فصار وزنه خمسة اسداس
 الغدب ملكا للمرهن بالضم ونحو السدس ويكون مع الضمان دهننا مقام
 الاول وانما ميزنا السدس كذا يمكن الشئوع والرهن وهذا المسئلة رواية
 ان الشئوع الطارك مبطل للرهن وفي الظاهر الرواية لا يبطل الا يحتاج

في ضمان
 في ضمان
 في ضمان

والضمان

وثلثا جميع لان سدس عشرة
 اسداس اسداس ستة
 اسداس درهم

لا القبيز وعند محمد ان انقص من القيمة قدر درهمين بخير الراهن على الكفاك بجميع الدين
 لان النقصان عند بصرف الماجون الامانة اولاً اذا دخل النقصان في الجوز
 المضمون بان انقص اكثر من درهمين في بخير الراهن ان شاء افنك بجميع الدين وان
 لم يشاء تركه بدينه اعتباراً بحالة الانكسار بحالة الهلاك واما القسم الثاني
 معنى الباب وهو اذا كان وزنها اقل من الدين ثمانية ان هكنا صار مستوفياً من
 ثمانية بالانفاق لان هذا العذر وفاء بالدين وزناً وفيه وان انكسر فعليه
 ان يشاء والراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة من جنسه على ما هو وعند
 محمد ان شاء افنك بجميع الدين وان شاء تركه على المهر من ثمانية من دينه اعتباراً
 بحالة الهلاك والى كان قيمة اقل من وزنه سبعة ان هكنا سقط من الدين ثمانية اعني را
 للوزن عشرة وعطفاً بما ضمنه قيمة من خلاف جنسه لتعذر جعله مستوفياً على ما
 من في الوجه الثاني من القسم الاول وان انكسر ان شاء الراهن افنك بجميع الدين
 وان شاء ضمنه قيمة من خلاف جنسه بالانفاق على اختلاف الاصلين
 على ما قسم وان كان قيمة اكثر من وزنه واقل من الدين تسعة او مثل عشرة ان
 هكنا فعليه جنس من سقط من الدين ثمانية اعتباراً للوزن عند خلافه
 وعند ما يضمن فيه من خلاف جنس صيانة لحقه في الجوز ويكون الضمان رهناً
 مقام الاول وان انكسر فان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة
 من خلاف جنسه بالانفاق على اختلاف الاصلين على ما قسم وان كان قيمة اكثر
 من وزنه واكثر من الدين اثنا عشر فان هكنا سقط من دينه ثمانية عند حقه
 اعتباراً للوزن عند وعند ما يضمن فيه من خلاف جنس اسداس الفلج لان ما زاد
 عليه امانة ويكون الضمان رهناً مكان الاول وابو يوسف قال الا ضمان القيمة
 مهنت وما جعله مستوفياً من دينه ثمانية لان بعض الجوز مهنت مضمون وهو
 قدر الدرهمين فلو جعل المهر مستوفياً بقدر ثمانية بقدر الراهن بخلاف
 ما اذا كان وزنه عشرة وفيه اثني عشر لان الجوز منه كلها امانة وان انكسر
 فعنده حقه ان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة بالغة

فهو على خمسة اوجه
 الاول ان كان
 قيمته مثل وزنه
 ثمانية

قسم ثالث في الجوز
 قسم ثانياً في الجوز
 ٩

ما بلغت لان الوزن كله مضمون فبنيوه الجوز وعند لي يوسف ان شاء افنك بجميع الدين
 وان شاء ضمنه قيمة خمسة اسداس الفلج لان عند المضمون من الوزن ما يبلغ
 قيمته قدر الدين وخمسة اسداس الوزن يبلغ قيمة قدر العشرة ووجه ما
 بينا من قبل واذ اردت ان تعرف مقدار خمسة اسداس الفلج كم هو اطره
 من ثمانية سدس وذلك درهم وثلث درهم بنق ستة وثلث في بنق خمسة اسداس
 قيمة عشرة كل سدس قيمة درهم وعند محمد ان انقص من القيمة قدر درهمين لا
 غير بخير الراهن على الكفاك لجميع الدين فان انقص اكثر من ذلك فقد دخل النقصان
 في الجوز المضمون فمحمداً بخير الراهن ان شاء افنك بجميع الدين وان شاء
 ضمنه خمسة اسداس قيمة قدر الدين عشرة لان هذا العذر مضمون وبغير
 السكس ويكون مع الضمان رهناً مقام الاول اما القسم الثالث من الباب و
 هو اذا كان وزنه اكثر من الدين خمسة عشر فنلت المهر من ههنا مضمون
 لانه قدر الدين وزناً والثلث امانة فان كان قيمة مثل وزنه فان هكنا فعنده
 دينه كله على يلقى المهر بالانفاق لان ثلثي المهر قدر الدين وزناً وفيه
 ان انكسر فان شاء الراهن افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المهر
 من جنسه عند لي حنيفة والى يوسف ان المضمون قدر ثلثيه والثلث امانة
 فخير فيكون مع الضمان رهناً مقام الاول وعند محمد ان شاء افنك بجميع الدين
 وان شاء ترك ثلثي المهر على المهر بدينه واخذه من ذلك المهرن اعتباراً
 بحالة الهلاك وان كانت قيمة اكثر من وزنه عشرون فان هكنا يسقط جميع دينه
 بثلثي المهرن بالانفاق لانه وفاء بالدين وزناً وفيه والباقي امانة وان انكسر
 فعنده حقه ان شاء افنك بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة ثلثي المهرن من خلاف
 جنسه بالغة ما بلغت لان هذا الوزن من الوزن مضمون فبنيوه الجوز وبغير
 الثلث ويكون مع الضمان رهناً مقام الاول وعند لي يوسف ان شاء افنك
 بجميع الدين وان شاء ضمنه قيمة نصف المهرن لان قيمة نصفه يبلغ قدر الدين و
 نصف سبعة ونصف قيمة عشرة وعند محمد ان انقص قدر خمسة بالانكسار
 بخير على الكفاك لجميع الدين وان انقص اكثر من ذلك بخير ان شاء افنك بجميع الدين

ماله
 ماله

الدين عندك حنيفه لانه يعتبر الكحل وبالرهن وفيه بنصف الدين كبله وعندما

وان شاء ترك ثلثي المدين بدنيه واخذ الثلث اعتبارا بحاله الهلاك وان كانت قيمته
اقل من وزنه واكثر من الدين اثني عشر فان هلك سقط كل الدين ثلثي المدين عند
له حنيفه اعتبارا بالوزن وعندنا يضمن قيمته خمسة اسداس المدين لان المصنوع
قدرا الدين بوزنه وجوده ولا يمكن ان يجعل مستوفيا دينه لاننا لو اعتبرنا الوزن
بتضرر المرفق لانه يصير مستوفيا دينه عشرة ثلثي المدين وقيمته ثمانية وان
اعتبرنا القيمة يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن خمسة اسداسه ويكون الضمان
مقام الاول وان انكسر فغدا له حنيفه الراهن بالخيار ان شاء افنتك جميع الدين
وان شاء ضمنه قيمته ثلثي المدين من خلاف جنسه وعندنا ان شاء افنتك جميع
الدين وان شاء ضمنه قيمته خمسة اسداس القرب بناء على اصلين مختلفين
واذا اردت ان تعلم ان قدر خمسة اسداسه اظهره سدسه وذلك ان ثلثه ونصف
فيبقى ثلثي عشرة ونصف فهو خمسة اسداس القرب قيمته عشرة وان كانت قيمته
مثل الدين عشرة او اقل من الدين تسعة فان هلك فغدا له حنيفه سقط كل
الدين اعتبارا بالوزن وعندنا يضمن جميع قيمته من خلاف جنسه لان اجوده
كله مضمونه ههنا وان انكسر فغدا ان شاء افنتك جميع الدين وان شاء ضمنه قيمته
جميع من خلاف جنسه فيكون المدين ملكا للمرفق بالضمان فيكون الضمان
ههنا مقام الاول قال رجل رهن من آخر كره خطه جيده ففجته ما يتاخرهم
بدن مائة درهم فالمضمون ههنا نصف الكره لا اتفاق لان قيمته يبلغ مقدار
الدين فان هلك سقط الدين بنصف الكره لان به وفيه بالدين قيمه وان افسد
بان اصابه ما فابتل فغدا محض ان شاء الراهن افنتك جميع الدين وان شاء
ترك نصفه بدنيه واخذ النصف اعتبارا بحاله الهلاك وفيه كماله الهلاك عندك وعند
له حنيفه واني يوسف يضمن المرفق مثل نصف المقبوض يعني جيده اعا عند
له يوسف فلا يشك ذلك وكذلك عندك حنيفه لان اجوده ههنا اعتبارا لانها
تقبلت بخلاف اجنسي وهو الا درهم بخلاف القرب وغير النصف المبلول ويكون
جميع الضمان ههنا مقام الاول وينبغي الدين بينهما على قدر قيمتهما الثلث واذا
رهن نصف كره خطه قيمته مائة بكر روى قيمته مائة فان هلك سقط نصف

الدين عندك حنيفه لانه يعتبر الكحل وبالرهن وفيه بنصف الدين كبله وعندما

الدين عندك حنيفه لانه يعتبر الكحل وبالرهن وفيه بنصف الدين كبله وعندما
يضمن المرفق مثل المقبوض لان اجوده مضمون بقر الكحل ضررا بالرهن باطل
حقه في اجوده ولو جعل مستوفيا بغير قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل
فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالما ان شاء الراهن افنتك جميع الدين وان
شاء ضمنه مثل المقبوض اما عندنا لما لان حاله الفساد حاله الضمير واما عندنا
اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرفق بالضمين فان اكله ووجد ربا لا يغير
بحكم الاجتلال يتصرف بالفضل بحيث يمكن باعنا والشبهة لانه وجد شبهة الغالبه
منا ومن كان حازق في فقه كما كان الشريك في احدى المالكين او في احدى امار
غيره شكا من الشريك لرهنه بدنه جازعه خلاف لما اوقظ من كونه بالامر
لغيره وفيه من الشريك **وما قيل ان الرهن على المرفق كان جبريا ههنا فاشترق**
عبد موهون جميع مضموننا بان كانت قيمته مثل الدين او اقل منه على المرفق
او على مال عندك ههنا وعندنا معتبر ان شاء الراهن والمرفق ابطال الرهن ودفعوا
بالجناية المرفق الا ان يقول المرفق اننا لا ابني ولا اطلب اينية فخذ هو
وهن على صاله واجهوا ان العبد اذا كان نصف مضمونا ونصف امانة بان كانت قيمته
ضعف الدين فان جناية على المرفق معتبر فيقال للراهن ان شئت فادفع وان
شئت فادفع فان دفعه وقبل المرفق بطل الدين كله وصار العبد كله للمرفق وان
اختار دفعه فنصف الفداء على الراهن ونصف على المرفق فما كان حصه المرفق
يسقط وما كان حصه الراهن يترك والعبد رهن عايله واما وفي المرفق اذ جناية
على الراهن او على ماله صدر بالاجماع سواء كانت قيمته مثل الدين او اقل او اكثر والمكرار
بالجناية على ما يوجب المال فان قتل الراهن او المرفق عمدا فاعليه القصاص و
اذا اقتص سقط الدين لان ماله يمتد تلفت بسبب باسره فحما المرفق و
جنايته على ابن الراهن واين المرفق كالجناية على الاجنبي بالاتفاق من شرع
الطبيعي والمبسوط والهداية والنجاشي مثل الصد وهو لبا طل **الحقانية**
المضاربة مشتقة من الضرب في الارض سميت بذلك لان المضارب ينال الربح بالمر
فيها غالبا **مضاربة اثنى كل المال في البيع واشترق لا ضمان**

الدين عندك حنيفه لانه يعتبر الكحل وبالرهن وفيه بنصف الدين كبله وعندما
يضمن المرفق مثل المقبوض لان اجوده مضمون بقر الكحل ضررا بالرهن باطل
حقه في اجوده ولو جعل مستوفيا بغير قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل
فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالما ان شاء الراهن افنتك جميع الدين وان
شاء ضمنه مثل المقبوض اما عندنا لما لان حاله الفساد حاله الضمير واما عندنا
اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرفق بالضمين فان اكله ووجد ربا لا يغير
بحكم الاجتلال يتصرف بالفضل بحيث يمكن باعنا والشبهة لانه وجد شبهة الغالبه

الدين عندك حنيفه لانه يعتبر الكحل وبالرهن وفيه بنصف الدين كبله وعندما
يضمن المرفق مثل المقبوض لان اجوده مضمون بقر الكحل ضررا بالرهن باطل
حقه في اجوده ولو جعل مستوفيا بغير قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل
فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالما ان شاء الراهن افنتك جميع الدين وان
شاء ضمنه مثل المقبوض اما عندنا لما لان حاله الفساد حاله الضمير واما عندنا
اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرفق بالضمين فان اكله ووجد ربا لا يغير
بحكم الاجتلال يتصرف بالفضل بحيث يمكن باعنا والشبهة لانه وجد شبهة الغالبه

الدين عندك حنيفه لانه يعتبر الكحل وبالرهن وفيه بنصف الدين كبله وعندما
يضمن المرفق مثل المقبوض لان اجوده مضمون بقر الكحل ضررا بالرهن باطل
حقه في اجوده ولو جعل مستوفيا بغير قيمته يودي الى الربوا فقلت بانه يضمن المثل
فيكون ههنا مقام الاول وان افسد بالما ان شاء الراهن افنتك جميع الدين وان
شاء ضمنه مثل المقبوض اما عندنا لما لان حاله الفساد حاله الضمير واما عندنا
اعتبرنا الهلاك فيكون الفاسد ملكا للمرفق بالضمين فان اكله ووجد ربا لا يغير
بحكم الاجتلال يتصرف بالفضل بحيث يمكن باعنا والشبهة لانه وجد شبهة الغالبه

الدين

انسان کار اسلحه
استمرار استوار شدن
وروان شدن باه

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

امریکی لڑائی طرز کا علم و ادب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed account.

العين اى من عالم الدويان **وقال لكاكرا الامير حيدر** **وتحقق من كل عالم مشرك**
 الاكرا لا يتحقق الامر السلطان عليه خيفة وعندهما يتحقق من كل متغلب
 يتقدر على خفض ما هدر عليه حتى يتحقق من اليه المسلط او يختلط العقل والفكر
 على قولها قبل هذا اختلاف زمان في زمانه كان لا يقدر الاكرا الا السلطان

انتمك الرجل في الامم
وحيه ما

وفى

النمادی در کشیدن دریا با صیحات

آلات بیمار فرمان کردن معاصر

فولكه وقد كان جبر في النصف اى
اكثر في النصف اذ الاكراه
هو الاجبار قوله فوبادك
اى غنى عن لا يضمن المكن
ص

قوله واكرم مبتدأ واجملة
الشرطية بعك فبالمبتدأ
مضى

والبحر ان أدرك وهو عاقل **فحجز في الحكم عليه باطل** الهالة الحرة الفياطر
عنه وان كان مبذرا يتفقد حاله فيما احضر فيه والاصح ان تصرف في حال جائز
لكن لا يسلم اليه حاله فاذا بلغ خمس وعشرين سنة يدفع اليه حاله وان لم يوشح منه
الرد وقالا لا ولسا في الحجر جائز ولا ينقض تصرفاته بعزل الحجر ولا يدفع حاله وان
بلغ تسعين سنة ويجوز على المعنى المأجور والمطيب اي هل والكنوز الحفلسن **ع**
اذ الاول يسرد دينهم والثاني ابراهيم والثالث اموالهم والماجر الذي لا يابى الى ما صنع
وما قاله ما قبله مصدر الجنون والمجانة اسم منه والفعال من باب طلب الغيب
وقد فتاوى الظهيرية والمأجور هو الفاسق وهو ان لا يابى بما يقول ويفعل وان يكون
افعاله على فحش افعال الفاسق وكان يسمى الجملة الحلواسي المأجور هو الذي يقال له فاني رسيته

يُشِيرُ بِهِ وَهُوَ الَّذِي يَلْبَسُ قَبَاطًا وَيَقْعُدُكَ بِمَنْدِيلٍ حَرِيشٍ وَيَطْوِي فِي الْمَكَلِّ
إِلَى الْعُرْفِ أَنْ النَّسَبَ وَهَلْ يَطْوِيُونَ إِلَيْهِ أَمْ لَا وَفِي النَّوَارِ فَإِنَّهُ يَمُنُّ بِالْمَاجِنِ إِنْ
يَعْلَمُ النَّاسَ حَيْلًا بَاطِلَةً بَانَ يَعْلَمُ الْحَوَا حَتَّى تَرْتَدَّ فَبَيْدِي مِنْ رُوحِهَا ثُمَّ تَسْلِمُ
وَيَعْلَمُ الرَّجُلُ إِنْ بَرَدَ فَيَسْقُطُ عَنْهُ الزُّكُوفُ ثُمَّ تَسْلِمُ وَلَا يَبَالِي بَانَ يَحْرِمُ حَلَا لَا
وَيَحِلُّ حَرَامًا فَضَرَّ هَذَا الشَّخْصَ مَقْدُودًا غَيْرُهُ وَالطَّبِيبُ الْجَاهِلُ أَنْ يَسْقُ
الْكُنَى فِي أَمْرٍ أَضْمَرَهُ دَوَاءً مُحْكَمَةً وَلَا يَعْلَمُ بِذَلِكَ فَضَرَّ مَقْدُودٌ الْغَيْبُ الْبَصَفُ
وَالْمَكَانُ الْمَغْلَسُ أَنْ يَقْبَلَ الْكُرَى وَبِجَارِ الْأَبْلِ وَلَيْسَ الْأَبْلُ وَلَا ظَهْرُ الْجَلِّ عَلَيْهِ

ولاحال يشترك به الدواب فالناس يعمدون في عليه ويدفعون الكبر عليه ويصرفون
 اخذتهم من الكوار في حاجه فاذا وقعت الحاجة الى الخروج يحن نفسه فيذهب اموال
 القيس وربما يصير ذلك سبب لنفا عديم عن الخروج الى الغزو واجه فنفسا دهله
 الشخص متعل ايضا والخاف الضرر بالي من ادم الضرر عن اتمام جائز اما ضرر
 المحرور المختلف فيه غير متقد بل يقتصر عليه فلا يكون المحرور المختلف فيه نظير مولود
 فجازا المحرور حتى هو لا يدل على جوان في المختلف في اول كتاب الحجر من كتاب الدعوى
 والبيانات الرهاني كتابا **المأذون** الاذن الاعلام لغته
 وفي التشرع فكل حجر واقفاط الجنب **الحجر لا يثبت من حجر الاجنبى ولا يثبت**
 الحجر لا يثبت على المأذون الاجنبى اثنين او بخير واحد خلاف لما وقد يثبت في
 الغرض في المهر فانه شرعي الطاوى هذا اذا كثره العبد اما اذا صدق بصير محجورا او عدل
 بالاجماع ولو كذا المحرور سولا ينجز الى جيبين بالاجماع عبد مأذون بن يوليه
ينزل بين المأذون وقول عليه المأذون لا يجزى ولا احد ما عليه الف
فيج بالالف او الالف تنزل حتى يقول ان لم ينج كل من هلك وهم والاجنبى عليه
والثلث في وضعه للاجنبى وصاحباه اثنى بالالف في الف درهم ايضا
 فيبيع بالف اومات وخلف الف من كسبه او قتل واستوفيت الغنمة الف من قاتله
 فيقيم هذا الف بين الاجنبى والمولى العزيم اثلثة بطريق القول عند ثلثة
 للاجنبى وثلثة للمولى العزيم لانه يطل نصف ذنبه فانه لاق ملكه فصار ركبت ترك
 الفاول عزم بالف وعزم بخمساه وعندما يقيم ارباعا ثلثة ارباعه للاجنبى وثلثة
 والربع للمولى العزيم بطريق المأذون لان العزيم لا يقول بخمساه لاف نصيبه الا نصف
 ودينه لا يثبت في نصيبه فسلم ذلك للاجنبى وخمساه لاف نصيب المولى الا ربع
 استوى فيها حق الاجنبى والمولى العزيم فيقيم بينهما نصفين والى حنفية يقول
 الدين في الذمة لاف العزيم فيقول وانما وضع في ذنبه احوال المولى مع الاجنبى
 لو كان لكل واحد من المولدين عليه الف والمسئلة بحالها فنصف الف يكون
 للاجنبى ونصفها للمولدين بالاجماع من الميسوط والعون المولى ارباع من عبد
وتسعة من عبد المذون فيسند العزيم اليه **المذون المذون**
لذا السرى وقبلة بين ان ينقص او يخل عن العزيم ثلثة بالكر من

هذا هو المأذون
 وهو الذي يملك
 من المأذون
 وهو الذي يملك
 من المأذون

يتمه او اشترك منه من اعيان كسبه بالكر فلهن فيتمه فالبس فاسد عندك حنفية
 وان سقط المحاباة وعندما صحيح ويقال المولى بلغ الى تمام القيمة في الشراء وحظ
 الزيادة في البيع او انقص العهد والغبن الفاضل والبس في المسكنين على
 المذهبين سواء كذا ذكر المحرور فعلى هذا قيد الغبن اليسير اتفاق وان باع عن
 الاجنبى بالكثر من المحاباة لا يجوز اصلا عندهما وان بلغ الاجنبى العن الى تمام
 القيمة وبالسيسر يجوز والابوس بازالة المحاباة عندهما من المحيط والهداية
ويظل المأذون من مأذون للذوق والدولة المذون افراد المأذون
 لمن لم يسمع شهادة له لو كان حرا كالأولاد والزوجات باطل عنده
 عندهما جائز ويشتركون العزيم ان كسبه وسوا عليه دين لم لا في الميسوط
لوحجر العبد والآل في ذنب ثم اقول في ذنب سيد حجر المأذون وفي ذنب الف
بدن الف سابق في ذنب واعطى المولى في ذنب ثم اذن له ثانيا ثم اقر
 لرجل بدنه الف كان زمل في الاذن الاول بعض من تلك الف عندك حنفية
 وعندما صنع الف للمولى ويصح الاقرار فيقول المولى بعضه او يباع العبد
 فيه وقد مر نظير في الافراد حجر مأذون وفي ذنب الف فقال هذه ودجبة
لوقا عبد المحرور هذا عذري ودجبة مع كلام العبد فلان او غصته منه وصدة
 فلان مع افراد عذري حنفية حله فله وعلى هذا الخلاف لو اقر على نفسه دين و
 بعض ما يملك عنده لان مع افراد هو اليد بيع المكاتب او المأذون
تباع وانما ذنبه في ذنب لجوز ان كسبه او كان اذن وشراهما
 لا يتباع القيس فيه جائز عند خلافا لهما وعلى هذا لو اشترى المأذون
كذا اذا قال العبد عمن واردا حبله عند اسمع ودين عبد اوديه
 وسمن في ذنب وارادات فيتمه ثم اقال الباع جازع عند خلافا لهما وعلى هذا
وهو يربط الجاني بعد ان ابراه بايعة عن المأذون لو اشترى المأذون شيئا
 بشرط اختبار ثلثة ايام فابراه الباع عن المأذون ثم اراد بيعه بالخيار
 عنده لانه امتناع عن التملك حيث لم يدخله ملكه لانه وهو بالخيار وعندما
 لا يصح لانه اذالة الملك لان خيار المشتري لا يمنع دخول المبيع في ملكه عندهما

مولد في ذنب الف الف الف الف
 واعطى المولى احد فصوله محزون
 او اعطى الف المولى فرباع او
 فذ ان يبيع المولى بعضه او مع
 العبد فيه

لا يتصرف بالملك انفسها
 الاستيناء في ذنب المأذون

لو اشترى العبد المأذون عدل
 انما اشترى بملكه ايام فوجبه ثمة
 في ملكه انما اشترى اذ ذنبه
 انما اشترى في ذنبه ايام فوجبه ثمة

وقصر الفروع في البسوع اعتاق عن عبد عبد المادون ينظر في مستخرج الدون
اعتق المولى رتبة من كسب عبد المادون وعليه دين اطاق برقبته وكسبته
باطل عند حنفية وقالوا لا يجوز وعلى المولى الفدية ان كان موسرا وسى العتق ان
كان المولى معسرا غيّر على المولى اصله ان المولى لا يملك كسب عبد المادون
المحيط دين برقبته وكسب عند حنفية وعند مالك والشافعية من متفق في الدون
فاذا اذالم يكن محبسا يملك في قول الآخر وينفذ اعتاقه كما هو قولها في الدين المحيط من الاصل
كذلك قوله هذا ابني وقتله ليس يقتل الفدية وعلى هذا المادون المستغرق
يلزم فيمنه موجهة في حج وأوجب نجدة الديون هذا ابني وهو محمول النسب
واصغر سنا منه لا يفتن عنه ولا يثبت نسبه منه وعندنا يعق عليه ويعق
المولى قيمته للفرع المسئلة الثانية قتل المولى عبد عبد المادون المستغرق في الربوة
يجب قيمته عليه في ثلث سنين لانه كالاجنبي منه وعندنا يعق قيمته للفرع في
اكال لانه ملكه وفيه حق العتق وقوله وقتله ليس يقتل الفدية وقيل المولى عبد عبد
المادون المحيط دينه كقتله فنامدونا مملوكا لا حتى يجب الفدية حاله في قتله كقتل
عبد الاجنبي حتى يلزم قيمته موقفا ويلزم من الالزام واسناده الى حنفية بمعنى
حكم به اولى القتل **كتاب الديارات** هذا الكتاب مشتمل على مسائل
النص في الديارات ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على
ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم الكبر في ما لا يتركه المومن الاثارا
من الاجتناب ثم الديارات جملة الديارات وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القتل المتقول اذا
اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا
جمعت والقسمة اليمن يقال قسم بالله اقساما والقسامة اسم منه وضع موضع
الاقسام وقيل هو الإيمان يقسم على اولى الدماء من المغرب قال ابو حنيفة الدية
ان الديارات من ثلث فاعتل من ذهب وفضة وابل يجب من ثلثة اشياء
وجعل من هذه وجعل من غنم ويقر وحمل الدرام والدرنا والابل
من الدرام عشرة لان ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقال الدية من ثلثة
من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينابغ بقره قيمة كل بقرة حسون

هذا الكتاب مشتمل على مسائل
النص في الديارات ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم الكبر في ما لا يتركه المومن الاثارا من الاجتناب ثم الديارات جملة الديارات وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القتل المتقول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة اليمن يقال قسم بالله اقساما والقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الإيمان يقسم على اولى الدماء من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعتل من ذهب وفضة وابل يجب من ثلثة اشياء وجعل من هذه وجعل من غنم ويقر وحمل الدرام والدرنا والابل من الدرام عشرة لان ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقال الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينابغ بقره قيمة كل بقرة حسون

هذا الكتاب مشتمل على مسائل
النص في الديارات ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم الكبر في ما لا يتركه المومن الاثارا من الاجتناب ثم الديارات جملة الديارات وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القتل المتقول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة اليمن يقال قسم بالله اقساما والقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الإيمان يقسم على اولى الدماء من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعتل من ذهب وفضة وابل يجب من ثلثة اشياء وجعل من هذه وجعل من غنم ويقر وحمل الدرام والدرنا والابل من الدرام عشرة لان ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقال الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينابغ بقره قيمة كل بقرة حسون

هذا الكتاب مشتمل على مسائل
النص في الديارات ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم الكبر في ما لا يتركه المومن الاثارا من الاجتناب ثم الديارات جملة الديارات وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القتل المتقول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة اليمن يقال قسم بالله اقساما والقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الإيمان يقسم على اولى الدماء من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعتل من ذهب وفضة وابل يجب من ثلثة اشياء وجعل من هذه وجعل من غنم ويقر وحمل الدرام والدرنا والابل من الدرام عشرة لان ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقال الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينابغ بقره قيمة كل بقرة حسون

وربما ومن الغنم الفان فيمنه كل غنم خمسة دراهم ومن اكل من ما يتان فيمنه كل حلة
حسن درهما من شرح الطبري قال في فتوى الفتاوى اكله نوبان ردوا وعبر
في المحيط وقابل في خلاف يظهر فيما اذا اصابه القتل مع والى القتل على اكثر من ماني
صلة او اكثر من ماني بقره او اكثر من التي شاة حيث يجوز على قوله على ما هو المذكور
في كتاب الديارات بنحو ما لو اصابه على جنس آخر كما لو اصابه على اكثر من ماني فريس
منلا وعلى قوله لا يجوز كما لو اصابه على اكثر من ماني ابل وقال في كتاب المحافل لا يجوز
الصبي عندهم جميعا ولو لا ان هذه الدية من جنس الدية عندنا والآثار الصبي على
على جنس آخر فعوضا فان مشا بختهم اسم في المسئلة روايتان عنه على رواية كتاب
الديات من ثلثة وعلى رواية كتاب المحافل من ستة وبعضهم قالوا ما ذكر في الديارات
قوله الآخر وما ذكر في المحافل قوله الاول وقال في العون في خلاف ان الدية من ثلثة
الا ان ابا حنيفة ذكر هذه الثلثة لان الف لب في اكل الناس تكل العوا او يوفون
في الديارات من هذه الاجناس وهذا الظاهر استدلالا بما في كتاب المحافل ونظم الزيدوني
قبل هو اختلاف زمان ومكان في زمانه وبلده لم يكن هذه الثلثة المشافرة في زمانها
وبلدها كثر جميعا رجل قطع كنفها اصبع او اصبعين يجب ارض الاصبع او
وقطع الكف وفيها اصبع او اصبعان الكف وفيها ثلثة الاصبعين والكف ثلثة
وكان ارض الاصبعين اصلا وادخلا في الاكثر الا فلا لا يجب في مقابلته شيء عند
وقال لا ينظر لارض الاصبع وهو عشر الدية والى اكثر الكف وهو حكومة عدل
فايهما اكثر يجب ويستط الاقل وانما وضع في كف ذات اصبع او اصبعين فانه لو قطع
كف فيها كل الاصبع او ثلثة لجعل لكف ثلثة اجاعا ولا يجب لكف شيء بل يجب كل
اصبع عشر الدية والصحيح قوله حنفية الارش دية الجوارح والجمع ارض من الحرب
لو اصبع شلت يقطع اصبع فيمنه الارش ولا يقطع لو قطع اصبع رجل عدا
واوجبت الاول القطع في **ذلك ان شلت الارش فان** فسلت اصبع اخر
بجنبها او قطع بدل البقي فسلت البقي لا يجب العصاص عند حنفية ويجب
اليدن او الاصبعين وعندنا يحل العصاص في المقطوع والارض لا في الشلل
اما اذا قطع الاصابع فسلت الكف او قطع موصلا من اصبع فسلت بقية

هذا الكتاب مشتمل على مسائل
النص في الديارات ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم الكبر في ما لا يتركه المومن الاثارا من الاجتناب ثم الديارات جملة الديارات وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القتل المتقول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة اليمن يقال قسم بالله اقساما والقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الإيمان يقسم على اولى الدماء من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعتل من ذهب وفضة وابل يجب من ثلثة اشياء وجعل من هذه وجعل من غنم ويقر وحمل الدرام والدرنا والابل من الدرام عشرة لان ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقال الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينابغ بقره قيمة كل بقرة حسون

هذا الكتاب مشتمل على مسائل
النص في الديارات ولكن خص هذا الاسم لان القتل وقوعها يكون خطأ على ما عليه الاصل وبطل وقوعه عمدا فمن اعظم الكبر في ما لا يتركه المومن الاثارا من الاجتناب ثم الديارات جملة الديارات وهي بدل النفس وهي مصدر وكذا القتل المتقول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل ذلك المال الدية تسمية بالمصدر ولذا جمعت والقسمة اليمن يقال قسم بالله اقساما والقسامة اسم منه وضع موضع الاقسام وقيل هو الإيمان يقسم على اولى الدماء من المغرب قال ابو حنيفة الدية ان الديارات من ثلث فاعتل من ذهب وفضة وابل يجب من ثلثة اشياء وجعل من هذه وجعل من غنم ويقر وحمل الدرام والدرنا والابل من الدرام عشرة لان ومن الدنانير الف ومن الابل مائة وقال الدية من ثلثة من هذه الثلاثة ومن البقر والغنم ومن البقر ما ينابغ بقره قيمة كل بقرة حسون

شبهه اصل المحنة

المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة

الاصح لا يجب القصاص بالاتفاق من المبسوط شئت من مثله من باب علم فرب
شدة من المغرب **وقد اختلفوا في حكمه** لا شيء من حكومة القتل المحنة
اذا ضرب سن رجل فخر كذا ينبت في حوله فالذهب عندنا ان ينبت في اوج احاط
كلها عدا او خطا وكذا لو قلفت سن لاحد ان ينبت مكانها في غير ان الكسنة
ينبت في سنن الصغيرة والكبيرة في التحرك وينتصر في سن الصغيرة الفلح لنموه النبات
في الصغيرة دون الكبيرة فان اصغر السن يعني اصغر اصلها لا يجب حكومة العذر عند حصة
ويختلف صاحب من مبسوط خوارزمي وجامع المحمود وهل يجب ان ينبت عند حصة
في المختلف والمعدون وكذا لو لم يمسح في رايه عند ذكره رواية عنه لا يجب شيء
وهو المذكور في شرح الطحاوي مطلقا فان قضى وهو العجم قلت وهو المملوك
بالنظم يستقيم في المسئلة التي تليق قوله فيه في الخلاف قد ثبت يعرف بالاعمال
واما وضع في الاصغر اذ في الاسود او الاخضر او الاحمر ارجح ان يمسح كما علمنا
وارش كل سن نفس من الجمل وهو نصوص الدية وانما وضع في الجرح اذ في العبد يجب
حكومة لهدل عندهم من المبسوط ثم اختلفوا في تفسير حكومة العدل قال بعضهم ينظر
المجنس عليه اذ لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته لمصلحة الجاني ان كانت ينقص عن
قيمتها في الحر يجب دية وهم جرحا وقال بعضهم ينظر الى ما جرح اليه في هذا من
النفقة واجرة الطبيب في حكومة عدل وقال بعضهم ينظر الى ادى جرحه لها
ارش مقدار موضع الموضع فان كانت هذه اجزاء نصف الموضع يجب نصف ارش
الموضع قال في مبسوط خوارزمي هو الاصح قال قاضيان في قتله والفتوى على الاول
وصلى سوره شجره في وقت ابيض في هذا الخلاف قد ثبت خلق راس شاب
فنبت ابيض لاش عليه عنده وقال في حكومة عدل وبه اخذ النفيد ابو الليث
ولو نبت مثل الاول باي صفة كانت فلا شيء عليه بالاتفاق وانما وضع في الجرح اذ في
العبد يجب حكومة عدل عندهم ولا يختلف الحكم بين المملوك عدا او خطا بانظر ان
مباح الدم ثم ظهر انه حرام الدم من مبسوط خوارزمي والايضا في وقتا وقاضيان
من وصد القتل في محلة وسواء على سواء قتله وصدر القتل في محلة والولى
في بعض هؤلاء الجمل **يسمى بالشجر** يرد قوله بدع قتله على جرحه من غير اصل

مجلس البصرة

المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة
المحنة أصل المحنة
شبهه أصل المحنة

المحنة

المحنة بهذا لا يقبل عنده حتى لا يثبت القتل شهاده على المدعي عليه قتله الا انه يبرأ
اهل المحنة عن القسامة والدية ولا يقبل شهاده في حق القصاص بالقتل على المدعي
عليه ولو شهد غير هذين المحنة يقبل عندهم وتفسير القسامة ان يختاروا القتل
بالخلف خسين رجلا من المشايخ الصالحين وان شأنا اختاروا الفسق والشيان
واختيار دون الاحكام وان لم يكنوا خسين يكره الايمان عليهم حتى يتم خسين عينا
ويجعلون دية ما فتلتاه وما علمنا ان قاتلا فان حلفوا عزموا الدية وان نكلوا
يجسسون حتى يحلفوا وهذا في دعوى القتل الجرحا في الخطا يقضى بالدية على قاتله
ولا يجسسون من الزجر وقتا وقاضيان **وحد قتل لارة دار نفسه لا يحد**
او وجب القتل في مثواه لم يحد **ويذكر عن عافله للفقهاء** دمه ويكون على عافله
القتل وقالوا لا شيء عليهم وهل يجب القسامة على عافله على قوله اختلف المشايخ
فيه ثم عتد انما يجب الدية على عافله القتل اذا كانت عافله القتل والوارث واحدا
فان اختلفت عافله بنبط ان يجب الدية على عافله الوارث لان العار وقت
وجوب الدية ملكا للوارث وهو الاصح من المبسوط ولو وجد المالك بقتله في دار
نفسه لا يجب شيء في قولهم من المبسوط الموت المقام ومن لا النقص في الطرف
ومن لا القطر فصاعا فقتل **فان يضمن دية النفس كل** اذا استوفى فرك
الى النفس ومات يضمن دية النفس احسنا ووجب القصاص في سائر وعند حصة
لا يجب شيء ومن مسئلة سرية القود في الخلافات ولو قتل القاض يد السارق
وسره لا يجب الشئ عندهم الكمال الكل من الديوان **من لا القصاص في النفس**
ومن لا قصاص النفس قطع **ثم على يد الشئ** **فان يضمن** فقط طرفه من عليه
القصاص ثم عنى عن النفس ويوجب ارش الطرف عندهم وفي له بالقصاص
اول يقضى وعند حصة لا يجب من الهداية ان تل بالقتل لا يجب القصاص
وما عاقلة القاتل بالقتل والخوف والتعريض قتل قاتله **وقد عاقلة**
وهو كقتل القصاصين والمجرم الكلبة سواء والى في الضربات اولم يوال اصل
هذا ان العمد المحض يوجب القصاص بالاجماع وهو ان يتبع الضرب بدلالة
او بما يجوز مجراه في تفريق الاجزاء ويشبه العمد لا يجب القصاص بالاجماع

اهل

قوله من لا القطر فصاعا فقتل
عن السرقة فان الامام اذا قتل يد
السارق فزى الى النفس يد
فان لا يضمن لوك فقتل الاقطر
فان ان المقتول لو كان يضمن
بالجرح لخرقة النظم والكل
بالقصاص كما ذكره في المتن

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

وهو ان يفعل الضرب بالسيف يسلاحه واجازة مجراه في فتريق الاجزاء وعندما هو
الضرب باله لا يقتل بينهما في الغالب ويسهل للشايب دون الفتك كالعضد
والسوط الصغير اذ لم يوال الضربات فان والى حيث يقتل مثله غالب فهو عند
محض عندهما على قول البعض وهو قول الشافعي وعلى قول البعض شبه المرد فعل هذا
القتل بالمتنقل من الجسر واخشب من قبيل شبه المرد عنه وعندهما من قبيل المرد
المحض لان الآلة المتقلة في الانضاء الى الفتك كالسيف ويقصد بها القتل دون التا
من ميسر حواجز ذلك المسئلة الثانية رجل خنق رجلا فمات فلافصاص
عنده لكن ان اعتاد ذلك بقتل سياسة وعندهما ان دام على الخنق فمات
فعليه القصاص كما لو قتلته بحجر عظيم او خشب عظيم وان ترك الخنق قبل الموت
ثم مات ينظر ان دام على الخنق قبل الموت به غايه عليه القصاص والا فلا يمس
المسئلة الثالثة غرق انسانا بالماء فمات منه ان كان الماء قليلا مرجو النجاة
فمنه بالسبحة بان كان غير مشدود ولا متعلق وهو بحسن التماس فكل ذلك وان
كان بحيث لا يمكن النجاة فلافصاص عنده لانه شبه المرد وعندهما يجب القصاص
لانه عند محض وعلى هذا الخلاف اذا القاه من سطح او جبل او الفاه في بئر فمات
افصاص عنده وهو شبه المرد سواء يقتل ذلك غالبا او لا يقتل وعندهما ان كان
لا يرجح النجاة منه يجب القصاص والا فلا وان احرقه بالنار يجب القصاص لان
النار جعل عمل السلاخ في فتريق الاجزاء من الذخيرة والميسر قطع انسانا عند
في القتل ثم القتل عمد للولي فاعلموا انها في الاول ثم جرت بقتل عمدا
فقلوا ان يقطع ثم يقتل او يكتفى بالقتل عنده وعندهما القتل لا غير وموضع الخلاف
ان يكون القطع والقتل عمدين ولم يتخلل بينهما بؤر فانه اذا كان احدهما خطا والآخر
عمدا ايها كان في موضعهما جميعا فيجب القصاص في المجد والارث والخطا يتخلل
بينهما بؤر او لم يتخلل لانهما فخلان فمتلها في حقيقته وحكما اما حقيقته لان احدهما
قطع والآخر قتل واما حكما فوجب اطلاق القصاص وموجب الاثر الدية وان
تجاس القتلان بان كانا خطاين او عمدتين يتخلل بينهما بؤر فكذلك يوجبها وان
لم يتخلل بينهما بؤر ففي الخطاين جميعا بالاجماع واكثر بدية واحدة وفي المجدين خلاف

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

ولا يقتل جازر حتى يديه اذا اخرجت عن خصومه له وليان حاضر وغايب
فان يقتل بغير اعدائه يقتل ولا يقتل بالكنية بحضوره فاقام كافر البنية على
القتل المرد على رجل يتنقل القتل بالاجماع ولا يقتل بالقصاص بالاجماع مالم يتخلل
الغيب فان حضر وادعى على القاتل يقتل اعاده البنية عنده وعندهما لا يتكلف
بل يجعل فيما اقام من البنية خصما على عاقلة القاتل واذا حضر الغايب لا يتكلف اعاده
البنية بالاجماع من جاع المجنون اقا فلا ينفلا اي قتله من المجرم المصلح
والاخذ بالقصاص للكنية بطلان قبل كذا الضمان شهود القصاص والولى اذا
اذا اول والشهيد رجوعا بغير القصاص فمات ما يجرى رجوع الوعد المشهور عليه
واجمهم من المجرم ومن قولهم رجوعا على الولي يقتله حيا بول مستيقنا
القصاص فولى المقتصر منه ان شاء حتى لولى وان شاء من الشاهد من فان ضمن
الولى لا يرجع على الشاهد من بالاجماع وان ضمن الشاهد من لا يرجع على لولى
عنده وعندهما لا يرجع على لولى او قتل الخطا يرجع ان عليه بالاجماع لانها ملك الدية باءا
الضمان **وفضل قصدير القنديل مسجد غير ماض القتل** اذ قل قصيرا او
قنديل في مسجد محلة اخرى فبسطه وعلقه فوطب به انسان بان تقتل بالخصم
او وقع القنديل واحرقه او نثره ضمن عنده وعندهما لا يقتل واخلاف فيما اذا اخل ذلك
بغير اذن اهل المحلة فان كان باذنه لاضمان عليه لانه الحق النقي بفعله لا ذنب
وانما وضع في هذين او حفر بئر او بئر بناء بغير اذنهم حتى اجتمعوا بما وضع في مسجد الغير
اذ لو فعل في مسجد محلة لا يضمن اجماعا قال الامام ابو حنيفة واكثر مشايخنا اخذوا
بقولها وعليه الفتوى ووضع تحت في لشرب الماء على هذا الخلاف من الذخيرة والموط
ثم عنده الدية على عاقلة وهو معهم في الديات كلها من نظم الزد وبسنى فتدبر
ومن ثم فيه يتخلل لكلكم فيعطي المردية فقد عزم المسجد للحديث او انما
اوقام فيه غير الصلوة او عرقه حار الحاجة فتدبر يعنى لما احاب خلافا لها ولا
خلاف انه اذا امس في المسجد فوطا انسانا او انما فانقلب عليه ان ضامن
لانه مباح شر من الميسر وانما وضع فيها ليس يعيها كالتوم والكماد اذ لو جلس

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب
والله اعلم
بما بين يدي
من هذا الكتاب

لقيامه من انظار صلوة او تدريس او تعليم علم او غيره او ذكر الله او قرآن لا يضمن
 قولاً ايضاً عند بعض المسائل وهو مفهوم النظم وعند البعض يضمن من مسوط ظاهره
 قال فانما يضمن يضمن هو الصحيح لان جلوسه مقيد بشرط السلامة وفي الصلوة لا يضمن
 بالانفاق فوضا كانت او فدا لان النفل يصير فرضاً بالشروع من مسوط خا هو ذلك
 قال في نظم الزندوستي الخلاف في مسجد حجة اذ في مسجد غيره يضمن بالانفاق فعلى هذا قوله
 وان يضمن فيه لا يضمن في مسجد غيره وان ذكره سابقاً قوله فيوطب بضم الباء بخط المصنف
 لكن الصواب بالنسبة لشيء عن حاشية نقية حفر ببر في طريق المسلمين فوج
من مات في غير طريق عملاً فاعل كما فرس عمر فيها انسان مات عملاً لا يضمن
 كما فرسنا عندنا وعندنا ما يضمن دينه وانما اوضح هكذا اذ لو مات من الوقوع يضمن
 اجماعاً ولو مات من اجماع ياتي في باب محمد والمراد طريق هو **الدين** اذ لو حضر
 في طريق مكة في العياشي والمعاور في غير ممر الناس فوج فيها انسان لا ضمان عليه
 لانه غير متعلل لانه ليس فيه ابطال حتى المروء على ذلك من الذخيرة يقال يوم علم
 وليلة غم اذا كانت تاحذ النفس كذا بخط نقية وعرضا مضموناً الى المضمون
عبد حتى يخلص فاحذ ان يولد لم يجز على دفع البدل عبد حتى جنانية
 فاحذ وعلا وان غداه وليس له مال لا يجب عليه دفعه وحكم النطرة الى المسموعة
 وعندنا يجب دفعه وتقدر النظم عبد مخلص حتى انشأه حاتماً في الذي العبد حفر
اثنان ما تاتي الذي العبد حفر اعنتهم بينهما وقد شجر عبد لصل حفر على
كان عليه دينه وانما في يضمن في ذلك بعد ايجاني قارعة الطريق ببر
واوجباً ما لا اول وقمة النصف لهذا **فاغفل** فتدري فيها انسان
 فاعنته مولا مع علم بالحفر والوقوع فعليه دينه لانه صار مختاراً للعداء بالاعتنا
 مع العلم بجنانية فان وقع فيها افر فلولي الثاني ان يشارك الاول فيما يضمن
 من الدين يضرب الاول بجميع الدين والثاني بجميع قيمة العبد عند حقيقه فيقسم
 الدين على اربعة اجزاء **ياخذون الثاني جزءاً واحداً واول الاول عشرة اجزاء**
 وعندنا يجب على المولى للاول كل الدين ولنا في نصف القيمة لانه صار قاتلاً للمال
 بالحفر فيضمن كل الدين للاول لاعتنا قمع العلم به وصيرورته مختاراً للعداء

الوفاء للعبد
 واجمع العبد في صحاح

في يوم السبت
 في يوم الاحد
 في يوم الاثنين

في يوم الاثنين
 في يوم الثلاثاء
 في يوم الأربعاء
 في يوم الخميس
 في يوم الجمعة
 في يوم السبت
 في يوم الاحد
 في يوم الاثنين

ويضمن لثاني نصف القيمة لعدم علمه ولو جردا بينين وقوله اعنتهم بينهما اي بين
 الوقوعين والموتين وقد شجر اى علم المولى بوقوع الاول في البيوت حفرها عبد
 وقوله يضرب من قوام ضرب في اجزائهم اذا شجر فيجاء واخذ منها نصفها
 هذا هو الاصل وقال الفقهاء فلان يضمن فيه بالثالث اي ياخذ منه شيئاً بحكمه كماله
 من الثالث من المغرب وفارسية الضرب دست حرزون يطلب رد حق خو بس
 وقوله في ذكر اى في الذماء وهو الدين حين بقدر اى اى قيمته العبد المخصوص حتى
واجب على العقب على مولاة معتبر في ذلك وأهله على مولاة صنية موجبة لال
وهو على العقب في هذين **واقتضى باله معتبر** بان قتل خطأ او جنى على قيمته
 خطأ او علمه بان المقتضى من ملكه يعتبر جنانية عنده حتى يضمن انما صيب
 قيمة العبد المخصوص وقالوا جنانية على مولاة وعلى قيمته وعلمه له هدر بخلاف القاتل
 مولاة او رقيقة جنانية موجبة لال فخره لا يعتبر ويكون هدر لا جنائياً طيب المولى
 بالرفع او الذماء وقالوا لا يكون معتبراً في مال المولى اذ دفع العبد او افرع بالارث من مسوط
 خا هو ذلك والمحيط وقوله يرضى ال قول وما جنى معناه وجنانية على الفاصب هدر
 ما به من مصدرية وجنانية الوديعه والعارية على المولى وعلمه له هدر وعلى المودع
مدير يقتل انساناً خطأ ودفع قيمته بلكافاً مدير يقتل بطلا خطاً
ثم اباد ثانياً فلولي **ينصفها قالوا الثاني الاول** ودفع المولى قيمة لولبة
وان يشاء يبيع المولى **والا جاز الشئ** **لا يبيعها بلكافاً** ثم قتل آخر
 فلولي نصف قيمته التي اخذها الولي وان شاء يبيع المولى به وقد صرت في الصلح وانما
 وضع في اذ دفع القيمة الى الولي فينبى الجنانية الثانية اذ لو لم يدفع حتى اخرى
 اخرى ثم دفعها الى الاول فان لولى الثانية ان ياخذ المولى ايضاً بنصف القيمة
 عندهم والفقهاء ان هناك صارت العسمة مشتركة بين الاول في مال ما دفعت
 لا الاول لم يكن كل القيمة حقاً للاول فيكون المولى جانياً بالدفع وولى الولي
 ضلعاً بالقبض وهما يتخافان واما وضع المدير اذ في الفقه اذ دفع العبد الى
 الاول لا يكون لثاني في المولى سبيل بل يقع الثاني الاول فياخذ نصف العبد
 منه لان المولى دفع الى الاول عين حقه وهو العبد فلان صار الدفع بقضا

العبد المولى
 العبد المولى

عند احدث يعتبر جنانية حتى
 مدير يقتل مولاة اما اذا جنى
 على الفاصب او على نفسه او على
 حاله
 والمسئبة معتبراً بالانفاق
 في قولهم ان يكون قاتل انسان
 مولاة وان يشاء يبيع المولى
 انما في بيع المولى مولاة
 اي بالنصف جميع المولى
 في الاول

وغير قضاء سواء من الزوج أو اداوا اهلكه عديرو قتل بصرا خطا وافر عدا
مَنْ قَتَلَ ذَا حَظٍّ وَذَا عَهْدٍ وَذَا لِسَانٍ لَا فَرْقَ وللعوديان فلعلم
وَلَا يَكُنْ تَعَفُّوهُ فِيمَا لَا رَيْعَ وَالتَّائِبُ إِذَا أَحْصَتْهُ الْقَصَصُ وَعَلَى الْمَوْتِ
 فممنه لولي الخطا فان عني احد من الورثه وانقلب نصيب الاخ لا مالاً ومن المول
 قيمة واحدة يعقب هذه القيمة عند انشا نكاح ما لولي الخطا، ونكاح الغير العاني
 وعند من امان ما كان له من الغير العاني والباقي لولي الخطا، قاله المبسوط الجناية
فَخَاصٌّ بِهَا بَابُ اسم لفعل محرم شرعاً سواء حل بآمر
 او ينهى ولكن لسان العنقا من الفعل في النفوس والاطراف فانهم خصوا الفعل
 في المال بالهم الفعيب اعنى عندك في مرض موته ثم قتل العبد المعق مولا خطا
قَالَ مَنْ أَعْتَقَهُ فَمِلْتَهُ يَسِّرُ لِقَاضِي عَقْدِهِ فِي فِيمَا فانه يجب على العبد قيمته
هَذَا بِالْإِجْمَاعِ وَكَسَى ثَائِبًا قَالَ يَأْخُذُ عَلَيْهِ جَانِبًا بالاجماع لنقص العنق اذ
يُؤْتِيَانِ الْقَبِيلَةَ يَتَدَارَكُ ويلزم ان هذه عاقبة الاعاق في مرض الموت
 وصية ولا وصية للنف ثل بطلت ووصف نفق العنق والعنق مما لا ينتقض نفق
 جب لنقضه معنى بروفعة ثم يجب عليه قيمة اخرى عندك بحيفه سواء اوليا و
 مولاة القبل والمراد الاقارب من القيمة ومن الدية وانما ذكر في النظم العتمة لانها اقل
 من الدية غالباً وعندنا يجب الدية على المعق بناً على ان المستحق كما كتب
 عندك وكله قتل الكتاب وجوب الاقارب من قيمة ومن الدية وعندنا كما كثر المدبرون
 فيجب الدية على العاقلة وتوضع المذلل العبد البالغ فانه لو اعققه وهو صغير
 ثم قتله الصغير ولا مال له سواء فانه على العبد ان يسقى في قيمته من ربع ثم ذلك الثلث
 في قول له حنيفة وصية له وليس فيما بالان الصبي لا يحرم الارث بسبب العنق فكذا
 لا يحرم الوصية في محل الوصية في الثلث فيلزم رد النسيئة فيما زاد على الثلث و
 عندنا يجب الدية على العاقلة لانه صر عديرون وقد اوصى له بقيمة فان كانت القيمة
 يخرج من ذلك مال سلم بعدد القيمة والاي سلم ل قدر الثلث من رقيمة بمجانا
 وسوى البقية من المبسوطين **فَسَاءَةُ الْمُقْتُولِ فِي مَكَانٍ يَبْعُ وَلَا تَقْبِضُ عَلَى الشَّكْرِ** باع
وَعَيْتَ عَائِلَتَهُ لِذَاكَ وَوَحْيًا عَنْ يَتِيمٍ مَا كَانَتْ دار امرئ انسان ولم يسلم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

قوله ماكلها أنت الضمير ما ويل
الدار لا أكافك بنات ويل
الحلف مقصود

الحمد لله

[illegible]

از نظر ان حق غشیه
 رعد از روی البریه
 از یسبیم قندم
 قشقه فصل ما بینها
 حد اوست محمد اله
 خن و دنیا را با اله
 بعد از این الم صارت غشیه
 دنیا را و جسد قدر القضا
 الدول وهو للذوق دنیا را اول
 فالقندم والنش مقص

اجماع ونبية الاذن يصفه نقول

وكذا عندنا في رواية الزوج اذا ضرب زوجته حيث بضرب للتأديب مثلما نظر للتأديب
 حال الضربها ضمن الإجماع من دون دفعها والوجه **كتاب الحنفى**
 من ذلك ما ذكره مالك من الاحتياط وهو التكتير الحنفى اذا بان من مبال الغلام فهو
حنفى يقول منها لا يملك قالوا ولا كثير فيه يحكم ذكره ان بال من مبال النساء فهو
 اننى وكذا اذا سبق احدهما فالحكم بسبقه انما اذا خرجا معا قالوا حنفى لا ادرى اكلم اننى
 وهما حكى بكنى البول لانه دليل القوف قاله آخر الميسوط ان ابا حنيفة استفتح التزوج بالكنى
 على ما حكى عنه ابا يوسف لما قال بين يديه يورث من الكنى يولا قال ابا يوسف هل
 رأيت قاضيا يكتل البول بالواقى وتوقف في اجواب لعدم طريق الوقوف من نص او
 عقل وهذا ما نرى فيه وورع حيث لم يخط في اجواب وكذلك قال صاحبنا اذا استويا
 في المقدار احكم لنا به ايضا ولم يتقل عن احد بعدهم انه وقف على دليل يكون قولهم لحكم
 لنا به نقصنا فيه وهذا الاشكال لما يكون اذا مات قبل البلوغ فانه اذا بلغ لاجل ان
 يزول الاشكال لظهور علامته فانه اذا جامع بذكر او خرجت له خيعة او احتكم كالطال
 فهو حل وقوله فيه مقبول فانه لا ينفى عليه غيب وان كان له ثديان كذلك المرأة اوصفت
 كالنساء او كانت يجامع كالحياض او ظهر به جبل او نزل في ثدييه لبن فهو امرأة قال
 في نظم الزندوستى الحنفى في جميع احكامه من الميراث وغيره له وعليه حكم النساء حتى
 يبين امر **كتاب النكاح** الوصية والايضا طلب شئ من غيره
 لينفذ الغير على غيب منه في حيوة او بعد ماته يقال ان سئل حكما ولا توصه الاوصية
 بما يجتمع ان ياتي به على غيب منك وكذا حكما يغنيك عن ذلك وفي الشرع افاض
 هذا الصنف بما بعد الموت كالوكالة بما قبله واوصى فلان بكذا اي جعله ذلك حاله
 او امر فلان ان يجد وصيا من ميسوط خاوم زله وغيره او امره بانه يشترط
الاقرار بالانكاح بالاقرب او قال في ذلك ان اقرار ان استعانى هذه
والنكاح بواحد من سويين بين جميع الاقرباء قارىا الوصية خمسة شرائط
 ثلث منها صنف اشتراط القرابة اذا لم يكن وارثا لا يكون وارثا اذا وصية لوارث
 والاثنان فصاعدا سوى الوالد والولدين المشتهى جميع الوصية وشرطان مختلف
 احدهما المحرمية في شرط عند وعندهما الرجم يكنى وان في انه شرط الاقرب للاقرب

قوله لا يعلم اى
 لا يعلم جواز النكاح
 من

هذا الصنف بما بعد الموت كالوكالة بما قبله
 او امر فلان ان يجد وصيا من ميسوط خاوم زله وغيره
 او امره بانه يشترط
 الاقرار بالانكاح بالاقرب او قال في ذلك ان اقرار
 والنكاح بواحد من سويين بين جميع الاقرباء قارىا
 الوصية خمسة شرائط
 ثلث منها صنف اشتراط القرابة اذا لم يكن وارثا
 والاثنان فصاعدا سوى الوالد والولدين المشتهى جميع الوصية
 احدهما المحرمية في شرط عند وعندهما الرجم يكنى وان في انه شرط الاقرب للاقرب

ومما سوي بين الاقرب والابعد ادخال الوصية كل من ينسب اليه من قبل الجدة الام
 الاقصى اب له في الاسلام كذا ذكر في المختلف وسائر شروفا المنظومة وكثير من وج
 الزيادات والميسوط قلت وعلى هذا لا ينفع قوله والنكاح بواحد الا باخباره و
 صف او شرط على ما تكلفوا فيه فدينه والنكاح بواحد وهو المرأة ولم يشترط المحرمية
 مع القرابة بخلاف لاى حنفية ولكن ذكر في المحط وزيادات العتبات وقاضى الشرح
 على الخلاف ايضا فقال عندنا حنفى يعقل لاستيفان هذه الوصية اجم فلا يملك كل الوصية
 للواحد وعندنا لا يفتقر لجم بل الواحد يستحق كل الوصية وان كانا معا عت بقسم الثلث
 بينهم قلت وعلى هذا لا ينفع النظم من غير تكلف ويستتبع اختلاف في اشتراط
 اجم من قوله والنكاح بواحد والآخران من قوله وسويين بين جميع الاقرب يعنى يسوي
 بين المحرم وغيره وبين الاقرب والابعد واحمل على هذا ان لا ينظم اوفى والآخر
 خلاف الاصل الا يصار اليه الا عند الضرورة والاضروء وعلى هذا الخلاف اذا اوصى لزوج
 قرابة لا راحة اولادى اوصاه اولادى به اولادى انسابه اما لو قال مع هذه الاقرب
 الاقرب في الاقرب لا يعتبر اجم عند الكل لان الاقرب اسم فرج تفسير الاول ويحصل
 فيه المحرم وغيره ولكن يقدم الاقرب بغير شرط وانما وضع في الاقربا فانه لو قال لزوجته
 اولادى قرابة اولادى نسب يستحق الواحد كل الوصية عند الكل فيكون تركها وظل
 كانت الوصية للجمع قوله الى حنفى لانه يعنى الاقرب لا يعتبر اجم ههنا ولم يكتف
 في النكاح فيظهر فيما اذا تركك بشاوعين وخالفين حيث كانت الوصية للمعين عند
 لا اعتبار الاقرب وعندنا نصف الوصية للجمع والنصف للمعين عند لان اجم اقرب من
 اجم لان عند الواحد لا يستحق كل الوصية فيعطل النصف كان ليس هو غير
 بنى النصف للمعين وفي قوله اما ينقسم بينهم بل انما زياوات قمر فان وذكر خاوم
 في هذه الفروع واللوص ولد يجزى من ذلك لئلا يكون الموصى وارثا ولم يكن
وان يكنى اوصى لثلاثين وكذا ينصف والى ذوالاثر اوصى لاجنتين ثلث
فذلك بينهما نصفين ليس على الثلث والاشقيت ماله ولا ينصف
 بنصف ماله ولم يجز الورثة بقسم الثلث بينهما نصفين عند ولا ينقسم
 بينهما على خمسة اسم سمان لصاحب الثلث وثلثه اسم صاحب النصف

الوصية حرام للافتقار الى الوصية
 من الفقهاء اجماعا على الوصية
 لا يملك الواحد كل الوصية
 الا بجماعهم
 والوصية حرام للافتقار الى الوصية
 من الفقهاء اجماعا على الوصية
 لا يملك الواحد كل الوصية
 الا بجماعهم

والنكاح بواحد من سويين
 بين جميع الاقرباء قارىا

قال في مبسوط خواص زلفه وايجماعوا لانه اوصى لرجل ثلث ماله ولا يرد بسدر ماله
ولا يرد برع ماله ولم يجز ان اوان كلّا منهم يضرب بالثلث لجميع وصيته بالغامق ولا يفتح
الثلث بينهم بالسوية والفرق ان الوصية بالثلث والدرع والسدر لم يتناول حق
الورثة لفظا لان تناول الوصية حقهم لفظا لما يكون باصطراط من اهدما بالاضافة
الى الزيادة على الثلث كالوصية بالنصف او بالاضافة الى العين من اعيان مالا ولم
يجز بل يتناول معنى من حيث اتم اذا جازوا وخصف عليهم الزيادة على الثلث
فبالنظر الى عدم تناول لفظ لا تطل الوصية برزهم كبره الاجتناب بالنظر الى تناول
معنا بطل فيما زاد على الثلث برزهم فابطلنا هان حق الاحتقان واعتبرنا بها
ان حق الضرب ليكون علما للفظ والمعنى جميعا اما الوصية بالنصف فبنتا ولسن صتم
لفظا ومعنى فطلت برزهم في حق الضرب والاحتقان جميعا واصل هذه المسئلة
بمعناها **ان كل من اوصى ثلث اعمد ثلثه وانسان عاك في القيد اوصى ثلث ثلثه**
فثلث هذا العبد واذ اكل ثلثه فلا تقسام في الوصية اطلقك اعيد باعيا
ثم مات اثنان منهم فلم يوص له ثلث هذا العبد وقالوا لعله ان كان الباقي يخرج
من ثلث ماله وانما حصل ان كل واحد يحمل النسيبة ويقسم قسمته واحدة فلم يوص له
كل الباقي كما في الاحتقان الثلثة والاوقار الثلثة من نصف واحد والارام الثلثة
وكل واحد يحمل النسيبة ولا يقسم قسمته واحدة بل يقسم كل جنس على صفة كالعبيد
الدور والاقارب المختلفة كالمرور والمورق والتوجهي فله ثلث الباقي والفرق
ان حق الوصي لا كالاصل وحق الارث كالنسيبة والهلاك بصرف الالنسب كما في
المضاربة وهذا النوع قسمته فيحصل فيما تحتها ويقسم قسمته واحدة اما في
يقسم قسمته واحدة على وجه الجبر لا يتحمل هذا النوع فيبيع على الشراكة فيبيع
الهلاك في الاحتقان من اجماع المحققين وغيره قال في المبسوط الرابع ان العبيد
قوا كما قلنا ايضا لانها لا يرد بان قسمته الرقيق جبر الا عند التساوي في الماله
لان الغرض من القسمه الانتفاع فلا بد من المساواة وذلك في بني آدم نادر
لما فيه من التفاوت العظيم وقوله **فلا تقسام بالغامق** في الصحيح بطريق التعليل فاعلم
وهو لفظ المصنف وضع الميم وفتح جايه كان قوله **والمرقد قد يراه الضرب**
من الزيادة

الاحناس ۴

الموصى لا يقرب الوصي إلا أكثر من ثلثه إلا بقرينة فذكر قال لا يوجد له
ألا الذي يوصي أن يفتق أو يبيع غيب أو يبيع أطلاق يقرب الوصي
بالأثر من الثلث عند عدم إجماع الورثة إلا بعد الثلث وعندما يقرب
بجميع ما أوصى كما مر غير أنه رحمه الله وفيها من الثلث فصول في السعاية والمجاناة
والرأب المرسلة أما صور السعاية أوصى يفتق هذين العبدين مائة أعقبتهم
في موضع مائة وقيمة ألف وقيمة الآخر ألفان وليس له حال سوى ذلك إلى
إجازته الورثة يفتق مائة والأعتقان من الثلث وثلث مائة ألف درهم فأنق
بينهما على قدر وصيتهما ثلث ألف وهو ستمائة وستة وستون وثلث درهم
للزى قيمة ألفان فيسقط عنه هذا القدر ويسبق الباقي وهو ألف وثلثمائة
وثلثه وثلثون وثلث درهم والثلث للزى قيمة ألف فيسقط عنه ويسبق في
الباقي وأما وصي أنه عتق من كل واحد منهما ثلثه من غير سعاية وثلثه
سعاية وصور المجاناة عبدان قيمة ألف وقيمة الآخر ستمائة
وأوصى بأن يباع واحد منهما بمائة من فلان والآخر بمائة من فلان فهنا
فقد حصل المجاناة لأصدهما بالف وللآخر خمسمائة وذلك كله فإن لم يكن له مال
غير هذين العبدين ولم يجبر وإجازتهما بقدر الثلث فيكون الثلث
بينهما على قدر وصيتهما يقرب أصدهما بالف درهم والآخر بخمسمائة وكذلك الرؤب
المرسلة بأن أوصى لوصي بالف والآخر بالفين وثلث مائة ألف فانه يكون
بينهما الثلث من شرط الطهارة ومعنى الضرب من الرديات في قوله في ذلك

الموصل

من هذا الصبح كان لصاحب السيف ستة اسهم صرنا في ستة فحصل
 له ستة وتلقون وكان لصاحب السدس من السيف سهم ضربناه في الستة فحصلت
 له ستة ول من الخمسة التي صارت ما تبين وعشرة سدسها وذلك خمسة وتلقون
 لكل اذا ضربت خمسة وتلقين في ستة يصير ما تبين وعشرة فاجعل له احد
 واربعون سهما من السيف ستة ومن الخمسة خمسة وتلقون وحصل لصاحب
 السيف ستة وتلقون فبلغت سهام الوصايا سبعة وسبعين وفي اقل من ثلث
 جميع المال بنصف سدس الثلث لان ثلث المال اربعة وثلاثون وفي ثلثي على
 سبعة وسبعين بسبعة اسهم والسبعة نصف سدس الثلث لان الثلث اربعة
 وثلاثون وسدس اربعة عشر فنصف سدس يكون سبعة فان قلت حصل سهام
 الوصايا على الخرجين ثلث المال الا نصف سدس الثلث وسهام الوزيرة ثلثا
 المال ونصف سدس الثلث كما قررنا فابن فابن اختلاف الخرجين قلت
 انما اختلف الخرجين في مقدار ما حصل لصاحب السيف وصاحب السدس
 فليخرج الشيخ رحمه الله ان كان حقهما على السواء لكل واحد منهما اربعة وعشرين
 حصل لصاحب السدس اكثرهما حصل لصاحب السيف اذ حصل لصاحب
 السيف ستة وتلقون ولصاحب السدس اربعة وثلاثون والابان وعدمها في هذه
 المسئلة بمنزلة عندهم لان الوصايا اقل من الثلث من الميسر طين وقوله يسوي
 قيل يسوي نعم الباء اصح وافصح وقد ذكر في مجموع الفتاوى سوى في البيع يسوي
 اقايسوي فانه نادر فلا يحسن كذا رايت بخط فقهنا فان اوصي لآخر بثلث
وان يكن اوصي بثلث خاله وقضيت بحاله ما لا والمسئلة بها
في حقه ثلث وسبق له حظا في ستة وقوله فان السيف
وقضيت لهما والثلثة والسبع والعشرون **خطا الوزيرة** يقسم بينهم على
الثلث فاجعل ما تبين ومائة ومن غير ثلثي سهم بين الفقه سبيل المشافعة
في الثلث اذ التلقون له وما وراءه حظا لوكا عنه ووجهه
ويشمان الخيف بالاذني من سدس ونصف سدس اعني ان يقول اجمع
ويشمان الخيف بالاذني فلا كذا اجازة من **سلك** بالسيف
والفقدشون له عشر في **عشر** والوارث **في** ما تبين وصية للجميع

الحقد فيما وراء سدسهم فنسب لصاحب السيف خمسة اسهم واستوت منا
 في السدس فانكسر بالنصف فضر بنا مخز في النصف وهو اثنين في ستة فصار
 السيف اثنى عشر فنسب لصاحب السيف عشرة وكان خمسة وانقسم السهام بينهما
 فحصل لصاحب السيف احدى عشر لهما ولصاحب السدس سهم واذا جز
 صار السيف على اثنى عشر وفيه مائة صارت الخمسة الباقية سبعة
 سهما ايضا كل مائة منها على اثنى عشر سهما لصاحب السدس سدس ذلك وهو
 عشرة اسهم فحصل لصاحب السدس احدى عشر سهما عشرة من الخمسة اسهم
 من السيف مثل ما حصل لصاحب السيف من السيف فصار سهام الوصايا
 اثنين وعشرين وانه دون الثلث ولان دون بنصف سدس الثلث لان
 سهام جميع المال اثنان وسبعون اثنى عشر من السيف وستون من الخمسة
 وثلث ذلك اربعة وعشرون وسهام الوصايا اثنان وعشرون والاثنين
 نصف سدس اربعة وعشرين فثبت ان سهام الوصايا دون الثلث بنصف
 سدس الثلث وحصل الوزيرة خمسون سهما من الخمسة وانه مثل ثلثي المال
 ونصف سدس الثلث لان ثلثي المال ثمانية واربعون واثنان نصف سدس
 الثلث فاستقام الخرج وعدمها تقسم السيف بين صاحب السيف
 صاحب السدس على سبعة اسهم على سبيل الخول والمضاربة والموتى ان يضر
 كل واحد حقه وبما ان يجعل السيف على ستة لهما من يضر صاحب السيف
 الجميعه وصاحب السدس سهم فصار سبعة اسهم سهم لصاحب السدس و
 ستة اسهم لصاحب السيف ولما صار السيف على سبعة اسهم وفيه مائة
 فيصير كل مائة من الخمسة الباقية على سبعة اسهم وفيه مائة فيصير كل مائة
 من الخمسة الباقية على سبعة اسهم ايضا وذلك خمسة وتلقون لصاحب
 السدس ذلك وليس خمسة وتلقين سدس صحيح فانكسر بالسدس فضر بنا
 مخز في السدس ستة في خمسة وتلقين فحصل ما تبين وعشرة واذا ضربنا
 الخمسة في ستة فيصير السيف وهو سبعة اسهم في ستة ايضا فيصير
 اثنين واربعين فحقتا فصارا كل ما تبين واثنين وخمسين

فاما اذا اجاز الوصايا
 وقيل ان الوصية صالحة

لصاحب السيف
 لصاحب السدس

لصاحب السيف
 لصاحب السدس
 لصاحب الوصايا
 لصاحب الوزيرة

ووصية بالثلث ووصية بالسدس فجعل السيف على ستة لحاجتنا الى السدس
 فصاحب السدس لا يدع الاستدس سها وصاحب الثلث لا يدع له ثلثه سهمين
 فنسلم لصاحب السيف ثلثه اربعة بق سها وانما نعمة لصاحب السدس
 فيما زاد على سهم واستوت من اربعة صاحب الثلث وصاحب السيف في السهم
 الثاني فانكسر النصف فضرربا بحزب النصف وهو اثنين في ستة فصار اثنين
 عشر ونسلم لصاحب السيف ثمانية مكان اربعة بعيت اربعة وحزب صاحب
 السدس لا يجد سهاين واستوت من اربعة صاحب السيف والثلث في
 سهاين فنصف بينهما فحصل لصاحب السيف تسعة ولصاحب الثلث سهم
 واستوت من اربعة اكل سهاين ادعاهما صاحب السدس فانكسر بالثلث
 فضرربا بحزب الكسر ثلثه في اصل المسئلة اثني عشر ليزول الكسر فصار ستة
 وثلثين كان لصاحب السيف تسعة اسهم ضربها في ثلثه فحصل اربعة
 وعشرون وكان لصاحب الثلث سهم ضربها في ثلثه فحصل اربعة وكان
 الذي لا يستقيم بينهم سهاين ضربها في ثلثه فصار ستة اكل واحد منهم سهاين
 فبينما سهمي صاحب السيف الى ما كان له فصار تسعة وعشرين وثمان سهاين
 صاحب الثلث الى ما كان له فصار خمسة وحصل لصاحب السدس سهاين لا
 غير وقد فرغنا من قسمة السيف لجمداه فصارنا العنان الى القسمة الباقى
 وهو خمسة اوسم ووجه ذلك ان السيف مهادر على ستة وثلثين وقيمت
 مائة صار كل مائة من الخمسة مائة على ستة وثلثين فضرربا بحزب ستة في ستة وثلثين
 فصار النقد مائة وثمانين يعطى الثلث ستون لصاحب الثلث والسدس
 ثلثون لصاحب السدس فبلغت سهاين الوصايا مائة وستة وعشرون في النقد
 تسعون والثلث ستة وثلثون وبقي للورثة تسعون وهي اقل من النصف
 فاذا سهاين الوصايا اكثر من الثلث فان اجازت بفتح كذا ان لم يجز وانما
 قول به خفيف يجعل ثلث مائة على ما بلغت اليه سهاين الوصايا حاله الاجازة
 وهي مائة وستة وعشرون واذا صار الثلث هذا صار الثلث مائتين و
 اثنين وخمسين والجمع ثلث مائة وثمانية وسبعين السيف سدس وهو ثلثة
 وستون والباقي بعد السيف ثلث مائة وخمسة عشر فاعط كل واحد منهم من

في قسمة السيف لجمداه فصارنا العنان الى القسمة الباقى وهو خمسة اوسم ووجه ذلك ان السيف مهادر على ستة وثلثين وقيمت مائة صار كل مائة من الخمسة مائة على ستة وثلثين فضرربا بحزب ستة في ستة وثلثين فصار النقد مائة وثمانين يعطى الثلث ستون لصاحب الثلث والسدس ثلثون لصاحب السدس فبلغت سهاين الوصايا مائة وستة وعشرون في النقد تسعون والثلث ستة وثلثون وبقي للورثة تسعون وهي اقل من النصف

الثلث

الثلث الا ان مثل ما اعطيت عند الاجازة من جميع المال انما وقد اعطيت صاحب
 السيف ثلثه تسعون وعشرين كله من السيف فاعطى كذا اعطيت لصاحب الثلث
 من السيف خمسة ولصاحب السدس من السيف سهاين فاعطى كذا وكذا
 مبلغ ما اعطيتهم من السيف ستة وثلثين فيوز السيف بعد سهاين الوصايا تسعة
 وعشرون في الورثة ثم اعطى من النقد لصاحب الثلث سهاين كما اعطيت منه
 ولصاحب السدس ثلثين والمبلغ تسعون فحصلت سهاين الوصايا مائة وستة
 وعشرون ستة وثلثون من السيف وتسعون من النقد وجميع المال ثلث مائة
 وثمانية وسبعون فاستقام الثلث والثلث انما عند ما يقع بينهم على طريق
 العول ووجه ان يجعل السيف على ستة اسهم لما قرر فيضرب صاحب السيف بجميع
 وصاحب الثلث بينهما وصاحب السدس بسهم فيوز الاربعة اسهم سهم صاحب
 السدس وسهاين لصاحب الثلث ستة اسهم لصاحب السيف ولما صار السيف
 وفيه مائة على تسعة اسهم صار النقد مائة عندئذ منه على تسعة اسهم فاضرب
 خمسة في تسعة فيكون خمسة واربعين لصاحب الثلث ثلثا خمسة عشر ولصاحب
 السدس سدسها تسعة ونصف فانكسر بالنصف فضرربا بحزب النصف
 وهو اثنين في خمسة واربعين فصار تسعين واذا انصف النقد يضرب السيف
 ايضا فصار ثمانية عشر فيضرب جميع المال مائة وثمانية فاذا صار اقل من كل واحد
 ضعف ما كان فصار لصاحب السيف اثني عشر ولصاحب الثلث من السيف
 اربعون والنقد ثلثين واكل اربعة وثلثون ولصاحب السدس من السيف اثنين
 ومن النقد خمسة عشر فاكل سبعة عشر فبلغت سهاين الوصايا على الثلث فان
 اجازت الورثة بفتح كذا ان لم يجز واخذوا ما جعل ثلث المال على قدر الوصايا
 لا على قدر سهاين الوصايا كذا روى عنها والوصايا سدسان وثلث فجعل كل سدس
 سهاين فكان اربعة واذا صار الثلث اربعة صار جميع المال اثني عشر فلصاحب
 السيف سهم من الثلث كله في السيف ولصاحب السدس من الثلث سهم
 سدس سهم في السيف لان السيف سدس المال وخمسة اسداسه في النقد و
 لصاحب الثلث سهاين من الثلث سدسها في السيف وخمسة اسداسها

انفام

ثلثة وسبعين وجميع المال مائة
 وثمانية فاذا ردت سهاين الوصايا

موت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء

اعيان ماله ولا يجر لانه العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
لو اعققت الميراثي ثم جازا ثوبا في ثلثه استجبا بما يرضى ومضى الموت
فلا تجاب اولاً فهو احرى وابداً بالعقود ان ما سبق اعقود عداً باع
 حالي بعض ثمنه لثمنه في او اشترى وحالاً وضاً وثلث عن ايتها فانهما يتخاضعا
 في الثلث والمشتري بالخيار لغوات غرض من شرح السعوى وان باع اولاً لمحاباة
 ثم اعقود فالحماية الى وسعي العبد فيتمه ان لم يبق من ثلثه شئ وهذا عندنا وعندنا
 العتق الى سوا العتق من احرى **اعقود ثم جازا ثم اعقود فثلث بين العتق الاول**
وبين عتق ثانياً لها نصف ونصف لها فاقبها والمحاباة نصفان
وعتق بين المأجورين نصف في الاول والآخر في العتق الاخر يشترك
 العتق الاول عندنا وعندنا العتق الى على جميع العتق والحيابة من العتق وهو العتق
اذا اشترى الابن من رجل فملك عن ثروته لم يفسد الاول ولا يملك رجل اشترى
ولم يرث اذا سقى واقبها فوراً فيها واشتقها ابنه ومضى موت
 بالفرم ومضى موت ذلك فتمت ولا العتق من ثمنه فتمت لان العتق في الميراث وصية
 ولا وصية لوارث والابن وارثه منها بالانفاق فيلزم رد قيمته لبطان الوصية
 له والعتق لا يرث فيلزم رد السعاية ثم ان كانت السعاية مثل نصيبه من الميراث
 نقاصاً لا محذوراً ان كانت اكثر منه يسع في الفضل وان كان اكثر منه باخذ
 الفضل على السعاية وهذا بناء على ان المستحق مريض عن عتقها فوجبه السعاية
 لا يخرج من كونها وارثاً وبوصية يقول الواوحي عتق السعاية يلزم رد الورث
 فانه يكون مكانها لان المستحق مكانه عندنا ولكنا تب لا يرث فوجب تنفيذ
 الوصية له فاذا نفذ الوصية وطرحنا السعاية فخرج من الثلث صار
 وارثاً واذا صار وارثاً فلا يبيع الوصية فيجب السعاية فلا يزال يرد وهكذا وان
 الدور ساقط فيجب طوعها من حيث يقع الدور انما وقع بايجاب السعاية
 فلا يوصيها وهذا لأن ثبوت الوصية للوارث اصيل من ابطال ميراثه لا يترك
 ان الميراث لا يرتد برداً واحداً الوصية للوارث ترتد لعدم الاجابة من
 المبسوطين وهذا اذا اخرج الابن من البلد اعادة المخرج ليس ويرث

موت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء

موت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء

موت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء

وصفق هذه الصور في المشروعة والمبسوطين بما اذا اعتق عبد أكثر يساوي العتق
 ولا مال له الا العبدان والا لئن فعتق ثلث الممل ماله بينهما نصفان وهو الف
 ثلثاثة وثلثون وثلث درهم لانه جميع المال اربعة آلاف الفان نفوذ قيمته كل واحد
 الف وثلث اربعة آلاف ما قبلت له منها ماله واحد ستائة وستة وستون وثلث
 درهم يسقط من سعاية كل واحد لكونه يبيع كل واحد في ثلثاثة وثلث وثلث وثلث
 الابن لانه تسعس ولهذا أخذ الوصية لانه نصف الميراث بخلاف المسئلة الاولى لان
 ايجاب السعاية فيه يورث الى الورث لان الابن يخرج من ثلث ماله وهذا لا يورث
 لانه لا يخرج من ثلثه ومن حيث الوصية له لا يعتق من المبسوط البكر وهذا عندنا
 اعم عندنا من كل الثلث يصرف الى العبد فيعتق مما يبيع سعاية لان الابن وارث
 عندنا ولا وصية للوارث وبسبب الابن في كل قيمة ثم ان كان ميراثه مع السعاية سواء
 تقاضا وان كان في اطلاقها فضل يرد الفضل **اذا اشترى المولى ابنه بالف درهم**
اذا اشترى الابن بالثمن وقيمة الابن كنصف ذاك الوصية وقيمة ثلثا
 وكان منه عتق عبد بقيته **كقيمة الابن وصار ثلثه ثلثه** درهم واعتق
عتق ماله ثلثا والابن سعى في الكل والعتق لكان فاستجبا عبد آخر بقيته
قالوا عتقها ثلثا فهو محجج والابن في الكل سعى العتق حصة نصف
 ولا مال له سواء ذلك ومات من مرضه ذلك سلم الحماية كلها يساع عندنا وعلى الابن
 والعبد ان يسع كل واحد من جميع قيمته ولا يرث الابن وذلك لانه جازا ثم اعقود واعتق
 يجزيه الحماية والعتق الاول في الابن وثلث ماله لا ينفذ لكل ومنه عتق ان
 الحماية اول من العتق فيسلم الثلث كله للبايع لان ثلث الممل خمسة والمحاباة
 خمسة ويسعان في جميع قيمتها لانه يصير من الثلث من الثلث شئ فلا
 يرث الابن لانه تسعس وعندنا العتق اولى من الحماية والابن وارث ولا
 وصية له فيصرف كل الثلث الى العبد فيعتق مما يبيع من غير السعاية ويسع الابن
 في جميع قيمته وعلى البايع ان يرد خمسة الحماية هكذا ذكر المسئلة في مروج
 المنظومة والمبسوط وذكر خواهره في مبسوط كليهما وصرف على قولها
 في المسئلة الاولى الثلث الى الابن والعبد نصفين ثم ابطال النصف المذكور

موت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء

موت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء
 الموت من قبل ان يولد له العبد ليس من اهل العتق لانه لم يولد له العتق بالثبوت
 انما هو من اهل العتق بالثبوت لا بالانقضاء

اصاب الابن لانه وارث عندهما واثبت النصف الذي اصاب العبد ووجب عليه
 السعاية في الباقي ولم يصرف الثلث كله الى العبد لانه اوصى بثلث ماله لوارثه ولا يجزي
 ثلثا يكون للاجنبي الا نصف الثلث لما عطف فقال في المسئلة الاولى على قولها يعق
 من العبد قدر ستمائة خمسة وستون وثلثي درهم وهو نصف الثلث فثلث ماله
 في تلك المسئلة مائة وثلثمائة وثلثون وثلثون في ثلث ماله وثلثه وثلثين وثلث
 والابن يسوي في جميع قيمته وقال في المسئلة الثانية على العبد ان يسمى في نصف
 قيمته لانه لو سلم له من الوصية نصف الثلث ما يثاب في خمسون وقيمة جميعه
 يعق نصفه مما اوصى العبد ان يسمى في نصف قيمته ولفظ النظم يجعل المثلثين
 وهو قوله والابن في الكل يسمى لا المجتهد فقد عطف على كل السعاية عن العبد
 وفي الكل مائة يكون باشتاء جميع اجزائه وكذا باشتاء البعض مع ثبوت البعض لما
 عطف في اقسام الغضايان في موضعه كما يقال ليس كل انسان بكاتب
وان يجوز امة ثم ثلث في مائة من الموت وشقي حاصلا اعق المريض امة في مائة
 ان ثم تزوجها في مرضه ودخل بها ومهر مثلها مائة ثم ما عطف في ذلك فان كان
 قيمتها ومهر مثلها بخروج من الثلث يكون النكاح صحيحا ويعق من سعاية
 وتورث منه طعن عيسى في اشتراط محرمه من خروج القيمة ومهر المثل من الثلث
 وقال كيف يستقيم هذا والمهر دين يعنى من جميع المال والقيمة وصية بعين
 من ثلث المال ولكن بقول مراد من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد دفع مهر المثل
 من المال لان مهر المثل دين فيستداه به ويبيانه ان مال المريض يكون ثلثه الآن
 ومائة مثلا فيقضى اولاهن مثلها مائة من جميع المال يبقى ثلثه الا ان يخرج
 قيمتها ومائة من ثلث ماله ويصح النكاح من غير سعاية وتورث منه نصفه وان
 هذا التاويل قول من الكتاب فان كانت قيمتها ومهر مثلها بخروج من الثلث ولو
 اراد كليهما لم يخل بخروجان ثم انما تجب السعاية عنه وان ورثت ولا وصية
 للوارث ضرورية الا في المسئلة الابن وان كانت قيمتها بخروج من الثلث
 ماله لزمها السعاية في بعض قيمتها وصارت كالكتابة فلا يصح كتابها لمواها
 وكذا دخل بها في النكاح الفاسد يلزم من المثل في كتابها من مثلها الا لا

وثلثه ثم

في المسئلة الاولى
 في المسئلة الثانية
 في المسئلة الثالثة
 في المسئلة الرابعة
 في المسئلة الخامسة
 في المسئلة السادسة
 في المسئلة السابعة
 في المسئلة الثامنة
 في المسئلة التاسعة
 في المسئلة العاشرة
 في المسئلة الحادية عشرة
 في المسئلة الثانية عشرة
 في المسئلة الثالثة عشرة
 في المسئلة الرابعة عشرة
 في المسئلة الخامسة عشرة
 في المسئلة السادسة عشرة
 في المسئلة السابعة عشرة
 في المسئلة الثامنة عشرة
 في المسئلة التاسعة عشرة
 في المسئلة العشرون

ثم يرفع الثلث مما بين بطريق الوصية وتيسر فيما بقى من قيمتها وهذا قول الجعفي
 وقالا النكاح جائز على كل حال لان المستحب من عند ما فليها الميراث وعليها السعاية
 في جميع قيمتها لانها وارثة ولا وصية للوارث ثم يجزى سبب القيمة التي عليها من
 مهرها وميراثها فان بقي اقل الالوة وان كان زادها شيئا على مهر مثلها
 بطلت الزيادة اذ هي وصية ولا وصية للوارث من الميسولين وقوله ما صلب
 انفسوا النكاح وما للثني **قال ابن ابي عمير** اوصى بثلث ماله لوارثه ولم يجز الوارث
القول الثاني في كل ما عطف **واعتقوه وذهبوا** اذ بطلت الوصية عند
 كذا البطلان **القول الثالث** **انما** **واعتقوه وذهبوا** اذ بطلت الوصية عند
 ويعق ولو اوصى بان يشتري بثلث ماله لوارثه او لغيره بثلث ماله لوارثه او لغيره
القول الرابع **انما** **واعتقوه وذهبوا** اذ بطلت الوصية عند
 في المسئلة الاولى **القول الثاني** **انما** **واعتقوه وذهبوا** اذ بطلت الوصية عند
 نفسه والورثة صفاء كل ما جازته الوصية عند وعنده ما لا يجوز يعق به ان ان
 يخرج عن الوصية ويبيع غيره جفا فلا اية وق باطلا لا يجوز ان يخرج
 القاض من اقل تصرفه وانما وضع في بيعه عذبه اذ لا يجوز على التفسير
 الذي قلنا عندهم وان اجاز مولا وانما وضع في الصبيان اذ لو كان كلهم كيارا
 او قيم كبير فالوصية باطلة عندهم من الايضاح وقال في رواية قاض في ان الكبار
 باطلة وفي الصغار اكتب بخروج القاض عن الوصاية وانما وضع في الولد اذ في
 الكفاية او في كتاب عن يجوز عندهم من الميسول **القول الخامس** **انما** **واعتقوه وذهبوا**
بحوزة ما ظهر النفع الوحي **وقع مغفور على القول الثاني** اشترى الوصي من
 مال اليتيم لنفسه او باع شيئا من مال اليتيم جاز عند اذ كان لليتيم فيه منفعة
 ظاهرة وتفسير بان يبيع ما يملك من ثمنه عشر ثمنه او يشترى ما يملك من ثمنه
 بخمسة عشر قال في النعمة ويبيع ويشتري وعند محمد لا يجوز وهو قول الجعفي وسلفه
 ثم رجح الى قول الجعفي واما موضع في النفع الظاهر على ما فسر اذ بدوه لا يجوز
 بالاجماع وهذا في حق وصي الحب امان في القاض لا يجوز بيعه من نفسه ولا
 كتابا لانه وكيل ومع الوكيل من نفسه بمثل القاض او يبيع ليسر لا يجوز بالاجماع

في المسئلة الاولى

في المسئلة الثانية

في المسئلة الثالثة

في المسئلة الرابعة

في المسئلة الخامسة

في المسئلة السادسة

في المسئلة السابعة

في المسئلة الثامنة

في المسئلة التاسعة

في المسئلة العاشرة

في المسئلة الحادية عشرة

في المسئلة الثانية عشرة

في المسئلة الثالثة عشرة

في المسئلة الرابعة عشرة

في المسئلة الخامسة عشرة

في المسئلة السادسة عشرة

في المسئلة السابعة عشرة

في المسئلة الثامنة عشرة

في المسئلة التاسعة عشرة

في المسئلة العشرون

في المسئلة الاولى
 في المسئلة الثانية
 في المسئلة الثالثة
 في المسئلة الرابعة
 في المسئلة الخامسة
 في المسئلة السادسة
 في المسئلة السابعة
 في المسئلة الثامنة
 في المسئلة التاسعة
 في المسئلة العاشرة
 في المسئلة الحادية عشرة
 في المسئلة الثانية عشرة
 في المسئلة الثالثة عشرة
 في المسئلة الرابعة عشرة
 في المسئلة الخامسة عشرة
 في المسئلة السادسة عشرة
 في المسئلة السابعة عشرة
 في المسئلة الثامنة عشرة
 في المسئلة التاسعة عشرة
 في المسئلة العشرون

وكان في نظم الحق وانما وضع في الوصي اذ لو باع الاب مال الصغير من نفسه بثلث القيمة
او بغيره بغير حوز الوفاة شفقت من جامع المحب في وانما وضع في بيع الوص من نفسه
اذ بغيره من غير منعه الصغير او عقاب بثلث القيمة يجوز الورثة ان كانوا اكمل
اتباع الوصي العرض والعقار **ببيع بغير اعتناء** اكدوا احضورا ولا دين
وابطال حصة العتبار **وتسوية العتبات** **بالاعتبار** ولا وصية فليس
وجوز ان يكتسب الوصي **ببيع من التركة** واذا كانوا غائبين فليس الوصي
دون العقد لانه ما هو با حفظ وبيع العروض من الخط دون العقار وان كانوا صغارا
كلهم فليس العروض والعقار كالب وان كانوا اكمل راوصغارا فليس العروض
العتبار عند من حصته الصغار والاكمل وقال لا يبيع نصيب الصغار من العروض
والعقار دون نصيب اكمل وان كان اكمل غيبا فليس عرضهم لاعتقارهم
ويؤخذ من كل التركة للدين والوصية المشتركة اذا كان على الملية دين او
وقد بان ان الوصية يجوز ان يطلها البقية اوصى بوصية وهي راقم او
دنانير ولا راقم ولا دنانير في التركة والورثة كمال حضور فلو وصى بثلث التركة و
قال ليس له ذلك لاني قد ادين والوصية والمعن بالوصية المشتركة الدراهم و
الدنانير وانما سهاها مشتركة لان كل جزء من اجزاء التركة مشغول بذلك لو هلك
شيء من التركة بحيث تنفذ الوصية من الباقي وان قيل وللورثة ايضا حق في التركة
حتى لم ان يستأثروا غيبة التركة لانفسهم وينفذوا اوصايا اهلها ولو لم تكن
هذه الوصية كان ما يتخذ فيه الوصية مشتركة هذا اصل الاصل اوصى لمارجل
ولو وقع قال قد فعلت ذا وصي ما تركت فيها وقبل ثم اشرف الوصي
على الموت فقال لرجل جعلت وصي ما تركت وصايا التركة جميعا فظاهروا رواية
وروي عنها انه نصير وصيا في تركة الوصي لاني تركه الوصي وان صرح وقال او
صليت لك من اموري وامور الملية الاول نصير وصيا عندهم عنهما جميعا من
ميسر طواخره **ان ولدت فوضي بها بعد النكاح** **فان قلت** **فمن حق**
وانتي قال فيهما على التسوية رجل له ستمائة درهم وجارية ففترها لثلاثة درهم فامروا
لرجل بالجارية وجاز ثم ولدت اكارية ولها مائة ثمانية ان ولدت بعد قبض
الرجل

الموصى اياها لاشك ان الولد لانه ولد على ملكه وان ولدت قبل التسليم الى الموصى قال ابو حنيفة
اجازة بتمامها ونفذ الولد للموصى لان الوصية قد حقت بالام فلو جعل الولد شركا
مهما لا يقتضي بعض الوصية في الام ونقض الأصل بالتمتع خلف من القول وقال لا
له ثلث كل واحد منها لدخول الورثة الوصية بنحوها وما اكثر من الثلث فيعطل له
ثلث كل واحد منها وبيان القولين ان المال الف وعايتان وثلثه اربعاء بغير الثلثة
من ذلك لا احداه فندفع الامه كلها اليه يسر حاله درهم فيكون ذلك من الولد وهي ثلث
الولد وعلى قولها يكون الثلث شيا على الولد والام نصيبين مائتان في الام وعايتان
في الولد فيكون له ثلث كل واحد منها والباقي للورثة من جامع اقسام والرهاني ولو
كانا خراجا من الثلث فما للموصى من المدة اية احقني الثلث جمعه اوصى لاهل فله ان
ولا اصل في ابيات من يقول **وصية لكل من يقول** تنال زوجته عندك و
عند كل من يقولهم وتعلمهم شقة للعرف اوصى لثمانين نسمة من ماله قال ابو
والتمه ادنى حتى اهل الارث **فان يرد قال السدس** **وان الثلث** فكتاب الوصايا
ينظر الى احسن سهام ورثة الموصى لاسدس مالا يها كان اقل يعطى للموصى له ذلك فعلى
هذه الرواية جوز ابو حنيفة النقصان عن السدس فلم يجوز الزيادة عليه حيث اعلم
له اقلها رواية جامع الصغير قال ينظر الى احسن سهام ورثة والى سدس ماله اياها كان
اكثر يعطى له ذلك وعلى هذه الرواية جوز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان وقال
يعطى للموصى له احسن سهام الورثة على كل حال سواء كان مثل السدس او اقل او اكثر
الا ان يزيد تجزئ يعطى له الثلث الا ان يجزئ الورثة الزيادة على الثلث وصورة
المسئلة رجل مات وترك ابنا وامراة وقد اوصى لرجل سهم فعنده على رواية الوصايا
وفي قولها يعطى له احسن سهام الورثة وهو من المواة فيراد احسن السهام على الوصية
ومن ثمانية فيصير تسعة يعطى للموصى سهم والمرأة الثلث سهم ولابن مائة وعلى
رواية اجماع الصغير يعطى له السدس من ماله لانه اكثر من احسن السهام فيحصل المال على
سبعة لحاجتنا الى السدس فيعطى للموصى له سهم بغير خمسة والمرأة من ذلك الثلث
فلا يستقيم فضرنا اصل الفريضة وذلك ستة في حوز الكسرة وذلك ثمانية فيصير
ثمانية واربعون للموصى له سهم مفروب في ثمانية ومن ثمانية وهو سدس ماله

وكان في نظم الحق وانما وضع في الوصي اذ لو باع الاب مال الصغير من نفسه بثلث القيمة او بغيره بغير حوز الوفاة شفقت من جامع المحب في وانما وضع في بيع الوص من نفسه اذ بغيره من غير منعه الصغير او عقاب بثلث القيمة يجوز الورثة ان كانوا اكمل

يا
وزاد الوصايا
الورثة اذ لم يوص
السدس من ماله
جوز في كتاب
من هذا كتاب
السدس من ماله
السهم من ماله
كان اولى من ماله
فلذلك ان زادنا السدس
افلاما من ماله
ادنى سهم الورثة
الثلث من ماله
الثلث من ماله

الرجل بالجارية وجاز ثم ولدت اكارية ولها مائة ثمانية ان ولدت بعد قبض الرجل

وكان في نظم الحق وانما وضع في الوصي اذ لو باع الاب مال الصغير من نفسه بثلث القيمة او بغيره بغير حوز الوفاة شفقت من جامع المحب في وانما وضع في بيع الوص من نفسه اذ بغيره من غير منعه الصغير او عقاب بثلث القيمة يجوز الورثة ان كانوا اكمل

Handwritten manuscript page from the Voynich manuscript, featuring dense script in Voynichian characters arranged in approximately 18 horizontal lines.

مخطوطات
مسند الساج
فی

فما ج المعاصي التوسل به الى الله
فما ج العباد من فعل الخير والى الج
رقة والاعمال من غير ان يكون له
موقوفات من امواله فكل ذلك
والاقتناع على التوفيق بقدر
الاضافة الى الخلق الدراج

التدريس في الهندسة

جزوئی بنی

هذا هو الصحيح في النور فقال بكرة قيل قوله قد قامت الصلوة قال الحام الحلو اي من الصحيح من المحفوظ في قوله لا حين بلغ انسان اليه عن ابي يوسف انه يسحب ان يزيد

ويستحب قولاً كثيراً وصحبت وفيه الأكل ذكر بعد الانتعاج وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيها وما أنا من المشركين ان صلواتي وحسن عبادتي وما بي يدرب العالمين لا مشركك وبذلك امرت وانا اول المسلمين في رواية عنه يقول وانا هو من المسلمين ثم قال في رواية عنه يقول قبل الشئ وفي رواية عنه بعد الشئ هو الصحيح من مذهبه ولكن قوله اذكر ينفذ الى الاول والآخر رواية اخبرنا بالابن يقول ذكر بعد الانتعاج وهل يقول قبله عند المتقدمين لا وعند المتأخرين يقول على وجه احضار البنية ونفخ القلب والعامه لغت اليوم كذلك وهو اختيار الفقهاء ابو العباس لكن يقول وانا من المسلمين عليه فتكون الاحام الحلو اي من المحيط والفتاوى الطهرية والتخفة **وقال الكلي: سئل المهر والجمعوا على بنو الطهر** سئل المهر مع هذه في رواية ابي مع الصغير وقال في الصلوة احب الى ان يتوضأ بعين المهر مع هذه في رواية ابي مع الصغير وقال في الصلوة احب الى ان يتوضأ بعين ولم يذكر الكراهة وعرف ابي يوسف انه لا يكره وفي ظاهره اجماع غير انها ان اكلت الفاع من انا على فورها يتجسس الماء بلا خلاف ثم قال الطحاوي عند كراهة سون حوضه وعلى هذا هو الاعم القوم اقرب وقال الكوفي عدم تحريمها اجف وعلى هذا هو كراهة تنزيه وهو الاعم واقر الى موافقة الاثر الميسر فعل هذا هو العلم انها لم يكن تاكل اجف الا يكره التوضي بسون وهذا يبين حمل العوام في ترك السنون يدخل في تحريمهم ثم لا يغسلون ذلك الموضع وذلك مكره ولا يغسل قبل الغسل وكذا يضعون التوضي بين يديه فياكل بعضها ويبيع البعض ثم ياكله اكلها هل ويظن من الكرام اخبر وهو مكره من شرط مع قاضي خان والمحيط في قال في التخفة انما يكره التوضي بسون المكره عند وجود الماء المطلق اما عند عدم فلا يكره **وفي غاي البطل والحق** خلق الصلوة حالة اشكال عن ابي يوسف ان لغايب البطل والحق انما يكره خسة خيفة وعند ما هو مشكور لا يجس النوب الطاهر بالشك وان خشي وجرح في الطهرية لان الماء يوقع عليها بما يصير سور وما وذلك غير طاهر من العون والتخفة **ولو كان يله مني محبتكم**

هذا هو الصحيح في النور فقال بكرة قيل قوله قد قامت الصلوة قال الحام الحلو اي من الصحيح من المحفوظ في قوله لا حين بلغ انسان اليه عن ابي يوسف انه يسحب ان يزيد

الم يكره غسله ولا يكره

هذا هو الصحيح في النور فقال بكرة قيل قوله قد قامت الصلوة قال الحام الحلو اي من الصحيح من المحفوظ في قوله لا حين بلغ انسان اليه عن ابي يوسف انه يسحب ان يزيد

اسطو

91

استغف في صغر على فاشه او تحفه بلما هذا على وجهين تذكر الاحتلام اولم يذكر في تذكر فعل اربعة يتغن انه مني او يتغن انه مني او شك انه مني او مني في اكل الغسل وليس في هذا ايجاب الغسل بالماء بل بالمغنى لان الاحتلام سبب خروج المغنى فاظهاره خرج مني ثم رفق بطول المنة وان يتغن انه ودي لا يغسل عليه وان لم يذكر الاحتلام فعل الواجب الابعه ايضا فان يتغن انه ودي او يتغن انه مني لا يجب الغسل ان يتغن انه مني يجب الغسل وان شك انه مني او مني في اكل الواجب الغسل قيا بما من يتغن بالاحتلام وقال لا يجب الغسل استغفاه والفرق لابي يوسف بين ان يذكر الاحتلام وبين ان لا يذكر ان ايجاب الغسل متردد بين كونه منيا او منيا فلا يجب الغسل بالشك غير ان يذكر الاحتلام بين مح كونه منيا لان الاحتلام سبب خروجه من ميسر خاخر لوه والمحيط قلت فعل هذا المصلحة من تذكر الاحتلام مح وهذا ذكره قاضي خان وذكر في احصيه والمختلف والعون وفتاوى الفتاوى والطهري لا يجب الغسل عند ابي يوسف روايتان ثم قوله محتمل اتفاق على حالي احصيه وعين فالحكم عند عدم التكرار وعلى ما ذكره المحيط وعين المراد منه الباع كما في قوله لو شهد الوضوء لجن محتمل نظير مما ذكره نفسه الاحام زاهو علما ربه وروى عن وهب انه حكى يوسف صلوات الله عليه في منزل الرليخا ثلث سنين ثم احتلم اي بلغ مبلغ الرجاك فقد قال في صلوات ما احتلم بنى وقط في محتمل يجب الغسل عندهم وان تذكر الاحتلام ولم يربله فلا يغسل عندهم والمن ماء دافق خاخر ابيض ينكسر عند الذكر والمزى ماء رقيق يضرب الى اليسار يخبر عن ملاعبة الرجل اهله والودي الغليظ من البول يتعقب البول **ولا يجيد المهر في حياضه اغتاف بعد تكون شقوقه** اذا رفق المني مكانه خرج عن شهوة يجب الغسل بلا خلاف سواء كان بمس او نظرا او فكر ومنه فارق مكانه خرج عن شهوة فلا يغسل عندهم خلافا للشافعي ومنه فارق عن شهوة وخرج عن شهوة لا يجب الغسل عند ابي يوسف خلافا لما قاله في الغرض وعند ما لا انفصال ومرة اخلاق نظيره او ميسر في الاستمتاع بالكف والجماع فيما دون الفرج والاحتلام اذا اخذ بالتحليله

للتردد

تذكر الاحتلام اولم يذكر قلت ويجعل ان يكون عليه يرفع

حين انفصل المني عن مثبوة من خرج بعد سكونه سفرة وفيما اذا جامع امرأته
اغسل قبل ان يبول ثم سأل عنه بقية المني وغيره منه منكم في الكبر حيث الغسل
عند جماعه قال ولو اغسل بعد ما بال او نام او سقى ثم خرج المني لا يجب الغسل بالاجماع
من المجرى **وَيَنْقُضُ الوُضُوءُ قِيَّ وَالتَّلَافُ انْ كَانَ قَدْ قَامَ عَلَيْهِ قِيَّ**
بالماء فلا فيه وصلح حاله ان كان لا يكفيه في الاجماع انقضى وضوءه عند
خلافه لما وفيما دونه لا ينقض عندهم واختلف في المرتبة من المني هل هي العجم
المخدر من الراس ليس يحدث اجماعا وقيل فيه ما من الهذلي والحيط يجوز التيمم
بغيره **وَقَدْ رُوِيَ بِالْخِزْيِ تيمم التيمم عند الخبز** كلما هو من جنس الارض
عند جماعه وعند يوسف لا يجوز الا بالتراب والصلوات في المجل عنه لا يجوز
الا بالتراب وهو قوله الاضمر ويدخل الشافعي والصحيح قول الشيخين ثم قالون
الفان في بين الارض وغيره ان كلما يخرج بالان فيصير رطبا كما في
واحبش او ما ينظمه بلين كالخبر والصبر والذهب والفضة والرياح
وجوها فليس من جنس الارض من التحفة المسئلة الثانية يجوز التيمم بالخير
عند الاضطرار عند يوسف ومع وجود التراب والصلوات لا يجوز وعند
بجوز في الفضلين وصورة التيمم بالغبار ان يضرب يديه ثوبا او لبا او
فسادة او شئ من الاعيان الظاهرة فوقه على يد غيره فتييمم وكذا اذا
هبت الريح وارفع الغبار في المفاضة من المحيط ثم لم يظف المصنف ثوبا باليا
المثلثة وهو ما تحت الارض من التراب وفي بعض النسخ يري بالياء
الموصولة من تحتها وهو ما فوق الارض من التراب وهذا صحيح غير ان
الشيخ رحمه الله استعمله كان الاخر عسي تيمم كما في بيته الاسلام ثم اسلم
وَقَدْ رُوِيَ التَّيْمُّنُ وَالْحُكَامُ تيمم كما في الاسلام بيع تيمم ويجوز الصلوة
به عند يوسف طافا لما لم يمسحوا في كتاب الصلوة لصحة التيمم بنية الاسلام
على قوله يوسف وشروطه في اجماع الصفة وهي الصحيح من مذهبه لان
نية التيمم من المسلم بشرط منه اولى قول الاسلام في شرطه من مبسوطه
وَمَنْ يَتِيمًا يَتِيمًا يَجُزُّ فِي الصَّلَاةِ كَالْأَبْنَاءِ يَوْمَ

قوله التيمم عند
وعند الخبز حين معناه
التيمم بالتيمم عند الخبز
مفص

في قوله التيمم
في قوله التيمم
في قوله التيمم
في قوله التيمم

الآل في صلواتي وصل في ذكر الآل عبيدها عند يوسف طافا لما سوا وضوءه
او غير يامه او غيرهم وسوا ذلك في الوقت او بعد ولو وضع غير وهو لا يعلم
به فعل ما ذكر في اي من الصغى وفي رحله ما قد نسبته يجوز التيمم عند من لا في التيمم
انما يكون بعد العلم وعلى ما ذكر في المبسوط وهو اجماع به فهو على خلاف ولعل التيمم
حال لا هذا حيث قال لا يدري ولعله لا يدري قال ذلك في اي من الصغى وفي الله اذا كان
علما بالياء وظن انه بعد تصديدا لا اتفاق لان العلم لا يقدم بالظن والمسلم في
المبسوط وشيخ الطحاوي قال في اجماع التيمم لم يذكر في اجماع المسألة فثبت انه
وغير سواء وعموم من يصلي بدل عليه والصل للتيمم كالسنة للزيادة وفيما في
لنزل الانسان رطبا او وضوءه رطبا ايضا وهو المراد في النظم من المذهب عن يوسف
وَمَا أَتَى الْحُجْرَيْنِ بِالْتَّيْمِ لَمْ يَحْضُرْ يَوْمَ عَمَةِ هَذَا فَعَلِمَ ان المجوس في
السجن في الصبر لم يجدوا طهورا افضل بالتيمم ثم خرج من السجن انه لا يعيد وقالوا
بعيد والمراد من المجوس في النظم المجوس في الصبر اذ في السيرة لا يعيد عندهم من
المبسوط ولو كان معناه ومعه غير بعد عندهم من المختلف لا بأس بالمؤمن
وَلَيْسَ بِالتَّيْمِ بِأَمْرٍ عَالِمٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لِلْأَمْرِ قَائِمٌ ان يذهب الى باب
الامر في جميع الصلوات ويقول السلام عليك ايها الامير الصلوة برحمتك وقالوا
بكر ذلك وقال في جامع قاضي خان انما قال ابو يوسف ذلك في امر زمانهم كما كانوا
مشغولين بالنظر في امور الرعية فاستحقوا زيادة الاعلام ولا كذلك الان زماننا
فعل هذا كل من كان مستغفلا بصالح المسلمين كالقاضي والمفتي والتنزيل العود
الى الاعلام ومن التراب يعود منقعة على اليه اذن قبل الوقت يكره عندهما
وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ التَّيْمُّنَ فِي التَّلَافِ يَجُزُّ فِي الصَّلَاةِ كَالْأَبْنَاءِ يبعد عند الوقت وقال
ابو يوسف لا يكره للخبر من يصف الاخير من الليل ولا يحد من فتوى في قاضيه
وانما وضع في الاذان اذا اقامه قبل الوقت لا يجوز عندهم من المحيط وشروط التيمم
وَيُجْزِئُ مِنَ التَّلَافِ كُلِّ مَا يَجْعَلُهُ فِي التَّيْمِ عَقْلًا امام قرائن الاولين في
حدث فاستخلف اعيان فسدت صلواتهم وعن يوسف في غير رواية الاصول لا
يُسْتَدْرَكُ الزَّوْقُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَدْ رُوِيَ التَّلَافُ وان قد روي عن قاضيه التمسك

الرجل بالان شتر
وجان يامش مرح
استان

بعد الاعلام م

قوله خليفة فغيره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فشدت صلوة عندك جيفة خلافا لما اصابه النقص في صلاة يومئذ وقيل لا بعد اقل
لوجود صفته وهو الاختلاف على قولك جيفة من جامع قاض خان وانما قاله الاخيرين
حتى اذا قيل ركعة والمسئلة كلها فشدت صلوة الامام القوم عندهم من الميسرة
و**يُحْتَمَلُ شَعْرُ الْوُضُوْءِ لَوْ تَعَلَّقَ شَيْءٌ عَلَى الْاُخْرَى فِي قَائِمَا** امره صلى ركعتين بفرقة
ثم تقدم سورة وقراء في الاخيرين جاز عندك يوسف خلافا لما كالحاردي وجدش با
بعد الركعتين **وَالْعَدْلُ بِقَائِمَتِهِ فِي الْحُجْرِ يَلْبَسُهُ فِي كَأَنِّي الْوُتْرُ** افندي بن
فنت في صلوة الفجر يتابع فيه قالا لا يتابعه ثم قيل سكت قايما وقيل جلس
تحففا بالخلافة وهو الاظهر من الهداية وعلى هذا اختلاف التكليف في صلوة الجماعة
ولو افندي لمن يغتسل بعد الركوع **وَالسَّجْدَةُ لِلَّهِ** وقيل السلام يتابعه في القنوت
والسجود عندهم لكان الاجتهاد من جامع قاض خان **صَلَاةً اَرْبَعًا تَطَوُّعًا** ولم
وَمَنْ يَصَلِّ اَرْبَعًا تَطَوُّعًا وَمَا لِيْ شَيْءٌ قَضَاءً اَرْبَعًا اقرأ افندي شئنا فاض
اربعا عنده وقال ركعتين وفي المسئلة ثمانية اربعة وهي جمع وفرة نكدي اربعا
وَمَنْ ثَوَّاهُ اَرْبَعًا حِينَ شَرَعُ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ اَرْبَعٌ اِذَا قَضَى تطوعها وشرع فيها
ثم افسدها وهو احدى الاوليين بلزمت قضاء اربع عنده وعندهما قضا ركعتين
من العون وانما وضع في الاربعة اذ لو نكدي اكثر منها لابلزم اكثر من الاربعة في رواية عنه
وفي رواية عنه في الاربعة قبل الظهر وقبل الجمعة وبعدها وقبل العصر بلزمت اربع
ركعات وفي غير ذلك ركعتان وبعض الشافعيين اختاروا هذا القول وانما وضع
في عدد اذ لو نكدي مطلقا لابلزم اكثر من ركعتين باختلاف من المعنى
وَقَدْ تَرَى عَنِ سَوَاحِلِ فِي الرُّكُوعِ فِي ثَلَاثٍ وَلَكِنْ لَمْ يَنْقُصْ قرا المقتضى في الاوليين
الناحية دون السورة عنك يوسف انه لا ينقصها في الاخيرين وقال اخيهما
في الاخيرين وانما وضع هكذا اذ في العكس لا ينقص الناحية عندهم ولو ان المصنف
في ثلث والاربعة ينقص **تَعْدِيلُ اَرْكَانِ الصَّلَاةِ قَرْضٌ وَتَرْكُ اَرْكَانِ الصَّلَاةِ نَقْصٌ**
تعديل اركان الصلوة وهو الطمأنينة والقرارة الركوع والسجود وقومة الركوع والقنوت
بين السجدين ليس بقرض عند اصحابنا وعندك يوسف في رواية غير الاصول
انه قرض حتى لو فرض راسه كما ذكره او كما سجد لا يجوز صلوة وهو قول الشافعي رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ثم طمانينة الركوع والسجود على قولها سنة عندكم جاني حتى لا يجب السهو وتركه
وواجب عندكم حتى يجب سجد السهو تركه ولكن تركه على القولين أحسن
طمانينة فوعة الركوع وفعل السجود بقدر تقبيل سنة لا يجب على قولها بالانقباض
فان طاطاراسه فليدفع ان كان الى تمام الركوع اقرب جاز وان كان الى القيام
اقرب لا يجوز وانما يكون اقرب الى القيام برفع الركبتين على عكس ترتيب الوضع
الكل من بسوط خازان وذلك السجدتين ان كان الى السجود اقرب لا يجوز هو
المختار من المحط والهداية وفناؤه الفتاوى امام سيفه احدث فاسقط
وتحكي المسائل المتفرقة في الصلاة وما يتقبلون سجدة مسبوقة
فلما اتم بهم صلوة الامام صلى الله عليه وسلم فسدت صلوة الكل عنده وقال اصلوة اليوم
ناصة **وفي انتضاع البصر في الشئ من ان هو لا يفسد ولا يغسل الشئ** نسخ
البصر على ثوب المصل منقوع الورع او شئ راسه ومسا الدرم جاز ان يبرؤا في
الشبهة ويغسل الثوب في الانتضاع وبين عندك يوسف وغلصها لا يجوز بل يستقبل
وانتهى الى انصرف **وليس ما بين العزارة والاذن من سجدة حتى البياض فاعلم**
البياض الذي بين العزارة والاذن يسقط غسله بالانما عندك يوسف وقال لا
لا يسقط والعزارة اسم لموضع نبات الشئ الذي لم يلبس من الميسرة انكشف
وكشف ريع الساق عفو واذا ما كان دون الموضف ايضا فكذا ريع
العزارة وما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة عند وفي النصف عند واما ان
فاعتبر الخروج على العلة او عدم الدخول في الصلوة وعندكم الريع ما منع جواز الصلوة
وان كان في الجملة مع وكذا ستر الطريق في محاذاة النساء اقل من في الجملة وسنة
الطريق ومجاورة النساء انسان عند وما نلتة اما في الجملة فيعتقد باقتداء الا
الصالحين في اقامة الجمعة عندك يوسف وعندكم لا يفتقد بالاقتران الثلثة وصورون
سد الطريق ان يكون بين الامام والقوم طريق بين يديه الجملة حتى منع صحة الاقتداء
فقام على عرض الطريق واحدا واقتدر بالامام جان وكل اما اجواز لانه اذا قام في الطريق
واحد لم يبق عنه وبين الامام طريق يمر فيه العبد وذو اليمين الاقتداء فان قام اعطف
المعتدى وراى الطريق واقتدر لاجمع اقتداؤه ولا يستدبر الطريق لان صلوة من قام على

المجلد کردن و در جاد النجلی مع مدد

هذا في العدة الشرا والوفاء
 الى الخرج العدة المتفق العول على
 ما في الدين العول والاذية
 الا انما في العدة ان
 كانت في العدة ان
 واجبه في العدة
 خصوصاً في العدة
 الا انما في العدة

والاثنان في جمع عند في جملة
بجدة وفي ذات النساء
ارتفاع حيلولة الطريق
بنيامها فيه صم

فوق هذا فصل
الكتاب في قوله
فوق هذا فصل

وَأَنْ يَكُنْ صَدَاقًا مَوْقِفًا **فَقِيلَ تَوَدُّعًا** **وَالدُّخُولُ** **لَا** **تَزُوْجُهَا** **عَلَى** **الْعَلَانِيَةِ** **لَيْسَ**
 أَنْ يَدْخُلَ لَهَا حَتَّى يَنْتَهِمَ عَنْهُ وَقَالَ لِذَلِكَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْتَهِمَ نَفْسُهَا لَأَنَّهَا رَضِيَتْ بِمَا
 الْبَدَلُ فَلَا يَكُونُ لَهَا حَبْلُ الْمَدْلُ قَالَ الصِّدْقُ الشَّرِيفُ قَوْلُهُ حَتَّى وَبِهِ يَقْنُ وَإِنْ كَانَ
 شَرْطُ الزَّوْجِ فِي الْعَقْدِ أَنْ يَدْخُلَ قَبْلَ السَّنَةِ فَلِذَلِكَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْتَهِمَ نَفْسُهَا بِمَا خَلَا
 مِنَ الْحَبْطِ **وَالْمَرْءُ مِنَ الْمَرْءِ الْعَلَانِيَةِ** **أَنْ عَقَدَ عَقْدَ الْكِتَابِ** **تَابَعَهُ** **تَزْوِجُهَا**
 فِي السَّرْعِ مَرَّتَ تَزْوِجُهَا ثَابِتًا بِالْعَلَانِيَةِ بِأَكْثَرِهَا رَأْيًا وَسَمْعَةً فَإِنْ اسْتَعْلَى السَّعَةِ
 لَمْ يَحِبَّ الزَّوْجَ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ بِالْسَّعَةِ رَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّ لَهَا مِنَ السَّرْعِ
 لَا الْعَلَانِيَةَ وَقَالَ لَهَا مِنَ الْعَلَانِيَةِ وَذَكَرَ فِي السَّرْعِ قَوْلُ مُحَمَّدٍ إِلَى يُونُسَ وَأَمَّا فِي
 فِي الزَّوْجِ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّهَا لَوْ تَوَضَّعَتْ فِي السَّرْعِ مَرَّتَيْنِ تَزْوِجُهَا فِي الْعَلَانِيَةِ عَلَى الْكُثْرِ
 مِنْهُ أَوْ عَلَى خِلَافِ جِنْسِهِ وَاتَّفَقَ عَلَى الْمَوَاضِعِ فِي الْأَكْثَرِ مِنْ جِنْسِهِ الْمَرْءُ فِي ضِلَالَةِ جِنْسِ
 مِنَ الْمَثَلِ وَأَنْ خُتِلَ فِي الْمَوَاضِعِ فَالْمَرْءُ الْعَلَانِيَةَ فِي الْكُثْرِ مِنَ السَّرْعِ **بِجُزْءِ الْعَقْدِ**
وَيَكُونُ ذَلِكَ تَزْوِجَ الْأَخَةِ وَصَاحِبِ الْعَقْدِ وَالْمُضَافَةِ **الْمَادُونِ** **وَيُرْكَبُ** **الْعَقْدُ**
 وَالْمُضَافَةُ تَزْوِجُ الْأَخَةِ عِنْدَهُ وَقَالَ الْأَجْرُ وَالْمَاضِي فِي الْأَخَةِ أَدْلَى لِمَنْ تَزَوَّجَ
 الْعَقْدَ الْإِجْمَاعِ وَأَخَاضَ شَرِكُ الْعَقْدِ لِأَنَّ الْمَاضِي يَكُونُ ذَلِكَ إجماعاً وَلِذَا لَمْ يَجِبْ
 وَالْوَضْعُ يَكُونُ تَزْوِجَ أَمَةِ الصَّغِيرَةِ إجماعاً وَالْكَاتِبُ يَكُونُ تَزْوِجَ أَمَةِ إجماعاً
 مِنَ الْمُسْتَطِغْنِ **وَالَّذِي لَوْ تَزَوَّجَ مَمْلُوكٌ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حُرًّا** **الصَّغِيرَةُ** **بِأَخِي** **عَلَيْهِ**
 وَاحِدَةً لَصَغِيرَةٍ فَرَجَحَ إِيَّاهُ مِنَ الْعَقْدِ وَقَالَ الْأَجْرُ وَالْوَضْعُ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ مِنَ الْمَذْهَبِ
وَعَقْدُهَا صَدَاقًا مِنْ بَيْعِهَا وَيُوجِبُهَا فِيهِ مَرْئِيَّتُهَا **اعْتَقَلَتْهُ عَلَى**
 تَزْوِجِ نَفْسِهَا مِنْهُ فَعَقِدَتْ عَقْدَ بَيْعِ الْعُقُولِ وَلَا يَجْزِي عَنْهُ أَنْ يَبْتَغِيَ أَنْ يَبْتَغِيَ
 لَهَا حُرَّةً وَلَكِنَّهَا تَسْتَعِي فِيهَا فَإِنْ رَجَعَتْ نَفْسُهَا مِنْهُ وَبِئْسَ لَهَا مَا لَهَا مِنَ الْمُسْوَءِ
 أَنْ لَمْ يَسْمَعْ شَيْءَ فَعَقْدِهَا صَدَاقًا عِنْدَهُ لَا غَيْرَ وَعَقْدُهَا مِنَ الْمَثَلِ مِنَ الزَّوْجِ وَأَمَّا
 وَالْإِجْمَاعُ مِنَ الْمَثَلِ لِيُشِيرَ إِلَى الْخِلَافِ إِذَا تَشَبَّهَ لِإِجْمَاعِهِ مِنَ الْمَثَلِ وَقَوْلُهُ وَيُوجِبُهَا
 فِيهِ أَنَّ فِي هَذَا الْكِتَابِ وَهِيَ مَذْكُورَةٌ فِي ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالزَّوْجِ وَلَا يَكُونُ فِي هَذَا
 كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ أَنَّ شَرْطَ الْكِتَابِ الْإِجْمَاعُ فِي الْخِلَافِ اسْتَفِيدَ مِنْ لَفْظِ التَّشْبِيهِ فَانْتَبِهَ
 الْكِتَابُ مِنْ قَوْلِ زَوْجٍ وَالْدُّخُولُ مِنْ قَوْلِهِ حَتَّى تَكُنْ كَذَا قَرَأَ فِي شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي مَبْسُوطِ

هذا هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

هذا هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

هذا هو الذي
هو الذي هو الذي
هو الذي هو الذي

لَوْ طَلَّقَ الْعَقْدَ لَمْ يَكُنْ تَزْوِجًا فَجَبَرُوهَ **فَقِيلَ** **عَبْدُ زَوْجٍ** **بَعِيرُ** **أَذْنٍ**
وَجَدَّ الْعَقْدَ بَازِنٌ مَوْتٌ **لَمْ يَكُنْ** **الْعَقْدَ** **لِأَنَّ** **الْمَوْلَى** **لَمْ** **يَكُنْ** **طَلَقَهَا** **لَمْ**
 ثُمَّ إِنْ مَوْلَاهُ الْعَقْدُ مِنْ أَذْنٍ لَأَنْ يَزُوْجَ وَتَزَوَّجَ لَيْكُنَ الْعَقْدُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ مَا يَكُنْ
 لَشَبْتِ مَا سَبَقَ مِنَ الطَّلَاقِ وَافْتَحَ إِلَى امْرَأَتِهَا **كَقَوْلِ** **رَضِيَ عَنْ زَوْجِ** **امْرَأَةٍ**
كَقَوْلِ **أَمَّا** **لِكُلِّ** **شَيْءٍ** **يُوجِبُ** **ذَلِكَ** **الْكِتَابَ** **فَإِنْ** **بُنِفَتْ** **بِهَا** **كُلُّ** **شَيْءٍ** **يُوجِبُ** **ذَلِكَ**
وَأَمَّا **ذَلِكَ** **الْشَيْءُ** **فَرَضَ** **بُنِفَتْ** **شَرٌّ** **وَاحِدٌ** **عِنْدَ مَا** **وَعِنْدَ مَا** **يُوجِبُ** **ذَلِكَ** **يُوجِبُ** **ذَلِكَ**
 الْكِتَابُ فَإِنْ بَعَا وَلَوْ ذَكَرَ مَعَهُ ابْنًا وَجَاعِلَتْ يُوْخِزُهَا بِأَنْ يَكْتُبَ عَنْهُ بِفَرْضِ الْمَرْءِ
يُفْرَضُ **لِلْمَرْءِ** **ذَاتُ** **الْكَمَلِ** **لَا** **تَسْتَيْلُ** **إِلَّا** **إِلَى** **أَحَدِهِمَا** **فَاعْلَمْ** **بِفَرْضِ** **عَلَى** **الزَّوْجِ** **نَفَقَةٍ**
 خَادِمُ الْمَرْءِ أَنْ كَانَ لَهَا خَادِمٌ وَلَا يَفْرَضُ لَكُلِّ مَنْ خَادِمٌ وَاحِدٌ عِنْدَ مَا وَعِنْدَ مَا يُونُسَ
 يَفْرَضُ لَخَادِمَتَيْنِ قَالُوا إِنَّمَا يَفْرَضُ نَفَقَةً لَخَادِمٍ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ وَلَمْ يَكُنْ
 بَطْنًا مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ وَأَمَّا فَإِنْ كَانَتْ خَادِمَةً لَمْ يَكُنْ لَهَا خَادِمٌ لَا يَفْرَضُ نَفَقَةً لَهَا خَادِمٌ
 خَادِمُ الرِّوَابِيِّينَ مِنْ فَنَاءِ وَفِي قَاضِي **تَزَوَّجَ** **حَبْلٍ** **مِنْ** **زَنَاجٍ** **وَالْكِتَابُ** **وَالْإِطْلَاقُ**
وَأَسَدُ **كَيْفَ** **حَبْلٍ** **مِنْ** **زَنَاجٍ** **وَجَاءَ** **عَنْ** **مُحَمَّدٍ** **أَيْضًا** **كَذَا** **تَقَضَّ** **حَبْلُ** **عِنْدَ مَا** **وَعِنْدَ مَا**
 عِنْدَ مَا يُونُسَ الْكِتَابُ فَاسَدَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ كَوْنُ الْكِتَابِ الْكِتَابُ مِنَ السَّبَبِ فَاسَدَ عِنْدَهُ
 قَالَتْ الْفَوَائِدُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً حَبْلٍ مِنَ الزَّنَاجِ فَكُنْ صَحِيحًا عِنْدَ أَكْثَرِ وَفِي نَفَقَةِ
 عِنْدَ أَكْثَرِ وَحَبْلُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ كَرَفِجِ الْبَوَالِ **كِتَابُ** **الطَّلَاقِ**
تَقْدِيمُ **أَنْ** **شَاءَ** **وَأَنْ** **تَكُنْ** **الْأَجْرُ** **بَعِيرُ** **قَالَ** **هُوَ** **الْقَاءُ** **سَوَاءٌ** **قَالَ** **لَهَا**
 شَاءَ أَلَمْ تَطْلُقْ لَأَنَّ طَلْقَ عِنْدَ خِلَافِهَا وَعَلَى هَذَا أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَنْتَ طَلَقَ وَقَوْلُهُ

بَعِيرُ فَإِنْ خُتِلَ الصُّورُ بَيْنَ وَالْفَتَى عَلَى قَوْلِ يُونُسَ مِنْ فَنَاءِ قَاضِي وَلَوْ قَالَ
 أَنْ شَاءَ اللَّهُ فَانْتَ طَلَقَ لَا يَطْلُقُ إجماعاً وَلَوْ أَنَّ الْمُسْتَبِيحَ بَانَ قَالَ أَنْتَ طَلَقَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ
 لَا يَطْلُقُ إجماعاً وَهِيَ قَوْلُهُ هُوَ يَرْجِعُ إِلَى الْجَوَابِ بِإِجْمَاعٍ وَبِئْسَ سَوَاءٌ امْرَأَةُ الْفَتَى
وَالْعَقْدُ الْأَوَّلُ فِي الْفَرْقِ **لَا يَجْزِي** **عَقْدُ** **شَيْءٍ** **إِلَّا** **إِذَا** **كَانَتْ** **زَوْجًا** **وَعِنْدَ مَا**
 فِي الْعَقْدِ فَعَقْدُ بَيْعٍ وَاحِدَةٍ تَحْتَرُ وَالْخِلَافُ فِي الْبَيْنِ وَالْثَلَاثِ أَمَّا فِي الْفَرْقِ
 فَعَلَيْهَا عَقْدُ الْوَفَا بِالْإِجْمَاعِ **وَعِنْدَ** **الْخَبْلِيِّ** **يُوجِبُ** **كَيْفَ** **طَفْلًا** **لَا** **شَيْءَ** **دُونِ** **شَيْءٍ** **فِي** **هَا**
 مَا فِي الصَّغِيرَةِ وَامْرَأَةُ حَامِلٍ فَوْرُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ عِنْدَ يُونُسَ وَهِيَ فِي الشَّيْءِ

فوق هذا فصل
الكتاب في قوله
فوق هذا فصل

فوق هذا فصل
الكتاب في قوله
فوق هذا فصل

فوق هذا فصل
الكتاب في قوله
فوق هذا فصل

فوق هذا فصل
الكتاب في قوله
فوق هذا فصل

[illegible]

وَأَنَّ زَيْدًا بَعِثْتُ عَلَيْهِ فَلَمَّا نَأَى دَفَعْتُ إِلَيْهِ جَابِرَةَ فقلت رجلا عدواي فب
 الفضاض فبها ولا أكنية ثم دفعت إليه بسبب أكنية لم يجد عنده وعند ما أخذ
 قيل **لَوْ أَنَّ زَيْدًا نَفَسَ عَقْدَ كَيْفَ أَوْ شَرَّ لَمْ يَجِدْ** وعلى هذا لورثا بانه
 غير ثم استأنا أو خرج ثم أنزلهما قبل على هذا الكلام والصحيح انه يجب عليهم من الورث
 والمناصب هكذا اذ لو زنت خرج بعبد ثم استتره بعد ان بالاتفاق من طاع المحور
كتاب السرقة يقطع السبي عنده خلافا لما وان كان
وَيُطْعَمُ السَّارِقُ لَكِنْ مِنْ سَرَقَ عَبْدًا صَغِيرًا يَحْتَصِلُ فِي الْفَرْغِ بَيْتَ
 مفصل فهو على خلاف في الصحيح وكذا من تاترت في الفاقة ولم يلبث من الهوان
 المسألة الثانية سرق صبيا مملوكا يقطع عنده ماصلا له وهذا لا يعبر عنه
 ولا ينقطع اما اذا كان ينطق ويعبر عنه نفسه لا يقطع بالاتفاق من نظم الزندوست
 وان وضع في العبد الصغير اذ في حق الصغير والعبد الكبير لا يقطع بالاتفاق **لو غيب**
وَنَفْسُهُ الذَّارِعُ وَاضْرَاطُهَا بِالْأَدْحَانِ مَوْجِبٌ لِلْقَطْعِ البيت واضرب فيه
 واخذ شيئا لم يقطع عندهما وعندك يوسف في الاملا انه يقطع ويحمل هذا في صدور
 الصغير واضرب في الخطر يقطع عنده من الهوان والبطح يوزن عنيت هذا
 المتخذ من الادم ويقال ايضاً يقطع ونطق ونطق وهذا ارم لغات من المغرب
لو سرق ما يسرقه في الخلق وبعد اوصافه لم يقطع هذا السارق النوب
 في البيت وسرقه فيه بصفين ثم اخبره فيمنه مشقوا عسرا وان اختار
 قضين قيمة النوب وتركه عليه سبط القطع بالاتفاق وان اختار نفسه النقصان
 واسترد النوب لا يقطع عنده خلافا لما من نظم الزندوست قال الحام اكلوا
 في جامعهم موضع اكلوا الشوق القش اما في الشوق اليسر يقطع بالاتفاق
وسارق المصحف قال يقطع والخوف فلا يقطع سارق المصحف
 لا يقطع وان كان عليه طلبة وعندك يوسف اذ بلغت قيمة اكلية نصبا فقطع
 من الهوان ولو لم يكن عليه حلية لكن عينه يساوي عشر درهم لا يقطع عندها
 وعند الشافعي يقطع وهو رواية عنك يوسف وعلى هذا اذا سرق من كتب
 الفقه ولو سرق دفاتر حساب النبي يقطع بالاتفاق ولو سرق من كتب

انما يقطع عليه انما يقطع
 يقطع عليه انما يقطع
 يقطع عليه انما يقطع
 يقطع عليه انما يقطع

لو سرق من كتب الفقه
 لو سرق من كتب الفقه
 لو سرق من كتب الفقه
 لو سرق من كتب الفقه

الادب

الادب فيه اختلاف المشايخ من جامع المجلد المسئلة الثانية لاقط على سارق
 الصبي الحر وان كان عليه على عندهما وعند يقطع اذا كان على نصبا او قرصة
لا يقطع السارق بالاقطار الا اذا انتفى بالانكار بالسرقه لا يقطع عنده
 حتى يقر موثبين ويروي عنه البضال مجلس مختلفين وعند ما يقطع باقراره مرة وكذا
 في شرب الخمر وفي الزنا عده الاقرار كعدد الشهود بالايجاع وفي الغزو والعصص
 يكسر بقرعة بالايجاع من الهوان **وان يترك ذلك القتي كان يقطع** وذلك في غير ذلك
 لو قال سرقنا انا وفلان فكذبه فلان لم يقطع المظن عنده خلافا لما والمنكر لا يقطع
 اجماعا **كتاب الشرب** الحر اذا اسلم
عقار من دار حره اسلمه ليس فيه عقارة معتمدا في دار الحرب
 ثم استولى المسلمون على داره عنك يوسف ان عقاره لا نصير فيه فلا يملكونه
 ونظا هو الرواية يملكونه وما سوى العقار يمر في باب الى حنيفة العقار الضبعة
 وقيل كل ما لا اصل من دارا وضعة والمسلم الداخل في دار الحرب ليس له بيعه ان يورث
 مسلم دخل دار الحرب بامان فباع من حره ربا بدينهين او قاصر واخذ المال
 لا يملكه ذلك عنده وقال لا يملك لان ما لم يبعه الا اذا وافق في التارك انما كان عن الامان
 اكلوا يبي من سرقه السفري وانما وضع هكذا اذ لو دخل حره دارنا بامان لا يملك
 للمسلم ان يفعل ذلك معه عندهم ولو فعل المسلم هذا دار الحرب مع من اسلم في دار
 الحرب او اسلم حره يان في دار الحرب فلا يجوز ذلك عند الشيخ خلافا لما من الميسوط
 ونظم الفقه **ويحرم البايع بيع العادل عن رايه** **فذلك حكم القتال** قتل
 البايع مودته العادل لا يورث عنه وعند ما يورث وفي العكس يورثه بالايجاع حره
 منه من حد علم **كتاب الخمر** الخمر طلبه حرام
 الا صرين من المغرب وفي نظم الزندوستي هذا يدل المجرى في نيل الموصوف
وشرايع لبا الخمر لو علم بانه اصاب يقطع بانه اصاب يقطع في شك العتلة في
 الجامعة من غير خمر والاصل هو النفس وفان ظهر اكلها يبين او بالغير يقرن
 الفساد وان ظهر انه اصاب ان كان بعد الفراغ لا يعيدها وان كان في الصلوة
 يتم صلوة عنده وفي ظاهر الرواية يستقبل الصلوة من التحفة وموضع خلاف

البايع وما فعلته وانا اعلم
 اني على باطل يوم قتلتم ورثه
 اجماعا واختلفوا في اكله
 كنت على الحق حين فقلت
 وان الا ان علي الحق فلا يورث
 عنده خلافا لما اما العادل
 اذا قتل مودته البايع في حال
 الحرب يورث اجماعا لا يورث
 فضا لا يورث قصاصا و
 الاصل ان البايع لا يورث
 ملكه بالصلوة اذا ختم اليه
 العتلة في الغنم بالادب
 العتلة لا يورث حره مائة المير
 كذا يات في الروايات وسوقا
 انما يورث اذا سدا ثما يعترف
 في الروايات والى حد هذا الى
 كتمان الارث وقال لا اجماع
 الرفع الحرمان ايضا الخواص
 صحيح الارث كذا في الروايات

استوفيت عليه القتل ففعل لا اجماع
 بيني وبينه في هذه المسئلة اذا اصاب
 يقطع فيها وعند ما يمتنع من قتل

هذا فانه لو شرع من غير شك بتجريم ظرطاف في ضلال الصلوة وان ظهر ان اصاب فدا
غير مذكور في الاصل قال الامام الفضل بسبق لانه قبح حاله وقال الامام احمدي
لا يتقبل وهو الاصح لان صلواته لا ابتداء كما ينبغي لعدم المفسد بخلاف ما بعد
الشك لان هناك ليست يصحح الا باليقين بالاصابة من الميسوط
كتاب النقيط النقيط الذي في النقيط ما يلقط اي يرفع
وقد غلب على الوجه المبني لانه على عرض ان يلقط من المغرب النقيط اذا قتل عدوا
وقال النقيط لا يتقصر به **وابتداءه للامام فانه** فلاما ان يصاح
وليس لان يتقووه بل ان يستوفى التصاص عند ما يرفع وعند
كتاب النقيط النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير
من يلقطه في شئ قري لم يجب القرم وان لم يشهد اخذ لفظه
ليروها على ما كان فيكون يدوم فيمن عنده اشهد على ذلك لم يشهد وعند ما يرفع
اذا لم يشهد وان اضلها لنفسه يعني عندهم فهذا قال الرد ويكتفي في الاشهاد ان
يقول عندي لفظه ارفع سمعتم يلى شئ فانه قد لى على ولا يرفع ان لا يرفع جنس
وصفها من المحيط قبل الخلاف فيها اذا ترك الاشهاد مع التمسك منه اما عند ما يرفع بان
لا يجحد من يشهد او فاضل باخذ منه ظاهرا لا يكون ضامنا من الميسوط وقتا فاش
فان ردى ردا يهلك **كتاب جعل الاتق** الجعل ما يجعل للمسلم على
عمل وجعل الاتق بالرفع رها ان رفق من ميرة سفر في اقل منه بحسابة و
الاياف ترد في الاطلاق وهو من سوء الخلاق ورداة الاوراق ردا الاتق وجعل
من ردى المورث عند وصل فمات قبل القبض فاجل بطل لا المهر
وملكه مورثة فمات المالك قبل التسليم اليه فلا جعل له عنده لانه عمل فيها هو غير
فيه وهذا لا يجب الجهر وعند ما له الجعل في حصة شركاء لان الاستحقاق بالرد
الى المهر وهو من ساعته حتى وانما جعل رد اليه لا مطلق المورث فان الرد لو كان
من المورث في النظم يستحق وانما جعل رد اليه لا مطلق المورث فان الرد لو كان
ولده او لم يكن يكن كان له عياله او كان احد الزوجين لا يستحق الجعل بكل حال عندهم
من الميسوط والمحيط في قوله فاجل بطل اشارة الى هذا القيد فان البطلان

هذا فانه لو شرع من غير شك بتجريم ظرطاف في ضلال الصلوة وان ظهر ان اصاب فدا غير مذكور في الاصل قال الامام الفضل بسبق لانه قبح حاله وقال الامام احمدي لا يتقبل وهو الاصح لان صلواته لا ابتداء كما ينبغي لعدم المفسد بخلاف ما بعد الشك لان هناك ليست يصحح الا باليقين بالاصابة من الميسوط

ردى اي هلك

مورث

سورة

كتاب النقيط النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير

يستند عن سابعة الاستحقاق ظاهرا **كتاب النقيط** النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير
كتاب النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير
النسب والمقصود والامانة المحجورة والمضاربة المحجورة لانها تنوق بالوصف
من غير عيون الى الانسان وكذا صحيح في القمار بالاتفاق لان تعريفه بالخبر والتميز
منه الشيا وبالدواب لا يجوز بالاتفاق للحاجة الى الاستحسان في تعريفه احالى العبد
لا يجوز عندهما وعند يجوز وانما وضع في العبد اذ لا الاية لا يجوز بالاتفاق لعلية
الاياف فيه وعنه انه يتقبل فيها وعن محمد انه يرفع في جميع المنقولات وعنده المتأخر
من الميسوط والهداية وعليه الفتوى في العون والخزانة ثم يبان مذهبه ان عبدا
لواين وجب من قبله فندم مولاه الى قاض يدره واقام عنده شاهدين على
حليته وصفته وانه مملوك وطلب من قاض يدره ان يكتب بذلك الا ان قاضها
الشهود عليه وعلى الختم ووافق حلية العبد وصفته اما في الكتاب وفي العبد اليه
من غير ان يقبل للملك من الميسوط وفيه طول ولهذا امتنع هرب والاداضي الباطل
ويؤخذ العبد بقطع السيرة **يدون مولى بالمشهود والصدقة** قامت
البينة على عبد بسيرة المولى بما يرب بقطع عنده وعند ما لا يقطع من خصم
المولى والعبد معا فيقام البينة وانما وضع في المشهود اذ يقطع باقراره عند
غيبه المولى عندهم **كتاب**
لو اتلف البع والملك **قد اورد على محمد وعمر** عند جبري محجور او عبد
محجور ما اتلفا لا يضمن البع اصلا حر كان او عبدا وبعض العبد بغير العنف
عندهما وعند يضمن في الحال فيباع العبد فيه وانما وضع في المحجورين وهو المولى
بطلان البع والملك في النظم اذ لا يضمن فيها لانها لو كانت ما دونين يضمن
في الحال عند عدم يعني ما دونين باخذ الودعة من جهة المولى والوالد والجد والوك
اذ ما دونين في النظم ليس بما دونين باخذ الودعة لانها ليست من التجار و
انما وضع في الاتفاق فانه لا يتلف عندهما لا يضمن في محلهم ويترك الخطا بان ذلك
سارق عليه الا ضمان عليه بالاجماع ولو وصدا حب المال حال بعينه عندهما
اخره عندهم وانما وضع في الاتفاق ما اودع عندهما اذ لو اتلفا ما اودع عليه او لا
عنده

القول في النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير

القول في النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير

القول في النقيط الذي في النقيط الذي يرفع من غير

يصفنا بالانكاف والعبد لمل المبرور والاولاما المكاتب في حق في اى لوكي نت
 الودعة عبدا او اصادا بة فقتله العبيد يعرف بالانكاف من المبسوط واجام المحبوس
 ونظم الزندونى **والريح من دابة الانكاف يطيب للعامل بالنضار**
 تصروف المودع في الودعة وريح بطيب الريح عند اذا ادى النضار او معل
 عينها بان باعها ثم اشتراها ودفعها اليها كلها وسلم لفضل الثمن وعندهما
 الايطيب ويتصدق به من شعره عندى قال في المبسوط فكل لانه بالنضار ملكه
 مستند الا وقت وجوب النضار ولهذا يغزى بعه وكان الريح حاصله ملكه
 فيطيب له وذكر في فتاوى قاضي خاين في الخطر والاباحة اشترى بالدرهم الودعة
 ان اضاف الشوى الى الودعة ونفذ منها يتصدق بالريح عندهما وان لم ينفذ
 اليها لكن قد رويها او اضاف اليها وتقدر غيرها لا يتصدق بالريح في قولهم وذكر
 فوق باب السلم بورق في نظم النفع المودع اذا دفع خمسين من مال الودعة وهي
 الف فانفرد في صاحبها ثم جاء بخمسة من مال نفسه وخطها بالخمسة الباقية
 من الودعة ثم استغنى فافترى بانكرضت ضامنا الودعة كلها فاذا علم انكر
 بالالف كلها وريح الف اى طاب لريح خمسين ونفسه ولا يطيب لريح خمسين
 الباقية ويتصدق بريح خمسين الودعة عندهما وقال ابو يوسف الريح كله اصل
كتاب العائنة **وتحمله وزرع ارض الغنم يطيب لغيره كل كسب**
 غصب ارض فزرعها فالزروع لا يوزع نفعان الارض ثم يزرع مقدار بزرعها وانفق
 فيه وعاغم من نفعان الارض ويتصدق الفضل عندهما وعند بطيب الفضل
 لا يتصدق به **كتاب الشراكة** **الشركة** السلم والقبض شراكة
لوقا ومن المسلم والنضار جاز ولم يصرف الاعان مفادته في
 مفادته عند يوسف وقاله اثنان احد المدا وضمن غصب عينا لملك
لا يلزم الشراكة تعين مفاد ومن الغنم هل تعلمه غاب حتى خرج لايواخذ
 شركه عنده خلافا لما **كتاب الوقت** جعل ارض مسجدا
وما الصلوة لا تحاد والشهد شرط بها يلزم فاحقها يردون
 التسليم غير ان عند محمد تسليم اذ اصل واحد وهو احد الروايتين عن

نقلا

فيكون
 من
 ما

له خيفة في رواية اخرى عنه بشرط الجماعة وعند يوسف اذا ابتاع على هبة النسا
 وخل بينه وبين الكس يكون تسليما والصلوة ليست بشرط اللزوم من طاهر قاضى
كتاب الهبة قال اذكرى هذه كره جيس وقال كل رضى لى باطل
لوقا اذ ادى كره فراه ذكره لوط جيس لوط جيس عندهما وقال ابو يوسف
 من هبة صحيحة اذا قبضها وجهها انه صلى الله عليه وسلم اجاز الرضى وروى انه علم رضى
 الرضى فيحل الاجازة كونه من الاقارب بان يقر بقبضه دوى كره ومحل الود كونه من الرضى
 وسوان يقر ان راقب موت كره وشرف مولى وان هبة انا فى كره ان هبة انت فى
 ان يكون هذا تعليل التعليل بالخطر وهذا باطل نعم لما احتمل المعنيين والملك كره لى
 اليد يتقيا فلا يزول عنه بالسند ويجيب عن المحبوس فيحل لغيره هبة هبة محبوس عن
 سهام الودعة من المبسوط واذا بطل عندهما يكون عارية من الهبة قال الموهوب الله
لوقا وجب التصرف الموهوب له او كان ضحي فالزوج ايطل على ان يصدق
 بغيره الشاة الموهوبة واوصى بها بطل حق الزوج عنده اصلا وعندهما يرضى عن
 وانما وصى في النفقة اذ لو زرع من غير نفقة بنى حق الزوج بالاجماع واذا عزم الزوج
 الزواجة جازت الاضحية عن الموهوب لان زوج الوهاب فيها بمنزلة هبة الموهوب
 له الشاة المذمومة من الواهب وليس على الواهب ان يتصدق بشئ من المبسوط والالهبة
 والمحيط وقول الزوجين بالنصف والزوج كمانى قوله قال والتعقر نسا
كتاب البيوع **البيوع** اسلم طعام واضمن السلم

لوصا والكفيل بلسلم برذ راس المال **وما علم اليه كفيلا بالمسلم في حق**
وما على المظلوب بلكفيل **واشترط ايجاز الاصيل** صلا الكفيل بلسلم
 على راس المال وان كان راس المال شيا بعينه كالنؤب والجند يقف هذا الصلح على ايجاز
 السلم اليه ان اجاز وصار حق رب السلم في راس المال وان رد بطل الصلح عنده
 وبني حق في السلم فيه اذ كان راس المال شيا لا يتعين كالوراء والزناير فزعموا
 الصلح يقف على اجازة المسلم اليه ان اجاز وصار حق رب السلم في راس المال
 لكن يطالب براس المال ايها شيا اى الكفيل او الاصيل وان رد بطل الصلح وبني
 حق في الطعام كما كان ويطلب الطعام السلم ايها شيا وقال ابو يوسف ان اجاز

قال ابو يوسف في ان يترك كره
 اوصى بهما جازين على ان يبيع
 هبة كره الرضى وادرك كره
 اجاز العري والرضى عندهما
 وما اشترط في راس المال وان
 سوا الصلح اجاز لما روى ان النج
 اجاز العري واطل الرضى ولا يملك
 بطريق جيس هبة في مشروع

صحة
 قول لوصا الكفيل كره السلم
 باطل المظلوب وهو السلم اليه
 صحت اى حق الكفيل ان شيا
 الظاهر الكفيل راس المال
 ثم يوافقه المظلوب الطعام
 وان شيا اذ المظلوب باطفا
 وبراى الكفيل راس المال
 وما على المظلوب الزناير على الظل
 وسوا السلم فيه المظلوب السلم
 وهذا اذا اخذ الظالم راس المال
 من الكفيل فيكون الطعام السلم
 فيه ككفيل اذا لم يوافقه راس المال
 منه واخذ الطعام من السلم اليه
 براى الكفيل كره الاصيل الى السلم
 اليه

فالجواب كما قالوا ان رد لم يبطل الصلح في حق ما بينهما وكان حق ترك السلم في راس المال وحق القبول
قبول المسلم اليه في الطعام وعلى هذا الاختلاف اذا صلح الاجنبي فنقض عليه في زيادات السلم
لمحمد بن ابي المنصورين وما عتيدوا ولا يكتفىل فيه اى الذي كان على المسلم اليه وهو يكتفىل
وقوله **بني سلم صالحا** في فسطح **ياخذ ما عطف لك** **اسلم** الى راس المال وحق السلم اليه
وامم مشتركة بينهما الى راس المال كحظته ثم ان احد رضى السلم صلح المسلم اليه على
حصته من راس المال فعندهما يقف الصلح على اجازة صاحبه ان اجاز جان وكان
ما قبض من راس المال بينهما وما بين من الطعام بينهما وان رد بطل الصلح وفي حق كل واحد
منهما في الطعام قبيل السلم اليه كما كان وقال ابو يوسف ان اجاز الساكن الصلح فالجواب
كما قالوا ان الى لم يبطل الصلح في حق ما بينهما وكان حق المصالح قبيل السلم اليه حصته من
راس المال وحق الساكن قبيل السلم اليه في الطعام من ميسوط خواجه زلوه وقوله صلح اذا
ان احد رضى السلم **المسلم اليه** اذا اتى باذن من المشروط او جرد او اراد ان يرد
يجوز خذ ثوبه وايقضه مما ان جاء به الا نقضه اسدا شى يعقد او اتى بانقض
لك انك في مال الرجل اشترى ادا **او رد في الجوز** **ابن الا ردك** هذه او اردى ورام
رد ما يجسد من راس المال يجوز ذلك فعند المسئلة في الحاصل ثمانية فصول اربعة
في المذروعات كالتياب واربعة في المقدرات كالمكيلات والموزونات لان كل قسم بقسم
الزيادة في القدر او الوصف ونقصا في القدر او الوصف فاما في التياب يجوز في فضل
الزيادات بالاجماع قدرا كان او وصفا اما قدرا بان اسلم عشرة دراهم في عشرة ادرع
فاتي المسلم اليه بثوب هو اوسع عشرة دراهم وقال الربيع السلم خذ هذا وزد في رجاها واما
وصفا بان اسلم في ثوب وسط فاتي بثوب جيد وقال زد في رجاها وفي فضل النقصان
يجوز عند خلافهما قدرا كان او وصفا بان اتى بثوب هو تعة ادرع او ثوب ردك
مكافاة الوسط وقال خذ هذا او ارد عليك وما وقوله في النظم ان جاء بالانقض يشمل نقصا في
القدر او الصفة اما في المقدرات ففي فضل الزيادة والنقصان قدرا يجوز عندهما بالاسلم
عشرة دراهم في عشرة افنق حنطة فاتي المسلم اليها عشرة رغفة او قال زد في
رجاها او تسعة افنق وقال ارد عليك رجاها وفي فضل الزيادة والنقصان وصفا بان
اتي بعشرة افنق اجود من المشروط وقال زد في رجاها او اردى منه وقال ارد رجاها

يجوز عند خلاف لما من المبسطين وقول في مال الربوا الى المذرات وروعي صيغة
 والتشديد في الاستدوا الاجود والاردى وقولا استرد الى الجود ورد الى
 الاردى وتخصيص الاجود والاردى بشعر بان الخلاف في الزيادة والنقصان و
 صف الاقدار **وتبع الصوف على ظاهر النعم** يجوز **فاحفظوا في حق منعم** مع الصف
 على ظاهر النعم لا يجوز عندها وعند جزم وقبل الجزم عندهم من مبوا حاورها
قال الوكيل بالشيء الحي **واخطوا وانما جاز** **الوكيل** **بالبيع** لا يملك له من
 الثمن والا لتجبل ولا الابرار واجتعل الحالة والا قاله عليه يوسف وعندهما يملك و
 يضمن للموكل من العون ولكن عندهما اذا قبل الوكيل والمشتري حتى سطر الثمن فاما
 تنفيذ الاقالة في حوتها حتى لا يعود المبيع الى ملك الموكل ويكون الوكيل ضامنا للمشتري
 يصير الوكيل البايع بالافالة مشتريا من المشتري فيبني الثمن على المشتري للموكل وجب
 على الوكيل مثل ذلك المشتري والموالة على من هو دون المشتري في الغنى وفوقه سواء
 من التمة وفناوى قاض خان قلت ثم اعلم بان لفظ النظم الوكيل بالشيء و
 لفظ الشرحين الوكيل والبعد ولفظ العون والتمة الوكيل المبيع وانما عدلوا
 عن لفظ النظم لما ان الوكيل بالشيء لا يملك الاقالة عندهم نفع عليه في موضوعين من
 فتاوى قاض خان وكذا في المبسوط ثم اختلفوا في تحريم جعل بعضهم المشتري جازا عن البيع
 لملازمة بينها مصادقة وشروطه بمن اى باعه وبعضه نفع على حقيقة خصوصه
 بالسلم والخلاف في الوكيل بالشيء سلم مخصوص قلت وقد تطورت على خلاف يضاف الى
 بالشيء في التجسس والكبرى كقولنا هو نظم غير ان الخط والتأخير لا يتصور في الظاهر
 الوكيل بالشيء ويتصور في الاقالة والموالة ويتصور الكل الوكيل بالبيع ويراد بالموالة
 قبيلها اذ ذاك لم يكن من العون من الاى في البيع اذا فسخ بغيبة الآخر جاز
والمشتري ليس بالجارح **بغيبه البايع** **والقار** **عليه** يوسف سوا كان
 الجارح بل باع او المشتري وقيد المشتري في النظم انما في او تعيب فان اشتراط
 الاى يكون من المشتري لا الغالب مثالي في التزويل وزوال البيع خصل البيع مع محمول
 التى جميع الخادات لانه اغلب وعندهما لا يجوز الابحسرة والغيبه والحضرة
 نفسها ليس بالمفتون بل بالمفتور هو العلم وعده حتى لو كان الآخر حاضرا ولم يبع

بخس م

قوله يغيبه الباع ان يغزل والمراد
بالخيار خيار الشطافان المسترقي
خيار العيب اذا فتح العقد فبمضغ
الباع لا يفتح اجماعا وان كان قبل القبض
وقد اوردوا الغيب لوارث ان غابت
وصى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه الا في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه الا في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه الا في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى

وقولنا في حاله الجبر ليس الباع المسبب لاستيفاء الثمن وانما وضع في المقبوض اذ في المقبوض
 لا يستعينة اجماعا بل العن على المشتري في اوجوبه المبسوط اننا الدليل في شرح
 عنك **مشتري بان جاءه الفضة فليشترى الكل لا يجزى** رجلان اشترى
وما له على الشريك من حصة وتقدر حصة كل واحد عبد اصفه واحد فغاب
وتيسر ان اقتصر في الجاه وبطلان ان ليس للزوج اهلها فتقدر الحصة
 من الثمن واذا ان ياخذ نصيبه بغير رضا الباع ليس له ذلك ما يتقدر كل الثمن
 في قوله فان او في امر كل الثمن لا يكون منه عاقدما وعند يوسف موطنه وقرع
 اختلاف بظن ثلثة مواضع احدها ان على قولها بغير الباع على تسليم كل المبدأ الى
 الحاضر وعند الاجبر على تسليم نصيب الغائب والثالث اذا قبض الحاضر العبد كان
 ان يجبر نصيب الغائب من الغائب حتى يستوفي ما نفعه ولو قبل الايصار عاصبا
 في قولها وعلى قول ليس ذلك بصير عاصبا فيملك الباع من الجاه الكبير لقاضي والواقع
 بصير كالزوج رجل على رجل غيره وامم فغضب وعش زبوا ولم يعلم به حتى انتفى
لوانفق الراتب الذي سكة وقفا لم يجد ثم علم او سكت في يد موقوفه عندها
فرد من مال ائتمناه وانفق من الثمن حصة جردا ولا يرجع وهذا في يوسف يرد
 مثل الزبوا يرد بالبايع وقال في الفوق قال ابو يوسف حسن واخرج للضرر في
 ختمه انه لا نفوق وذكره من المبسوط ان المحدث قد قبل قول الاول مع ان حجة
 وقول الآخر مع ان يوسف وانما وضع فيما انفق اذ لو كانت قائمة بردوها وبسرد
 انما عندهم وانما وضع في العلم بعد القبض حيث قال ثم علمه اذ لو كان عالما عند القبض
 بعينه المبسوط في بطلان حجة عندهم كما ذكرته في جامع المحقق ايضا
كتاب الشفعة **وحيث المتاع في فضل الثمن احق من فضل الشفعة** **فالحق في الشفعة**
 اشترى ثوبا قال المشتري اشترى بها بالعين قال العول المشتري مع يمينه فان اقام
 البينة في بينة الشفعة عندها وعند في بينة يمينه المشتري كما ذكر في الهابة
 وفي رواية الاطلس مطلقا عن تقدير الثمن كما في النظم وذكر تقدير الثمن في المبسوط
 وسواء في المنظومة قلعه اتفاقا وذكر الجرح الباع عن البين كالا جيني فلا يعتبر

والاشترى لو غارت فالله هو
 خصم الشفعة في بئول البينة

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه الا في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى

وقولنا في حاله الجبر ليس الباع المسبب لاستيفاء الثمن وانما وضع في المقبوض اذ في المقبوض
 لا يستعينة اجماعا بل العن على المشتري في اوجوبه المبسوط اننا الدليل في شرح
 عنك **مشتري بان جاءه الفضة فليشترى الكل لا يجزى** رجلان اشترى
وما له على الشريك من حصة وتقدر حصة كل واحد عبد اصفه واحد فغاب
وتيسر ان اقتصر في الجاه وبطلان ان ليس للزوج اهلها فتقدر الحصة
 من الثمن واذا ان ياخذ نصيبه بغير رضا الباع ليس له ذلك ما يتقدر كل الثمن
 في قوله فان او في امر كل الثمن لا يكون منه عاقدما وعند يوسف موطنه وقرع
 اختلاف بظن ثلثة مواضع احدها ان على قولها بغير الباع على تسليم كل المبدأ الى
 الحاضر وعند الاجبر على تسليم نصيب الغائب والثالث اذا قبض الحاضر العبد كان
 ان يجبر نصيب الغائب من الغائب حتى يستوفي ما نفعه ولو قبل الايصار عاصبا
 في قولها وعلى قول ليس ذلك بصير عاصبا فيملك الباع من الجاه الكبير لقاضي والواقع
 بصير كالزوج رجل على رجل غيره وامم فغضب وعش زبوا ولم يعلم به حتى انتفى
لوانفق الراتب الذي سكة وقفا لم يجد ثم علم او سكت في يد موقوفه عندها
فرد من مال ائتمناه وانفق من الثمن حصة جردا ولا يرجع وهذا في يوسف يرد
 مثل الزبوا يرد بالبايع وقال في الفوق قال ابو يوسف حسن واخرج للضرر في
 ختمه انه لا نفوق وذكره من المبسوط ان المحدث قد قبل قول الاول مع ان حجة
 وقول الآخر مع ان يوسف وانما وضع فيما انفق اذ لو كانت قائمة بردوها وبسرد
 انما عندهم وانما وضع في العلم بعد القبض حيث قال ثم علمه اذ لو كان عالما عند القبض
 بعينه المبسوط في بطلان حجة عندهم كما ذكرته في جامع المحقق ايضا
كتاب الشفعة **وحيث المتاع في فضل الثمن احق من فضل الشفعة** **فالحق في الشفعة**
 اشترى ثوبا قال المشتري اشترى بها بالعين قال العول المشتري مع يمينه فان اقام
 البينة في بينة الشفعة عندها وعند في بينة يمينه المشتري كما ذكر في الهابة
 وفي رواية الاطلس مطلقا عن تقدير الثمن كما في النظم وذكر تقدير الثمن في المبسوط
 وسواء في المنظومة قلعه اتفاقا وذكر الجرح الباع عن البين كالا جيني فلا يعتبر

كتاب الشهادات

اشهد في غير الشار فبصر بغيره في يومه معتبر في من الحق
 اذا احتمل وهو اعلم اذا هاهنا وهو اعلم بالاجماع فاما اذا احتمل وهو بصير فادعى
 فقل المقبول لا يقبل بالاجماع وفي الدين والعقار وقبل عند خلافها ولو كان بصيرا
 عند العمل والاداء غير انه عن قبل الوضوء فقل الحق في المحيط وقول في غير الشار
 اي في الدين والعقار رجل اعلم معنى ان الاحتياج الى الانسان ايعني الدعوى
 فهو يعتبر العتار بالتحديد والدين ييمان الجاه والوصف والقدر والمقبول
 هو الذي يسرط اليه الاشياء في غير كونه قال في الزخيرة اخلاق فيما يجوز
 الشاهد بالشهادة والتسامح اما في خلافه يقبل الشاهد الاعلى بلا خلاف
وقال ثنتين الشهادة جازية في الولاء بالجماع **بشهادة من تلقى من الشهادة**
 في كتاب الحدود اما اداء الشهادة بالتسامح في الولاء جازية خلاف قولها
 وهو صورته شهرا ان فلان اعترف فلانا انه عصبة ومولاه لوارث له غير
 وانما لم يذكره الحق ولم يمتصا اعتناقه وانما خص الولاء في النسب والحق
 والجماع والزوج وقضا القاضي والوقوف وتوفا يقبل بالتسامح بالاجماع
 ثم فيما يقبل الشاهد بالتسامح انما يقبل اذ لو اطلق الشهادة اما اذا افسر انه
 اشهد بالتسامح لم يقبل من الهابة احده في ذلك واشترى هاهنا مسلم او مجوسي
وما اشترى الكفر المصنوع من مسلم ادعاء رجل **عنه مسلم** او نصراني
او كافرا ولا يشهدون فيمن عليه مقبول **وقال لا يظن** **في جاه كافرا او مسلم**

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه الا في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى
 والحق الذي لا يمتنع عليه في حق الله تعالى

واذني لنفس ملكا مطلقا واقام على ذلك شاهدين كافرين لا يقبل عندهما وعند يوسف
يقبل ويقضي بها على المشتري خاصة حتى لا يكون للمشتري ان يرجع على الباطل بالتمسك المحرم

كتاب الرجوع عن الشهادات

لو اقبلتكم ثما فاكسوا لم يضمنوا ان رجعا ما جئوا ادعى على امرأة
انه تزوجها بمانه زرع وقالت المرأة لابي ابل بال زرع وهو منها الف درهم ولها من الشاهدين
علمانه ففقد بذلك ثم رجعا عن شهادتهما يضمنان لها تسعة ثمانية عندهما وعند يوسف
لا يضمنان شيئا هذا اذا رجعا بعد الدخول قبل الطلاق او بعد ما بعد الطلاق قبل الدخول
فلا يضمنان لها شيئا عندهم وهذه المسئلة فرع لمسئلة اختلاف الزوجين في قدر
المهر وقدرت في الكفاي ووجه البناء ان عند يوسف المشتري لها عليه مائة
درهم فقط اذا القول قوله اذ لم يرجع مستنكر فاذا لم يبطل بها شهادتهما عليها شيئا وعندهما
لما كان المشتري لها الاثني بشهادته من المشتري فقد ابطأ تسع ثمانية بغير عوض فضمنان و

كتاب الدعوى

يكلم جليلي ادعى على رجل ان له ميراثا ليس له درهم السقاء قد ضربه الفداء
اما مسئلة الميراث صورته ان يدعى دارا في ارضه ان له ميراثا ورثها عن ابيه
وصاحب البدي يقول له وشهدوا انها كانت لابيه وهذا البدي او كانت ملكا لابيه
او ان اياه كان يسكن هذه الدار او كان يملك هذه الدار في هذه الفصول الاربعة
ان جازوا الميراث الى المدعي بمن قالوا مات ابو وتركها ميراثا قبلت شهادتهم
وان لم يجزوا الميراث الى المدعي يعني لم يقولوا مات ابو وتركها ميراثا فخلع
يقضي له بالميراث واجز ليس بشرط وعندهما لا يقضي وهو شرط ولو شهدوا انها
لا يبعد قبل على اختلاف وقيل لا يقبل بالاخلاف واليه ذهب الفضل من جامع المحققين
ويثبت ان يقال اذا شهدوا انه كان ملكه يوم موته او كان في يده يوم مات ابو الا انما جاز
فيه الى الميراث وانما جاز في وقتاواه وعللوا بان شهادته بالملك لا عند الموت
المحيط وكذا ذكره صاحب في وقتاواه وقال يوسف ان شهادته بالملك لا عند الموت
شهادة بالملك لا الوارث **ولو اتاكم جديان فادكاهن امس عندهن حتى القضا**

ادعى علينا في يد افسانه انه كان في يد المدعي امس فانه فاقام البينة على ذلك
فثبت والقضا فاعله

المدعي ادعى على المدعى
ان يكون له ميراثا ليس له
ادعى على المدعي ان يكون له
ميراثا ليس له

المدعي ادعى على المدعي
ان يكون له ميراثا ليس له
ادعى على المدعي ان يكون له
ميراثا ليس له

فرض به لان اليد مقصود فيقبل كما لو اقره البينة كان في يده وقال لا يقضي به لان
اليدين متوقفة الى الحكم وغصب ووديعه وقوله امس انما في فمذكرة شهادته المحرم
شهادته ان هذه الدار كانت في يده هذا المدعي لا يقبل هذه الشهادة عندهما وعند
يوسف انه يقبل قوله حتى القضا ان يثبت وقيل وجب وقيل حتى بالضم
كتاب الاقرار قال على الف درهم فيما اعلم

لعل لا لك فيما اعلم ان قاله في صحيحه **خبركم** اول على فوجي عندهم
بأصل عندهما ولو قال فيما اظن او اخطى او ظننت او حسيت كان باطلا عندهم
وقال علمت ان له على كذا فهو اقرار صحيح في قول من قضاوى قاضي خا
لو قال مادون اذ انت اصبحي غدرتها بعد النكاح اسمع مادون اقراره
اقتصر حرق او امة او صبغة باصبعة لزمه النكاح وقال لا يلزمه للحال لابي يوسف
انه اقر بضمنان المال فيصع ولما اقر اقرارا بالجناية فلا يصح على المولى كما لو اقر بقطع
يدها وقفا عنها وقوله بوضا بالماهر اصة في يد رجل اقرت انها مدس

انني نقول كذا قد برئ او **اياه استنكر** او **كيا سني** فلان او مكاتب او ام
صديقها **كذلك** او **ادوا ليد بل اقر في ذلك السيد** ولزم وصديقها فلان و
كذلك ذوال اليد فالقول لما عندك يوسف وقال له لذي اليد لانهما اقرتا بالزوف
ثم ادعى العنف **من جمل ما يقول فكلت اختك حتى ولنا ما تركت رجل**
فقال انت لهما بفصل فليس يرد النصف دون الكل يد مال اقر رجل
ان المال تركته اختك وهو كانت زوجتي وماتت فتركته ميراثا بيني وبينك
نصفين وقال الرجل المقر الماكلة لا اكرست بنزوحها لا ياخذ الا في الا النصف
عنده يوسف وعندهما ياخذ الا في الكل ولا في الزوج الا بالبيعة الزوجية بالبيعة

كتاب الوكالة

اقرت انا بشي على من وكله فذلك ان يعقوب زنا باطلا اقر على موكل
ثم اجاز ادين كان **وما قد حوزا عند الفضة فاعلم** بعض اقر بعض
المال ان كان وكيلهما جازبا للمدعي عليه قال يوسف او لا يصح اصلا وهو
قول والشافعي ثم رجع ابو يوسف وقال يصح في مجلس القضا وغيره وقال يصح

المدعي ادعى على المدعي
ان يكون له ميراثا ليس له
ادعى على المدعي ان يكون له
ميراثا ليس له

والا اعلان الشك في اقراره
فما اعلم من ذلك في فمذكرة
شهادته المحرم

المدعي ادعى على المدعي
ان يكون له ميراثا ليس له
ادعى على المدعي ان يكون له
ميراثا ليس له

المدعي ادعى على المدعي
ان يكون له ميراثا ليس له
ادعى على المدعي ان يكون له
ميراثا ليس له

فمجلس القضاء لا يغيب من جامع قاضي خان **هـ** الوكيل بالخصومة اذا عزل قبل الخصومة
كذا الوكيل بالخصومة **فيعزل** **بشبهه** **الانفصال** فنهدهم لو كان في هذه
وصاحبه **تقبلان** **ما يترتب** **ان** **لم يكن** **قائم** **فاحظه** **واشبهه** **كادته** قال
ابو يوسف آخر لا يقبل وعندهما يقبل وبعد الخصومة لا يقبل عندهم قال في المحيط
ثم الشرط عندهما الخصومة في مجلس القاضي حتى لو صاحبه في مجلس القاضي وهو له

الوكيل قبل الخصومة عند القاضي فنهدهم لو كان يقبل شهاده له عندهما
كتاب **الفائدة** **هـ** **فعل** **بغض** **رجل** **او** **بال** **عن** **رجل**
وجاز **كذلك** **بالا** **انفس** **بالا** **خطيب** **قيل** **في** **المجلس** **غيبه** **الطالب** **جاد**
عنده وعندهما لا يجوز الا ان يقبل عنه قابله المجلس فيتوقف على اذنه وغيبه
المكفول به او المكفول عنه يصح اجماعا قال في المبسوط ذكر الطحاوي قول محمد بن ابي
وذا غلط وسقط في بعض النسخ على قول في يوسف اجاز المكفول عنه يصح هذه
الكفاية في ضمنه واصل عندهم وهو ان يقول المريض لو انه تكفل على ما علم من
الدين فتكفل به مع غيبة الغرماء **هـ** قال آخر افض فلا ناعني كذا او ادفع
لوقال **افض** **فلا** **ان** **رجعا** **ولم** **يقبل** **عن** **قاضي** **فادى** **في** **المأمور** **فله**
ان يرجع على الآخر عندهم ولو قال افض فلا ناعني كذا او ادفع قضا ولم يقبل على اجمعوا
على ان المأمور اذا كان شريكاً او خليطاً له او كان المأمور في عيال الآخر او
الآخر في عيال المأمور كالزوج باقر الزوجه والزوجه تاحمل الزوج فله ان يرجع
وان لم يوجد من هذه الاشياء الثلثة لا يرجع عندهما ويرجع عنده يوسف
وتفسيره اخلط ان يكون في السوق بينهما اخلط واعطاه بان جرت العادة
او وكل الآخر ورسوله لا يثبت فيبيع هذه المأمور او يفرضه من النعمة

كتاب **الصلح** **لوقال** **ان** **ارتأت** **على** **الرضخ** **لأن** **شدة** **الصلح** **فلا**
تطلق **بها** **عنه** **قاعري** **ويستط** **الرضف** **وفي** **ألم** **يف** **رجل** **اعل** **عن** **الف**
رسم فقال ان ارتأت عن حسنة او قال اخطط عندهم حسنة على ان يعطيني الباقي
ولم يوف فله وقتا برئ عن حسنة اعطى الباقي اليوم او لم يعط لا طلاق الا برأ
ولو قال على ان يعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم برئ عنها بالاجماع وكذا لو لم يعط

قوله ان ارتأت على الرضخ لأن شدة الصلح فلا تطلق بها عنه قاعري ويستط الرضف وفي ألم يف رجل اعل عن الف رسم فقال ان ارتأت عن حسنة او قال اخطط عندهم حسنة على ان يعطيني الباقي ولم يوف فله وقتا برئ عن حسنة اعطى الباقي اليوم او لم يعط لا طلاق الا برأ ولو قال على ان يعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم برئ عنها بالاجماع وكذا لو لم يعط

قوله ان ارتأت على الرضخ لأن شدة الصلح فلا تطلق بها عنه قاعري ويستط الرضف وفي ألم يف رجل اعل عن الف رسم فقال ان ارتأت عن حسنة او قال اخطط عندهم حسنة على ان يعطيني الباقي ولم يوف فله وقتا برئ عن حسنة اعطى الباقي اليوم او لم يعط لا طلاق الا برأ ولو قال على ان يعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم برئ عنها بالاجماع وكذا لو لم يعط

عنده يوسف وعندهما لا يبرأ ان لم يعط وفي المسئلة نف صيل يعرف في الهدية وغيرها
وقول يوسف والنصف وفي ألم يف مع قولاً مطلقاً براء عنه من قبيل عطف النفس
نظير رث العباد البك الوجه والعل **هـ** الاقالة فسخ عندهم حتى على كل حال
اقالة **المبيع** **كل** **طال** **بمن** **وقبل** **القبض** **لا** **انطال** سواء كان قبل القبض او بعد
بمثل العن الأول او باقل منه او بالكر منه بنوع العن الأول او بنوع آخر الا اذا انقضى
جعله فسخي بان حث بالمبيع ما يمنع العن بان ولدت ولرا بعد القبض البع الاقالة
ولا يكون بيعاً جديداً بل يبيع على البيع على حدة جديفة ومحدودة في هذه المسئلة
قال اذا انقضى هذا بان ذكر جديداً آخر او زاد في العن بعين بيعاً وان لم يمكن جعلها
بيعاً بان كانت قبل القبض بطل الاقالة وقال محمد بن في الا اذا انقضى فمقبل بيعاً
جديداً وان لم يمكن جعله بيعاً بان كان قبل قبض المبيع بطل وعنده يوسف بيع جدير
الا اذا انقضى جعله بيعاً بان كانت قبل القبض بطل فسخي لان بيع المتعول قبل القبض
لا يجوز حتى لو كان عتقاً لا يكون ايضاً بيعاً جديداً من جامع المحبوب

كتاب **الرهن** **الراهن** **والمرتهن** **اتفقا** **على** **الزنا** **في**
لن **تأوى** **الدين** **بجعل** **المرتهن** **بمقتضى** **من** **يبيع** **فأعني** **الدين** **على** **ذكر** **الرهن**
يجوز عنده يوسف خلافاً لما يخوان يرهن عبد بالف درهم وفيه الفان ثم استقرض
الراهن من المرتهن الف اخرى على ان يكون العبد المرهون رهناً بالدينين جميعاً
عندهما العبد يكون رهناً بالدينين الاولين خاصة ولو هكذا العبد المرهون في يده
بالالف الاول لا بالالفين وعليه قضاء الف الاولى يسندوه الراهن وعنه يوسف
يوسف يصير رهناً بالدينين جميعاً وانما وضع في الزيادة الدين اذ الزيادة
في الرهن على الدين بان رهن عبداً يساوي الف بالف ثم زان في الرهن عبداً
آخر يساوي الف يجوز عندهم ويصير كل عبيدهما رهناً بخمساه من شرط الطحاوي
وغیر **لوقال** **اعل** **ارضخان** **عين** **واذعي** **فانه** **العدا** **والعزم** **قد** **مضى** **رجل** **له**
واثبت **رد** **او** **قال** **بجعل** **بينهما** **هذه** **وكيس** **بطل** **عبد** **اقام** **عليه** **لان**
كل واحد منهما البينة انه رهنة بدينه يقبل بينهما ولو كان ذلك بعد موت الراهن
لا يقبل عنده يوسف وعندهما يقبل ويكون نصف رهناً أخذ هذا ونصف

قوله ان ارتأت على الرضخ لأن شدة الصلح فلا تطلق بها عنه قاعري ويستط الرضف وفي ألم يف رجل اعل عن الف رسم فقال ان ارتأت عن حسنة او قال اخطط عندهم حسنة على ان يعطيني الباقي ولم يوف فله وقتا برئ عن حسنة اعطى الباقي اليوم او لم يعط لا طلاق الا برأ ولو قال على ان يعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم برئ عنها بالاجماع وكذا لو لم يعط

قوله ان ارتأت على الرضخ لأن شدة الصلح فلا تطلق بها عنه قاعري ويستط الرضف وفي ألم يف رجل اعل عن الف رسم فقال ان ارتأت عن حسنة او قال اخطط عندهم حسنة على ان يعطيني الباقي ولم يوف فله وقتا برئ عن حسنة اعطى الباقي اليوم او لم يعط لا طلاق الا برأ ولو قال على ان يعطيني الباقي اليوم فاعطاه اليوم برئ عنها بالاجماع وكذا لو لم يعط

عند ذلك كذا ذكر في جامع الإفطس وقوله مضى في حات لوقا في شمسك ذ إلى أن أعطيك
ما لك فالأصل لا الرهن شكل اشترى شيئا بدل ما لم فعال للبايع أمسك هذا الثوب
حتى أعطيك الثمن فالثوب رهن وعني يوسف ودعوة لارهن ولوقا المسك بدل
بما كان والحق فهو رهن إجماع من الهداية كتاب

مولد محمد مصطفى

لا موجب

كتاب القصاص في قتل المكره وهو على المكره قالا فاقه المكره رجل اعلى
افضل انفسا من مقتله فلا قصاص على المكره ولا على القاتل عنده يوسف لكن يجب
للمدعي على المكره وما له لانه مستحب ولا يجزى العاقل لانه عمد ولا يجب القصاص
على المكره لان القاتل لانه لم يقطع المكره بدم رجل ثم قطع طوعا رغبة فانه المقتول
وقاطع اليد كمن هلك قطع رجله بلا كره وفي الموت وفي من القطعين فوجب
فدية الميت في كل ذلة ولا قصاص من هلك عليه يوسف يجب الدية عليها
وقال يجب القصاص عليها وهذا بناء على مسئلة الاول لان فعل القاتل انتقل على
المكره عنده ما كانا فقتله عمدا وعنده يوسف قتل المكره بوجوب الدية لا القصاص

كتاب المادون اذا اصاب المقتول المقتول المادون من المادون
اشترى المادون جارية بالف وقبضها ولم يدفع الثمن حتى وهب البائع الضم للعبد
ثم غلبا فلا قالة عندهما وعند يوسف يجب الدية لان القالة بيع عنده فبطل المادون
اجارية وباعها من البائع الغريم وموضع الخلاف بعد قبض المبيع فبطل ما باطن
عندهما اجماعه فلانه يصير بيع المبيع قبل القبض وذلك يجوز من المبسوط
في المادون

كتاب الديات وجد قيل في محله خلاف
كتاب الميتين في القصاص في قتل المكره يجب القصاص اهلها عين عينا
وقد جئنا في القصاص ثم يعرفون الدية فان امتنعوا عن الميتين جسد
حتى ينفروا ويخلفوا وعن يوسف انه يقتل الدية بنكولهم وانما قسامة القاتل
على ذوى الخطية والخيال واذا كان في المحلة الخطوط والمثرون والسكان
قالتسامة عليهم عنده يوسف ومحمد على ذوى الخط فوطه قتل عبدا واحدة
فدية العور القاتل يدرهم بالحق ما لم يمتدح فاعلم اخطا فقتله كل واحد
منهما عشر وان القاتل عاقل فقتل عشر الآف الا عشر درهم في العبد ومئة

في القصاص...
في الدية...
في القاتل...
في العور...
في القاتل...
في الدية...
في القاتل...
في العور...
في القاتل...
في الدية...

الآف الا عشر في الامة عندهما عنده يوسف بعض القاتل فبقيتها بالحق ما لم يمتدح فاعلم اخطا فقتله كل واحد
من غير نقصان وعن يوسف انه ينقص في الامة فم درهم في القاص يجب
تبعه بالحق ما لم يمتدح بالاجماع من جامع الصغير وقول بالحق ما لم يمتدح فاعلم اخطا فقتله كل واحد
والكناية توضح الى ما كان

كتاب الخنايات
عندهما اختلف قولهما **وذا عاقل سلم ربعا او ذكرا عبد بين رجلين قتل**
وقتل المولى له اثنان كذا قالا ولا يدرى شئ في القصاص في القصاص
لها بان قتل عما لموليه او اخا لها فعلى اصحابها الا يجب شئ في قول في حنفية وقال
بقال المعاني دفع نصف نصيبك واقره بوج الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد
قوله في حنفية وهو المالكين ههنا لكن الاشهر ان محمد ابي يوسف ذكر في الحديث
وفي الزيادة عبد قتل مولا عهده او ابنان فعلى اصحابها بطل اجمع عنده حنفية

ولم يختلف الروايات فيها عن محمد وقوله يوسف ومحمد والله ان القصاص
وجب لهما في كل العبد على الشيوخ فاذا عني اصدما انقلب نصيب الآخر ما لا
وذلك شائع في الكل فما اصاب نصيب نفسه وهو ربح الدية سقط ان المودولا
يسحق على عبد ما لا خلاف القصاص لان العبد مبيع على اصل اجارية في حق اللام
وما اصاب نصيب العبد في وهو ربح الدية بنت فادفع العاقل دفع نصف نصيب
وهو ربح العبد فان فدا فادبرج الدية وجه قول في حنفية ان القصاص واجب
لكل واحد منهما في نصف غير معين فاذا انقلب النصف حلالا جازم كل واحد
ذلك فعلق بنصيب غير العاقل فوجب لكل فتمحل ان الكل تعلق بنصيب
نفسه فيسقط الكل ويجعل ان تعلق بالنصيب فينصف فلا يجب المال للشك
في قتل الكل واخره لما عني اصدما سقط القصاص واذا سقط القصاص صار

كان وقع خطأ ولو وقع خطأ في هذه الصورة لا يجب عليه شئ فكذلك اذا صار
في معنى الخطأ ايضا في اجماع الامشي **عبد حر رجل اخطا ففوض فيه المولى**
وسيد الكافي اذا اختار الذل وصار قاتلا لم يجز له وقوله في الارش
ثم سوي الى النفس ومات قال ابو يوسف اخره المجرى للدية باختيار
الارض او لا ولا خير الآن وفي قول الاول وهو قول محمد وقيل قول في حنفية

في حنفية...
في الدية...
في القاتل...
في العور...
في القاتل...
في الدية...
في القاتل...
في العور...
في القاتل...
في الدية...

١٢٣

ومنع العز ولا ريب في كراهة الثانية لانه من العقود وكذا الاول لانه يوم
تعلق عن بالعريس وعن يه يوسف انه لا بأس به وهو مختار والعقد ابوالد
لانه روى انه كان من دعا النبي عليه السلام اني اسألك لعقد العز من
عز شك ومنتهى العز من عز شك ومنتهى الرجعة من كذا بك وباسمك الاعظم
وجعل الاله وكل تلك التمامات كنت تقول هذا من اخبار الاحاد وكان الاحتجاج
من الاحتياط **وليس بالبراءة والتبجيل باس وهذا من التحليل** بل
ان يقبل الرطل في الرجل او يد او شامة او بعاقة في قولها وقال ابو يوسف
لا بأس بالتبجيل والمعاقة قالوا اخلاف في المعاقة في اذار واحد فان كان
عليه نيس او جنة او كانت القبلة على وجه البقرة دون الشبهة جاز عند الكل
ولا بأس بالمصاحبة للتوارث من الهداية وقتا وكذا قاضي خن والشيخ ابو منصور
المازدي يكره ان يقبّل في المعاقة هكذا توفي بين الاحاديث المتقدمة
قال الامام السرخسي وبعض المتأخرين خصوصاً يقبل بديهاهم والمتزوج على
سبيل التبرك قال المصدر الشهيد هو المختار فاما ما يقبل اجماعاً من تبجيل
يد نفسه اذا لم يغير فهو مكروه ولا رخصة فيه ولا تعظيم فيه ايضا اذا ما ملكت
وما فعلوا من تبجيل الارض من يد العلماء حرام لا اشكال فيه والغافل
الراض به آثم لانه يشبه عبادة الوثن ولا يكفر بهذا السعي ولانه اذ ادب المحبة
دون العبادة من جامع الميوني واما الاخفاء فليس سلطان ولغيره كملوك
ذكور والمحيطة اها القيام تعظيماً للغير فقد ذكره اجماع الميوني اخذت يد
كل كراهية حتى قال ان لم يكن يستحق حب الياف من النبي صلى الله عليه وآله وكانوا اذا
راوه لم يقوموا لما يعلمون من كراهية لذلك وكان ابو القاسم الحكم يقول لما غنيا
دون الفقراء وطلبة العلم فقيل في ذلك فقال لان الاغنيا يطعمون ذلك حق
دون غيرهم ولكن ذكر في ماوى قاضي خن ما يدل على اباحته قوم يقولون القرآن
من المصاحف او يقول رجل واحد دخل عليه واحد من الاجلة والاشراف فقام
التركاجلة قالوا ان دخل عالم او ابيه او اسأله الذي علمه جاز ان يقوم لاجله
وفيما سوى ذلك لا يجوز ذكره كتاب السنة وجماعة للامام الزاهد الصغار

فولم يلقاها من العاقبة
بالتبجيل التعظيم

المحبة

العلم

كتاب
الوصايا
في
الوصايا
في
الوصايا

ايضا خبره ان بين الدفء والغدا بالدية وبغيره ما دفع من الارض من العون
كتاب الوصايا قال في الزبادات او في
ويطلب ايضا من قتل وانتهى امان داره فمفعول لقائله لا يجوز
وان اجازت الورثة عند يه يوسف وعند ما يجوز باجازههم ويستوي ان كان
القاتل غلاما او عا مابعد ان كان شرا ولو لم يكن له وارث اصلا يجوز عند
خلاف لابي يوسف ولو كان القاتل صبيا او مجونا جازت الوصية وان لم تجز
الورثة من فناء وقاضي خن **والضراء بعضهم لم يعقل كيشهد في الارث فلا تقص**
رجلا في شهد الرجلين بالف درهم في تركه ميت في شهد اهل بيته لهما للشهادة
مثل ذلك في هذه التركة فعند يه يوسف لا يقبل شهادتهما في تركته وعند
يقبل وذكر اخشاف قول يه حنيفة مع قول يه يوسف فحصل عنه روايتان
ولو كان المك هو حنيفة في العدة يقبل بالاجماع لان الدين اذا كان يتعلق
بالمال والنجمة وفروعه في اعيال الصغير اوصى الى رجلين فعند يه يوسف
وفي الوصيتين اذا لم يفرق حاكمه من تصرفه اذا القل بتفرد كل واحد
واطلاء الا يشتر الكفن **ورقة مال المورث المعين** منها بالتصرف
والاختصاص وقضاء الدين ودفع ما اوتي من عيّن وعند ما لا
والاقتضاب للفقراء والشرى مما جلتهم من القياس والعرا يتفرد الا
في سبعة اشياء شرى الكفن وقضاء الدين اذا كانت التركة من جنس
الدين وتنفيذ الوصية في عيّن اذا كان يخرج من الثلث ورد
الودائع وشرى الطعام والكسوة للصبي والكسوة وقبول الهبة للصغير
وهو معنى الاقتضاب قبل هذا اذا اوصى اليهما اما اذا اوصى كل واحد
منهما على الافراد يتفرد كل واحد منهما بالتصرف اجماعا وقيل خلافه في
الفصلين وهو الاجم من الميسر وقتا وكذا قاضي خن واطلاق النظم مصراف
والمودع بكسر الدال لا غير **كتاب الكراهية**
ومنع العز من العز اذا دعا له امره فلا بأس بذلك ان يقول
الرجل في دعائه اسألك لعقد العز من عز شك والمسئلة عبارة فان هن

كتاب الوصايا
في
الوصايا
في
الوصايا

كتاب الوصايا
في
الوصايا
في
الوصايا

كتاب الوصايا
في
الوصايا
في
الوصايا

الا

كتاب الوصايا
في
الوصايا
في
الوصايا

يبطل أصل الصلوة عند مجرد وعند ما يتقلب نفلا كما اذا فرغ وقت الظهر في صلوة الجمعة
 او تركها بقية وقتها مع سعة الوقت ويظهر الخلاف فيما اذا التفت في تلك الحالة حيث
 لا يتغير الوضوء عند مجرد وينقضه عندهما قال القاضي الامام ظهير الدين والفوايد سمعت
 والذكر يقول ليس هذا من ههنا بل في جميع المواضع بل فيما اذا لم يتمكن من افرار نفسه
 عن العروة بالمضي في تلك الصلوة حتى قال محمد فيمن صلى ركعة من الظهر ثم اقبلت انه يصلي
 اليها ركعة اخرى ثم يقطع ويشترع مع الاحكام اما انما لا يتقلب في تلك الحالة فيمنع من النقص عن الجملة
 بالمضي فيها بخلاف ما مر من الصورتين **هـ** طلع فجر يوم الجمعة فبطلت الصلوة وعندهما يتقلب
والسنة في الفجر اذا طالت لم يبق حرمته وانما طاعت نفلا ما مر من
 الاصل **ومن ثلثي الليل في الاولى وفي الثانية ركعتين** فوالله المنفصل
 في احدك او اولى باحدى اخرية بقض ركعتين عند محمد وعند ما يعرض اربعا وهن
 المسألة على ثمانية اوجه واصلا ان عند محمد اصلا الاولين او احدى اربعا عن الواحدة
 بقض الركعة وعند محمد يوسف كلاما لا يقطع الركعة فيضع بنا الشئ الثاني عليه
 وانما يوجب فساد الاداء حتى لو قرأ في الشئ الثاني مع هذا الشئ وعندهما نقض
 الشئ الاول فالحواشي في مبسوط لما عرض محمد اجماع الصفة على ابي يوسف
 قال ابو يوسف كل ذلك روي عن علي بن حنيفة الا ان ثلث مسائل منها هذه فقد
 غلطت فيها فاني رويت لك عن علي بن حنيفة انه يقضي ركعتين فلما دار وبيت انه يقضي
 اربعا قال محمد روي لي كما ذكرت الا انك نسيت وجعلت فقال ابو يوسف
 لم آتني شيئا ولا يوجب لي ان ابا يوسف ذكره القياس في الاستحسان فيكون محمد
 جواب الاستحسان وهو قضا اربعة دون القياس قال في جامع قاضي خان
 وجواب الاستحسان اظهر الروايتين عن علي بن حنيفة **هـ** تطوع بانه ركعتان
ومن بعد اربعا وقاعد في وسطها وذكر في النفل **مسألة** ولم يبعد على
 الثانية فسد عند محمد خلافا لما وانما خص النفل اذا فرض له فيفسد به عندهم
وسنة الفجر لها قضاء **من ثلثي الليل في الثانية** سنة الفجر اذا فاتت
 بدون الفرض قال محمد اعبت الى ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس وقالا لا
 يقضيها قبل خلاف في الحقيقة فان محمد قال اعبت الى ان يقضي فلا شيء عليه

الشئ في خلاف

في سنة الفجر
 في سنة الفجر
 في سنة الفجر

مولانا سلطان الدين
 النجاشي وحفظه للقرون
 مفر

وما قال الا قضاء عليه وان قضى فلا بأس به وقيل بل الكلاف متحقق فانه لو قضى يكون
 نفلا عند ما سئله عند محمد وانما افراد السنة بالذكر لانها لو فاتت مع الفرض بقض
 تبعها فرض في وقت الزوال بالانفاق سواء قضى الفرض وحده او جماعة وبعد الزوال
 لا يقضيها لان السنة وردت في وقت محل فلا بأس عليه وقت فرض آخر وانما وضع
 في سنة الفجر اذا سائر السن لا يقضي بعد ما ينتشر الضياء فانها لا يقضي عند
 طلوع الشمس حتى يرتفع وصالا ارتفاع ان لا يجزئ الشاظر ان ينظر الى فرضها فلو كان
 وانما يتحقق عند انتشار شعاعه ومهما قدرا النظر اليه فهي في الطلوع بعد فلا يحل
 الصلوة ذكر الزند وبسبب **في سنة الفجر** **مسألة** **والركعة الاولى في صلاة**
 القراءة في الركعتين في غير الفجر سواء في الفجر عند ما قال محمد اعبت الى ان يطول
 الركعة الاولى على الثانية وانما خص سوى الفجر اذ في الفجر طالة الاولى على الثانية
 مستوية بالاجماع ليدرك التماس اجماعه قاله اجماع المجوزي اجمعه والورد وغيرهما
 في هذا الحكم سواء وذكر في نظم الزند وبسبب ان في الجمعة والعيد يسوي في القراءة في
 الركعتين بالانفاق وانما طالة الركعة الثانية على الاولى بثلاث آيات فصاعدا
 في الفرض مكره بالاجماع وفي السنن والنوافل كيان لان امرها سهل في جامع المجوز
سلام من كان عليه السهو لا يجزئ عن الصلوة فاعتقلا سلام من عليه
 سجود السهو لا يجزئ عن حرمة المصالح عند محمد وعند ما يجزئ حروجا موقوف
 ان عماد الى سجود السهو عما دله حرمة المصالح والافلا وينتفي على هذا الحاصل
 اربع مسائل احدها اذا اقتدى به رجل بعد السلام قبل العود الى السجود ففعل قولها
 اقتداء وهو موقوف فلهما والى السجود مع والافلا وعلى قول محمد يصح على كل واحد
 حال وتاثيرها اذ انوى المسافر الاجابة في تلك الحالة فخذلها لا يتغير فرضه الى الان
 ويسقط عنه سجود السهو لان في تصحيح نية الافامة ابتداء ابطالها انها لما عرف
 وعند محمد يتغير فرضه فيتم اربعا ويخرج السجدة الى آخر الصلوة وثالثها اذا
 وقعه في تلك الحالة لا ينتقض وضوءه عندهما وعند محمد ينتقض كل صلوة فامة
 يستقط عنه سجدة السهو قولهم واربعا اقتدى به رجل بنية التطوع في تلك الحالة
 ثم تكلم قبل عود الاحكام الى السجود فليس عليه قضاء شيء عندهما وان سجد الاحكام

في سنة الفجر
 في سنة الفجر
 في سنة الفجر

فقد كذا في كتابه

سلام من كان عليه
 السلام من كان عليه
 السلام من كان عليه

١٢٧

ما يصنع وقد جاءت به الآثان وقالا يصل ركعتين حيث ادرك قبل السلام او بعد في
 سجودا وشهوا قبله او بعد قبل السلام الا في ويكون مدركا للجمعة وقوله في التشهد
 اي فيه وما يقرب اليه فالخلاف ثابت في فورة ركوع الركعة الثانية الى آخر الصلوة اما
 اذا ادركه في ركوع الركعة الثانية يصير مدركا للجمعة اجماعا من المغن والخزاعة
وفي من ليس في تمام الجمعة ويجعل الميت غسل التيمم يجوز انما اجمعة في ايام
 الموسم لما عندنا وعند محمد لا يجوز وفي الوفات لا يجوز اجماعا للموسم مع العرب وهما
 مجمع اجماع من الطلبة وانما وضع في الجمعة اذا بعد الصلوة عندهم لم ينعى ثم انما يجوز اجمعة
 يعني عندنا اذا كان عند امير مكة او امير الحجاز او الخليفة او امير الموسم ان استعمل في
 مكة بنعم اجمعة ايضا وان استعمل على الموسم لاخره كان من اهل مكة ينعى عندهما والا
 فلا من الحظ المستلثة ان ينعى غسل الميت وكفن وقد ينعى على جسد عضول يغسل
 نزع وغسل فان بقي شيء يسير كما صبح ونحوها ترك ولم ينزع عندهما وقال محمد بن زرع
 ويغسل بخلاف ما بعد الدفن فانه يخرج من ابيهم وسلم الى ربه فيسقط فرض الغسل من
 البسوط المذعة بالغن الغن الموضع الذي لم يصيبه الماء في الصلوة او الغسل بنعم وصل
ومن على الميت بالنسب صلى فليكن في حقه اثم اعلم ان من غفر في حقه اثم
 فان لم يكن من اذ يتوضأ فلم يفعل اعاد النية على الثاني ولو لم يتكلم من ذلك وخاف
 ان استغفر بالوضوء فثبته الثانية فعندنا يصل بذلك النية وعند محمد بعد النية على كل
 من البسوط كتاب **الزكوة اشتمل المال على النسيان**
هالك من الغنى والنسيان بسقوط قسطه ذلك في الاكباب والعنف هلك بعد
والعنف في الاكباب ينفق ويستطقت الاصل بعد حمله من يد
 الهالك لا الكمل شاعرا عند محمد وعندنا يصرف الى العفو او لا فان فضل الهالك من
 العفو يصرف الى النسيان ويسقط بقدره وان لم يفضل له صرف بيا يصل له ثمانية
 من الغن السابعة في اقل عليها اقول ثم هلك منها اربعون فانه يلزم شاة وان هلك ستون
 وبقيت عشرين بحسب نصف شاة عندهما فقد فضل الهالك عن العفو بقدر نصف
 النسيان فيصرف اليه فسقط نصف الشاة وعنده بحسب ربع شاة من البسوط
 واجامع الكليل قوله اي الهالك وتولد بعد ان يصرف الهالك الى العفو والاصل هو
 ذاك

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في الزكوة انما هو ان
 ينفق من الغن السابعة
 في اقل عليها اقول
 ثم هلك منها اربعون
 فانه يلزم شاة وان
 هلك ستون وبقيت
 عشرين بحسب نصف
 شاة عندهما فقد
 فضل الهالك عن
 العفو بقدر نصف
 النسيان فيصرف
 اليه فسقط نصف
 الشاة وعنده بحسب
 ربع شاة من
 البسوط واجامع
 الكليل قوله اي
 الهالك وتولد
 بعد ان يصرف
 الهالك الى العفو
 والاصل هو ذاك

دين على من ينفق من زكوة الزكوة في غنى غنى مفر مغلس فلسه القاضي فوصل
 اليه بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى عندهما وعند محمد لا يجب لان غلبت الغنى
 عنده من قول بل حنيفه وابو يوسف الاول لا يصح فالدن في ذمته كونه ذمته الملى وفي
 قول ابى يوسف الاصل يتحقق الا فلاس الا انه اخذ بقوله الاول في حق الزكوة احتياطا
 من الهالكات وجامع قاضى فان **والغنى يشترى العشرة لم يجرى الشراء في الغنى**
 تغلبت اشترى ارضا عشرة ببق عشرة ولا يصاعف عليه العشر عند محمد وعندنا ايضا
 وانما وضع في الغنبي ان في ذمته غير تغلبت اقاويل المذبة في باهرها وبني تغلبت قوم
 من نصارى العرب بغير الروم فلما اراد عريه ان يوظف عليهم الجزية ابوا وقالوا نحن
 من العرب نأبى من اداء الجزية فان وطئت علينا الجزية لمحتنا باعدايك من
 الروم فخذمتنا ضعف ما تاخذ من المسلمين فصولها اعلى ان يعطوا الصدقة معقبة
 فقيل المصلح لا كدروس التغلب وقيل ابنة دلود وهو اقرب من المسبوبة والحرب و
 الغنصية الحكم والتغلب بالكسر افع كذا الخط نقة اذا كان مال الزكوة من اموال
في آداء الزكوة عن جبار والحكس اعبره للاعداد الربوا كما يكيل والموزون
كل ما هو الا نفع العباد فان ادى له عيش النسيان كيف ما كان وان اوى
 غير فان ادى من خلاف جنسه كما لو اوى الفضة عن الذهب او الخطة عن الشوف فانه
 يردى قدر قيمة الواجب بالخلان والى اوى نفس منها يجب عليها التكيل لا في حقه
 في اموال الربوا منقومة عند القابلة بخلاف جنسها اما اذا ادى من جنسها انقلب
 اختلافوا في على ثلثة اقوال قال ابو حنيفة وابو يوسف المعنى هو القدر دون القيمة
 وقال زفر المعنى هو القيمة دون القدر وقال محمد المعنى ما هو الا نفع للفقراء فان كان
 اعتبار القيمة انفع فقول مثل قول زفر وان كان اعتبار القدر انفع فتولد كقولها بياذ
 ذلك وجبت عليه اقفرة حنطة جديدة في ما في حقه حنطة جديدة للنجار فان ذى
 خمسة اذية يجوز له قولها اعتبار القدر ولا يصح فيها الجوز لانه لا قيمة لها
 في اموال الربوا اعتبارها بانها بحسبها وعلى قول محمد وزفر لهما الله ان يردى فبها جوز
 اعتبار القيمة عند زفر ولا نفع عند محمد ولو وجبت عليه خمسة اقفرة ردية فادى
 اربعة اقفرة جيتا حنطة خمسة اقفرة ردية لجوز عن اربعة اقفرة ردية

فمن غنى بالانصاف

فانما هو من ان النسيان والاداء
 انما هو من ان النسيان والاداء
 انما هو من ان النسيان والاداء
 انما هو من ان النسيان والاداء

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في الزكوة انما هو ان
 ينفق من الغن السابعة
 في اقل عليها اقول
 ثم هلك منها اربعون
 فانه يلزم شاة وان
 هلك ستون وبقيت
 عشرين بحسب نصف
 شاة عندهما فقد
 فضل الهالك عن
 العفو بقدر نصف
 النسيان فيصرف
 اليه فسقط نصف
 الشاة وعنده بحسب
 ربع شاة من
 البسوط واجامع
 الكليل قوله اي
 الهالك وتولد
 بعد ان يصرف
 الهالك الى العفو
 والاصل هو ذاك

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في الزكوة انما هو ان
 ينفق من الغن السابعة
 في اقل عليها اقول
 ثم هلك منها اربعون
 فانه يلزم شاة وان
 هلك ستون وبقيت
 عشرين بحسب نصف
 شاة عندهما فقد
 فضل الهالك عن
 العفو بقدر نصف
 النسيان فيصرف
 اليه فسقط نصف
 الشاة وعنده بحسب
 ربع شاة من
 البسوط واجامع
 الكليل قوله اي
 الهالك وتولد
 بعد ان يصرف
 الهالك الى العفو
 والاصل هو ذاك

وعليه ففني آخرها اعتبارا لا نفوذ وكذا عند محمد لان عند المعتزلة اذا كان هو الاثم
وعلى قول زفر بن جرجس عن الحسن اعتبارا للبقية وانما وضع في مال الربا اذ فني عن بقية القيمة
اجماعا حتى لو ادعى ما كان كغيره لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان الحق هو مقتضى

كتاب الصوم

ولو لم يكن الشهر عشرين ومات كان الصوم هذا القليل مريض شهر رمضان
وعنه يروي وجوب الكحل وليس هذا في كتاب الاصل كله ثم صح بورد ذلك
ايام ولم يصحها ثم مات فعليه صوم عشرين ايام لا غير في ظاهر الرواية وفائدة وجوب الصوم
بالاطعام وذكر الطحاوي ان على قول في حنفية واكثر يوسف يلزمه قضاء جميع الشهر وان صح
واحد وعند محمد يلزمه من القضاء بقدر ما صح وهذا هو من الطحاوي فان هذا الخلاف في
النذر بان نذر المرعي صوم شهر رمضان لم يبرأ يوما ولم يصح منه على هذا الخلاف فاما القضاء
رمضان فلا خلاف بينهما من اليسر والظن وفي رواية الطحاوي صدقة الفطر لا تجب
ما حلت في الوطء كالذي يترك لزمه الصبي والمجنون في مال الصبي والمجنون عند محمد
وعندنا يجب في نذر يوم من مال الصبي وعند محمد يردى الاجر من مال نفسه وان
ادى من مال الصبي يفيق من اليسر **نذر فمات الله على ان اصوم رجيا او اعتكف رجيا**
والايام العجيلة قبل الشهر **فصوم نذره واعتكاف نذره** فصام او اعتكف شهر اقبله
لم يجزه عن النذر في قول محمد وزفر وفي قولهما يجزه وعلى هذا الخلاف لانه على ان اصل عدا
فضل اليوم وانما وضع في هذه الاشياء اذ في الصدقة اخلاف بيننا وسيأتي في باب نذر
في فضل اليوم

كتاب المناسك **نظير احرم** ونذر يجزى بكنه عند محمد
وقيل ان يجزى ان يطيب بكنه **فما روي عنه لم يذهب** وقال الاياك وقال ميسر
خوهر زكوا اخلاف اذا اطيب بطيب لا يبق عليه بعد الاحرام لكنه ينجى بكنه بان امر
فانه لا يابى حتى لا يجب ان لا يطيب اذا اطيب بطيب ببق عينه بان يطير راسه واجبهته
بالمسك او بالها ليد فانه لا يكره ايضا وهكذا ذكر في كتاب المناسك ولم يذكر خلاف قالوا
قد ذكر محمد في كتاب الوقيات انه يكره التطيب بما يبق عليه بعد الاحرام قالوا التطيب
في اللغة استعمال عین الطيب على وجه يصل اليه ريح **البحر بين احرام الحج واحرام العمرة**
ولا اهل الوطء محرم **سجدة اخرى فليست بكنه** بدعة تكن اذا اتم بها ما

هذا هو مقتضى
الاجماع حتى لو ادعى ما كان كغيره لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان الحق هو مقتضى

في فضل اليوم

هذا هو مقتضى
الاجماع حتى لو ادعى ما كان كغيره لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان الحق هو مقتضى

احرم يجتنب او عشرين او بجهة ثم بجهة او بغيره ثم بجهة لزمه عندنا على وجه التعاقب
وعند محمد يلزمه اصلها اذ اجمع وفي التعاقب لا يلزمه الثانية من الكمال من جامعها فمضى
والفائدة وقول في الوقوف اتفاق **محرم قصر حنسا من اظا في يديه او رجله او يركب**
لو قصر حنسا من يديه محرم **لم يكره نصف كفن** **دم** او زاد على حنسا من قصر من كل
واحد منها اربعاً فعليه دم عند محمد وقال عليه صدقة لكل ظفر نصف صاع من خضه وان
كانت جلته ستة عشر ظفر الا اذا بلغت بقية الطعام دما فينقص ثمانمائة وانما وضع هكذا
اذ لو قصر من يدا او رجل عجب الدم غلظ من شرع الطحاوي **قصر اظا في يديه واحدة** ولم
وقصر الكحل بوضعيه **فيه دم** **واقربا دمي** **يلقى حن** **قصر اظا في يديه واحدة** **وقصر**
ذكر في رجلين او يدي رجل فعليه دم واحد عند محمد وقال عليه دمان وان كثر الاو او
عجب عليه دمان اجماعا وان كان في مجلس واحد جرح واحد اجماعا من شرع الطحاوي
في قتل صبي ميتة من السنن ان كان ذائلا والافا حكم **محرم** **قتل صبي او قتل اولي** **محرم**
يلقى بصوم او طعام او يدم **واوجب الشئان في الكحل** **يقتل** **لانه بصا**
ثم هذا القتل الجاني **ثم في الهري والاطعام والصوم** **ثم في نذر الصبي او قيمته**
فيقومان حين قتله **حيث قتله** **او اقرب موضع اليه** **ان نذر ذكر وشري بغيره** **هديا**
فتذبح **او طعاما** **او بطعم** **كل مسكين نصف صاع من براصاعا من ثمن او شعر او صوم**
مكان كل نصف صاع من بر **يوما** **عند محمد خيار تعيين احدى الثلاثة** **او الكحل** **وليس له**
ان يخرج عن حكمها **وعندنا ما اكبر** **الا ان قال** **ثم ان وقع الاختيار على الهري على القولين**
اي تعيين الكحلين عند محمد **وبتعيين الثمن عندنا** **فقد وجد محمد ان كان لهذا الصبي نظير**
من النعم فعليه ان يهدى مثله **خلق كالبهية في الفاحشة والبقرة في حمار الوحش والاجعق**
المثل قيمة كهي في الحمام والعصفور **وعندنا ما عينه المثل قيمة في الفضلين** **واحصل ان الا**
ختلاف في موضعين **اصحما في وجوب المثل صورة او قيمة** **فاما المثل والثنائي في اثبات**
اخي رلقا نزل الحكمين **ثم في الشرع** **قيده والصبي بالما كولو** **كنى الماكول وغير الماكول** **في حكم**
اجتاز على السواء **غني انه لا يوزن عن الهري** **في الماكول** **في ظاهر الرواية** **وفي الماكول** **حيث قيمته**
بالغة ما بلغت **وان بلغت قيمة** **هدى بين من شرع الطحاوي** **وجامع المجزى والا فطس**
من ساق النعمة **هديا واعتي** **واي** **فكر حلفه** **المقر** **اق في ساق النعمة**
وج بدمه **من قاصه** **لم يكن النعمة من احكامه** **هديا واعتي** **اساس**

هذا هو مقتضى
الاجماع حتى لو ادعى ما كان كغيره لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان الحق هو مقتضى

في فضل اليوم

هذا هو مقتضى
الاجماع حتى لو ادعى ما كان كغيره لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان الحق هو مقتضى

هذا هو مقتضى
الاجماع حتى لو ادعى ما كان كغيره لا يجوز على الكل بل يقع بغير قيمته لان الحق هو مقتضى

وعدل لها نفقة شهر أو سنة ولم تحل المن بعد النفقة قائمة او منتهكة ليسترد
 بغير ما سبق من المدة عند محرم وعقد ما لا يسترد من ولو كانت النفقة قائمة من غير
 استهلاكها لا يسترد من عند محرم ولو جعل نفقة لاجنبة ليرزقها فانتهى فلان تزوجها
 فله ان يمسك من عند محرم من الميسرة وغيره **كتاب الطلاق**
طهين خيل كل شهر من ثلثين سنين وهذا كبر نطق الحاكم لثلاث سنين
 مفرق على الاشرع عند محرم وعند محرم لا تطلق للسنة الا واحدة **المعدة عن الطلاق**
ويستل الرجعة باليمين في اعر العدة منها فاعلم الرجعي يمتنع بعد انقطاع الداء
 من الحيضة الثالثة واما ما دون العشرة ينقطع حق الرجعة عند محرم خلاف لما
 انا وضع في الرجعة اذ ليس لها الزوج باق عندهم جميعا وموضع اختلاف مجرد التيمم
 حتى لوصلت معه تنقطع حق الرجعة عندهم والسنة في المدة اذ في النفرانية تنقطع
 حق الرجعة بمجرد الانقطاع بالاجماع من طريقة البوغرى والعدانية **الصغير في المتوفى**
صغير معتدة الموت بلد مادون نصف الحول بعد سنين عنها زوجها
وتركت البنت الذي السنين تسبعت سنين الى الحول ان افوت بالنفقة اخرج
 عبد مفرق اربعة اشهر وعشر ثم ولدت فهي كالبالغة يعني ان ولدت لسنة اشهر من وقت
 الاقرار اذ اثبتت النسب وان ولدت لاقبل من سنة اشهر ثبتت كذبتها وان لم تقدر
 فكذلك عند ابي حنيفة ومحمد حتى لو ولدت لاقبل من سنة اشهر وعشر ساعة ثبتت
 النسب والا فلا وعند ليوسف وهو رواية عن ابي حنيفة يثبت النسب الى السنين
 من جامع قاضي ضان والمذكور في النظم على هذه الرواية في الكبي في هذه الصورة
 يثبت النسب الى سنتين عندهم فلهذا في وضع في الصغير واما وضع في المتوفى عنها
 زوجها اذ في الصغير المطلقة خلاف ابي يوسف معها وقد مر في باب الزوج الثاني
لا يهدم الثاني من الزوجين تطليقة الاول والسنين بدم المطلقة و
 الطلاقين عندهما وعند محمد لا يهدم وهو قول زفر السلف في صورة طلاق امرأتين
 او ثنتين فاعتدت وتزوجت بزوج آخر وصل ثم طلقها وانقضت عدتها فنزحها
 الاول فهي عندك على ثلث تطليقات مستقبلا في قولها وفي قول محمد ما بين
 طلاقها حتى لو اوقع اثنا في محرم حرمه غليظة عنده خلاف لما ولو تزوجها قبل اصابة

وعند كذا النفقة صحيح ان تحرم بنفس كذا النفقة والنفقة لا تحرم بكاه الام فون
 من حطاب وضرب **المنع الزيادة المتصلة** **بأنصف المهر الذي قد اوصد**
 ازداد المهر بعد النكاح زيادة متصلة كالسمن والجلد بياض العين وطلوها قبل ان
 يدخل بها يتنصف الاصل مع الزيادة عند محرم ولها نصف عن المهر مضيت بذلك
 او لم تزوج وقال لا يتنصف وللزوج عليها رد نصف قيمة الصداق يوم قبضت
 الا ان تزوج المرأة بر نصف الصداق واما وضع في الزيادة المتصلة اذ في الزيادة المتصلة
 المتولدة كالمهر والمهر المستفاد بسبب العين كالادوية نعم الزيادة ينصف
 الاصل بالطلاق قبل الدخول وعلى المرأة نصف قيمة الاصل يوم قبضت وفي الاختلاف
 المستفاد بسبب المنافع كالكسب والفلة لا يشترط نصف الاصل وفي الاختلاف
والقول في معتدات النكاح **لوارث المهر لان المهر** **المعتل** بعد موت الزوجين بين
والقول في ذلك انما بين **لوارث الزوج** **لوك السنين** ورثتها في قدام المسمى
 فالقول لو رثتها في قدام المسمى ولا يصح قول في الزيادة عنده وقال القول قول ورثة
 ولا يعين من المثل الا ان عليه يرد قول في المنكره اجماع والموت جميعا عبد او
ان يكمل المهر **عند ما لو كمل** **حضر على القيمة** **لا عند** **مكاتب** او مملوك
 تزوج امرأته عن رجل فاحرقه او قاتلته فنزحها فان حرقه فنزح في قولها ولو ادا
 ثم ظهر انها امه ماذونة بالكنة فالاولاد احرار بالقيمة يوم اكفونه عند محرم
 وعند محمد احرار واما وضع فيهم اذ احر ولد المهر وح بالقيمة اجماع **وجرت**
وردها الزوج **يحيى تحت** **يحو** **كلا** **يغسر العيش** زوجها مجنون او
 مجنون او ابرص فلها حق الفقرة عند محرم اذ ان حال لا يظن المقام معه وقال
 ليس لها ذلك وان وجدته مجنونا او عينا فلها حق الفقرة عندهم وعكس المذازع
 ياتي في باب الشافعي **خطب ابن امرأتين** فاجوز ضيقا قال ابو يوسف وهو
والطهين **السنين** **ثنتين** **خطب** **وكا** **متن** **بين** رواية عن ابي حنيفة
كالرصد عنها **ولا كثر** **لا ينصف** **الاول** **كل** **يؤثر** الرصد عن اكثر مما فان
 استنوبا يكون منها قال محمد يثبت منها على كل حال وادفع قبل الخط طاهسين
وموته او موته في المهر **يوجب** **فيما** **سجلت** **لها** **حاش** **احد** **الزوجين**

[illegible][illegible][illegible]

للمتكبر والضعف موقوف ونفقتها في كسبها فان لم يكن لها كسب فنفقتها على المتكبر وقال
 ابو يوسف ومحمد بن شاذي المتكبر يستعيرها في نصف قيمتها ثم يكون حرق الاستيعار عليها
 وحصل للمتكبر ان يستعملها من اصحابها من قال فيه روايتان عنهما والصحيح ان له
 اخيارا ان شاء المتكبر يستعملها وان شاء الاستعير بالاجماع بين السعاية والاختار
 ثم عندهما انما استعملها المتكبر اذا قضى القرض بالسعاية او رضيت هي بذلك وبدون
 ذلك ليس للمتكبر ان يستعيرها وذكر في الاصل رجوع الى يوسف الى قول الجنيبة في صحيح
 المحبوبي والمختلف وقول فاستعيرها اي اكبر **مكاتب** فبذل عدا عن وفاء ولا وارث
مكاتب يقتل عدا عن وفاء **وارث المولى لا يقتل** **المولى لا يقتل** **المولى لا يقتل** **المولى لا يقتل**
 على القاتل عند محمد ووافي الجنيبة القصاص وانما خص الوارث في المولى بقوله والوارث المولى
 اذ لو كان له وارث آخر لوجب القصاص بالاجماع بحاله المستحق لانه الوارث ان مات
 صراحي هو قول ابن مسعود او المولى ان مات عبدا كما هو قول زيد وانما خص موته عن
 وفاء اذ لو مات لاجن وفاء يجب القصاص للمولى على القاتل ان كان له وارث او لم يكن لانه
 مات عبدا بالاجماع **فالعبد ان حر على ان يجده من سنة فقبل العبد عفو**
لو اعتق العبد على خدمته حولا ومات العبد من ساعته وعليه ان يخدم
قائه يبيع في قيمته **بقيمة العبد** **لا قيمة له** **المولى سنة** فان فاته الخمره
 بموت المولى فعلى العبد قيمته خدمته وقال عليه قيمته نفسه وان مات العبد وترك اهلا
 فالرجوع في مال العبد على هذا الاختلاف قال حواشي زهير في مبسوطه يظهر الخلاف
 على اختلاف قيمة العبد وقيمة الخمره بان كانت احدهما اكثر من الاخرى وقوله في فوته
 الى ماله **ومعوق العبد على الخمر اذا استلم داره او كان حلقا** **كرا** **اعتق الذي عبده**
بثمنه قيمة **بثمنه** **لا قيمة له** **الذي على غم** **اسلم ابيهما**
 فعلى العبد قيمة نفسه عندهما وقيمة اخر عند كتاب **المكاتب**
كاتبها واشترط اربابا له **فولدت وهلك تبطله** **كتاب** **احد على**
واشترط اربابا له **وعنده** **وايضا ما هو حق عبده** **انه بالخيار** **ثلاث**
 ايام فولدت الامة ولما غم ماتت فمدها انما يبطل الكفاية عند محمد والاجماع
 المولى وعند محمد لا يبطل الكفاية وله ان يبيعها واذا اجاز نسى الولد على جرحه

لو كان له وارث آخر لوجب القصاص بالاجماع بحاله المستحق لانه الوارث ان مات صراحي هو قول ابن مسعود او المولى ان مات عبدا كما هو قول زيد وانما خص موته عن وفاء اذ لو مات لاجن وفاء يجب القصاص للمولى على القاتل ان كان له وارث او لم يكن لانه مات عبدا بالاجماع

لو كان له وارث آخر لوجب القصاص بالاجماع بحاله المستحق لانه الوارث ان مات صراحي هو قول ابن مسعود او المولى ان مات عبدا كما هو قول زيد وانما خص موته عن وفاء اذ لو مات لاجن وفاء يجب القصاص للمولى على القاتل ان كان له وارث او لم يكن لانه مات عبدا بالاجماع

واذا ادى عنفت الام لاخر جزء من جيوته وعنتوا ولها وانما وضع في خبر المولى
 اذ في خبر الامة موهبا بمنزلة قبول الكفاية لان ابي رايرث من كسب فكيف من الكفاية
 ولكنها كما اشرفت على الموت وعجزت عن الشرف حكم كذا سقط خذرها من المبسوط
 في باب اخبار الكفاية وقوله تمكنت بالفاء لفظ المصنف وقوله تبطله اي الكفاية
 وقوله ما هو صرح عند اي ما هو ثابت عند محمد وهو بطلان الكفاية من حق الشيء
 اذا ثبت وعنده الحقيقة والحاقه **كتاب عبدك في مرضه على الذي رده السنة** و
مات مريض كتابا لعبدك على الف نساوي قيمته **الف** **فيمتد** **الف** **هم**
ينقص ان تمريض ثلثي قيمته **لا تليق المشرط** **فكانت** **ولا حال** **الغزو** **ثم**
 مات من مرضه ذلك وابت الورثة ان يجزوا يقال لكاتب يحمل ثلثي العيين ويكون
 عليك ثلث الالفين الى اجله والارود في الرق وهذا عندهما وقال محمد يقال لرجل
 ثلثي تمكك والبقيته عليك الى اجله والارود في الرق وقوله نساوي نصفها اي
 يساوي العبد نصف الالف فيكون بدل الكفاية ضعف قيمته فلت وهذا
 التقدير ليس للزام بل المراد ان بدل الكفاية اكثر من قيمته فذواله مبسوطا خاها
 عليه كانت على اضعاف قيمته بان كانت قيمته الف درهم وكاتبه على ثلثه الالف والمسلطة
 بحالها فان عند محمد يقال لكاتب يحمل ثلثي بدل الكفاية وهو الف درهم والثلث عليك
 الى اجله والارود في الرق وعند محمد يقال لرجل ثلثي قيمتك ستائة وستين
 وثلثي درهم والباقي عليك الى اجله فاذا فوذا يساوي نصفها اتفاقا ثم انما وضع في عبد
 كاتبه على اكثر من قيمته فانه لو كاتبه على مثل قيمته بان كانت قيمته الف وكانت على الف
 منجمة يقال له يحمل ثلثي بدل الكفاية والثلث عليك الى اجله بالاتفاق لاننا جعل
 من المريض يبيع ويبيع المريض يبيع من الثلث فيبيع الاجل في الثلث ولا يصح
 في الثلثين فيفني ثلث حاله ولو كاتبه على اقل من قيمته بان كانت قيمته الف وكانت
 على خمسين يقال له يحمل ثلثي قيمتك والارود في الرق في قولهم لانه باه بقدر خمسين
 والجمابة وصية فيبيع من الثلث وثلث حاله ثلثمائة وثلثون وثلث درهم
 فيبيع الجمابة فيه ويحل الباقي مبسوطا خاها زهير واي مع الجوزة **كتاب الامان**
وللزوج العبد من الولد فيوجب الساة **لدا محمد** **نذر** **يدرج** **عبد**

لو كان له وارث آخر لوجب القصاص بالاجماع بحاله المستحق لانه الوارث ان مات صراحي هو قول ابن مسعود او المولى ان مات عبدا كما هو قول زيد وانما خص موته عن وفاء اذ لو مات لاجن وفاء يجب القصاص للمولى على القاتل ان كان له وارث او لم يكن لانه مات عبدا بالاجماع

لو كان له وارث آخر لوجب القصاص بالاجماع بحاله المستحق لانه الوارث ان مات صراحي هو قول ابن مسعود او المولى ان مات عبدا كما هو قول زيد وانما خص موته عن وفاء اذ لو مات لاجن وفاء يجب القصاص للمولى على القاتل ان كان له وارث او لم يكن لانه مات عبدا بالاجماع

يلزمه في شاة عند محمد وقال لا يلزمه شي وذبح الولد من باب الى يوسف وهو
اطعام غنمهم وكل كل من صاعا لحسين لجوز غنما وجبت عليه كانه يمد يده
فاطع منها عشرة مسكين كل مسكين صاعا من حنطة جاز عند محمد وعند محمد
يكون من واحد صاعا اذا اطلع عن طرفه بين سبعة مسكين كل مسكين صاعا ولو كانت
الغنم رتان جنتين مختلفين بان كانت كانه اقطا ووطها راوطلا ووفلى
الجزية عن الكفار والذين بالاجماع من يسوط خواهر زلف والهداية قال بعد صر
ان لم اجد العام فالعبد كذا ان قال وقال قد اديت ان لم اجد العام وتهد
وشهد بالخير بالكلية **بالحجة الموصوفة** شاهدان انما هو العام
بالكوفة وهو يقول حجيت عن عبد عند محمد وعند محمد لا يعتق ولم يذكر في اجماع
الضعيف قول اني يوسف وذكره مع محمد الهداية صلف لا يبدل دار فلان هذه
وجئت الدار اهل البيت في دار فلان هذه **بالكليف** فباع فلان داره فدخل
يحدث عند محمد خلافا لما قلنا واختلف فيما اذا لم ينو شيئا فانه لو نوى العين كان
كان لو يبيع كل الموصوف كانه قال ادخل هذه الدار لشومها ووحشتها وفي هذا بحث
قبل البيع وبعد وان نوى الاضافة كان كما نوى فيجعل كانه نص وقال ادخل هذه
الدار لاجل ما فيها وفي هذا البحث بعد البيع من يسوط خواهر زلف ولو قال دار فلان
ولم يقل هذه لا يثبت بالاتفاق وعلى هذا الخلاف لا يتكلم عبد فلان هذا لا يلبس
ثوب فلان هذا لا يركب دابة فلان هذه فعل الكالف بعد البيع صلف لا ياكل من
وفي يمين اكل هذا البئر اكل سم من منه ترك للدين هذه الخطبة فاكل من سويتها
يجت عند محمد خلافا لما صلف لا ياكل ادا ما ولم ينو شيئا فاكل لكل او الدين
والتم والبني ادام واجبت فلا تهن في الاقضية لا تهن او الزبيت
او ما شبه ذلك مما يلزم في الجبين ويصطبح به بحث عند اكل نعم ادام وان
اكل مما لا يلزم في الجبين كالم المطبوع والبيض واليمن والسمك بحث عند محمد و
عند ابن حنبل لا يثبت او يوسف موه في اظهر روايته ويقول محمد اخذ الفقيه ابو
الديك والغيب والبطيخ البس با دام عند اكل هو الصحيح من اجماع الصدا الشهيد
وفناو قاضي خان وقول فلا تهن من الوهن ولا تهن من الهوان واقتبس العلم

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

استغوا حين تخفف وليشد **وكرت الماذون في الالة كركب المولى بعينه** خلف
لا يركب دابة فلان فركب دابة عبد العاؤون حيث عند محمد ولو لم يتوكل ان عليه
ومن منصرف اولم يكن وعند محمد لا يثبت مطلقا لكن بينها طلاف من وجه آخر في
في باب الثلثة والالة العين **هذا**
تأني قاضي القاضى في حجة **وشاهد به صرح** **صحة** **شهادة** **نفر** **على** **مخص**
بالزنا فعرض القاضي بالرحم ثم رجع واصبرهم حر وصره عند محمد كايودج بعد الاضمار
وفلا يحدون جميعا كالودج قبل القضاء قال القاضي قضيت على هذا بالرحم بالثبوت
كوا من القاضي رجع **وجرت** **لم** **تصالحوا** **الم** **بر** **اعرف** **شهادة** **فادجوه** **ولم** **يشاهد**
الناس شيئا من الشهود وسهم ان يرجع وروى عن محمد انه لا يسهم الرجوع في محمد
بفتح الحاء هو الصحيح ومعناه كونه مستبدا وفي باسراة فافضاها فالمسئلة على
والفقير لا يتسقط القضاء عند كل دية الا قضاء ثلثة او اجماعا ان كانت
بالغة او صغيرة فجامع مثله او لا يجمع وانما يعرف اليه اجماع مثله من الية اجماع
بالسلامة ان حلت بعد الوطى علم انها من جامع مثله وان لم تسلم علم انها من اجماع
ثم كل ذلك على وجهين تستمسك البول او لا تستمسك فان كانت بالفرض واستمسك
البول يلزمه اكل لذنا والواجب الفقير للحد ويجب الدية كاملة في حال التقويت جنس
المنفعة وان كانت تستمسك البول يلزمه اكل دون الفقير لما قلنا ويجب ثلث الدية
فوالا كما جازيف فانها عبارة عن جراحه وصلت الى الكوف وقال على نعم في الجازيف
ثلث الدية وان كانت صبوية يجمع مثلهما فالجواب فيها كالجواب في البالغة وان كانت
لا يجمع مثلهما ان كانت تستمسك البول لا يحد عليه ان المحل غير متين فنهى عن الجناية
وكن يميز لاجل الجناية ويلزمه العقر لان الفعل في غير المك لا ينقل عن حد وعقر
وقد سقط احد عليه ثلث الدية لما روينا وان كانت لا تستمسك البول لا يحد عليه
لما قلنا وعليه الية كاملة لما مر ولا يلزمه العقر عند محمد وعند محمد يلزمه كمال الدية
لان العقر يجب بالاستمتاع والدية بالجناية فلا يتدخلان وكما انها في محلي الحد
فينتدخان وانما وضع في الزنا اذا لو افضى زوجته لا يدخل المهر في الدية لانه واجب
بالعقد وقولا فضاها من المشايخ من قال جعل مسك البول واخص واحد منهم

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

منه في قوله
بالحجة الموصوفة

يَصِيرُ

[illegible]

اروقه في البغل الحار من البرد
متصل بول راعه قروبي اى
ابايع وبوجله فغايده بطعام
فبضيه كالشراكتل

قول بالفتح السلام في العمدة ينفع
الغريب واليسير في الرطب
والرطب والميلون واللبون
والرطب واللبون والميلون
اللبون والميلون

[illegible]

انك لا تقبل قائل ان بعضا لا يجوز وذكر في السير الكبير ان عند محمد يجوز
 كتاب **الشهادات** دار في برص فاقام في البينة
ذو الجرد قال يقضي في الرهن ويقضي ذلك **انها تأجيل** انه باع ما مني
ودين ذاك انقص من ذاك الثمن واغتبا قال **رهن** او **فالمثل** فلان في
 رمضان بالف واقام فلان البينة انه ارثها منه بخمسة ان في شوال فبينة الرهن
 اول عند محمد والرهن في شوال ينقض دعوى الباع في رمضان وعندنا يقضي بالبيع
 بالثمن في رمضان ويقضي لمن ذك بخمسة ان سؤا انت انه اعطاه في شوال هكذا ذكر
 في شهادت المسبوق والنظم موافق له ولكن ذكر في المحصر المختلف دار في يد رجل
 اقام خارج البينة انه باعها منه بالف درهم في رمضان فاقام ذو البينة البينة انه ارثها
 منه في شوال بخمسة ان يقضي بالرهن عند محمد وبالبيع عندنا وهذا الوجه في النظم لان
 ذي اليد مدعي البيع في النظم ومدعي الرهن في الشرع ثم بعضهم وقعوا فاولوا انه لو اقر
 منها ذو اليد امدعي الرهن في الحال وامام مدعي البيع في الماضي حيث استغنا ومدعي الرهن
 البينة اما بالشرك او بالانفكاك وبعضهم قالوا في الخلاف في الفضلين وبعضهم غيروا
 وكتبوا في النظم ومن يقول بعت في الغفلة وهكذا اولى بخط شمس الائمة الكردري
 وقال قاض حان العجمي لو ادعى الفلاني ذى العتق ثم قال ودون ذاك انقص من ذاك الثمن
 لعلمه اتفاق في الحكم في العكس في كونهما سواء سواء فالحكم في دعوى الاسرار
 والمساواة في آخر شهادته ولعل الشيخ رحمه الله انبع المسبوق وفيه الدين انقص
 من الثمن **وسأهد ان رهن ويقضي عتق** **والثمن والمال في اختلاف**
 اتفق ساهدا رهن على جنس الدين وقد اختلف في الزمان والمكان وما يشهد
 على معانية القبط فالشهاد جائز عندنا خلافا لمحمد والصدقة والهبة كالرهن و
 انما وضعت القبط المعاني اذ لو شهدوا على الزمان والراهن والواجب والمتصدق
 بالقبط جائزة الشهاد بالانفاق من المسبوق بشرط عدد الشهاد في الزمان
يقول الواحد او يتجم لم يكف والاشنان شرط **لزم** والمترجم
 بكلام اخصم والشاهدين اذ لم يعلم القاضي لسانه وعندنا الواحد ينك والاشنان
 اخوط وعدالة المترجم واسلامه شرط عندهم **وقا سيمان قاض** اذا شهد
 بغير علم يثبت لابل طر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

والاسرار العلوية البنية واجهها انكس
فقال قد امكن بنا ان نجعل النفس
الوجود الاثر المقدس اذا اقتضا
مقتضى النفس فبالذات الوجود
يكون كذا والذات الوجودية
انكس في ثم خارجي باعها وسيلها
وان كسها عن النفس في نفس
بها كذا في في كذا كان كذا في
بها كسها ثم ذواتها باعها ولم
يسلم في كذا في كذا في كذا في
الامر انكس في كذا في كذا في كذا في
فدائن كذا في كذا في كذا في كذا في
لان كذا في كذا في كذا في كذا في
من كذا في كذا في كذا في كذا في
ان كذا في كذا في كذا في كذا في
الاول مثل كذا في كذا في كذا في
الاول مثل كذا في كذا في كذا في
من كذا في كذا في كذا في كذا في
فكذا في كذا في كذا في كذا في
فكذا في كذا في كذا في كذا في
فكذا في كذا في كذا في كذا في
فكذا في كذا في كذا في كذا في

125

من الغنم او اكلها السباع او سرق فصالح حرب الغنم على درهم معلومة لا يجوز هذا الصلح عند
 ويجوز عند محمد وانما وضع في خبر الواحد في الدرع المشترك ابو يوسف محرم بعهده الله و
 بيا فانه لا يجوز الصلح عند جنيته في الدرع الخاص والمشارك لان علة اجبر المترك
 فيما هلك بصنعه كما لو وقع فيه المودع لا يجوز عنده فكذلك هذا ويجوز عند محمد خاصة
 كان او مشركا لان علة هذا الصلح مع مودع المودع جاز في الدرع او في غيره بل يوفى
 ان الاجير اتي من الاجير المشترك فخاص لما هلك يده وان لم يكن بصنعه عند محمد
 الصلح موبح بجوز مع الفاصب من قنا وقد مضى في ذكره الشروع مسيلة صلح
 المودع لا غير ولكن ثبت ما هو الاوفاق بالظن على وجه يفهم من صلح المودع تبعا
كتاب الرهن
رهن اهل كل شاة بكذا **يفسك احصته فمضى** شاة بعشرة ثم نفد
 عشرة وقال نفدت حصته هذه الشاة واراد ان ياكل الشاة لم يكن له ذلك في الزادات
 له ذلك قال الحكم ما ذكر في الزادات قول محمد والي في الراعي هذا قال في محله ان ليس
 له ذلك وقال في البسيط الصلح ان في المسئلة عن محمد واثبت وقال في زادات قاض
 خان رواية الزباد شاة وما وضع في المفضل حيث قال كل شاة بكذا اذا لم يعقل
 لا يكون له ذلك عندهم وكل جزء من الرهن يكون محبوسا بجميع الدين فاما يفضل لكل
 لا يسترد شاة الاجل قطع من البقر كذا في الروان واراد هب الغنم مجازا لكل
 بالكر وحصته بالغنم محبة الزروني وقيل غنم اللام وضد ايضا فكل الرهن
 واقتك اذا اخرج من يد الرهن وخلص من الغنم رهن قلب فضة وزنه
وقال في انكسر قلب الرهن **تفكك او يجعل بالدين** عشرة دراهم بعشرة
وصفته بخلاف جنسه **واقتك الراهن بجنسه** درهم وبقيته مثل
 وزنه فانكسر القلب فعلى قولها بعشر الرهن قيمته ان شاء من جنسه وان شاء من
 خلاف جنسه ويكون حاضرا رهنه عنده الى ان يحل الدين ثم يستوفيه ايضا
 من حقه والمكسور مملوك له بالثمان وعشر محمد بخير الراهن ان شاء سلب المكسور
 للرهن بدينه وان شاء اقتك نصفه الدين ولو كان هكك سقط الدين بالاتفاق
 اما اذا كان قيمته اقل من وزنه لودائه بعشر الرهن قيمته من خلاف جنسه ولو هكك
 عنهم

في خبر الواحد في الدرع المشترك ابو يوسف محرم بعهده الله و
 بيا فانه لا يجوز الصلح عند جنيته في الدرع الخاص والمشارك لان علة اجبر المترك
 فيما هلك بصنعه كما لو وقع فيه المودع لا يجوز عنده فكذلك هذا ويجوز عند محمد خاصة
 كان او مشركا لان علة هذا الصلح مع مودع المودع جاز في الدرع او في غيره بل يوفى
 ان الاجير اتي من الاجير المشترك فخاص لما هلك يده وان لم يكن بصنعه عند محمد
 الصلح موبح بجوز مع الفاصب من قنا وقد مضى في ذكره الشروع مسيلة صلح
 المودع لا غير ولكن ثبت ما هو الاوفاق بالظن على وجه يفهم من صلح المودع تبعا
كتاب الرهن
رهن اهل كل شاة بكذا **يفسك احصته فمضى** شاة بعشرة ثم نفد
 عشرة وقال نفدت حصته هذه الشاة واراد ان ياكل الشاة لم يكن له ذلك في الزادات
 له ذلك قال الحكم ما ذكر في الزادات قول محمد والي في الراعي هذا قال في محله ان ليس
 له ذلك وقال في البسيط الصلح ان في المسئلة عن محمد واثبت وقال في زادات قاض
 خان رواية الزباد شاة وما وضع في المفضل حيث قال كل شاة بكذا اذا لم يعقل
 لا يكون له ذلك عندهم وكل جزء من الرهن يكون محبوسا بجميع الدين فاما يفضل لكل
 لا يسترد شاة الاجل قطع من البقر كذا في الروان واراد هب الغنم مجازا لكل
 بالكر وحصته بالغنم محبة الزروني وقيل غنم اللام وضد ايضا فكل الرهن
 واقتك اذا اخرج من يد الرهن وخلص من الغنم رهن قلب فضة وزنه
وقال في انكسر قلب الرهن **تفكك او يجعل بالدين** عشرة دراهم بعشرة
وصفته بخلاف جنسه **واقتك الراهن بجنسه** درهم وبقيته مثل
 وزنه فانكسر القلب فعلى قولها بعشر الرهن قيمته ان شاء من جنسه وان شاء من
 خلاف جنسه ويكون حاضرا رهنه عنده الى ان يحل الدين ثم يستوفيه ايضا
 من حقه والمكسور مملوك له بالثمان وعشر محمد بخير الراهن ان شاء سلب المكسور
 للرهن بدينه وان شاء اقتك نصفه الدين ولو كان هكك سقط الدين بالاتفاق
 اما اذا كان قيمته اقل من وزنه لودائه بعشر الرهن قيمته من خلاف جنسه ولو هكك
 عنهم

توكل وفتنه بخلاف جنسه هذا
 التيد ومع اتفاقا مقرر

من في باب الرهن في حنفية ولو كانت قيمته اكثر من وزنه لجوزته ياتي في باب الرهن ان شاء الله
 وحمله مسائل القلب على ثلثين فصلا يعرف في الزادات والحق المحقق في القلب السوار
 في الروان وفي المغرب قلب فضة اي سوار غير مملوك مستعار من قلب الخيل هو
 جازها لما فيها من البياض واذا ارتقى الرجل قلب فضة وزنه عشرة دراهم وبقيته
 القلب اقل من عشرة دراهم يعني ثمانية مثقالا في تكسر القلب عند المهرقن او هكك في
 انكسر فان المرهقن بعشر قيمته مصوغا من الذهب ويكون القيمة رهنه كما لا يصير
 المكسور للمرهقن وانما صار هكذا احقر الزاعن الروان واذا الضرع على الراهن لانه
 لولم يجعل كذلك لابر من ان يعامل احد اشياء الثلاثة اما ان يجعل ذلك بجميع الدين
 او يجعل بعض الدين او يبي الراهن على الاقل كمال ولا يسل لان يجعل ذلك بجميع الدين
 لان الرهن قائم وانما يجعل بالدين اذا هكك الرهن فاذا كان عين الرهن قايما فلا
 يملكه الدين ولا يجوز ايضا ان يهلك بعض الدين لاجل النقصان لان الراهن يصل
 اليه القلب بنجام وزنه ويسقط بعضه فينودي ذلك لا الروان ولا سبيل لان يحل
 الراهن على اقتك بجميع الدين لان الراهن يدخل عليه الضرر لان الرهن قد انتقص
 وصار كانه هكك بعضه فيصل اليه حاله ناقصا ولا يسقط من الدين شي فاذا لم يكن
 سبيل لا هذه الوجوه فلا بد بان يعمر المرهقن قيمته وتكون القيمة رهنه كما لا
 الذي انتقصا انتقص من ضمان المرهقن وهذا اذا انكسر واذا هكك فان في
 قول الرهن حنفية يهلك بعشر دراهم بمقدار وزنه وفي قول ابو يوسف ومحمد بعض المرهقن
 بقيته ويكون القيمة رهنه كما انما ذهب الى حنفية فهو ان الرهن عذر جرائنها
 يتراضيهما وفيه معنى الاستيفاء فصار كالبيع والمحكوف في باب البيع هو الوزن لا
 الصياغة فكذلك الرهن تطبق الحكم فاذا هكك صار مستوفيا دينه والعبرة في
 استيفاء الغنم الوزن لا الصياغة والصياغة لا عبرة لها في الاستيفاء الا ترى
 ان رجلا لو كان يعمل بعشر دراهم فاستوفى منه العشرة ثم وجدها زبوا فافاد
 ان يسلك العشرة ويرجع بالنقصان لم يكن له ذلك بالاتفاق ولو هكك العشرة
 في يد لا يرجع بشي عند حنفية فثبت ان العبرة في الاستيفاء بالوزن لا الصياغة
 واعاذه بابي يوسف ومحمد ان المرهقن يعمر بقيته لان المرهقن لا يكون حاله

ولان الدين في الرهن م

رهن قلب فضة وزنه عشرة دراهم بعشر
 بالدين وان شاء اقتك الشاة رهنه بالدين وقال
 في خبر الواحد في الدرع المشترك ابو يوسف محرم بعهده الله و
 بيا فانه لا يجوز الصلح عند جنيته في الدرع الخاص والمشارك لان علة اجبر المترك
 فيما هلك بصنعه كما لو وقع فيه المودع لا يجوز عنده فكذلك هذا ويجوز عند محمد خاصة
 كان او مشركا لان علة هذا الصلح مع مودع المودع جاز في الدرع او في غيره بل يوفى
 ان الاجير اتي من الاجير المشترك فخاص لما هلك يده وان لم يكن بصنعه عند محمد
 الصلح موبح بجوز مع الفاصب من قنا وقد مضى في ذكره الشروع مسيلة صلح
 المودع لا غير ولكن ثبت ما هو الاوفاق بالظن على وجه يفهم من صلح المودع تبعا
كتاب الرهن
رهن اهل كل شاة بكذا **يفسك احصته فمضى** شاة بعشرة ثم نفد
 عشرة وقال نفدت حصته هذه الشاة واراد ان ياكل الشاة لم يكن له ذلك في الزادات
 له ذلك قال الحكم ما ذكر في الزادات قول محمد والي في الراعي هذا قال في محله ان ليس
 له ذلك وقال في البسيط الصلح ان في المسئلة عن محمد واثبت وقال في زادات قاض
 خان رواية الزباد شاة وما وضع في المفضل حيث قال كل شاة بكذا اذا لم يعقل
 لا يكون له ذلك عندهم وكل جزء من الرهن يكون محبوسا بجميع الدين فاما يفضل لكل
 لا يسترد شاة الاجل قطع من البقر كذا في الروان واراد هب الغنم مجازا لكل
 بالكر وحصته بالغنم محبة الزروني وقيل غنم اللام وضد ايضا فكل الرهن
 واقتك اذا اخرج من يد الرهن وخلص من الغنم رهن قلب فضة وزنه
وقال في انكسر قلب الرهن **تفكك او يجعل بالدين** عشرة دراهم بعشرة
وصفته بخلاف جنسه **واقتك الراهن بجنسه** درهم وبقيته مثل
 وزنه فانكسر القلب فعلى قولها بعشر الرهن قيمته ان شاء من جنسه وان شاء من
 خلاف جنسه ويكون حاضرا رهنه عنده الى ان يحل الدين ثم يستوفيه ايضا
 من حقه والمكسور مملوك له بالثمان وعشر محمد بخير الراهن ان شاء سلب المكسور
 للرهن بدينه وان شاء اقتك نصفه الدين ولو كان هكك سقط الدين بالاتفاق
 اما اذا كان قيمته اقل من وزنه لودائه بعشر الرهن قيمته من خلاف جنسه ولو هكك
 عنهم

اشق من حال الغصب ولو ان غاصبا غضب قلب فضة وزنة عشرة وقيمة ثمانية
لا يجب عليه ضمان العشرة فهنا لو هلكت بعشرة يجب على المرقض ضمان العشرة
فصار حاله اشق من حال الغاصب ولا يجوز ان يكون حاله اشق من حال الغاصب ولكن
يعظم قيمة من الذهب حتى لا يكون على المرقض ضرر ولا يجب عليه الضمان اكثر من قيمة
او يقول الضمان وجب عليه بالاخذ والضمان اذا اوجب بالاخذ لا يضمن اكثر من قيمة دليله
سوم البيع والغصب واذا ارهن الرجل يريق فضة وزنه مائة وقيمة مائة بعشرة دراهم
فهلك في بيع او انكسر فان هلك هلك بما فيه الا اتفاق لان في وزنه وفاق وفي قيمته وفاق ايضا
فيهلك عشرة الا يريق بالدين والزيادة يهلك على الامانة وان انكسر في قول الحنفية
وابي يوسف يعظم المرقض قيمة فيكون عشرة الا يريق للمرقض وتسعة اعشار مع القيمة
الى حنن رهن في بيع الا ان يشاء الراهن ان يفتكه بجميع الدين ولا يطلب الغصان
وفي قول محمد الراهن بالخيار ان يشاء جعل عشرة الا يريق للمرقض بدينه وان شاء اقله
وقضى اما مذهب الحنفية وابي يوسف فهوان هذا الضمان يوجب التملك والضمان
الذي يوجب التملك يكون بالقيمة دليله البيع الفاسد وسوم البيع والغصب ثم في
هذه المسائل يكون الضمان بالقيمة كزكرك هذا واما مذهب محمد فان المرقض قبض
الرهن على ضمان الدين فوجب ان يضمن المرقض الدين الا يري انه لو هلك يكون الهاكل
بالدين كزكرك اذا انكسر وجب ان يكون الانكسار بالدين لان سائر المضمونات يستور
فيها الانكسار والهاكل كذلك هذا اذا كان في الهلاك يكون مضمونا بالدين كذلك في
الانكسار واما ابو حنيفة وابو يوسف يقولان ان ضمان الدين لا يوجب التملك بدليل
ان الراهن لو كانت جارية فملكها فهاك هلك على ماله الراهن بدليل ان الكفن يجب على
الراهن فلم يثبت ان ضمان الدين لا يوجب التملك فلو جعلت الضمان بالدين في الانكسار
على ملك الراهن فينتجح البدل المبدل وهذا حال واذا ارهن الرجل قلب فضة
وزنه عشرة دراهم بعشرة دراهم وكسر رجل القلب فان الذي كسر يعظم قيمة من
الذهب لانه لو لم يكن رهنه وكسره رجل يجب قيمة من الذهب كذلك اذا كان رهنه
يجب على الكاسر قيمة ويكون القيمة رهنه مكانه وان اراد الراهن والمرقض ان لا
يضمنه جاز ذلك ويكون المكسور رهنه على حاله ولا ينقص من الدين شي لان الراهن

قدرض بالنقصان حيث ابرأ الكاسر واذا ارهن الرجل قلب فضة وزنه عشرة
وقيمة اكثر من عشرة فملك او انكسر فان هلك هلك بما فيه في قولهم جميعا لان في وزنه وفاق
وفي قيمته وفاق وزيادة فان انكسر فان في قول الحنفية يضمن جميع قيمة ويكون القيمة رهنه
مكانه ويكون المكسور للمرقض وفي قول ابو يوسف يضمن مقدار ما كان مضمونا فان كانت
قيمة اثني عشر دراهم ضمن الراهن خمسة اسداس قيمة ويصير خمسة اسداس القلب
للمرقض وسدس القلب للمرقض رهن الا ان يرضي الراهن ان يفتك القلب بجميع الدين وفي
قول محمد ان كان النقصان مقدارا معين او اقل جبر الراهن على افتكاكه وان كان
النقصان اكثر فالراهن بالخيار ان يشاء جعل القلب للمرقض بالدين وان شاء
اخذ القلب وقضى دينه وهذا اختلاف في اختلافين ان من اصل الحنفية والى
يوسف ضمان الانكسار بالقيمة لا بالدين وفي قول محمد الضمان بالدين التمسك القوي
وهو ان يقع فيه الربوا او نحو ثم من اصل الحنفية ان الوزن اذا كان مضمونا فان
يكون بصياغة ويكون الصياغة تابعة للوزن في الضمان فان كان للوزن مثل
الدين وقيمة للصياغة اكثر يضمن جميع قيمة وابي يوسف ينظر الى الوزن ويصرف
الامانة الى الصياغة اما مذهب ابي حنيفة فان الصياغة تابعة للوزن في الضمان
لان الصياغة لا قيمة لها بالانفراد لانها لا تقوم بنفسها الا يري ان رجلا لو كسر ابريق
فضة لرجل فادعاه جبه ان يضمنه قيمة الصياغة ويمسك الاصل ليس له ذلك فلما
ثبت ان الصياغة لا قيمة لها بالانفراد وجب ان ياخذ حكمه من حكم الاصل فان
كان الاصل مضمونا فالصياغة مضمونة في هذه المسئلة لما كان وزنه عشرة مثل
الدين فالوزن مضمون فيكون الصياغة ايضا مضمونة فيضمن المرقض جميع قيمته
بالغة ما بلغت سواء كانت قيمة عشرة او اكثر واما مذهب ابي يوسف فهوان
الصياغة بمنزلة مال قائم فمقتضى الا يري ان المريض لو باع في مرضه ابريق فضة
وزنه مائة وقيمة للصياغة مائة درهم لم يجز البيع اذا لم يخرج الزمان
من الثلث فثبت ان الصياغة بمنزلة مال قائم فوجب ان يضمن الضمان منها
جميعها واما مذهب محمد فهوان الامانة تابعة للدين والصياغة تابعة للوزن
فوجب ان يصرف الناتج الى الدين وهو الامانة الى الصياغة ويصرف والميتوع

مع القيمة التي غرم

اشق

لا المتبوع وهو المصنوع أي الوزن لأنه اقرب إليه من جنسه نصير في الشئ إلى انطبع
 والجنس اول من صير في النعم وأذا الرهن الرض قبل فضة وزنه عشرة دراهم بدينار
 فحكمه أو انكسر فان حكمه حكم ما فيه بالاتفاق اذا كانت قيمة الدينار والدرهم سواء
 وان انكسر في قول له حنفية وابن يوسف يضمن المهر وفي قول محمد ان شاء جعله
 بالدين وان شاء افكته وهذا الاختلاف كما لا اختلاف الذي ذكرنا من قبل ان في قول
 حنفية وابن يوسف ضمان الانكسار بالقيمة وفي قول محمد بالدين ثم اعلم ان المال اذا
 كان رهنا لا يخلو عن ثلثه او جراحا ان يكون الرهن شئ من الكيل والوزن رهنا
 للجنس واما ان يكون بغير جنسه فاما اذا كان الرهن شئ مما لا كيل ولا وزن وان
 انتقص يدول المهر من سقط من الدين تحسبا بحدك وان حكمه حكمه لافل من قيمته
 وعن الدين سقط الدين ان كانت قيمة الرهن مثل الدين او اكثر بالاتفاق لان الدين
 من طري الحكم كانه فيه فينصير المهر مستوفيا للدين كحكمه الرهن واما اذا كان الرهن
 شئ من الكيل والوزن بغير جنسه فان حكمه حكمه بالدين بالاتفاق وان فسد وانكسر
 جاز في قول له حنفية وابن يوسف يكون الضمان بالقيمة وفي قول محمد يكون الضمان بالدين
 الا عند الضرورة واما اذا كان الرهن للجنس وهو ان يكون الرهن فضة فضة او
 فذلك فان هذا لا يخلو من ثلثه او جراحا ان يكون وزنه مثل الدين او اقل من الدين
 او اكثر فان كان وزنه مثل الدين عشرة فاذ لا يخلو من ثلثه او جراحا ان يكون
 وزنه مثل الدين او اقل من الدين او اكثر فان كان وزنه مثل الدين عشرة فاذ لا
 يخلو من ثلثه او جراحا ان يكون قيمة اكثر من الدين او مثلا او اقل فذلك ثلثه
 او جراحا وكل وجه على وجهين اما ان يهلك وانكسر فصا رسته على ستة وان كان
 وزنه اكثر من الدين يعني اثني عشر فان ذلك لا يخلو من خمسة او جراحا ان يكون
 قيمة اكثر من الدين والوزن وهو ثلثه او جراحا او مثل الوزن اثني عشر او اقل
 من الوزن او اكثر من الدين احد عشر او مثل الدين عشرة او اقل من الدين
 تسعة ثم كل وجه على وجهين اما ان يهلك وانكسر فذلك عشر او جراحا وان
 كان وزنه اقل من الدين والوزن سبعة او مثل الوزن ثمانية او اكثر من الوزن
 او اقل من الدين تسعة او مثل الدين عشر او اكثر من الدين احد عشر ثم كل وجه

قيمتهم

العروض والحيوان سوى
 الكلب والارنب واما ان
 يكون شيئا من م

في حقه او
 في حقه او
 في حقه او
 في حقه او

على وجهين اما ان يهلك وانكسر فذلك عشر او جراحا فذلك ستة وعشرين
 وجهها فاما اذا كان الوزن مثل الدين عشرة فان كانت قيمة اقل من مسئلة
 اول الباب ان اذا انكسر بغيره فقيمة في قولهم جميعا فاما على قول له حنفية وابن يوسف
 لا يتكسر الا بها يجعلان ضمان الانكسار بالقيمة واما محمد يجعل ضمانه بالدين الا
 عند الضرورة وهو ان فيه ضرر للمعنى الذي ذكرناه في اول الباب واما اذا هلك
 حكمه بالدين في قول له حنفية وفي قول له يوسف ومحمد يضمن قيمته وقد ذكرنا واما اذا
 كانت قيمة مثله في المسئلة الثانية من الباب ان يهلك حكمه بالدين في قولهم جميعا
 وان انكسر يضمن قيمته في قول له حنفية وابن يوسف وفي قول محمد ان يهلك ان
 شاء جعله بالدين وان شاء افكته واما اذا كانت قيمة اكثر من الدين في المسئلة
 الثالثة من الباب اذا هلك حكمه بالدين في قولهم جميعا وان انكسر في قول له حنفية بغير
 جميع قيمته وفي قول له يوسف بغير مقدار المصنوع من الجدة وفي قول محمد بغير الرهن
 على انكساره معنى لان يكون النقصان دجلة الوزن الا ان يصير قيمته اقل من عشرة
 في يكون الرهن بالجنس ان شاء جعله بالدين وان شاء افكته واما اذا كان وزنه
 اكثر من الدين وهو اثني عشر فان كانت قيمة اكثر من الدين والوزن يعني ثلثه عشر
 فان حكمه حكمه بما فيه في قولهم جميعا لان وزنه وفاء وفي قيمته وفاء وان انكسر
 فان في قول له حنفية يضمن خمسة اسداس قيمته لانه يعني فيه الوزن وخمسة اسداس
 وزنه مصنون لان الدين عشرة والوزن اثني عشر فبغير مقدار ما كان مضمونا
 من الوزن مضمونا م صباغته وفي قول له يوسف يضمن عشرة اجزاء من ثلثه جراحا
 لانه يعتبر الضمان من الجدة وفي قول محمد ان كان النقصان جراحا او اقل جراحا الرهن
 على الاحتكاك لانه يصير في الامانة الى الصباغة وان كان النقصان اكثر من درهم
 فهو بجراحا ان شاء افكته وان شاء جعله سدس بالدين ويسدس خمسة وان كانت
 قيمته مثل الوزن اثني عشر فان حكمه حكمه بما فيه في قولهم جميعا فان انكسر في قول له
 حنفية وابن يوسف بغير المهر من خمسة اسداس قيمته وفي قول محمد جعل خمسة
 اسداسه بما فيه وان شاء افكته بجميع الدين وهو مثل مسئلة الابن في مسئلة
 الثانية من الباب وان كانت قيمته احد عشر فان حكمه حكمه بالدين في قول

عشر

ان شاء م

ل

في حنيفه لا يعبر بالوزن ولا يعبر بالصياغة فيحكم خمسة اسداسه بالدين والذبا في
 على الاحاطة وفي قول صاحب لا رابة عنها فيجوز ان يقال يحكم ثمانية لان في وفرة وفاء
 وفي قيمته وفاء ويجوز ان يقال يغرم الميراث عشرة اجزاء من احد عشر جزء وهذا الطريق
 اشبه واصح لانه لا يجوز ان يحكم الكل بالعش لاجل الربوا ولا يجوز ان يحكم مثل وزنه
 العش بالدين لان وزن العش في قيمته اقل من العش فيفضل على الميراث من
 فاذا كان يوزن الى هذا يغرم الميراث وعاشا انكسر فان في قول في حنيفه يغرم خمسة
 اسداس قيمته وفي قول صاحب يغرم عشرا اجزاء من احد عشر جزء وهذا كما استنباه
 لان الغلب لم يحكم واما اذا كانت قيمته مثل وزن الدين عشرا فان حكمه حكم عاينه
 في قول في حنيفه وفي قول صاحب يجوز ان يقال يحكم عاينه ويجوز ان يقال يغرم
 قيمته كلها وهذا الطريق اصح كما ذكرنا في الفصل الاول في قول في حنيفه يغرم خمسة
 اسداس قيمته وفي قول يوسف ومحمد يغرم جميع قيمته بلا استثناء وان كانت قيمته اقل
 من الدين والوزن تسعة فاحكم حكم عاينه في قول في حنيفه وفي قول صاحب يغرم
 جميع قيمته ويكون رهنا مكان الغلب فحصل جواب في حنيفه في هذه الفصول
 كلها انه اذا حكم حكم بالدين وان انكسر يغرم خمسة اسداس قيمته واضطرر في قول
 في يوسف ومحمد في نكر اما اذا كان وزنه اقل من الدين يعني ثمانية فالقيمة لا تجلو
 من خمسة اوجه اما ان يكون اقل منهما سبعة او مثل الوزن ثمانية او اكثر من الوزن
 واقل من الدين تسعة او كان مثل الدين عشرا او اكثر منهما احد عشر فاما اذا كانت
 قيمته اقل من الوزن والدين سبعة فان حكمه حكم ثمانية في قول في حنيفه بمقدار وزنه
 وفي قول صاحب يغرم جميع قيمته وان انكسر يغرم جميع قيمته في قول في حنيفه وهذا
 مثل مسألة اول الباب واما اذا كانت قيمته مثل وزنه ثمانية فان حكمه حكم ثمانية
 في قول في حنيفه وان انكسر في قول في حنيفه وان يوسف يغرم قيمته وفي قول محمد
 الراهن بالخيار ان شاء جعله بالثمانية وان شاء افلكه وان كانت قيمته اكثر
 من الوزن واقل من الدين تسعة فان حكمه حكم ثمانية في قول في حنيفه لا يعبر
 الوزن ولا يعبر بالصياغة وفي قولها يغرم قيمته وان انكسر يغرم قيمته بالافاق في
 وان كانت قيمته مثل الدين عشرا فالجواب فيه كالجواب في التسعة وان كانت

بالدين

وان انكسر

في حنيفه لا يعبر بالوزن ولا يعبر بالصياغة فيحكم خمسة اسداسه بالدين والذبا في
 على الاحاطة وفي قول صاحب لا رابة عنها فيجوز ان يقال يحكم ثمانية لان في وفرة وفاء

قيمة اكثر من الدين والوزن احد عشر فان حكمه حكم ثمانية في قول في حنيفه وفي قول
 صاحب يغرم عشرا اجزاء من احد عشر جزء فان انكسر فان في قول في حنيفه
 يغرم جميع قيمته لان وزنه مضمون فيكون مضمونا بالصياغة وفي قول في يوسف يغرم
 عشرا اجزاء من احد عشر جزء وفي قول محمد ان كان النقصان مقدار درهم او اقل
 يجبر الراهن على الاكمل وان كان النقصان اكثر من ذلك فان الراهن بالخيار ان شاء
 جعله بالثمانية وان شاء ضمنه قيمته مقدار عشرا وان شاء افلكه وان ارهن الرجل
 خاتم فضة وزنه درهم وفيه فضة يساوي تسعة دراهم بعشرة دراهم فحكمه حكم عاينه
 حصه الفضة يحكم بتسعة وان انكسر ينقص من الدين بذلك العشر واما حصه الكفة
 فان كانت قيمته اقل من درهم فيمسك اول الباب وان كانت قيمته درهم فيمسك
 المسئلة الثانية من الباب وان كانت قيمته اكثر من درهم فيمسك المسئلة الثالثة من الباب
 وكذلك جواب في السيف المحلى على هذا الاعتداء وان رهن كره خطه جلد فحكمه
 حنيفة في حكمه الحكم بمسئلة الغلب ان كان اكثر من ذلك استقرض يساوي عشرا و
 اكثر من يساوي عشرا واكثر الذي استقرض التهمة في المسئلة اول الباب واذا
 دفع رجل الى رجل فضاء وقال ارهنه عند رجل بعشرة دراهم فاسكر الوكيل واعطاه
 عشرا درهم من عند نفسه وقال ارهنه كما ارهن من فحكمه حكم عاينه في قول في حنيفه
 بعد ذلك انما حكم هذا الغلب عندك ولم ارهنه فهو على ثلثة اوجه احده ان صدق الموكل
 في الكلام او كذب فيها جميعا فاما ان صدق في الكلام الاول خاصة فان الرهن قد حكم
 بما فيه ولاش على الموكل لان الوكيل قد اقرانه رهنه وان مضمون بالدين فاذا قال
 بعد ذلك لم ارهنه اراد ان يرجع عليه بعشرة فلما يقبل منه قوله لانه مضاف في
 كلامه والكلام الاول جائز على نفسه واما اذا صدق في الكلام الثاني خاصة فان الرهن
 حكمه ما رهنه على الموكل ان يغرم العش لان في يد الوكيل عاينه فاذا حكمه حكم
 على الامانة والدين على حاله وهذا اذا لم يكن حبس طويلا في يد الوكيل ولو كان
 حبس طويلا في يد يتيقن ان يضمن كما قالوا في كتاب الاجارات اذا استأجر دابة
 ليذهب بها الى موضع كذا فاسكرها في البيت ولم يذهب حتى حكمه للمالك عند
 ضمه الا ان يكون امساك قليل كما يمكن فكذلك في هذه المسئلة واما اذا كذب

فان حكمه حكم عاينه في قول في حنيفه وفي قول
 الاخذ ان كان اكثر من ذلك استقرض يساوي عشرا و

الاول وكذا في الثاني او
 صدقة في الكلام الثاني
 وكذا في الكلام الاول

في القولين جميعا وقال انك قد قلت مرة كذا ومن كذا وانا انعم في قولك انك صادق
 فلما ان يقسمه فبجته القلب بالحق ما بلغت لانه يصح الكلام الاول ولا الكلام الثاني
 لثنا فقل كلامه بنحو منصف فصار كما لو رجع اذ اخرج الودعة ثم هكلك بعد ذلك صار من
 فلكلهم من واذا رهن قلب فضة وزنه خمسة عشر وقيمة عشرة وربع درهم فانه
 هكلكم جميعا والزيادة على الامانة في قولهم جميعا وان انكسر في قولهم جميعا
 المرتفع ثلثي قيمته ويكون رهنا عندك وفي قولهم يفرم نصف قيمته ويكون رهنا
 عندك وفي قول محمد ان كاه النصف اقل بحمل الاثني عشر وان كاه اكثر فالرهن
 بالخبير ان شاء جعل ثلثه بالدين وان شاء انكسر واذا ارهق كره حنطة ردية
 بكر حنطة جبلين وقيمتها سواء فلهلكا عندك فالرهن بما فيه وهذا الجواب على
 قولك في حنطة خاصة لانه يعتبر الكيل ولا يعتبر الميزان فلهلكا بكر والزيادة
 على الامانة وفي قول صاحب لعل بل ان يقول هكلك بما فيه كما قال ابو حنيفة واما
 ان يقول ان يقسم مثل الكونين فيكون رهنا حكاه في ومن هذه المسئلة وقع الابه
 في المسئلة التي ذكرنا ان كان وزن القلب اثني عشر وقيمة اربعة عشر او عشرين
 وقد ذكرنا التفسير هناك وان لم يهلك ولكنه اصابه ما ففسده فانه يضمن كرا وحل
 في قولك في حنيفة لانه يعتبر الكيل وفي قولهما يفرم الكونين لان قيمة الكونين والكر
 سواء واذا رهن رجل عندك رجل فلوسا بعشرة دراهم وهو يساوي ذلك فلهلك
 الفلوس فمن رهن على حاله في قولك لانه الرهن كان في العين والكساد ما حدث
 في الوصف فلا يفتقر حال العين الا ليري انه لو تغير السعر فانه ينظر الى قيمة الرهن
 وقت القبض ولا ينظر الى النقصان والزيادة فكذلك هذا ولو هكلك الفلوس
 هكلك بما فيه من الدين ولو انكسر الفلوس ذهب من الدين بمقدار ما حدث
 من النقصان بالانكسار وهذا على اصله حنيفة واما على قولها اذا كسر
 الفلوس بطل الدين واذا رهن قلب فضة وزنه عشرة على ان يفرم درهما
 فنقص الرهن هكلك قبل ان يفرم فعليه ان يفرم درهما لانه لما هكلك الرهن عند
 صار كانه استوفى منه درهما فعليه ان يفرم درهما فان كان قبض الرهن
 على ان يفرمه شئت ولم يسلم ذلك الشيء هكلك الرهن عنه فانه يغفر وذكر عن

الرهن

الرهن اعطى ما شئت
 الهشام

الهشام انه قال ليجز ارايت لو كان لو قال المرهق انا اعطيه دنانير فقال لا اجب
 ان ينقص من درهم يعني اذا رهنه لم ينقصه ان يستوفى من اقل من درهم فلا ينقص
 من ذلك منه سالم بذكر المقدار ولكن الذي قال محمد صار نفسه الذي قال جهنا واذا
 رهن خاتم فضة وزنه درهمين بنصف درهم فلوس فاعطاه شعيرين فليس فلهلك
 الفلوس فصار ثلثين درهما وصارت الفلوس هذه التسعون يساوي ثلث درهم
 فلهلك عندك فبما فيه لانه دخل في ضمانه بالقبض فوجب ان يضمن قيمته وقت القبض
 كما قالوا في الغصب فان لم يهلك الخاتم ولكن انكسر فان المرهق يضمن نصف قيمته التي تم
 مصوغا من الذهب وهذا فوز له حنيفة واما يوسف لانا قد ذكرنا ان الرهن اذا كان
 وزنا او كيلا باخر حنيفة يكون مضموما بالقيمة عندك حنيفة واما يوسف وعند محمد
 يهلك بالدين فكذلك هذا الخاتم وزنه وكان رهنا بنصف درهم فلوس وكان نصفه امانة
 ونصفه مضموما بالدين فيضمن الذي كان مضموما ويصير ذلك النصف بردا للرهن
 وان كان الخاتم بعد انكسر لا يحتمل القسمة فيقول عن يوسف روايتان في
 احداهما بطل الرهن لان الرهن ضمان مشاعا ورهن المشاع باطل وفي اخرى الروا
 لا يبطل الرهن لان الشيوع ظهر بعينه القسمة ولم يذكر بهذا الكتاب رواية
 مفصلة واذا ارهق رجل ثوبا يساوي خمسة دراهم ومثقال ذهب يساوي
 عشرة دراهم بنصف درهم واستهلك المرهق الثوب فان الذهب يهلك
 بنثلثة الدراهم وثلث لان الذهب والثوب يضمنان على خمسة دراهم فيصير ما في
 الذهب ثلثا خمسة دراهم وهو ثلث وثلث لان قيمة الذهب ضعف قيمة الثوب
 فلهلك بثلثي خمسة والثوب كان رهنا بدرهم وثلثين فلما استهلك المرهق الثوب فوجب
 عليه ضمان خمسة دراهم فيصير درهم وثلثان بما في عليه فصا وبقي عليه ضمان
 ثلث درهم وثلث فعليه ان يفرم ذلك وما زاد من الذهب على ثلث وثلث يهلك
 على الامانة واذا ارهق الرجل امانة يساوي نصف درهم ودرهم فضة بدرهم فلهلك
 القسمة واستهلك المرهق امانة فان الدرهم يهلك ثلثي درهم لان الدرهم والعمامة
 يضمنان على الدين فيكون بازا الدرهم ثلث درهم فلهلك بذلك والعمامة كانت
 بنثلث درهم فلما استهلك المرهق فوجب عليه نصف درهم فيصير ثلث درهم

له فان كان الكسور يحتمل
 القسمة فيقسم ويكون النصف
 للمرهق بال ضمان والنصف
 للدين

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

والوارث... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

كتاب الفرائض

كتاب الفرائض... في بعض النسخ... والوارث... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض... كتاب الفرائض...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

منه حكم وفعله الذي يذبح ويكفر وان اضطر الى ميتة وصبر في محرم ففعله حنيفه ومحمد
ياكل الصيد ولا ياكل الميتة وان وجد ميتا او مال انسان او حيوان انسان يذبح الصيد
تفديا حتى العبد كما جحد من المحيط **وقال اهل حديث من اكل الميتة او اكل لحم الميتة**
والاخر والاحد يفتن اهل حديث حتى اغتدر احراما عليه حنيفه وان يوسف
كما مر باب محمد غير ان عند الثاني كما انعتد احراما بها بصير رافضا لاحدتها وعليه
دم لم يرضها في الاول وعند الاول لا يصير رافضا لاحدتها عالم يستعمل بعمل الاخر في
ظالمه رواية كما يصير لا ملكة لاداء الاعمال لفتنة الاحديهما وفي رواية لم يضره الطواف
لا يصير رافضا وقيل بانه خلاف فيما اذا احرم قبل ان يسير الملكة فعل قوله بحيث يجوزين
وعلى قول الثاني بحيث يجرى واحد وعلى هذا انعقد الكتاب اذا اجتمع في تلك الحالة من البيوت
وغدا كتاب **التكليف** زوجت نفسها من كونهما قبل
من تكلم وقصص في الامم فليقل الاخر في فخر لا يتغابن بمند فليقل حتى الاعتراض
قالوا لا افرق بين لا يورد ففعله كما لا يورد عند الاول حتى يتم منها او
الا اذا ما الكهنت مع الولي فمك ترص في فخر ففعله كما لا يورد عند الاول حتى يتم منها او
بصورتين اصدها اذا اذن لها الولي بالتزوج مطلقا في معرض للزواج وهو ما يروي
في هذه الصورة وانما يرد اذا الكهنت في ووليتها على التزوج فيزوجهما الولي ما كرها
من قبل لا يتغابن فيه ثم رخصت المرأة هذا الكتاب فيمكن حضن الصورة الثانية
بالزكرا والصوت الاول بمنزل عن خلاف ناسا قلت وهذا التكلف انما يحتاج
اليه على قوله الاول اصاعها من غير ان رجس الى قول له حنيفه وقيل مونة بسبع ايام
انام او ثلثة فلا قال في القواعد وقوله ما لم يأت ناسا من المواة من وفي الاصل وقوله
اذا فعل بنفسه من الموطن **وقال غفر الله له** **فمك ترص في فخر** ففعله كما لا يورد عند الاول حتى يتم منها او
وجدت زوجها عن غيبته فمك ترص في فخر الموطن عند الاول ولا منة عند الثاني امره قال
لو طلت من زوجها ففعله **ينبغي لما عاقت الرحيل** نقض ان زوجي
لم يحب الثاني وقال الثاني **ينبغي لشر وهو شخصان** يريد السفر
يترك في الغفلة فخذل منه كفيلا بالغفلة لا يجيبه الغفلة عند الاول وتحسن

هذا الحديث
في الصحيحين
والصحيحين
والصحيحين

الثاني ان باخذ منه كفيلا بنصف شهر جبر او عليه الغنم رفق بالثمن وباعه بغير الطاء
لفظ المصنوع **وما لهما عليه الثاني اذا جحد وان قد دخل الزوج في امره**
جحد بعد الدخول مع محرم فلا نفقة لهما على زوجها اطلق الجواب في ابي مع الكبر ودكر
اي يوسف في الاما ان في النفقة ان دخل بها والافا كما **النفقة**
وان عمل انت كما تم كذا ثم كذا **ان دخلت كذا** ان نوالها انت طالق
لم يتعلق فله بل اخر وكان **تجوز الطلاق** **سائر** ثم طلق ثم طلق ان
دخلت الدار فعند الاول يقع الاول والثاني في الحال وتعلق ان لا بالدخول و
قال الثاني يتعلق الكل بالدخول ذكر الاختلاف في الاما وذكر الامام السرخسي والامام
البرزوقي في اصول الغفلة وهذا الحكم في المأخوذ لكن ذكر قول محمد بن ابي يوسف وقال غيره
الدخول نطق واحدة عند حنيفه في الحال وبلغ الباقي وعندنا لا نطق في الحال واذا دخلت
طلعت واحدة والتجيز طلاق التعلق من اخراج الوعد ونحوه اي وفي به وجز الوعد
فلما جاز اذا حصل ثم كتاب **العناق** قال العناق انت لدا ليعقوب
وان عمل ليعقوب وهو يعلق **انك ليه فليس يعقوب** عند الاول وان نوى وعند الثاني
يعقوب اذا نوى وهكذا روي عن محمد بن الحنفية وقوله يعلق للظم كاتب عبد علي
وجاز لو كانت بالعين ولا **يجز يعقوب ويروى عكس** **دا عين** في رواية عبد الله بن
من كسب العبد عن حنيفه روايتان في رواية يجوز ورواية لا يجوز وكذا عن علي
يوسف روايتان وقوله ويروى ضد الذي عن كمال واصطصه قال في جامع المجبوني و
انفتحت الروايات على جواز ان كانت على الدرام المكسوبة التي يربح لان النفقة يتعلق
بملكها وبنا في الدمة لا بعينها فلما يكون كنية على مال المولى وكناية على عرض بعينه لغيرة
ان لم يجوزها جاز لا يجوز وان اجاز قال في جامع قاض خان فيه روايتان وعندنا يوسف يجوز
اجاز اولم يجوز لانه لو اجاز يلزم تسليم العين والاف تسليم النفقة **كتاب الايمان**
وقوله من قال وقص الله **ليس من الايمان** **بالشهادة** قال ووجهه انه لا يفتن
كذا ليس بعين عند الاول خلاف للثب وقوله بلا شبهة يكسر الحرف وهو الصحيح ومعناه
نفي ليل الى يوسف اذ هو شبهه بقوله وآتته وبلغه **كتاب الحدود**
في احوال من يفتن **فاخذ بالثقة ليس يفتن** في رواية ففتننا

هذا الحديث
في الصحيحين
والصحيحين
والصحيحين

هذا الحديث
في الصحيحين
والصحيحين
والصحيحين

هذا الحديث
في الصحيحين
والصحيحين
والصحيحين

هذا الحديث
في الصحيحين
والصحيحين
والصحيحين

هذا الحديث
في الصحيحين
والصحيحين
والصحيحين

اي يفعل الزنا يجب احدى القيمة وعن لي يوسف انه لا يجد لانه قد رضخ ان القيمة يسبب
 لكل الامة من المعصية وانما وضع في الامة اذ لم يحرم عليه الدية والى عندهم فانها
 لا تمكك الغنيين من جميع المحبوبي كتاب **السرقه**
وما على سارق ثمن ثوب قطه وان كان يروج فاعرف سرق
 عن رايهم رديه رايته لم يقطع عند الاول وعن الثاني في روايتنا ان
البيع **كتاب**
وفي المبيعين هلال الواجب تغير القول قول الكا حده فتملك اصدما
 ثم اختلف في الثمن لم يتخذ عند الاول والقول قول المشتري مع بيته الى
 ان يثبت البيع وان ياخذ القاي لا يثبت له وقال الثاني في القاي في القاي
 ويمنع العقد في الهالك والقول في قيمة المشتري والاصل ان التبعين اتفاقا على
 ان تغير المقود عليه يمنع الخالف كما مر في باب محذوم اختلف في هذا ان بعض
 المقود عليه هل يوجب التغيير حتى يمنع الخالف في الكل فعند الاول يوجب
 وعند الثاني لا يوجب في القاي بل يوجب في الهالك ثم تفسير الخالف على قول
 لي يوسف اختلفوا فيه قال بعضهم يتخالفان في القاي لانه العقد ينعني في حقه
 لا غير والصحيح انهما في القاي عليهما كما هو قول محمد وان كان يفسخ العقد في حق
 القاي لانه لا يمنع من اكله على القاي بنا وبلدانه اشتراهما بذلك الميز ولكن حصه
 القاي هذا هو الصحيح انه يحلف المشتري او لاي ياتيه ما اشتريتهما بما يدعيه الباي
 من الثمن فان كل ثبت ما ادعاه الباي وان حلف لم يثبت ثم يحلف الباي
 بانه ما بعتهما الثمن الذي يدعيه المشتري فان كل ثبت ما ادعاه المشتري و
 ان حلف لم يثبت وبعد هذا لم يلزم المشتري حصه الهالك من الثمن بقدر
 ما اقربه المشتري ونسب ان العقد في القاي ويسقط قيمة من الثمن وهو ان
 يقسم الثمن عليهما على قدر قيمتهما يوم القبض فان استويا يلزم المشتري نصف الثمن
 القيمة الذي اقربه وان اختلفا يسقط من الثمن بقدر قيمة القاي لانه يوده
 ويلزم قيمة الهالك بقدر قيمة القاي ايضا وان اختلف في قيمة الهالك فقال المشتري
 كانت قيمة يوم القبض حسنا وقيمة القاي كانت يوم القبض قال

هذا هو الصحيح
 في البيع
 في المبيعين
 في الثمن
 في القاي
 في الهالك
 في القبض
 في القيمة
 في القاي
 في الهالك
 في القبض
 في القيمة

الباي على عكسه فالقول قول الباي مع بيته وانما اقام البيته بقيل بيته فاذا
 اقام البيته فبيته الباي اولى بالقبول على قياس ما ذكر في الاصل في رجل اشترى
 عبدين فقبضهما ثم رد احدهما بالعب وهك الاثر عند المشتري يجب عليه ثمن
 ما هلك عنده ويستوطن ما زاد اذ لم يرد الثمن وينقسم الثمن على قدر قيمتهما فان
 اختلف في قيمة الهالك فادعى المشتري الاقل وادعى الباي الاكثر فالقول قول
 الباي وانما في البيته يثبت ايضا اما القول للبايع لانها اتفاقا على وجوب كل
 الثمن ثم المشتري يدعواه ان قيمة الهالك كانت اقل يدعي سقوطه وانما من الثمن
 والبايع ينكر فيكون القول قوله والبيته يثبت ايضا لان البيته يثبت
 الدعوى الظاهر في الايمان بغيره احيى لان المتدعيين يعرفه احيى
 والعين والعين يكون على اصدما فيعتبر فيه احيى اما الشهود لا يقفون الا على
 الظاهر فيعتبر ذلك في حقه والبايع منكر حقيقه فوجب عليه العين وقيل بيته
 ثم بيته لانه مدعي من حيث الظاهر فانه يدعي زيادة القيمة لانه يقبل بيته
 ثم بيته اولى لانه اكثر انما فاكذا في مسئلتنا من جامع المباح وذكر في باب مع الاكثر
 وقال اختلفوا في تفسير الخالف هل قول لي يوسف قال بعضهم يقبل اصدما عن
 الاثر في العين فيحلف المشتري في حق الهالك بانه ما اشتريته تخصه من الثمن
 الذي يدعيه الباي فان كل ثبت ما ادعاه الباي وان حلف لم يثبت ثم
 يتخالف في حق القاي ويتردان وهذا غير صحيح لانه المشتري ما اشتري كل واحد منهما
 حصته من الثمن والبايع ما باع كل واحد منهما حصته من الثمن فيكون كل منهما
 باذني بيته فيقول فانك العين والصحيح ان يجمع بينهما في الخالف وان كانا لاني لهما
 عنده في الهالك حتى يكون غيبا فيحلف المشتري بانه ما اشتريتهما بالعين فان كل
 لزمه القاي وان حلف يحلف الباي بانه ما بعتهما بالف فان كل ثبت الف
 وان حلف يفسخ البيع في اجمعي ثم كيف المشتري لاجل الهالك بانه ما عليك من ثمن
 الهالك الا خمسة مائة كذا في الشيخين في حقه وذكر شيخ الاسلام البرزوي والقاضي
 الامام صدر الاسلام في مشروحيهما في الجملة لا يحلف المشتري ثانيا لانه
 حلف على غير ما قد حلف عليه مرة وهذا كله اذا كانت قيمتهما على السواء

فالبيته

اولام

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

بجور عنك الشئ من غضبي إذا اجتمع البيع والشرى أضطر الشري
من الغاصب عبداً واعتقه فاجاز للمالك البيع بغير عتقه جان عند الأول خلاف
لمحمد كتاب اليومع جمع بين العبدين فباعهما ثم
كواشترى اثنين فكان واحد حراً فصداني الجميع فأسيد فلها امرهما حراً
وذلك في مفصل الأجران وقبل يعقوب مع السبكي ولم يبين حصة
كل واحد منهما من الثمن فسد العقد في الكل إجماعاً وإن بين كذلك عند الأول
عند محمد يجوز في الثمن وذكر قول الشافعي في المجهول اشترى سناً
وسم طم ثم تركه بعد الثمن فوق التلث ففسد فليعتق بمن معلوم
وأضطر الأوسط فيه فاعطل ولا يجوز بيعه بخل العسل على أن لم يفسد
الثمن إلى أربعة أيام فلا بيع بينهما فهو فاسد عند الأول لأنه في معنى شرط الخيار
وعند محمد يجوز وإن في مضطرب المسئلة الثانية بيع بخل العسل لا يجوز عند
الأول ولا يفسد بغيره لأنه ليس بمال وعند محمد يجوز إذا كان محزواً مجموعاً
والدهن في الزجاج إن رآه من خارج من عبداً جاشراً اشترى دهن
فذاك سبيل حق زويته وأضطر الآخر رواية في زناج فنظر
إليه من خارج لم يكن زويته حتى يصبه على كفه أو أصبه عند الأول وعند محمد رواياته
ناكحاً من بعد وطئ المولي أو بعد ما كان رأى منها الزنا وطئ اهتغم
حل له الوطئ بغير استئذان وقبل يعقوب يقول هكذا زناها ونزوي

فوالله لا نقول
ويعني اننا ما
لا نقول اننا ما
لا نقول اننا ما
ويعني اننا ما
لا نقول اننا ما

والاصغر بن علي عن معن بن ابي عمير
ابا جابر مستر الى انفسه عند
عند الفقد عثر اعني المملوك مص

وهذا اذا لم يكن مع الكواوات
اما لوباع كواره فيها غسل
بما فيها من الخلل يجوز بيعه
كما لوباع النسيب مع الارض
ولوباع الرب لا يجوز كذا
ذكر القنوري مع

من الحية

وحيث قد قام فاعادها في تلك
الركعة فليس عليه الرجوع والارادة
ان يركعها الا اذا اراد ان يركعها فليكن

۱۵۱

سید و غفر

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

كذلك أيضا اذا احال المني بنور جن
شهوة فاما اذا احال بعد ما وجبت
شهوة فانه مكروه اجماعا على

هذا الحديث يدل على ان الصوم قد فسد اذا لم يصح
 وقوله الا اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء

وقوله **الا اذا استقامت الصلاة والاداء** ما لا يرضى تحت الوضوء كالوضوء في الزحف
 وخوض في الماء فان بلغت فيه فمضة خمسة اوسق من ادى ما يوسق من كعبين في الزحف
 الذلة يجب العشر عند الثاني والافلا وعند محمد بن جعفر خمسة امتثال من اعلى ما يعذر
 ذلك الجش فبغير ذلك خمسة احوال في الغن لانه لا يقدّر بالصبيات وانما يقدر بالاساتير
 ثم المثل ثم الحمل وكان الحمل اقصى ما يقدر به من اعيان وحشيشة امتثال في الزحف لانه
 يقدر او بالاصح ما في الاساتير ثم المثل فكان المثل اقصى ما يقدر به من اعيان
 كذلك العسكر من جامع قاضيان والمسبوق الكبري ما السبعون والجيكون والرجلة
 وكل ما يشق به يكس فهو خارج فليس في غرضه خراج عند الثاني كما
 الاضطرار عشرة عند محمد كما الاحطار من عال صبياتهما بكسوة ويطلع على خواته
 وعمل البيت ان اطعم **عن الزكوة** صح حاشية وحشيت ما ياكل عنده و
 يكس من زكوة ماله لاشك ان الكسوة بطريق القيمة يجوز لوجود التملك وهو المكن
 اما الطعام في يدفعه اليه يجوز بطريق القيمة وماكل معه بطريق الاباحة والتمكين يجوز
 بطريق القيمة عند الثاني وعند محمد لا يجوز ذكر قول يوسف في نوار هشتم من الغيات
 وذكر في المختلف ان تاويل قول يوسف انه سلم اليه عين الطعام اما اذا لم يسلم
 لا يجوز اجماعا واليه الاشارة في قوله صح حاشية وقال في الخفة لاضلاف يسمي في الخفة
 وان ابا يوسف لم يرد به الا طعام على طريق الاباحة بل على طريق التملك بان يدفع اليه
 ان كان البتيم عاقلا ولا يقبض عنه ولله نياية وانما لم يرد على اهله اي النبي
 عليهم من المعز ومن عليه الذين بالقرام **مثل رضا عندك تمام** لو حل
 ابراء في العام لا انعام **وتم** لم تكزم زكوة العام ما تبارهم وعليه ما تبارهم بالعام
 دين فانه الطالب عن الدين وبعض السنة وتم اقول الاول لان زكوة عليه عند الثاني
 ويعني المحل من وقت سقوط الدين وعند محمد ان يجب الزكوة عند تمام المحل الاول انه يطلق
 وبالله ان راوا هلالا فليفتروا ان سبق الزكوة
كتاب الصوم وبالله ان راوا هلالا فليفتروا ان سبق الزكوة
 لاعتق لزكوة الهلال قبل الزوال وبعد فلا يصام ولا يفتقر عند محمد لا هو ليلة احيائية
 وقال ابو يوسف ان رآه بعد الزوال فكذلك وان رآه قبل الزوال في الليلة الماضية
 وقبل قول يوسف حنيف مع محمد ورد الاثر عن عمر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انما اذا استقامت الصلاة والاداء

هذا الحديث يدل على ان الصوم قد فسد اذا لم يصح
 وقوله الا اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء

هذا الحديث يدل على ان الصوم قد فسد اذا لم يصح
 وقوله الا اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء

هذا الحديث يدل على ان الصوم قد فسد اذا لم يصح
 وقوله الا اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء

لوقا حلالا فيه **صح** **فالصوم قد فسد اذا لم يصح** هذه المسئلة مبني على
 وعكسه **صادق** **صح** **ثم اعاد ذلك فليس بقصر** ان القى لا يفسد الصوم
 وهكذا اذا استقامت الصلاة والاداء **صادق** **صح** **ثم اعاد ذلك فليس بقصر** ان القى لا يفسد الصوم
 العين في الفساد للصوم عند محمد وبلاء الله عند الثاني فاذا عرف هذا فقول ان قى
 ملا الله وانما يفسد الصوم على القولين لوجود العليلين وان عاد فسد عند الثاني لوجود
 ملا الله ولا يفسد عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح وان لم يكن ملا الله فان عاد لم يفسد
 على القولين لعدم العليلين وان اعاده فسد عند محمد ولم يفسد عند الثاني وهو الصحيح وان
 تفقعا ان كان ملا الله فسد صومه بالاجماع ولا يثني فيه العود والاعادة وان
 لم يكن ملا الله فسد عند محمد لظاهر قوله عليه السلام من فني فغلبه القضاء ولم يفسد عند
 الثاني فان عاد لا يفسد وان اعاد فضله يوسف في رواية لا يفسد لما في رواية
 عند يفسد لان فعله في الخراج والاحاد قد كثر في القى بملا الله وهذا كله اذا كان
 ذاك الصوم والافق كس فلا يفسد صومه من الخفة وجامع قاضيان **بدا**
ولا طرئ فيسلك للبحر طلع انتقض الصوم الذي فيه شرع بالجماع لبلا او فحار
 ناسيا فطلع الحرا وتذرك فترع في وقت فالحمد لا يفسد صومه فيها وقال في يفسد فيها
 و ابو يوسف في النسيان مع محمد وفي الطلوع مع زفرور و الحسن بن يوسف انه لا يفسد
 في المسئلةين **صح** **قال محمد** وهو الصحيح من الرواية من شرع الطلوع وقتا ويؤخره وقتا
 ودفعه فطر عبيد سكتوا **مصر** سواء حبسهم لحيث هو يودي صدقة
 فطوعه حيث سكتوا عند الثاني وحيث سكت هو عند محمد وانما وضع صدقة
 الفطر فانه يوزن الزكوة ومكان المال اجماعا وقوله سواء اي سواء مصر والحي
 والذين بين الاجوتين فطر **يكرم** **كلما كلة** لانه شرط ابن رطلين باه
 ولدت احدهما فادعياه او ادعيا ليطالب على كل واحد منهما صدقة كاملة عند الثاني
 وعند محمد عليها صدقة واحدة **قاله** على صوم يوم تقدر فيه فلا تقدم قبل
 وتذرك صوم يوم عثمان **يكمل** **يقضي** اذا احيا حتى وقد اكل الروايل بعدا
 اكلنا في فسد الثاني يلزم قضاء ذلك الصوم وظاهر الرواية لا يلزمه وانما وضع
 فيما قبل الزوال لان جواب ابي يوسف فيما بعد الزوال غير محفوظ ويجوز ان يعرف فيها

قوله سواء اي سواء مصر والحي
 كونه سواء او اوجب حواشي
 قوله فطر عبيد سكتوا
 فطر عبيد سكتوا
 فطر عبيد سكتوا

قوله فطر عبيد سكتوا
 فطر عبيد سكتوا
 فطر عبيد سكتوا
 فطر عبيد سكتوا

هذا الحديث يدل على ان الصوم قد فسد اذا لم يصح
 وقوله الا اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء
 وقوله انما اذا استقامت الصلاة والاداء

لنف وعيا له وفضل عن ذلك مجرى نفعهم وان لم يكن شيء ويكتب كل يوم درهما ويكتب
واحدة ثلث درهم ينفق الفضل عليهم وذكروا من روى ان الحقبة النصاب المحرم الصدقة
وهو الصحيح وانما وضع في الاثر ربه فانه يجبر على نفقة الولد الصغير والزوج وان
كان معسر بالانفاق ونفقة الوالدين شرط النصاب في الاصل والخصاف شرط الزفر
على الانفاق وفي النصارى من البسوط واخفاث قال الشيخ العام سئل الاجرة الكرى عادم
النصاب من له مال اقل من النصاب والمقل عليه المال **كتاب الطلاق**
اذا اشترت واعققت زوجها لم تعتد وان يطلقها لم تعتد وان يطلقها ملكا
زوجها بعد الزوجان بها او مستضاة بشر او غير بطل النكاح للمنفق ولا يقع طلاقها عليها
في هذه العدة فان اعتقت زوجها لم تلحق بها هذه العدة لا يطلق في قول الثاني اعز او
يطلق في قول الاول وهو قول محمد وكذا لو ملك زوجته الا من البسوط في بعض النسخ
فلتعتد وان يطلقها ومعه ان العدة واجبة على الزوجين وان يطلقها زوجها او كافي
فوقع الطلاق وقبل لم يعتد لم يضر عندنا في حق الطلاق وقبل ان ينفق عدتها هذا
بعد كنهه فيعد كذا اذا اطلق من حاكم من قد حاكمت من قبل فليحكم
خرجت حرة بالبنات صلة ووقفت العدة بالباين يقع الطلاق عليها بلا خلاف
لان العدة وان وجبت كنهها كالعدة من وطئ بشبهة من حيث انه لا يوجد ملك اليد
لغيري عليها فان اسلم الزوج بعدها ورضي البين ثم طلقها في هذا الخلاف من البسوط
معتد قد تركت من غسلها مضمضة لم يتعطل من قبلها معتد عن طلاق
رجعي انقطع دهرها من ايضة الثلثة فيها دون العشرة فغسلت وترك المضمضة
والاستنشاف فخرجت من العدة ولا يجزى الاخر وعن الثاني روايتان وان
كان الباقي احدى المخرجات فالرجعة باقية بالانكاح ومن المحيط برخص الامم لانه
مولى من رخص باللسان لم يفي وبانت المرأة بالوفيت يحيى على الابواب وان
فمعتد ادنى ملك ثم نكح فقال بالزوج المأزوم مضمضة اربعة اشهر ثم صح
بعد ذلك ولم يطهرها ثم تزوجها وهو مريض وفا اليها باللسان مع عند الثاني
يجزى عن الوقوع وعن محمد اربع وهو ظاهر الرواية لانه لما ترك الفتي حتى

فيما كان من النكاح باللسان لم يفي وبانت المرأة بالوفيت يحيى على الابواب وان
فمعتد ادنى ملك ثم نكح فقال بالزوج المأزوم مضمضة اربعة اشهر ثم صح
بعد ذلك ولم يطهرها ثم تزوجها وهو مريض وفا اليها باللسان مع عند الثاني
يجزى عن الوقوع وعن محمد اربع وهو ظاهر الرواية لانه لما ترك الفتي حتى

بانت ولم يتعد على الجماع فهو الذي يخرج نفسه فانزل قدر الموضع الكبير لغيره فان
وان قيل انت نكحت الالة بالانكاح والواحد لا قولا قال لمرارة انت طالق
فنشأت الواحد كان واحدا ولا يكون ذلك كقوله فاسدا ثلث الا ان نشأت
طلقة فنشأت واحدة طلقت واحدة لا يثبت لها مشية الواطع وعن محمد لا يقع لان
تعد برقوله الالة فنشأت واحدة فانت طالق ثلث فاشأت واحدة لا يقع شيء قال لمرارة
ونكاز الصلح بالتعليق بالوطء لم يول على الصحيح ان فتنك على ركعتين يكون
لوعلى الطلقة بالجماعة فالثلث في جماعها لجمعة قال لمرارة اذا جحد
وان لم يكن ذلك بالثلث بل بثلث ساعة صار جماعا عند الثاني خلافا لمحمد وكذا المحقق
في ثلث تطليقا ومكث على ذلك فعليه العقر عند الثاني خلافا لمحمد والباين صح بفتح
الكلام **كتاب العتاق** قال الجعدي ان مكنت فلاننا
لو قال ان مكنته فانت حرة فقال قد مكنتني وما يسر حر فقال العبد مكنته وقال
ويشهد ابنته به فقال ردوا العتق ثبت ان المولى محمد فلان ثم قد مكنتني ومحمد
المولى الكلام فشهد ابنته فلان لا يثبت لها عتق لانه لو شهد خلاف لمحمد ومن قطع
في العتق وان مولى العتق والمديون لو قال تخلف منك محمدي لوصف عبد
وانما صاحبه مديون في العتق للمعنى على التقديرين في مديون والاحوال الغريبة
وانما المديون وصف الآخرة ولم يشيعا بينهما فاستبعد فقال اطلقك مديون
والآخر حر ثم مات قبل البيا عتق العتق لبعينه للعتق لما جعل قول احدكم مديون
احبا وبقي من جبهه ماله اذ عتق في العتق وبقي المديون من الثلث ثم قبل حق
العبد للحال وفي بعد الموت ولو عكس فقال احدكم حر والآخر مديون فذكر عند العتق
ولا فرق بين التقديم والتأخير وقال محمد يعتق من كل واحد منهما نصف من جميع المال
والمديون من الثلث بالانفاق من الجميع الكبير لغيره فان
والعتدين اثنين لو حرر هذا او ذاك لم يحررهم احدما وبيع الآخر
فضا من نصفه من حررا او قتلا لمن دبر لا محذور

فيما كان من النكاح باللسان لم يفي وبانت المرأة بالوفيت يحيى على الابواب وان
فمعتد ادنى ملك ثم نكح فقال بالزوج المأزوم مضمضة اربعة اشهر ثم صح
بعد ذلك ولم يطهرها ثم تزوجها وهو مريض وفا اليها باللسان مع عند الثاني
يجزى عن الوقوع وعن محمد اربع وهو ظاهر الرواية لانه لما ترك الفتي حتى

الكتاب في النكاح
معد كنهه فيعد كذا اذا اطلق من حاكم من قد حاكمت من قبل فليحكم
خرجت حرة بالبنات صلة ووقفت العدة بالباين يقع الطلاق عليها بلا خلاف

ولو ادعى المولى جرحا من انكشاف
لم يثبت وبان ان يتصل بقوله
ويشهد ابنته به فقال ردوا العتق ثبت ان المولى محمد فلان ثم قد مكنتني ومحمد

ولو ادعى المولى جرحا من انكشاف
لم يثبت وبان ان يتصل بقوله
ويشهد ابنته به فقال ردوا العتق ثبت ان المولى محمد فلان ثم قد مكنتني ومحمد

ولو ادعى المولى جرحا من انكشاف
لم يثبت وبان ان يتصل بقوله
ويشهد ابنته به فقال ردوا العتق ثبت ان المولى محمد فلان ثم قد مكنتني ومحمد

وزعمها ولم يذكر خلاف **كتاب الحدود** البقية شددوا على الجارية وجعلوا
 كوشيدوا على زناه فاقروا بما حكموا مرة فهدموا وقضى به ثم اقر الزاني
 مرة بطلت الشهادة عنده يوسف والجارية وعندهما جدران الاقرار من غير معتق
 وهذا الباب **كتاب السيد** اسوة للتجار
 لو اسيروا جارية من جندنا ثم عذرت مأسورة جندنا مسلم وامر زوجها
 فاشترت فولدت فانت والابن باق بعد ما قرأت بدارهم ثم ظروهم
 فللقدم اخذوا انفسهم ما نقد المبتاع لا كسوط الولد الملبون فوقع
 في سهم رجل فباعا من آخر بمن معلوم فولدت عند المشتري ثم ماتت بقر الولد جاء
 المالك القديم فانه ياخذ الولد بكل الثمن ان شاء في قول يوسف اولاد وعندهما
 بحصة من الثمن وكانه اشترى عليهما حاصر المسلمون مدينته او حصنا فسالوا
 وجابر ان يوسروا او يقتلوا اذ هم على حكم الاله انزلوا ان ينزلهم فعند
 يوسف يجوز الانزال على حكم الله وعندهما يجوز لهن النبي وهو قوله علم اذا حاصرتم
 حصنا فارادوا ان تنزلهم على حكم واحدنا اجماعا فان اخطاوا وانزلهم على
 حكم الله فعند الثاني كان الاحكام محيى ابن القتل والاسر واخذ الجزية اذ حكم الله
 في الكفر ويحكم بما هو افق المسلمين وقال محمد بن سير الكبير ينبغي للامام ان يعرض عليهم
 الاسلام فان اجابوا نعم حراد المسلمين لا سبيل عليهم ويكون في الارضهم العشرة وان
 ابوا الاسلام يعرض عليهم وعلى ارضهم اخراج ولا ينبغي ان يستعظم ولا ان يقسمهم ولا
 يقتلهم لان من اصله ان الانزال على حكم لا يجوز فاذا فعله الامام ولم يسلموا حكم فيهم
 بالايدي والاصول ولا يحكم بالقتل والرق لانه الاغلظ والاصعب من الزبانات و
 وشدة العذرة ولا يزداد في حرج الاصل بكونها مطبقة للمفضل الزبانية
 على فراغ الاصل عند زبانية الرب لا يجوز عنده يوسف خلافا لمحمد وانما وضع في فراغ
 الاصل وهو الموضع يعرض ما وضع عملان في فراغ المقاسمة وهو ان يقع الامام
 اخراج بالانصاف او بالثقل لا يجوز الزبانية على الانصاف بكل حال ذكر الفتاوى في ذلك
 فتاواه وانما وضع في الزبانية اذ انقص عند الرب جازا اجماعا من الهداية **كتاب الجمل**
 الابن ويكفي الجمل لمن يقوم بنفسه ولا يحيط بهم ردا بقا فيمنه

صحة حديثه في الجمل
 صحيح الحديث في الجمل
 صحيح الحديث في الجمل

صحة حديثه في الجمل
 صحيح الحديث في الجمل
 صحيح الحديث في الجمل

ورد

افل من اربعين درهما يجب ادبوعون رما عاندي يوسف وقال محمد بن قيس من قبيدة ريم
 كزاني المبسوط والهداية وقوله لا يحط اي من قبيدة وذكر النصف الثاني **كتاب الغصب**
 لو انفق الزاني من ماله **كتاب الجمل** بئرا ان اسلم بغيره انفق من ماله ثم اسلم المتلف
 ولا ينقض بغيره **كتاب الجمل** كل ركن من شئ من ماله يبرأ عن ضمانه عند يوسف و
 قال محمد بن قبيدة الجمل لانه لما قدر ايجاب المثل لامتناع التسليم بالاسلام بحسب القيمة
 كما لو انفق المسلم عمر الزم ابتداء والقولان مرويان عن علي بن حنيفة ولو اسلم صاحب الجمل
 ببراء المتلف ومن يشق زرق جمل مسلم لم يكن في الزرق ضمان فاعلم شق عمر
 مسلم لا تقضي الاق عند يوسف خلافا لمحمد واختلاف في فتاوى اكثر من عدم الفسخ
 اذ السردناهم وشق زرقهم التي فيها الجمل حسنة ابن عبد مفضل بن يد
 وليس للمالك اخذ الغاصب يدفع جمل اليك واجب الغاصب فراقه جمل
 على المالك حتى لزمه الجمل لم يرض على الغاصب عنده يوسف خلافا لمحمد غصب دابة
 لو برهن الغاصب ان الغصب مات لك المالك والمولى قلب انسان فاقام
 فالغيب ولي والضمان قد وجب اورد هذا في الاصل ولكن المالك يثبت انها
 هلكت عند الغاصب واقام الغاصب بينة انه ردها هلكت قال ابو يوسف في الاحكام بينة
 المالك اولى وقال محمد بن قبيدة الغاصب اولى **كتاب الشراكة**
 كوشا كرا جملية قد خلط فلا يجوز فصل جمل اشتراكا فيها عند الاثبات
 من المثليات ولم يخلطه ثم خلطه فليس بشركين ولكل واحد منهما مناعه ولا يرجع
 وعليه وصيغته فان خلطه ثم اشتراكا همت الشراكة لكن هوشركه ملكه عند يوسف
 وشركه عند محمد وثمره اختلاف في طرفة النصف من البرج عند تساوي المالكين عند
 يوسف السبي في الزبانية بل يوزن ملكه وهو ظاهر الرواية وعن محمد بن الربيع بينهما علما
 فانما وضع في المثليات اذ في القروض لا يبيع الشراكة حال اختلاف عند ائاد اجس اذ لو
 اختلفا جنسا كالجمل والشعير والزيوت والسم خلط لا ينفق الشراكة بالانفاق
 من المبسوط والهداية لو انبتت بجمل معاوضة فقال اذ اخلص في المعارضة
 ملكك ذ العين بلامعاوضة وجاء بالجملة في داحضة اذ على جمل شراكة
 معاوضة وان المالك الذي في يد مال شراكة واقام البينة لا يقبل بينة عند ابو يوسف

فاكر فاقام عليه البينة
 ثم ادعى في البرعينا اقر
 انه ملك لاسم الشراكة

صحة حديثه في الجمل
 صحيح الحديث في الجمل
 صحيح الحديث في الجمل

قال ابو يوسف انما اشتراكا في الجمل
 او عددي ولم يخلط المالك بينهما وكل
 واحد من الزوجين وضعف وان خلط
 بينهما شراكة ملكها للزوج والزوج
 يثبت بينهما عند محمد والاصول وان
 ضعف في البرج لا يبيع الشراكة
 شراكة في البرج لا يبيع الشراكة
 خلط في البرج لا يبيع الشراكة
 لان تعدد الشراكة يجب ان يكون
 لان راس المال شراكة
 من الثمان كما لو اخطا لانه
 وعنده يجوز بعد اخطا لانه
 يصير كاشراكة بالاثبات
 عرفا

الانصاف الجمل
 يقوم به الجمل فانما ذلك
 هو

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

آدم و حوا کا مکہ کا مکہ
ان کے پوتوں کی طرف سے
الہ داد الہ داد
مسیحی خوار کے مکہ کے مکہ
نہاراؤ وینا مکہ کے مکہ
مرد غلام و غلام الہی کے مکہ
ملاک کے مکہ

وَمِنْ نَصَبِهِ مَا يَجِيءُ لِسَانَهُ وَفِيهِ كَلِمَاتُهَا
بِالْهَفْوَ نَصَبًا صَاحِبُ رَأْيٍ وَفَرَادٍ وَفِيهَا الْأَصْصَالُ
لِلدُّنْيَا عِلَالِي وَفِيهَا حُلْمٌ وَفِيهَا حَقٌّ
أَنْ يَفْرَزَ الْبُؤْسُ لَانِ
الْمَقَالِ وَالْوَرْدِ الْأَصْرَقِ

لجران الويل لان ملكا لا يات
 فتنزل رجع كما لو ابي لا يرسف
 ان الملك رجع ابي رجع ملكا لا
 من رجع ملكا لا يرسف ملكا لا
 عطفا ورجوع ملكا لا يرسف
 فليطير الويل رجع ملكا لا يرسف
 جعفر السديف ان حاله رجع ملكا لا

مروا شأن المال العدل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

شما وما اجنبان ثم عجز فلا الرجوع عندك بغير خلاف لمروا وانما في الخبر فانه ما دام
كتابا او ادى ففق له الرجوع بالاجاز عن نظم الفقه لرجل ابن وبنت فحق احدهما بینه
والقول بين البين والبيّن اذا اعطاهما في النصف في المال فاشترى اياك عندك
بشر ويكسر عندك والعدل التسوية عندك والعدل كمثل خط الحدين مندرج واما وضع
في الصبة اذا انفصل في المحبة لا يكون الاتفاق لرجل على عبد بن فوجه مولاه من غير شرط
ولو هببت القوي من كان له من عبدك فهو قوله دية لان المولى لا يستوجب
ويستطاع الدن بملك الدين وعندك فيه عاقل الدين على ماله فان دفع المولى
فقال لا قدره وهشام ان الرجوع عليك حرام في هبة لذكاء يعود الدين عند
له يوسف وعندك لا يعود ورك هشام عن محمد انه لا يملك الرجوع لان سقوط الدين زمان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

مومن من نوع الرجوع وان الرجوع يقع في المولى هو **كتاب البيوع**
ان اشترى ثوبا من السلم في طريق او من فاعلم الطالب والمطلوب اختلفا
ببعض كل واحد منهما فاعلم في السلم في قدره من المال او قدر
السلم فادى ما جمعا وداس المال درهم او دنانير في الاول بان قال يا سلم اسلم اليك غنينة
درهم في كرخطة فقال السلم اليه لا بل اسلمت غنينة في كرخطة واقاما البيعة ففقد الثا
يقض بعقد واحد بينة السلم اليه وعلى قول محمد يفي بعدين بان يتفرقا عن مجلس العقد
عشر وماعلى السلم اسلم اليك عشرة دراهم في كرخطة وقال السلم اليك اسلمت
عشر في كرخطة واقاما البيعة ففقد اشترى يقض بعقد واحد بينة السلم وقال محمد
يقض بعدين بالبينتين جمعا ان لم يتفرقا وفي الثالث بان قال يا سلم اسلم اليك عشرة دراهم
في كرخطة وقال السلم اليه لا بل اسلمت عشرة دراهم في كرخطة ففقد الثاني يقض بعقد واحد وقيل
بينهم كل واحد منهما في اثبات الزيادة فيقض على السلم بعشرين دراهم بينة السلم
الم وعلى السلم اليه بكرى كرخطة بينة السلم ان لم يتفرقا عن مجلس العقد وقال محمد يقض
بسلمين فيقض بثلاثين دراهم على السلم وبنية الكرخطة على السلم اليه وتولد غير قوله
اي غير قوله يوسف **والشترى عندك كذا فاشترى اياك** كالمهر في كذا فاشترى اياك
اشترى الوكيل ونقد الثمن من مال نفسه ولا يجنبه حتى باع الثمن من موكله فان هلك في يد
الوكيل يهلك كالمهر من مضمونا باقل من قيمته ومن الثمن الذي اعطى الوكيل عندك يوسف يوه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

حتى لو كان ثمنه مثل قيمته لا يرجع على الموكل بشر وان كان ثمنه اكثر من قيمته يرجع بالفضل
على الموكل وعند محمد هو كما لم يفسد في يد البائع فيفسد كل الثمن قلت فيقضى الكثر
وهو قول به حنفية . **يا ع الا ب او الوصي مال البتيم** بشرط اخبار لنفسه فهو جائز
والا ب يا ع الجبار والوصي **والتكث كان او قال الصبي** فان بلغ الصبي في
ثم وفي قول الجاهل قد يفي **والفسخ لا التقييد** **فملاك الموكل المدة ثم البيع**
فان مضى الميعات جان بالمضي **وعنه يزول كل نحو اذن** عندك ورطل
اخبار وبطل الحيات في ظاهر الرواية ينتقل الجنا والى الصبي فان اجاز البيع في المدة
جان وان رد بطل وروى عنه ان العاقد ان يجبر فلو مضى المدة لم يفسخ من الموطأ
وغیر **ولو ذكر اشترى** **فما توكر لنفسه او غيره** **حين اشترى** الوكيل بشرى بشرى
فمومن ان نقد الثمن **لا للوكيل كيف كافة** **فاغلب** غيبه عن اشترا
ولم يحضر البيعة انه اشتراه لوكله او لنفسه يحكم النقد عندك يوسف ان قد مر مال السر
كان الشراء لا امر اضاف العقد الى مال نفسه او الى مال السر وان قد مر مال نفسه فهو له وعند
محمد هو للوكيل في الوجهين قول به حنفية مع ان يوسف عند مشايخنا ومع محمد عند
مشايخ العراق وهذا اذا صادقا على انه لم يحضر البيعة اما اذا كان بالبيعة في البيعة
فقال الامر توقيت في وقال المشتري نوبته لنفسه وعلى العكس حكم النذر بالاجماع وهذا اذا
اطلق العقد اما اذا اضاف الى درهم نفسه فهو له وان اضاف الى درهم الموكل فلم يملكه
انما مضى في شرب معينة اذ في المعاني يكون للموكل الا اذا اشترى بخلافه ايسر وبالكسر
من الهداية والخاصة . **اشترى جارية وقبضها وباعها من غير بيع** فظهر بها
من اشترى عبدا وباعه **ومحمد عبا به حين نراذ ان يرد** عيب عند المشتري
وبعض الثاني ورد فاعلم ان لا الرد على المخدم الثاني يحرث مثله فاراد
رد فقال المشتري الاول بيعتها وما كان هذا العيب وانما حدث عندك فاقام المشتري
الآخر بينه ان هذا العيب كان عند البايه الاول فردها القاض على المشتري الاول ان
خاصهم بايجه هذا العيب عند محمد لثقت فخر حيث اقر بعدم العيب عند حين
ادعى حدوث العيب وقال ابو يوسف له ذلك لان اقراة الثمن بالعدم بتكديف
الشترى فلا تنقض فاقواله قول الشيخ ابو يوسف قلت موضع اخلاف دعوى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الطيب الطاهر الذي بعثه الله في
الدين والدينين

المراد من قوله لا يفتقر الى العلم انما هو ان العلم لا يفتقر الى العلم بل العلم هو العلم

قال ابن كثير في تفسيره ان قوله لا يفتقر الى العلم هو العلم لا يفتقر الى العلم بل العلم هو العلم

والاحكام في الذي يفتقر فيه ولا يفتقر اوقات البشر الاحكام مكرهه
في كل من يفتقر الى العلم بحسب وقال محمد في ذلك الاموات خاصة **اشترى عبد الله**
ولو يترابا من شئ وسحقان باسما جحه ان به عبدا واحدا فوجبه
عين ايا ساءه يلبس له ولم يفتقر المشتري حاشاه عيين وقد غدر له موت
او نحو ففعل به يوسف خيال التعيين لا البيع وعذر محمد له المشتري برجع بنصف
العيين شأ فبقوم العود به عينا وبقوم به العبد الذي لا يرد الرجوع بنصف
في رجع بفضل ما بينهما وكذا اذا وجد به ثلث عيوب وغدر الرد به رجع
بنصف العيب من الثلثة على ما ذكرنا في المحيط وتزوع خيال الغيب في النظم
ان ان اكلان عند غدر الرد باحد العيين ايها كان ولا يرجع مع اكلان الرد
والا فلا الرد

كتاب الصرف اشترى فاكهة وبغيرها
لو اشترى فاكهة بدينهم فليس يجوز ان لا يفتقر بدينهم فلو من محمد
ان يجوز وفيما دون الدرهم يجوز وعنه يوسف ان يجوز في الكل وعذر فخر الجوز عالم
يبين عدد الفلوس لان العقد يتعلق بالفلوس لا بالدرهم فلا بد من العلم بعددها
لان الناس قد يستقصون في بيع الفلوس وقد يسامحون وابو يوسف يقول بذكر الدرهم
بغير عدد الفلوس معلوما يعرف الاسواق ومحمد يقول فيما دون الدرهم بذكر الاشكال
في مقام مقام ذكر العود وفي الدرهم وحازا لاجل المسو في باب زفر وانما وضع في
النصف ليحصل الاتفاق بيننا في الجوان وفيه كمال في اقل من درهم شال الدار والبقايا فانه يجوز عندنا وعند فخر الجوز انما

اور هذا المسألة في كتاب الصرف
لا يشبهه صا دله الدرهم والفلوس
ومما من جملة الايمان والعرف
بيع الايمان مفضل

كتاب الشفعة سفل لوط وعلو
وصاحب العلو اذا اهدى لم يكره السفل شفعيا فاعلم فهم العلوي
باع صاحب السفل سفلا فلا شفعة لصاحب العلوي عند له يوسف خلافا لمحمد
ولا شفع دار جارا ما شفعيا ذو السفل اكلها وعلى هذا ابو بوبان
محبها ثم انهم قبل اخذ الشفعة فالشفعة لصاحب السفل ولو اعلو
وقال محمد لهما جميعا **وقول اخذ نصف الدار لا يفتقر تسليمها للشتر** طلب
الشفعة في نصف الدار ليكون ذلك الا تسليمها للشفعة في الكل ولو سلم الشفعة
او تركها في النصف فهو تسليم لكلها لو قال اخذ نصفها فهو تسليم عند محمد لكون

اذ قال الشفع انما اخذ نصف الدار
بالشفعة لا يكون تسليمها لكلها

قوله لا يفتقر الى العلم هو العلم لا يفتقر الى العلم بل العلم هو العلم

وجود العيب عند البيع الاول اذ لو اقام بينة انها كانت عند المشتري الاول ليس للمشتري الثاني
الاول ان يتابعه بالبيع فانه ما جعل مكنيا في اقران يكونه سليمة عند البيع الاول
من اياهم لما تضمنه والمحيط رجلا با على اعدا وعات احدهما والباقي وارثه فاواد
با عا و اعات و اوارت ذا ثم ادعى البائع عيبا فاكى المشتري الرد عليه
خلف في نصيب الجحشم وليس الباقي يعني العلم بعيب وهو ملك عند
له يوسف يخلف الوارث على البنت في حصته وسقط العيين في نصيب الآخر وقال
محمد خلف في النصيبين في نصيبه على البنت وفي نصيب مودة على العلم عيين
ومشتري المملوك من اشترى من غيره مأمور ببيع العين اشترى باعه فصور
يجوز ان يشترى اذا اجاز ذلك فسطح وردد فاعلمها فاعلم احداهما
وردد الآخر فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ حصته المجين حصته من العن وان
شاء ترك وعذر محمد باخذ حصته بالخيار محبوس في شاة او خنتها او في
وللمحرم بيع ما هو دجوا او خنتوا او قروا او جرحوا فاعلمها فاعلم احداهما
فباعها من محبوس جاز اليه عند ابو يوسف لهما عذره بمنزلة الذبيحة عندنا وقال
محمد لا يجوز وانما وضع في هذه الاشياء لان اهل الكفر لو باعوا الميتة فيما بينهم
لا يجوز لانها ليست بما عندهم من الجحشم النظر الى وجه الدابة لا يبطر اخبار الرؤية
ولو راي الوجه بلا موضع في الحيوان يملك للنظر حتى يرى موضعها ومحمد يبطله
وفي شري الخيل لو اطلقها حكمت عين الخيل الاما عتها سئل الشتر على
ثلاثة اوجه اما اشترىها للقطع بغير ارض او بشترىها مع قراها من الارض لا للقطع
او بشترىها مطلقا ولم يشترط واحد منها في الاول يؤمر بالقطع ولا العلم بعرفها لكن
على وجه المهور لا في منتهى الفروق وفي الثاني لا يجبر على القطع ولو قطع له ان يغير مكانها
اخرى وفي الثالث قال الثاني لا يرض الارض البيع وقال محمد لا الشجرة مع قراها
من الارض وعليه الفتوى وانما وضع في البيع اذ في الاقرار بالشجرة وفي القسم بطل
ما خفي الشجرة من الارض فيها اجماعا من التمس في الفتوى اشترى لولو في حردف
ولو لولو في الصدف اشتراه جان وسحقان اذا اذاه جاز عند ابني في ولا اكلان
اذا اراه وقال محمد البيع باطل وعليه الفتوى من الجحشم

قوله لا يفتقر الى العلم هو العلم لا يفتقر الى العلم بل العلم هو العلم

ثم وجع اثني فيضمان نصف الدية وجه رواية اجماع انه الاوجه للقول ببقاء نصف الحق
 لا غير لان النصف باق بقاء احوالها فبين ان لا يلزم الى اصدعها منها من مثله ثبتت المالك
 ابتداء فيبقى النصف بقاء اصدعها ولهذا الوجه ثلثه منهم لا يضمنون الا النصف فاذا
 بقي النصف بقاء اصدعها لا بد وان يبقى بقاء الواحد من الزوجين الآخر من زائد
 وذلك ثلث ونصف ثلث لان الباقي من الزوج الآخر لو كان اقل هذا في النصف
 لبقية نصف هذا النصف وهو ربع الحق ولو كان شاهدا على شهادة اصل واحد
 في هذا النصف لبقية ربع هذا النصف وهو ثلث الحق لان شهادة الشاهد بمنزلة
 شهادة امرأة واحدة فان شهادة الواحد منها ربع الحق فاذا كان الباقي منها
 ثلث هذا على شهادة اصلين كان اضعف من الاول واقرى من الثاني اما اضعف
 من الاول لان شاهد الاصل يعتمد على العيان والذي يشهد على شهادة شامد
 يعتمد خبره وليس خبر الذي يشهد على شهادة شاهد واحد مثله فلا يثبت
 فلا جرم يثبت ثلث الحق ببقاء ثلث الحق ثبتت شهادة ثلث في حال دون حال
 فتتصرف ذلك ثلث فيبقى بقاء ثلث ونصف ثلث فيجزم الى ذلك النصف فيكون الثلث
 خمسة اثمان ونصف فالثلث ثمان ونصف ثلث فيضمنه الزوجان نصيب
 وقوله كذا في وصفيين اى في كونه واحد من زوجي الاصلين **كذلك الدعوى**
اذا ادعى الميراث بالزوجية وباعتراف ذي اليد القضية تركه في يدان
فالزوج دون النصف للزوج حصم والثلث للزوجية لا الثلث لكل جاء احد
 الزوجين يطلب نصيبه فان شهد الشهود اثنان وارثه وقالوا لا نعلم له وارثا
 آخر فلا اكثر النصيبين وان شهدوا بوارثه ولم يقولوا لا نعلم له وارثا آخر بل اقر
 بذلك واليد فلا اقل النصيبين عندنا يوسف والثلث النصيبين عند محمد وقول
 الى حنيفه مضطرب لكن ذكر مع محمد في المبسوط انا وضع في الزوج والزوجة
 لان الوارث المدعى اذا كان من المحجب بغيره كالاب والابن والقاضي يتلوم واليهم
 بقدر ما يرى ثم يدعى الميراث اليه وان كان من المحجب بغيره كالجد والجدد لا يدعى الميراث
 اليه اما اذا كان من المحجب بغيره كمن يختلف نصيبه كالزوجة والزوجة ففيه
 اختلاف من ادب القاضي للمصدر الشهيد وقوله وباعتراف ذي اليد القضية

ينظر به

القضية

كتاب

قواعد اهل البيت في الدية

القضية مبتدأ وتقدم فعل القاضى لباقر وذي اليد بان لا وارث غير الاستمارة الشهيد
لو قال يا ذا اليد منك ثلثت دا ومن ادعى ثلثا من ويرهنا عين في رجل
كان لها النصف وليس بحجيم وقصة النصف ولا يتم ادعى رجل ان اشترى
 من ذي اليد بكرا وادعت امرأة ان ذي اليد تزوجها عليها واقام بيته لهما سواء
 عندنا يوسف فيقتضيهما بينهما وللمرأة نصف قيمتهما على الزوج بتيمم المهر وبرج المهر
 عليه بنصف الثمن ان كان قدوة وقال محمد الشرا اول فيقتضيهما رجل وبغتمها
 للمرأة من المبسوط وفي الحجيم من ايمان امته في رجل ادعاها رجل واقام البيعة
لو ادعى الخديعة في اثم له بشاهد ملك واخذه ان قاضي بلد كذا قضى له
وقال له واليد اني تلج **واشياء فالأخى الخديعة** كما على هذا الرجل واقام
 ذو اليد البيعة انما امته ولدت في ملكه فمن ثلثة فضول في فضلين اتفاق وفي الثالث
 خلاف اما الاول ان يقيم المدعى البيعة ان قاضي بلد كذا قضى له بها ولم يذكر واسبب القضا
 بالثلم يذكر والله قضى له بطلون الملك وابالنتاج او بالشر او بالآخر ومضى ذي اليد
 ومهنت يقضيهما للمدعى ولا ينقض قضاء الاول عندهم لان القضا مع المدعى ظاهرا
 وبيته ذي اليد ينقضه ان حصل القضا بملك مطلق او بتيقنه ولا ينقضه ان حصل
 بسبب من جهة ذي اليد من شراء منه او اقرار منه فلا ينقض بالشك وانما ان يشهد
 شهوده ان قاضي بلد كذا قضى له بها بسبب كذا ويثبتوا سبب القضا واصافوا
 الى القاضي بان تشهدوا ان قاضي بلد كذا اقرانه قضى له فيها من شهود وشهدوا انها
 له او شهدوا اقراره قضى له بالنتاج ومهنت ينقض قضاء القاضي للمدعى بالاتفاق
 لا ما نعتنا خطأ القاضي حيث قضى للمدعى بملك المطلق او بالنتاج مع بيته ذي اليد بالنتاج
 وهذا باطل عندهم والثالث ان يثبتوا سبب القضا فلم يثبتوا الى القاضي بان
 لم يثبتوا اقرار القاضي انما اقرانه قضى له بملك مطلق او بالنتاج ولكن قالوا ان شهدوا ان
 قاضي بلد كذا قضى للمدعى بشهادة شهود وشهدوا انها له او شهدوا شهود وشهدوا
 بالنتاج قالوا يوسف يقضيهما للمدعى ولا ينقض قضاء الزوج وقال محمد يقضيهما
 لذو اليد وينقض قضاء الاول لان شهود المدعى للمعاينة بالنتاج او مطلق الملك
 يقتضي القضا به فصار كما لو قضا القاضي به ولا يثبت يوسف وان عينوا بالنتاج

ان الشهود

او مطلق الملكتين العتقة لكن يقع احتمال الشراء او الاقرار من ذي اليد اذ لم يذكر اقرار
 القاض بذلك بما ازالهم عاينوا الشهاده بالسبب ثم عاينوا العتقا بعد زمان وقد تخلل
 بينهما شرا او اقرار من جهة ذي اليد علم القاض ولم يعلم الشهود فشهدوا كما عاينوا
 وقع هذا الاحتمال لا ينقض العتقا الاول من مبسوط اخره ذلك لكن ذكر قول
 الشيخ مع الثاني والملازم الاجاز في النظم ان لم يبينوا اقرار القاض اذ اقر الله
 تعالى بملك مطلق او نتاج كما ذكرنا **•** باع امه فولدت عند المشتري فقال البائع
لو اذعني ما ولدت مبيعتي وقال **يبيع من ذكركم** بعثك من ذكركم عند المشتري والولد من
واحدكم قال نصف حوز قد مضى وبهذه **قال المشتري له النصف** وقال المشتري مضمون
 البيع ستة اشهر والولد ليس منك قال المشتري بالانفاق ولو اقاما البيته فالولد
 بيته المشتري عند الثاني وبيته البائع عند محمد ودعوى البيع لا يقتصر على شهر بل
 المراد اقل من ستة اشهر **•** اشترى منك وحده الامه وقد دخل بها ثم اعتقها ثم
لو اعتق الزوج بعد ما اشترى ثم اتت بولد في الدعي ولدت لاكثر من ستة
او اشترى اها ثم باع قاضي ساوكت **ولم يصدق في ذلك** اشهر منذ اشترى اها
قد ورن نصف احوال **الاول** **يكره المولود في الفضل** لا يثبت النسب الا
 ان يدعي الزوج عند الثاني وقال محمد يثبت من غير دعواه الى سنتين منذ اشترى اها
 فلو لم يثبتها كان باعها فولدت لاكثر من ستة اشهر منذ باعها فعند الثاني لا يثبت
 النسب وان ادعاه لا يثبت المشتري وعند محمد يثبت من غير دعوه بعد
عبد يقول للعتيق قد ربه **داوود** **من ذكركم** **وعلى امه** عبد قال للعتيق هذا
وصدق المولى بمن بعد وصحة الدعوه فهو عبد ولزم من زوجني هذه
 ومن امه وصده مولاه يثبت نسبه منه وهو عبد لمولاه وعند محمد هو حر
 وقوله عبد ان هذا قول العبد لو ان عبدا **•** عبد في يد رجل جاز رجل فادعى كل
لو ان عبدا كان عند نصير فقال بكر بعتك من ذكركم واحد منهما اذ لا باع
وقال بشر بعتك من بكر والعتقان اختلعا في الذكركم من صاحبه المده
واثبتته اخذاه فاعلن ملكا بلا بيع **وتفسيره** **المرح** هذا واحد اذ
 البيع بالف درهم والآخر ثمانه دينار واقاما البيته قضى بينهما بلامع ولا

هذا هو الصحيح
 في قوله لو اذعني ما ولدت
 مبيعتي
 قاله
 في قوله لو اذعني ما
 ولدت مبيعتي
 قاله
 في قوله لو اذعني ما
 ولدت مبيعتي
 قاله
 في قوله لو اذعني ما
 ولدت مبيعتي
 قاله

ش من الثمن وعند محمد بنصف بالملك البيع كله اذ في النصف بنصف الثمن
 وفي المسئلة طول في بيع الجام ودعوى المحيط **كتاب الاقرار**
عصبت ثوباني ثيابا عشرة **عصبت ثوبا واحدا** **من ذكركم** اقر وقال عصبت
 ثوبا في عشرة ارباب لثوب واحد كقول درهم في درهم وعند محمد لثوب واحد عشر
 ثوبا وفي ثوب في ثوب لثواه اجماعا وقوله عصبت جواب المسئلة وقوله على الكف
 رقيم على هذا البطن غير مكره اقر وقال لرجل بطن فلانة على الف درهم اقر
 هذا العين له فولدت لمه يعلم وجوده وقت الاقرار فالقرار باطل عنده خلاف
 لحد والحد في الاقرار المطلق اذ لو بين شتا صالحا بان قال ورنه عن فلان
 او اوص له بها في ستملكته فهو صحيح بالاتفاق ولو بين شتا صالحا مستحيدا بان
 قال من ثمن بيع بايعته او قرض اقرضني فهذا باطل من المبسوط **•** اقر له خصيتي
واقرى ثقل عصبت من ذكركم هذا وكلمه هذا **الكل ادعى** هذا العين من
وانفق ان ياخذاه بعدا **قد حلفناه لا يجوز فاعلم** هذا او من هذا
 وكل منهما يدعيه فان اصطلحا على اخذه او اذعنا واليسخلف لكل واحد
 منها بعينه فان نكل عن اليمين لاحد ما لم يسلم اليه هالم يحلفه للمآخر
 وان حلف لاحدهما ونكل الآخر قضى للذكر كله وان نكل لهما قضى بالعبد بينهما و
 بقيته ايضا بينهما فان حلف لهما فلا شيء عليه فان اراد ان يصطلي بحد ذلك
 ليس لهما ذلك خلافا لمحمد من المبسوط **•** اقران هذا العبد لفلان ثم
لو قال هذا عبدك قد دفعه **بالحكم** **يعني اذ المولى حج** قال لاجل او فدية
 فلان آخر او اعادته وادعى كل واحد منهما ان العبد قضى له به الاول ولا شيء للمآخر
 وسواء قال هذا موصولا او مفصولا فان دفعه اليه بغير رضا ضمن لثاني فان
 دفعه بقتضا لا يضمن عنده خلافا لمحمد لهذا قال ودفع بالحكم والحداف في
 الاقرار العتيد بالودعيه والحداف اذ في الاقرار المطلق بان قال هذا فلان
 لا بل فلان ودفع الى الاول بقضا لا يضمن لثاني بالاتفاق وفي الاقرار العتيد
 بالعتيب بان يضمن من فلان لا بل من فلان يضمن قيمته لثاني في دفع
 بقضا او بغير قضا بالاتفاق من المبسوط في ابواب المتفرقة وقوله

تواضع في بيعه ومنه
 عند اقراره من بعد
 وبه قول عصب ثوبا

قال لرجل بطن فلانة
 على الف درهم اقر
 هذا العين له فولدت
 لمه يعلم وجوده وقت
 الاقرار فالقرار باطل
 عنده خلاف لحد والحد
 في الاقرار المطلق اذ
 لو بين شتا صالحا بان
 قال ورنه عن فلان
 او اوص له بها في
 ستملكته فهو صحيح
 بالاتفاق ولو بين
 شتا صالحا مستحيدا
 بان قال من ثمن بيع
 بايعته او قرض اقرضني
 فهذا باطل من المبسوط
 • اقر له خصيتي
 واقرى ثقل عصبت من
 ذكركم هذا وكلمه
 هذا

قوله اذعني ما ولدت
 مبيعتي
 قاله
 في قوله لو اذعني ما
 ولدت مبيعتي
 قاله
 في قوله لو اذعني ما
 ولدت مبيعتي
 قاله
 في قوله لو اذعني ما
 ولدت مبيعتي
 قاله

منه
 عند اقراره من بعد
 وبه قول عصب ثوبا

فما يجمع الدارين على واحد منها
فما يجمع اسمين على واحد منهما

وفيه كسر فضعف فضعف خمسة فياخذ خمس في يد فقيم الى ما في اليد الاكبر فيصير خمسة
بينها نصفان لكل واحد منهما ثلثه وبقية في يد الاصغر اربعة بينه وبين عمر ونصفين
لاي يوسف ان الاصغر اقران الدارين اربعة نفر وزيد وراهم ولو كان جميع الدارين
في يد دفع اليه ربعا فاذا كان نصفها في يد دفع اليه ربعا في يد فصار الذي في يد
اربعة فصار النصف الاخر الذي في يد الاكبر اربعة فياخذ منها من الاصغر ويضع في ما
في يد الاكبر فيصير خمسة بينهما نصفين فانكسر فاضرب اثنين في اصل الحساب ومن ثمانية
الذي هو كل الدارين فيصير ستة عشر ياخذ من اثنين الذي في يد الاصغر مهابين و
يضع في ما في يد الاكبر فيصير عشرة فيصير لكل واحد منهما خمسة وبقية في يد الاصغر
ستة فيضع بينه وبين عمر ونصفين لكل واحد ثلثه من المختلف وقوله يعنواي خذ
كتاب الوكالة ارتدا لو كيد ولي بدار احرب وقضى

ويكون مجموع الدارين
ثمانية م

ومن مضي لما قورده وعاد فعدله فعد وكالته بتم عاد مسلما قال احمد
يعود وكيد اخلاف للثاني وانما وضع في الوكيل اذ في الموكل لا يعود الوكالة في ظاهر الرواية
بالاتفاق من الهداية **كتاب الكفالة** قال الطالب للقبيل
وقول يرتد للايضا ويسل لا يشطط والبراء ابرأتك من المال سقط
عنه كحق الاصيل ولو قال يرتد الى هذا اقرار بالايضا ورجع الكفيل على الاصيل
اجماعا ان قال يرتد من المال فهذا اقرار بالايضا عنده وعند محمد مواسط
لو ابرأ الميت او الوارث رد فالدين غير ساو ولا فيسقط ابراء الطالب المطلق
بعد مودة وارث يرتد برفق عندنا فيسقطه ابراء الطالب المطلق
وقال في الضلع على النافع هلاك ربة العين عية قاطع ادعي عنها او دنيا او حقا
كذا ان يموت المدعي الدار والعمد كفي الثوب والجار في عين فضا على نفعه
كذلك لو مات محل المنفعة ينفصل من قيمته فيما مضى معلومة كخدمة عبد
والمدعي بين شر او مثله حتى يبين دعوى اصيل بعينه شر او سكتي
وهلكه بالحقان يبطله وما تباين كالتبطله دار بعينه شر او جان
وهو لري الاخر كالمستأجر وقد ذاك مبطل في سبب الصلح فان مات المدعي
او المدعي عليه قبل استيفاء شيء من المنفعة فموت المدعي عليه لا يبطل الصلح عند الثاني

في يد الاكبر فيصير خمسة
بينها نصفان لكل واحد منهما ثلثه
لاي يوسف ان الاصغر اقران الدارين اربعة نفر
في يد دفع اليه ربعا فاذا كان نصفها في يد دفع اليه ربعا في يد فصار الذي في يد اربعة
فصار النصف الاخر الذي في يد الاكبر اربعة فياخذ منها من الاصغر ويضع في ما في يد الاكبر فيصير خمسة
بينها نصفين فانكسر فاضرب اثنين في اصل الحساب ومن ثمانية الذي هو كل الدارين فيصير ستة عشر
ياخذ من اثنين الذي في يد الاصغر مهابين ويضع في ما في يد الاكبر فيصير عشرة فيصير لكل واحد منهما خمسة
وبقية في يد الاصغر ستة فيضع بينه وبين عمر ونصفين لكل واحد ثلثه من المختلف وقوله يعنواي خذ
كتاب الوكالة ارتدا لو كيد ولي بدار احرب وقضى
يعود وكيد اخلاف للثاني وانما وضع في الوكيل اذ في الموكل لا يعود الوكالة في ظاهر الرواية بالاتفاق من الهداية
كتاب الكفالة قال الطالب للقبيل
وقول يرتد للايضا ويسل لا يشطط والبراء ابرأتك من المال سقط عنه كحق الاصيل
ولو قال يرتد الى هذا اقرار بالايضا ورجع الكفيل على الاصيل اجماعا ان قال يرتد من المال فهذا اقرار بالايضا عنده وعند محمد مواسط لو ابرأ الميت او الوارث رد فالدين غير ساو ولا فيسقط ابراء الطالب المطلق بعد مودة وارث يرتد برفق عندنا فيسقطه ابراء الطالب المطلق
وقال في الضلع على النافع هلاك ربة العين عية قاطع ادعي عنها او دنيا او حقا
كذا ان يموت المدعي الدار والعمد كفي الثوب والجار في عين فضا على نفعه
كذلك لو مات محل المنفعة ينفصل من قيمته فيما مضى معلومة كخدمة عبد والمدعي بين شر او مثله حتى يبين دعوى اصيل بعينه شر او سكتي
وهلكه بالحقان يبطله وما تباين كالتبطله دار بعينه شر او جان وهو لري الاخر كالمستأجر وقد ذاك مبطل في سبب الصلح فان مات المدعي او المدعي عليه قبل استيفاء شيء من المنفعة فموت المدعي عليه لا يبطل الصلح عند الثاني

مطلقا ويموت المدعي ان كان الصلح وقع على استيفاء منفعة لا يتفاوت الناس فيه سكتي
دار شر او اخدمة بعد شهر اكله لا يبطل وان وقع على استيفاء منفعة يتفاوت الناس فيه كلبس ثوب بعينه شر او ركوب دابة بعينها شر لا يبطل ويرجع جميع حقه ان صالح عن اقرار وجميع دعواه ان صالحه عن انكار ولو كان استوفى بعض منفعة يرجع ببقية الحق ان صالحه عن اقرار ويتركه عن الدعوى ان صالحه عن انكار
وعند محمد يبطل الصلح بموت كل واحد منهما لان هذا الصلح عند مدعي بالاجارة ومضى بموت احد المتعاقدين يبطل قلت فاذا بطل الصلح بموت المدعي في الثوب والارابة اجماعا فهذا قالة النظم لا في الثوب والجار وكذلك ان هلك الشيء الذي وقع الصلح على منفعة باستهلاك الاجنبي لا يبطل الصلح عند الثاني لانه فات بالقيمة كمن المدعي بالي ان شاء ابطال الصلح وعاد على راس دعواه لان المحقر وعليه قد تغير وان شاء امضى الصلح وبقيت في القيمة ويشتري به مثله فيستوفى منفعة ثم لا يبطل الصلح ويؤخذ من المدعي قيمة ويشتري به مثله فيستوفى منفعة ثم اختلف المشايخ في ثبوت احياء في هذا الفصل قال بعضهم لا كذا لانه اجتناب من الرتبة وقال بعضهم لا كذا له وهو الاصح لا تغير بصنع قلت وانما قال بفعل من يضمن لانه لو هلك بغير يد او استحق او هلك باستهلاك المدعي عليه لا يغير ويبطل الصلح اجماعا وهو المعنى بقوله وهلكه بالايضا ان يبطله وعند محمد يبطل الصلح بفوات محل المنفعة كما يبطل بموت اصرهما وهو المراد بقوله وكل ذاك يبطل فا سنبصر اما قوله وما كذا العين له بغيره فصورته اجماع المدعي المحل الذي وقع الصلح على منفعة من المدعي عليه في مدة الصلح قال ابو يوسف يجوز الاجارة ولا يبطل الصلح وقال محمد لا يجوز الصلح كما لو اجر المستأجر من المواجه مدة الاجارة ولو اجر محل المنفعة من غير يجوز اجماعا لا يتفاوت الناس فيه كما في الاجارة والمسئلة بنا على اصله وهو ان استيفاء هذه المنفعة بالصلح كاستيفاءها بالاجارة عند محمد وعندنا لا يوسف باعتبار ملكه بنا على زعمه لا يعقد الصلح وهذا قال ابو يوسف ولارثته ان يخلقه بعد موته في استيفاء هذه المنفعة من الميسولين وشرط الطوارق والتذورك وان يكن دعواه في الشقة فجزئ صلحها فيها على الصوف بخبر

الاجارة ويبطل م

فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف

ثم لم يرد المحب فظهر المليون عليهم واسروه مسلحين فصاروا يصرحون ملكا للمؤمنين
 يدعونهم عند ابي يوسف وقال محمد هو من حق الله وحق الجاهل ببيع في دينه فان فضل من ثمنه شئ
 فهو للذي اسره لانه اقرب الناس اليه وعن ابن حنيفة روايتان وقيل ان يرجع ومنه
 القافلة تعاقبا لا تظن المفازة والغفل ما يغفل الغارز اي بوطاه زايلا على سهم
 والغنيمة ما ينال من اهل الشركه غنوة والحرب قايمة واليها ما ينال منهم بعد ما
 نفعهم الحرب او زلزلها وبجهد الدار والاسلام من المخرج كتاب **المصارفة**
لو زاد سدس الربح للمضارب بعد اقسام الثمن في المضارب انقسم رب
 المال والمضارب الربح واخذ رب المال راسه قال المضارب انك قد غنيتني فلما
 سدس الربح واقل رب المال قد غنيتني فنقص المضارب من حصة سدس الربح فهو جائز
 لازم عند ابي يوسف ويرجع كل واحد منهما على صاحبه بما حصل من فاكايه
 حصل لكل واحد منهما بسبب الخط والزيادة قرب المال حصل سدس آخر بخط
 المضارب فيرجع به على المضارب والمضارب حصل سدس من زيادة رب المال فيرجع
 على رب المال وقال محمد يجوز الخط دون الزيادة من البسوط والخط جائز بالاتفاق
 فلهذا وضع في الزيادة وانما وضع بعد اقسام لان الخط والزيادة قبل الاقسام
 جائز بالاتفاق من المشهور **فليس بالقبول المضاربات والبيع في الشئ والدين**
 المضاربة بالقبول النافذة لا لغيره عند خلاف المحدثين عن ابن حنيفة روايتان
مضارب بالقبول في الاكراه قد اصحابه في الصلح والبيع واشتد دفع
اعطاه رب المال الف اخرى بالثلث والتشويق فيه اخرى الى اصل الف مضارب
فشاب نصف هذه بماتسلف فضاء الف في الربح التلص بال نصف فعل
والجرح في هذا الكد الشيناني وقيل قول الشيخ في الثاني ويرجع الف ثم اعطاه
 الف اخرى مضاربة بالثلث وقد اطلق العمل فيها فخط خمسة من هذه الالف
 بالمضاربة الاولى ثم هلك منها الف فلهلاك من ربع المال الاول عنده فيكون
 الالف الهالك كله رجاء بن مال المضاربة الاولى فالان في فيها ومال المضاربة الثانية
 الف ايضا لم يهلك منها شئ وخمسها من مملوطة بمال المضاربة الاولى وخمسها من
 موضوعة في ماله المضارب فيرد الكل عند الفتيه وقال محمد الهالك يصرف الى الربح

فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف

فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف

والى راس مال المضاربة على قدر المالكين اخا سالان مال المضاربة الاول الف ومال المضاربة
 الثانية خمسة فيجعل كل خمسة منها سهمها فيصير الفان اربعة اسهم فاذا هلك الف
 درهم يصرف الهالك الى المالكين جميعا على سعة السهام فيكون الهالك من مال المضاربة
 الثانية خمس الالف وذلك ما نشان فقد يترك من مال المضاربة الثانية ما نشان وبقى
 ثمانية ثلثه مملوطة بمال المضاربة الاولى اربعة اخماس الالف وذلك ثمانية بقى من
 مال المضاربة الاولى الف ومائتان الف وراس مال المضاربة الاولى ومائتان ربع
 مال المضاربة الاولى فيكون بينهما نصفان على ما شرط فيرد المضارب على
 رب المال لاجل المضاربة الاولى الف ومائة لاجل المضاربة الثانية ثمانية و
 انما وضع في الهلاك اذ لو تصرف في المالكين ورجع ولم يهلك شئ كان الربح موزعة
 على المالكين اخا سار اربعة اخماس ربع المال الاول والحسب لثاني اجماعا والمواضع
 في المضاربتين مع واحد ان لو كان العاقد اثنين والمسئلة بجاهها اذا هلك منها
 الف كان الهالك مصروفا الى المالكين ولم يكن مصروفا الى الربح اجماعا الكل من بسوط
 خاهرزان بطريق الاختصاص فيغتنم كل مصنف من اولى التماس من البسوط
 البكر والمختلف وفي المسئلة تقابل خمسة نفوف في المحيط وشاب اي خلط
 قوله بما سلف في نسخته بما اكتسب ذهب في نسخة المصنف التلص وسلف
والاجر المشروط كان واجبا في جعله اجرة مضاربا استاجر رجلا
 عشر اشهر باجر معلوم ليشترى له البز ويبيعه فهو جائز فان دفع البز في
 سنه المدة ما الا مضاربة بالنصف فعمل فيه ورجع فكله لرب المال عند ابي يوسف
 ولا الاجرة المشروطة وعند محمد ما شرط في المضاربة ولا الاجر ما دام يعمل هذا
 المال وان عمل بمال آخر لرب المال ولم يعمل في مال المضاربة يستوجب الاجر والاعانة
 لا يبطل بالاجماع عمل المضاربة في المضاربة الفاسدة ورجع فالرجع كله
والاجر مثل فاسد المضاربة ان جاوز التسوية في الحاقبة لرب المال وللضارب
لم يجب الفضل وان اكسبه رجلا فلا اجر ففكر واجتهد اجر المثل فيما عمل
 وكذلك اذ لم يربح كالمزارع يتحقق اجر مثله وان لم يحصل الخراج وهذا جواز
 ظاهر الرواية وذكر الهذلي عن ابي يوسف انه اذ لم يربح فلا اجر له من المحيط

فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف
 فيكون له من المصارف

ان لم يحصل فيه ربعا او اقل

والنقطة قلت ولعل الشيخ ما في النظم الى رواية القدرين ثم عندنا يوسف الاي وزنه القدر
المشروط وقال محمد بن يحيى بالنظم الى رواية القدرين ثم عندنا يوسف الاي وزنه القدر
والبذر من هذا ومن ذلك البذر والارض لا الفعل صحيح فثبت اذا كانت البذر
والفعل من احدهما والارض والبذر من الاخر جاز عندنا يوسف خلاف المحر لا ذكر في الترجيح
وهذا يوافق النظم لو قيل لا الفعل ولو قيل والفعل وهو لفظ المصنف لا العلم لا ان
يعطف الفعل على البذر دون الارض قلت لكن لا حاجة الى هذا التكلف فان اخلاف
ثابت في الفصلين فقد قال لاجل ما في قاض خا في كان البذر من احدهما والارض من
الاخر فهو فاسد وعن ابي يوسف انه جاز للتعامل مع الفعل هذا استقام اللفظان
من غير تكلف **وشرط ان يحصد المزارع مجزأ لا بالجزء** شرط الحصاد
على المزارع فسدت المزارعة في ظاهر الرواية من امكن ان البذر والرياس والندرية
واجل الى البذر وعن ابي يوسف انه اجاز شرط الحصاد على المزارع وعليه الفتوى والمنافع
في جانب المزارع اذ لو شرط ذلك على رب الارض لا يجوز بالاتفاق من النقطة **وتزويج امرأه**
وان تزوجت على ان زرعت ارضك باليصف بذر دفعت على ان تزويج من
ينصف اجر المثل من اذ تسد وفي الطلاق دفعه فليعتق ارضه لا سده السنة
وكان مهر المثل عند ابن الحسن وفي الطلاق منعة فليعتق ببذرهما وعليها
على ان ايجد بينهما نصفان جاز الكا **وفسدت المزارعة** لا شرط احدا المتدين
في الاخر غير ان المزارعة يفسد بالنظر في سدا الكا **ثم عندنا يوسف** التسمية صحيحة
وصداها اجماع نصف الارض وعند محمد التسمية فاسدة فلها مهر مثلها الا ان تجاوز
ذلك اجماع مثل جميع الارض في لها اجماع مثل جميع الارض والاصل في جنس هذه المسائل
ان ان كان المشروط بمقالة البعض منفعة الارض ومنفعة العامة في صحة التسمية
اختلاف كما بينا ثم ان زرعت جميع ما كان لها وعليها للزويج بسبب المزارعة اجماع
مثل الارض ولها على الزويج بسبب الكا نصف اجماع مثل الارض صدقها عندنا يوسف
وعند محمد لها الاقل من مهر مثلها ومن اجماع الارض فان طلقها بعد ذلك قبل الزويج
ان طلقها قبل المزارعة فعلى قول ابي يوسف للمرأة على الزويج ربع اجماع مثل الارض
على قول محمد لها النصف وان طلقها بعد المزارعة فعلى قول ابي يوسف لها ربع اجماع مثل

هذا هو الصحيح في المزارعة
في المزارعة من المزارع
في المزارعة من المزارع

الارض وعلى قول محمد لها النصف وان طلق بعد المزارعة فعلى قول ابي يوسف لها ربع اجماع مثل
الارض صدق والزوج عليها تمام اجماع مثل الارض لنفس المزارعة فينتصان بقدر
الزوج ويرد الزيادة ومن ثلثة ارباع اجماع المثل وعلى قول محمد لها النصف بسبب الكا
ووجب له عليها اجماع مثل جميع الارض والاتقان من المحرط والمبسوط **وتزويج** على
وشرط فعل الزوج في ارضها وارضها ببذرهما كيف كان ان دفع البذر في ارضها
بالنصف فالمسئلة على خلاف لان الزوج التزم البذر بمقالة نصفها وعليها وكذا لو تزويجها
على ان ياخذ ارضها ليزرعها ببذرهما وعمل بالنصف فلها مهر المثل بالاتفاق لانها
شروطت عمل الزوج بمقالة نصفها ونصف ارضه فيكون الصدق نصف عمل الزوج
في قول ابي يوسف كما بينا من المبسوط **وتزويجها على ان دفعها في ارضها** بالنصف
واجعوا في فعل في ارضها وتزويجها في ارضها فلها مهر مثلها بالاتفاق لان الزو
وفعلها في ارضها ببذر على صدق المثل فاقم **فأمر** شرط لها نصف ارضه بمقالة
بعضها وعليها وكذا لو تزويجها على ان ياخذ ارضها ليزرعها ببذر وعمل بالنصف فلها مهر المثل
بالاتفاق لان الزوج شرط لها نصف ارضه بمقالة نصفها ومنفعة الارض وكذا لو تزويجها
على ان دفع ارضها وبذر ارضها من اربعة بالنصف فلها مهر المثل بالاتفاق لما قلنا في المثل
كتاب الحجر غلام بلغ غير رشيد جاز تصرفه عندنا يوسف
وان قد تصرف الميراث في مال في الشرع عالم بحجر خلاف المحر فاذ اخرج الاثر
الحجر فلم يحجر تصرفه عندنا يوسف وقال محمد يلحق السفعة بالحجر وقد وجد السفعة
ولان يوسف ان السفعة علة استحقاق الحجر لعله لا يلحق الاهلية فاذا حجروه
القاضي الان يحجر على الزولين **كتاب الميراث** رجل حضر
بشرطه في ذلك هذا فليق بذا وذا يداك والكل ليق يبرأ على قارعة
قوله البصير على البصير ولا يعلم موت الكل كيف حصلة الطريق فلو قتلها
فخارم ثلث البكر من حجر وثلث النكاح وثلث قد صدر راجل فتعلق
وتعزم الاثر نصف النكاح في قوله واليقتى بطلان باجر والا فباجر
والاوسط القام وسط البكر يعزم كدوية الاخير فوقعوا فيها جميعا و
لا اكفر القام هذا من حق ذام ذاك اذا هم هلكوا حاقوا ولم يعلم

في الميراث من الميراث
في الميراث من الميراث
في الميراث من الميراث

في الميراث من الميراث
في الميراث من الميراث
في الميراث من الميراث

في الميراث من الميراث

في الميراث من الميراث

في الميراث من الميراث

حال موتهم فدية الاول بمثل الثلث على كل اربعة الثلث على الاوسط والثلث هدر في
 الثاني نصفان نصفها على الاول ونصفها هدر وعلى الثاني ثلث الثلث كلها بالتافيق
 وعند محمد بن الاول على اربعة الثلث في الاول لا يجزى ودية الثالث على الثلث
لو وجد القليل في دار اخرى وما هلك في الغزو هبط ودية وجد قتيلا في دار اخرى
معاقلوها كيف اوعملوا ولا يقول حلفت وبكروا في مصر ليس فيه من عيشه كفا
 اصرا قال ابو يوسف اولا هو قول محمد الغسامة على الاول المرأة خمسون مينا والدية
 على عاقبتها وقال ابو يوسف اجز الغسامة عليها بال الغسامة والدية على عاقبتها
 يعني ينظر الى اقرب القاتل اليها فيكون الغسامة عليهم سكر محمد اقرب القاتل اليها
 في النسب او في الجوار قال بل في النسب ثم قال بعض المتأخرين تدخل مع العاقلة في الجمل
 الدية في هذه المسئلة خلافا للخطي وان تكره احميها ينكرون قول الخطي وانما اوص
 في المرأة اذ لو وجد في دار رجل فالغسامة على رب الدار وعلى قوم حضوره اكانوا او غيبا
 من ذرية القاتل **اوصي لدار اخرى من عندك ثم لا يفتقر من جوار** اوصي لدار اخرى
فانقص الثلث في يوم يسهلها ويجز ما اوصي جوارها ولا تجز بقية في
 صدق واحد وكل واحد منها ما اوصي له اجماعا على الكلفة لصاحب الخاتم والفضي للآخر
 فان كانا في عتدين فعند ابو يوسف كذلك وعند محمد الكلفة للذكر اوصي له بالخاتم والفضي
 بينهما نصفان وصورة المصحح ان يقع الوصيتان موصولتين بان قال اوصيت بالخاتم
 لهذا والفضي لكذا ولم يتخلل بين الوصيتين سكوت وصورة المختلف ان يتخلل بينهما
 سكوت بان قال اوصيت بالخاتم لهذا وسكت ثم قال بعد ذلك اوصيت بالفضي لهذا
 من مبسوط ظاهره وفي النظم اشارة اليه في عرف ثم هو للذكر في الاستهلاك الا
 المسئلة الثانية اوصي لثلاث بنين ثم جرد الوصية عن اب يوسف ارجوع وعن
 محمد انه ليس يرجوع **اوصي لبني فلان وله اولاد ذكورا واناث فالوصية للذكور**
والمرأة ابوي لبني فلان **فوق على الخصوص للذكور** لا غير عند ابو يوسف وعند
وهو ان الرجل والامرأة واشتركا الكل ذلك الشيء محمد لكل وقول الشيخ مضطرب
واضطرب القول على النعمان وانما وضع في البين اذ لو اوصي لولد فلان رجل
 الذكور والاناث وانما قال وهو اب الرجل والنسوان اذ لو لم يكن له الابنات

هذا هو الذي
 اوصي به في
 النسخة
 من نسخة
 ابن النديم

هذا هو الذي
 اوصي به في
 النسخة
 من نسخة
 ابن النديم

كتاب الوصايا

فلا شيء لهن اجماعا والمراد من الفلان رجل معين اذ لو اوصي لبني تيم اخوه من الفلان
 يدخل فيه الاناث اجماعا من النسخة **اوصي لمولاه وللمولاة** **فوجدت مولاة ابنا** اوصي
 لمولاه بنتا ماله وله مالا الاب وقد مات ابو يوسف وله ماله فالتفت الى عند
 يوسف وقال محمد لاشي لم **فوق سبيل الله عز وفاق سببه** **ولا يكون للعرب المنقطع**
 اوصي بنتا ماله في سبيل الله فهو لمنقطع الفزاة عند ابو يوسف ومنقطع الحاج عند
 محمد قال محمد المجدل قال محمد لواعطى جامنة طعنا جار واجب الى ان يجعله في الغزو
 والفتوى على قوله ابو يوسف فاذا في الخلاف في الجوار واليه الانسان في قوله ولا يجوز للغير
 المنقطع حيث تعرض للجوار رجل له بنت بنين فواصل لصل لصل نصيب اصد
اوصي لدار اخرى من واحد منهم وهم ثلثة للمولود ولا تجز بنتا ماله فان
وكان اوصي لدار اخرى بالثلث **فلا يجوز ذلك اصل الارث** اجاز واذا لفرضه من ستة
فصاحب الثلث لثلاثة **والثلث للآخر في ثلثه** لصاحب الثلث اثنان و
واعبد الآخر في ثلثين **ثلثة الكتمان والخمسين** لصاحب النصيب احد
 وكل واحد من البين سهم وان لم يجزوا فالثلث بينهم بينهم اثلثا عند ابو يوسف
 وعند محمد اثناسا لصاحب الثلث ثلثة ولصاحب النصيب سهان وقوله ثلثاه
 اي ثلث الثلث وقوله والثلث اي ثلث الثلث وقوله هذين اي صاحب الثلث
 وصاحب النصيب **وقا سيد ايضا والمسجد** **وزنه الاتفاق** **وقوله**
 اوصي بثلث ماله للمسجد فهو باطله عند ابو يوسف الا ان يقول لينفق على
 لان المسجد ليس اهل الملك وعند محمد هو يحمل على الفرض للمصالح المسجد
لو قال اديت خراجا للصبي او جعل عيادتي وهو وصي ومن قال اديت
صدق من عيادتي البيت **اذ هو بعض الامناء الا انه خراج الصبي**
 او قال اديت جعل رد ابق صدق من غير بيته عند ابو يوسف لا احمي
 وعند محمد لا يصدق الابنية والمسئلة في اجماع الكي لمحمدان هذا امر قد
 يكون وقد لا يكون ولا غلبة فيه فلا يصدق الابنية وبجدة كما اذا اقر
 القاضي ببقية ذي رحم محرم فماله فادبها لابي يوسف انه احمي في حوايج
 الصبي وهذا من حوايجه فيصدق فيه كما يصدق في نفقته ونفقة عبيد

هذا هو الذي
 اوصي به في
 النسخة
 من نسخة
 ابن النديم

هذا هو الذي
 اوصي به في
 النسخة
 من نسخة
 ابن النديم

هذا هو الذي
 اوصي به في
 النسخة
 من نسخة
 ابن النديم

١٣٨٠
 ١٣٨١
 ١٣٨٢
 ١٣٨٣
 ١٣٨٤
 ١٣٨٥
 ١٣٨٦
 ١٣٨٧
 ١٣٨٨
 ١٣٨٩
 ١٣٩٠
 ١٣٩١
 ١٣٩٢
 ١٣٩٣
 ١٣٩٤
 ١٣٩٥
 ١٣٩٦
 ١٣٩٧
 ١٣٩٨
 ١٣٩٩
 ١٤٠٠

بخلاف نفقة محاربه لانها ليست من حوائج حاجه الصقوكا الخثى
 وجعل الشعيبي ان الخثى نصف نصيب ابن ونصف ابني ورجلات و
 وقال يعقوب بن علي خريج دا للولد الخثى مع ابن قد يترك ابنا وخنثى
 ثلث من سبعة فليذكرن لاجسه من جملته الا اني عثر قال الشعيبي الخثى
 يرث نصف نصيب ذكر ونصف نصيب الانثى فاذا مات وترك ابنا وولدا خنثى
 فعند اب يوسف علي قيس قول الشعيبي جعل المال بينهما على سبعة اسهم الخثى ثلثه و
 للابن الربع وقال محمد بن قيس قول الشعيبي فعين المال بينهما على ثلثي عشرهما خمسة
 الخثى وسبعة للابن ليجدان الخثى لو كان ذكر كان له نصف المال ولو كان انثى كان له
 ثلث المال فيكون له نصف النصف ونصف الثلث والباقي لآخر فيحتاج الى حساب
 له نصف والنصف نصف وثلث وثلثه نصف وافرد ذلك انثى عشر له نصف نصف
 وصال وهي ثلثه ونصف ثلثه في حال وهو شان فيكون خمسة والباقي لآخر و
 ذلك سبعة والابن يوسف ان نصف نصيب الابن ونصف نصيب البنت ثلثه ان باع
 نصيب الابن فيجعل كل ربع سهم فيصير ثلثه اسهم وللان نصيب ابنا كامل اربعة اسهم ولكنه سبعة
 بالذي كل واحد بمثل هيب والياب دوفوا يلب
 ولما المستعمل في الجبان فقال كالحجر لك النعان قال ابو حنيفة في رواية
 وهو كقول الشاة عند الشاة ونسبته لكل الشبان احسن عنه الماء المستعمل
 في الفصل والوضوء نجاسة عذبة وقال ابو يوسف وهو رواية عن جعفر
 نجاسة خفيفة وقال محمد طاهر غير طهر ان بلالا اخرج وضوء رسول
 الله فباعدت العجاجة ومسحوبه وجوههم لو كان نجسا لما فعلوا ذلك وان هذا
 ما طاهر استعمل في موضع طاهر فلا يوجب نجاسة الماء الا ان بالاستعمال ثبت فيه نوع
 تغير فلا يجوز التوضؤ به والابن يوسف ان نجاسة محمد فيه ويخفف حكمه بول او بول
 لحم وجواب ان حنيفة ان ما انزل الله من احديث واجنبه فقليله مانع من جواز
 الصلوة في الحبل الاول فذكر في الحبل الثاني لا لجل شرب بول او بول لحم مطلقا
 ولا لجل شرب بول العنق ويحرم في كل حال فاعلم عند ابني حنيفة ويجوز للبداء
 وجوز الثاني لجل السقم وطاهر عند الاجير فاعلم لا غير عند ابني يوسف قيل

مختص

في رواية
 في رواية
 في رواية

عند محمد فابو حنيفة من على اصله انه نجس ومحمد من على اصله انه طاهر والموسى
 شربه مع ابني لضرورته العذوة بالحدث وجواب ابني حنيفة عن الحديث حاشي
 في باب محمد في المختلف النجاسة المستحسنة اذا اصاب خفا او غلا خثى
 ونظر اخف بقر بوجد في باب من نجس نجس قد لا يطر عنه
 كذلك عن يعقوب بن رطب قد وجب غسله في الرطب يستتر
 في الحالين وانما وضع في المستحسنة وهي ما يرى عنها بعد احفاف كالدم والروث
 لانه غير نا اعني ما يرى عنها بعد احفاف كالخز والبول لا يطر الا بالاضطرار
 وان ليس الا رواية عن ابني يوسف فان ما يتصل به من الرجل جرمه وانما وضع
 في اخف والنعلى اذ في التوثيق شرط الغسل في الحائض اجماعا وقوله مفسر في وصف
 للرطب الاجواب للمسئلة انفس جنب والبير يطلب الدلو غير نا والغسل
 والجنب الدلو لا يبيح للدلو لا يطر والماء نجس ولا نجاسة عليه فخره
 والكل بالمال يقتوى الخثى وقد رأى طهرهما الشيباني لا يطر والماء نجس
 وعند ابني يوسف الرجل جنب والماء طاهر وعند محمد كلاهما طاهران والضايطر يخط
 الاختلاف جرحا وعن ابني يوسف ان الماء نجس الرجل طاهر فاله الهداية وهو
 ارفق الروايات عنه ان الماء انما يصير نجسا اذا اذنك العضو ولا يؤثر في الرجل بعد
 ما زال عنه ونقص المسح ورواى يعقوب بن رطب عن اجير في الخشب وقصد
 والمسح بنج حبي يمتصا كفي للمسح في قول الاجير فاعرف نزع اخف ثم
 بداه فترك ان زال عنه بطل المسح عند وعند الشاة لا يطر ما لم يخرجه اكثر القدم
 لا موضع الساق وعند محمد ان بن منظر القدم او اصابعها في ختم اخف قدر ما يكتفي
 للمسح بن المسح لبقا المستوعر فموضع فالحل المحيط والثر المسح على هذا و
 اختاره الهداية قوله ابني يوسف نبيذ المتروك الماء عند عدم الماء عند فينبو
 ومن يكن يبيد عند الماء فاله من الوضوء وحده ولا يتم وعند
 وعند يعقوب بن رطب هو النيم والنجس في قول الاجير لا يتم الثاني ليس بطهر
 فيتم وعند محمد يجمع بينهما والصحيح قول الشاة وهو قول الشيخ آخره ونفسه
 ان يلق ثمرات في الماء فيخرج حلاوته الى الماء ويشترط ان يبقا يسيل على الأعضاء

في رواية
 في رواية
 في رواية

في رواية
 في رواية
 في رواية

الروى

وانما وضع في بيت العرش اذ غفره من الابدية يتبع بالاجماع والافتقار الى البند قبل
عمل الكلاف من جامع قاص فان والحمد لله يتبع وحد في صلوة بيت العرش بقطرها و
وَقَالَ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ وَرَأَيْتُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ قَاعًا يتوضأ به عند الحنفية لانه
وعند يعقوب بن يحيى السجود ولم يخبر في قول الا في قول كمالا وعندنا وسف بعض
كالابتداء وعند محمد بن يحيى بن عبيد بن جابر بالوضوء به اذ الجماعة في موضعين لا يجوز
لو جمعوا في موضعين في بلد **ثم اوفوا في الشين بن يعقوب بن عبد الحنفية**
ثم رآه الاثنان ايضا اظلم ان لم يكن في كبر كبر فاصلا وعند محمد ابان
وجوز الجماعة في جامع محمد بن كلب في موضعين **جامع** في موضعين او ثلثة
واجاز ابو يوسف في موضعين دون الثلث ثم رخص قال لا يجوز الا اذا كان مصر لاجا بنان
بينها نهر عظيم حتى يصير كصغيرين كعدد وان لم يكن فالجمعة لمن سبق منها ولو صلوا
معا فسدت صلواتهم من الجحيط **عجب الجماعة على اهل قرية يحيى حرا** جامع
ولزم الجماعة من حرا مع غرض البلدة **استخرج** حرا اهل البلد عند
ومن قلة السور عند الشيا وسامع الدار لذي الشيا **الحنفية** وعندنا **حرا**
ابو يوسف على هو داخل الرعي لا غير وعند محمد كل قرية يسمى اهلها اذ ان الجماعة
يجب عليهم والا فلا وقيل يجب على من بينه وبين المرفق سبع وعلمه الفتوى و
الوزار من الاضداد يحيى الخلف والامام قال سمع ويزرون وراهم بوضائلا
اي احامهم وهو المراد بالوزار في النظم **يسمى المصل في الركعة الاولى عند**
وهو يسمى مرة وقد روي يعقوب بن كزاد وقتوا لذي الحنفية لا غير وعند
وكثر الاثر الادب كثر وهكذا اجابته بين السور **ابو يوسف** يسمى كل
ركعة ومرواية عن علي حنفية وعند محمد اذا خافت سمي كل ركعة وكذا بين
الفتحة والسور واذا جهل ترك فانه اليسو والمحيط وقول ابو يوسف احوط
قلت وهذا في الامام والمنفرد فاما المعنى فلا يسمى اصلا ذكر العتاني في الفتاوى
وفي قوله الا اذ جهرا استاذ اليه ان يجهل في حق القنطرة لا يتحقق لعدم القراءة منه
كتاب الزكاة اذ اشترى الذي ارض عشر
يلزمه اخراج عند الصدق ويلزم العتار عند الثاني وفيما كانت لذي الشيا

شكر الله تعالى على نعمه
التي لا تحصى

قروا من وراء السور في كل قرية
كانت داخل السور عليهم

قال احمد وراهم مكل الامام

في كل قرية
من وراء السور
في كل قرية

في اشترى ارض عشرية من مسلم بوضع عليه اخراج عند الحنفية وسيط العرش وقال
ابو يوسف ايضا عاشر العشر بوضع موضع اخراج وقال محمد بن عيسى واحد ثم يفرص
اخراجه في روايته عنه ومصرف الصدقة في اخرى والمراد في غير نظمي خلاف اخر من ياجد
كتاب الصوم اقل اعطى الفل مقدار يوم
ثم اقل العتار في الفل يوم لذي استاذنا الاجل عند الحنفية وبالكثير
والكثير العتار عند الشيا وساعة **فمذهب الشيا** التمار عندنا ابو يوسف
وبساعة عند محمد وانا وضع في الفل وهو ان يشرع فيه من غير ان يوجه على نفسه
لان الواجب من باب الحنفية كتاب **المناسك**
موضع آخر والمنا ذكر خلاصة ما كان ثلث ما غير اوصى بان في
له وباقى الثلث عند الثاني ولم يحب شي لذي الشيا في عند فافرا لزم
من جميع ما ذره هو اربعة آلاف درهم مثلا الفاضل في يوم او غير ذلك او في
الماوراء في عند الحنفية بوضع الثلث كالملاقي وهو الف فيج وعندنا في
ان يقى من ثلث جميع المال في به والا فلا في مسئلتنا بان من ثلث المال
ثلثا ثم وثلاثون وثلث فيج به وعند محمد لا فيج من ثلث شي او
لا فيج ويطلب الوصية ثم عامة المشايخ ذكروا الخلاف هكذا وبعضهم قالوا
ان اوصى بان فيج عند ثلث ماله فيج اوصى بان فيج او فيج وان اوصى بان
فيج عند من ثلث ماله او اوصى بان فيج عنه ولم يزد عليه فعند محمد ان يقى
من المال المفروض فيج به ولا يطل الوصية من جامع فيم خان ولعل الشيخ
اقتصر في النظم على قوله موضع فيج ولم يزد عليه احتراز عن قوله ذلك البعض
قوله غير اى بقى **كتاب النكاح** تزوج الذي
الحزب والحزب في حرا عتبي والزوجان **كافران** ذمية على حرا
فاسما يقضى لها بالعين **واخرجت في حرا** **الدين** خنزير في اسلم
وكافرا في الحزب من المثل **واكل فتوى صديدا الاجل** قبل النقص او اسلم
ومنه من قلة الثاني في كل **وقيمة الشيا** اقلها قال ابو حنيفة
ان كانا باعياها فلا الحزب والخنزير وان كان موصوفين في الذمة غير

اذ في الخلف

المماويل
افتروا الى الورقة في قضاة ان لا

قوله من وراء السور
قوله عتبي ان كان ذميا
قوله والزوجان
قوله كافران
قوله ذمية على حرا
قوله خنزير في اسلم
قوله قبل النقص او اسلم
قوله في حرا
قوله في كل
قوله وقيمة الشيا
قوله اقلها قال ابو حنيفة
قوله ان كانا باعياها فلا الحزب والخنزير وان كان موصوفين في الذمة غير

قوله في حرا
قوله في كل
قوله وقيمة الشيا
قوله اقلها قال ابو حنيفة
قوله ان كانا باعياها فلا الحزب والخنزير وان كان موصوفين في الذمة غير

الصِّدْقُ وَالزَّيْفُ

انکیت

23

۴۷

عليه وصارت بحال تقدر على اخذ اواض ستر فسطاط ملكه ولوقع في حفرة خوضها
لئلا لم يملكه ولوحرقها للاضطهاد ملكه اذ اوقع فيها وكرا الشبهة والخيال اذ عسرت في
ارض فهو صاحب الارض ولهذا نظاير كثيرة ولو ضرب صيدا بسيف فابان
ثلاث من قبل الراس حل كله لانه ذكاه ولو ابان فخذ او عضة اغتر الراس او
اقل من النصف لم يحل المبان عندنا وصل الباقي لوجود ذكاه الاضطار اري و
لو قطع بنصفين واستويا في الموت حل الكل وكذا اذا ابان بعض الراس ولو ابان
اقل من نصف الراس لا يوكل المبان ايضا عندنا لانه ينقسم بقا المبان عنه وصل
الباقي للذكوة الاضطار اري ولو قطع عضوا لم يمين ومات صل ولو ابان اليمين و
تعلق بمحلله فهو مبان ولو ضرب بسيف على سمكة فقط بعضها لو كان مافظ لخلاف

البيوع

وَأَكْبَرُ يُسْتَقْرَضُ بِالْوَرِثِ وَالْعَرَمِ يُطْلَقُ لِكُلِّ نَعْمَانٍ اسْتَقْرَضَ أَخْبَرُ

وَجَاءَ بِالْوَزْنِ عِنْدَ الْكَافِرِ وَمُطْلَقُ كَلِمَةِ الشَّيْبَانِي لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ لَا

وربما وعدا وعدا بن يوسف جوزنا اعدا او عند محمد جوزنا ونا وعدا
وقال في الف والشيء ايضا والله المستعان غفر الله له ولوالديه

وقال لهم انتم المساجيد والقبور لا تفسدون

مضموناً بالقيمة كالبيع بغير اسد من موى وامر فان اشتريت طعاماً

لَا رَدَّ بِلِقَائِهِ وَلَا رُجُوعَ بِهِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لِمَعْنَى مَا عَقِلَ وَالْبَيْتُ وَالْكَنْزُ
وَأَوْحَى نَصْرَانٍ مَا كَانَ الْكَلَامُ وَخَرَّ زَارِدًا لِلْوَلِيِّ إِنْ قَبِلَ نَزَلَ أَطْلَعَا

فَإِنِ اتَّيَّحَ عِنْدَ النَّاسِ وَمَلَكَ الدُّنْيَا الشَّيْءُ فِي عَيْبِ بِهِ لَابِصَمَ

بالتقصان ولا يرد كما لو اكل كله وعندنا يوسف يرحم بتقصان ما اكل ويرد

الباقى ان رضى البائع والافلاو عند محمد رضى بنقصان ما اكل ويرد الباقي مطلقا

وعليه الفتوى والاختلاف فيما اذا كان الطعام في وعاء واحد او لم يكن في وعاء

فان كان في وعائين بان كان في الوعاءين اولى فوضرتي تمر وما اشبه فكل ما في

اصدما اوباع تم علم بعيب كان بكل ذكر فله رد الباقى لخصته من الثمن و قولهم من ضررنا واضل

وَأَمَّا الْمُسْلِمُونَ فِي الْبُحْرِ فَيَكُونُونَ لَكُمْ يَوْمَئِذٍ سِتْرًا يَسْبِقُونَهُمُ الْفُلُ يَرْسِلُونَ فَتَأْتِي السُّفُنُ الْأُخْرَىٰ مِنْهُمُ يَقُولُونَ إِنَّ بُكْرَةً فَأُنْزِلَتْ بَيْنَ الْيَدَيْنِ فَيُحْمَلُونَ عَلَىٰهَا وَيُنْفِثُونَ فِي الْفُلِ الْأُخْرَىٰ وَيَخْلُصُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ

إِنْ قِيلَ الدَّافِعُ عَادَا السَّلَامَ وَإِنْ ابْنُ فُلَيْسٍ سُرٌّ يَكْتُمُ

فی الحال

عزیز

قَالَ يَقْبُوتُ يَرُدُّ اِلَى مِثْلِ الَّذِي اعطَى وبالشروط قبض الخطم المسلم فيها
قَالَ الْاَخِيرُ اَن اِلَى فَلْيُخَرِّمْ **نَقَصَ نَدْوَى مِثْلَ السَّلَامِ** فوجدتها عينا فلم يردّها
 حتى حدث بها عيب آخر فان قبلها المسلم اليه عاد السلام لا تنقض القبض وان ادى
 فله ذلك لكان العيب اكاد فليس عليه شيء آخر وعندي يوسف ان ادى ان يقبله
 يرد عليه مثل المقبوض ويرجع بالشروط والسلام وعند محمد ان ان يقبله فله ان
 يرجع عليه بقدر النقصان في رأس المال وقوله جدي حدث من كذا وهو بالغادسية
 نزلت لك **لَوْبَاعِ شَيْءًا فَاشْتَرَى الْوَكِيلُ مِنْ قَبْلِ اَنْ يَأْتِيَ بِه** باع عبد بالثمن
وَقَبَضَ الْبَيْتَ لَكَ الشَّيْءَ اَن يَنْتَظِلَ التَّوَكُّلُ عِنْدَ الشَّارِ وكل جمل البشارة
 ان يمسك قبل نقد الثمن ففعل صح الموكل عبداني حنيفه وعندي يوسف يغزو للموكل سزاؤه
 صحيحا وعند محمد يكون للموكل سزاؤه اذا سادح يصير ينقض الوكيل مضموما بالقيمة على الموكل
 من جامع المحبوس واصل المسئلة بشرط ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وسيا في
 باب الشافعي ان شاء الله **اَشْتَرَى عَبْدَانِ وَقَبَضَهُمَا فَمَاتَ احدهما ثم اختلف**
اُخْتَلَفَ فِي مِثْنِ الْعَبْدِ بَعْدَ هَلَاكِ أَحَدِ الشَّيْءِ والتمن بان قال البائع
قَالَ لَوْلَا قَوْلُ الْمُشْتَرِي مَعَهُ لَمْ يَجِبْ تَحَالُفُ كَأَنَّهُ قَبَضَ بعثتها بالف درهم وقال
وَحَلَّتْ فِي الْحَقِّ عِنْدَ الثَّانِي وَفِيهَا فِي مَذْهَبِ الشَّيْءِ الْمُشْتَرِي بِالشَّيْءِ بالثمن
 درهم فعندي حنيفه يكلف المشتري بآدم ما اشتريتهما بالدين بل اشتريتهما بالف
 فان نكل لزومه الثمن وان حلف فالالف ولا يتحالفان الا ان يرضى البائع ان ياخذ
 البائع ان ياخذ الحق خاصة فحينئذ يتحالفان ثم لما عرف ان التحالف بعد القبض خلاف
 القياس والشرع ورد حال قيام السلمة وهي اسم لجميع اجزائها فلا يتحقق السلمة لئلا
 بعضها ثم ان كان المشتري قد حلف بكلف البائع باسم ما بعثه بالف فان نكل فله
 الف وان حلف فسخ البيع وبوضد البائع الحق ليس له الا ذلك بعين ابو عوف من عن الهالك
 شيئا اصلا وقبل معناه ياخذ من عن الهالك ويحالفان في الحق وفيه العقد والحق
 وقبض التحالف عنده ان يكلف المشتري بآدم ما اشتريتهما بالدين فان نكل لزومه الثمن
 وان حلف يكلف البائع باسم ما بعثتهما بالف فان نكل فله الف وان حلف فسخ العقد
 في القائم وسقط حصته من الثمن ويلزم المشتري حصته الهالك وبعبارة فميتها

هذه النسخة من كتاب
 في فقهنا في البيع والشراء
 من تأليف
 الشيخ الفاضل
 في فقهنا في البيع والشراء

قوله وفيها في الحق والهالك
 ويرد الحق وفيه الهالك عند
 من

بعرضها اقربه المشتري وقال
 ان في القول للمشتري في حصته
 الهالك

في الانقسام يوم القبض وقال محمد بن ابي نعيم ان عليهما ويرد الحق وفيه الهالك ومحل خلاف
 الهالك بعد القبض اذ لو هلك احدهما قبل القبض يتحالفان عند من جامع ما قضاه
لَوْبَاعِ نَصْفَ الْعَبْدِ شَيْءًا بِه **وَاُخْتَلَفَ اَلَمْ يَحْلِفْ اَوْ قَبِلَ** وعلى هذا الواسطى
وَحَلَّتْ لِقَابُ النِّصْفِ يَقْبُوتُ بِالْعَبْدِ اَن يَحْلِفَ بِالْبَيْعِ بِالنِّصْفِ يَرُدُّ عَبْدًا وَقَبَضَ ثم
وَحَلَّتْ عِنْدَ الْاَخِيرِ فَرِيضًا وَقَبَضَ النِّصْفَ الْمَجْمُوعَ سَلَامًا باع نصف ثم اختلف
وَنَصْفُ الْبَيْتِ اَلَمْ يَحْلِفْ **قَالَ اَبُو الْبَايَعِ رَدَّتْ فِيمَتَهُ** الاولان في مئة لا
 يتحالفان عنداني حنيفه والقول قول المشتري وعندي يوسف يتحالفان في نصف
 ما باع في ملكه ان رضى بايه يقول هذا النصف بعد التحالف وعند محمد يتحالفان
 في الكل ثم يرد المشتري نصف قيمة العبد على بايه ويرد نصف ما باع في ملكه ان
 قبل البائع مع عيب الشركة والا يرد فية هذا النصف ايضا **اَلَا فَاَلَمْ يَشْغَ عِنْدَ**
اَلَا فَاَلَمْ يَشْغَ عِنْدَ **اَلَا فَاَلَمْ يَشْغَ عِنْدَ** **اَلَا فَاَلَمْ يَشْغَ عِنْدَ** **اَلَا فَاَلَمْ يَشْغَ عِنْدَ**
وَهِيَ لَكَ يَقْبُوتُ بَعْدَ الْقَبْضِ **بَعْدَ الْقَبْضِ** **بَعْدَ الْقَبْضِ** **بَعْدَ الْقَبْضِ** **بَعْدَ الْقَبْضِ**
اَلَا الْعَقْدَ قَبْلَ مِثْنِ **وَقَبَضَ لَيْسَ فِيمَتَهُ عِنْدَ** **بِمِثْلِ الثَّمَنِ** الاول واقل
وَمِنْ بَعْدِ جَنَسِ ذَاكَ الثَّمَنِ **وَلَا يَلْبِغُ لَكَ اَن يَحْلِفَ** **اَوْ كَرِهَ بِنُوعِ الثَّمَنِ** الاول
وَهِيَ تَأْتِي قَبْلَ الْاَوَّلِ فَسَخَّ وَمَا حَلَّ اَوْ حَطَّ بَعْلُ او بنوع آخر وهذا اذا
 كان البيع بحيث يحتمل الغش فان كان لا يحتمل الغش بان كان ولدت ولدا لجد
 الغش لا يفسخ الاقار ولا يجعل كناية عن البيع وبني البيع على صله وعنداني
 يوسف هو مع جدي في الاحوال كلها بعد القبض سواء وقت بمثل الثمن الاول
 او باقل او باكثر او بنوع آخر قبل القبض يجعل فسخا في الاحوال كلها لمعذرجله
 بيا فان بيع المنقول قبل القبض لا يجوز حتى لو كان البيع عقارا كانت الاقار اسعيا
 فان بيع العقار قبل القبض جاز بغيره وتحدوا في باحنيه في هذا الاصل لكنه قال
 اذا اعتذر ان يجعل فسخا بان ذكر جنسا آخر او زادا في العقد او ولدت لجدية
 ولدا يعتبر بيا وان نقض عن الثمن الاول شيئا او اجل تبطل شرط النقصان
 والتاجيل وبني اقاله بمثل الثمن الاول وانما اصل ان الاقار فسخ في حق
 المتعاقدين عنده الا ان لا يمكن فيبطل وعندني يوسف بيع الا اذا اعتذر

قوله واختلفا في البائع الاول مع المشتري
 قوله في فسخه لم يحلفا في البيع والتقال
 قوله في فسخه لم يحلفا في البيع والتقال

قوله فسخ الغش الاول والثاني
 ال هذا لا يجوز ان يكون هذا اشتيا
 من المصادق الاول في هذا الباع
 استفتا من المصادق الثاني
 هذا لان المصادق الثاني
 قبل القبض فامكن ان يحلف
 بيا مولد وما اقبل او حط فكم
 ما مصدرية ان التاجيل وكوطا

بان يكون قبل القبض فسخ

بان ولدت والامسطل فسخ

فجعل نسبي الا اذا اعذر فيبطل وعند محمد نسخ الا اذا اعذر فيجعل بيعا اذا اعذر
فيبطل من الهداية وجامع المحبوني في مسائل متفرقة **في رجل صيب في دار فاشترى**
ومن الخط من الدلالة اذا باع فعلم العاقد من شرطه منه رجل وكل لم يعلم
وجاء عنه انه لا يشترط وجاء عنه المشتري ان لا يقطع البائع ولا المشتري
وقوله الثاني جواب انه وذلك لان المشتري في مقدار لم يجر عند له
في رواية اخرى يجوز وان لم يعلم وموقوف في يوسف والمشتري بالحي اذا علم وروى عنه
رواية ثالثة انه شرط علم المشتري لا غير وهو قول محمد وهو ظاهر الرواية كذا في الفرع
شعبة المبسوط والمختلف كتاب **المصرف**
لو حط بعد الصرف شيئا هو قد نوى النسيان ووجه القدر **تسبب** باع فليس
ولا يبيع للخط عند الثاني ووجه ذلك ان المشتري في فسخه وانه غير
مبشر وتعا بضع الصرف ثم حطه فربما من الترخيص الحط وفسد البيع عند ائتمنه
وقال ابو يوسف لا يبيع الحط وان لم يجر حطه ولا يفسد الصرف والموضع في جانب
الحط في جانب الزيادة مرت في باب حطه كتاب **الشفعة**
لا يبطل الشفعة تأخير الطلب من قبل اشرائه عليه **قد روي** طلب
ولو عصى مجلس لم يفسخ عن طلب فبعد يفتقر **يبطل** الشفعة مؤنية
ولو عصى شريك لم يبطل عند الآخر **فاحفظوا** اما قد شرطوا واشهادا
واي المشتري ان يسلم اليه واخر الشفعة طلب الاخذ فلم يرفع الى القاضي فيبطل
شفعة وان طال عندا في حيفه وعند ابى يوسف ان ترك مجلسا من مجلس القاضي
تبطل شفعة حتى ان كان للقاضي مجلس في كل ثلثة ايام فلم يجر في مجلس المجلس
بطلت شفعة وعند محمد انها تبطل اذا تركه شتره وعليه الفتوى ومحل الخلاف الثاني
بغير عند اذا اخرج بعد من مرض او حبس او منع حائز ولم يجر من يملك بالخصومة
لا تبطل شفعة عندهم والموضع في مدة طلب الخصومة والاخذ اذ مدة طلب
المؤانية مقدار بقوله عليه بالشري في ظاهر الرواية حتى لو سكنت هنيئة يبطل وهو
الصحيح ومدة طلب الاستهاد مقدار بالتمكن حتى لو تمكن منه عندا باع قبل
القبض او عند المشتري قبله وجعل او عند الدار ولم يطلب بطلت وقوله

بعد اشها وعليه قد وجب اي واحد الطلين الاولين لانه انما يستقيم وجوب طلب
الاشهاد واذ لم يشهد عند طلب المؤانية اما لو شهد عندك فلا حاجة الى طلب
الاشهاد وهذا ما يخفى على المبسوط وجامع قاضي خان **لو سئل بطلب الشفعة**
لو سئل الشفعة اوبى اقر وكذا **لو سئل بطلب الشفعة** او اقر
وكان يصوب لكل حال **يبطل** وقد صح في المسائل على الموكلة ان علم الشفعة
ويبطل التسليم عندك **ووجه** انما عندك انك في مجلس القاضي عند ائتمنه
لا غير وعند ابى يوسف لا يبيع تسليمه ولا يبيع اقراره عند القاضي وغيره ثم رجع وقال
يبع اقراره عند القاضي وعند محمد لا يبيع تسليمه ولا يبيع اقراره عند القاضي والمراد
بالجامع محمد والجامع القاضي كتاب **القسمه**
بابان من علو بضع السجل في قسمه **الدار** بوضف العدل علو اسفل
والبايع بالبايع **لذا الثاني** **قول** **الآخر** **توما** **فليعرف** **لا** **وسفل** **لا**
علوه بحسب في القسمه فراع من السفل بذراعين من العلو وعند ابى يوسف
ذراع بذراع وعند محمد يبيع بالقسمه كتاب **الدعوى**
لو قال اني مؤخر اذ يدعى حائنه وهو يرد مدعى ادعى عينا في يرد رجل
لو شهدوا ان يقولوا نعم من نحن **لدي** **اذ انما معه** انه لا فقال ذوالبيد
وروي الحلال عند الثاني **وشارط** **تعريفه** **الشبهة** في ادعيه فلان القاضي
او اعاضه ان اقام بينه على ان يرد هو الحكم ولا يرد الحكم وقال ان ابى يرد الحكم
في الوجهين وقال ابن شبرمة هو حكم في الوجهين فان اقام بينه لكن قالوا او دعي رجل
لوربها عرفناه بوجهه ولا يعرف اسمه ونسبه لكن ذلك عند ابى حنيفة ويسمى وقال ابو يوسف
ان في ذوالبيد حجت لا مخرجه بالحي لا تسلم منه البينة والافتقار وقال محمد لا بد من تعريفه
باسمه ونسبه وهي تسلم خمسة كتاب الدعوى وقد ذكرنا الاقوال الخمسة
مدعى ارب وقر وقتا **فالحكم** **بمسار** **منها** **انبت** **ادعى** **عينا** **بجهة** **الميراث**
وذكر واحد لا يثبت **وكان يصوب** **ببري** **الكل** **الكل** **او** **الميراث** **المطلق** **وبرهنا**
ثم قضى بالسبق **منها** **اورا** **فلذلك** **وقت** **ان** **تعدوا** **فقد** **ان** **ارضا** **فولا**
وذكر **ابن** **حنبل** **عن** **الآخر** **مثل** **جواب** **شجر** **الكبير**

في رجل صيب في دار فاشترى
ومن الخط من الدلالة اذا باع فعلم العاقد من شرطه

لو حط بعد الصرف شيئا هو قد نوى النسيان
ولا يبيع للخط عند الثاني

حطه

لا يبطل الشفعة تأخير الطلب من قبل اشرائه عليه
ولو عصى مجلس لم يفسخ عن طلب فبعد يفتقر يبطل الشفعة مؤنية

لو سئل بطلب الشفعة اوبى اقر
وكان يصوب لكل حال

بابان من علو بضع السجل
والبايع بالبايع

لو قال اني مؤخر اذ يدعى حائنه وهو يرد مدعى
لو شهدوا ان يقولوا نعم من نحن

مدعى ارب وقر وقتا فالحكم
بمسار منها انبت ادعى عينا

الحج والعمرة
التي هي من
الصلوات الخمس

الحج والعمرة
التي هي من
الصلوات الخمس

بأجوابات التي قال في مخالفا أصحابه لما ذكر

قد قامت الصلوة للقيام وثانياً مفتحة الإمام إذا قال المولى قد قامت
الصلوة قال موالى الصف وإذا قال ثانياً كبير وأعد زفر وبيننا خلاف من وجه من
في باب إلى يوسف والمفتحة موضع الافتتاح فاسم المكان إذا بنى من الرباعي الموضعي
الميم مفتوح العين ليس إلا أما إذا بنى من الثلاثي فغنية تفصيل عين كل فعل كانت
عين مضارع مفتوحة أو مضمة فاسم مكانه مفتوح العين كالمضارع والمذهب
كل فعل كانت عين مضارعه مكسورة فاسم مكانه مكسور والعين كالمضارع والوقوف
المبني والكعب والمرق ليس في الوقوف **وأصبح المسح مندحج هو غسل**
الكعبين والمرق موضع عند خلافاً للزفر والكعب يختلف موالى العظم الذي في المنفصل
بعظم الساق هو الصحيح لا ما حذره هشام أنه في وسط القدم عند عقد الشراك وهو
يفصل إجماعاً المسئلة الثانية وضع أصبعاً على رأسه ومدها لجزءه عند زفر إذا لم يمسح
الرأس لأن المرفوع عنده قدر الربع وذكر في المسحوط البكرى وعندنا لا يجوز له لأن
بالوضع صار مستوفياً فلا يصح إقامة الرض بالامرار فإن قلت لم تحض الأصبع وحكم
الأصبعين مثلاً ما هنا قلت لأنه لا يصح بالإنهاهم والسبابة مع ما بينهما من
الكف يجوز عندنا كذا في الخنزير ولا يشكر أن في مثله يصح أن يقال مسح بالاحصين فليكن
ذكر الأصبعين في القطع يتوهم دخول في الخلاف والاختلاف تحض الأصبع لهذا فإن
قلت فما قاله قوله مذنت مع أن المسح بأصبع واحدة لا يثبت إلا بالمدفلة
كما يتبين من بنياني بأن يمسح أصبعاً في الماء ويصحبها بالبرية فيجزئها وكذا لما عاود
الأصبع إلى الماء بل شراحت لجزئها أيضاً فاحتز بالمد عن هذا في المبسوطين وإنما
أطلق المسح ليشمل مسح الرأس والخف جميعاً إذا اختلف فيها واحد ولو ترويضاً محضاً
بما هو طهور لجله **الأختبار الماء المستعمل طهور عند زفر كذا في المختلف والمحيط**
من غير تفصيل وهو قول مالك وفصل في خروجه الطهور والمبسوط البكرى والتخفة
وقال عند زفر أن كان المستعمل مترويضاً فهو طهور وإن كان محدثاً وطاهر غير طهور
ولفظ النظم مختلف أيضاً في بعض النسخ طاهر وفي بعضها محدث وهو لفظ المصنف
وهو الأصح ومن لا عهد لهم بالحقايق تارة يعترضون الطاهر بالمحدث ومن المحرث

الحج والعمرة
التي هي من
الصلوات الخمس

بالطاهر ولا حاجة إلى تفسيره بل جعل الطاهر على ما ذكره شرح الطحاوي والمحرم على ما ذكره
في المحط ومذهبنا من في باب محمد **وروث ما يؤكل في حقه وحرمه الأكل لثو في**
روث ما يؤكل لحمه نجس نجاسة خفيفة وروث ما لا يؤكل لحمه نجس نجاسة غليظة
وعندنا نجاستها على موطأ واحد فغندري حنفية بما علق طهارة وغير صاحب مما
خفيفتان وقوله ثوى وصفنا في غلظ نجاسة الروث ه النجس الطاهر من
وما يرامن بدن من كحيت أين يراكم بلا هو حدث بدن الانسان
قليلة ولكن حدث عند زفر ولا يشترط السيلان ولا حلا الفم وعندنا يشترط
وأما وضع في البدن أذى السيلان لا يشترط السيلان إجماعاً والمراد برون الحية
فمن الميت لا يتصور أحدث **وبدحج أصراً الموقين يعاد مسحه كحف لا لاثنين**
ليس الجرم موقين على الحفين ثم نزع أصراً ما فعله أن يعيد المسح على كحف البادري
والجرم موق الباقي في طاهر رواية أصحابنا وعند زفر يمسح على كحف البادري ولا يعيد
على الجرم موق الباقي لأن المسح على الجرم موق وكحف جائز ابتداء فكذلك ابتداء والموق فإن كان
معرب وهو شئ بليس فوق كحف كذا في نسخ من النسخ وفي بعض النسخ أنه سوا كحف
والاول اولى والبق فيها نفي بصدده **وتوضأ صاحب العذر وليس كحفين ثم**
ولابس كحف بطهر الخلع يسح مقدان صحيح الطهر اصرت وتوضأ أهل المسح
على كحفين والمسئلة على أربعة أوجه فإن كان الكف منقطعاً وقت الوضوء والبس
له ذلك في الوقت وضريح الوقت بلا خلاف وإن كان سالماً في الوقتين أو سالماً في
وقت الوضوء منقطعاً وقت البس وعلى القلب فله ذلك في الوقت أيضاً إجماعاً وبور
الوقت له ذلك عند زفر وعندنا لا يمسح الكعبة للصدر الجيد وقوله صحيح الطهر أي صحيح
طهره أصاح صاحب العذر فطهر من ضروري وتفسير المعذور من في باب إلى يوسف
والأرض لا يطهر باليساغ إلا والأرض إذا وقع التيمم أرض نجست ثم جفت
وذهب أثرها لا يطهر عند زفر وعندنا تطهر والخلاف في حرجان الصلوة عليها أما
في حرجان التيمم منه فلا يطهر إجماعاً الرواية عن حنفية والافريق بين موضع
يقع عليه التيمم ولا يقع كان في حشيش أو كم يكن لأن التيمم ناهي للأرض من الميسوط
المسئلة الثانية مسلم يقيم ثم ارتدوا الحيأ ذبائته بطل يقيم عند زفر وعندنا لا يبطل

الحج والعمرة
التي هي من
الصلوات الخمس

الحج والعمرة
التي هي من
الصلوات الخمس

الطهر صحيح

يتم عند زفر وعند لا يجبل وفايلة اختلف جواز الصلوة بعد الاسلام والموضع
 من التيم اذا وضو لا يجبل بطمان الارتداد عليه اجماعا من الهداية وغيره
وَالْمُتَوَضِّعُ خَلْفَ مَنْ يَتِمُّ اِذَا كَانَ الْمَاءُ حَيًّا وَنَحْوَهُ متوضعا عند التيم في غير
 الماء في صلوة لا يفسد صلوة عند زفر وعند لا يفسد صلوة الامام لا يفسد اجماعا
 ولو كان المقتدى يتيم ايضا يفسد صلوة المقتدى اجماعا فهذا موضع في المتوضعي خلف
 التيم من المقتدى في الاصل عندنا ان التيم بدرا مطلق وليس بضرورة يعني به ان احدث
 يرتفع بالتيم الى وقت وجود الماء في جواز الصلوة المودة الا ان يباح له الصلوة
 بالتيم مع قيام احدث وعند الشافعي ان التيم بدرا ضروري وعنى به ان يباح له الصلوة
 بالتيم مع قيام احدث والصحيح قولنا لما روي عن النبي عليه السلام قال التيم وضوء المسلم ولو
 الى عشرة محام بحمد الماء او يحدث ويتيم على هذا الاصل مساكنا منها ان عادم الماء اذا
 تيم قبل دخول وقت الصلوة فانه يجوز تيممه لانه خلف مطلق حال عدم الماء وعند الشافعي
 لا يجوز لانه خلف ضروري والضرورة قبل الوقت كما في طهارة المستحاضة وعلى هذا اذا
 تيم يجوز له ان يودي ما شاء من الغرائض والنوافل ما لم يجد الماء او يحدث ولا يفتن بخروج
 الوقت لظهور المستحاضة وعنده لا يجوز له ان يودي فرضا آخر غير الذي تيم لاجله
 ولكن يجوز له ان يصلي بذلك التيم النوافل لانها تيم للمرايض كما في طهارة المستحاضة وعلى
 هذا الاصل قال الزهري انه لا يجوز التيم في حق النوافل لان التيم طهارة ضرورية والافزون
 في حق النوافل ولكن عامة العلماء قالوا ان الحاجة الى اجراء الثواب ماسة ومعتبرة كما
 في طهارة المستحاضة نظرا في حق النوافل في الاجماع كذلك جهنا في اخذ اصحابنا
 في كيفية البدلية فقال ابو حنيفة وابو يوسف التراب خلف عن الماء عند عدم
 الماء والبدلية بين التيم والوضوء وعلى هذا قال ابو حنيفة وابو يوسف بان التيم
 اذا ام المتوضعين فانه يجوز امامته ويكون صلواتهم جائزة استحسانا ان لم يكن
 مع المتوضعين ماء فان كان مع المتوضعين ماء فلا يجوز امامته لو يكون صلواتهم
 فاسدة وقال احمد لا يجوز امامته سواء كان مع المتوضعين ماء او لم يكن وقال زفر
 يجوز امامته سواء كان مع ماء او لم يكن لان عند محمد لما كانت البدلية بين التيم
 والوضوء والمقتدى اذا كان على وضوء لم يكن تيم الذي هو بدل عن الوضوء طهارة

تحتة لعدمه على الاصل ويكون وجوبه وعدمه سواء فيصير مقتدى بالاحداث فلا
 يجوز كالصحيح اذا اقتدى لصاحب جرحه سال المحدث اقتداء وان طهارة ضرورية
 فاعتبر في حق الصحيح كذا اجماعا وعندنا حنيفة وابو يوسف لما كانت البدلية بين التيم
 والماء ان لم يكن مع المقتدى ماء فيكون التراب طهارة مطلقة في حال عدم الماء واذا
 كان معهم ماء فقد رأت الشرط في حق المقتدين فلا يبين التراب ظهور في صحتهم فلم يكن
 طهارة الامام طهارة في صحتهم فلا يبيع اقتداءهم به وعلى هذا قال ان التيم اذا لم يتوضعا
 ولم يكن معهم ماء غير ارضي ولا يضرهم الماء بطلت صلوة لان طهارة الامام جعلت
 عدا ما في حق التيم على الماء الذي هو الاصل لانه لا يبين اختلف عند وجود الاصل في حق
وَنَافِضٌ قَدَّمَ التَّيْمَ لِمَنْ لَسُوهُ الْحَارَ فَاَعْلَمَ من لم يجد الا سور الحار وامر
 بالجمع بين التيم والوضوء فعند زفر يقدم الوضوء والا لا يجوز تيممه وعندنا ايها
 شافعي قدم جاز غير ان المستحب ذلك **وَيُحْتَجُّ بِمَوْضِعِ السَّلَامِ لَا بِوَضْعِ الْوُضُوءِ بِالْاِزْمَامِ**
 التيم بعد القعود قدر الشهد قبل السلام لا ينتقض الوضوء عند زفر وعندنا
 ينتقض وانما وضع في الوضوء اذا الصلوة نامة اجماعا واصل زفر ان كل تمهنة يجب
 اعادة الصلوة توجب اعادة الوضوء وفي العكس على العكس من المسوطة
وَالْاِزْمَامُ رَكْعَةٌ لَا يَكُونُ شَيْءٌ وَشَيْءٌ بِالْمَلَكِ تَيْمٌ نذر ان يصلي ركعة لا يلزمه
 شيء ولو نذر ملك ركعتين لم يلزمه شيء واحده وعندنا يلزمه في الاول ركعتان وفي الثانية
 اربع ركعات **وَهُوَ اِذَا اسْتَحَلَّتْ اَنْتَى صَلَاتُ خَلِيفَةِ الْبَيْتِ اَيْضًا فَاسْتَحْتِ**
 رجل ام رجلا وفسا فسبته احدث فاستغفرت امرأته ذلك في حق النساء عند زفر
 وعندنا يفسد صلوة الكل **وَجَلَرُ اَمَامَةِ الْمُعْزُورِ لِعُزْرِ بِلَا قُصُورٍ**
 امامة المعذور لغير المعذور جائزة عند زفر وعندنا لا يجوز صورة ان يوم الحار
 اللابس والا في القارئ والجمع الصحيح وعلى هذا اذا اراد المعذور فضلا الصلوة
كَلَّا لَيْسَ بَعْدَ قِيَامِ الْعُزْرِ جُزْءًا اَيْضًا حَلَّ تَدْرٍ فبني عليها جاز عند زفر
 وعندنا لا يجوز اذا اقر الصلوة بيني على اولها فيكون اول الصلوة كالامام صحيح من هذا
 الوجه وآخر الصلوة كالمقتدى فيصير كان الامام جرح والمقتدى صحيح
وَيُذَرُّ النُّعْلُ بِلَا قُوَّةٍ اَلَا لِيُجِبَ الْاَصْلُ وَلَا اِيْقَاءَهُ نذر ان يصلي ركعتين

تقول ولا ايقاءه ان ولا امامة
 الصلوة في غير نذر ان كما نذر معذور

وانما ذكر ان لا يجوز الا اذا كان على
 التيم في حاله في حاله في حاله

ولا يجوز ان على وجه التيم
 فلو كان موضع السلام اي
 بعد التشهد في الغفلة
 الاضحية في السلام

الركعتين خذ ابراهيم من كل ركعة
 نمازك ادم عنده لا يلزمه شيء
 وعندنا يلزمه ركعتان واكثر
 ركعتين عنده ووركتين لازم
 شئور وعندنا جها لازم

انما قالوا في ذلك لان بناء
 آخر الصلوة على اولها كبناء
 غير صلوة على صلوة

بلا قراة لم يلزم شي عند زفر وعندنا يلزم بقراة نية امامة النساء من الامام
وقد قيل امامة النساء ليس بشرط صحة الاقتداء ليس بشرط صحة اقتداءهن
 بالامام عند زفر وعندنا شرط وفي الجملة والعديد لا يشترط اجماعا كذا في بعض النسخ
 قال في الميسر الكرمي مشايخنا على انها على هذا الخلاف ايضا مراعات الترتيب
ترتيب افعال الصلوة قد فرض وعنده المظنون يقتضي لفرض في افعال
 الصلوة فرض عند زفر وعندنا ليس بفرض وصورة اركع الامام او اصلوة ثم نام
 خلفه او سبقه احدث فسبقه الامام ثم انصب من نومه او عاود من الوضوء فعمله ان
 يقضي او لا ما سبقه الامام ثم يتابع امامه اذا اراد ركع ولو تابع الامام قبل القضاء ثم قضى
 بعد سلام الامام جاز عندنا خلافا لزفر وكذلك صلى الجملة اذا زحمت الكس فلم يقدر
 على الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي فاما وامكنا اذا الركعة الثانية قبل ان
 يركع الاولى فاداهما ثم قضى الاولى جاز عندنا خلافا لزفر اما السجود قبل الركعة غير
 معتبر اجماعا من شرع الطحاوي وغيره وذكر القاضي الامام طهراوين في فتاواه ان المتزوج
 في الصلوة ركعتين او فرضا انواع منها ما يجز كل الصلوة كالنصف ومنها ما يقدر
 ركعتين ومنها ما يتخير في كل ركعة كالقيام والركوع ومنها ما يتغير في كل ركعة كالسجود
 لسجد فالترتيب ليس بشرط بينهما يتغير في كل الصلوات او يتغير في كل ركعة وبنيما يتغير
 في ركعة والترتيب شرط بين المتحد والمختار وبين المتحد في كل الصلوة او في
 الركعتين وبين المتحد في كل الصلوة المستقلة الثانية شرع في صلوة او صوم
 على ظن انه عليه ثم ظهر انه ليس عليه فافسد فعليه القضاء عند زفر وعندنا لا قضاء
 عليه بناء على ان من شرع في فعل على ظن الفرض ثم تبين انه ليس عليه يبيح في فعل لازم
 عند زفر وعندنا يبيح في فعل غير لازم واجمع ان من شرع في فعل على ظن انه عليه ثم ظهر انه
 ليس عليه يبيح في اعرام لازم وكذلك التصديق بهذا الظن ينتج الصدقة ما حلت به بصفة
 الزوم لا يمكن من استردادها بحال في الغنى والنفل لا يلزم بالشروع في حاله العيوب والاطوار
 شرع في النفل الاوقات المكروهة ومن مظهر العجز الشك في ان يرتفع وتبين
 ومن استوائها حتى يزول ومن اصفواها حتى تقرب والافضل ان يعظمها واذا اظلم
 لزمه القضاء وبعضها في وقت مباح وفي الوقت المكروه جاز واسا وعند زفر

اذا اراد

لا قضاء

لا قضاء عليه من الغنى والتخلف **ولو تلا عند الطلوع وسجد عند الزوال او اذا غابت الشمس**
 قراءات السجدة عند طلوع الشمس فلم يسجد لخال حتى جاء وقت الزوال فسجد لم يجز
 عند زفر وعندنا يجوز الاروابة عن التسبوت وبه كان يثبت الامام الفضل ولو سجد
 عند تلايجز اجماعا وانما وضع هكذا اذا لو قرا ما عند زفر والسجدة اذا تلا عند طلوع
 الشمس في الجوز من المحيط **ولو تلاها في كل ركعة ثم نزل وجيز عادركا ادى بطل**
 وعلى هذا اذا تلاها ركعا ولم يسجد بالايام حتى نزل ثم ركع فاقوم بها يجوز عندنا خلافا
 لزفر **ويقتضي التامح الاول وان لم يتعد الامام فاعلموا شئين** ترك الامام
 المتعلق الاول في ذوات الاربعة ساهيا وخطا لآخر في نائم فانتبه او سبقه الحرك
 فذهب ونوضا ثم جاوز سبقه الامام بركعتين بعد التامح عند زفر في موضع القول
 وعندنا لا يتعد وانما وضع في التامح لان الميسوق ياتي بالعقد اجماعا لانه مشهور
 من الغنى **ويذكر الإمام بالقلب اذا لم يتوان يومى بالراس كذا** مريض
 مجز عن الايام بالراس فاقوم بقلبه جاز عند زفر واذا قدر على الايام بالراس يسجد
 وعندنا لا يجوز بل يوضا ان يقدر وفي لفظ الشافعية اشارة الى انه لا يسقط الصلوة
 وان كان العجز اكثر من يوم وليلة اذا كان في موضع السجدة من جامع قاضي خاف و
 الهداية وانما لم يذكر الايام بالعين لان مجزها قال الشك في الايام بالقلب لا يجوز
 من التهمة **من اقتد به عند الركوع في ركعة بعد ان تصابب الاصل ادى ما صنع**
 اقتدى بالامام وهو اركع فقام الامام ركع المتعدي بعد فقادرك تلك الركعة عند
 زفر وعندنا لم يركع ومثله اختلاف انما يظهر في ان عند زفر ومولا حتى في هذه الركعة
 حتى يات بها قبل فراغ الامام وعندنا هو مسبق بها حتى ياتي بها بعد الفراغ
 وانما وضع في الاقتداء عند الركوع اذا لو اقتدى في قيام الامام ولم يتابع حتى رفع
 الامام راسه من الركوع فركع هو بعد الامام يكون مدركا لتلك الركعة اجماعا من
 الغواير الظهيرة **وعن شيخنا حبيب الله** لو كان في فعله اربع سائر الغيم
 في آخر الوقت في ذوات الاربعة ان يركع في الوقت قدر ما يسع فيه ركعتان فعليه
 صلاة السفر وان لم يركع في ذلك فعليه صلاة الاضحية اربع ركعات وعندنا العبرة

الابح وقت الصلوة لركعتين فقط

قوله سجدت انما يظهر

قوله سجدت انما يظهر

قوله سجدت انما يظهر

للحج الاخير من الوقت في السفر والاقامة والحج والظهور وانما وضع في الميع يسافر اولوا
 المسافر آخره من فعله ان مكات اجتماعا وان لم يسع لها الوقت **مراتع السرب**
ويلزم الغروب والبركات **شهر ونصف الفضل على ثابت** شهر في النوات شرط
 عند زفر ولا تضاعف في الزيادة قال في المبسوط كان زفر جعل حرك الكثرة بان يزيد على شهر
 فكان لبشر المزيين يقول من ترك صلوة لم يجز صلوة في عمره بعد ذلك لم يقصها اذا كان
 ذاكرا لها وعندها اذا صارت الغنائم ستا سقط الترتيب **رجل على الظهر يظن بان**
وعن يعلى بن النضر لا الظاهر والعصر بالظن وكان يدرك ثم العصر بظان وهو ذكر
ثم اعاد الظن دون العصر ثم العصر بالظن حال الذكر **لذلك فاعيد اداء الظن واعاد**
 العصر لانه صلاها عليه الظن بغير ولو اعاد الظن لم يعد العصر حتى يصل المغرب وهو
 ذاكرك لكونه عليه اعاد العصر دون المغرب وعندها وعند زفر عليه اعاد المغرب ايضا
 لكن هذا اذا كان يظن انه العصر وقت جازا احوال علم وقت اداء المغرب عليه العصر
 لا يجوز ايضا من التمتع وكذلك في المبسوط ويقول هو يظن انه يجوز
وجاز من داره اسلم بالرضاء كسب الوجوب فاعلم اسلم حر في دار الحرب
 ولم يعلم لغرض الصلوة والصوم والزكاة وخبرها حتى مضى زمان ثم علم بها فعليه قضاؤها
 عند زفر وعندها القضاء عليه وانما وضع في دار الحرب اذ لو اسلم في دار الاسلام والمالة
 بها لها فعليه قضاؤها اجماعا **حاصر الغزاة ابلدة او حصنا ونحوها الاقامة**
مجا صرون حصن كذا ونحوه اقامة لسوكة **قد نزلوا** اخته عشرة يوما لا يصح
 لانهم بين ان يهزموا فيفروا وبين يهزموا فيفروا فيمكن معصاة اقامة وكل تصرف
 اخلا محله لغزو وعند زفر يصح اذا كان السوكة سوكة الغلبة لم للملكي من
 القرار ظاهرا والافلا يصح ولو فتح البلدة وحاصروا الحصن صاروا مقيمين وقول
 حصن كذا اتفاقا او تغليب فان الغزاة اذ اصابوا اهل البلدة دار الاسلام في
 غير مصر او حاصروا في البحر فهو خلاف لذي المبسوط وغيره ومعنى حاصروهم
 الحاوهم حتى يحصنوا في حصار **مسافر قوما مسافرون فقام رجل خلفه و**
ولا احق مسافر قد رجعا للظن في المضرك ثم انما حصل الامام وفرغ من صلوة

هذا هو الوجه في قوله
 في المبسوط

هذا هو الوجه في قوله
 في المبسوط

هذا هو الوجه في قوله
 في المبسوط

وهو

ثم استيقظ الرجل بعد فراغ الامام فحدث فدخل مصر يصلي ركعتين عندنا وعند زفر
 اربعاً والمراء بالزجر في النظم بعد الفراغ لتقصير الصلوة ديناً في لائمة بفراغ
 الاحكام ولا يجعل يشته كما بعد خروج الوقت وليس كان خلف الاحكام حقيقة لانها
 لم تصدر بنا في وقتها وانما وضع في اللان لان المسافر يصح في الاقامة في الصلوة منقودا
 كان او مقديا مبسوطا كان او مدركا وبها اربعاً من الاضمار والمبسوط طين
مسافر في العصر غابت الشمس ثم اقام قلبه نفسه وعلى هذا اذا افتتح
 المسافر العصر فغابت الشمس ثم نوى الاقامة انما اراد عند زفر وعندنا يصلي ركعتين
 والحرف في المسح ان القضاء لا يتغير وقد قال الناطق في هدايته ان ما كان قبل
 الغروب يكون ادا وما كان بعد الغروب يحتاج الى ان ينوي فيه القضاء وهذه
 صلوة بضمها ادا ونصها قضاء وقول شمس تجوز ان يرجم الغيبة الى المسافر او
 الى العصر والشى يضاف الى الشمس ياد في علقه كما في كوكب الخفاء وقول فليتم
 نفسه اي فعل المصل بطريق التاكيد اي هو نفسه كذا الحظ نقه **ركم المتذكر**
والمتذكرين كرم المتذكرين كرمه **لم يجزه بل فسد** قبل امامه فحقة
 الامام فيه جاز عندنا خلافا لذي وقول بل فسد اي ذلك الركوع لا يعتد به لان الصلوة
 يفسد به مذكور في جامع قاضيان **متنفل احدى الغرض ثم افسد المتذكر**
ومن يصل الثقل خلفه فغرضه ثم الى من فساد فغرضه ثم اقتدى به
ثم اقتدى بنوك قضا ما غرضه هو اقتداء الاقضاء المتفق في ذلك الوقت
 ونوى قضاه لزمه به بالافساد لم يكن قضا بل كان ابتداء فعل وعندنا يكون
 قضا وخبره من هذا كله قلت وانما وضع المتذكر اذ لو كان شرع وحله في
 فعل ثم افسد ثم اقتدى بغرضنا وما قضا ذلك لم يكن قضا اجماعا وانما قيد
 بالافتداء به في ذلك الوقت اذ لو اقتدى به بعد فراغه من هذا الغرض وبزوجه
 في فرض آخر ناويا قضا ذلك لا يكون قضا اجماعا **حاضرت في اخر الوقت ولم**
والتيقن حين الوقت لا يشع **لغرضه وخبره لا ينع** بيق من الوقت ما
 يسع من الوقت لم يسقط عنها وقصتها اذا اظهرت وعندنا يسقط عنها

هذا هو الوجه في قوله
 في المبسوط

هذا هو الوجه في قوله
 في المبسوط

وَمَا يَنْتَظِرُ أَحَدٌ مِمَّنْ تَقَسَّلَ فَوْطَهَا لَزِيحًا كَيْسَ يَحُلَّ حَاضِرًا فليزحها
 ووطئها عالم فتقسل عند زفر والشافعي وعندنا إذا كانت أيا معشرة فله ووطئها كما
 انقطع دمه على العشرة وفيما دونها فله ذلك أيضا إذا مضى بعد الانقطاع وقت صلي
 ونفسه سباني في طلاق هذا الباب ان شاء الله **طهارة الموزور عند زفر** بطل
وظهر في العذر إذا الوقت دخل بطل الإحرام الخروج قد حصل عند زفر
 الوقت لا عند قولنا من في باب أبي يوسف **قالت لثة** ان اصل عذر كعتين أو اصوم
لو أوجبت نقلا عن غيري بذا في العذر حيفي لم يكن فيه نقلا غدا في ضيق العذر
 لم يلزمه ما شئ عند زفر وعندنا يلزمه قضاء ذلك إذا طهرت وإنما اطلق النفل لشمس الصلوات
 والصوم وإنما وضع في الإضافه إلى العذر مطلقا فانها لو اضاقت اليوم حبسها بان
 قالت لله على ان اصوم يوم حيفي لا يلزمه القضاء إجماعا من لاجتماعه عليه كالمريض
ولو أني لجمعة من لا تكثره ففرض الظاهر الذي يقوله والعبد والمساقر صلي
 الظاهر يوم الجمعة في بيته ثم رآه إلى الجمعة وصلتها بشفق ظهره وينقلب نقلا وكان
 ما دون من الجمعة فرضا عندنا وعند زفر والشافعي لا ينتقض ظهره ولا ينقلب نقلا
 وكان ما دون من الجمعة نقلا وفائدة الخلاف فيما إذا شرع مع الإمام في صلاة وقت قبل
 ان يتم الإمام الجمعة فتعذرنا يلزم إعادة الظاهر على قولنا لا ينتقض ظهره من السجود
وإن يؤمن عليه جمعة ظهره أقبلت نقلا أعادته الصحيح المقيم صل الظاهر
 فزاول الوقت لا يجوز عند زفر فإذا قامت الجمعة أعاد عندنا يجوز طهره وقت وضع
 المسألة الاولى فمن لاجتماعه عليه فهذا إذا ظهر في حق من يفترض عليه الجمعة قبل الجمعة
 لا ينقض ظهره عند زفر **والأجور للإمام الجمعة لو كفر وأقبل تعوقه فيه**
 نفرأجح في الجمعة قبل ان يعقد الإمام قدر الشبهة بطل الجمعة وينقلب نقلا
 ويصلي الظاهر وبين خلاف من في باب أبي حنيفة **حات الزرع ثم ارتدت**
وبعد عتوت الزرع مما ارتدت **حيث أن يفسد ما اعتنت** المرأة و
 العباد بالله أو قبلت ابن زوجها أو باه فله ان يفسله عند زفر وعندنا ليس
 لها ذلك فزفر اعتبر حال موته فقال ان كان لها حق الغسل وقت الغسل الموت

على

لا ينعقد
 في العتوت
 ولا ينعقد
 في العتوت

لا يبطل لجحوت معنى بعل وان لم يكن فلا يعود وحشا لجحوت معنى بعل ونحن
 اعتبرنا وقت الغسل فقلنا ان كان لها حق الغسل وقت الموت يبطل ذلك
 لجحوت معنى بعل ولجوز ان يكون لها حق الغسل وقت الموت ثم يعود لها الحق كما
 ترى في البيت الذي يملكه والمساقر في شرع الطلوي **موسى تزوج مجوسية**
فكفته الاسلام حال العدة من الجوسية والمرثية فاسلم ثم مات وهي مجوسية
 ليس لها حق الغسل فان اسلمت فلها ذلك عندنا في العدة وعند زفر ليس لها ذلك
 لما مر وقوله والمرثية مشكل اذ لو ارتدت قبل موته ليس لها غسل إجماعا
 وان ارتدت بعد موته ثم اسلمت لم تغسل عندنا خلافا لزفر له ان الردة بعد
 الموت لا ترفع الكفاح وقد ارتفع بالموت بخلاف الردة في حال الحيوة ونحن نقول
 الكفاح قائم في حق المس والنفقة لا ترفع بالردة كذا ذكره المبسوط قلت فاذا
 لا يستقيم قوله والمرثية فعن هذا كتبوا في بعض النسخ لا المرتدة ثم على هذا التقدير
 ان كان المراد المرتدة في حيوتها يكون نفي المرتدة عن اختلاف بعض هذا يتأني في
 المجوسية ولا يتأني في الردة فانها لا يفسد إجماعا على ما ذكره في المبسوط ولكن حوت
 في نظم الفقه ارتدت المرأة عن الاسلام ثم مات الزوج ثم اسلمت لم تغسل عندنا
 وان كانت باقية في العدة وقال زفر تغسل فعلى هذه الرواية يستقيم الخلاف في المرتدة
 على عكس الخلاف في المجوسية ويصح التصحيح تدون لا وان المراد المرتدة بعد
 الموت يستقيم الخلف ايضا كما كتبت من المبسوط وبعضهم يكتفون في تصحيح قوله
 المرتدة بالروايات وقالوا صورته ان يكونا يهوديين او نصرانيين فتجسست ثم مات
 الزوج مسلما ثم اسلمت في العدة لا يحل لها غسل عند زفر وعندنا يحل غسله و
 اليهودية اذا تجسست لا تغتسل لوقته بينها عالم يفرق القاضي وعلى هذا يكون المراد
 من الارتداد هو الانتقال من دين إلى الدين لا الارتداد المتعارف وقبل المرتدة
 ههنا من الكافر ومن يكون الارتداد عن الاسلام الميتاني وتدين من المجوسية و
 الكافرة ويكون مذكون على العموم بعد ذكرها على الخصوص كما اقر بعض أسانيدنا
بيد ان الاول اوضح وان يثبت عن وطى إحداهما إجماعا **فان يثبت إجماعا**
وانقضت العدة بغير حية فلا يحل غسل الزوجة بطل وطى الخ

المرتدة في

بلا

اعلم ان طاهر غسل الزوجة ان لا يغسل
 للمراة ان تغسل وانما المصراة
 المحضرة فالزوجة مع زوجها
 والزوج فاعل هو

بشبهة حتى لا يجلو على امرائه حتى يخلص اخنها الموطوءة ثلث حيف وانقضت حيفها
 بغير مودة قلبين امرائه عند زفر وعند الماذن **مات والدهام** ولزعتفت
وعن ابن ابي الموننج **ومعنى كز حشاً** **ميت** لموتها وزعتفت العار
 بثلث حيف فلها غسل عند زفر وعندنا لا المسألة الثانية كبر الامام في صلوة كبر
 خمساً فيتبعه المقتدون في الحامسة عند زفر وعندنا لا يتابعه ثم كيف يفعل عندنا
 حنيفه فيه روايتان في رواية نبطه ليجان تخفيفاً للحنيفة ورواية يسكت ويسلم
 مع الامام وهو اختيار قاضي خان وانما وضع في صلوة اذ في العيد يتابع المقتدي والزاد
 على معتقده الى ثلث عشرة وقيل لاسنة عشرة ومحل الخلاف ما اذا كان يسمع الكبر
 من الامام اما اذا سمع من المنادي يتابعه في الزوايا كما في تكبيرات العيدين المبسوط
 والمحيط قالوا وينبغي الافتتاح عند كل تكبير يجوز ان يكون بكبر الامام للافتتاح والان
 واخطا المنادي **كتاب الفصول** **والفصل في حكم الزكوة**
ويكفر الزكوة في العطار **بغير ما يلزم في الكبر** قال زفر رحمه الله
 والفضلان والباجيل من الزكوة ما يجب لا كهاروبين علمنا ثلثة اختلاف
 من وجه آخر من باب اليوسف **وان يبع سلمة عنها لم ينطع بذلك حكم حرمها**
 استبدل بضايب السائمة جنسها في اخلال اكل لا يبطل حكم اكل الاول وعند زفر وجب
 عند تمامه الزكوة وعندنا نطل وتستأنف على الثاني وانما وضع في بيعه بالجنس بان
 باع الابل بالاجل البقر بالبقم والغنم بالغنم اذ لو باع بخلاف جنسها بان باع الابل
 بالبقر والبقم بالغنم او بالبقرين والبقر والغنم ببطل اكل اجماعاً وانما وضع
 في السواجم اذ في احوال التجار لا يبطل اكل اجماعاً استبدلها بجنسها واختلف جنسها
 ولو باع بعد تمام اكل ينظر في شرح الطحاوي **الدين المحمود والمال المتزود والعير**
ويكفر الزكوة في المحمود والعير والابق **والمتزود** **العضوب والعبد**
 الا بقبض عند زفر وهو قول الشافعي فيجب الزكوة وعندنا ليس بضايب صور
 الدين المحمود ان كان له على آخر دين فحده سنين ثم قامت بينة معناه صارت
 له بنية بان اقر عند الناس حتى تكون له على جاحد وعليه بينة او علم بلفظ فيجب
 الزكوة وانما وضع في المحمود اذ لو كان مقرباً به يجب لا مكان العوض اليه ابتداء

بول ومقتدر كبر حشاً
 يبع الى صلح الجنان
 مع

اجنان؟

اكره

الدين المحمود
 والعير
 والابق
 والمتزود
 والعضوب
 والعبد

في المني وبواسطة التحصيل في العسر ولقيت المسئلة الضار وانما لوب به لانه مال غير
 منتفع كالبيع الضار مال غير منتفع به لهذا المني الهداية **تزوجها على درهم**
والفقه فبقت حائضاً **فبقت زكوة نصف ذلك** او ذانير وحال
 اكل في يداهم ثم طلعتا قبل الدخول كما فعلها من مثل بضعها لا عينها ويسقط زكوة
 عند زفر وعندنا لا يسقط وانما وضع في القدرين اذ لو كان المهر عتيقاً او سائمة
 بان تزوجها على مال بعينها او بغير عينها والمسئلة بحالها يسقط عنها زكوة ما عدا
 الى الزوج اجماعاً من اجماع الكسبة **ولو قضت للماتين حوب خمسة لكل حوب** **يجب**
 لرجوعها في حرم وحال عليها احوال لم يتركها فعليه لكل حوب خمسة درهم عند زفر
 وعندنا لا تشي عليه الا للسننة الاولى الحوب الاحوام هي جمع حفته بكسر الحاء
 وهي السننة والحوب بالضم ثمانون سنة ويقال اكثر من ذلك وجمع حجاب
 صحاح اللغة **والمال لا يسقط عنه واجبه** **لو كان لك في عاده واجبه** **يجب**
 بضايب الرجل فلما حال اكل عند زفر فيه بغير قضاء لا يسقط عن الموهوب لانه
 عند زفر لانه مبرع وعندنا يسقط لانه فعل غير ما يفعله القاض وحاصل
 الخلاف ان الرجوع بغير قضاء يعتبر به جديده فلا يجرم بضمه قدر الزكوة في
 المبسوط الباري وان كان على الواهب اجماعاً **اذا كان الضاب كيداً او وزناً**
ودفعه الزكوة عن جبار **والفلس بالهبة لا الاعلاء** فادى زكوة من
 جنسه اجد منه او ارادى منه يعتبر فيه القيمة ان القدر وبين علمنا ثلثة
 خلاف من وجه آخر من باب محمد زفر ان الربوا لا يبيد بين العبد وسيد و
 جوابه ان الله تعالى جعلنا معاملة الاحرار ومعاملة المكاتبين على ما عرف
وان يكن ذوا الماتين تجلوا زكوة ألف لم تجز ما استعوضا **ملك بضايبا**
 ففعل زكوة بضايب وتم اكل على اكل لا يجوز الا من بضايب واخر عند زفر وعندنا
 يجوز عن اكل وانما وضع صاحب البضايب اذ لم يكن بضايباً لا يجوز اجماعاً
ولو اعار ارضه من مسلم للزرع فالعشر على المسلم اعارة ارض مسيها
 ليزرعها فزرعها فالعشر على الميعر عند زفر وعندنا على المستعير قال الله تعالى ان تصرف
ويحفظ النعيا في التذوق للبيوم والدرهم والفقير **بكذا** **اغدا** **فانصوبه**

اجنحة بالسر واحد اجنحة
 ومن السنون كذا في الصحاح مع

من سنين اكل مع
 من سنين اكل مع

من سنين اكل مع
 من سنين اكل مع

عند زفر درهم

للجحر

اليوم اوقال هذا الدرهم فنصرف بديارهم آخر وعلى هذا الفيزي فنصرف به على غير من الفقهاء
 لا يخرج عن عدة الذين عذروا عن الصوم في رمضان **كتاب الصوم**
وواطئ القول اذا لم يطرأ عليه عذر او ذهب النسيان **فان الصوم** انقطع قال زفر
 اذا طلع الفجر وهو حلال اهلها وكان يفعلها ناسيا فذكرها فانزع من غير ليل
 فسد صومه وقال ابو حنيفة لا يفسد صومه فيها وابو يوسف معها في النسيان دون
 الطلوع وقد مر في باب المقالات **فصوم شهر الصبي** لا بالنسبة **فصل في النسيان**
 صوم رمضان للصبي المتيقن ببادي بغير نية اصلا عذروا عن نية لا ينادى في إعلان بنية
 للعبادة ان ينعينه اغنا عن النية وانما وضع في الصبي المتيقن اذ في المسافر والسقيم
 يشترط النية اجماع وهذا القيد استغنى عن قوله للعبادة فان النية في حق الصبي
 المتيقن دون المريض والمسافر فانه المبسوط وكان الكرخ ينكر هذا المذهب لزفر ويقول
 قوله لقل مالك انه يكتب نية واحدة لجميع الشهر **صوم المسافر والمريض عذروا** لا يجوز
واو ثوب في مرض او سفر باليوم **صوم شهر** لا ينعين الا بنية من الليل وعذرا يجوز
ويستقط التكميل لو سافر في يوم كرهنا عقيب الفطر **عذرا** فاشبهه الفطر في صوم
 رمضان متعذرا ولو سافر في رمضان ثم سافر في غيره من ذلك اليوم يستطعن الكرخ عذرا
 زفر وعذرا لا يستقط ولو سافر في رمضان لا يستقط اجماعا فلم هذا وضع في الكرخ
وفي ابتداء الشهر في **اسنانه** فطر وان قل على **اسنانه** صائم ابتلع ما في اسنانه
 من الطعام فطر وان قل عذروا عن عذرا الكرخ بغيره والليل لا وقد اخصه كثير
 ودونه قليل وقيل ان امكن ابتلاع من غير ريق فهو كثير والافقيل قال في النعمة و
 هذا في غاية الحسن وهو قريب من الاول **صبي في حلق نائم** صائم ما اوجعت
ولائم في حلقه لما نصبت **فلا فساد والعشاء** ما وجبت النامة لا يفسد
 الصوم عذروا عن عذرا يفسد اشترى عبدا بشرط اتيان احداهما فمروم الفطر
وفطر غير يوم بالحيار **على الذي له اتيان جارك** وانما يباق ففطر عذرا
 على من يصير له العبد بالبيع او بالاجارة وعذروا عن من له اتيان **نذر ان يصل**
ونادر الصلوة في ما وكي اذا اقام **والادوية** لا يخرجها **في مكان** فضل
 مكان دونه في الفضل يجوز عذرا خلاف لزفر رحمه الله والله اعلم بالصواب والله

هذا هو الصحيح
 في النسيان
 في النسيان
 في النسيان

هذا هو الصحيح
 في النسيان
 في النسيان
 في النسيان

هذا هو الصحيح
 في النسيان
 في النسيان
 في النسيان

هذا هو الصحيح
 في النسيان
 في النسيان
 في النسيان

ونادر عتقك رمضان اذا اصام **ولا ينعكف** فلا تقصا نذر ان ينعكف
 بعينه فعليه ان ينعكف بصومه فان صام ولم ينعكف فيه يسقط عنه عذروا عن
 يلزمه اعتكاف شهر بصوم مقصود **كتاب الصوم**
ومن يعصي الظاهر احراما جازيا **فانما** اذا اصل الظهر يوم عرفة وهو عظيم
 ثم احرم وصل العرفة وقت الظهر مع الاحرام جاز وعذرا لا يجوز والاصل ان عذرا في
 جواز الحج معلق بالسفر لا غير وعلى قول له يوسف ومحرم الاحرام لا غير وعلى قول له
 زفر بالاحرام والجمع العظيم والامام الاكبر يعني السلطان الا ان زفر يشترط هذه الاشياء
 في العصر لجواز الجمع ولا يشترط في الظهر حتى لو صل الظهر منزلة وادرك العصر مع الامام
 فضلى معه تجزئه وابو حنيفة يشترط هذه الاشياء فيها بمقتضى لو صل بين الظهر
 والعصر بجمع عظيم مع الامام الاكبر وكانوا من مسافرين يجوز بلا خلاف من المبسوط
 البكر **ويحظ الامام يوم التروية** **ويوم تروية** **ويوم نحر** **ويوم نحر** **ويوم نحر**
وعذرا **ياحظ يوم السبع** **ويوم تروية** **ويوم نحر** **ويوم نحر** **ويوم نحر**
 متواليات يوم التروية وعرفة والنحر وعذرا اولها قبل يوم التروية بيوم بعرض
 الظهر يعلم النسيان فيها الطواف والثانية بعرفت يوم عرفة بعد الزوال قبل الصلوة
 والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر بعد صلوة الظهر فيفضل بين كل خطبتين وسمى
 اليوم الثاني من التروية لان احكامه يروون اياه في تروية وقبل من التروية لان التروية
 صلوات الله عليه كان تتكرر النهار ان رؤيا فلهي ام لا من المبسوط البكر والظلية
وان يوسط فطر المزدلفة **فلا يؤذن ثانيا** **واستأنف** **فان** بين صلوة المغرب
 والعشاء بالمرزلة في وقت العشاء باذان واحد ولا ينفصل بينهما فان تنفل سئ
 اذن للعشاء ثانيا عذروا عن عذرا لا يؤذن ثانيا وانما وضع في الجواز فانه بعيد
 الاقامة للعشاء اجماعا وانما وضع في فرض المزدلفة اذ في فرض العرفات يؤذن ثانيا
 في ظهور الرواية من المبسوط والهداية والمراد بالانفل غير سنة الظهر على ذكره في الحوط
 والخزانة تكن ذكره التمسك بربوبه اذا السنة بعد الظهر والاولى البق على الاطلاق
 واليه الاشارة في المبسوط البكر **وقضى اهلنا فيه** **لا يصف صلي** **مع صلي** **يلزم**

العصم

شياء

يوم

ثلاث

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر
وخرج من صيدا صيده عليه وصمما جرة اذ ينفذ فكل واحد منها جزاء ولا يبرح الا اول
لم يبرح الصايد من صيدته على الذي اكله بيمينته على الناني وسوا القائل بما صنف من الجرا
 عند زفر وعندنا يبرح وصغية الامر عاقبتة . محمد وضع القبا على منكبيه ولم
ومنكبان بجلان في القبا بلكا بدين قدم قد وجعا يدخل يده في كية حجب عليه
 دم عند زفر وعندنا لا شيء عليه اذ لم يزر زرا لم يصر زرا وتزورا شدة
 زره وادخل في العروق **والبحور الصوم في الجزاء لقار الاطعام والابتناء**
 لا يجوز الصيام في جزاء قتل الصيد اذ اقدر على الاطعام عند زفر وعندنا لا يجوز الا ان يشتر
اذا اشترى محرمه وما جرى قالوا لا التحليل فيما قد شرى اشترى امته اعرمت ياذن
 مولاها ليجوز ان يرد بها بالعب عند زفر وليس ان يحللها وعندنا لا ان يحللها ثم التحلل
 انما يقع بارتكاب محظور من صل وقص شتم او جاع كن بالجماع يكن عند بعض مشايخي
وهكذا انكاه محرمه ليس له تحليلها ان عليه وعلى هذا نزوح امه قد اعرمت محرمه
 النفل ليس لان يحللها عند زفر وعندنا ذلك حرة اعرمت بغير اذن الزوج بل بالنفل
لما اعرمت بغير اذنه البعل تحللته وكذا ذاني النفل تحللها ثم اذن لها في هذا العام
 ثم حج هذه من علمها **فمنه يكره في اتمامها** تحجت من علمها ذلك لا يكون
 عن الحج الذي رفضه الابنية القضاء عند زفر وعندنا لا يكون عنها نوت القضاء اولم تنو
 وانما وضع الحج من علمها اذ لو تحولت السنة لا يكون عن ذلك الابنية القضاء اجماعا
 ثم اذا نوت القضاء صرحا اجماعا فعند زفر يلزمها مع هذا الحج عن كفايت الحج و
 عندنا لا يلزمها بشا على ان هذا اذا عندنا قضاء عندنا . جاوز الميقات بغير اعرام
لو جاوز الميقات ثم اعرم الدم فيه صار حراما لم يبرح عليه بغير الجا ون
لم يبرح بغيره نكيتا وبالفساد القضاء ثانيا دم بالانفاق ثم اعرم
 داخل الميقات وعاد الى الميقات قبل ان يدخل مكة وجدة التلبية اوجدة الا اعرم

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

والتلبية جميعا سقط عند ذلك الدم عندنا وعند زفر لا يسقط وانما وضع فيها اذا اعرم داخل
 الميقات اذ لو اعرم وعاد الى الميقات قبل ان يدخل مكة واشتاء الا اعرم عند الميقات
 يسقط عند الدم بالانفاق وانما قال هو في تلبية اذ لو اعرم ما غير تلبية قبل ان ياتي
 فيه طواف قد مر في باب اليمين من نظم الفقير وشرح الطحاوي المسئلة الثانية جاوز
 الميقات بغير اعرام وجوب عليه دم ثم اعرم داخل الميقات حج او عمر ثم افسد اعرامه قبل
 العودة الى الميقات عمره بالجماع قبل ان يطوف لها اكثر طوافها وان كانت حجة بالجماع
 قبل الوقوف بعرفة سقط ذلك الدم عندنا لانه وجب عليه فضلا لها فاجاب
 ذلك القضاء لمن صلى في صلوة ثم افسد حاله عليه في القضاء وقال زفر لا يسقط عنه
 ذلك الدم ويجزى الحج الفاسد بالانفاق من شرع الطحاوي ونظم الفقير . جاوز الميقات
وهو اذا جاوز الحج قبل ان يركب فيه دعاه فاعلمني بغير اعرام ثم اعرم داخل الميقات
 وقرون فعليه دعاه عند زفر وعندنا دم واحد . افا في دخل مكة بغير اعرام ولونه بذلك
ولو اتي مكة غير محرم فبالحق العام اسقاط الدم حجة او عمر ثم حج من عامه ذلك
 حجة الاسلام يسقط عنه ما لونه بدخول مكة عندنا وعند زفر لا يسقط عنه النذر فكذا
 هذا وانما وضع في حجة في هذا العام اذ لو تحولت السنة لا يسقط اجماعا كذا ذكر في
 شرح النظم وكثير من الكتب فان قلت كيف يستقيم قول اسقاط الدم ولادم عليه
 بل عليه حجة او عمر قلت هذا اشكال قديم واختلف اهل هذه الصنف في النقص
 عن عمدته وبعضه غير والوظا المصنف في النظم وكثير ما كان قوله اسقاط الدم
 حذف المذكر واستتم هذا التغيير وبعضهم تكلفوا ان يعيجه لفظ المصنف وقالوا
 ذكر الدم واراد به الحج او العمرة مجازا ومجوزا الجار كون الدم لانعمته الحج وارادة المعلوم
 بذكر اللام من طرف الحجاز وهكذا اقرن بعض نقابت وقتنا جزاء الله عن
 خبر الجوزاء غير ان صدرى لم يكن ينشره بهذا ولم يزل قلبي واضطرب منذ
 كنت اطلب ما يوافق لفظ المصنف من غير تكلف حتى ساعد الجدل الحق بعد مد
 مدبرة وظفرت برواية صريحة صحيحة في نفي الفدية لوجوب التلبية بغير اعرام و
 دخل مكة كذلك بغير اعرام وهو من اهل الافاق فعليه حجة او عمر بالانفاق فلو
 رجع بعد دخول مكة الى الميقات واكرم حجة الاسلام سقط عنه الدم الذي وجب

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

من قطع ثلث اظفار من يد واحد فعليه دم عند زفر كل اصبع نصف صاع من حنطة وبها
 ويأخذ الحنوط فيما قد فرغ صاغة بغير اذن فاسقين خلق راس محمد بغير اذن وعزم
 الحنوط دمار صبح به على الحان عند زفر عندنا لا يبرح . محمد قتل صيدا اخذ محمد اخر

منها ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر

فان على قولها ولاية الانكاح اذا كانا حاضرين فبعد ما غاب احدهما اولى ان يكون للثاني ولاية الانكاح قلت ولا يلزم تحقق الاب والجد والاخ والعمة وابن العم فقلت وهذا النوع يشترط ان يوافق بينهما عند زفافه وان يكون في ان الصغير قد مضى عنه المهر فأت ودون وأخذت من ماله لم يزوجوا بذلك في سهم الصغير فصح زوج ابوه امرأة ومهر فلم يزوج المهر من الاب حتى مات وان يزوج المهر من تركته لصحة الضمان ثم يرجع سائر الورثة على الصغير بذلك لا يرجع لهم في مال الصغير اجماعا وانما موضع في الصغير اذ لو ضمن من ماله الكبير فمهر امره فلا رجوع اجماعا ومحل الخلاف الضمان لان ضمانه في مرض موته باطل والطلاق النظم يعمل على ما هو الاصل وهو العسر دون عارض المهر من الميسرة البكر وغيره . بلغ في فلاب تزوجه عندنا خلافا ولا يكون الاب فاعلنا . وفي من بعد البلوغ جازا لزوجها وانما موضع في الجون الطاري اذ في الاصل ولاية الزوج باقية اجماعا من الميسرة . قال لبيك اكل قد سكت والقول قول زوج كبره في سكتها لآخرها ردوت . اذ عندنا زوج وليك مني فقال لا يلزمت ردوت فالقول عندنا ردوت فلتسكت بالاصل وعندنا القول لانك ردتها زوج العبد كذلك ان لم تزجل الدار عتقا فانك حر ان يتحل العبد . وعلى هذا القول فاحلنا من بعد ما التفت العتق قال لبيك العتق والعق قال لبيك ان لم تدخل الدار عتقا فانك حر فعتق العبد وقال العبد لم ادخل الدار وقد عتقت وقال المولى اذ خلت قال لبيك عندنا ردوت لان عدم الدخول اصل وعندنا القول للمولى لان العتق . فاسكتك في دينين . ان عتقك لبيك شهادتين في تزوج ذمية بغية شهود يجوز عندنا خلافا لزوج ومعه ان يقر اعليه بعد الاسلام عندنا وعندنا يقر في بينهما بعد الاسلام وقبل الاسلام بتركه ان عليه مع الفس كعبدة الاوثان والبيدان من البسوطيين . اوتد الزوجان معا والعباد بانه وحيين ان ممان تداعيا كما اذا اتعا قبا فاسكتها وقعت الفرقة بينهما عندنا وعندنا لا يقع وانما موضع في ردتها اذ لو ادت ارضا بيعت الفرقة اجماعا وانما موضع في ارتدادها معا اذ لو تعاقب في الردة او في الاسلام بعد ارتدادها

منها ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر

منها ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر

معا اذ لو تعاقبا في الردة او في الاسلام بعد ارتدادها معا بيعت الفرقة بينهما اجماعا من قبل فبطل التوثيق في النكاح . وبطل العقد على الصلح . النكاح الموت باطل عندنا صحيح عندنا وفرو صورته ان يزوج امرأة بشهادة شاهدين عشر ايام فبطل التوثيق عندنا ويصح النكاح ولا يفرف بينهما اذا طالت الدخول بان يقربا ملة يعلم بقيتا انهما لا يعيشان اليها كالف سنة مثلا او قصرت والطلاق النظم يدل عليه وكثير من مشايخنا قالوا يجوز في الاول اجماعا وبطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة او تزوجها الى ان او تزول عيسى عليهم من المحيط والهداية . وعندنا اعتنا في الكل . تزوج امرأة وعبد حر فبطلت زوجته . وفي وقت قبل الدخول طلقته . على عبد وبطلت فعتق كل منهما في نصف . يجوز قبل الحكم الزوجان او رضا ثم طلقا قبل وعقدنا اعتنا في الكل . ينفذ لا اعتنا في هذا البطل الدخول بها عاد نصف العبد المملوك للزوج حتى لو اعتقت من نصف العبد والزوج نصف العبد وخرج الكمامة معا عتق نصيب كل واحد عليه عندنا وفرو عندنا يعق على المرأة اذا قا اعتقت وهذا اذ لم يقض القاضي برد النصف ولا تراضا على رد النصف بغير طلاق فعندنا لا ينفسخ المملوك بنفس الطلاق حتى ينفسخ القاضي وتسلم المرأة وانما موضع في الميوض اذ قبل القبض قوله لبيك من العون والغيات . تزوجها على ثوب ولاتي فمهر ثوب الدين ان لا تأخذ القيمة حيا فاعلنا موصوف في الردة بان قال هو عتقا ثم جاء بالعتة تجبر على العتول عندنا خلافا لزوج وانما موضع في الثوب اذ في الحيوان بحجر اجماعا وقوله نور الدين اشار اليه اذ الحيوان لا ينبت دينا في الردة . وان شح حشمة في المهر نقص به المثل كما لا يلزم تزوجها على خمسة دراهم بحجر المثل عندنا فركاه لم يسم شتا وعندنا بحجر عشر دراهم ان دخل بها وامات عتق وان طلقا قبل الدخول بها بحجر المنقعة عندنا وفرو نصف العتق عندنا والوضع في الخمسة اشافي ومرواه ما دون العتق . ره من بالمهر وان يطلق قبل وطئ فعتق . وهن الصداق عتقت في النصف كل شتا ثم طلقا قبل الدخول بها فمثل المهر فبها حلت نصف المهر عندنا فركاه كان

منها ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر
 من المهر ما لا يملكه الزوج من المهر

لها النسبة لبعض الثمن من مال الزوج من المحيط وهذا اذا كانت الودعة من جنس
 صحتها بان كانت حرام او دنيا او نكاحا من جنس كسوتها او طعاما له او خلقا هذا
 ليس لها ان تنبع شيئا في نفقتها **زوج اعنف ولم يبوها بيتا حتى دخل بها ثم طلقها**
لو ان قول الامه المطلقة بقاء قال زوج عليك النفقة ثم بوها بيتا في العدة
 فلها النفقة عند زفر وعندنا لا فعندنا المنة حالة الطلاق دون العدة قال في البسوط
 الذكر المتيقن في الامه ان يخل بين ائمة وزوجها ولا يستخبرها **الحالة بالخصنة**
وخالة الصغير من ام الاب او لي به فاشفعه فاحفظ والكتب من ام الاب
 عند زفر وعندنا ام الاب اول وانما وضع في ام الاب اذ ام الام اول من كالة اجماعا
وفي شرايع البيت مما اختلفت قراشا مشكوكا بينها اختلف الزوجان في
 ثم **كلاهما يصح له من ذلك المتاع فاحفظ مسئله** متاع البيت فكل
 واحد ما يصلح له والمساكن بينهما عند زفر وفا وبلغنا موت غير من طلاق
كتاب الطلاق السنة في حق الالبسة والصغيرة
سنة من ليست تحيض بعد ما توطأ بشهر في الطلاق فاعلم بعد الوطأ
 بشهر وعندنا لا ان يطلقها للحال ولا يفضل بين الوطأ والطلاق بزمان وهذا
 اذا كانتا بحيث لا يرعى منهما احبض واحبل فان كانتا بحيث يرجح منهما ذكرا
 الافضل ان يفضل بينهما بشهر قال الامام الحلواني من المحيط وفي الكامل يفضل
 بين الوطأ والطلاق اجماعا من نظم النفقة **معنف طهرت من حيضها الثالث**
وفي انقطاع الحيض ما لم يغتسل فوجعه الا اذا لم يتوكل فله ان يراجعها
 عندنا ما لم يغتسل مطلقا وعندنا اذا كان الانقطاع على تمام العتق ينقطع الرجوع
 بالانقطاع وفي اقل كما ينقطع بالاعتسال ينقطع بعض اقرب اوقات الصلوة اليها
 بحيث يجب الصلوة في ذمتها بان يجرد الانقطاع من الوقت ما يسهل للاغتسال
 والتمتع وعند زفر لا ينقطع الا بالاعتسال واختلف في السلسلة اذ في الكفاية ينقطع
 بالاجماع من المسوطة والشفاء في الحيض **سافر بطلقة الرجعية ليس له ذلك**
لو سافر الزوج بمن طلقها رجعية فالشرع قد اطلقها عندنا خلافا لزفر
 وليس لها ان تحزج بنفسها السفر وما دونه سواء والسفر لها ان يرجع

قول اولي بالالصغيرة
 يعني باسأركفت

قول من يتوكل ان
 ويجعل الرجعية مفسد

المسافر في بلاد
 المسافر في بلاد

لولولر

١٩٥
 ١٩٥
 ١٩٥

لو ولدت معنفه الوفاة بعد نفقته على الجماع ولدت معنفه الوفاة بعد
 بنصف حمل لم يكن نفقة **واما لو لم تقرب بالانفصال العدة** ستة اشهر
 ولم تقرب بانفصال العدة لا يثبت النسب عند زفر وعندنا ثبت وانما وضع فيها
 قبل الاقرار بنقض العدة اذ لو اقرت بانفصال العدة لا يثبت اجماعا قال لها انت
وان يقول انت حرام وتوكل بقول يفتين مع واشتد على حرام ولو تفتين مع
 واحدة عندنا وعند زفر مع ثلثان وانما وضع في التفتين اذ لو تولى الثلث يقع الثلث
 اجماعا **ويأين قولك انت فاحرم كسائر الكسائر** **والنفقة في المراجعة** قال لها انت
 ونوى الطلاق يقع واحدة رجعية عندنا وعند زفر بانه كسائر الكسائر **قال لها**
واوصفت الطلاق حين اوقعه بالوطأ والنفقة في المراجعة انت طالق طلقة
 طوبى له او عضة فهو رجعي وعندنا بانه **التخيير لا يبطل التعليق** عند زفر وعندنا
لا يبطل التعليق بالاطلاق والعصمة **قال في الطلاق** يبطل وصورة ان يقول
 انت طالق ثلثا ان دخلت الدار ثم طلق ثلثا ثم عادت اليه بعد التحليل فدخلت
 الدار يطلق ثلثا عند زفر وعندنا لا تطلق ولغيت المسئلة التحجير وهو المارد
 بالاطلاق في النظم من هذا الاطلاق ليس على الاطلاق بل المراد اطلاق الطلاق
 المعلقة ومن الثلث فانه لو طلقا تفتين ثم عادت اليه بعد الزوج فدخلت الدار
 تطلق ثلثا اجماعا من البسوط والطريقه العلانية المسئلة الثانية اضافة
 الطلاق الى صير معين من البدن كاليد والرجل والاصبع يجمع ويقع عند زفر
 الشافعي وعندنا لا يصح الا الاضافة الى عضو يعبر به عن جميع البدن كالرجل
 واليد والرجل والوجه وانما وضع في العضو اذ لو اضاف الى يمين او طرفها لا يجمع اجماعا
 ولو اضاف الى ارجل شابع بان ينزل لثلاث ارجل مع اجماع لو تولى باليد جميع البدن فيه
 اختلاف المشايخ من المحيط والمبسوط والهداية **وهبت المهر العين كما**
لو وهبت من زوجها ما قبضت من مهرها العين الذي قد قبضت لبعض
وطلق قبل الدخول عرفت **لو وهبت نصف الذي قد سلمت والمجوان**
والحكم فيه وهبت قبل قبضها **في مهرها العين وفي الدين** **لو قبضت النصف**
 او قبضت طلقا قبل الدخول لعله ان يرجع عليها بنصف المهر عند زفر وعندنا

قد قيل ان العتق لا يقتضي
 انما اذا اقرت بالانفصال
 بغيره اذ اقرت بالانفصال
 اجماعا من البسوط
 ومن ذلك ان لا يثبت النسب
 اجماعا

استوى على ظهرها انما استقر كذا في
 الصبي يمين صحته البينة واستقرت
 انما ذكر لانها من نفقة زفر
 يكون مستقرا بل يكون على حصة
 بان صرح بها فما
 اذا كان بطريق الكفاية
 بان قال انت طالق من
 مهنت الى ان كان
 اثبات على عكس هاتفة

حاصل المسئلة ان المهر انما يكون
 عينا كما بعد اذ كان في ذمتها
 او بعد من نفقة الا بغيره عند
 يبيع الزوج عليها النصف
 وعندنا يرجع الى الذمت بغيره
 بخلاف المهر الاخير

ولا يشترط عليها كذا ذكر في المختلف ذكر في المختلف والهداية وعلى هذا قيد القبض في النظم انما
 لكن ذكر في أبي جهم البرهاني ان وهبت قبل القبض لا يرجع عليها بلا خلاف وبعد
 القبض فيه خلاف زفر فصل هذا القيد مفيد ولو كان المردونا فهو هبة قبل القبض
 فعل الخلف **ولا يصح في ثلث السنة** **بنت وقوت من جملة** قاله طهرم بحاجتها
 فم ان كانت طالق ثلث السنة ونوى وقوع من جملة يقع عندنا للحال وعند زفر في
 اوقات السنة وفي معنى عالم **الطلاق لو ذكر تطبيق طلقات ثلث فاشتمر**
وأوقع الواحد وصلا **بنت** قال لها متى عالم الطلاق واحدة فانت طالق ثلث
 ثم قال مصلها انت طالق تحنف وتنع الثلث عند زفر وعندنا لا يقع الثلث
 بمر في عينه اي صدق واستمر الامور مضي كل شيء انعادت طريقته ودامت حاله
 قبل فيه فاستمر منه عادة مستمرة من المغرب قال لها ان دخلت الدار
وعند الجاهل الملق **بالبين الناجز غير ملحق** فانت باين ونوى الطلاق
 ثم ابانها فدخلت الدار وهي واحدة وقوت اخرى بالشرط عندنا خلاف لزفر والاصل
 ان البين يلحق بالمرح والشرع يلحق البين مادامت في العدة عندنا والبين لا
 يلحق البين الا اذا كان معلقا في النظم احوالهم فيلحق مادامت في العدة اجماعا
 من معلق صدر الشهيد ان من خرج العدة فوجز اذا حصل وتم منه الابعاد غاب
 بنا جواز شية بقدره ومنه يخبر من المغرب قلت المراد من ان جزة النظم ان جز
 في الحال ولا يشترط ان يكون جزا في الاصل فانه لو قال ان دخلت كذا فهو ملحق استر على
 حرام ثم هكذا قال لامرأة ففعل اصحابه وقع طلاق باين ثم فعل الفعل الاخر قال طهر
الدين الموعظاني في جوابه يلحق باين كما لو كان الثاني معلقا دون الاول وهذا ما
 ويحظر **وطلق قبل فمردوم من ذكر بنته مستند لا يقتصر** قال لها انت
 طالق قبل فمردوم فلان بشرط شهر ثم قدم يقع مقتصر عندنا ومستند عند زفر
 وانما وضع في العدة واذ في الموت خلاف بيننا وقد مر في باب ان حنف مع الدراق
واقول العنبري عن عمر الطائي في ساعة فصل بهذا الاخرى لو قال لامرأة
 اطولك عمر اوقال اطولك حيوت طالق الساعة لم يقع من موت احدهما لان المراد
 طول الحية في المستقبل لان في ساعة اذا كانت احدهما بنت عشرين والاخرى

صحيح في الصحيح

الصحيح

قول فصل بهذا الاخرى اي
 هذه المستند فصل فلو
 بالعدة الاولى حتى يستند
 عندنا وعندنا يقتصر على
 موت صاحبتها مقت

بنت سنتين لا تطلق العجز فان ماتت احدهما طلق الاخرى بالحال عندنا وعند زفر
 تطلق من حين تكلم الزوج لانه بين انهما كانتا طالوا جميعا وان علق طالوا
 بشرط موجود من المبسوط وحسن الوجلي لكسر امراته قال زفر المدخلة انت
وذكر في تطبيقه ونصفا قبل الدخول واحدا كحنفنا طالق واحدة ونصفا
 طلقت واحدة وعندنا ثنتين قال لها انت طالق من واحدة الى ثلث فم واحدة
وعند زفر عاين محدود لا يدخل الا في الحدود عندنا يقع ما بين العاينين
 حتى لو لم يقع من لا يقع شيء من جامع احكامي وبيننا خلاف آخر من في باب ان حنف
 وكذا ما بين واحد الى ثلث **وطالق ثنتين في ثلثي ان** قال لها انت طالق
تؤك به الضرب ثلث فاشتمر اثنتين في اثنتين وتؤك به الضرب والحساب
 يقع الثلث عند زفر وعندنا ثلثان وانما وضع في اذ اوى الضرب والحساب اذ
 لو نوى الطوفان يقع ثلثان اجماعا وان نوى الجمع يقع الثلث قال ابن طالق
وكل يوم طالق انت اذ لم ينوشا كان للعد بواحد كل يوم ولم ينوشا
 يقع الثلث في ثلثة ايام عند زفر وعندنا يقع واحدة وانما وضع في حال عدم الغيبة
 اذ لو لم يولد يجمع ويقع كل يوم طلق اجماعا قلت وعلى هذا لو قال هو رددك
 آفت بتر الطلاق لا يتعد كذا قبل عن الثاني امام طهرم الذين قال انت طالق
 وما كذا انت كذا اليوم وعدة وعكسه اذ ذاك مرد لا عدد اليوم وغدا وغدا
 ونحن قلنا في غدا واليوم لا عكسه تعدد يا قوم واليوم فعند زفر يقع
 طلق واحدة في اليوم وعندنا في الاول كذلك وفي الثاني نطق اليوم واحدة و
 اخر غدا او قولوا كذا اي ليس كذلك يعني ليس هذا للتعدد كما في المسئلة السابقة
 بل هذا فرد **لو شهدا طلق بعضهما عينا وثلثا شية قبيلة** شهدا
 انه طلق احده امراته يعنيها ثلثا شية لا يقبل عندنا خلافا لزفر وانما وضع
 هكذا لو شهدا انه طلق احدها بغير عينا يقبل اجماعا قال لها في صحة اذا
لوعلى الزوج طلاق امراته **بالفعل من غير عينا في صحة** دخل فان الدار
 كان فرارا ففعله في غيبته فانت طالق ثم مرض فدخل فلان الدار ومات الزوج
 ومضى العدة لان ثلث خلاف لزفر فان كان التعليق ايضا في المرض ترث اجماعا

لان الطلاق لا يصح طلق فليعدوا كذا في متن

تور وما كذا في قول ابن طالق
 اليوم وغدا والحساب
 نطق بالعدة الاولى مقت

قوله من غير ما اراد الزوجين
 كعمل الاجنب مقت

ومن المسئلة وجوه بان تعلق طلاقا لمجي الوقت بان قال اذا جاء رأس الشهر او بفعل الاجنبى كما
 في مسكنت او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل ذلك على وجهين يقع التغليب في الصلة والشرط
 في المرض او كلاهما في المرض في الاولين فدمواكم وفي الاخرين متر في باب محمد
 طلقها بمقتد فقبلت ففجعة العبد عليها حصنت قال انت طالق ثلثا على
 عبدك هذا فقبلت طلعت وعليها فجعة وعذنا طلعت بغرض وانما وضع في عبد نفسه
 اذ في عبد غيره وجب عليها الفقة اجماعا احتلت في مرض زوجها يعتبر من ثلث
والاختلاع من بغير المال لا تلهي في حارة اغتلاها عذنا ومن كل
 المال عند زفر وان يغتال شتما فامتا كذا افشيت طلعت فاحكمها قال
 لما ان شتما فانما طالقان فماتت احداهما لا تطلق عذنا ما لم تشا كل واحدة طلاقا
 وطلاق الاخرى في المجلس وعنده طلعت كل واحدة بمشيتها وحدها قال انت طالق عذنا
 وطلاق انت عذرا ان شئت ان قال في المجلس للزوجين ان شئت فلهما المشية
 في العذر ولو قال ان شئت فانت طالق عذرا فلهما المشية في المجلس والطلاق في العذر في
 ظاهر الرواية وقال زفر المشية في المجلس الوجهين وانما في المشية في النظم اذ في كل واحد
 لو خبرت في يومها وبعد عذرا فزوت الاول فالتا في فتره قال امر بذكر اليوم
 وبعد عذرا فزوت الامر في يومها بطل مردك اليوم عذرا وكان الامر بذكرها بعد عذرا وقال
 زفرها امر واحد فلا يكون لغير بعد العذر وانما وضع هكذا اذ لو قال اليوم وعذرا فكلوا
 اجماعا لو قال طلق زوجي ان شئت لا ينعقد بالجلس التوقيت فالاجنبى
 طلق زوجي ان شئت يتوقف على المجلس عذرا خلا لفره اعققت عبدا مجبوا
 ويمنع التكفير حبث وخصا وقطع اذ بين لما قد نقصا او خصنا او
 مقطوع الاذنين عن الظهار لا يجوز عذرا فزوت عذرا يجوز قد نقصا اي هو
 والى المحرم بالطلاق اذا كان تمام فله الى الجلاء محرم من امراته وبين
 وقته وبين تمام اجماعا اشتهر وضاعدا فله اجماعا عذرا وعذرا فزوت باللسان
 ولو ذكرت شئتني يتوقف اذ اتممت وكنت موليا فالواحدة لا اقربك سنة
 الا يوما فلو لم يولد عذرا خلا لفره هو في اليوم الى آخر السنة ولو قال سنة
 بنقصان يوم او الانقضاء يوم فهو لاجماعا ويصرف النقصان الى اخرها

من المسئلة وجوه بان تعلق طلاقا لمجي الوقت بان قال اذا جاء رأس الشهر او بفعل الاجنبى كما في مسكنت او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل ذلك على وجهين يقع التغليب في الصلة والشرط في المرض او كلاهما في المرض في الاولين فدمواكم وفي الاخرين متر في باب محمد طلقها بمقتد فقبلت ففجعة العبد عليها حصنت قال انت طالق ثلثا على عبدك هذا فقبلت طلعت وعليها فجعة وعذنا طلعت بغرض وانما وضع في عبد نفسه اذ في عبد غيره وجب عليها الفقة اجماعا احتلت في مرض زوجها يعتبر من ثلث

من المسئلة لو قال لا اقرب احدك هؤلاء هل يسقط الإجماع وهل البعض لا
 واسا الاقرب احدك شئ هؤلاء فعند زفر هو مول من جميعا حتى لو طر احد بين
 بن موليا عند من البواي وعذنا هو مول من واحدة منهم فاذا طر واحدة حثت
 وسقطت الايلاء وانما وضع في قوله احدك شئ اذ لو قال لا اقرب واحدة منكم يصير
 موليا منهم اجماعا لا يكتفى في الثلث فتم قال لسنة الرابع واسا لا اقربك كان موليا
من قال لا اقرب كل الاكبر ايلاة بعد الثلاث فامتح من في حال عذرا و
 لومعت اربعة اشهر فبين جميعا وعنده انما يصير موليا عند طر ثلث منهم لان
 المولى من لا يكتفى القربان في المدة الا بعث يلزمه وهما يلزمه بوطى الواحدة
 دون الثلث لا يتطل الإيلاء ان كانت به ثلث فزوت بغير فقهه بان
 المرأة بالايلاء ثلثا بنقصا ثلث مرد بطل الايلاء عذرا خلا لفره وهي مسئلة
 التجبير وتثبت الفرقة من غير قصد بعد التبعيل منها فزوت النقصان الزوا
 وقوت الفرقة بينهما عند زفر بمجرد الدعاء من غير تعيين لخاص وعذرا يتوقف على توقي
 القاضى كذا
لو شهدا اعققت بعض هؤلاء عتقت وكنت شينيا قبلها الاجمركت شينيا
 قبل عذرا وعذرا لا يقبل وقدمت في الطلاق قال لامة العذر ان تشرى بك فانت حرة
والعتق لو علق بالشري صح وكان الفعل فيمن تشرى فاشترها ثم تشرى لها
 عتقت عذرا فزوت عذرا لا تعق ولو قال ذلك لامة في ملكك تعق اجماعا من الهداية وقولا
 وكان الفعل فيمن تشرى من صورة المسئلة والمراد من الفعل التشرى وتفسير التشرى
 متر في باب الى يوسف وباطل لغير الخاطب اعاققت ابن عبد المكاتب اعققت
 المولى ابن عبد مكاتبه الذي ولد في كنفه او الذي اشتراه المكاتب لا يبيع اعاققت عذرا
 زفر وعذرا يبيع ولا يسقط من من يترك الكتابة ولو اعققت ولد كاتبه مع ابي كاتبه حرة
 يسقط حصته من يترك الكتابة من المسبوط المبكر جنى المكاتب جنابة خطا فانه
ولو جنى مكاتب مورا تكررت فيتمته تكرارا يسقط في الاول من جنى وفي الاخر
 فان جنى اخرى بعد حكم عليه بالاقل منها يلزمه بالجنابة الثانية الاخر من فقيته
 ومن الارش وان جنى ثانيا قبل الحكم بموجب الاولى فليس عليه العتمة واحدة

قال زفر في قوله لا اقرب احدك هؤلاء هل يسقط الإجماع وهل البعض لا واسا الاقرب احدك شئ هؤلاء فعند زفر هو مول من جميعا حتى لو طر احد بين بن موليا عند من البواي وعذنا هو مول من واحدة منهم فاذا طر واحدة حثت وسقطت الايلاء وانما وضع في قوله احدك شئ اذ لو قال لا اقرب واحدة منكم يصير موليا منهم اجماعا لا يكتفى في الثلث فتم قال لسنة الرابع واسا لا اقربك كان موليا من قال لا اقرب كل الاكبر ايلاة بعد الثلاث فامتح من في حال عذرا و لومعت اربعة اشهر فبين جميعا وعنده انما يصير موليا عند طر ثلث منهم لان المولى من لا يكتفى القربان في المدة الا بعث يلزمه وهما يلزمه بوطى الواحدة دون الثلث لا يتطل الإيلاء ان كانت به ثلث فزوت بغير فقهه بان المرأة بالايلاء ثلثا بنقصا ثلث مرد بطل الايلاء عذرا خلا لفره وهي مسئلة التجبير وتثبت الفرقة من غير قصد بعد التبعيل منها فزوت النقصان الزوا وقوت الفرقة بينهما عند زفر بمجرد الدعاء من غير تعيين لخاص وعذرا يتوقف على توقي القاضى كذا

المكاتب اذا جنى جنابات بالشرع وفيما جاز عن العتق مدلولنا في قول ابن عبد المكاتب سوا كان الا ينعق من الاموال وان كان مكاتب وقيد بن عبد المجتهد في المكاتب

من المسئلة وجوه بان تعلق طلاقا لمجي الوقت بان قال اذا جاء رأس الشهر او بفعل الاجنبى كما في مسكنت او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل ذلك على وجهين يقع التغليب في الصلة والشرط في المرض او كلاهما في المرض في الاولين فدمواكم وفي الاخرين متر في باب محمد طلقها بمقتد فقبلت ففجعة العبد عليها حصنت قال انت طالق ثلثا على عبدك هذا فقبلت طلعت وعليها فجعة وعذنا طلعت بغرض وانما وضع في عبد نفسه اذ في عبد غيره وجب عليها الفقة اجماعا احتلت في مرض زوجها يعتبر من ثلث

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاصناف والاصناف
الاصناف والاصناف

كتاب الصيد رجلان ربما اصابا معا فاصابه اسم احدهما
فلا يصيد اصدا معا فوثقا على ذنبه اذ لم يحل فاصبا
واخر يصنع كونه صيدا ثم اصابه
وعندنا محل ولا من يتبع ما كذا دون الذي كان الشئ اسم الاكل اكل عند
زفر وعندنا محل اكل ويكون للماول . ومن اصاب صيدا لم يحل اكله فاصابه
ولا من الذي لا يذب ولكن تصد اصحاب صيد لم يحل المصاب اجماعا لانه ليس
سمي عند المومصل اكله عندنا خلاف لزفر ولورم لا ادمي اكله لا محل المصاب اجماعا لانه ليس
بصيد ونصل السهم صديقه بالفا يستبيحان **كتاب الاصناف**
فوليشة الغنص في وده فيمنه تجوز ما لم ينقض غضباة وهي باع من نفسه
واضرا المالك الغنص جاز عن الاصحية عندنا خلاف لزفر وان اخذ المالك الغنص جاز عن
الاصحية عندنا وان اخذ المالك اضرا من بوضه فعل الباع ان يعيد الزبح بلا خلاف و
لو كان مكان الغنص وديعه لا يجوز عن الاصحية في المحيط والعون والله
كتاب الهبة الهبة بشرط العوض عندنا هبة ابتداء بيع انتهى اى
وان يجب بشرط العوض جاز وان شاء وله لم يتبع عند القبط وعند
زفر من ابتداء وانتهى فلا يجوز قلت لا يفيد المالك قبل القبض ولا يجبر على التسليم ولا يصح
في مشايخ يحل الغنص ويرجع كل واحد منها عنه علما لا ابتداء وقلت لا يرجع واصدا منها
بعدا القبض ويجب به الشفعة وكل واحد منها ان يرد ما في يده يعيب ويجز فلو استحق
ما في يده اصدا يرجع على صاحبه ما في يده ان كان قايما والى القيمة نظرا الى الانتهاء كما
هو الحكم في البيع وعندنا لا بشرط العوض بل يجبر على التسليم ويصح في الشراء
ويجوز الشفعة قبل القبض وصورة ان يقول وهب لك اعل فموصني كذا اذ لو قال وهب لك
بكذا فموصي اجماعا من المحيط والعون وغديما . استحق نصف العوض يرجع الواهب
ويرجع الواهب في نصف الهبة اذا استحق النصف مما يؤت به في نصف الهبة عند زفر
وعندنا في اكله ما كان يرد حائضا الا ان والام يخذ وعندنا لا يرجع بل ان
يرجع ما بقى من العوض ويرجع في كل الهبة وانما وضع في الاستحقاق النصف اذ لو استحق
كله يرجع بكل الهبة اجماعا وقول يوجب اى عوض . قال جميع ما لي صدقة او قال جميع ما
وان يقال ما لي ملكي صدقة تناول اكله قد اطلقه ملكه صدقة يقع على كل حال

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاصناف والاصناف
الاصناف والاصناف

وملكه ولا يلزم التصديق بجمعه عند زفر وعندنا حنفية ومحمد يلزمه التصديق بمال التوكيد
والعشر وعندنا يوسف في المال كما قال ابو حنيفة وعنده في الملك كمال زفر وقال مالك تصديق
بثالث حاله وقال الشعبي لا يلزم من وقال الشافعي ان علقه بشرط المنع فهو بمنزلة الهبة
اذا حنفت . لو قال اعطني من العبد ولا رجوع للواهب فيه فيلزم . ارادوا به العبد
ولزم الواهب في مقلد . ان الذي وهبته بخاله . ان يرجع فيه فقال الموهوب له
سمي العبد عنك وليس كذلك ان يرجع فيه وقال الواهب بل كان سمي كذلك وقت الهبة
فالقول للواهب عندنا ويرجع وعندنا للموهوب له ولا يرجع . **كتاب البيع**
والجواز لاسم فيه عددا او بتعظيم لم تجز بل قسدا اسم والعدييات
المستفادية كالجوز والبعض لا يجوز عند زفر عند ابو حنيفة والبعض وزنا في الجوز كيلاو
عندنا يجوز فيها كيلاو وزنا وعدا من المبسوط وذكر فتاوى الانطس اجماعا لا يجوز
الاسلم لا يجوز والبعض كيلاو وزنا وانما وض في العدييات المتفادية اذ في العدييات
المتفادية منها كالزمان والطبخ لا يجوز اجماعا والغافل صل منها فزفر في اول باب يوجب
لو اخرج كذا ربح عنك السلم بعد الرجوع فالتسديد ما اتفكتم . السلم بشرط الخيار
فا سدر فلو استقر من له الخيار قبل الاقرار لا يعود جازا عند زفر وعندنا يعود وحل كلاه
ان يكون راس المال في ما وقت استقرا الخيار اذ لو كان هالكا لا يعود جازا اجماعا ذكره
في المبسوط والمحيط . لو عديم السلم فيه بوجها . حل ففدحا . التسديد فاعلم . حل
الاصل في السلم ثم انقض السلم فيه فعن له حنفية لا يفتسخ السلم به اذ زفر ولا خيار
في ظاهر الرواية ان شاء رضى لا ان يوصى فبطا ليد به وان شاء فنيه وانما وض بوجها تمام
الاجل اذ الانقطاع في خلافه يفسد . وقال اسفا حيا را ابا البراء قبل الذي ليس في التسديد
باع بشرط اخبار الابرار ثم اسقط قبل مضى انشد لا يفتقد جازا عند زفر وعندنا يفتقد
جائزا . ورجعهم زبدا في التسليم . بعد اقرار في التسديد ثم . وجب بعض اسام
فان منتهى في بغير . ولم يحد الى الجواز فخر . السلم يوفى بعد الاقرار
وهو قليل ينتفع السلم بغيره ومنهنا صر في باب الى حنفية نقابا بعد السلم ثم
ولو قال سلمتكم قبل . مكان لا يرسله الغير يحل . ادى مكان راس المال يغني جاز
عند زفر وعندنا لا يجوز . وذهبوا براس السلم . لغو ولو لم يسم ايضا فاعلم .

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاصناف والاصناف
الاصناف والاصناف

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاصناف والاصناف
الاصناف والاصناف

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاصناف والاصناف
الاصناف والاصناف

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاصناف والاصناف
الاصناف والاصناف

دب السلم

خذ المسلم اليه من رب المال براس المال رهنا جازعنا وان هلك الدهن في المجلس يصير ثوبا
 اس المال ومن السلم وان لم يملك حتى يفرق بطل السلم ويورد الدهن على الراهن وقال زفر الدهن
 باطل والسلم فاسد ويكفي امانة في يده وانما وضع في جانب براس المال ذلواخذ المسلم اليه بالسلم
 فيه رهنا جازعنا وبهلا يصير مستوفيا للسلم فيه فلا ضمان في زيادة قيمة الدهن عندنا وقال
 الساسني بطل امانته ويرجع رب السلم بالسلم فيه من نظم الفقه والمداينة وشركه عند المسئلة
 الثالثة السلم بلفظ البيع فحان يقول بعت منك عامه كومن اخطت صفحتها كيت وكيت بكذا
 لا يجوز عند زفر وعندنا يجوز قاله في الحيط في انعقاد السلم بلفظ البيع روايتان وفي انعقاد البيع
 بلفظ السلم اتفاق الروايات **اختلف العاقدان في قدر اجل السلم** فانقول للمتكر الزيادة
 وفي اختيار القول في قدر الاجل **خالفنا في قولنا لا اقل** عندنا وعندنا في لفظه
 ويتراوان عند السلم من العون **اشترط وشروط ايجاب لعين ثلثة ايام** فالبيع على هذا
 لو شرط احيانا من عقد **لم يثبت المشروط والعقد فاسد** الشرط جازعنا خلافا
 لزفر واذا جازعنا لم يجرى جازعنا وبها نقض انقضض شرط احيانا ولا يجزى انما يصح بطريق البناء
 عن العاقد فوجب تقديمه عليه مقتضى صحيح فان اجاز احدما ونقض الحزب الساسني
 اولى وان خرج كلامنا عما يعين بقصر العاقد في رواية لانه اصل ونقض الفقيه في رواية
 اخرى لان الفقيه اقوى لان المجاز في الحقيقة الفقيه ولا يعكس الاول اصح **باع زينا بزيوت**
والزيت بالزيتون عالم يعلم **زيادة الزيت ناهل تفهم** والزيت الذي في الزيتون
 اكثر او مثله لا يجوز لان بعض الزيت او النخل يوا وان كان اقل جازعا واما الفضل بالنخل
 وان لم يعلم ذلك جازعنا زفر وعندنا لا يجوز فالجواز عند جازعنا يعلم ان الزيت الذي
 في الزيتون مثل الزيت اكله او اكثر منه فحينئذ لا يجوز من العون الزيتون اسم الشجر
 ثمرة يسمى باسمه ايضا والزيت دهنه **وعلى هلاص السيف المحل بالفضة** بفضته
 والصفوف في السيف المحل هكذا **عند ازيدا وانما يفسد واستبوا خالصة على**
 الوجوه الاربعة ان علم ان الفضة اكثر جازعنا بالاتفاق وان علم انها مثلها في
 السيف من الفضة او اقل لم يجز بالاتفاق ولو لم يعلم ذلك لم يجز عندنا وعند زفر يجوز
 من نظم الفقه **وكيف استاك المسير بالتمن** **حق الوكيل بالمشاء فاعلم** **الوكيل**
وهو يملك كصا من لا مؤمن بالشرك ادى الثمن من مال نفسه لانه محبس

هذا هو السلم
 وهو بيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

هذا هو السلم
 وهو بيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

هذا هو السلم
 وهو بيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

هذا هو السلم
 وهو بيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

البايعان بين دهنين هكنا

هذا هو السلم
 وهو بيع بدينار
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين
 او بدينارين

المبيع عن الموكل حتى يتوفي الثمن من الموكل عند ولو هلك عند بعضه وعندنا ذلك
 الهلاك موت في باب القالات **جمع بين عبد ومدر بفسد البيع** فنهنا عندنا **جمع بين**
لوايح عبدتين وكان واجدا **مدر ثوبا في الجمه فاسد** بحصة من الثمن ولو جمع بين
 وهكذا المكاتب العاقد **جزو عبد بطل فيها اجماعا والمكاتب وام الولد كالمدر من**
الهداة وزاد في المختلف وقال وللمين حصه كل واحد فائدة ان يصير العتق متقنا
 بين الثلثة اذ لو بين فبيننا خلاف وقدره الباب الصغير وقدره نظم الفقه في ثلثة
 المكاتب بان كان البيع بغير رضا المكاتب وفائدة ان يظهر اختلاف فانه بعه برضا جازع
 في اصح الروايتين ذكره في المبسوط وقول وهكذا المكاتب العاقد الذي حصل الكفاية
 بعقده قلنا ولعل التقييد وقع اختراعا عن معني البعض فهو بمنزلة المكاتب عند بعضه
 وتقر في الفصل السابع من كتاب زيادات قام حان ان معني البعض مكاتب معقود
 غير ان كتابه لا يتقبل الفسخ والرفع وكذا لا يرد الى الرق ان يحجز عن السعانة بخلاف المكاتب
 الاعلى ذكره في عمدا بالمسوط واذ لم يتقبل بيعه باطلا على ما ذكره في بيع نظم الفقه من
 الاصل ان كل ما يرتفع بالرفع باعده به وعليه فاسد وكل لا يرتفع بالرفع فالبعده به
 وعليه باطل فعلى هذا التعديل ينبغي ان يكون الجمع بين العبد والمكاتب الذي هو معني
 البعض كالجمع بين الحزو والعبد ولا يكون فيه خلاف فتقر المعاقدين ان كانت الاو
 موافقة لهذه الاصول **والا لو اتفقا في فضيلة الرواية في اعم الكتب فلم اظهر عليه سوى**
ما كتبت لوقار ان موثقتك والبرك لم اسئلة فلما بيع بطل **باع بشرط**
انه ان لم ينقذ الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينها جازعنا خلافا له وقول فلا بيع
 من المسئلة وبطل جواها وانما وضع في الثلث اذ لو لم يبين الوقت اصلا بان قال بعبتك
 بكذا على انك ان لم ينقذ الثمن فلما بيع بينها او بذكر وقت مجهول بان قال ان لم ينقذ الثمن
 ايا ما فليبيع فاسدا جاعا ولو ذكر اربعة ايام او شهر اختلفا فليبيع فاسدا عند الشيخ خلافا
 لمحمد بن مائه وابو يوسف مضطرب والاصل انه على بشرط اختياره ان هذا لو كتبت
 حتى مضت المدة ثم البيع وهناك لو كتبت حتى مضت المدة فسد البيع من جامع المحبوس
 والاحل المحبوس في البيع اذا **اسقط لم يرتفع فساد العقد** باع الى اجل مجهول
 ثم اسقطه قبل حمله جازعنا خلافا له اعلم بان البيع الى اجل مجهول لا يجوز اجماعا

فراذلي ان يهودا الى الكسفاط
 المدلول من ان اسقط وعنده ان يكون
 مسماه بهذا ان لم يرتفع فساد هذا العقد

يسوا كانت الجمالة متقاربة كالحصاد والدياس مثلا او متقاربة كهبوب الريح وقدر
 واحد من سفره فان ابطال المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل محله وقبل نفع العقد والفساد
 انقلب البيع جائزا عندنا وعند زفر لا ينقلب ولو مضت المدة قبل ابطال الاجل نال الفساد
 ولا ينقلب جائزا اجماعا وان ابطال المشتري الاجل المجهول المتقارب قبل التفرق وقد
 التفت انقلب جائزا عندنا وعند زفر ولو تفرق قبل الابطال نال الفساد ولا ينقلب جائزا
 من شرطه الطيوي في اول السلم قلت ذكر الشيخ رحمه الله الاجل المجهول مطلقا وذكر
 اسقاط الاجل مطلقا وقد تبين ان اسقاط كل واحد موت بوقت على وجه فلا يحرم
 هذا البيان وقع مقتضا عند المصنف الطالب ^{راى ثوبا مطويا لم ينش حين اشترى}
 والثوب من رؤيته ان ينشرا والدار ان يدها فتنظرا فلهذا لم يعلم ينش
 ويرى كل عنده وعندنا لا يخالف فانظر الى ظاهر الثوب مما علم البغية الا اذا كان في طية
 ما يكون مقصودا كموضع العلم فلا بد من رؤيته المسئلة الثانية راي محي الدار فلا خيار
 له عندنا وان لم يشاهد بهيوتها وكذا اذا راي خارج الدار او اشترى البستان وعند زفر
 لا بد من دخول داخل البيوت والاصح ان جواب الكتاب على وفاق عادت في الابدية
 فان دورهم لم يكن متقاربة يوما فاما اليوم فلا بد من الدخول في الدار ولا يمكن برؤية
 الخراج في الكرم وروى الاشترى من الهداية وجامع قاضي خان والنا وض في الدار اذ في بيت
 الخلعة بالفارسية غلة خانه الفتوى على جواب الكتاب لانه غير متقاربة من الخزانة
 ومشتري الاثنين يرد الواحد بالثوب قبل القبض فانهم اشترى عبد بن
 صنفه واحدا ثم وجد باصدا عيبا قبل القبض رده وحل بحصة من الثمن عند
 ان شاء وعندنا يرد دما ويسكها والنا وض قبل القبض اذ بعد يرده خاصة اجماعا
 من العون ومشتري بنفسه ثوبا عالم بيبين لم يربح قال الشيخ اشترى ثوبا
 بدين معلوم وقبض ثم تعيب في يده لا يصنع احد ليس له ان يبيعه مرا بخر من غير
 بيان ذكر عندنا وعندنا لا ذكر لما وضع ذكره التعيب بنفسه اذ لو تعيب بفعل
 المشتري فقولنا كقولنا وبيعه بشرط التبري من كل عيب لا يجوز فاشترى
 بشرط البراءة من كل عيب جائز البيع والشروط عندنا وعندنا ص البيع وبطل
 الشرط وعندنا شافعي فسد البيع وسبغ في يابه والله اعلم بالصواب

قوله بفسد ثوبا
 اي بفسد ثوبه ففسد

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

لرباع

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

لرباع نصف المشتري ثم وجد عيبا قبل القبض فوجع ان فسد اشترى شيئا
 بعضه او همه ثم وجد بايبا عيبا لا يربح بنقصان العيب وظاهر الروايات وروى
 محمد وزفر ان يربح بنقصان العيب في الباقي ^{ماع شيئا بالدرهم ثم اشترى قبل التفرق}
 لرباع بالفضة ثم بالقل من ذهب يكتسب قبل التفرق بدل ما يربح فيها اقل من قيمة
 الدرهم عندنا وعندنا لا يجوز لانها جنس واصرة الغنمية ^{زنت امه انسان ليس}
 وان يبع من اخيه زناها كان على عيدها اشترى لها لموها ان يطلها حتى
 يستبركها بحضرة عند زفر وعندنا ذلك ^{اشترى امه منقطع ابيض لاعز اباك}
 لو اشترى من حضرة مرتفع فهو كها حولي لا يستعج بسترها سنتين عنده
 وقلت صرغ باب مجرده ولو اعدا عيبا اذ ان التفرق من الزبوف جائزا فان علم
 رباع شيئا وقبض الثمن وسلم البيع ثم وجد الثمن ريبا فاجاز للبايع ان يستره المبيع
 فيحسبه حتى يستره احياء عنده وعندنا ليس له ذلك ^{اشترى عينا بعين بشرط}
 عين بعين بشرط التحجير في واحد فهو عليه يقصر الخيار في واحد منها بان
 باع عبد بنوب على ان يالحجار في الثوب فبعد يقتصر الخيار في الثوب لمشتري الثوب
 وهو باع العبد ويكون البيع في العبد بيعا باتا حتى لو اعتق البايع العبد مدة الخيار
 لا ينغى وعندنا يتعدى الى العبد ويكون له الخيار في العبد حتى لو اعتق العبد ففسد عتقه
 من شرطه عندي بعض المشايخ ^{مبتاع حر قبل قبض اسلمه فخلت لم يملك الشئ}
 حتى اشترى من ذمي حرا ثم اسلم قبل القبض ثم تخلت الحر قبل ان يقبض بفسد البيع
 فعنده لا يبع بينهما لان البيع قد فسد باصدا جماعا فلا يعود جائزا وعندنا يبي البيع
 ولا خيار لان البيع كان صحيحا الا انه اعترف بالفسد وباتخلل النفع قبل تفرقه فصار
 كزوال جهالة الاجل وقد مر ولا يخير للتقير ^{اشترى ثوبا علم انه هوى فاذا هو}
 وان شتم الهوى في الشئ ويبدل بخيرا خيرا ^{بلى يجوز البيع عنده}
 لا خيار وعندنا لا يبع بينهما والحاصل انه عندنا اختلاف وصف وعندنا اختلاف جنس
 ولا يجوز بيع دار بالظرف ^{فالخ فيها شامل اهل الحق باع دارا بطرفها}
 لا يجوز عنده لانه يشتمل طريق العامة ولا مكر له فيه وعندنا يجوز وينصرف الى
 طرفها الخاصة بدلالة احوال كتاب **المصرف**

في البيع والشراء
 في البيع والشراء

في البيع

فصل في ما يستقر من اديا فان هذا الجوز فاذريا الدرام والذنا في التبعين في
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرن خلاف انه اذا عين الدرام
 في عقود المعاوضات لا يجز عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وغيره ما يجب عليه تسليم عينها حتى
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قيل لا يصح القبول ولو هلك
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت الا في المثل لم يترك مطالب بتسليم مثلهما من جنسها
 ومن جنسها مسئلة النظم باع دينار بعشرة دراهم ثم استقرض كل واحد منهما
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل انسانا بان يشتري له
 شاة بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فان تبين اجماع حتى لو هلك الدرام قبل
 البيع يغزول الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريقه غير ان الله المحكي له **ع** وعلى هذا اذا احتج احد
 كذا اذا احتج حاقدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برلى الفرق ثم ادعى بده
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنولية يثبت كذا في المرامد هبت
 قبل ان يتفرقا صاروا دينين بعشر يجعل هذا افضاضا عليه بطل اشتري
 عشرة دراهم بدينار وادى الدينار وكذا في المشتري الدينار على باعية عشرة دراهم فجعل
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال بمثل العرف ونحن نقول
 هذا في تصرف الاول وسبع لتلك الدرام بالذنا **ع** من في باب المقالات
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كذا يحرم
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعزى حكمي يقضى استهلك حل ذهب
 لاسان فقص الله عليه بغيره من الدرام فاقترعا قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحل ما يتحل به المرام من ذهب او فضة وجمعه
 حل على فقول كذا في جميع نذر من الموب **ع** استهلك دراهم غنم ووجب عليه
 وباطل تاجيل غنم لا يرم على امرئ مستهلك الدرام ضمانا فاجل فالتاجيل

واحد

فصل في ما يستقر من اديا فان هذا الجوز فاذريا الدرام والذنا في التبعين في
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرن خلاف انه اذا عين الدرام
 في عقود المعاوضات لا يجز عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وغيره ما يجب عليه تسليم عينها حتى
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قيل لا يصح القبول ولو هلك
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت الا في المثل لم يترك مطالب بتسليم مثلهما من جنسها
 ومن جنسها مسئلة النظم باع دينار بعشرة دراهم ثم استقرض كل واحد منهما
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل انسانا بان يشتري له
 شاة بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فان تبين اجماع حتى لو هلك الدرام قبل
 البيع يغزول الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريقه غير ان الله المحكي له **ع** وعلى هذا اذا احتج احد
 كذا اذا احتج حاقدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برلى الفرق ثم ادعى بده
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنولية يثبت كذا في المرامد هبت
 قبل ان يتفرقا صاروا دينين بعشر يجعل هذا افضاضا عليه بطل اشتري
 عشرة دراهم بدينار وادى الدينار وكذا في المشتري الدينار على باعية عشرة دراهم فجعل
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال بمثل العرف ونحن نقول
 هذا في تصرف الاول وسبع لتلك الدرام بالذنا **ع** من في باب المقالات
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كذا يحرم
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعزى حكمي يقضى استهلك حل ذهب
 لاسان فقص الله عليه بغيره من الدرام فاقترعا قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحل ما يتحل به المرام من ذهب او فضة وجمعه
 حل على فقول كذا في جميع نذر من الموب **ع** استهلك دراهم غنم ووجب عليه
 وباطل تاجيل غنم لا يرم على امرئ مستهلك الدرام ضمانا فاجل فالتاجيل

واحد الطالب فالتاجيل لا يبطل
 لانه صرف وعندنا يجوز

باب ما ينعى من كتاب

الشفعة

باب ما ينعى من كتاب
 وليس للدينار حكم الدرهم في نكرة الشفعة **ع** ولو اشترى
 درهم فسلم الشفعة ثم بين ان الثمن مائة دينار فبعتها الف درهم او اقل او اكثر فبعت
 على شفعة عندنا على كل حال وعندنا اذا كانت ثمنها اقل من الف فهو على شفعة والا
 فتسليمه صحيح لانها جنس واحد معنى وانما وضع في النذر ان اذ لو اشترى ثمن شي آخر
 مما يكال او يوزن فسلم الشفعة فاذا الثمن من نصف آخر اقل مما هو في النذر او اكثر او اشترى
 الثمن عبدا او ثوبا او دابة ثم ظهر ان كان مكيلا او موزنا فهو على شفعة اجماعا من الميسر
 بيتان في مصرين يباعان بمثل الجوز اخذوا جدي بالشفعة اشترى دارين بشفعة
 واحدة في شفع لهما واراد ان ياضاها دون الاخر لم يكن له ذلك عندنا خلافا له
 ولا فرق عندنا بين الدارين المتلاصقتين او المفروقتين في مصر واحد او مصرين اذا كان
 جارا لهما وانما وضع في المصرين اذ في المصر الواحد لو كان محل الخلاف ان يكون الشفعة
 واحدة وان يكون شفعين لهما اذ لو كانت الشفعة متعديا كان له يا ضاهاها سواء
 كان جارا لهما بدار او بدارين ولو كان شفعين لاصحابها فاضاهاها فهو شفعين في ارض
 الروايات عن جارية وهو قولها من فتوى قاض خا والافطس ومترج عندي
 واليد تلقى حجة الجوار لشفعة تدفع بالايكار بيعت دار حجت دار
 في يدرجل وطلب دو اليد الشفعة فانكر المشتري كون الدار مكيلا لا يبر من البيت عندنا
 وعندنا والشافعي يكتل باليد **ع** اشترى الابن لصبيته دارا والاب شفيعها فلان
 كواشترى للابن دارا ما احتوى بشفعة لنفسه حال الصبا يا ضهاهاها الشفعة
 لنفسه عندنا خلافا له واذا اراد ان اخذ وطلب يقول اشتريت واخذت بالشفعة
 وانما وضع هكذا اذ لو اشترى الاب لنفسه دارا والصبي شفيعها فليس للصبي اذا
 بلغ ان ياخذها من الميسر وفدى قاض ان احتوى حجة ابي ليس له ان يجعه
 يملك لنفسه بالشفعة وقولا ما احتوى جواب المسئلة **كتاب الاجارات**
 وما جئت يد العجير المشتري فليس فيه مفرق ما فيه شك الاجار المشتري يفر
 ما تلف بفعل عندنا خلافا لفرق واشتاق وقد مر دافعة في باب الشفعة قال
 في المحيط انما يضمن ما جئت يد عندنا اذا كان محل العمل مسلما الله سبحانه يملك

والفرق بين ارضان جاريان
 بالدرهم من الشفعة
 ما زاد في الشفعة
 ما زاد في الشفعة

فصل في ما يستقر من اديا فان هذا الجوز فاذريا الدرام والذنا في التبعين في
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرن خلاف انه اذا عين الدرام
 في عقود المعاوضات لا يجز عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وغيره ما يجب عليه تسليم عينها حتى
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قيل لا يصح القبول ولو هلك
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت الا في المثل لم يترك مطالب بتسليم مثلهما من جنسها
 ومن جنسها مسئلة النظم باع دينار بعشرة دراهم ثم استقرض كل واحد منهما
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل انسانا بان يشتري له
 شاة بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فان تبين اجماع حتى لو هلك الدرام قبل
 البيع يغزول الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريقه غير ان الله المحكي له **ع** وعلى هذا اذا احتج احد
 كذا اذا احتج حاقدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برلى الفرق ثم ادعى بده
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنولية يثبت كذا في المرامد هبت
 قبل ان يتفرقا صاروا دينين بعشر يجعل هذا افضاضا عليه بطل اشتري
 عشرة دراهم بدينار وادى الدينار وكذا في المشتري الدينار على باعية عشرة دراهم فجعل
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال بمثل العرف ونحن نقول
 هذا في تصرف الاول وسبع لتلك الدرام بالذنا **ع** من في باب المقالات
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كذا يحرم
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعزى حكمي يقضى استهلك حل ذهب
 لاسان فقص الله عليه بغيره من الدرام فاقترعا قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحل ما يتحل به المرام من ذهب او فضة وجمعه
 حل على فقول كذا في جميع نذر من الموب **ع** استهلك دراهم غنم ووجب عليه
 وباطل تاجيل غنم لا يرم على امرئ مستهلك الدرام ضمانا فاجل فالتاجيل

فصل في ما يستقر من اديا فان هذا الجوز فاذريا الدرام والذنا في التبعين في
 عقود المعاوضات عندنا وعند الشافعي بغيره وقرن خلاف انه اذا عين الدرام
 في عقود المعاوضات لا يجز عليه تسليم تلك الدرام بعينها حتى لو سلم مثلهما من
 جنسها ليس لصاحبه ان يمتنع من القبول ولو هلك الدرام قبل التسليم لا يفسخ العقد
 ويكون مطالب بتسليم مثلهما من جنسها عندنا وغيره ما يجب عليه تسليم عينها حتى
 لو سلم مثلهما من جنسها لصاحبه ان لا يقبل ولو قيل لا يصح القبول ولو هلك
 الدرام قبل التسليم يفسخ العقد ولا يثبت الا في المثل لم يترك مطالب بتسليم مثلهما من جنسها
 ومن جنسها مسئلة النظم باع دينار بعشرة دراهم ثم استقرض كل واحد منهما
 ما باع قبل الافتراق جاز عندنا خلافه وفي غير عقود المعاوضات بغيره اجماعا
 كالصدقة والشركة والمضاربة والغصب والكفالة فان من وكل انسانا بان يشتري له
 شاة بعينه وسلم الدرام اليه وعينها فان تبين اجماع حتى لو هلك الدرام قبل
 البيع يغزول الوكيل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ البيع ولا يثبت الوكيل مطالب
 بتسليم مثلهما من جنسها من طريقه غير ان الله المحكي له **ع** وعلى هذا اذا احتج احد
 كذا اذا احتج حاقدا عظيما فاستبدل من قبل ان يوليها برلى الفرق ثم ادعى بده
 في المجلس مع العقد عندنا وعندنا بطل والنولية يثبت كذا في المرامد هبت
 قبل ان يتفرقا صاروا دينين بعشر يجعل هذا افضاضا عليه بطل اشتري
 عشرة دراهم بدينار وادى الدينار وكذا في المشتري الدينار على باعية عشرة دراهم فجعل
 وتراضيا قبل الافتراق جاز عندنا وعندنا لا يجوز لانه استبدال بمثل العرف ونحن نقول
 هذا في تصرف الاول وسبع لتلك الدرام بالذنا **ع** من في باب المقالات
 وان يبيع شيئا بنصف درهم فاستلم منه درهم كذا يحرم
 ويبيطل الفرق قبل القبض قضاء من يعزى حكمي يقضى استهلك حل ذهب
 لاسان فقص الله عليه بغيره من الدرام فاقترعا قبل القبض لا يبطل القضاء عندنا
 وعندنا يبطل لانه صرف حقيقة والحل ما يتحل به المرام من ذهب او فضة وجمعه
 حل على فقول كذا في جميع نذر من الموب **ع** استهلك دراهم غنم ووجب عليه
 وباطل تاجيل غنم لا يرم على امرئ مستهلك الدرام ضمانا فاجل فالتاجيل

من ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من
 هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها
 لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة
 يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق
 ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال
 في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم
لو قال خطب اليوم والاجر كذا والنصف لوجه العقد خطب فسد باب السج
كذا كرهها اختلف الفقهاء واختلف الاجراء فيشترط ان قال ان خطب يوما
فكرد ما كان وان خطب في سائر يوم من الشيطان عننا وفسد اعني استاجر محالا
لو كسر الحمار في الطريق بالعقد يحميه في الشوق يجعل على ظهره او مركبه حمارا
 غرمة فيمنه محموله واجبر بعض الحملين بركبها الى موضع كذا بكذا فافقوه بعض
 وعندنا المالك لا يضمن هذا فغير محمول واجبر الحمار الى الطريق عدلمان ذم الناس حتى
 انكسر يضمن في مكانه ان كسر عنده وجب له اجر محمول واخيار المتاع وعندنا
 المستاجر بالحيوان شاذ يضمنه فيمنه غير محمول ولا يردوان شاذ يضمنه فيمنه محمول
 اعطاه الاجر وانما يضمن في العدا ذونه لا يتصور الخلاف بيننا وبين زفر فانه لا يضمن
 للاجر المستعمل الا بعد قصد الاثلاف ذكر في نظم الغفر ولو زعم الناس حتى انكسر
 لا يضمن بالاجماع من كسر الطريق ولو كثر البغال لم يضمنه فالاجر لا يطلب ما لم يرض
 استاجر بعير او دابة اخرى الى مكانه قال ابو حنيفة اوله وهو قود زفر لا يجب
 الاجر الا بعد انقضاء المدة وانتهى السهم فلا يجرم لو استاجر بها ذاهبا يجب اهلاليه
 مكته وان استاجر بها ذاهبا وجائيا يجب اذ ارجع وهو صورة النظم حيث قال
 ما لم يرجع ثم يرجع ابو حنيفة وقال يجب بعد العقد بلا فصل وبه اخذ مالك والشافعي ثم رجع
 وقال يجب ساعة فساعة ويوما بعد يوم ومرحلة بعد مرحلة وبه قال صاحباه
 من نظم الغفر والهداية لكن اختلف في الهداية المرحلة وقال لاه القياس وجوب
 الاجر ساعة فساعة لتتحقق المساواة الا ان المطالبة في كل ساعة تقضي لما ان
 يتفرغ لغيره فيمتصّر فقدرنا بالمرحلة واجاز الدار والعبد على هذا من العون

في ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم

استاجر او اجرا او اجرا مات ففسططت ايضا فاسد ربحان امر اجلا او
 ثم مات ادمما حتى فسدت في حصة الميت اجماعا فلو فسد في حصة الحي ففسد
 لو قال عشر اجرم الى كذا وقال ذاك العشر امر نصف ذا استجره بغيره ففسد
 وبه ربحان فللقام الاجر خمس وعشر لا تمام عشر فقال المستاجر الكريمتي
 من الكوفة الى بغداد بعشر دراهم وقال الاجر اكثر تترك الى العصر وهو نصف الطريق
 بين كوفة وبغداد بعشر دراهم ولم يركبها حتى وافى وتراوان لم ينع لصاحبه بينه والآخر
 يقض لمن قامت له البينة وان اقام البينة في قول له حنيفة او لا وهو قود زفر
 يقض بها الى بغداد بخمسة عشر وقال لاه وهو لا يقض بينة المستاجر الى بغداد
 بعشر من المحيط وغيره ولو عدا مستاجر عدا شرط من موضع وعاد فلو لم يفسطط
 استاجر دابة الى مكانه في وزه حتى ضمن ثم عاد لايبراعن الضمان عندنا خلافا لوقد
 من نظير في العارية قال في جامع قاض ذكر الفذوري ان المستعير لايبراعن
 الضمان رواية واحدة وفي المستاجر روايتان استاجر ليعمل طعاما له في موضع
 وحامله الطعام بالاجر الى زيدا اذ اذله الاجر يلى كذا الخ لاه اعاده
 الى المكان الاول فله الاجر عنده وعندنا سقط الاجر وحمل الكتاب من زفر با محمد
كتاب الشهادات شاهدا سعي اذا اختلفا في الزمان
 وشاهدا سعي اذا اختلفا في وقت او المكان صرفوا او المكان يقبل عندنا خلافا
 وليس يكفي للقبول شاهدا سعي في الحدود يذكروا شهدا على حدود وذكروا
 ثلثة حدود وسكت عن الرابع تقبل عندنا خلافا له وانما يضمن في ترك ذكر اذ
 لو غلطوا في حد من حدود الاربعة لا يقبل وعبد الفتوى **كتاب الدعوى**
 لو ادعى المسلم والذمي ما قد ولت جارية بينهما تساويا ولا اخض المسلم
 جارية بين مسلم وذمي فولدت فادعيها نسب فهو لهما عنده وعندنا ولد للمسلم
 والذمي والجنس كذا كان ادعيها فلا يل احتضن بك تساويا وكذا لو ولدت
 امه بين الاب والابن فادعيها فهو بينهما عنده وعندنا من الاب اعلا زفر
 لو ولدت ثلثة في البطن جارية من غير زوج يمين لها ولدت ثلثة اولاد
 فيدعي الاكبر مولاهما استقر على الجميع لا خصوصاً من ذكر بطون مختلفة يان

في ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم

في ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم

في ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم

في ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم

في ضمان العقد لو كان من ثريا وفي وسع الاجر دفعه حتى لو حصل العرق بعل الملاح من هذه او خرقه بضمن اذ لم يكن صاحب المتاع في السفينة وان كان هو او وكيله فيها لا يضمن لانهم يسلم المتاع الى الملاح وكذا لو كان المتاع لا كبداية وصاحبه الدابة يضمنها ففسططت الدابة وفسدت من المتاع فلا ضمان على صاحب الدابة بالاتفاق ذكر في المنشور واما الوسط بان زعم الناس لا يضمن اجماعا ذكر في شرح الطحاوي قال في طريق جرد الاله ان اجماعا والحقان والبراز لا يضمنون ما تلف بضمنهم

بين كل ولدتين ستة اشهر فصاعداً في المولى نسب الأكبر ثبت نسب الكل منه عند
 تمام ثبت نسب غير الأكبر لم يترق وصارت الام ام ولولده بالافاق لكن عندنا يترق
 من ان يموت المولى ولولده الام المولى ولولده الام المولى ولولده الام المولى ولولده الام المولى
 النسب من الولد بل ثبت من الزوج من الميسر **كتاب الاقرار**
 له على الالف بل الغار **تلكم الثلث لا الثلثان** قاله على الف درهم لابل الف درهم
 لم يترق ثلثه آلاف عنده وعندنا الفان **مريض مرض الموت اقراره جنيته** يدين ثم تزوج
 اقراره بالدين لا جنيته **في مرض وصرت زوجة** ثم مات بطل الاقرار عنده وعندنا لا
 يبطل الاقرار بالثنية **كيفية الاقرار والوصية** ولو اوصى لها او وهب لها ثم تزوجها
 بطل اقرارها من ثمة السفرة والثنية الموت **دفع الراجل ما لا مضاربة في المضاربة**
مضاربة قد قال نصف حامي دج ونصف داسم اللقي بالجرم وقاكة
 وذكر قال الكل بالكل مائة قال قول لرب المال راس المال الف وربحت الف
 وقال لرب المال اكل راس المال ولم يترق قال اوصى اولاً وهو قول زفر الغزالي
 وفرد الآخر وهو قولها القول للمضارب **واحد قال غصبة** اذا قال معي ثقب في الف
 رجل قال غصبتا من فلانة الف درهم ثم قال كذا عشرة وفلان ادعى انه هو الفاصب لالف
 لم يترق عشرة الف عنده وعندنا الف درهم وعلى هذا لو قال اقرضت فلانة او ادعنا او
 اعارنا او قاله علينا وفلان يدعي عليه والنيق بشدداً واليا وتجنيتها الزيادة
 وهو كل ما بين عقد من اى بين عشرة وعشرة من الطلبة ولعله اراد مهنا نفس
 الزيادة **لو قال اعطني ثراي عني ابى لي ولولدها وهو ابي في النسب** قال هذا
 فقال لي الابن لا انت استر من جميع المال لا النصف **فقد المال الذي في**
 يد ميراث من ابى لي ولهذا وهو ابي في المال الميراث انا ابن الميراث لا انت والمال
 كله قال بطل الميراث وعندنا بينهما نصفان وقول فقد اوجب **اقرضني بالف**
 ويظهر الاقرار بالزيف اذا قال **لا اقرضني** ذا زيف فقال الميراث بل
 كذا الف مثلاً عن مريض فقال بل عن ابي او قرض عليك الف جباك ان رد
 للاقرار عنده وعندنا يجب كذا اقرار بالالف له **لو قال لابل فلانة ابطك** زيد
 اقراره لرجل فقال الميراث لابل لزيد كان باطلا عنده وعندنا باطل الميراث وسلم الى



لو قال هذا اكل منك بتعنه **متصلاً بغيره** دفعته **والرجل هذا العبد لك** اشترى
 منك متصلاً بالاولى مع الاقرار عنده ولا يبيع العبد من لوفام البينة عنده لا يبيع
 عنده لا يقبل لو قال اوصى موري بالثلث للفضل بل للفقير بل للثبث اوصى بالثلث
 كان كذا واحده ثلث ولا يكلفه ثلث من يعطى الاول ثلث ماله فلانة لا
 بل فلانة فغده بتم بينهم الثلث لكل واحد ثلث ماله ولا يبيع لابل ثلث
المال للاول ولا لثاني والثالث كتاب الوكالة
وكا من يوكل من القاضي اقر على ذلك وكل لا يقدر **مريض باب يعقوب** بجماله
 وان يوكل بالخصام مريض في ليلته يرون ذلك دعوى وكل جليل بالخصومة في
 شئ مع رجل جائد اصدما ان يقول بغير بدون محض من الاقر عنده خلاف لا وفي الخلع
 والبيع والشراء والطلاق بال ولحقاق بال والكتب بزوج امرأه ليس ذلك اجماعاً
 احاقن الطلاق والعناق ورد الودائع والعوازي والعصوب وقضا الدين له ذلك عنده
 من نظم الفقه واجامه المحبوب والميسر **الوكيل بالبيع وغيره** وكل غيره به بفعل الذي يجرى
 وكيل عقيد وكل الغير فعل **بخصه الاول** ما قال بطل الاول يجوز عنده خلاف
 له **وما قال بخصه الاول** اذ غيبته لا يجوز اجماعاً ولو باع بغير محض من الاول فاجان
 الاول فعل هذا المخلوق **انما وضع في العقد** اذ في الطلاق والعناق لو طلق الوكيل
 اثبات او اعنى الاول حاضراً وغائب لا يجوز عنده ايضا وقار جاح فاضحة لانه
 الوكيل علق بلفظ الاول دون الثاني ومما يتعلق بالشروط وفي الخلع والعناق
 والكتب يجوز بخصه الاول من فري قاضيان لكن قال جامع المجلون وعلى هذا
 اختلاف **الوكيل بالخصومة** وسائر التفقات ثم قال جرح يورق ان شيخ الاسلام
 ذكر في آخر الوكالة **لو كلف غير خصومة** او تقاض دين او بيع او شراء او كفاه او طلاق
 فوكيل الوكيل غير فاعل الثاني بخصه الاول يجوز استخسان في البيع والشراء خاصة ثم
 حقوق العقد يرجع الى الوكيل الاول او الثاني في فيه خلاف المتأخرين **وكذا يبرأ**
تم الوكيل بشراء فحين تحالف بالبيع **عند ي** عبد بعينه بالف فاشترى نصف
 وعندنا جازع من وكلة ان لم يجازع الى ان كلفه او اخلصه ثمة ثم بعد ذلك اشترى
 النصف الثاني خمسمائة صار مشتر بالكل لصف عنده وعندنا اشترى النصف

٢٠٣
 في البيع والشراء والطلاق
 في البيع والشراء والطلاق
 في البيع والشراء والطلاق

قال زفر الغزالي
 اذا اقرضت رجلاً من المال

ان يوكل من القاضي
 دون لاجل كمن يوكل من القاضي

قال زفر الغزالي
 في البيع والشراء والطلاق
 في البيع والشراء والطلاق

ان يوكل من القاضي
 في البيع والشراء والطلاق

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما هو في حقه
 من الحقوق والواجبات
 والاعمال والعبادات
 والادب والخلق
 والسير والسيرات
 والادب والخلق
 والسير والسيرات



باعت عبد بالف درهم ثم اصاب البايع غمرا على المشتري حوالة فمضى بالمشتري وقيل
 المشتري احواله ثم رد المشتري العبد بعبد العقبين بفضا او قبل القبض من
 قضاء او رد بجوار الزويرة او شرط او تفاخي العقد بطلت احواله عنده ولا يكون له
 طلب دينه من المشتري وعندنا لا يبطل وانما وضع في الرد بالعقبين لو استحق العبد
 المبيع او ظهر حرا او استحق الثمن يبطل احواله بالجماع من المبيع والعون والتمتع
 وبعد ما مات الممكيل كان ما اخيل للممكيل دون الفوضا مات الممكيل قبل ان
 يتولى الممكيل عليه المال الممكيل له وعلى الممكيل ديون والمالك كالممكيل خاصة
 عنده وعندنا هو بين وبين الغرما بالخصص **كتاب الرهن**
 ويجوز ابراء اذ الرهن غطيت فردة قدر الدين في الشرع بحيث ابواب الرهن
 الراهن عن الدين او وهبه منه ثم هكذا الرهن في يد المرتهن بضم المرتهن قدر
 الدين استحسانا عنده وعندنا يملك بغيره الا اذا احدث منعا لانه يصير له غامبا
 اذ لم يبق له ولاية المنع وانما وضع في الابرار دون الاستيفاء اذ لو استوفى المرتهن الدين
 بائنا الراهن ثم هكذا الرهن في يد يملك الدين ويجوز رد ما استوفى الا الواهب اجماعا
 من الهداية من يوفى من غير غنى وتطوعا وظلقت وهو بها استمضا تبرع اداء
 فيضف دأ المهر الى الزوجه يرد وعندنا المردود حق من فقد مهر امرأه غيره ثم
 طلقت زوجها قبل الدخول يرجع الزوج عليها بنصف ذلك عنده وعندنا ذلك للمتعرج
 وانما وضع في المتبرع اذ لو ادى باس فكفوا اجماعا وعلى هذا لو طلع بالدين ثم
 هكذا الرهن في يد المرتهن حتى ضمن قدر الدين فذلك للرهن عنده وللمتعرج عنده
 ولها نظائر يعرف لموضوع وهكذا الرد بعقب الثمن وفاسد ما رواه فيما رهن
 وهذا لو تبرع اداء الثمن عن الغير ثم رد المشتري بعقب فذلك الثمن للمشتري عنده
 وللمتعرج عنده المسئلة الثانية زاد الراهن رهنه آخر بالدين الاول برضا المرتهن
 لم يجز عنده وعندنا يجوز وعكسه من باب يعقوب بدقايف ابن عبد الرحمن
 يابقي رهنه وبدين يمحط فحله بغيره لا يبطل فحله الراهن فضا صا
 بالدين ثم عا د عن الاباق فعنده يعود الى الممكيل المرتهن وعندنا رهنه لان ذلك
 الاستيفاء كان لصورة الهلاك ولم يكن **كتاب المضاربة**

فقبل ان يخاصه ويلزمه القاضي الوكيل صار كل الموكل وكله شراش ولم يبين الثمن فاشتره
 بالوكيل بشرأ فاشترى بالكيل او بالوزن دينا جازدا بكيلا او وزني دينا والتمتع
 لا يعمل الموكل عنده وعندنا لا يجوز لان المتعارف هو الشراء بالامانة المطلقة وانما وضع
 في الدين اذ لو كان عيننا لا يجوز اجماعا لانه بيع من كل وجه لا شرا من العون وغيره
 لو ابيع في السوق هذا ففعل في داهن العقد الذي قال بطل قال في هذا السوق
 فباعه فدان لم ينفذ وعندنا ينفذ ولا اصل في المبسوط البكري خالف الوكيل الى غير
 وكل ما مور بفعل الوكيل وخالف الامر الى غير بطل لا ينفذ على الموكل عنده و
 عندنا ينفذ كما لو قال ابيع شئني الى شرف فباعه بغيره من العون وذكر في المحيط ان
 الوكيل اذا خالف ان كان اختلاف من حيث الجنس لا ينفذ على الآخر وان كان الماتى به
 انش من المامورة كما اذا امره ان يبيع عبده بالف درهم فباعه بالف دينا وان كان
 اختلاف من حيث الوصف او القدر لا من حيث الجنس ان كان الماتى به ابيع من المامور
 به ينفذ على الآخر كما اذا امره بالبيع بالف فباعه بغيره وخمسائه وان كان امره لا ينفذ
 كما اذا اباعه بغيره في هذه الصورة قلت فاذا اختلف في اختلاف من حيث الجنس
كتاب الكفالة كفل عبد عن مولاه بمال باذنه فغنى
 عبد عن السيد بالالف كفل وبعد قيل العتق ما قال فعل فادى المال يرجع على
 عا د على المولى بما قد ادى ان ضمن المال باذنه المولى مولاه عنده وعندنا لا يرجع
 وان قيل كفلت له عنه كذا بامر وشهدوا اذ قال ادى على غيره انه كفل له
 وطولب الكفيل بتوجب فماله عود على المطلبين عن فلان بامر فانك
 الموجه عليه فاقام البينة وقضى القاضي وادى الف لا يرجع على الاصل عنده وعندنا
 يرجع والدين لو حلل لموت من كفل وعجل الوارث هذا حين حل الكفيل بين
 عا د على الاصل به قبل الاجل موصل بالامر اذ اقام حل الدين حتى يوفى من تركه
 واذا اذاه الوارث يرجع على الاصل للمال عنده وعندنا لا يرجع حتى يحل الاجل
كتاب احواله احواله لا يوجب براءة الممكيل عنده و
 والاصل لا يبرأ بالحواله وحكمها كالحكم في الكفالة عندنا يوجب كسنة في السلا
 يعرف في الزادات والمشتري لو رد بالبيع بطل حوالة البتاع فيه بالبدل

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما هو في حقه
 من الحقوق والواجبات
 والاعمال والعبادات
 والادب والخلق
 والسير والسيرات

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما هو في حقه
 من الحقوق والواجبات
 والاعمال والعبادات
 والادب والخلق
 والسير والسيرات

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما هو في حقه
 من الحقوق والواجبات
 والاعمال والعبادات
 والادب والخلق
 والسير والسيرات

هذا هو الكتاب الذي فيه
 بيان ما هو في حقه
 من الحقوق والواجبات
 والاعمال والعبادات
 والادب والخلق
 والسير والسيرات

في الذب ويؤيد ارض الموضحة في ذلك اجماعا لان الجناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في
 الجناية فان قلت العقل يوزن الصدر يصير به عواقب الامور فيكون الجناية في محلين
 قلت نعم لان الدماغ كالمتبيلة والذنب لهذا النور فهذا الاعتبار كان العقل في
 الرأس ولهذا ينقص اذا ايسر الدماغ من الميسر البكري وتخصيص الحرف لهذا الصغار و
 تفرق في الامد الاقصى وفي حرك الماء بمقتضى حكمه به على اذنى القوي اذا علم مقتول
 وجرد في حركه كجمله وجوه حرك به الماء فعنده القسامة والدية على اذنى القرضه
 حين وجرد وكذلك اذنى من الارضين يجب على اهلها وعندها دمه صدر من العون و
 انما وضع في الذب في الصغير منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحلة فيجب القسامة
 على اصحاب النه والدية على اقليم والفصل منها على كون كل من يربى حتى بالاشراك فيه
 الشفعة فهو بمنزلة المحلة وما لا يستحق فهو من عظيم كالفرا والجمون وهو محل الخلاف
 انما قال جرى الماء به اذ لو كان نجسا على شط من لاجري فهو على اقر القوي اليه والارضين
 فعليه القسامة والدية وموضع الخلاف ما اذا كان موضع انبعاث الماء في دار الشراك
 اذ لو كان في دار الاسلام جري الدية في نبت الماء في الميسرطين الصلي عن دم العمد
 وصلى قتل العمد حال الجدة في قتل الثلث المال لا في الجدة في مرض الموت يعتبر
 من ثلث المال عنده وعندنا من جميع المال دم بين يجلين عفا احدهما ولم يعلم
 ولو عفا ابن واحد والآخر في الجمل فطالب القاتل بالقتل فقتل الا في قتل
 على وجه القصاص فعليه القصاص عنده وعندنا عليه الدية في حاله عبد جنى جناية معصوم
 اجماعا لان الجناية اختيارا للنفوس والرهن والعرض على البيع كذا موجب للدم
 او العدا فانه المولى بعد العلم به او رهنه او عضة على البيع فهو اختيارا للنفوس عندنا
 وعندنا ليس اختيارا لان الرهن يمكن بعد هذه الاسباب في الجمل فلا يبطل الاختيار
 بخلاف التدبير والاستيلاء وسيد الجاني اذا اقر به لقين فهو اختيارا كالنبي
 مولى الجاني اقره بعد لرجل فهو اختيارا للنفوس عندنا وعندنا ان صدقه لا يكون
 اختيارا للنفوس بل يختار المولى المعقولة بين الرهن والعدا وان كثر بطلان اقران وفي
 اختيار العدا من العون لم يعلق الحق بقتل العبد زيد في الجمل القتل لاجل العمد
 فان مولا عليه فمئة ولا اختيارا لتوذي دية قال الصبي ان قلت فلانا

في الذب ويؤيد ارض الموضحة في ذلك اجماعا لان الجناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في
 الجناية فان قلت العقل يوزن الصدر يصير به عواقب الامور فيكون الجناية في محلين
 قلت نعم لان الدماغ كالمتبيلة والذنب لهذا النور فهذا الاعتبار كان العقل في
 الرأس ولهذا ينقص اذا ايسر الدماغ من الميسر البكري وتخصيص الحرف لهذا الصغار و
 تفرق في الامد الاقصى وفي حرك الماء بمقتضى حكمه به على اذنى القوي اذا علم مقتول
 وجرد في حركه كجمله وجوه حرك به الماء فعنده القسامة والدية على اذنى القرضه
 حين وجرد وكذلك اذنى من الارضين يجب على اهلها وعندها دمه صدر من العون و
 انما وضع في الذب في الصغير منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحلة فيجب القسامة
 على اصحاب النه والدية على اقليم والفصل منها على كون كل من يربى حتى بالاشراك فيه
 الشفعة فهو بمنزلة المحلة وما لا يستحق فهو من عظيم كالفرا والجمون وهو محل الخلاف
 انما قال جرى الماء به اذ لو كان نجسا على شط من لاجري فهو على اقر القوي اليه والارضين
 فعليه القسامة والدية وموضع الخلاف ما اذا كان موضع انبعاث الماء في دار الشراك
 اذ لو كان في دار الاسلام جري الدية في نبت الماء في الميسرطين الصلي عن دم العمد
 وصلى قتل العمد حال الجدة في قتل الثلث المال لا في الجدة في مرض الموت يعتبر
 من ثلث المال عنده وعندنا من جميع المال دم بين يجلين عفا احدهما ولم يعلم
 ولو عفا ابن واحد والآخر في الجمل فطالب القاتل بالقتل فقتل الا في قتل

في الذب ويؤيد ارض الموضحة في ذلك اجماعا لان الجناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في
 الجناية فان قلت العقل يوزن الصدر يصير به عواقب الامور فيكون الجناية في محلين
 قلت نعم لان الدماغ كالمتبيلة والذنب لهذا النور فهذا الاعتبار كان العقل في
 الرأس ولهذا ينقص اذا ايسر الدماغ من الميسر البكري وتخصيص الحرف لهذا الصغار و
 تفرق في الامد الاقصى وفي حرك الماء بمقتضى حكمه به على اذنى القوي اذا علم مقتول
 وجرد في حركه كجمله وجوه حرك به الماء فعنده القسامة والدية على اذنى القرضه
 حين وجرد وكذلك اذنى من الارضين يجب على اهلها وعندها دمه صدر من العون و
 انما وضع في الذب في الصغير منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحلة فيجب القسامة
 على اصحاب النه والدية على اقليم والفصل منها على كون كل من يربى حتى بالاشراك فيه
 الشفعة فهو بمنزلة المحلة وما لا يستحق فهو من عظيم كالفرا والجمون وهو محل الخلاف
 انما قال جرى الماء به اذ لو كان نجسا على شط من لاجري فهو على اقر القوي اليه والارضين
 فعليه القسامة والدية وموضع الخلاف ما اذا كان موضع انبعاث الماء في دار الشراك
 اذ لو كان في دار الاسلام جري الدية في نبت الماء في الميسرطين الصلي عن دم العمد
 وصلى قتل العمد حال الجدة في قتل الثلث المال لا في الجدة في مرض الموت يعتبر
 من ثلث المال عنده وعندنا من جميع المال دم بين يجلين عفا احدهما ولم يعلم
 ولو عفا ابن واحد والآخر في الجمل فطالب القاتل بالقتل فقتل الا في قتل

فانت حر فقتل خطا صان فمنا والنفاء عندها وعندنا لا يصير مختارا بل يلزمه القتل
 لان لم يصدر الجناية اختيارا فقلت فليقل الجناية اختيارا للنفوس وقول
 القتل نفع الهم هو الصحيح نظير في التزليل من جهة فقد واظلم وزور فاق الغني
 نصيبا لموقع الفعل عليها فعندها فقد واظلم وزور لكن لما حذف اليها اقصى الفعل
 اليها فنصيبها مكاتب قتل اثنين وما كان فضل القاضي لم يتعدا كما ينبغي
 كان عليه فيمنا فاعلمنا كذا في المذنبين فاهما اثنين ولم يعق القاضي
 قتل الاول بالقيمة فعليه قيمته عنده وعندنا يجب لكل قيمة واحدة ولو كان فضل الاول
 بالقيمة فقولنا كقولنا قتل المذنبين على هذا اجمع قتل المذنب شخصيا ولم يعق القاضي
 بالقيمة حتى قتل اخر يجب فيمنا عنده وعندنا قيمة واحدة لكل وقد مر باب الشيخ
كتاب الوصايا او مر لرجل ثلث هذه الاعنام
 او مر لثلث ثلث الثلث فثلث الثلث ثلثها جمل بعينها مات الموصي ثم
 اعطى ثلث ما بقى لأكمل هكذا ثلثا هذه الاعنام فله موصي ثلث الباقي
 منها عنده وعندنا كل الباقي وقصره باب الشيخ والثلث جماعة الغنم مريض
 ولو جناية وعق جع في السبق فالاول اولى فاشتمت ميراث الموت جاني و
 اعتق والثلث لايصحبها فعليه ثلثها بما يدر به المريض وبين على ثلثهم اطلاق
 مرة باب الشيخ نواسه والاب ان يشتر حال الولد لنفسه بغير عين نفسه
 اب اشترى مال اب العصب لنفسه من نفسه بثلث القيمة لاجل عنده وعندنا يجوز بغير
 عين من العون من مات عن ثلثه من الولد وعن الوفي رحمه بذا العذر
 فاقسموها فاقسم الثلث بشتر وصية وواجده اقر مات وترك ثلث
 اعطاه ما ناله بالارث ثلثه الا خمس من الثلث بين وثلثه الا خمس
 في خول منهم القاضي فادعى رجل اة الميت قد اوصى له ثلث ماله فصدقه واحضرهم
 فعنده ما خذ منه ثلثه اخص ما في يده وعندنا يلزمه ثلث ما في يده لانه
 اقر بالثلث سنايعا فيكون في يده ثلث الثلث ولو كان له ابناء فصدقه
 فان يكن للميت ابناء وحيد من الميراث النصف لالثلث فقد احدها
 فعنده ياخذ نصف ما في يده وعندنا ياخذ ثلث ما في يده والتخفيف في الخلف

في الذب ويؤيد ارض الموضحة في ذلك اجماعا لان الجناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في
 الجناية فان قلت العقل يوزن الصدر يصير به عواقب الامور فيكون الجناية في محلين
 قلت نعم لان الدماغ كالمتبيلة والذنب لهذا النور فهذا الاعتبار كان العقل في
 الرأس ولهذا ينقص اذا ايسر الدماغ من الميسر البكري وتخصيص الحرف لهذا الصغار و
 تفرق في الامد الاقصى وفي حرك الماء بمقتضى حكمه به على اذنى القوي اذا علم مقتول
 وجرد في حركه كجمله وجوه حرك به الماء فعنده القسامة والدية على اذنى القرضه
 حين وجرد وكذلك اذنى من الارضين يجب على اهلها وعندها دمه صدر من العون و
 انما وضع في الذب في الصغير منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحلة فيجب القسامة
 على اصحاب النه والدية على اقليم والفصل منها على كون كل من يربى حتى بالاشراك فيه
 الشفعة فهو بمنزلة المحلة وما لا يستحق فهو من عظيم كالفرا والجمون وهو محل الخلاف
 انما قال جرى الماء به اذ لو كان نجسا على شط من لاجري فهو على اقر القوي اليه والارضين
 فعليه القسامة والدية وموضع الخلاف ما اذا كان موضع انبعاث الماء في دار الشراك
 اذ لو كان في دار الاسلام جري الدية في نبت الماء في الميسرطين الصلي عن دم العمد
 وصلى قتل العمد حال الجدة في قتل الثلث المال لا في الجدة في مرض الموت يعتبر
 من ثلث المال عنده وعندنا من جميع المال دم بين يجلين عفا احدهما ولم يعلم
 ولو عفا ابن واحد والآخر في الجمل فطالب القاتل بالقتل فقتل الا في قتل

في الذب ويؤيد ارض الموضحة في ذلك اجماعا لان الجناية وقعت في محل واحد وهو الحرف في
 الجناية فان قلت العقل يوزن الصدر يصير به عواقب الامور فيكون الجناية في محلين
 قلت نعم لان الدماغ كالمتبيلة والذنب لهذا النور فهذا الاعتبار كان العقل في
 الرأس ولهذا ينقص اذا ايسر الدماغ من الميسر البكري وتخصيص الحرف لهذا الصغار و
 تفرق في الامد الاقصى وفي حرك الماء بمقتضى حكمه به على اذنى القوي اذا علم مقتول
 وجرد في حركه كجمله وجوه حرك به الماء فعنده القسامة والدية على اذنى القرضه
 حين وجرد وكذلك اذنى من الارضين يجب على اهلها وعندها دمه صدر من العون و
 انما وضع في الذب في الصغير منه لقوم معلومين يكون عليهم بمنزلة المحلة فيجب القسامة
 على اصحاب النه والدية على اقليم والفصل منها على كون كل من يربى حتى بالاشراك فيه
 الشفعة فهو بمنزلة المحلة وما لا يستحق فهو من عظيم كالفرا والجمون وهو محل الخلاف
 انما قال جرى الماء به اذ لو كان نجسا على شط من لاجري فهو على اقر القوي اليه والارضين
 فعليه القسامة والدية وموضع الخلاف ما اذا كان موضع انبعاث الماء في دار الشراك
 اذ لو كان في دار الاسلام جري الدية في نبت الماء في الميسرطين الصلي عن دم العمد
 وصلى قتل العمد حال الجدة في قتل الثلث المال لا في الجدة في مرض الموت يعتبر
 من ثلث المال عنده وعندنا من جميع المال دم بين يجلين عفا احدهما ولم يعلم
 ولو عفا ابن واحد والآخر في الجمل فطالب القاتل بالقتل فقتل الا في قتل

والذي يار بغير ما بالباس به واخذ الماء من بعد اغرة بدعة وقال في مسح نكته
يأخذ كالمرة ما جديدا والاذن بالماء الجديدا مسح والقول باستبراءها لا يصح
المسنة عنده ان يأخذ لمسح الاذنين ما جديدا وعندنا يصحهما بما اخذ لمسح
الراس قال في الغفلة وادخال الاصبع المبلول في صاغة الاذن ادب لاسنة

ومسح الفرجين بالكف حدث وهكذا مسح النساء للبعث مسح الفرج لا يرب
بوجوب نقض الطهارة عندنا سواء مسح بباطن كفه او بظاهره وسواء مسح في الصلوة
او خارج الصلوة ذكر ان اوانش وعند مسح الفرج بباطن الكف من غير طاهر
من نفسه وغيره من الآدميين من صغير او كبير حي وميت ذكر اوانش ينقض الطهارة

لكن طهارة الماشي لا غير المراد بالفرج بين القبلة والديوان مسح حلقه الديبر
ينقض في حق قوله وهو المشهور ومسح فرج البهيمة لا ينقض ومسح الذكر المغطوع
فيه وجهان والخلاف في باطن الكف اذ بظاهره لا ينقض اجماعا من المبسوطين والكفاية
والمهذب اهملوا الشك في المسئلة الثانية من امرأة ولم يزل لا ينقض الطهارة عندنا

بشبهة كانت وبغير شبهة وقال مالك ان مسح شبهة ينقض والا فدا وهو احد
قولي الشافعي وفي قوله للبعث اي للملاعبة اشارة اليه وقال في القول الثاني ينقض
في الوجهين وان مسح صغيرا لا يقتل او عجز لا يقتل او ذات رحم محرم فغيره

قولان وفي الشعر والظفر والعضو المباني لا ينقض عندنا وهو الصحيح ثم في تنقض
وضوء الممسوس قولان ومحل الخلاف ان لمس الرجل بشرة المرأة او المرأة بشرة
الرجل ولا حائل بينهما وهو المراد بقول مس النساء يعني من الرجال النساء فيكون

اضافة المصدر الى المفعول ومس النساء الرجال فيكون اضافة المصدر الى الفاعل
اما مسح الرجل الرجل والمرأة المرأة لا ينقض اجماعا من المبسوط والكر واليه
والوسيط وليس غير السبيلين وضوء ولا اذا تمسح في الصلوة هو الصحيح
التجسس من غير السبيلين لا ينقض عندنا كعدم الفصد والجماعة واقية قل واكثر وعندنا لا ينقض
ينقض ان سال وعلاء الف المسئلة الثانية الغفلة في صلوة ذات ركوع
وسجود حدث عندنا خلافا له وانما وضع في الصلوة المطلقة ليخرج صلوات الجنان
وسجدة التلاوة وضارج الصلوة من البين والمراد من قوله هو هو ابان

تمسح به في غير ما بالباس به
والمسح به في غير ما بالباس به
والمسح به في غير ما بالباس به

في قوله للبعث اي للملاعبة
اشارة اليه
وقال في القول الثاني ينقض

اذ تمسح الصبي لا ينقض اجماعا ومسح ما يكون مسموعا جان اذا صلى وهو ما يلي
مسح عال دون جان ليس يحدث اجماعا لكن ينسد الصلوة والتميم وهو ما لا يصح
فيه لا ينسد الصلوة والوضوء اجماعا من المغن وقتاوى العتاق النوم عندنا

وفي المسام قاعدا قولان وناقض في سائر الاركان حدث في سائر الاحوال
في الصلوة الا ان العبود في الصلوة فله فيه قولان وفي العبود خارج ليس يحدث
والمراد من الغافل في حالة الصلوة وفي قوله في سائر الاركان اي باق الاركان اشارة

اليه وعندنا النوم في الصلوة ليس يحدث على اي هبة كان ونوم المتكئ خارج
الصلوة كذلك ونوم المضطجع والمتكئ حدث بالاجماع الا انهم يفتنوا من خضار
وغيره وظاهر في الغفلة الفرض فزجر ليس لكل الوقت بالهتة صاحب العذر
يتوضا لكل فرض عنده ويجوز التوافل بها وعندنا يتوضا لوقت كل صلوة ويصل

ما شاء من الفرائض والتوافل ما دام الوقت باقيا المسح طهارة عنده جنس
ثم المسح طهارة بلكة حرج والاحتساب واجب كيف خرج عندنا قلت هذا في
من الآدمي اما في سائر الحيوانا فدلنا انه اوجه طاهر الا ان الكلب والحيزير

او تجس كالمرة ينزاد اوطاهرة ما كوال اللحم نجس في غيره والمراد من الرجل اما
في المرأة فوجهان وانما وضع في المسح اذ في العلة وجهان من البسطة والمهذب
المسئلة الثانية خروج المسح لاعتق شبهة بسقوط او حلا او خوف او سي وجوب

الغسل عندنا وعندنا بوجوب الوضوء لا الغسل ورد الماء على النجاسة بان صب
والماء لا ينحس الزورود على النجاسات من الضحوة على النجاسة لا ينحس
عند الا ان يتغير ولو وقعت فيه النجاسة يتنجس وعندنا يتنجس في الوجهين من
الايضاح والضعود بالغفلة فيض الهبوط بالارسية بالاربي شوار برار

ويكتسل الاناء سبعا ان وقع في ذاك ككب الحديث فذلك في الكلب
في ناء يطهر بالغسل ثلثا عندنا وهذه لا يطهر بالاجسام غسلات يطرح التراب
في احديهما ايها كانت غير ان الافضل ان يجعل التراب في غير السابعة ليرد
هليما بنظفه والشرط ان يكرهه الماء حتى يصل بواصله الى جميع اجزائه اذ
دثر التراب على المحل بعد الغسل لم يجز والغسله الشامه لا يقوم مقام

فلا يارب من ان ان يغسله في ناء
فلا يارب من ان ان يغسله في ناء

وليلة ولكن نحن نعلم عندنا ان ليلة ايام ولياليها والربع عشرة وقدر من
 وقت رحمة الله وقال من اجله والاساس ستون يوما اكثر القياس اكثر
 النفس غلبت ستون يوما وعندنا ربعون وقول من ذال اصل يعني اجمعنا ان اكثر القياس
 من ربعه امثال اكثر القياس لما عرف فعمل قوله اربعة اصناف خمسة عشر يكون ستين
 وعلى قولنا اربعة اصناف العشر يكون اربعين وانما وضع في اكثر اذا المقبول
 في الاقل على الوجود اجماعا على الوسيط * مبتداه استمرها الدم فله فيه قولان في قول
 وحديث من يبلغ باسبغ يار ليل فتمناه الى همار يوم وليلة لانه متيقن وفي
 وقال ايضا ان يحض فليتها فقياسه يحض نساء اهلهما قول بعين كحضر نساء
 عشرتها وفي ست اسبغ وهو الراجح من المذهب وقال في البسيط يرد الى اغلب
 عادات النساء والاختلاف بين الست والسبع فان كانت عادتهن دون الست
 ردت الى الست وان كانت فوق السبع ردت الى السبع هو المشهور ثم في النظر يرد
 الى اغلب العادات هو الاخرى يعني اربعة وعشرين فان الاحتمال فيه اكثر منه
 في ثلثة وعشرين وعندنا حبضها عشرة وظهرها عشرون والمقياس القياس من
 الديوان لو طهرت في وقت عصر وعشرا فالظن والمغرب في حد العشاء
 طهرت الى بقية النفس في وقت العصر بقض الظن عنده وان طهرت في وقت العشاء
 قضت المغرب عنده وعندنا بقض الصلوة التي طهرت في وقتها لا غير من العون وفي
 النظر لفت ونشر وعلى هذا الخلاف اذا بلغ الصبح او اسلم الكافر او افاق المجنون
 والمغفل عليه قلت وانما وضع في العصر والعشاء لانها لو طهرت في وقت الصبح او الظهر
 او المغرب لم يلزم ما قبلها عنده ايضا والدليل عليه ان وقت العصر في الظهر و
 وقت العشاء وقت للمغرب في حق اهل العزير وهو المسافر وهو من اهل
 العزير فعمل ذلك وقتا لما في حقهم من المذهب فان قلت هذا البيت مع بيت
 سبجي وسوقه ومن يصير آخر وقت الفرض اهلا فلا فرض عليه بقض متناقض قلت
 قال بعض مشايخ زماننا في الجواب عن هذا ان الوقتين لما كان وقت واحد فيكون
 اداء الظهر في وقت العصر او اداء المغرب وقت العشاء اداء عند نصف الوقت لا في آخر
 الوقت فلا يتناقضان قلت فنخصت هذه المسئلة عن هذه المسئلة لم يتم

في وقت العصر
 في وقت العشاء
 في وقت المغرب
 في وقت الصبح
 في وقت الفجر
 في وقت الظهر
 في وقت العصر
 في وقت المغرب
 في وقت العشاء
 في وقت الفجر
 في وقت الظهر
 في وقت العصر
 في وقت المغرب
 في وقت العشاء

فوجدت في وسط الغزالي انه اذا طهرت وقدر في قبل غروب الشمس باسم ركعتين
 جب العصر وفا في ولون ما يسبغ تكبيره فقولان اقبسها وهو مذهب حنيفة
 يلزم لان هذا القول يسبغ للارزام ولست اغتبر وقت الاداء والثاني انه لا يلزم
 لان هذا القول يسبغ للارزام ولست اغتبر وقت الاداء والثاني انه لا يلزم وهو اجنب
 المرفى هذا الغلط الوسيط فاذا انقضت على ما هو الاقبس من قوله وهذا
 على الامام الاستاذ محمد الدين فقصوني قلت وانما يتعوض لوجوب العصر والعشاء في النظم
 لانها يلزم ان اجماعا على ما هو الاقبس ثم في مسألة العصر والعشاء كم يدر من وقت
 العصر والعشاء حتى يحس عليه الظن والمغرب عنده قال في الحيد يلزمه الظن بما يلزم
 العصر ويلزمه المغرب بما يلزمه العشاء وفلان في القديم فيه قولان اصدما يجب
 بركعة وطهران والثاني يجب الظن والعصر بقدر ركعتين اربع للظن وركعة
 للعصر ومحب الغريب مع العشاء بارب ركعتين ثلث للمغرب وركعة للعشاء لانه
 الوقت اعتبر لادراك الصلوتين فاعتبر وقت يمكن الفراغ من احدهما والفرق
 في الاخرى وقت قول خامس انه يدر كل الظن والعصر بقدر احدي الصلوتين ويكون
 الكلام في المذهب انتم البيان بحمد الله * ادرك جزءا من اول الوقت ثم
 وحضها بعد بعض قدر ما فيه تكبير ليس يسقط العشاء طرا العزير بان كان
 عافلا في وقت الوقت ثم نحن اوكنا طاهرة في صنت ينظر فان لم يدر كل
 ما يسبغ الفرض سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال بعضهم حكمكم آخر
 الوقت فيلزم من احاد القولين بركعة وفي ثلثة بتكبيره والمذهب هو الاول و
 الفرق ان الشرع في آخر الوقت يمكن انما به ما بعد الوقت وهذا لا يمكن
 في زمان كحضر اما الصلوة التي بعدها لا يلزمه وقال ابو جعفر البجلي هو انه يلزمها
 العصر باذراك وقت الظن ويلزمها العشاء باذراك وقت المغرب لا في ادائهما
 والمذهب هو الاول لان وقت الاولى وقت ثلثية على التبعية ولهذا لا يجوز
 فعل الثانية حتى يقدم الاولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت الاولى لا هي وصيه
 التسع ولهذا لا يجوز فعلها قبل الاولى من المذهب وعندنا لا يجب عليها فرض ذلك الوقت
 وظهرها للعصر عالم تقسلس ليس يسبغ وطهران ولا يلزم ان تقطعها على تمام

اذا مضى الزمان بعد ما مضى من الوقت قد راجح
 انه يفيض استقامتها فتمت في وقت
 اذا مضى من الوقت سقطت على كونه
 وان لم يبق قبله

يخرج من الرجل للزوجة وطهره عندئذ وان لم تغسل وعنده لا يحل وقد مر باب زفره
 لا يجوز لبسوا الثياب بتميم ولا يلبسوا شيا من ثياب مريه باب ان توف
 ما استجاب جميع اعضاء التيمم بالمسح عند شرط حتى لو ترك شاة واحدة فلا يجوز
 عندنا ليس بشرط قلت هذه رواية الحسن بن علي بن حنبل والي يوسف وزفره الله
 ذكر في فتاوى العتاني لكن حيث شرط مسح الاكثر من كل عضو وفيها الرواية
 الاستيعاب شرط حتى لو لم يمسح ما بين ارجلين والعينين ولم يتحرك ايام الضيق
 السوار لا يجوز وهو الصحيح من فتوى قاضي خان وجامع وقاية المحيط قال في
 الامم اكلوا بي شيئا من ثيابهم ولا يحسن جدا للكثر البلوى فيه لا يجوز اذا الوضوء
 ولا لغيره من قبل الوقت ولا يجزئ طلب وفوت تيمم واحد عنده ولا ان يصل
 ما شاء من النوافل وله ان يحج بين ثلثين ولذا وضه في الرضين وعندنا يجوز الاصل
 انه عند طهارة مريه المسئلة الثانية لا يجوز التيمم قبل دخول وقت الصلوة عند
 خلافنا ومصورته ان ينوي استباحة الظاهر قبل الزوال اما لو تيمم لغيره فصحى النهار
 فلم يرد حاشا الى الشمس فادى الظاهر ففعله قولا ولو تيمم للظهور وقت ثم يدركه ففته قادا
 جاز على الاصح من الوسيط المسئلة الثالثة لا يجوز لعدم الماء ان تيمم الا بعد الطلب
 عند قديم وجود الماء حواله ولا يصح الطلب الا بعد دخول وقت والطلب ان ينظر
 كمينه وشماله واحاطة ورأه غلوه وعندنا لا يجب الطلب وعند تحقق عدم الماء
 حواله تيمم من غير طلب اجماعا من العون والمذهب والوسيط قلت المرام من
 الفتوى في الظلم فوت الماء لا فوت الصلوة فتدبر في العمد ان التيمم شرطا اصرها
 الوقت واكتفى بطلب الماء وانما لم يعدم الماء فلو كان بغيره ماء ولكن خاف فوفا
 لو شغل باستعماله وطلبه لا يجوز التيمم لكن يطلب ويتوضا فاذ امكنه لا يجوز التيمم
 عنده اذا طلب الماء فلم يجد تيمم في المصالح فوت العبد والجنان لم يجزه
 ولا لذي الماء به اجازة لحوق فوت العبد والجنان عنده وعندنا يجوز ابتداء
 على انها لا تنضيان عندنا خلاف الاجتزاف بالكلية السرور وبالفحة الميت وقبلها
 لعتان وعنى الاصح لا يقال بالفحة من المذهب مقيم وجد الماء فخلال الصلوة
 ولا يؤهل بوجود الماء من بعد ما يشترع في الاداء مضى فيها وعندنا يتوضا قبل

هذه المسئلة
 في التيمم
 في التيمم
 في التيمم

ولا يجوز للرضع لم يحف ذهاب نفيس في الوضوء او طوف اذا خاف الموبق فوض
 نفسه او طرفة ان توضا بمجره التيمم قولوا واحدا وان خاف زيادة مرض او ابد
 كان يقول يجوز التيمم ثم رجع وقال لا يجوز وعندنا يجوز اكل من الميسر البكر
 والخاكة رسخا في اليدين فيه وهذا قول القائلين التيمم في قول القويم الى
 الرسخين وفي الحديث كقولنا الى المرفقين والرسخ منهن لكف عند المغسل
 والجنب المجرم ثلثاه اعلم يغسل عاتق من التيمم جنب يديه جراحات او
 محث ببعض اعضاء وضوء جراحات فعندنا ان كان عامدا بدمه نجسا والافل نجسا
 فانه تيمم ولا يستعمل الماء فيما كان صحيا وان كان عامدا بدمه صحيا والافل حيا فانه يغسل
 ويمسح على الجرحه ان كان لا يضر او فوق خرقه ان كان يضر ولا ييمم وقال الشافعي يغسل
 ما كان صحيا ثم ييمم بعد ذلك فعندنا لا ييمم بين الماء والتيمم في الكاين وعندنا يجمع ثم اختلف
 المشايخ في حد الكثرة فمنهم من اعتبر الكثرة من عدد اعضاء الاكثر من العضو فغسل
 ان كان اكثر اعضاء الوضوء من حيث العدد جرحا بجزيه السم وان كان اكثر صحيا
 فلا يبيانه انه اذا كان بوجهه وراسه ويديه جراحة الا ان الرجل صحى فانه ييمم سواء
 كان اكثر من اعضاء الجرحه جرحا او اقله ومنهم من اعتبر الكثرة في بعض العضو فقال
 ان كان اكثر من كل عضو جرحا كان كثيرا ويجزئ التيمم وعلى العكس لا فعال هذا اذا
 كان بوجهه ويديه وراسه جراحة والرجل صحى الا ان اكثر من كل عضو صحى لا يجزئ
 التيمم والمحدث القول الاول وان كان النصف جرحا والنصف صحيا قال بعضهم تيمم
 ولا يستعمل الماء وقال بعضهم يغسل ما كان صحيا ويمسح على الباق اذا كان المسح لا يضر
 قال قاضيان لا يسطع العجم من الصحيح من الميسر البكر وقتنا ورفق فحال
 وان يصب ماء بعض ظهري فليتم بعد غسل فذلك رجل معه قليل لا يكتفى
 للوضوء يغسل بتدرج ذلك ثم ييمم وعندنا ييمم فقط العاص بسفوف لا يترخص
 وليس للبائع الخبيث الفاجر ترخص برخص المسافر المسافر في كل الاثن
 والعاق وقاطع الطريق والباغي ومن عيّن مقصدا ولا غرض لم يترخص له
 عاق بانجاب نفسه وكذا طوف الصوف اذا لم يكن غرض سوى رؤية البلاد وفي
 جواز اكل الميتة والمسح يوما وليلة للعاص وجهه والوجه اجواز فانه ليس جرحا
 فيترخص به اجماعا واليه الاستشاق في قوله برخص المسافر وعندنا العكر

وقال الشافعي من كان
 بدمه نجسا والافل نجسا
 فانه تيمم ولا يستعمل الماء
 فيما كان صحيا وان كان عامدا
 بدمه صحيا والافل حيا فانه يغسل

غسل

رخص السفر

الاصحاح

الاصحاح في سفره والخصه سواء واختلف في انشاء السفر على المحصنة اذ انشاء
الاصحاح في غير القصر الى محصنة فانه يترخص اجماعا لان الشرط انما يعتد عند
اجتماع الاسباب من الوسيط توضا على الترتيب لكن لما غسل رجل اليمنى
ولا يجوز مسح خيف قد لبس قبل تمام النظير او ظهر يلبس لبس اخر عليها
لا يمسح عليه اذا احدث عنده وعندنا يمسح المسئلة الثالثة وهي الظن المكتوس بحيث
غسل رجله او لا ولبس خفيه ثم غسل يديه الاعضاء ثم احدث جازله المسح عندها
صلافا لبناء على اشتراط الترتيب كذا في الشروع ورايت بخط الامام بهاء الدين البحر
في صورته ان جنبه غسل جميع يده الا ارجله ثم احدث ثم غسل رجله ثم ساير اعضاء
الوضوء فانه يجوز ان يصل بهذه الظواهر المكتوسة ولا يجوز له المسح المذكورة كتبت كذا
خط ولا محل الجرموق فوق الخف واما عنده فليقل الكشف لبس الجرموق على الخفين
لا يجوز المسح عليها عنده وعندنا يجوز اذا لم يمسح على الخفين لبس الجرموقين قال
خواهر زاده اجمعوا انه اذا لبس الجرموقين بعد ما احدث ومسح على الخفين اذ
لا يجوز المسح على الجرموقين وعلى هذا اختلف اذا لبس الخفين على الخمين الجرموق
معرب بمرموق قال المذهب الجرموق الخف الذي يلبس فوق الخف قال خواهر زاده
هذا في جرموق من ادم اما من الكبرياي لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصل
البطلان اما تحت المسد الثالثة فليقل الجرموق واكثر من المسح عنده بعد ان
يوشى من الرجل لان احداث سركه في البادية وان قل وعندنا المانع عقدر
بثلثة اصابع من اصغر اصابع الرجل من المبسوط البكري مستمع مسوا على من يمسح
وان يسا فبعد ما المسح يدي لم تنزد المدة فاخفظوا الجهد وليلة ثم
سبا فمغناه ثم يوما وليلة وعندنا يمسح ثلثة ايام وليلاتها في الاذان ترجيع
وقال بالترجيع والافراد ولا يكرى التنقيب للثا دى عنده وكيفية
ان يذكر الشهادتين مع خفض الصوت مرتين ثم يقول فذكر ما رفع الصوت
مرتين والصحيح ان ليس بركن اذ الابلاغ فيه وعندنا لا ترجيع فيه من الوسيط
وغیر المسئلة الثانية الاقامة فرادى عنده وعندنا منتهى منتهى اما
قد قامت الصلوة منتهى اجماعا من المبسوط البكري المسئلة الثالثة
التنقيب في اذان الصبح مشروح على القول القديم وقاله الجديد اكره ذلك

اذ لا الصلوة

في بيان ان اذان الصلوة والصلوة
بعد الاذان يتردد على

لان ايا محذور لم يحكمه قال اصحابه بسن ذكر قوله واحدا وعليه الفتوى لا يكره
عن لم يحذرون والى لم يبلغ الشافعي رحمه الله وعندنا فيه توقيف وهو ان يقول
لجميع الصلوة خير من النوم مرتين من المذهب والوسيط بلغها اذن
ولا يقيم غير من يؤذن والسبق في كل صلوة احسن فقام غير
لا يكره اجماعا وان لم يغيب فقام غير بغير رضاه يكره اجماعا وان رخصه الاول
لم يكره عندنا خلافا لمن العون المسئلة الثانية تعجيل الصلوات في اواخرها
افضل عنده وحياز في فضلة الاولوية بان يستغنى باسباب الصلوة كما دخل
الوقت وقيل لا بد من تديم الاسباب وقيل يتبادر فضيلة الاولوية الى النفس
ويستثنى عن فضيلة التعجيل العتمة والظن في العتمة قولان في قول يستحب
التأخير وفي قول تعجيله افضل وهو الاصح اما الظاهر فالبراد يستحب في صلاة
اكثر وحده ان يتمكن الماستون الى الجماعات من المشي في الظل وفي الجمعة قولان في
المذهب والوسيط وعندنا التنوير بالفجر افضل وصله ان يصل في وقت لو ظهر
له سبوة الظاهر بعد الفراق يمكنه ان يتوضا وبعد الصلوة في الوقت من جامع
قارض خان والابراد بالظن افضل في الصيف وتأخير العصر كل فضل افضل و
تعجيل المغرب بكل حال افضل وتأخير العشاء لا تلت ثلث الليل افضل
وجوز التكاثر للجماعة والوقت للمغرب قدر ساعة تكرار الجماعة يجوز عنده
في كل مسجد باذانه واقامة وعندنا كل مسجد له امام معلوم وقوم معلومون
لا يباع لهم ذلك بل يصلون وصدان بغير اذانه واقامة فان كان صل فيه غير
اهل المسجد او كان مسجد الشوارع لا يكره اجماعا وان صل فيه اهل او اكثرهم فليس
بغيرهم حق الاعادة وعن لي يوسف رحمه الله ان وقف ليلة اربعة من قاتم
الجماعة في زاوية غير الموضع المهدود امام فصلوا باذان واقامة فلا بأس به
وهو حسن للاثر من المبسوط المسئلة الثانية وقت المغرب معتدل غيبوبة الشفق
عندنا وعندنا وقت بعد الغروب مقدار وضوء اذانه واقامة وثلث ركعات
متوسطة بكل الركعات ثم تحريه وقتها فيكون بعد قضاها ظاهر المذهب
كذا في الكفاية وهو موافق لكتبت كمبسوط خواهر زاده وجامع قارض خان

الاولية

لا

في فاف الوسيط والمذهب قد رخص وكذا مكان ثلث ركعات ثم قال والباس بنينا له
 الذي ولقيت بسكن بها سورة الجوع لا يجوز الجمع بين الصلوتين وقتا عندنا وعند
 يطبق الجمع لأجل السفر بين الصلوتين وعند المطر يجوز الجمع بين الظهر والعصر
 وبين المغرب والعشاء بعذر السفر والمطر وقتها ونقض به السفر المباعد
 والسفر الشرجي أما السفر الذي لا ينقض فيه الصلوة لا يجوز الجمع في صح قوله ثم يجوز الجمع في وقت
 الأول وكذا في وقت الثانية غير أنه كان نازلا في وقت الأول فتقدم الثانية إلى
 وقت الأول وكذا في وقت الثانية أفضل وفي المطر يجوز الجمع في وقت الأول قولاه
 وفي وقت الثانية قولان قاله الأمام لا يجوز إذا اضررت بالمطر فيصير من غير
 عذر ويعتبر المطر عند دخول الظهر حتى تظل الوقت ثم امطر لا يجوز الجمع والمراعى
 ببل القباب والا لا يجوز والثاني أن بل في المطر والاحتياط أجمع للوجوه والجمع وظلمه
 والمرضى لا يجوز إجماعا فلهذا خص السفر والمطر في هذه الجماعه أما المصالح بينه أو
 من طريقه إلى المسجد في كل فوج من المذهب والوسطى مما إذا المراهة القدر
 ولا فساد للصلوة لأجل ما مر في حادثة في سمع وأعقل في صلوة مشتركة لا
 ينفسد صلوة الرجل عندنا وعندنا ينفسدها ونقض بالمحاذاة أن تقوم المرأة بجاء
 الرجل من غير حائل بينهما ولو كان بينهما استظوانة لا ينفسد صلوة ونقض بالمرأة أن
 يكون بالغة أو صغيرة مشتهية ونقض بالصلوة المطلقة المعهودة حتى صلوة الجماعة
 لا ينفسد ونقض بالمشتركة أن يكونا شركيين تحريمه وإذا تعرف في إجماع الكبير
 أنا ونقض في الأصل إذ صلواتها لا تنفسد إجماعا دعا في الصلوة بما يشبه كلام
 والكتاب يسأل في الصلوة من زينة الإكلال والزواجات أكثر كنز الله عز وجل
 أو أعطى دارا أو كرم أو نحو لا ينفسد صلوة عندنا وعندنا ينفسد والفقهاء إذا ما قيل
 سؤال عن العباد فهو من كلام أكثر وما قيل فلا كفوا اللهم أعفوني قلت
 وعن هذا قاله الغياث سألت الأستاذ يقرب به قاض خان في عن قال في
 صلواته وقتا عذاب القبر وعذاب الفقر فقال ينفسد صلوة بذكر الفقر إذا لم يتحمل
 سؤال الأمان عن الفقر من العباد بخلاف عذاب القبر حيث يتحمل سؤال
 عن العباد وهذه مسألة يجب حفظها دفعا لتكلفت جهال المحققين فقلت

أفضل وأذاك في
 سائر أفتاخير الأول

الكنى سوراج كوه
 الأكنن في جميع متعة

الجوار

والجوارب بالفساد يستقيم في المبوق حيث يقع ذلك في صلاته حاله حال
 الذي قاله آخر صلوة فلا ينفسد صلوة وذكره شريح الطحاوي لكن يخفى به على
 لا علم وجها للمنون فلا جرم كيف دارت الفتنة بقصر على قوله ربنا آتانا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقتا عذاب القبر وعذاب النار ولا يزيد عليه من ذكر
 عذاب الفقر والجوع والدين ونحوه إجماع الصبي للبالغين يجوز عندنا إذا
 وجاب إجماع الصبيان للبالغين ودوى الاستبان كان يعقل وهو من أهل
 الصلوة من المذهب وعندنا لا يجوز أصلا وهذا في الفرض أصلي النوافل فيكون
 مشايخ بلخ دون مشايخنا وإنما وضع إجماع الصبي للبالغين أو لصبي مثله يجوز
 من المحيط والوتر فرد كونه وجوبا يتركه ولا يدعو وهو في الجركز الذي يترجم
 في قول كونه وفي قول بلخ بتعدية وتسمية وفي قول ثلث بتسليمتين ومعه
 وعندنا ثلث بتعديتين وتسليمات المسألة الثانية في الفتور في الوتر عندنا
 قبل الركوع وعندنا بعدة ولكن ليس الفتور عندنا في التقف الأخير من رمضان
 لأغية وهو المذهب من العون والتخفة والمذهب المسألة الثالثة الفتور في صلوة
 الفجر مسنون في جميع السنة ومحمد بعدد في الرأس من الركوع في الآية الثانية بعد
 ربنا لك الحمد بنماض من الكفاية وعندنا لا تقوت فيه صلوة الفجر في ظهره إذا
 وإن يصلي المتحرى المجتهد مستدبرا للبين الحكم فليجود صلبا بالخير فظهر
 أنه استدبر القبلة لا يجوز عنده وعندنا يجوز وفي غيره من الجوانب يجوز إجماعا
 والفرض لا يكون عند المظلم ولا الزوال والعقوب فاسع الأوقات المهيئة
 ليلة عند طلوع الشمس وعند استوائها وعند الغروب وحده الأوقات الثلاثة
 أن لا تخار العين في عين الشمس هو الصحيح وعلمة الاستواء أن يمتنع الظل
 عن القصير فلم يأخذ في طول ثم قال في الزمان إذا النوافل فاما الفرائض فلا يمان
 بادائها وفيه الأوقات فيجوز عنده ولا يكون قضاء وإذا أداها الواجبات في
 قضائها والنوافل التي لها سبب شرعا كوعى الطواف ونحية المسجد فكذا ذلك
 أما النفل المبتدأ الذي لا سبب له شرعا فيكون بلا خلاف وعندنا لا يجوز قضاء
 الفرائض والواجبات فيها أما النوافل وسجود التلاوة الذي وجب فيها

وعندنا يجوز في الصلاة
 لا يجوز في الصلاة
 وصلح بالعبادة في وقت محلت

في نسخة زينة الاشرفية ولا غريبة من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد اى هو
 يكون عنده مروى ابن عباس في قول لم وصرت بعد صلح حاو افي تاويل وهو
 ما ذكره سيد الاحام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله خير
 الاصنام التحات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو
 الاشعري عن رسول الله عليه والصلوات فيه للالزام وهكذا التحليل والسلام
 الصلوات في الاخير فرض عند من توتر كرم بحرمه صلوة وعندنا سنة من المبسوط
 المبارك المسألة الثانية اصابة لفظ السلام فرض عندنا سنة او واجب و
 قوله اى في التشديد الاخير اذ في الاول حسن عنده ان يقول اللهم صل على محمد و
 عندنا لا يسن على ما قالوا ومن قبل السلام يسجد ولو على الكور يسجد لنفسه
 سجود السجود في الزيادة والنقصان قبل السلام عندنا وعندنا بعد السلام ولو سجدة
 بجوده وهو الاصح وقيل لا يجزى من المحيط المسألة الثانية يسجد على كور عامته
 جاز عندنا خلافا له واخلاقا اذا وجد حجج الارض اما بدونه فلا يجوز اجماعا من المختلف
 وتفسير وجدان الحجج ما قالوا انه لو بالغ لا يستغل اسم اليه من ذكر ذكره في الجحش
 وكور العامة دورها يقال هذه العامة عشرة اكواد من قوائم كان العامة وكورها
 ادارها على راس من المغرب والركبان والبيداء ان تقع على التماسات فاصلا
 وضع الركبتين والبدن على التماس في السجدة تنفس صلوة عندنا وعندنا لا يستند
 وعند بعض مشايخنا قولنا كقول المفسر كالمفرد عند من لو ظهر بعد الزرع
 والمفرد منفرد فلو ظهر من ام غير ظاهر فلا ضرر ان الامام لم يكن على طرلا
 بعيد المفرد الصلوة عندنا وعندنا تعلق صلوة بصلوة صحت ونسبها
 فيعيد المفرد صلوة عندنا واختلف مشايخنا في جمعة من الاسرار وعلى هذا
 والافتد بالاحكام المؤمى يجوز للتعليم المأموم افتد بالامام بالمؤمن جاز
 عندنا وعندنا لا يجوز ولم تثبت قراءة الاحكام عند ولا التسمية للتعليم وعلى
 هذا ينوب قراءة الاحكام عن قراءة المفرد عندنا خلافا له وكذلك يسقط فود
 سم الله لمحمد عنده يقول الاحكام وعندنا لا يصف بل يحج بين التسمية والتحميد
 ومن يصلي الظهر خلف من شرع في النفل او في العصر جاز ما صنع

في نسخة زينة الاشرفية ولا غريبة من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد اى هو
 يكون عنده مروى ابن عباس في قول لم وصرت بعد صلح حاو افي تاويل وهو
 ما ذكره سيد الاحام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله خير
 الاصنام التحات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو

في نسخة زينة الاشرفية ولا غريبة من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد اى هو
 يكون عنده مروى ابن عباس في قول لم وصرت بعد صلح حاو افي تاويل وهو
 ما ذكره سيد الاحام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله خير
 الاصنام التحات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو

دخل هذا افتد المقتضى بالمتنفل او بغير فرض آخر لا يجوز عندنا خلافا له
 وان يصلي ركعة اخرى ثم تلاها ركعة المتخير ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة وقراءتها
 فيما بين من صلوة جاز عندنا وعندنا يستعمل ولو كان الامام متديا بقراءة فتعلم
 سورة في وسط الصلوة لا يفسد صلوة عند الامام الفضل ويستند عند احدى وعامة
 المشايخ حيث يقول حاله من المبسوط الكبير قلت قوله ثم تلاعتين الصوت الاول
 اذ التلاوة من المفرد لاسان على مذهبنا صحت بله او كذا سلم او باض ظهرت في
 ومن يصير آخر وقت الفرض اهلا فلا فرض عليه يقتضي الوقت لا يلزم فرض الوقت
 عندنا وعندنا يلزمه لا خلاف انه لو لم يقرأ من الوقت ما يسب ركعة يلزمهم ولو لم يقرأ
 ما يسب تكبيره فكذلك على اقله وقوله في قول الملة لا يلزمهم فتعين الخلاف في هذا القول
 على احد قوله وقد بينا في هذا الباب على وجه ينفذ فيه الشهادة القديمة من
 السليمة وما كان كسفت قليل العون عن الجواز في هذا السكت انكشاف دليل العون
 يمنع من الجواز عندنا وعندنا اقل من الرابع لا يمنع ثم السورة من العون عندنا ولا
 وليس المحاركة الصلوة قاعدا بل قل كما ذكرنا وساجدا العاري اذا لم يجد ما يورى
 عورته يصلي عندنا قاعدا ان شاء وان شاء يصلي بالاركان وعندنا يصلي بالاركان لا غير
 واليوم والكيلة اذ في سفر وادعى رقاصة في الحضر اقل من السور يوم وليلة في قول
 وثمانية واربعون ميلا ومن ستة عشر فرسخ في قول وستة واربعون ميلا ومن خمسة
 عشر فرسخ وثلاث فرسخ في قول وعندنا ثلثة ايام واليا لها الايام للشي والليل لا
 لكن قدر السبر من طلوع الفجر الى غروب الشمس من جامع فاض خان والمجربة قال الشا في
 استحب ان لا يقصره اقل من ثلثة ايام ليحيى من الجواز من المذهب واقبله الا في
 عندنا اربعة ايام وعندنا خمسة عشر والفقر يخرج والامام افضل وتترك الصلوة عندنا فيفضل
 التقصر في الرابعة عتيا يجوز والامام افضل كذا ان كتبنا وقاية الوسيط والمذهب في
 التقصر والامام قولان قال الصبيد لاني الفخر افضل وان لم جاز عندنا يقصر فهو في حجة
 كالفجر حتى المعتم المسألة الثانية من وجبت عليه الصلوة واختم من فعلها جاحدا
 لوجوبها لو كان في وجب فعله بالركعة وان تركها معتقدا لوجوبها عليه القتل وقال
 الملة يضرب ولا يقتل ولا يكره ترك الصلوة كما هو مذهبنا صحة اعتقاده وقيل يكفر

وهو اختيار

في نسخة زينة الاشرفية ولا غريبة من المبسوط في الجواز ان الشا اختيار تشهد اى هو
 يكون عنده مروى ابن عباس في قول لم وصرت بعد صلح حاو افي تاويل وهو
 ما ذكره سيد الاحام ناصر الدين في القانون في الفقه قال الشا في يقول بسم الله خير
 الاصنام التحات الزاكيات المباركات والصلوات الطيبات الى اخره رواه ابو

وجازر الزوج غسل وجهه بعد الوفاة والنطاق وصليته ليس الزوج ان
 يغسل زوجته بعد موتها عندنا خلافا له وانما وضع في موتها اذ عكسه يجوز اجماعا
 لكن عندنا في العدة وعندنا في العدة وجدها بان ولدت من ساعته من استحسان السبوط
 البكرى **لو ادخلت في المسجد الجبان** **لكن يصليوا فيه فهو جازر** اذا كانت
 اجنانه والقوم في مسجد الجماعة يكره صلوة اجنانه عندنا خلافا له وانما شرط كون
 اجنانه في المسجد المسجد وكذا في القوم فيه يقولون يصليوا فيه اذ لو كان اجنانه
 والاحام وبعض القوم طاف المسجد باي القوم في المسجد كما هو المهرود في جوامعنا
 الاكره بانفاق اصحابنا وان كانت اجنانه وصلوا في المسجد فيه اختلاف المشايخ
 بعضهم قالوا لا يكره منهم السبيل الاحام ابو شجاع كذا ذكر في الذين في فتاواه من التهمة
وعندنا السلام فيها فرد وترفع اليك ويتلى الحمد يسلم في اجنانه تسليمة
 واحدة عندنا قارة الوسيط في تعدد السلام خلاف الاختصار او في سلم واحدة
 تلقا وجهه وقيل يسلم ملتقا اليه بيمينه ويحتم ما يلا الا يسان فيدير الوجه
 في تسليمة واحدة وعندنا يسلم تسليمتين من اجنابين المسئلة الثانية ثم عندنا يرفع
 الايدي في تكبير اجنانه ويقول اخذ كثير من مشايخ بلخ وعندنا لا يرفع الا في الاولى
 هو الصحيح المسئلة الثالثة عندنا يفترق عنده قراءة الفاتحة عند تكبير الافتتاح
 في الاجز بدونه وعندنا لا يقرأ ولو قرا على سبيل الدعاء والثناء لا يكره من الميسوط
 والسفر والخفة والمجذب **وجازر في فعلها التكرار** وفي القبور يدخل الاوتار
 ويجوز عندنا ان يصلي على ميت مرارا معناه يجوز لمن يصلي ان يصلي وعندنا لا يجوز
 الا ان يصليوا بغير اذن الاولياء في التولي من الاعاء من الانصاع ثم عندنا يدخل
 القبر لدفن الميت وتر وعندنا لا بأس بالشفع والعبارة للحاجة **يجوز الصلوة**
 وهي على الغائب والعضو توضع وذاكر في حق الشهيد قد طرقت علوميت
 غائب عنده وعندنا لا يجوز فعل خلاف الغائب عن البلاد اذ لو كان الميت
 جمعه في البلد لم يجز ان يصلي عليه حتى يجرع عنده اجماعا لعدم المشقة في احضوره
 المجتهد ثم عندنا ان يصلي على الميت يغسل ويصلي عليه يعني يصل على كل جزء
 منه قل اكثر من الميسوط البكرى وعندنا ان وجد اكثر او نصفه مع الرأس فكذلك

وان وجد البصيف بغير الرأس او مشقوقا طولاً او طرفاً منه لا يغسل ولا يصلي عليه بل يغسل
 خرقته ويدفن اذ لو صلياً عليه فلا تأمن من ان يوجد لها في قبصلي عليه و
 التكرار غير مشروع واذا صلينا على الاكثر فلا نصلي على الباقي وان وجد من الاصل
 وشرع الطحاوي المسئلة الثانية ثم عندنا لا صلوة على الشهيد بل هي حرام عليه في
 قاص بعض من جازر لكن غير واجبة من الوسيط وعندنا يصلي عليه فان قلت
 تمسك الشافعي في المختلف لتكرار اجنانه بان عليه اللام صل على جزء سبعين صلوة
 فتناقض بمسك مع مذهبه قلت الاحتياط كما يكون الاثبات المذهب
 يكون لا يلزم ان يحتم فحسب اوردته لهذا او نقول يحتمل ان يكون الحديث مثقلا على
 بيان امكنه فيفسخ في حق احد ما دون الآخر كما في قوله عليه اللام البكرى البكر جلد
 مائة وتغريب عام نسخ في حق القريب فقط **المشقة** قدام اجنانه افضل عندنا
ومشقة احامهم من الثوب وحملها بين القوم في اجب وعندنا خلافها
 افضل وان مثل احامهم كان واسعا من المعنى ثم المسئلة في حمل اجنانه عندنا ان يحملها
 اثنان يدخلان بين عمودي اجنانه يضع السابق منهما مقدمها على اصل عنقه وياخذ
 قائمتها بيديه والاخر منها يضع مخرجها على صدره وياخذ قائمتها بيديه وعندنا ان
 ان يحملها اربعة نفر من جوانبها الاربعة من جامع قاص فان **لا تقيص عنده في الاكفان**
وليس في الاكفان من سربال وافي للولي والوالي وانما اكف ثلث
 لغائب وعندنا اكفان الوصل ثلثة الكفاة وهي الودا ومن اواس الودجلين
 وداخلها الازار كذلك وداخله القيص وهو من اكف الاربعة من غير حبيب
 ولا درخيص ولا كمين من الميسوط وجامع قاص فان المسئلة الثانية حتى الصلوة على
 الميت للولي لا للوالد عندنا اذ السلطان وعندنا للسلطان اذ حفر قال في النخبة اما
 تقديم امام الحق على طريق الافضل ليس بواجب بل خلاف **يستحب السربال وهو**
وفي القبور السربال والربيع **ويحسن التقيص والشمع** ان يوضع اجنانه
 عند القبر حتى يكون رأسه بارزا موضع قدميه من القبر فيسفل الوافي في القبر الميت
 من جهة رأسه ويضعه في القبر على جنبه الايمن المسئلة الثانية يرفع القبر عندنا
 وعندنا ليس بمشقة وصورة المسئلة ان يحمل القبر مرتفعاً من الارض قدر سربال او اكثر

السربال القيص

السربال اخراج القبر من التراب
 وزرع السربال السيف من القبر والشمع
 من القبر

هذا هو النسخة التي هي في
الكتاب المذكور

المشكلة الثانية لا يجوز الصلوة على سطح الكعبة عند الاذان يكون بين يديه متر عن
جوز فالكعبة هي النساء عند وعرضا العروسة والهوا الاعنان النساء صلوة فوجعة
وان فصل كل ركن في الحج فلا يفقد مسكها في الشرح يحكم باسلامه عندا خلافا
له وانما وضع في الصلوة اذ لو صام اوجج اواذى الزوق لا يحكم باسلامه في طاهر الرواية وانما
وضع في الجماعة اذ لو صل منفردا لا يحكم باسلامه في طاهر الرواية من فتاوى قاض خان
ومن يؤخر الفرض ثم يرتد في وقت وفيه كتاب لم يفد صل فرض الوقت ثم
انتر والعباد بانه ثم اسلم في الوقت لا اعاده عليه عند وعرضا عليه الاعادة
كما في اسلم التخي وهو اذا اسلم بعد الرده **فليقتض متروكات تلك الترخ**
مقتضى على المرتد اوقات صلوات ثم اسلم لا يؤمر بقتضاها عندا خلافا في حكم الصلوة
بالاسلام كما ان فتح الصلوة بالسلام **كتاب الزكاة**
وبعد عشرين يوما وماه لا تحب الزكاة المبذولة اعلم بان في خمس
بل حقة وكل خمس تكة والاربعون فرضها بيت لؤن من الاجل الساية
ساية شاة وفي العشر شاتان وخمس عشر ثلاث شياه وفي العشرين اربع شياه
وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي الى طعنت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت
لبون وهي الى طعنت في الثالثة وفي ست واربعين حقة وفي ست وثلاثين بنت
وفي احدى وستين جزعة وفي ست وثلاثين بنت في الخامسة وفي ست وسبعين بنت
لبون وفي احدى وتسعين حقتين لا امانة وعشرين لا اهنها اجماع العلماء ثم
اختلفوا فقلنا اذا زادت على مائة وعشرين يسنا نف الفريضة فيكون في خمس
شاة مع احدى وتسعين حقتين لا امانة فيجب في مائة وثلاثين حقتان وشاة
وفي مائة وخمسة وثلاثين حقتان وثلاث شياه وفي مائة واربعين حقتان
واربعين مع شياه وفي مائة وخمسة واربعين حقتان وبنت مخاض وفي مائة و
خمسين بنت حقا ثم تستأنف الفريضة فيجب في احدى وتسعين شاة فاذا كانت
مائة وخمسة وخمسين ففيها بنت حقا وفي مائة فاذا كانت مائة وستين ففيها
بنت حقا وفي مائة فاذا كانت مائة وخمسة وستين ففيها بنت حقا وفي مائة
شياه فاذا كانت مائة وسبعين ففيها بنت حقا وفي مائة شياه فاذا كانت

هذا هو النسخة التي هي في
الكتاب المذكور

هذا هو النسخة التي هي في
الكتاب المذكور

مائة وخمسة وسبعين ففيها بنت حقا وبنت مخاض فاذا كانت مائة وستين
ففيها اربع حقا فاذا كانت مائتين ان شاء ادى منها اربع حقا من كل خمسين
حقة وان شاء ادى خمس بنت لبون من كل اربعين بنت لبون ثم تستأنف
الفريضة ابد كما يستأنف في احدى مائة واثنتين مائة واثنتين مائة واثنتين
يسنا نف الفريضة وماك الشافعي رحمه الله اذا زادت على مائة وعشرين واجل
يجب فيها بنت لبون ولا يستأنف الفريضة بل يجعل بعد ذلك كل عشرة عتوا بجر
في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة حتى بلغت مائة وثلاثين حقة و
بنت لبون وفي كل خمسين حقة حتى بلغت مائة وخمسين وبنت لبون في ثمانين
كل اربعين بنت لبون فاذا بلغت مائة واربعين حقتان وبنت لبون في
كل خمسين حقة وفي اربعين بنت لبون ويجب في مائة وخمسين بنت حقا و
هكذا الى ان يبلغ مائتين فان شاء ادى اربع حقا من كل خمسين حقة وان
شأن بنت لبون من كل اربعين بنت لبون من المسبوق ومشرع الطيوي و
الايضاع **في نصاب اثنين والمردون قرض ومال الطفل والمجنون**
نصاب مشترك بين اثنين يجب عليهما زكاة عند اذا صحت الخلطة والخلطة
ستة شروط اتفقوا اهل اثنين الاول ان يكون اخلط اهل الزوج الزكاة
فلا اثر لخلطه مع الكاتب والدم والثاني اتحاد المنز والمزاج والمرع والنا
اشتركا الرابع والفحل والمحلب وفيه وجهان والرابع ان الاختلاط في جميع السنة
هل يشترط فيه قولان واتى من اهل الخلطة هل يشترط فيه قولان والسادس ان
يكون فيه اخلطه نعمان الوسيط وزاد في الاسرار ان يجها بين واحدة ودلو واحد
وكل واحد وعندنا لا زكاة عليها سواء كانت شركتها غنما او ماعا وصفة او زكاة
مكلا الارث او غير وسواء كانت في مرعى واحد او مرعى مختلف احاد ابله بغير
كل واحد نصابا يجب عليهما واذا بلغ نصيب احدهما نصابا دون الآخر يجب
على صاحب النصاب فقط وكذا اذا كان احدهما اهلا للزكاة دون الآخر
يجب على الاهل اذا بلغ نصيب نصابا من شرع الطيوي وموضع اختلاف السوايع
فان ما فيهم اوعشرين متغلا اذا كان بين اثنين لا زكاة فيها اجماعا

منها
القصدي

من نظم الفقه المسئلة اثنية لاركة على المليون عندنا خلافا للمراد من له
 مطالب من جملة العباد فالماط لامن جهة العباد لا يمنع اجماعا وانما ضمن في
 الزكاة اذ الدين لا يمنع اجماعا من نظم الفقه المسئلة الثالثة والرابعة
 لاركة في مال النصف واليخون عندنا وعند يجب ويوصر الول بالاداء ان كان له ولو
 والا ياخذها السلطان وتفرها الى مصارفها او ينصب وليا يورث عنه من
 الطريقة العلانية والعزوا اخرج يجب في ارضها اجماعا اداء الفضة هناك المنصور
وفي الزكاة باطل دفع الفقه ويجوز اخذ الجزار في الفقه عليه من الزكوات
 والصدقات والعشور والكف رات جازر عندنا خلافا لذكره المبسوط انه لو ادنى
 بغير ركن خمس من الابل يجوز اجماعا وكذا المذهب المسئلة الثانية اخذ الجزار
 عندنا وعندنا لا يجوز الا الفضة من الاسرار ويجوز عن الفقه ما انى عليه سبعة اشهر
 ذكره الزعفراني وسبعة اشهر من الهداية وقال في المحيط هو الذي انى عليه سبعة اشهر
 وهو قول اهل الفقه **والفقه يفتى الى ذهب والمستفاد هكذا مع النصب**
 لا يكمل نصاب اصد التقددين بالآخر عندنا وعندنا بكل المسئلة الثانية اعلم بان
 المستفاد عمل فري من مستفاد من جنس الاصل ومستفاد من خلاف جنس الاول
 اما ان يكون متولدا منه كالولد والذبح او غير متولدا منه والنول يعنى الى قول الاول اجماعا
 وغير المتولد ان كان من خلاف جنس الفقه اجماعا كما اذا كانت الابل فاستفاد بقرا او
 غنما وان كان من جنس فقه عندنا وعندنا لا يستفاد لاجل آخر وانما يعنى عندنا اذا
 كان نصاب الاصل كاملا وانعقد احوال عليه اما اذا كان ناقصا وكل مع المستفاد
 انعقد احوال في اكل فلابغ وهذا كل اذا استفاد في احوال احوال احوال فاستفاد
 اجماعا من شرع الطيوي **ولا يجوز نصاب قد حمل في طيوي جواز في الزكاة خلا**
 اذا كان النصاب كاملا في طيوي احوال وجبت الزكاة عندنا وان انتقص فيما بين ذلك
 وقتا طويلا لم ينتفع اصله من بيعه ومال التجار والسباينة سواء عندنا وقال في
 لا يبرمه الزكاة الا بامتداد اكل من اول احوال الاخر وقال الشافعي في السباينة
 كذلك وفي مال التجار قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر احوال خاصة ولا يعتبر اوله من
 المبسوط او قبل في الشروع المسئلة بالنصاب السواء لهذا وقال في المبسوط البكر

قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة

باعتبار

نصاب

نقصان النصاب فضلا عن عرض التجار لا يمنع الوجوب اشترى ابلا من سائمة للفقير
اذا اشترى سائمة فقيرا ذكره يوصف السوم لا يوصف النسل ولم يضره حتى
 حال الكول وجبت زكاة النجاة عندنا في خمسة ايام من ما في حريمه وعندنا زكاة السائمة
 ان يشاء في خمس من الابل من الاسرار فترط من عليه الزكاة في اداها بعد التمكن حتى
واحي لا ينفق بالهلال **والاخذ بالجواز لا الامسك** هكذا النصاب لا يسطر
 الزكاة عندنا وعندنا بسط وقيل التمكن سقط اجماعا فعندنا لا يمكن شرط النصف
 واختلفا ثابت فيما اذا طال به الفقيه بالاداء فامتنع حتى يملك المال اما اذا طال به
 او السلطان يعنى اجماعا على قول العوامين من الصبيات ومساكنهم امة على ان لا يبيع
 ضامنا عندنا وسوا الاصح فان قيل لم يثبت الامكان عندنا قلنا بامر من اهل علمنا
 المال فاما لا يوجب اخرج الزكاة من مال آخر عالم يتبع ببقاء المال والثاني فدية المسقى
 وهو المكين في المال الباطل والسلطان في مال الظاهر وان حضر حتى ولكن غاب القرب
 او ابحر فقدمه التمكن والعشر والخبر على هذا الخلاف اجماعا بجزية وصدقة الفطر فلا يقطع
 اجماعا وانما وضع في الهلاك اذ بالاسهلاك يعنى اجماعا من المبسوط والاسرار وفناوى
 قاض خان والوسيط المسئلة الثانية ائتمن صاحب الزكاة باخذ السلطان فتراعل
 وعندنا يامره بالاداء فيقبض منه فيدفع الشروع بالشأمة واطلق في كتبهم
والاخذ ان مات بلا اعطاء من جملته المال بالابصار مات بعد وجوب
 الزكاة في سائمة في المصدق ومن قبل الورثة فليس له ان ياخذ منهم زكاتها الا
 ان يكون او من يملكه ياخذ من يملكه مال وعندنا ياخذ من جميعه مال او من
 او لم يوص من المبسوط **واخذ بعض سبعة الاصناف يعنى الاثني عشر كاف**
 الواحد من الغنم يكن نصف الصدقة اليه عندنا وقال الشافعي لا يجوز حتى يفرق الى
 الاصناف السبعة من كل نصف ثلثه اكل عندنا نصاب الزكاة سواء كانت
ولا زكاة في الخلق فاجر وما الخبز مستقط بلوغ للرجل او النساء
 مضوغا حيا عند تخل او لا تخل وعندنا لا زكاة في اكل النساء وخاتم الفضة للرجل
 من المبسوط والهداية قال في المبسوط الذكر قال الشافعي به انه ان كان للرجل
 او المرأة وعليها صنعة محظورة يجب الزكاة فيه بان جعل عليه صورة اما اذا

قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة

قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة
 قوله الفقه المسئلة

في خوف الراس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المضمضة بالذكر لأنه قليل
 وقوعه وإن استثنى في بندر لأن طبع الماء التسفل دونه التقليل. مسألة أصبت مرتين في
والصبي في اليوم مرة فليصومه ووطئه في النوم أيضاً صبح باب زفره الله
 ولو وطئه في النهار فسد صومه عندنا خلافاً له شرع في صوم النطوع وأصوله يلزمه
 والنقل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء إذا أقطعت المص ولو أفسد بغيره
 عندنا خلافاً له في الفضل ولا يكون في سبيل الموافقة كقائه ولا على المطاوعة الإجماع على
 بالاكل والشرب متعدي في هذا رمضان يوجب الكفارة عندنا خلافاً له وبالجماع على الإجماع على
 في المبسوط البكر من أصاب من قارب حب الكفارة الصغرى بالاكل والشرب ومن الزلل
 انما اختلاف في العظمى المسئلة الثانية طاعت زوجها في الجماع يجب على كل واحد من
 عندنا وقال الشافعي في قول يجب على الرجل ومن في قول يجب عليها وبطل الزوج عنها
 وفي قول لا يجزئ الا من الامرار وفضل في المبسوط بين البدن والمال فقال عليها الكفارة بالصوم
 وبطل الزوج عنها اذا كان ما بين اوضح هذا الكلام في نظم الفقه فقال ان كانت غيبه فلا
 كفارة عليها لان زوجها على عملها ذلك وجوب ذلك طاعة وان كانت فقيرة يجب عليها لان
 كفارة بالصوم فلا تجزئ النيابة وبطل الخلاف المطاوعة في الابتداء اذ لو كانت مكروهة في
 الابتداء ثم طاعتها لا كفارة عليها اجماعاً من جامع قاضون في اذ اوجبت الكفارة على
 وفي اذ اوجبت لا تشتركي لا جليل خيبر أو سقام يعتبر في المطاوعة عندنا وكذا
 عندنا على القول الذي ينول عليها الكفارة لا يعمل الزوج عنها ان كانت مصرية فان حلت
 او مضت او مضت سقطت عنها الكفارة عندنا خلافاً لمن العون والمبسوط البكر وان
 بيع بطنه بالسكين او اتى نفسه من السفك لم يمسك يمسك عند بعضهم لانه مرض
 بفعل نفسه وسقطت عند البعض لان الامراض فعل الله من شره الطهورى وافق اصراره
والفطر بالوطئ اذا تكرراً تكرراً الواجب كيف ما جرى مواراة ايام رمضان
 ولم يكفر للاول يلزمه بكل افطار على صفة عندنا وعندنا بغيره كفارة واحدة وانما وضع
 حكمه اذ لو اقمها مراراً في يوم واحد يكفبه كفارة واحدة اجماعاً وقوله والنظر اذا تكررا
 يشير اليه فالوطئ الثاني لا بعد فطر في يوم واحد وان كثر لا و في يوم واحد
 يلزمه اخرى اجماعاً ومحل الخلاف تكرار الفطر في رمضان واحداً في رمضان يتعد

في خوف الراس كذلك ذكر في المبسوط البكر ولعل الشيخ خص المضمضة بالذكر لأنه قليل وقوعه وإن استثنى في بندر لأن طبع الماء التسفل دونه التقليل. مسألة أصبت مرتين في

ولو وطئه في النهار فسد صومه عندنا خلافاً له شرع في صوم النطوع وأصوله يلزمه والنقل لا يلزم من فيه شرع وحال القضاء إذا أقطعت المص ولو أفسد بغيره

عندنا خلافاً له في الفضل ولا يكون في سبيل الموافقة كقائه ولا على المطاوعة الإجماع على بالاكل والشرب متعدي في هذا رمضان يوجب الكفارة عندنا خلافاً له وبالجماع على الإجماع على

في المبسوط البكر من أصاب من قارب حب الكفارة الصغرى بالاكل والشرب ومن الزلل انما اختلاف في العظمى المسئلة الثانية طاعت زوجها في الجماع يجب على كل واحد من عندنا وقال الشافعي في قول يجب على الرجل ومن في قول يجب عليها وبطل الزوج عنها

وفي قول لا يجزئ الا من الامرار وفضل في المبسوط بين البدن والمال فقال عليها الكفارة بالصوم وبطل الزوج عنها اذا كان ما بين اوضح هذا الكلام في نظم الفقه فقال ان كانت غيبه فلا كفارة عليها لان زوجها على عملها ذلك وجوب ذلك طاعة وان كانت فقيرة يجب عليها لان كفارة بالصوم فلا تجزئ النيابة وبطل الخلاف المطاوعة في الابتداء اذ لو كانت مكروهة في

الابتداء ثم طاعتها لا كفارة عليها اجماعاً من جامع قاضون في اذ اوجبت الكفارة على وفي اذ اوجبت لا تشتركي لا جليل خيبر أو سقام يعتبر في المطاوعة عندنا وكذا عندنا على القول الذي ينول عليها الكفارة لا يعمل الزوج عنها ان كانت مصرية فان حلت او مضت او مضت سقطت عنها الكفارة عندنا خلافاً لمن العون والمبسوط البكر وان بيع بطنه بالسكين او اتى نفسه من السفك لم يمسك يمسك عند بعضهم لانه مرض بفعل نفسه وسقطت عند البعض لان الامراض فعل الله من شره الطهورى وافق اصراره

والنظر اذا تكررا والنظر اذا تكررا والنظر اذا تكررا

الكفارة اجماعاً وقوله كيف ما جرى سواء كثر لا و اليه وكفى والمسائل في شرح الطحاوي
 والافضل الاقطار في حال السفر يلزم اولها يلزم النفس ضرورة الافطار في السفر افضل
 عندنا مطلقاً وعندنا ان لحنة المشقة فكذلك والا فان الصوم افضل من فاته صوم لا
 وان يقته رمضان وانقص اكثر من علم في اذ قضى يجوز تأخير القضاء الى السنة
 الثانية عندنا لا بغير ضياء وعذر مستمر فلو اخرج من الامكان عمن وقضى وادى كل يوم
 مدام طعام المدرج الصاع من الخبز لما روى عن ابن عمر انه يقضى ويؤدى من الاسرار
 ولو اخرج من بين تكرر المربع كل سنة وجهان وعندنا عليه القضاء لا غير من الوسيط
 والابن عندنا ان يصوم وبالصلى فلو لم يوفى قال الشافعي من مات وعليه صوم
 او صلو فعل الابن ان يصوم ويصل عنه وعندنا لا يصوم ولا يصل كذا في الشرح وذكر
 في الوسيط والمذهب فان كان ارض بعد القضاء به من مات لم يجب عليه شيء وان كان
 بعد اوزان العذر ولكن فلم يعم فحالت اطعم عنه وليه لكل يوم مدام طعام ثم قال
 ومن اصحابنا من قال فيه قول آخر انه يصام عنه فان صام عنه وليه واجبت يا مرو
 ليه باجراً وبغير اجراء كالحج والمنصوص في الام هو القول الاول وهو الصحيح لانه
 لا بد منها النيابة في الحيوة فلا بد منها النيابة بعد الموت كالصوم فاذا اختلف في الصلوة
 وكذا ذكر وكذا ذكر في شرح الطحاوي والمبسوط البكر رحمه الله صوم كتمان البين لمنه
 وصوم تكفير العين مطلقاً يجهان شاء او يفرق ايام مستباحات عندنا
 وعندنا لان يفرقها ويستوفى خيبر بعض الشهر بقدره الصوم تأكل تدر افان
 الشهر المجنون في بعض ليس عليه قضاء ما مضى عنده وعندنا يلزمه وانما وضع في خيبر بعض
 الشهر اذ في كله لا يلزمه بالانفاق خلافاً لما روي عنه لا باس بالسواك والطيب و
 والاستيتياك آخر النهار يكن للصائم باختيار ان يسهل الغداة والعشاء عندنا
 وعندنا يكن في العشاء ويسحب في الغداة والخلاف في الملبول بالماء اذ الرطب الاخضر لا
 باس به اجماعاً من جامع الزدوى وجامع قاضون وفتاواه والمبسوط البكر
 ونذر في صوم يوم النحر والفطر والتشريق غير نذر نذر ان يصوم يوم العيد
 او ايام التشريق لا يلزمه شيء عندنا وعندنا يلزمه فيفطر ويقضى مع هذا الصام
 في هذه الايام يخرج عن عمد النذر من الطريفة العلانية

وفان الشافعي رحمه الله
 صوم كتمان البين لمنه
 ايام مطلقاً لا طلاق النكاح
 النكاح

۱۶۳

اصدا ما لا يحرم وينسبده كان في الحج والثلث لا كان في الصوم والصحيح ان اذا افضى الى الاثر لم
يغفر من الوسيط وعندنا يحرم وينسب ان ازل. لا يخرج التكتف عنه المصحح و
ولو ان اجمعه فيه يغفر وشبهه المطلق لا يغفر ان خرج منسدا عتكافه وعندنا
يخرجه ولا ينسد المسد الثاني نذر اعتكاف شهر بلزوم التتابع عندنا وعندنا
هو محقق فان شاء فرق وان شاء تابع وقوله وشبهه المطلق على التتابع والمغفر
اذ في المقتضى بالتتابع بلزوم التتابع اجماعا وفي المقتضى بالتفرق جازا بالتفرق والتتابع
من الوسيط وقد اذاعتكاف شهر ان يفرع عن كل يوم من كل يوم عالم يفرع نذر اعتكاف
شهر ثم مات بطعمه جميع الشهر عندنا ويخرج الوارث عليه من الثلث ان اوصى والا فلا
لكن ان اجب فعل من الميسر وعندنا بلزوم بقدر ما ذكر وقوله ان يفرع عن كل يوم
بقدر عشرين يوما وعشرون غلظ نذر اعتكاف سنة ايام لا بد من الليلة الاولى
وفي اعتكاف في الثلث موجب بيد ان قبل الجردون القوي في الوجوب عندنا وعندنا
يدخل والثلثان في الاثر ان يدخلان اجماعا وتقدر البيت وفي اعتكاف موجب
الثلث كتاب **المناسك** متر في باب النية في
افراد ومن الغزاة افضل والاعتكاف لا يخل المسئلة الثانية العزم فوض
عين كالح عندنا وعندنا ليس بوض عين ثم اختلف مشايخنا فقال بعضهم فرض كتابة
كصوله اجماعا وقال بعضهم سنة موكلة كالاصحى وصدره العطر وهو الاجم من الاسرار
قارن اخصا لحي واجبة عندنا سواء الصحيح افتار ان يطوف طوافين ويسعى سعين
والسنة للعارف فرد وكذا فعل الطواف والجماع الوجبي عندنا وعندنا طواف
واحد وسعي واحد وكذا اجزاء النية قال الشافعي لولاه انما يجب الاحرام عند
ولوا في مكة لا يزلون في عليه حجة او عمر المبعثات على من اراد دخول
مكة ليح او يلحق فاما لو دخله للثقل فلا احرام عليه عندنا قولوا واحد ولتجاءر او
لطلب الغريم فنية قولان وعندنا ليس لاحد من بينهما الميثاق اذا اراد
دخول مكة ان يجي وزها الا بالاحرام سواء كان من قصد الحج او الفتا او التنية او
حاجة من كواجب وهذا في الافاق اما من كان داخل الميثاق فله ان يدخلها لحاجة
بغير احرام اجماعا وكذا الخطابون من اهل مكة اذا جاوزوا المبعثات كان لهم

قوله حوجب بفتح اجم
صفة الاعتكاف مع

قالوا لمكة من الموطون **هَوْنٌ يَجْعَلُ عَنْ سِوَاهُ أَوْ نَفْلٍ فَرَضٌ أَدَاهُ** العزوة
 وهو الذي لم ينج عن نفع حجة الاسلام اذا حج عن نفع حج عن الامر عندنا ونفع عند
 الحاج وبرقة نفقة عن اليم اما لو نوى عن نفس النفل وعليه حجة واجبة اما حجة الاسلام
 او حجة منزلة نفع عن فرض عندنا وعندنا نفع عما نوى من البسوط البكرى وكذا الخلاف في
 الحرم من المذهب والمستوى والفصلين عندنا هما جزر وليس طبع لان العار اذا حضر
 وقع حجة عن حجة الاسلام من الوسيط واطلاق النظم مصدرية والعزوة من العزوة
 فكانه من كالمعروف وخطب الكفار بالسرايع **وَجْعَلُ مِنْهَا كَالْمَنْ كَانَتْ** لا خلاف
 ان الكفار في طوبى بالايام وبالمشروع من العتبات اي فيما اعتقدوا بالمعالم
 والاختلاف ان الخطاب بالشرائع يتناولهم في حكم المواخذة في الآخرة اما في الدنيا فعند
 الشك فولي الله ببناء العلم ايضا وهو من جهة العراقيين من مشايخنا احامشايخ
 ويكادنا فيقولون انهم لا يخطبون ابدا ما يحتل السفوط من العبادات يظهر ذلك
 في المرتد اذا اسلم حيث لا يلزمه قضاء صلوات تركها في الردة عندنا وعند الشافعي
 يلزمه كما مر وفيه طول في اصول الفقه شمس الحجة ويقتضي على هذا الحج وذكر المذهب
 لا يجب الحج على الكافر الاصل اجماعا وان اسلم لا يخطب باقيا في الكفر والخلاف في
 المرتد وكذا ذكره الاسرار **وَجْعَلُ أَنْتَى لَيْسَ بِالْحَجِّ مَعَ الْأَهْلِيَّةِ بِغَيْرِ حَجٍّ**
 ليس للبراءة ان يسافر سفر الحج بلا حرم ولا روج عندنا وعندنا هذا ذكر اذا كان العزوة
 ومنها نسف رفات من الاسرار والخلاف فيما اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة
 سفر اذ في قلعه بياح بلا حرم وجوب الحج عليها وايضا هذه على هذا الخلاف
 والعجزه والاشابة سواء من شرع الطيوي **عَبْدُ احْرَمَ** باذن السيد الحج فعندنا
 والعبد لو احرم بعد الاذن له فليس للسيد ان يحلله ليس للسيد ان
 يحلله وعندنا لا ذلك وبكره وطريق التخليل ان ينقض شعرة او يحلقه او يبلط عليه
 شمس الطب وبليزه العضة اذا اعتق من جامع الاستر شمس على المفعل الحج اذا
 والزم من ذلك ببناء المكي والراد فالحج عليه وجبا من كل نراد والرا حلة
 عندنا وعندنا حقيقه هو كالاغ وصار ذلك بابه وعرضا جبر المتعدي المتعدي
 روايتان من جامع قاصحان وباطل حجة حجة قبل سنين حجة وحدة اوم الحج

في السفر بالنية والنية
 في السفر بالنية والنية
 في السفر بالنية والنية

في السفر بالنية والنية
 في السفر بالنية والنية

في السفر بالنية والنية

قبل سوال لم ينج عندنا من فلا ينج قبل وفرة وعندنا شرط فبعض وهل ينج
 عندنا في قول ينج حزان عن الاسلام بسقطه وفي قول لا ينج بل هو احرم لا ينج
 ولا لعمرك لانه يولد عن واكم لمثل الاحرام ان يتحلل بها الحج وقول وباطل احرام اشارة
 الى القول الثاني وانما وضع في الحج الاحرام بالبيع يجوز اجماعا من البسوط والعرف
يَصِيرُ حَجًّا بِنَيْتِهِ وَبَكْرِهِ الْمَرْبُوعُ تَلْبِيَّتُهُ قال الشافعي انه يصير المراهجة
 بالنية وحدها من غير ذكر وعندنا لا يصير حجة بالنية بدون التلبية او سوق الهدى ولا
 بالنية بدون النية بل يصير حجة بالنية عند التلبية من جامع قاصحان قال الهادي
 ويصير شراعا بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية من شيوخنا وتخليد او تحيد فانية
 او عتبة هو المشهور من اصحابنا منهم انه المسئلة بذكر الزيادة على التلبية المشهور
 وهو ليسك الله ليسك لبيك لبيك لبيك ان لبيك والنية وكذا الملك لا يتركه وعندنا
 لا يتركه فقد زاد ابن عمر هاهنا عند لبيك وسعديك والحق في يدك والنية البكر غم عند
 مباح في قول واصحابنا زادوا وصفه الحسن على المباح من البسوط البكرى وانما وضع في الازبان
 اذ انقص عنها الكلمات آخر ابتداء مكرهه اجماعا من الاسرار وغيره **قُلْدُ بَدْرَةٍ**
وَلَا يَصِيرُ حَجًّا بِسُوقِهِ هَدْيًا قُلْدُ وَالتَّوَجُّعُ ساقها ونوجه معها يصير
 محرما عندنا خلافه وانما وضع هكذا اذ لو جلتها او اشوها او قلدهم وتوجه معها
 لا يصير محرما اجماعا قلت وفي المسئلة نوع اشكال وهو انه لم يتعرض في النظم
 للنية وعلى تقدير وجودها يكون ذكر السوق والتعليق ضايحا اذ التلبية كافية عندنا
 كما مر في هذا وعلى تقدير عدمها ينبغي ان لا يصير محرما اجماعا اذ السلسلة في العبادات
 شرط والجواب ان على تقدير عدم النية اختلاف منتهى فعندنا لا يصير محرما وعندنا يصير
 محرما فقد ذكر في شرح الطيوي لوساق هديا قاصدا الى مكة صادح محرما بالسوق نوى
 الاحرام اولم ينو اما لو قلده بنية غير نية الاحرام لا يصير محرما قلت واليه الاحسان
 في النظم حيث ذكر السوق ولم يكنف بالتقليد اما على التقدير النية فلا اشكال ايضا
 على احد قوله فقد ذكر في البسوط انه عند الاحرام ينبغي تحيد النية عندنا في احرقوله وفي
 قول آخر لا ينعقد الا بالتلبية وعلى هذا القول يصير الذكر باللسان شرطا ايضا بالاجماع
 فينجد هذا ان فعل التقليد والسوق هل يقوم مقام الذكر فعنده لا كما في الصلوة

في السفر بالنية والنية
 في السفر بالنية والنية

في السفر بالنية والنية
 في السفر بالنية والنية

فان لم يكن او سجد بنيت الشروع لا يصير شاعرا وعندي يقوم الفعل مقام الذكر لان المقصود
 بالتلبية اظهار الاجابة بالدعوة وتقليد الهدي تحصيل اظهار الاجابة ايضا هكذا اثير في
 المبسوط ووضوح المسئلة في التقليد مع التنية وذكر الخلاف **يكن ان لا يبيت** يعني ليلا
يوم يبيت محل الليالي يبيت كاه عليه الدم فيه اذ يبيت الرمي لانه عليه الدم
 يبيت يعني ولويات بغيره متروك المزمع من عندنا لانه وجبت عليه لشملة عليه الدم
 في ايامه فلم يكن من افعال الحج وعندنا يجب عليه دم بترك الكحل وانما وضع في الليالي الثلاث
 احدى عشر والثاني عشر والثالث عشر اذ يترك البيتوتة ليلة اوليتين بحج صدقة
 ومحل الخلاف التعداد العزور المزمع دم بلا خلاف كزكاة الاجل فانهم يغيثون ليلا
 لتسريح الاجل وكذا اهل السقاية فانهم يتوضون لتعبد الماء من الهداية والمختلف في كونه
وليلة النحر اقامتان وعندينا يفردها كاذان يصل المغرب والعشاء بمزدلفة
 في وقت العشاء باذان واقامتين في قولنا وبقا متين بلا اذان في قولنا وعندنا باذان
 واحد واقامة واحدة وانما وضع هكذا اذ في جمع الظاهر والعصم بعبارة اذان واقامتان
 اجماعا **ولا اعتبار بطواف ناكسا ومخيرا وطاريا وقاريا** لو طاف فطافا
 او حدثا او جنبا او حائضا او غريبا فهو غير معتبر عندنا وعندنا معتبر غير ان ناقص فيعاد
 ان امكن والواجب بالدم واختلاف في صورة التكلوس في بعضهم هو ان ياذل على يسار
 الكعبة حتى يعض على جدار الكعبة ويطوف والواجب ان يعض يساره على جدار
 الكعبة ويطوف وقال بعضهم هو ان يطوف ثم يعض على جدار الكعبة ويمش
 على الظفر ذكرا في نظم التنية وفي بدء الاعتبار يظهر في حق التمسك عندنا وعليه الاعانة
 ما دام بمكة وان رجع قبل الاحادة فعليه دم وقال الشافعي في رواية لا يعيد طوافه
ولا واجب طواف البصرة والتشريف لادم فلا تدر طواف الصدور جب
 عندنا خلاف لحيث لو ترك كله او اربعة اشواط منه يجب شاة عندنا وما دام بمكة بوض
 بالاعادة اقامه للواجب في وقت من الهداية المسئلة الثانية السعي بين الصفا والمروة
 وهو بطن الوادي ليس بركن عندنا بل هو واجب حتى لو ترك بعيد ما دام بمكة واذا رجع
 الى اهله يربح لذلك وما يقوم الدم مقامه ولا يخلو عن حرمته النساء وان ترك شوطا
 واحدا قال الشافعي انه هو ركن حتى لا يقوم الدم مقامه ولا يترك لاحد حج واعرف الابه

في قوله يبيت محل الليالي
 يعني ليلا

في قوله ولا اعتبار بطواف ناكسا
 يعني لو طاف فطافا

من المبسوطين وغيرهما **ورميته بالحجارة قبل النحر بجوزي ليلة يوم النحر** روي
 العقبة قبل يوم النحر في النصف الاخير من الليل لا يجوز عندنا طوافه ولا صلى
 ان اول وقت الرمي في يوم النحر وقت طلوع الحج عندنا وعندنا اوله بعد نصف الليل
 لما روي انه علم رخص للرجال ان يرموا باليمنى الهداية روي يدر او طين يابس او
 ولا يجوز في الحجارة المذرة وبياض الطين وتترك ينثر في قبة تراب لم يجز عندنا الا
 بالحجر وعندنا يجوز والخلاف في جنس الارض اذ لو رمى بالحشيش او الجواهر لا يجوز اجماعا
 لو ترك الترتيب في الحجارة فما رماه ساقطا اعتبرت اذ ارمى من الحجارة او اربع
 حصيات ثم من الوسط كذلك في العقبة كذلك يستقبل الثانية والثالثة بعد
 تمام الاول عندنا وعندنا يرمي كل واحد بما ياتي في يده من لكل واحد من حصيات
 وانما وضع هكذا اذ لو ترك من كل واحد اربعة او من كل حصيات م يذكر بعد ذلك
 فانه يبدأ في الاول باربع حصيات فيرمي ثم يعيد الوسط بسبع حصيات وكذلك
 الحجرة العقبة ولا يعيد بما روي من الوسط وحجرة العقبة من المبسوط اذ افرغ من
 الرمي تحليل وليس يلزم من جعل باليسر والطيب دم روي حجرة العقبة يوم
 النحر فقد تحليل لا يلزم بلبس المحيط والتطهير وعندنا لا يخلو من تحقيق التزم
 والبدن للبعثان ليست للبق وسن اشعار الهداية الى الحج بركته فهو على الجوز
 لا غير عندنا وعندنا عليه وعلى البقر جميعا المسئلة الثالثة الاشعار سنة عندنا لانه
 علم اشعرنا فتهنئنا من باب الشيخ لواء اذا خلق للتحلل باخذ من
 واخذ كالحق يوم النحر من شارب ولحية وطفر لحيته وشاربه واطفان عندنا
 لان ابن عمر فعل كذا عندنا لا يفعل لان المشهور في الكتاب والسنة هو الحلق
 او التقصير وفعل ابن عمر مع اتفاق الاضداد محرم ليس بخطا فعليه دم عندنا
 في نفس ليس التوبة اجاب الدم وما تمام اليوم شرطا فاعلم وان نزع من ساعة و
 عندنا في اليوم الكامل واليلية الكاملة فكل ذلك وفي اقل من ذلك يلزمه التقصير ولا يذنب
 وليس ليس السراويل اذ لم يجد الميزان اجاب اجرا محرم لم يجد الميزر فليسراو يلا
 لاش عندنا وعندنا عليه دم ولا يلبس العصفري والوطاء لوجهه لكن يلبس الطيب
 ليس التوب العصفري بان يصعب بالعصفرا عندنا ولا كان عليه وعندنا لا يجوز

في قوله يبيت محل الليالي
 يعني ليلا

في قوله ولا اعتبار بطواف ناكسا
 يعني لو طاف فطافا

وعليه الكفارة كمن ان لبس يوما او اكثر فعليه دم ان لبس اقل من يوم فعليه الصدقة من
المبسوط البكرى في موضعين المسئلة كشف الوجه على الرجل واجب عندنا بسبب الاحرام
حتى لو غطاه بحجب الغداء وعندنا لا يجب الكشف ولا الغداء بالتغطية وانما وضع في الرجل
فان كشف الوجه على المرأة بسبب الاحرام واجب اجماعا حتى لو غطت وجهها بحجب الغداء
اجماعا حتى لو غطت راسها بحجب اجزاء المسئلة الثالثة شتم المحرم الطيب فعليه الصدقة
عندنا وعندنا يكفر ولا شئ عليه من المبسوط البكرى لبس المحيط او يطيب ناسا لاشئ
واللبس والطيب على النسيان عفو ولا عقوبة عن الصبياني عليه عندنا وعندنا عليه
ما على الذكرك المسئلة الثالثة ارتكبت الصبي شاة من محظورات احرامه الا كفارة عليه عندنا
وعندنا عليه الكفارة يرد به الج من حاله وهذا فرع مسلمة الزكوة في مال الصبي فعنده
يجب ويومر الاب بالاداء من المبسوط البكرى حلق شعر فعليه ثلث شاة وفي
وخلق شعرات ثلث يلزم دمها وما اهل الكفاة المحرم شعرتين ثلثا شاة
وفي قولنا في الاول ومد ان في الثاني وفي ثلث شعرات يلزم دم وعندنا لا يلزم شئ
ما لم يخلق النزع من المبسوط البكرى المسئلة الثانية لبس المحرم ان يتزوج وان تزوج
بالوكالة والولاية الخاصة عندنا فان تزوج او تزوج بالوكالة باطل وفي تزوجه اكله بولاية
الحكم وجهان وعندنا محذور الكفاة وانما وضع في النكاح اذ الرخصة يجوز بالاجماع من
المذهب وما على المحرم في قتل الصبي مقتدىا بنحو كل سبع قتل المحرم
او سحاحا لاشئ عليه عندنا وعندنا عليه اجزاء وانما وضع في قتله مقتدىا اذ لو اهداه
السبع بالاذى فقتله اجزاء عليه اجماعا الاعل قول محمد وزفر بهما من المبسوط البكرى
وشروع المنظوم فقلت في مسلة الضيف على ما ذكر في النظم والنزوح خطر سالى الشك
وهو ان الاصل عندنا في ان اجزاء ما يجب بفعل صيد ما كوال المحرم ولا يجب بغير ما كوال المحرم
والضيف عندنا ما كوال المحرم كما ذكر في صيد هذا الباب وكان ينبغي ان يجب عندنا اجزاء
فنفترض في المبسوط فوجدت فيه ان لا خلاف بيننا وبين الشافعي ان اجزاء يجب
بقتل الصبي على المحرم لان عندنا الضيف ما كوال المحرم وعندنا سوا من السباع التي لم
ينسأوا الا كفتنا بغير اشكال فوجت كنهم فنقص في عامة كنهم ان فيه شاة
ونقص من القول فلم يكتف السبعة وكنت قد جئت وجدت في كتاب لاصحاب المال

هذا هو الصحيح في المبسوط البكرى
لو كان في اليد او في الرجل
لو كان في اليد او في الرجل
لو كان في اليد او في الرجل
لو كان في اليد او في الرجل

في هذا
فان لا يجب
اجزاء

اسم الذئب ان صيد الهن الدواب والطير على يده احرب منها ما ياكل لحمه ويؤذي
حبه على قتل اجزاء او منها ما لا ياكل لحمه ولا يؤذي ولا جوار فيه ومنها ما ياكل لحمه ولا يؤذي
ولا على قتل اجزاء فقلت في هذا الضيف وان كان حاكرا لا يكره موز بطيخه فلا يجب
اجزاء بكونه ما اشار اليه في المبسوطين في انشاء الدلائل ان العلة عندنا في انشاء
اجزاء كونه موزيا فيخرج النظم على هذا الاصل ليستقيم قوم من المحرمين قتلوا
ورفعة تقتل صيدا بكثر فيجزأ واحد عليهم صيدا فعليه عمة واحدة عندنا
وعندنا على كل واحد منهم جزاء على صدة والمراد من الرفعة رهط يحرمون فان رهط
من اكله من لو اشتروا في قتل صيد احرم لا يلزمهم الاجزاء واحدا اجماعا من المبسوط
لو ذبح المحرم صيدا لم يصير ميتا وحل الكلى فاصبح واذا ذبح ذبح المحرم صيدا لا
يصير ميتة عندنا في قول الا انه لا يحل للهم القاتل تناول مادام يحيا فاذ حل لا يحل
لكن يحل لغيره من الناس لكن يستحب ان لا ياكل هو وعندنا ميتة لا يحل لاحد من الناس
وهو احد قوله وعلى هذا الاختلاف اذ في حال صيد ابي احرم من المبسوطين
ولو تولى طير على الشاة فما انت به فقتله قتل الطير نزع طير على الشاة
فولدت منه ولد يحكم حكم الطير في جواز نضجه ووجوب اجزاء بقتله وعندنا حكم
حكم الغنم هو يعتبر الاب كما في النسب ونحن نعتبر الام كما في الحرمة حلال له طير صيدا
لو ادخل الحلال صيدا في الحرم لم يجب ارساله بالاحلال في الحرم فليس عليه
ارسال عندنا وعندنا يجب عليه ارسال اصروم في بيته صيد فعليه ارسالها عندنا
ويكره المحرم ان يرسل ما في بيته من الصبيد فاعلمنا وعندنا لا وانما وضع
في البيت اذ ما في يده يجب عليه ارسال اجماعا لكن على وجه لا يضر لان الواجب ترك
التعوض بازالة اليد المحبقة باطل الملك اذ لا يجب ارسال حمامات في بيوتها ولو كانت
في قفص فيه اختلاف للشافعي من جامع اليزدوي وقاض خان والغواوي قال في المبسوط
البكرى فالبعض الخلاف انه لو لم يرسل حمامات في بيته يضر عنده وعندنا لا ولو كانت
في بيت صيد اصطاده في الاحرام يلزم الارسال اجماعا فلما وضع في صيد و كانت له
قبل الاحرام وهو اذ انما يصود فاجزا محلا في اجزاء واحد محرم اصبا
صيدا على وجه الاحلال والرفض لارحامه او قتل صيدوا رافضا لارحامه فمنا ولا يابان

النزول الوثب مع

يكن صيد الكثرة وكان يرد كراهه
فان يدعي ان ذلك صيد من كثره
عند كثر صيد جزارا وعندنا يجب
في اكل اجزاء واحد لا يكره في

فأما الزود فبغيره فلا يحرم بعد عنها قال في العدة إذا لا ترد فيه وهو موافق لما قلناه من أن النظم
والزوج لا يحصره غير الحريم يجوز المأوى الذي أحصره دم الأحصاء لا يجوز عندنا
الأحرم وعندنا إذا حصره في الحرم فسا للزوج في الحرم ولو أراق في غير الحرم لا يجوز وهذا إذا كان
لا يحصر طريق الأحرم ليس في الحرم وإنما إذا كان يحصره في الحرم فسا للزوج في الحرم لا يجوز وهذا إذا كان
في الحرم وكان الأحصاء وإن شأبهت الأحرم وقال بعضهم يجب أن يبعث في هذه الحالة من الميسر
الذكر لو أسد بالوطي حيا فإذا حاصضا بغيره فإن في القضا زوجان أسدا أحدهما بالوطي
قبل الوقوف بغيره ثم جاء بغيره من قابل فعنده بغيره في ذلك المكان حتى يزاها و
اختلعا في أنه مستحي أو مستحب فالظاهر الاستحباب صدامان أن يكون بذكر تلك المواقف
مبيحا لسهولة العود وعندنا لا يفرق من خرج من حرمها إلى فراغها من الحج حيث لا
يرى أصدا صاحب عالم يفرغ من الحج وعندنا لا يفرق فإن أصلا والفرق ليست بشئ واجب
أما لو كانا لا يمانعا يستحب أن يفرق عندنا أيضا من جامع الصدر الشريف وقاضيان في
الوسطى وقايت الحج إذا تخللا بغيره أراق أيضا فاعقلا فالتب في تأمل العزم لا
هو عليه عندنا وعندنا عليه الهدى وعزم وتجرؤ وتجرؤ بينهما فارق ذلك متعنة أفان
اعتزله أشهر الحج فربما أهدم ربح وجرى من عامه فهو متعنة عندنا وعليه من المتعنة
عندنا السن يمتنع لو صام المتعنة بعد عزمه ثلثة قبل فتحتاج تحريمه متعنة لم يجد
لم يجز وكذا أصنام السبعة بعد تمام الحج قبل الرجعة هدايا فصام ثلثة أيام قبل الحج
في بعد احوال العزم وسبعة إذا صام يجوز عندنا ولا يجوز عندنا وإنما وضع هكذا الأصول صام
ثلثة أيام قبل احوال العزم لا يجوز اجتماعا ولو صام بعد احوال الحج إلى يوم الحج جاز اجتماعا
والمستحب أن يصوم قبل يوم التزوية بيوم ويوم التزوية ويوم غزوة من الهداية والمند
المند الثانية صام السبعة ليلة بعد فراغ من الحج جاز عندنا في أي مكان كان والمواد
بعد عرض أيام التشريق لأنه الصوم فيها من غير عزم وقال الشافعي لا يجوز إلا بعد رجوعه إلى
أهله لأنه معلق بالرجوع إلا أن ينوي المقام في يجوز لتعذر الرجوع وقال الشافعي في
الأصلا يجوز إذا أخذت السيرة خارجا من مكة وهو أفضل في قول لأنه مسامرة في أول
الوقت من الهداية والمند لو لم يقع ثلثة التمتع صلت في الأضحية بعد الأذبح
وعندنا ما يات في الحج ولم يصلح زمانه النبي أو واجبه ثم قال لم يقع منه الثلثة

في أصل بيع التخلل
بالبيع في كل حال

قوله بعد من يهد
أحواله عزمه متى

في أيام من يصوم ثلثة أيام في أيام الحج
لم يأت في ذلك من غير أن يكون له أيام في أيام الحج
الأربع أيام بعد أيام التشريق في أيام الحج
تغير البيت عندنا في أيام الحج في أيام الحج
من أن لا يأتي قالوا يجب دم متى

حتى أن يوم النحر فعندنا لا يجزى أن يصوم ويستقط عنه الصوم ولعله الم لا أن الصلوات
بدل وقد خص بوقت الحج والأبلا لا ينصب الاشرعا وعندنا يصوم بعد أيام النحر من عشر
أيام ولا يجب التزوية بل يصوم كيف شاء وميل يفرق بعد ما وجب التزوية في الأداة من
الهداية والمند ومن قصر فاستخرج يحرم من حيث قدره قبل فاعلموا أن حرم
وعندنا من موضع الميعات ولا يصير تركه الفضلات قبل الوصول إلى الميعات ثم
فات حجة أو أسد حجة بالجمع قبل الوقوف بغيره فعندنا القضا يحرم عندنا من حيث الحرم
لأداء إلا أن يكون آخره الأداء ما دون الميعات في حرم من الميعات وعندنا يكفيه
أن يحرم من الميعات من العون والميسر البكرى فقدر الهدى قبل احوال عندنا
وجزى فله هدايا يحرم وعندنا يؤخر المقدّم عندنا بعد احوال وإنما خبر
أفضل ما لو قدم جاز عندنا لكنه غير مسنون جامع بعد الوقوف بغيره لا يفسد حجة
ووطي بعد الوقوف ففسد والمفرد بالوطيات لا يفسد عندنا خلافا لمحل
اختلف قبل الومي إذ لو جامع بعد الوقوف وبعد الومي لا يفسد حجة بلا خلاف وإنما وضع
بعد الوقوف إذ قبله ينسب إجماعا من الميسر البكرى المسألة الثانية وطن بعد الوقوف
بغيره مزارا يكفيه دم واحد عندنا وعندنا يجب بالاول جزور وكل يطر بعد مشاة
ولا يحل الأكل للإنسان من غير المتعة والقران أكلهم المتعة والزوا لاجل
عنده له ولا غنيا بل يجب التصديق على الفقراء وعندنا لا أن يأكل ويوكل الأغنياء
كالأضحية بنا على أن هذا دم جبر عندنا لأنه ترك الأفراد وهو الأصل عندنا فكان كرم
الكلان وعندنا دم شكر لأن المتعة أفضل عندنا في نظام الرواية لا يجوز في دم المتعة
وقبل يوم النحر يجزى يجوز فأخذه على الإعتاق والقران قبل يوم النحر عندنا
خلافه معتز من قبل أن طاف وقفت في عرفة في هودن حاشا تنف إجماع
لعنة وقبل أن يطوف أحرم الحج ووقف بوفات عندنا لا يصير ناكرا للعرى خلافا للكر
في شرحه عندنا وفي العون كتابه

التكاح

ولو تخلى للصلاة الأجل فاته من التكاح أفضل الاشتغال بفعل العبادات
أفضل من الاشتغال بالتكاح عنده وعندنا التكاح أفضل لا إذا خاف الميل
أجوز على نفسه ومحل النزاع إذا لم تنق نفسه إلى النساء أما إذا طافت ولا يجزى

تؤاخذ بالبيع الإضافي
البيع الإضافي

ولا يكره ساق الدابة
فقد قهره في البيع
والنبي أنكر له
وأن تركه في البيع
أن عزمه وقوله في البيع
رفعه عن هذا كله
البيع الإضافي

الاشتغال بالتكاح مع أداء ما وجبه
وإذا لم يفعل من التكاح قبل
العبادة بعد أداء ما وجبه
وعنده أفضل من التكاح

نطقها عا والها في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما
 الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر
 المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل
 الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا
 يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة. تزوج بشرط اخبار الالف لانه ايام لا ينفذ الكناح
ولا الكناح شارط اخبار ولا الكناح كانه شرط اخبار عندنا اصلا وعندنا ينفذ ويصح الكناح
 ويبطل الشرط والوضوح لانه ايام اتفاق فان بوعا واقل واكثر كذا ذكر من المبسوط البكرى
 المسئلة انما ثبت كناح الشغار باطل عندنا وعندنا جائز وكل واحد منهما من المثل في
 الطلاق قبل الدخول المتعة وصورتها كذا ذكره المبسوط البكرى زوج ابنته رجلا على ان يزوجه
 ابنته عندنا على ان يكون بضع كل واحدة منهما صدقا لا اخرى او زوج اخيه من فلان على
 ان يزوجه هو اخيه من او زوج اخيه من فلان على ان يزوجه هو اخيه من فلان وقال
 زوجتك فلانة على ان يزوجه فلانة على ان يكون بضع كل واحدة منهما صدقا لا اخرى فعلا
 وكل واحد منهما اجنب عن المرأة فاجازت واصحوا على انه اذا قال زوجتك ابنتي على ان تزوجه
 ابنتك ولم يقل على ان يكون كناح وكل واحدة منهما صدقا لا اخرى الكناح جائز وليس شرط
 وكذا اذا ازوجتك ابنتي بمائة على ان يزوجه ابنتك بمائة فهو جائز بلا خلاف ووقال
 زوجتك ابنتي على ان يزوجه ابنتك فيكون بضع ابنتي صدقا لا يشترط لم يقل المحاطب ذلك
 بل زوج ابنته ولم يجعل ابنته صدقا لبنت المحاطب فتلك ابنته المحاطب جائز بلا خلاف
 وكناح الاخرى يجوز عندنا وعندنا لا اما الشغار فبانه عن اخلاء الكناح عن المرأة
 خود من قولهم شغار اكليد اذ ارفع احد رجله ليعول لان مكان رجله يتحرك على رجله
 بالرفع بلدة شاغرة اذا كانت خالية عن الاهل من المبسوط البكرى وذكره الوسيط عن
 الفقهاء انه ما خوذ من شغل الكلب رجلها ومغناه لا ترفع رجل امرء عالم ارفع رجل امتهك
 ولا اليهودي والعمرى والمجروء في العذف والمفسق المردود لا ينفذ الكناح بشرا
 الاعيين والمجروءين في العذف والناسقين عنده وعندنا ينفذ ذكره الوسيط ان في
 حضور الاعيين خلافا ومحل خلاف في المجروء قبل ظهور النوبة اذ جعل ينفذ اجماعا
 وفي المستورين ينفذ اجماعا من المبسوط البكرى ولا انثاق الى ذكر
ولا اول في سبق كذا ذكر

في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة.

ان تار النابث في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة.

لا ينفذ الكناح بشهادة رجل وامرأتين عنده وعندنا ينفذ ذكره الوسيط ان فاه فوضوح
 قد ياجب ان الفاسق يلى المشهور بخبر ولاية الفاسق على قولين والاضاف الى المستورين
 ولا كناح الا لامة البغية واليتيم الصغيرة البغية كناه الامة البغية يجوز عندنا خلافا
 له المسئلة الثانية كناه البنت الصغيرة جائز عندنا خلافا له فالعلة في ثبوت الولاية عندنا
 الصغيرة وعندنا البكارة والاقامة مع طول الحيرة وفردة عندنا عدم العدة طول
 احوه عندنا بضع كناه الامة وعندنا لا بضع وصورتها ان من وجدته الحرة بضاع له الاقدام
 على كناه الامة عندنا خلافا له ولو تزوج الامة على الحرة لا يجوز اجماعا كذا في طرفة البروى
 على هذا الاصل قال الشافعي انه لا ينفذ ان يزوج امه على حرة لعدم طول الحرة في حقها
 عندنا ليس ذكره الطول العقوبة والفضل المسئلة الثانية وكذلك من تزوجه امه واحدة
 ليس ان يزوج امه اخرى عندنا لعدم الضرورة وعندنا ذلك من المبسوط البكرى لانه
 ولا اذا كناه جبرافيتيه او زوج الابن اباه امته اجبارا لعدم الكناح جائز
 عندنا خلافا له وعن حنفية حنفية مثل قول وليس المراد من الاجبار ان يجعل على الكناح بالسن
 بل المراد ان كناه المولى ينفذ على العبد وان لم يرض به العبد عندنا وعندنا لا ينفذ الا برضه
 وهذا اذا كان العبد كبير فان كان صغيرا فذكر عندنا واحتلف اصحابه بغيرهم من قال
 يجوز ومنهم من قال لا كراهي للمبسوط البكرى وانما وضع في العبد فانه يمكن اجبار الامة اجماعا
 كذا في طرفة البروى ولا يمكن اجبار الكناح اجماعا المسئلة الثانية تزوج بجارية ابنة جاز عندنا
 خلافا له واخلاف في الاباح اذ كان عبدا وتزوج بجارية ابنة جاز اجماعا من الوسيط
 وانما وضع في الجب اذ يجوز للابن ان يزوج بجارية ابنة او اخيه اجماعا من المبسوط
 البكرى او زوج الكعبه دون الوالى حين يعيب افر الموال مرفوع
باب زمرته انه ولا وكيل الطرفين والوكلى يملك لفظ الجانيين كوكلى
الواحد يصح وليا او وكلا من الجانيين عندنا خلافا له واذا قول طرفي قوله جرت
يتضمن الشرطين ولا يحتاج الى التوليد وانما وضع في الكناح اذ في البيع لا يصح اجماعا
من الهداية وقوله من قولهم ولي الامر وتولاه اذا فعله بنفسه من المغرب
وفرقه الامة والاباء ويصح كانه من النساء موقوفه الثلثة الاول ان نكح المولى

في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة.

في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة.

في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة.

في قوله كانه تار النابث ونسبها عا عند الوقف المسك. انما الكناح ينفذ عندنا بكل لفظ يصح لتلك الدقاب كالبغ والحبنة والتفليح كمن بشر بذكر المهر او ارادة الكناح وعندنا لا ينفذ الا باللفظ الكناح والتزوج اما بلفظ اخرى اذا قل الحقن الا ان يجوز مثل ان يقول بترني ادام ويتول الآخر بترني يذرفتم وقال بعضهم لا يجوز وعليه ان يعلم العربية ذكره في العروة.

وبقال

ولا يجوز الحيوان البهائم **مما ومن المثل فيه يلدن** تزوج على كذا من الإجماع البقر
 أو الغنم أو على عدة أوامة فلها مهر المثل عندنا وعندنا الوسط من ذلك وإن وضع في جهل الوض
 إذ جهل الجاني ينعى صحت النكاح ويحب مهر المثل إجماعا بان تزوج على دابة أو ثوب من المحيط
ولا يكون أفق العتيقة **مكة الصدق المكتوب** أفق العتيقة يوجب كمال
 المهر والعدة عندنا وعندنا ولا أفق العتيقة إن ينفقها وكان ليس هناك ماغ من الوسط
 حسب وشرا وطبعها من فنان أو قاص خان ثم مشايخنا أقاموا الخلق مقام النكاح في بعض
 الأحكام دون البعض يزوج المحيط **وردها بالعيب بالرتق يحس وبالجنون إجماع**
 لا يرد الرجل امرأة من عيبها وإن خسر عندنا لكن إن شاء أسكنها وإن شاء طلقها
 وعندنا لا جازا الرد بالعيب المحض الرتق وهو يفتح القاع لم في الماتق يقع الوصول وبالنون
 يسكون الزل عظم أو غرة أو الفرج لمخ السلوك كالغفلة ومن لئسها كالآذرة للرجل
 وبالجذام وهو داء يقع في اللحم فيفسد وينت فيسقط وبالجنون والبصر وإذا ردها الشيخ
 اعتقد ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها وإن كانه دخل بها قبل العلم بالعيب فلها مهر المثل وزوج
 به علم من زوجها من الميسوط والطلقة وغيرها أما النفقة والسكنى فإن كانت حالها
 فلا يجب وإن كانت حالها أفضل فزولين من المهر ثم البصر المبتنى للخييار عندنا هو البصر
 المستحكم الذي لا يقبل العلاج دون أوامه وكذا الجذام المستحكم الذي سود العصب وأخذ
 في القطع ولم يعتبره الجنون أن لا يقبل العلاج ولا يزداد على الخسر عندنا فلهذا خص المحسوس
 وزاد بعضهم وقال لا توثق ولا حصر والمبتنى كل عيب يكسر سورة التوافق فينفذ الاستمتاع
 من الوسيط للبكر سبع قبل فتح الأقدام **ولتي نابت ثلاث فأعلم رجل**
 حر أو مملوك امرأة ثاثة فأنه يقيم عند كل واحد يوم وليلة وإن شاء ثلثة أيام وليلتها
 فمقدار الدور مفوض إليه وهذه التسوية في البيوتة للوائسته لا في المأموه والقرية
 واجبة عندنا في حكم القسم سواء بكرا كانت أم حرة أو ثيبا وعندنا إن كانت
 بكرا فيفضل ما يسع ليلها وإن كانت ثيبا فيفضل ثم يسو بينهما من الميسوط و
 لو كانت أم حرة فلهذا مثل حتى أحسن في السبع أو الثلث من الوسط **تزوج المكاتب**
 مكاتب قدحات مولاة فسد عقد على بنت الذي مات عقد بنت مولاة
 بأذن ثم مات المولى فسد الكراه عندنا ولا يفسد وإنما وضع في المكاتب إذا كان

وجهه
 من جهة
 المهر
 المثل
 عندنا

وجهه
 من جهة
 المهر
 المثل
 عندنا

قنا يفسد إجماعا وهذا الخلاف ثابت مادام حكمنا إذ لو عجز ورد في الرق يطل القنا
 إجماعا ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها ولا أفق المهر في رقبته يطل منه بعد رخصتها
 لأن المولى لا يستوجب على مملوك شيئا من الميسوط **نفقة الزوجة نصير دينها**
والنفقات للنساء **مأمن** **دين** **بلا سبق قضا** أو رضا في ذمة الزوج عندنا
 يدون القضا أو الرضا حتى كان لها أن يطالبه بنفقة ماضى وعندنا لا يصح دينها
 إلا بقضا القاضي أو بالرضا من بائنا اصطلي على شيء **نفقة ذوي الرحم المهر من الأخت**
 وليس في غير ولا نفقة على قريب مفرط الشفقة والأخوات والأعمام و
 العات والأخوال وإنما لا يجب ولا يجبر عليها عندنا وعندنا يجبر على نفقة الزوجة
 من هولاء إن كانوا محتاجين عاجزين عن اكتساب بان كان بهم زمانة وإن كانوا احتاجا
 لا يجبر على نفقتهم ويجبر على نفقة الأناث من هولاء كانت بهن زمانة أو لم يكن بعد
 أن يكن محتاجين ونفقة الوالدين والولود من يجب إجماعا من الميسوط المبكر
 ويثبت العجز عن الإنفاق للعجز من حلق الفراق قال الشافعي العجز عن
 الإنفاق يوجب حق الفراق ويكون ذلك فسخا عنه وعندنا لا يوجب الفراق بل أمرها بالتفكر
 بالاستدانة ونفسير الاستدانة أي يشتري طعاما بالنسيئة لبعض الثمن من مال الزوج
 قال في الميسوط المبكر كل امرأة يفيض لها بالنفقة على زوجها صغيرا كان أو كبيرا إذا كان
 معسرا فافتا نومان شديدين على زوجها بخلاف سائر الديون فإن المديون إذا عجز عن
 قضاء الدين لا يوصرب الدين بالاستدانة عليه بل ينظر إلى وقت المسيرة وإذا أمرت
 بالاستدانة على الزوج ولم يدرها أحد فطلبت من القاضي أن يفرض بينهما لا يفرض القاضي
 بينهما عند اختلافه وعلى هذا الخلاف إذا عجز عن إيفاء المهر المثل قبل الدخول لها فطلبت
 من القاضي التفريق وقال في الطريقة العلمانية العجز عن إيفاء المهر إن كان قبل تسليم
 النفس وعلى الاختلاف وإن كان بعد تسليم النفس اختلف مشايخ فيه ثم إن فرق
 القاضي بينهما وهي شغوى المذهب فقد قضى عند الكل وإن كان القاضي حنيفيا
 وقضى من غير اجتهاد على حنيفية في نفاذه وإيتائه وكذا في كل فضل مجتهد وإنما
 ينفذ القضا إذا كان الزوج حاضرا أما إذا كان الزوج غائبا لا ينفذ هو الصحيح
 ذكر صدر الإسلام من جميع الصور لواء القاضي ذلك شيئا لا ينفذ قضاؤه عند

أيضا

فلا ينفذ هو الصحيح
 لا يثبت العجز ولو نفذه قاض آخر

الكل لان قضاء القاضي فيما ارشى باطل عند اكل ويسوى ان ياخذ الرشوة ثم قضى وقضى ثم
 ارشى وسواء اخذ هو او ابايه ومن لا يقبل شهادة له لا ينفذ قضاءه واذا اخذ القضاء
 بالرشوة لا يصير قاضيا من قضاة قاضيان واخلاصة قلت فكم من قضاة وقع بين المسلمين
 من هذا الطريق اعني الحكم بعدم وقوع الطلقات الثلاث بطريق فسح المبيع او الكفا 2

بما لا يعين حين يظنون انه نافذ ولا يدرون ان القاضي قد ارشى في هذا الشرط في غير ما عثر
 من الكبريت الاحمر يمتدون بذلك الى حلالا وهما ههنا **كتاب الرضاع**
 لو ارضعت حنظلها حنظلها واكثر نصف الضد او عرفت شأنته بغير حنظلها او اكثر
 رجل امراته كبرية وصغيرة فارضعت الكبرية الصغير حتى حجت عليه ووجب نصف المهر الصغير
 فعندنا يرجع الزوج على الكبرية به ان تعدت العتسا وان لم يتعد بان لم يعلم بالكنية او كملت
 لكن لم يعلم بالنسب او علمت لكنها قصدت الكرامة او دفع المهر عنها دون الفساد فلا شيء عليها
 والقول قولها في انها لم يتعد الفساد وعندنا يرجع به عليها في الوجهين والامر بالكبرية ان لم يتعد
 بها لان الزوج اذا من قبلها وانما قال ارضعت اذ لو كانت الكبرية نابتة قد نبت الرضعة اليها واسقطت
 نذرا لا يبرم الرضعة شيئا اجماعا من البسوط البكر وقتها وكذا قضان والهداية والعون والمبسوط
 والاضغاث الخمس شرط الكبرية ولكن الميمنة لا يحرم دليل الرضاع وكبرية في كبرية من الرضعة
 عندنا ولو بقبول وعندنا لا يثبت الرضعة في هذه اوقات الحاجة حتى اذا حصلت خرس
 في ساعة واحدة لا يثبت الرضعة عندنا وليست ان لم يكن الرضيع بكل واحد منهن من البسوط البكر
 وقتها وكذا قضان والعون قال في البسوط والامتنع التواصل بان يلمس الصبي الثدي ويظهر لخطه
 ولا بان يمس ثديا الى ثدي لان ذلك انما رضية واحدة وانما ينقطع بالهرار ساعة والعرف
 هو الحكم المسئلة الثانية يثبت الرضعة بين الميمنة عندنا سواء حلب اللبن قبل الموت او بعد
 وعندنا لا يثبت بل يثبت بحلب بعد الموت فاذا حمل اختلاف بين حليب بعد الموت واليه الاحتياط
 في قولنا ولبن الميمنة ثم هل الرضعة يظهر في الميمنة دفن وتجب من وقتها وقاضان والهداية
 واللبس المغلوب بالقرار تحريم وهكذا الى المأجل جعل بين امراته في ذوارها وضع في اللبن حتى
 صار اللبن مغلوبا فتبني الرضعة ثبت الرضاع عندنا وعندنا لا وانما وضع في اللبن المغلوب
 اذ لو كان هو الغالب ثبت الرضاع بالاجماع من الهواية رجل امراته ان وضعت في فان وضعت
 وضعت ثلثان الضوئ كبرية ههنا في ذلك تحريم الحيرة اجنبية على العاقبة حتى
 فاعل تحريم

صا

صادن اختين بنفسه عند نكاح الاخر لا يغير عندنا بنفسه كما قلنا والمهر المأجل
 الاجنبية فانها لو كانت ضرمتها ايضا فارضعت احدهما قبل الاخر ولم يزل بالكبرية وقت
 من الصغير الاولى دون الاخر لانها حين ارضعت صار ما اوتيتا ووقفت الزوجة
 ثم ارضعت الثانية وليس في نكاحه غيرهما فينبغي على النكاح وهو عقد الام لا يحرم البنت
 من البسوط واليه الماشاة في قولنا وضعتان والا في ثلث ضاربه قال الاحراز ههنا
 وقولنا اني لها ضرع يلزم حتى يبطل الرجوع اخن من الرضعة حرمت عليه عندنا
 ولو دمج وقال او حمت او غلظت او شربت او تصدق وعندنا يصدق قلت اختلاف فيما
 اذ لم يثبت على هذا القول اذ لو ثبت عليه بان قال هو حنظل ثم قال ارضعت لا يصدق اجماعا
 ولا يقتصر هذا على المجلس من لو كان الاقرار في وقت واحد وقوله ما قلت حتى او اخطأ
 او نسيت بعد عشرين سنين لعين وعلى هذا القول هذا الاجنبية ثم اراد ان يزوجها من البسوط
 وغيره والرضع احدا الرضاع ههنا فانما نكاح الاساس الرضيع بنفسه حواء وبرادره وبطل
 بالضم لا غير اي يبطل الرجوع **كتاب الطلاق**

ارسال الطلقات ثلاث حل والمطلق عضوها محل ارسا طلقا لثلاث جملة
 او تفرقها وطهر واخذ ميا عندنا وعندنا محظور واحصى الثلث اجماعا الا عند الزبدي من الشيعة
 حيث يقع واحدة وعندنا الاحامية لا يقع شيء من البسوط وغيره المسئلة الثانية مرتين في باب
 زفر نواته وبطلان طلاقه الاجبات ثم قووا العدة اطلاقا لكونه واقع عندنا
 خلافا للشافعية لبرائته المسئلة الثانية العدة عندنا تنقض ثلث حيف وعندنا ثلثة اهلها
 والخلع لا يلحقها الطلاق وليس للميتوبة الا اتفاق قال لها بعد الخلع او التخلية
 البانية في عدتها انت طالق يقع الطلاق عندنا خلافا له والصريح عندنا يلحق بالباين كما يلحق بالفرج
 وعندنا لا يلحق بالباين صريح كما لا يلحقه باين حتى لو قال لها بعد الخلع انت باين لا يقع وان لم يكن
 البسوط المسئلة الثانية الميتوبة لا تنفع لها في العدة عندنا الا ان يكون حاملا وعندنا يجب
 النفقة لكل مطلقة بثلاث او واحدة وانما وضع في الميتوبة اذ المطلقة الرجعية النفقة
 اجماعا وانما وضع في النفقة اذ السكينة بالميتوبة واجب اجماعا من البسوط والهداية
 ولا يقع رجعة بفعل وتشرطها الاشرها عند القول الرجعة بالفعل وهو فعل شخص

٢٢٢
 قول الجار الاكبر وهو
 مبتدأ ومبطل خبره وطلاقة
 منصوب لانه متعول
 اتمع بمكة عندنا مرجح
 الطلاق ولا يلحقه الثاني
 وهذا الخلاف بناء على ان
 اتمع طلاق بناء على ان
 اتمع طلاق عندنا وعندنا
 من غير

بالفعل كالمفعول والقيد والمسبوبة او النظر فيهما منزه لانهم عند وعندنا تقع وانما هو في الفعل
 اذ بالقرين يقع اجماعا بان يقول الزوجان المسئلة الثانية الاحتياط على الوجه مستحق عندنا وفي احدى قول
 مستحق وتوقع الجمع لا يجتمع ثم الكفايات لا يوافق الطلاق الذي لا يحرم الويل في العدة عندنا
 خلافا للوجه هو مخرج الطلاق بعد الدخول غير مقرون بالثبوت ولا العوض من الطرية العلانية
 المسئلة الثانية الكفايات كمالها راجع عندنا وبابن الاثلاث اذ ائدت استرى
 وحكم في ذلك راجع اجماعا والمراد بالكتاب ما عدا مخرج الطلاق طلقك انت مطلقا انت طالق
 من الطرية العلانية والحاصل ان عنده ازالة الملك بعد الدخول غير مملوك للمزوج الا باسقاط البول
 او استيفاء العدة وعندنا مملوك حتى لو قال لها انت طالق بان عندنا يقع باننا وعندنا رجعيان
 المبسوط وقوله ثم الكفايات لمرى الطلاق وقيل لها والاول هو الصحيح وقوله راجع على منزلة يرجع بها
 كما وقوله واليه وصرح ان يقع فيها ورقة منصفة الطلاق لارتباطها بالاحلاق اعتبار
 الطلاق عند نفي الزوج وحريته وعندنا برفق المرأة وحريتها وغر الخلف يظهر فيها اذا تزوج
 امة يمكن عندها عليها ثلاث تطليقات وعندنا تطليقتين وان العكس على العكس من القول قوله والاصل
 بالاطلاق هذا المذهب ومعناه ان هذا الاصل مطلق مطرد لا يتنقض كذا اخطت في قوله قال لها انت
 ولو بوليوك التكت بالطلاق صح او قال في طالق منك صلحك طالق او مطلق او طلقك وتوحي
 الطلاق او اللبس لانهم ينفذ عندنا ويقع واحدة رجعية وعندنا في يقع ويقع مائتي من الطرية
 العلانية المسئلة قال لها انا منك طالق فليس بشئ عندنا وان توك طلاقا وعندنا يقع اذ انك وانما
 قال عندنا لولم يقل منك لا يقع اجماعا وان توك وانما يقع في الطلاق اذ لو قال انا منك بان او عليك بان
 ينوي الطلاق يقع اجماعا من المبسوط والهادية تعليق الطلاق وانعاق بالملك وبسبب الملك
 وباطل اضافة الطلاق الى وجود الملك بالاطلاق صح عندنا خلافا له وصوره التعليق
 بالملك ان ملكك فانت طالق وصوره التعليق بسبب الملك ان تزوجتك فانت طالق من الطرية
 العلانية قلت وما اظف قوله الوجود الملك حيث يثبت الصورتين بعين وباطل اضافة اضافة
 الطلاق الى وجود الملك اجماعا بالتعليق بالملك وبسبب الملك وقوله بالاطلاق وقع اجترافا عن قولك
 فان عندنا ان خصمنا او قبيلة يقع وان لم يقع معناه ان لا يقع مطلقا سواء وقع او لم
 وكل انشئ انما عدا في عدة لم تنصيا بلغة العدة ان تداخلا وتنفصيا بلغة

قوله اولى اصلها
 ان يقع الطلاق اذ انك
 متى

في جملة
 من جملة

واحدة عندنا كانت من جنس واحد ومن جنسين خلافا لصوره الاولى المعقدة من الطلاق اذا
 تزوجت برجل ودخل لا يفرق بينهما فحليها عدنان لكن ينقضيان بثلث حيض عندنا وفي
 لا بد بعد ثلثتها فتراسا الاول ثم ثلثتها فتراسا الثاني وان كانت حائضت في الاول
 حيضة ثم تزوجت باخر ودخل بها ففرق بينهما فحليها بثلث حيض حيفضا في تمام
 عدة الاولى وانما العدة من الثاني والحيضة الثالثة لكان عدة الثاني في حق الزوج
 الثاني في هذه الحيضة الثالثة جاز لان عدتها لا يقع بها حصة ولا يجوز ان يزوجها
 غير من يحض هذه الحيضة وان كان طلاق الاول رجعي كان لاول ان يراجعها
 في الحيضتين الاوليين لان الرجعة استدامة النكاح وعدة الغير لا يقع من ذلك
 كس لا يقع بها حتى تنقض عدل الثاني وليس له ان يراجعها في الحيضة الثالثة لانها
 بابت منه وليس له ان يزوجها لانها معدة الغير وعلى هذا الخلاف لو كانت العدة
 بالشهور وصوره الثانية المتوفا عنها رجعيان وطعت بشبهة تنقض العدة الاولى
 باربعة اشهر وعشر والعدة الثانية بثلث حيض راعا في هذه الاشهر عندنا ومحل
 اختلاف العدتان من رجلين اذ لو كان العدتان من واحد بان وطعت واحدة بعد
 البينونة بالشيء فلا شك عندنا انها ينقضيان بدة واحدة وهو اصل قول الشافعي
 وفي قوله الآخر لا يجب العدة بالسبب الثاني اصلا فلا يتصور اختلاف من المبسوط ونسأله
 قاضيان وعنتها في عدة التحريم يعين العدة بالتحريم طلق منكوحة الامة
 بانها ثم عنت في العدة فيقبل عدتها الى عدة احرار فتستكمل ثلث حيض او ثلثة
 اشهر عندنا وعندنا لا يفتقد وانما وضع في عدة التحريم ان الباب اذ لو كان طلقها
 رجعيان يستكمل عدتها احرار اجماعا وكذا الوفاة زوج الامة وعنت في عدة الوفاة
 فعدتها شهران وخمسة ايام لا يغير كما لا يغير بالافتق في الطلاق البان عندنا
 وسائر وجوه الفرق كالطلاق البان من المبسوط وفنا وي قام خات وانما قال
 بالتحريم كيلا يظن وجوب الاستيناف لو طاعت زوجها اكمال الصورة فاجماعا على الشهر
 من باب يعقوب وحيضة عدة ام الولد وفروقه العتدين فسبح العقد عند
 ام الولد اذا عنت حيضة واحدة عندنا وعندنا بثلث حيض المسئلة الثانية

ولا يهاجم بغير لينة ثم در لهما بين بعد ذكره فوضعت صبيها كان لهذا الصبي ان يتزوج اولاد
 هذا الرجل من غير الموضع من فناء وقاصضان **كتاب العتاق**
 ومكة ذالرحم المحرم في غير الولاد ليس عتقا فاعرف رجل ملكه ذالرحم محرم منه يعق
 عليه عندنا سواء كان بينها ولاد كالولد من المولودين او لم يكن كالاخوة والاخوات والا عام
 والعمات والاحزان والخالوات وعندنا لا يعق عليه الا من كان بينهما ولاد لم يمتل رقيقا
 كما كان ينصرف فيه مائتا واما وضع في ذى الرحم اذا المحرم بالرضاع لا يعق اجماعا وقد
 بالمحرم اذ عني من يجوز النكاح بينها لا يعق اجماعا واما ذكر الملك لم يمتل الملك بالهبة
 والارث والاشارة وغيرها وقوله ليس عتقا اي ملكه ليس عتقا فاشارة الى ان المذبح
 عندنا وعندنا ان نفس التملك فحين يعق عتاق ولا حاجة الى اعتناق من المالك او
 القاضى كما ذهب اليه يابى ذالود الاصها في من المبسوط البكره اعنق في مرض موته
 وفي عبيد اعنقوا ولم يمتل لكل ثلث المال حكم في القرض ثلثة اعنق فميتهم سواء
 ولا مال له سواء ثم مات عتق ولصدهم واثنى بينهم من خرجت قرضه يحكم بعقده وعندنا
 يعق من كل واحد ثلثة وليس للورثة في ثلثي قيمته قلت الوضع في ثلثة اعنق للتيسير في
 التقربى للمحرم والغدير وقد ذكره المبسوط البكره ان المذهب عندنا في نفي الله
 ان المريض اذا اعنق ستة اعد او اقل واكثر ولا مال له غيرهم فان حج العتق في البعض
 منهم بقدر الثلث ثم تعين ذلك بالقرعة وعندنا يعق من كل واحد ثلثة ويسمى ثلثي
 فتمت ولا يفرع ثم تفسير القرعة ان يكتب اسم كل واحد منهم في ياضن ثم يحمل ذلك الياسر
 في طينة مدورة او مجعنة ليكون ابر عن الاطلاع ويترك حتى يلبس كيلا يذوق
 البعض ببعض حاله الا اخرج ويسوى كل الاستواء ليكون اثنى للتمتع يتناول رجلا
 لم يشهد وقت الكنية فاذا اخرج يكسر وينظر الى البهض ان المكتوب فيه اسم من
 كذا ذكره المبسوط البكره وذكره الوسيط ويتخير بين ان يكتب اسم العبد او يكتب
 الرق والحريه ولعل الاسهل ان يكتب اسم الحريه في دفعه والرق في دفعين ويرد
 بنادق متساوية ويسلم الى صحن حتى يعطى كل عبد بذقة وهذا يقطع النزاع في البواني
 باسم من يخرج ولوا نفعوا اعل ان طار غراب فقام حرم مثلا او ان وضع صحن بين

من بين ستة اعد او اقل
 اعنق في مرض موته
 في عبيد اعنقوا ولم يمتل

على واحد موصوفه فذلك لا اثر له بل الاثر من القرعة كما ورد الشرع نعم لا يعقن الا غيرة القرعة
 يجوز بالحنس وغيره فدا قرع النبي علم في الغام مرة بالنوى ومنه بالبعور
 لو قال انت طالق وقد نوى به العتاق صح ذلك واشتوى قال لحنه انت طالق ونوى
 به العتق لا يعق عندنا خلافا له وكذا الخلاف في جميع كتابات الطلاق من قولك انت بائن
 حرام خلدت برئت فان قلت فاذا لم خص في النظم قولك انت طالق قلت لا ذكر
 في المبسوط البكره ان لا تضر عن الشافعي لعمارة في اللفاظ كلها انا المنصوص عليه لفظ لا
 وهو الطلاق الا ان اصحابه قاسوا عليه سائر اللفاظ فيقتصر على المنصوص واما وضع في اليد
 اذ عند عدمه لا يعق اجماعا واما وضع في العتق اذ لو قال لامرأة انت حرة ونوى به الطلاق
 تطلق اجماعا وقوله واستوى اي ثم وهو للنظم استولى امتد فخرج بكناه ثم ملكا صارت
 لو دلت من زوجها الذك عتق ثم اشتراه لم يصير ام الولد أم ولولده عندنا خلافا له
 واما وضع في النكاح اذ لو استولها بالزنا ثم ملكها الزاني لا يصير له ولله اجماعا وكذا قولها
 بملك بين ثم استعتف ثم ملكها بصيرام ام ولله اجماعا على اصل قول من الهذلية **كتاب الكف**
 لو كاتب العبد الصغير هديا وكاتبه الزك يدبر كاتب عبدا صغيرا يجوز عندنا
 ويكون بمنزلة الكبير في جميع الاحكام خلافا له واخلاف في صغير يعقل اذ في صغير لا يعقل
 لا يجوز اجماعا لان قوله غير معتبر وهو شرط من المبسوط ورايت في النجم في تقريبه ههنا
 ثم ان كان لا يعقل فعليه بنفسه وان كان يعقل باهره يقول قلت لو ثبت هذه
 الرواية عن اصحابنا في النكاح بالطلاق النظم المسئلة الثانية مع المدبر المطلق وهو ان
 يتعلق عتقه بمطلق موث الولد لا يجوز عندنا خلافا له وصورة ان يقول لعمد دبترك
 او انت حرة بعد موته او اذا مت فانك حرة واما وضع في المطلق اذ بيع المدير المعيد بان
 يتعلق عتقه بموت ماله على صفة يجوز اجماعا وصورة ان مت من هذا المرض فانك حرة
 او من هذا المرض فانك حرة او في هذه السنة فانك حرة من الطريقة العلانية وغيرها
 وباطل ان يكتب بالاصلى وفيه حتم خطه في الدك الكتابة كماله يجوز عندنا خلافا له
 المسئلة الثانية اذا كاتب عبدا يستحب عندنا ان يحط عنه شئامن بدل الكتابة ولا يجب
 عليه ذلك وعندنا يجب عليه ان يحط شئامن بدل الكتابة قل ذلك وكذا من المبسوط البكره

والعنف والراحمون بعد رجم الرجل أو القصاص يقتلون فاعقل شهود الزنا
 أو شهود القصاص رجوعا بعد الاستيفاء لا يقبلوه عندنا خلافا لـ **شهود الزنا**
 وكانوا يشهدوا بتفرقة وقادفون شأهوه المنسفة جاوا متفرقين بأن
 شهدا رجعة مجالس قبل شهادتهم عنده وعندنا لا يوجد من حد العذف من الوسيطة
 المسئلة الثانية شهدا رجعة من العناق على الزنا لا يجدون حد العذف عندنا
 خلافا لأن لما سبق شهادة عندنا خلافا له وقدمت **قذف رجل جماعة بكلمة واحدة**
 ومن رجم جماعة بمواحدة حد لكل واحد على حده او قذف فاصلا مرارا بحد عند
 لكل واحد وكل مرة حدا ولا يتداخل وعندنا يتداخل ويكتفى بحد واحد **حد العذف**
 والعنف بجري الارث في الحد والعنف ايضا نوحى العبد لا يورث ولا يورث
 باسقاط عندنا وعند يورث ويسقط واصدا المذهب في حد العذف حتى الشرح
 عندنا ونوحى العبد عندنا او يدعون كل حد العذف وشارب الدبر اهل العذف
 حد الشر فيه اربعون جلده وثمانون عندنا المسئلة الثانية شرب درون
 الخمر خيرة عندنا وعندنا لا يجد ما لم يسكر لانه التخلل غالب على الخمر تخليل الخمر
 والخمر غير خابير تخليها والمسكرات لم ينج قليلها واحل الحاصل لجلل سوار
 كان بعلاج فانه التي فيها الملح او الخمر او غير علاج بان نقلها من الفل إلى الشمس او من
 الشمس إلى الظل وقال الشافعي رحمه الله ان كان بعلاج لا يحل قولوا واحد هل كان
 بغير علاج ففقد قولنا في الخلاف صحتها في موضعين اصدما اباحة التخليل والثاني
 حل الخمر المتخذ منه من الطريقة العلانية المسئلة الثانية لا يحل شرب لاشربة المسكرة
 عندنا وان قل وعندها في باب محمد بن وهاب **كتاب السرقة**
 وسارق المصحف والكتاب يقطع والذبح من الدينار سارق المصحف يقطع
 عنده وقدمت في باب يعقوب المسئلة الثانية سرقة ما يتسارع اليه الفساد
 كالطعام المهيأ للأكل والثمن الرطبة لا يقطع عندنا خلافا لمن الهداه المسئلة
 الثالثة نصاب السرقة عندنا في رواية نوح دينار وهو رومان ونصف وفي
 رواية ثلثة دراهم وسوقنا ما كان له من نظم الفقه وعندنا النصاب عشرة دراهم
 او ما يبلغ خمسة عشرة دراهم لو سرق ديناران ساوي عشرة دراهم يعقل

في حد العذف
 في حد العذف
 في حد العذف

في حد العذف
 في حد العذف
 في حد العذف

في حد العذف
 في حد العذف
 في حد العذف

والأصا

والأصا من نظم الفقه وهذا في المصروب اذ في غير المصروب لا يجان ولا يقطع عندنا
 في الصحيح من الهدايا والعدة وفي قطع الطريق بالتمار بين السوادين وفي الأصا
 قطع الطريق يتحقق بالنهار في الممر والسواد وعندنا لا يتحقق والواحد المستبر دون
 حد القطع الطريق كزنا المختلف وهذا غير موافق لنظم وذكره سرح في النظم
 كذلك وزاد بين الفريتين وذكر اختلاف ولم يتبع في الليل ولا النهار وذكره جامع
 فاضحان عين هذا وسواها بين الليل والنهار صري وذكر اختلاف فعمل هذا ذكر النهار
 اتفاق وسارق من رجمه ومحرمة والقطع غير مستوفى بخبره سرق احد
 الزوجين من الآخر من حره لأم خاصة لا يسكن في فيه لا يقطع عندنا خلافا للشافعي
 بناء على انها كالاجانب فيما عدا النكاح عنده وهو نظير الاختلاف في الشهود من
 الهذانية قلت فعمل هذا الزوج يطلو في النظم عليها لكن قوله وسارق من رجم
 يشهد بظاهره انه مختص بسرقه الرجل من امرائه وهكذا ذكرناه في الشروع وكنت
 في فكر من هذا حتى وجدت في الزاد ان عنده في قول يقطع كل مواضع بسرقه من الآخر
 وفي قول الزوج يقطع والمرأة لا يقطع فإذا في سرقة المرأة منه اجماعا على اصد
 قوله يخص سرقة الرجل من امرأة لهذا وقوله وسارق جواب المسئلة المسئلة الثانية
 سرق من ذن رجم محرم منه لا يقطع عندنا خلافا واختلف في الحرم بغير الولاد اذ
 في الولاد ثان يرقق من ابويه او ولد لا يقطع اجماعا والمراد المحرم بالزوج اذ بالرضا
 لا يمنع الوطء بالجماع من المستوط وغير المسئلة الثالثة اذا قطع السارق ردت
 السرقة الى صاحبها اجماعا لان من وجد عين ماله فهو الحق به فان لم يجد عينه فلا ضمان
 على السارق عندنا وعند يعقوب من نعمتها وقار ما كان ان كان انسارق صاحب
 مال يدر على نعمتها بعض الخيال ولا فلا ضمان ابرالا في الحال والبعده من المستوط وغير
 وماله لمغرمه اثنان الى ان اختلف عندنا في ذلك ولعل المسئلة القطع من الضمان لا يقطع
 عندنا وعند يعقوبان والملك بعد اكم القطع اذا صار له لم يسقط القطع يدا و
 هب المبروق من السارق بعد الغضا قبل الاغضا لا يقطع عندنا خلافا ليعناه
 اذا سئل قال له لانه وكذا اذا باع المالك اياه والما وضع هكذا اذ لو ملكه قبل الغضا
 لا يقطع اجماعا ويقطع الاطراف بالمرات وسرق عين واحد كرات يقطع

قوله اذا سارق من رجمه
 قوله اذا سارق من رجمه
 قوله اذا سارق من رجمه

قوله اذا سارق من رجمه
 قوله اذا سارق من رجمه
 قوله اذا سارق من رجمه

والموضع موت الفرس اذ لو دخل فارسا ودخل ارجلا الضيق الكافة يستحقهم فوسا
اجامعوا ولباع فرسه او وهبوا او اخرجوا من سهم الرضا في ظاهر الرواية من الهبة
وتعلم الفرس واجامع المحبة بفرسه وهذا كانت قسمة الغنمة في دارنا ونعم مستقيمة
ومع ان قسمة الفنايم في دار الحرب لا يجوز عندنا خلافا لبعض اصحابنا قالوا انه يجوز
ويكره وعنده لا يكره فان محله انه ذكر لفظ الكراهة لكن الاجماع لا يجوز وارادوا بلكراهة
الحجور وحال الخلاف ان الملك عند واقع الغنائم في دار الحرب وعندنا حجة بحجور
بوار الاسلام من طريقة السحكني اذ ملكوا فلم يشاركهم عند ذلك ونفقت الارث والارام الولد
واذا امكن الغنائم في الفنايم في دار الحرب عندنا فلو ختم مد في دار الحرب لا يشاركهم عندنا
وعندنا يشاركهم لعدم الملك وكذا الروايات احدى الغنائم في دار الحرب يورث نصيب
عندنا وعندنا لا وكذا الوطى واحد منهم جارية من الغنمة فولدت ولدا فادعاه بنصيبه
منه وصير اكار يرام ولده وعندنا لا يورث ويحب العرق والاب لا يوجد سبب الملك وقسم
اجازية والولود والعرق بين الغنائم وحمل الخلاف ان يورث بعد استقرار المهرية قبل القسمة
وقبل الارض بالار الاسلام اذ لو مات بعد اصابه في فور المهرية لا يورث نصيبه اجماعا لان
سبب الملك لا يعم الجيش بل خلاف بيننا وبين الشافعي في فور المهرية ما لم يستقر المهرية
فلومات بعد الارض بالبلد قبل القسمة ويجوزها يورث نصيبه اجماعا وكذا الروايات بعد القسمة
القسمة في دار الحرب لان القسمة بمنزلة الارض بالدار والاصل في هذه المسائل ان عند
سبب الملك يتم بعد استقرار المهرية قبل الارض بالدار وقبل القسمة وعندنا لا يعم
وعلى هذا لوق المدة من الميسرة الكبرى ولا يصير كالتن بالهبة والاخذ بالنقل لاهل الحرب
واكتفا لاذ استولوا على اموال المسلمين واخرجوها لدار الحرب ملكوها عندنا خلافا له
حتى اذا استولوا اوصاؤا قسمة كان ملكا مباحا او لا يشترط تسليمهم او ملكه حجة
لوالغنية وبذلك ايضا ملكا مباحا حتى لو كانت جارية محلة وطبا ولا يكره كما هو الحكم في
سابر اموال اهل الحرب الا ان الملك القديم متى وجد فله حق الاخذ لكن قبل القسمة
لغيره شرع وبعد القسمة بالقسمة من جامع المحبة ولما وضع في المال مطلقا اذ لا يملكون
عليها بالخلف عند بيننا واهلنا ولاونا ومكنا تينا واهلنا اجماعا حتى اذا استولوا
اوصاؤا قسمة بحسب علمهم ردها على الملك القديم بالملك القديم ونحن نملك عليهم جميع ذلك

كذلك في دار الحرب
كذلك في دار الحرب
كذلك في دار الحرب

لهم

وانما قال بالنقل او قبل النقل لانهم لا يملكون اجماعا قلت والمراد من النقل النقل لادان
فقد قاله متوفى المحيط ما اصاب اهل الحرب بصادفة اليهم لا يصير ملكا لم قبل الاخذ
بل رسم وان كانوا محتجين في ذلك الموضع وحكمهم هو الظاهر وان سموها اصابا لايهم
في ذلك الموضع لا يصير مالا له قلت وهذا ما يجب حفظه لكثرة وقوعه وعمرنا ونسأل
اسد دوام الامان وانتم على الامان ويحتمل الماخوذ منهم خفية او كحول شرط لوجوب الجزية
متخلص اخذوا من اهل الحرب لا خمس فيه عندنا خلافا له وذكره الوسيط ان
ما يستدبه احاد المسلمين يسرقه واختلاس فهو له ولا يخس ويجعل منه قولان ولو
دخل جمع لم منفعة باذن الامام او بغير اذنه واخذوا ما لا يخس اجماعا لان الحسن من الغنمة
وهي اسم لغال المصاب بالقتال على وجه يكون فيه اعلا كل الله في ذكره المستوطن
المسلة الثانية اكل شرط لوجوب الجزية عندنا وعندنا يجب باول الوقت حتى كان
للامام ان يطالب بها متى قبل عند الامة غير ان الاستيفاء في آخر اكل عندنا في حينه
بطريق التجميل للتحفيف من المحيط لا يسقط الجزية بالاسلام والموت بل يؤخذ بالتمام
اسلم في آخر السنة او بعد نصبتها سقطت عند الجزية وكذا الروايات كافر اذا فله فيها
فيؤخذ عندنا من تركه وبعد اسلامه والجزية اثني عشر وعندها تضعف ايضا بالغنى
الجزية عندنا دينار او اثني عشر رجا وقمة الدنيا وعندها عشرة رجا والغنى والغنى
فيه سواء وعندها على المعسر وهو من يملك ما لا يرمي اثني عشر رجا وعلى الوسط وهو من
احمال وهو من يملك ما لا يرمي مضافا الى عشرة آلاف اربعة وعشرون وعلى الموسر المكثر وهو
من يملك عشرة آلاف فصاعدا ثمانية واربعون وهذا الخلاف في جزية يبتذل الامام وضرب
اذا غلب على الكفار واقرهم على اموالهم واما النقيض بالراضى والصالح بقدر ما يقع عليه الامان
من الميسرة الكبرى والمحيط والمهارة والترك كالتكلم والتهود قبولان جزية مكرورة
الترك القصد والديلم وهم صنف من الناس معروف لو طلبوا امت الامة وقبلا الجزية يجوز
اجابته عندنا خلافا له والاصل ان الجزية يقبل من جميع اهل الكتاب بلا خلاف حولا كانوا من
العرب او من اليم ولا يقبل من مشرك العرب من بعدة الاوثان والمردن بلا خلاف ويقبل
من المجوس بلا خلاف اما مشركوا اليم كالترك والقند وغيرهم يقبل منهم الجزية منهم الجزية
عندها ونفيا كان او موسبا اذ لا فرق بين عباد الله وعابدين من ترك المحيط ومير طامع
المجوس

جزية عندنا دوازد درهم بود
على التسوية برغنى وغيره عندنا
برغنى ومثل دوازد درهم بود
يست بها ربح غنى مطلق قبل
دستور

وَمَنْ عَلَيْهِ الْقَتْلُ لَوْ كَانَتْ يَدَا الْقَتْلِ مِثْلَ سَيْفٍ كَانَ
كَنْ عَلَيْهِ انْقِصَاصُ الْمَرْتَدِّ وَالْحَرْبُ إِذَا لَبَّى إِلَى أَحْرَمٍ بِصَبْرٍ أَمَّا عِنْدَنَا عَنْ الْقَتْلِ فِيهِ
وَالْأَجْرُ مِنْهُ لَقَتْلُ مَنْ مَنَعَهُ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ مَنْ يَصْطُرُّ الْكَوْبُجَ فَيَقْتُلُ وَعِنْدَنَا
لَا يَصِيرُ أَمَّا لَأَعْنِ الْقَتْلُ وَلَا عَنِ الْأَجْرِ مِنْهُ لَقَتْلُ مَنْ لَبَّى الطَّرِيقَةَ النَّظَامِيَّةَ وَقَالَ الْوَسْطُ
يَقْتُلُ عِنْدَنَا أَحْرَمٌ وَلَوْلَا بِالْمَسْجِدِ أَحْرَمٌ مَحْرَجٌ وَيَقْتُلُ وَيُقْبَلُ بَعْدُ الْمَسْجِدِ وَيَبْسُطُ الْأَ
نْطَاعَ حِذَا عَنِ التَّخْفِ وَيَأْمُرُ وَنَحْنُ هَكَذَا إِذَا لَبَّى نَحْنُ أَحْرَمٌ لَا يَصِيرُ أَمَّا إِجْمَاعًا
وَمَا أَهْلُ الْإِسْلَامِ فِيهِ وَلَيْسَ لِبَارِئٍ مِنْهُ شَيْءٌ بَاتَ الْمَرْتَدُّ وَقَتْلُ عَلَى رِدَّتِهِ
انْقِصَاصًا كَتَبْنَا فِيهِ فِي الْإِسْلَامِ إِلَى رِدَّتِهِ الْمُسْلِمِينَ وَمَا كَتَبْنَا فِيهِ فِي عَيْنِ حَنِيفٍ عِلْمًا
وَعِنْدَ صَاحِبَةِ كَلَامِنَا لَوْنُهُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ كَلَامُنَا فِي مَا أَصَابَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ
وَحَيْلُ أَهْلِ الْبَيْتِ وَالسَّلَامُ لَنَا بِهَا فِتْنَةٌ لَمْ يَجْعَلْ مِنْ كَرَارِهِ أَهْلِ الْبَيْتِ
لَا عَلَى مَقَاتِلِهِمْ بِأَعْيُنِهِمْ وَعِنْدَنَا حَيْلٌ إِذَا حَاجَّ الْمُسْلِمُونَ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسَوِّطِ
الْعَوْفِ وَكُلُّ مَقْتُولٍ مِنَ الْبَغَاةِ يُكْرَمُ بِقَتْلِ الذِّينِ بِالصَّلَوةِ الْبَاقِ إِذَا قُتِلَ لَا يَصِلُ
عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَعِنْدَ بَعْضِ بَعْضٍ فَعِنْدَهُ لَا ذِكْرٌ فِي الْوَسْطِ وَعِنْدَنَا كَذَلِكَ
فِي سِيرِ الْمُسَوِّطِ وَالْمَحِيطِ وَذَكَرْنَا فِيهِ أَنَّ بَعْضَ بَعْضٍ فَلَا يَحْرَمُ حَقُّ الصَّلَوةِ فِي
النَّظْمِ لَهَا فَإِذَا لَبَّى لَهَا لَبَّى إِذَا قُتِلَ إِذَا أَحْبَبَ إِذَا قُتِلَ إِذَا أَحْبَبَ إِذَا قُتِلَ إِذَا أَحْبَبَ
يَجْعَلُ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا وَأَهْلُ الْيَهُودِ إِذَا تَضَرَّحُوا حَبَسَ وَقَتْلُ عَلَى الْعُسْكَرِ كَذَا نَسْرُ الْيَهُودِ وَأَتَوْهُ
فَلَمَّا نَزَلُوا وَأَوَّلَ الْيَهُودِ إِرْنَا وَلَا نَسْأَلُ بَيْنَهُمَا نَسْرًا فِي أَوْجَعِ صَدْرٍ يَجْعَلُ عِنْدَ عِلَالِ الْوَعْدِ
لَا دِينَهُ فَإِنْ عَادَ وَلَا يَقْتُلُ وَعِنْدَنَا لَاجِبٌ وَلَا يَقْتُلُ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْأَقْتِلَافُ بِنَاءً عَلَى الْكُفْرِ
كُلُّهُ حَلَّةٌ وَعِنْدَنَا وَعِنْدَ بَعْضِ بَعْضٍ فَتَحَقُّقُ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا وَعِنْدَنَا لَا وَقَوْلُهُ لَمَّا نَزَلْنَا لِلْقَتْلِ
وَعَلَى هَذَا قُلْنَا أَنَّ أَهْلَ الْكُفْرِ يَتَوَارَثُونَ بَيْنَهُمْ وَأَنْ ضَلَفَتْ مِلَّةُ الْيَهُودِ يَرِثُ فِي نَسْرَانِ
وَكُلُّ عَكْسٍ وَمِمَّا نَزَلَ الْجَوْشَ وَالْجَوْشَ مِنْ عِلَالِ الْوَأْنَانِ وَأَصَابِي مِنْهُمْ وَمِمَّا نَزَلَ الصَّابِي وَهَكَذَا
ذَكَرْنَا الْمَرْءَ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي نَوَاسٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَتَوَارَثُونَ الْأَعْدَاءُ نَافِقُ الْأَعْتَادِ فِيمَنْ نَزَلَ حَنِيفٍ
وَلَا يَرِثُ مِنْ خِلَافِ جَنْسِهِ وَلَكِنْ مِنْ بَعْدِ الشَّيْءِ وَمِنْ بَعْدِ النَّارِ وَالزَّهْرَةِ أَوْ غَيْرِهَا أَهْلُ مِلَّةٍ
وَإِذَا بَلَاضَاتٍ وَلَكِنْ أَهْلُ الْأَهْوَالِ الْمُخْتَلَفَةِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِلَّةً وَاحِدَةً كَأَهْلِ الْأَهْوَالِ الْمُخْتَلَفَةِ
مِنْ الْكُفْرِ وَكَأَنَّ لِنَسْطُورِيَّةٍ وَالْمَكْنَانِيَّةِ وَالْمَعْقُوبِيَّةِ فِي الضَّارِكِ بِالْأَطْلَافِ وَجَوَانِ الْمَنَافَةِ عَلَى ذَلِكَ

هذا هو الأصل
فيما ذكرناه من
أحكام القتل
في الإسلام

منها وعبد الأمان

أَخْلَافٌ مِنْ فِرَاقِ الْمُسَوِّطِ وَنَحْنُ الْغَفَّةُ وَقَالَ الْإِسْلَامُ الْقَتْلُ بِالْجُلِّ وَأَهْلُ الْإِسْلَامِ بِالْعَيْنِ الْقَاتِلِ
إِسْلَامُ الْبَيْتِ الَّذِي يَقْتُلُ الْإِسْلَامَ بِأَطْلَعَهُ مَحْرَجٌ عِنْدَ الْوَجْدِ الْإِسْلَامِ وَالْقَتْلُ عَنْ يَدَيْهِ وَقَاتِلُ
الْكَفَّاتِ أَنْ لَا يَرِثَ عِنْدَنَا مِنْ أَقَارِبِهِ الْكُفْرَ وَلَا يَرِثُ مِنْ أَقَارِبِهِ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ
مَجُوسِيَّةٌ لَبَيْنَ مِنْهُ وَيُؤْتَى بِجَنَّةٍ وَلَوَمَا يَصِلُ عَلَيْهِ وَعِنْدَنَا لَمْ يَلَسْ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ
مِنَ الْمُسَوِّطِ الْبَكْرِ وَمِنْ طَرَفِ الْمَجْدِ الْإِمَّةِ السَّرْحَكِيَّةِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ
يَصِحُّ إِسْلَامُهُ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَصِحُّ مطلقاً
لَا فِي أَحْكَامِ الدِّينِ وَلَا فِي الْآخِرَةِ وَإِنَّمَا وَضَعَ فِي الصَّبْرِ إِذَا قُتِلَ أَوْ تَرَدَّدَ الصَّبْرُ الْعَاقِلُ يَنْتَفِ
خِلَافَ قَالَ أَبُو يُونُسَ لَا يَغْتَبِرُ وَعِنْدَنَا يَغْتَبِرُ كَيْفَ لَا يَقْتُلُ بِلِجْسٍ إِلَّا أَنْ يَسْلِمَ وَعَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ نَوَاسٍ رَجَعَ إِلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ مِنَ الْمَحِيطِ فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ قَاتِلُ الشَّيْءِ الْوَاضِعِ
بِعَوْنِهِ يَجِبُ وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ مُسْتَلْحِمِ الْعِرَاقِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاجِّ عِنْدَ الْإِسْلَامِ
بِالشَّاهِدِ هَذَا فَإِنْ كَانَ هُوَ وَالْبَاقِ سَوَاءً حَتَّى يَرْضَى إِلَى الْإِسْلَامِ كَمَا يَرْضَى الْبَاقِ وَالْه
مَا لَ الْإِمَامُ أَكْوَأُ يَرْضَى وَقَتْلُ لَاجِبٌ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ الشَّخْصِ مِنَ الْكُفَرِيِّ فِي الْأَصُولِ
وَأَصُولُ الْغَفَّةِ لَشَخْصٍ الْإِمَّةِ الْمَسْلُوبَةِ الْإِسْلَامَ لَا يَسْتَحِقُّ سَلْبُ الْقَتْلِ عِنْدَنَا إِلَّا
بِشَرْطِ الْإِمَامِ بَانَ يَقُولُ الْإِمَامُ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ بِلَهُوَ مِنْ جِلْدِ الْغَفَّةِ
أَنَّهُ قَتَلَ وَعَمِلَ فِيهِ سَوَاءً وَعِنْدَنَا الْقَاتِلُ يَسْتَحِقُّ سَلْبَهُ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ فِي
الْغَفَّةِ وَقَدْ قَتَلَ قَتِيلًا بَيْنَ الصَّبْرِ عَلَى وَجْهِ الْمُبَارَاةِ إِذَا لَوْ قَتَلَ مِدْرًا فَقَتَلَ
بِقُوَّةِ إِجْمَاعَةٍ لَ أَنْ نَهَزَامُ كَانَ يَقْتُلُهُمْ وَكَرَا لَوْ قَتَلَ نَامًا أَوْ مَشْغُولًا بِأَكْلٍ أَوْ رَجَاةٍ
مِنْ حِصْنٍ أَوْ مِنْ دَلَاءِ الصَّفِّ لَا يَسْتَحِقُّ لَ أَنْ السَّلْبُ حَتَّى عَلَى الْهَجْمِ عَلَى الْخَطَرِ وَكَرَا
لَوْ أَخَذَ أَصْحَابًا وَقَتَلَ الْآخِرَ فَالسَّلْبُ لِلَّذِي أَخَذَهُ وَكَرَا لَوْ قَتَلَ الذِّينَ كَرَا لَا يَسْتَحِقُّ
أَذْهَابُ لَيْسَ بِأَهْلِ الْمَسْمُومِ وَحَدَّ السَّلْبِ كُلُّ مَا ثَبِتَ يَدُ الْقَتِيلِ عَلَيْهِ مَا هُوَ عِلْدُ الْقَتْلِ
أَوْ زِينَةُ الْقَتْلِ كَلْبَاءُ وَسُلَاحُهُمْ وَفَرَسُهُ وَكَلْبُ أَصَاتِهِ وَسَوَاقُهُ وَمَنْطِقَتُهُ فِي الْعَصِجِ
وَالسَّلْبُ لِقَتْلِ بَعْضِ الْمُسْلُوبِ مِنَ الْمُسَوِّطِينَ وَالْإِيضَاءُ وَالْهَلَاةُ يَرْضَعُ لِلْعَبْدِ مِنَ الْخَيْلِ
وَالزَّخْمُ لِلْعَبْدِ وَهَذَا الْجَنْسُ فِي الْجَنْسِ لَا يَمْلَأُ وَلَا يَرْضَعُ عِنْدَنَا وَعِنْدَنَا مِنَ الْبَغَاةِ
الْأَخَاسِ وَقَوْلُهُ هَذَا الْجَنْسُ بَعْضُ مَنْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ
يَرَى الْإِمَامَ وَلَا يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ لَمْ يَرْضَعُ

الأيام

فان قيل والبراءة اذا كانت الاول الجرح ويوم على المرض ولذا اذا قلنا اننا لا نعلم الطريق من الهداية
 والمغرب ومن استمر من ذوي الطغيان يظنون بالمال والمجاهدين استمرنا كما فرأى طلبوا
 منا فناداه بالمال او اطلعه بغير عوض لا يجوز الاجابة عندنا الحاجة وعندنا يجوز وانما
 وضع هكذا اذ فاداه اسيرهم باسير مسلم يجوز اجماعا تخلصا للمسلم اهل الحرب
 ويشترط وروى اننا ناسلنا جاز عندنا وعندنا لا يجوز الشرط ولا يجب الوفاء به فتح الامام
 عليهم من جاز اناسلنا جاز عندنا وعندنا لا يجوز الشرط ولا يجب الوفاء به فتح الامام
 والمن في المفتوح فمما لا يصح وانما ملكه بالصلح فتح بدينه فهو الجاني
 عندنا ان شئنا خمس وقسم اربعة اجناس بين الغنائم كما فعل النبي عليه بغيره وان شئنا من
 عليهم وتركهم احرار او وظف اجرة على جاجهم واخراجهم على ارضهم وترك جميع ما في ايديهم
 من الاموال عليهم وبترك الذراري والنساء كما فعل عمر رضي بسواد العراق طاب ثراه
 الغنائم بذلك لم تطب وقاب الشافعي في ذلك والرقاب اذ احق ابطال حق الغنائم
 في الرقاب بالقتل كذا بالحق واما في الاراض فلا بل عليه ان يقيم بين الغنائم ويعرف
 الحق في العصاد فلهذا ان ابن العلقم جعل ذلك باهل مكة وقد فتحها فلهذا الشافعي
 لا كذلك انما ملكه بالصلح تحت لا بالعرفان بصر الغنائم والصحيح ما قلنا فقد قال الكرخ
 قد كان اهل العلم يجمعون على فتح مكة عنوة وقرآنه حدث قول بعد المامن انما فتح صلى
 من المبسوطين الحق هو المنة بالغنائم سببا من كان من حق المصادر خمس الغنيمة
 وثابت سهم ذوي القربى ونقتل المرتدة الكذابة كان يقيم في عهد الرسول
 على خمسة اسهم سهم لرسول الله وسهم لذوي القربى وهم المذلولون بقربى رسول الله
 كتبها ثم وبني عبد المطلب وسهم للمساكين وسهم للفقراء وسهم لابن السبيل ثم
 لرسول الله سهم سقط بولته عندنا وعندنا لا بل يعرف الى خليفة العاشر ذي القرن
 فعدنا ساقط ايضا بوفاته علمه فيسقط على ثلثة اسهم سهم للفقراء وسهم للمساكين و
 سهم لابن السبيل فيفضل فقراء ذوي القربى في الاصناف الثلاثة ولا يدفع الى اغنيائهم
 وقال الشافعي في حق خمس لا يوم الغنيمة يستوي فيهم غنيهم وفقيرهم وصغيرهم وكبيرهم
 واما حصة ذلك الاقليم والغائب ويكون لبن هاشم وبني المطلب وبنو عكرم ونسبهم
 بينهم لذكر مثل خط الاثنين من المبسوط البكرى والهداية والمبسوط المسلك الثانية

المرن تغفل بعد الامهال ثلثة ايام كما لم تد وعندها لا تغفل كن تجلس ولا تجلس ولا يواكل
 ولا ينام حتى تسلم وقبل تغيب كل ايام مبالغة في الحمل على الاسلام والامه بغير حياء
 من طرفه بجحد الائمة والهداية **كتاب الاستحسان**
 شهادة الواجد بالهلالة يجوز والصوم بلا اعتدال شهادة الواجد على رتبة هلال
 رمضان مقبولة عندنا وان لم يكن بالساعة عليه والعله غيم او غبار او نحوه وعندنا لا يقبل
 اذ لم يكن بالساعة اذ الشهادة جماعة يقع العلم بخبرهم ثم قبله حده اهل الحلة وقتل
 جنون رجلا اعتبارا بالاعتسامة قال العتاني واكتف بخلاف قليل ويشترط ان يكون
 فاستقال على المذهبين في الظاهر لكن احرية ليست بشرط عندنا خلافا لرواية فويليه
 وانما وضع في رمضان اذ لا يقبل في هلال الفطر الا شاهدان عندنا وعندنا كذلك ان
 كان بالساعة علة والآفو رمضان في اشترط اجمع كثير والاضحى كلفطر في الاصح من الهداية
 والمذهب وقول بلا اعتدال ان يغير عليه بالساعة **كتاب التحريم**
 ولا يجوز بيع دهن سقط نجاسة في وسطه فاختلطت ونوع في الدهن نجاسة
 لا يجوز بيعه عندنا وعندنا يجوز مع بيان العيب فلو باع ولم يبين عيبه ثم علم المشتري
 بذلك كان له ان يارده وودك الميتة لا يجوز بيعه اجماعا من شرع الطحاوي ورواه
 وفي الاواني والاقفال طاهر فوض التحريم للوضوء طاهر لرجل او ان في بعضها طاهر
 وفي بعضها نجس وليس معها طاهر سواء ولا يعرف الطاهر من النجس الا بالظاهر ليس
 له ان يتجرى بل يريق الكل في يمينه والطحاوي يتولى بخلط الماين ثم يبيع وهذا حوط كليا
 يصنع نيس في دوابه ويشرب عند الضرورة وانما وضع في كون الطاهر اقل اذ لو كان الطاهر
 غالبا فلهي التحريم اجماعا لان الحكم للغالب وان كان سواء فهو على اختلاف ايضا والتبدي
 بالاقل اتفاق في هذا وانما وضع في الوضوء اذ في الشرب عند الضرورة يجوز التحريم اجماعا
 من المبسوط وشرع الطحاوي **كتاب اللقيط** رجلا
 ويحكم العارفين في اللقيط اذا ادعاه اثنان عن خلية ادعيا نسب لقيطه واما
 البينة يرجع عندنا الى القاف المذبح ان كان والا فالى قائف آخر ويشترط ان يكون
 من اهل الشهادة ولا يشترط العود هو الصحيح وان لم يوجد قائف يفرع منها ويحكم
 لمن خرجت قورعه وكذا اذا ادعيا ولوجارية بينهما وعندنا يثبت نسب منها جميعا

والألف هو الذي يبيع الآثا ويعرف الأنساب بالبطر والاعتقاد يعني عرف شبة
 الأولاد بالآباء فيجوز أن هذا الولد من فلان وهو بالعامة في شئنا من شئنا
 قاضي يوفى ثباته أي تبع أثره وهو مغلوب الغزو ومردج قبيل من المسوط والوسط
 والطلبية وغيره **كتاب** **اللفظ** عرف الملقط اللقطه
 وللفظ الكمال ما يلقط من بعد ما عرفه كما اشتراط مدع التوفيق ولم يظهر المالك فان
 شاء يصدق بها على غيره وعلى نفسه فقرا كان أو غنيا عند وعندنا ليس له ذلك ان كان
 غنيا **كتاب** **جعل الآبق** لجعل لراد الآبق من مسيرت سفر
 وليس بالواجب جعل الآبق بالرد إلا بشرط سابق من غير شرط عند لأنه يبرح
 بغير عقد وعندنا يجب الرجوع **كتاب** **العصب** عصب
 زوائد الخنوب الضمان وهكذا منافع الاعيان جارية فيها الف مثلا فإذا زادت
 عند زيادة منصفه كالجبال والسمن او منصفه كالأولاد والذين فمعه الزيادة يحدث
 اعاد عندنا حتى لو هلك من غير منصف لا يضره وقال الشافعي لو احدثت مضمونة فيضم
 ولو اجماع المالك فطلب الزوائد لغيره عن التسليم يعني اجماعا من المسوط والحقبة المسئلة
 الثانية المنافع يضمن بالعصب اذ يعصب عبدا ويمسكه زمانا ولا يستعمل وصون
 الانلاف ان يفعل عبدا او حر من طريق البرغري **كتاب** **عصب خطه** فخطه أو زرعها
 والطين لا ينقطع حق الأول كذا جعل السائر جدي المنزل او عصب ساجه فاذ
 زبناء لا ينقطع حق المالك عند وعندنا ينقطع وملكه العاصب وضمنه ولا يلزم الانتفاع
 حتى يودي بولها استحقاقا والقياس ان ذلك وهو قول الحسن وزفر لثبوت الملك حتى
 لو هبها وابعدها وجه الاستحسان سلب باللعصب ونفاد بيعه مع الحرمة لولا
 الملك الفاسد واذا ادى البطل يباع لحصول المبادلة بالتراض وكذا اذا ابرأ لسقوط
 حقه وكذا اذا ادى بالقضاء او عند احكام او عند المالك لانه رضى فاذ لا يضر الا بطلبه
 من الهداية والساج خشب يجلب من الهند من التاج **المضمونات** يملك بالعصب
 ولا يصير بالضمان ما مضمون مكا لمن ادى الضمان واستثنى عند اداء الضمان
 مستأدى الوقت والعصب عندنا وعند المالك بالعصب اصلا كذا ذكر في الطريقة
 العلانية وكذا الطريقة البرغري والسركلي يملك عند القضاء بالضمان او عند التراضي

هو من مضمون
 هو من مضمون
 هو من مضمون

وذكر

وذكر في المحيط ان الصحيح عند المحققين من مشايخنا بهم الله على قضية من هبنا محابنا
 لا يملك الاعتراد الضمان او الضمان بالضمان او براضا كخصم على الضمان فاذ اوفى
 واحدا من هذه الاشياء الثلاثة ثبت الملك والافلا ملت قوله بالضمان تحمل الكل
 وقا لك اختلاف انما يظهر اذ كان المصعب عبدا فابق او فقه وقضى القاضي اداء الضمان
 فادى او تراضيا فاذ لم عاد العبد يكون مكا للغاصب عندنا وعندنا يعود الى ملك ماله
 وكذلك يظهر في الكسب فانه كسبه يكون مملوكا له بسبب ملكه الاصل عندنا وعندنا يكون
 ملكا للمالك وبطريق الكسب ان مات بعد اداء الضمان ففقدنا على الغاصب وعندنا على المالك
 من الطريق العلانية ومجديا البرغري وهو فطير ففقدنا **عصب** طعاما ثم اطعمه ماله
 وعاصب الشئ اذا اطعمه ماله وليس يدرى غرضه **كتاب** **عصب** طعاما ثم اطعمه ماله
 فكسبه حتى يحرق لا يبرأ الغاصب عن الضمان عندنا وعندنا يبرأ وغرمه بالمشترى
 لفظ المصنف واما على المسلم غرم ان ذبح حين يذبح أو الجحر سفح مسلم او ذبح
 انكف جزع من واخرين لا يضمن عندنا وعندنا يضمن المسلم قيمة الجحر والرض مثله وقيمة
 احرته **كتاب** **الودعة** سافر بالودعة يضمن كيف
 وكل من سافر بالودعة فانه يضمن بالشروط ماله ومذهبه من باب الشيخ
 لبرائه **كتاب** **خالف في السباق** لم يغير العود الى الوفاق خالف المودع في الودعة
 ثم عاد الى الوفاق بان كانت دابة فركبها او ثوبا فلبسها وعبد فاستخدمه او اودعها
 عند غيره ثم زال الخلاف فردها اليه زال الضمان عندنا خلافا من الهراء واسا علم
كتاب **العارية** والمستعار عينة مضمونة يضمن في هلاك المأمون
 العارية اعاد عندنا ان هلك من غير تعدل يضمن وعندنا يضمن ومحل الخلاف ان يحكم
 في غير حالة الانتفاع اذ لو هلك في حالة الانتفاع بالانتفاع لا يضمن اجماعا وكذا لو هلك
 بالانتفاع في احد موكبه وفي قول آخر يضمن في الطريق العلانية واما وضع في الهلاك اذ كان الهلاك
 يضمن اجماعا واما موضع لكونه مضمون العين فانه مضمون الرد اجماعا **كتاب** **الشركة**
 وتبطل المفاوضات فاعقل وشركة الوجوه والتعدي شركة المفاوض لا يجوز
 عندنا وعندنا يجوز وصورة المفاوض ان يشترط ان كل قبل وكثير على ان يشترط
 ويبيعا جميعا وشقي بالتعد والنسبة وكل واحد منها يعمل براه فانه على ان يرجع بينهما

سحق الأثر في كذا العاصم

سحق في الأمر أو في قوله
 لم يغيره أي لم ينفعه

نصفان والوضيعة كذلك وما اشتراه احدما فهو عليها ونفسه يشاوي المالين والتوكيل والكتابة
 من ايجابيين حتى لو لم يكن احدهما من اهل الكفاية كالصبي والعبد قصر مائة وصارت
 عندنا ويشترط ان يتلفظ بلفظ المأخوذة وان لا يكون لاحدما من المال الذي يجوز عليها
 الشركة سوى هذا المال والمأخوذة هي المساواة لغيره قال شاعرهم لا يصح الكس فوض
 الاسراهم ولا سراهم اذا اجتمع سادوا وقوله فوض اي متساويين ليس لهم سادات
 ولا رؤساء من المبسوط البكرى وعين المسئلة الثانية بشركة الوجه جازية عندنا خلافا
 له وهو ان يشترك اثنان ولا مال لهما في نوع خاص او في الفاع ككل على ان يشترط ايا وجودهما
 وبيعها ومارزق الله تعالى فهو بئنا سميت بل انه لا يشترط بالنسبة الامن لوجاهة عند
 الكس المسئلة الثالثة بشركة التملك جازية عندنا خلافا له وهو ان يشترط على ان يتقبل
 الاعمال من الكس ويجعلها جميعا وتشتري على ان مارزق الله تعالى بينهما نصفان سواء انفق جنس
 العمل بان كانا خياطين او اخلف بان كان احدهما خياطا والآخر قصارا وسمى شركة الابراة
 لانها يعلمان بابرائهما وشركة الصانع لان راس مالهما منعها من المبسطين وغيرهما
 وشركة فضل البرج والمالان على السواظ اظهر البطلان يجوز في شركة العنان
 عندنا ان يفضل احدهما صاحبه في البرج مع تساوي المالين بان يشترط احدهما ثلثي
 البرج وثلثه عندنا وعندنا فروع اس لا يجوز المبسوط البكرى **فكا الصبي**
 منزوك ذكر الله عند الخمر عتقا حلالا وضيق البحر منزوك التسمية علما
 لا يحل كله عندنا خلافا له وصورة في ترك التسمية مع علمه ان التسمية شرط
 احل ومع تذكر التسمية قلت وانما وضع في العمد اذ عتق ترك التسمية ناسيا يحل
 عند جماعة العلماء خلافا لما كان بهما ومن كان ذا كمال للتسمية لكن لم يعلم ان التسمية
 شرط احل في معنى الناسي وعلى هذا الخلاف اذا ترك التسمية عامدا عند ارسال
 البازي او الكلب او عند الرمي والمسلم والكوفي في ترك التسمية سواء قال بعض اصحابنا
 ان من اعتقد اباحة اكله ترك التسمية محرما لا يكون لان حرمته ثابتة بدليل مقطوع به
 وهو الكتاب او اجماع السلف قال محمد الائمة السخري رحمه الله الا اننا نكفرهم لانهم يقولون
 بتاويل والكفر بدرا باق حابرا به محمود فان السكراه اذا سرق او سرق
 سحر ولو ان لا يكفر قالوا هو زلف به قال علما ان العاقب لو قضي بجوابه لا ينفذ

فصل

قضائي ولا صل عندنا ان شرط الاباحة حال الذبح الذكر باللسان والذكر بالقلب لان
 الكلب بالقلب باطن لا تنفع عليه فاقام الشريعة ملحة التوحيد مقام ذكر القلب لانه الملحة
 امرطاه وعندنا شرط الاباحة الذكر بالقلب حتى يحرم ذبيحة الجوس اجماع ذكر السك
 لعدم ذكر القلب عندنا حقيقة وعندنا اعتبارا فاما الذكر باللسان فيجب عندنا
 وليس يشترط من المبسوط البكرى وطريقه الائمة السخري المسئلة الثانية يجمع حيوانا
 الماء ما كره عندنا وعندنا لا يحل الا السمك كذا في المختلف والمبسوط البكرى وذكره العبد
 ثلثة اقاويل فقال كل ما يعيش من دواب البحر بعض يعيش على البر مثل الضفدع والبرط
 فلا يحل اكله واما لا يعيش على البر الا يعيش المزبوع فاه المذهب انه لا يحل الا الحية
 والثاني يحل كل ما لا يعيش على البر حذر الماء وكتب الماء والثلث يحل ما يحل
 جنسه على البر مثل شاة الماء وبقرة وما افلا وهل يشترط الذكورة في غير كوت وجهان
 وهكذا الكا في صيد كلب ياكل بعض لحمه يستحب السمك الطان لاجل عندنا فان
 له والطان الذي يموت في الماء فيعملو فيظهر قال في المغرب مشق من طان اصف وعلا
 يقال من الطان يطفر اذا خف على الارض والمصدر الطفر على وزن القول من الطلبة
 ثم هل يشترط ان يكون بطنه من فوق ليكون لافيا ثم يشترط حتى لو كان ظهره من فوق اكل
 لانه ليس يطاف ذكره في الفقه لكن رواية المتن في مطلق المسئلة الثانية اكل الختم
 اذا اكل الصيد با رسا صاحبه ثم اكل بعضه يجمع عندنا خلافا له ومحل الخلاف ان اكل
 حالة الاصطياد اذا لواضه منه صاحبه ثم وثب الكلب واخذ منه واكل كل لانه ما اكل
 الصيد والشرط ترك الاكل في الصيد كذا لو نسي الصيد فقطع منه بضعه والعاهات
 الصيد فتدواضه صاحبه ثم تركه البصق فاكله بؤكل الصيد وانما وضع في اكل اللحم
 اذ لو اكل لحم بؤكل وانما وضع في الكلب اذ لو اكل منه البازي ايضا والهدم منزلة الكلب
 والمسألة في الهذلية قال في المبسوط البكرى البازي وسائر طيور الوحر اذا اكل
 الصيد لا ياكل في قوله الجديد والضب والضب والضب كذا اهل الطبائع
 الضب والضب والضب لا ياكل عندنا خلافا له والمتاع ما يتنعم به الانسان
 وما بين الخوخ فاه حل الثلث ايضا فذكروا رمضيد فقطع عضو عنه
 ياكل الصيد ولا ياكل العضو وقال الشافعي رحمه الله ان مات الصيد منه اخرج القطع

ومن اصل الطان السمك الذي
 مات في الماء يعبر عنه مص

ثلثه

الذي حصل به الانابة وان لم يمت من ذلك واجتمع الذنوب كان الباء لايجل ويجل المبدأ
منه من الميسر البكر والاصل فيه ان المبدأ من الحق حقيقة وكلما لايجل والباء من الحق صورة
الاحكام ويجل وذلك لان بين المبدأ منهجوة بقدر ما يكون في الميزان فاذ جوده صورة الاحكام
نفقوا اذا قطع بها او بطل او فخذ او ثلثه مما يلي القوام او اقله نصف الدرس بحجم المبدأ
ويجل الباء منه لانه يتوهم بقا الحق في الباقي ولو قد مضى نصفين او قطعه اثلاثا والاكثر
مما يلي العجز او قطع نصف راسه او الثلث من اجل المبدأ والباء منه لانه المبدأ منه حق صورة
الاحكام اذا لا يتوهم بقا الحق بعد هذا الجرح من الهداية بعض صيد افخاب عن بصر فابعد
وما توارى عنك اذ عيشت وانت تقفوه فقد انبثت ولم يستغل بشي آخر
حتى وجوه ميتا لايجل عنده وعندنا يجل وقول انبثت من الانما وهو ان ينجس بعد
ما اصابه ثم يموت وقد قال ابن عباس لم اعلمها كل ما انبثت ودع ما انبثت والامداد
ان يرميه فيموت بين يدي برسم من الموت والعفو الاتباع قال الله تعالى ولا تقف على اس
لك به علم اي لا يتبع ومنهنا مسئلة يجب حفظها وهي ان لو وضع في الصخر او متجلا البصير
به حماد الوضئ ومع عليه وذهب ثم طأ في اليوم الثاني ووجد مجر وميتا لايجل
اكثر كذا في منية الغنم واكثر ان صناد يسوع ماعينه مرسله محمد مبيته
ارسلكه على صيد فلم يافت واخبر ان عدل منته او بسره لايجل اجماعا لانه اخذ
مراد سال وان ذهب على سننه لايجل ايضا عنده وعندنا يجل ولدين ابوين احدا
وابن الذي يملك في كذا غير كذا في علم صيد كذا كذا في والآخرة من متلفه
يجل صيد خلا من العود ولا يجوز النزج بالظم ولا بالسفن بعد النزج ايضا فاعقلا
ذبح بالظفر والسن لا يجوز عندنا اذا كان منوعا عنه لا يكون باكله باس الا انه يكن هذا
الزج لا يستعمل لجزء الاقوى وقال الشافعي في ذباه منية وانا وضع بعد النزج اذ في الغنم
منه غنم المزروع لايجل اجماعا من الهداية ترك قطع الودجين وقطع غيرهما يجل
وليس قطع الودجين شركا لايجل ان قط سواه وطا عنده وعندنا من
في باب الثلثة والقط القطع وما كلب الصيد من قوم في حكم عندنا وخافه فاعلم يجوز
بيع الكلب عندنا خلا لانه فسد بالصيد وعندنا والمعلم وغيره سواء على المذهبين
وجوب الفان بالانلاف على هذا الخلاف من الميسر والما وضع في المعلم اذ في غير المعلم

غير
بعض صيد افخاب عن بصر فابعد
وما توارى عنك اذ عيشت
انت تقفوه فقد انبثت
ولم يستغل بشي آخر
حتى وجوه ميتا لايجل
عنده وعندنا يجل
وقول انبثت من الانما
وهو ان ينجس بعد
ما اصابه ثم يموت
وقد قال ابن عباس
لم اعلمها كل ما انبثت
ودع ما انبثت والامداد
ان يرميه فيموت بين
يدي برسم من الموت
والعفو الاتباع
قال الله تعالى
ولا تقف على اس
لك به علم اي لا يتبع
ومنهنا مسئلة
يجب حفظها وهي
ان لو وضع في
الصخر او متجلا
البصير به حماد
الوضئ ومع عليه
وذهب ثم طأ في
اليوم الثاني
ووجد مجر وميتا
لايجل اكثر كذا
في منية الغنم
واكثر ان صناد
يسوع ماعينه
مرسله محمد مبيته
ارسلكه على صيد
فلم يافت واخبر
ان عدل منته او
بسره لايجل اجماعا
لانه اخذ مراد
سال وان ذهب
على سننه لايجل
ايضا عنده وعندنا
يجل ولدين ابوين
احدا وابن الذي
يملك في كذا غير
كذا في علم صيد
كذا كذا في والآخرة
من متلفه يجل
صيد خلا من العود
ولا يجوز النزج
بالظم ولا بالسفن
بعد النزج ايضا
فاعقلا ذبح بالظفر
والسن لا يجوز
عندنا اذا كان
منوعا عنه لا يكون
باكله باس الا انه
يكن هذا الزج لا
يستعمل لجزء الاقوى
وقال الشافعي في
ذباه منية وانا
وضع بعد النزج
اذ في الغنم منه
غنم المزروع لايجل
اجماعا من الهداية
ترك قطع الودجين
وقطع غيرهما يجل
وليس قطع الودجين
شركا لايجل ان
قط سواه وطا
عنده وعندنا من
في باب الثلثة
والقط القطع
وما كلب الصيد
من قوم في حكم
عندنا وخافه
فاعلم يجوز
بيع الكلب عندنا
خلا لانه فسد
بالصيد وعندنا
والمعلم وغيره
سواء على المذهبين
وجوب الفان
بالانلاف على
هذا الخلاف من
الميسر والما
وضع في المعلم
اذ في غير المعلم

الذي لا يتقبل التعليم كالعقور لا يجوز اجماعا من الذي يتقبل التعليم اختلاف المشايخ لكن الصحيح
ايضا عندنا صحة جازمهم ويجوز لانه يتقبل التعليم من يسوع المحيط فيكون القابل للتعليم ملحقا
بالمعلم فيدخل في الخلاف ويجوز اجازة الكلب للمعلم لانه في العدة فيدخل في
النظم في قول في حكم عندنا اصد وجهه قال في صدر المحيط هبة المتعلم من الكلاب وصية
جائزا جاعا وعندنا لا تجب الاضحية في الشريعة وهي سنة مرضية الاضحية سنة
مكرمة عندنا وفي قولنا يطور وعندنا واجبة وعن في يوسف لانه كقولنا وعن في حنفية
ومحمد بن الله انما فريضة من الهداية وقتا في قاض خان **كتاب الوقف**
قال في صير الوقف ملوكا لمن يكون موقفا عليه فاعلم ان الموقوف عليه بكل الوقف
عندنا حتى يجوز بيعه من العود وعندنا لا يملكه لكن يبرق له غلته ونماحه في النية
كتاب الهبة لا يرص الوابض فاقوهك الا الذي يتخلل للابن اب
الهبة من الاجانب لا اذعة ولا رجوع فيها عندنا وعندنا غير لازمة وبلغا هب الرجوع اذا عرض
عليه طاعة من جرح دفع حرفة ولو وهب الوالد الولد فالحاق على الغلب واجمعوا
على انه لو وهب لزوجته اولاد لم يحرم منه الا يملك الرجوع من الطريقة النظمية
وان وهبت بعض شئ يقسم اصبحت وانتهت اقله وهب نصيبه مما يقسم كالولد
كما والارض والمكيل والموزون من شركه او من الاجنبي لا يجوز عندنا قبل التسعة ضاملا
في الوصيتين وقال ابن ابي ليلى في الشريك يجوز ومن الاجز لا ونفي بعدم اجواز ان لا يفيد
الملك قبل التسعة حتى لو تحققت التسعة نفيد الحكم وعندنا نفيد الحكم قبل التسعة وانما يقع
فيما يقسم اذ فيما لا يقسم كالحام والارض قبل التسعة يجوز اجماعا **كتاب البيوع**
اجنبي لا يملك لغيره انفسا وهو حق الظلم لغيره الربوا اعلم بان الربوا الربوا
والغنى في الدين والذهب وعندنا الغنى من اجنبي سبب له بوا الفضل وهي بارة
عن فضل مال خال عن العوض المشروط وغدا معاوضة وربوا النسبة وهو عيان
عن الفضل من حيث المال بان يكون احد عونه اجمالا او آخر عاجلا والنسبة
بالزنا لغير التاخير ومنه النسبة يقال بعينه بنسبا ونسبة بمعنى و
هذا البيت مشتمل على بيان نوع الربوا والمكششف الخطا عن سرهما البهورة
مقدمات فاقول وبالله التوفيق الاصل في الباب الاشياء الستة التي تضمنها

تلك كذا ان اعطاه

والاجنبي

توابعه المنة بالخطه مثل مثل يابيد والفضل ريو والشعور هكذا والقرب بالتميز
 هكذا والمج بالخطه هكذا والذهب بالذهب والفضة بالفضة هكذا والقرب بالفضل ريو
 اي الفضل على المعيار الشرعي وادناه نصف صاع لما عرفتم الفضل في الحديث بحمل الفضل
 في القدر وبحمل الفضل في الحال وكلهما مراد باللفظ وهذا الحديث مشهور لكثرة الرواة
 العلوية وتعلق الامة اباها بالقبول لكن اختلفوا في العلة فقلنا علة ربح الفضل القدر
 مع اجتناب عنى بالقدرا الكيل في الكيلات والوزن في الموزونات حتى عرفنا الحكم الى
 كل مكيل جنس كالجص والكل موزون جنس كالرصاص وقال الشافعي بواحدة العلة
 في الاربعه الاولى هي الطعم والخبثية شرط محض لا يعمل العلة الا عند وجودها وفي الذهب
 والفضة هي الثمنية وحاصل المسئلة ان يبيع كل مكيل او موزون بحسنه لا يجوز عندنا
 الا بعد وجود المنة في القدر وان يكون عينا بعين وعند بيع كل مطعوم بحسنه و
 كل شيء بحسنه حرام الا عند وجود الخالص ومساواة في المعيار الشرعي حتى لو باع الحنطة
 بالحنثيين او الجوزين او البضيتين بالبيضتين لا يجوز عندنا لوجود الطعم مع
 الجبس وعندنا يجوز لديم القدر وهو الكيل والوزن ولو باع فغير جص بغير جص
 يجوز عندنا لعدم الطعم وعندنا لا يجوز لوجود القدر مع الجبس فهذا معنى المصراع الشافعي
 واذ عرفت ربح الفضل حيث انى بان علة ربح النسيئة وهو معنى المصراع
 الاول فاعلم ان علة ربح النسيئة احدى صفى علة ربح الفضل عندنا اما الكيل او الوزن
 في ثنتين او اجنس في ثنتين وعلمت العلة من الطعم او الثمنية لا غير حتى قالوا لو ابيع
 حنطة في شعير لم يجوز لوجود احدى صفى علة ربح الفضل في البدلين وهو الكيل في ثنتين
 ولو ابيع درهم في ذهب لم يجوز لوجود احدى صفى علة الفضل وهو الفضل في الوزن في ثنتين
 اما اذا لم يوجد الكيل ولا الوزن ولا الطعم بل وجود اجنس واحد لا يجرى البت وعندنا
 عندنا يجرى صورته سلم ثوبا هرويا في هروى او موديا في مودى حتى لو كان جنس البديل واحدا
 لا يجوز عندنا لما مر ان اجنس عندنا احدى صفى علة ربح الفضل وعندنا هو ليس من العلة في ثنى
 بل هو شرط والى حين الفضة من الميسوطين والوسيط باع حراما ودينارا بدينارين
 وبيع دينار بدينارين بالضعف عندنا لا يجوز فاعلم اوباع كحظته وكشعره بكي حنطة
 وكوكب شعير عندنا ويصح في اجنس الاطراف اجنس وقال في القرب الشافعي فيهما لا يصح

في المعيار الشرعي

صح

والشرط

بأنه في القريب وان كان ذيبا
 لا يجوز اجماعا

بأنه في القريب وان كان ذيبا
 لا يجوز اجماعا

والشرط ان يبيع طعام بعين مثل ثيابا من المالكين الثياب في بيع الطعام بالطعام في
 المجلس شرط عندنا وعندنا لا ضرورة باع حنطة بحنطة بعينها وتعرف قبل القبض جاز عندنا فاعلم
 قال في الطريقة العلانية والمعتن بغير العذر وسفاده مهنا وقوة مقصيا ثبوت احكام
 مخصوصه مثل حمل النصف في المشتري وحمل الكيل دون الحرة المطلقة فانها اذا ابيعها وافرقت
 من غير قبض لا ياتي بذلك ولكن ينتج ثبوت هذه الاحكام عندنا وعندنا لا ينتج وانما وضع في الطعام
 العين اذا التبعين شرط عندنا في المراد بغيره عليه السلام بل يبيع بعين بعين لا قبض بقبض وعندنا
 المراد بخلافه فلو لم يكن معينا لا يجوز اجماعا ما عندنا فلو لم يكن الجبينة وما عندنا فلو لم يكن القبض
 معناه في المبسوط الكيل وانما قال بغيره اذا التبعين اجماعا مع الطلب على الخيل البئر
 والتميز في الخيل بغيره فحصل ولم يكن خمسة اوساق في حبل على الارض حراما من غير كبل
 يجوز فيما دون خمسة اوسق عندنا في حراما على الخيل من الطلب وما يحل منه من القرد اخف
 ثم يبيع ذلك بمنزلة ما اوسق في حراما على الخيل من الطلب وما يحل منه من القرد اخف
 اذ لو باع التي المجزوء بغير مجزوء هكذا لا يجوز اجماعا وعندنا لا يجوز اصلا وفي الطلب في الطلب
 ثلثة اوصاف اصدعها المنع والثاني في الحرام والثالث ان كان اصدعها موضوعا على الارض والا فاف
 على التجحيز وان كان على السبق فلا خلاف في الغنم اما في الغنم فلا يجوز اجماعا على اجز
 توليه وانما وضع في حنة اوسق اذ فيما زاد عليها لا يجوز اجماعا اذ كان في عند واحد حتى لو كان
 بالغ اوسق في صفات متعددة فلا يجزئ عندنا وفي حنة اوسق لقولان والمراد من البئر
 في صدر البيت هو الطلب كما في قيامه على رأس الخيل واما الهذلة والمذنب والى سبط
 ولكن الشاة بالبيان البئر فيه وفي اللحم التساوي بعين ببيع لم الا بيل ثم البقر او الغنم
 اذ ليتها بلبنها لا يجوز عندنا فاعلم ان ثلثة اوصاف اصدعها موضوعا على الارض والا فاف
 باحد ما لا ياتي متفاد منه يجوز عندنا فاعلم ان ثلثة اوصاف اصدعها موضوعا على الارض والا فاف
 من المعون وانما وضع في ثلثة اوصاف اصدعها موضوعا على الارض والا فاف
 البئر في اجماعا من الهذلة وكذا بيل الكمال والمقطوع والمكثور ان سلم فاستحق لا يجوز السلم عندنا
 الاوصلا وادناه شرط في الاجل وعندنا يجوز بغير اجل المسئلة ثلثة لا يجوز السلم عندنا حتى يكون
 السلم فيه موجود من حين العقد الى حين الحمل حتى لو كان متعلقا فيها بين ذلك لا يجوز وفار
 الشافعي هو انه يجوز اذ كان موجودا وقت الحمل لوجوده حال وجوده وان كان معدوما قبل ذلك

في المعيار الشرعي

قال في المحامدة وحده الانتفاع ان لا يوجد في السوق وان كان يوجد في البيوت في البيوت المسكنة
 الثانية لا يجوز السلم في الحيوان عندنا وعندنا يجوز لانه يصير معلوما ببيعنا كالبشرى فلا
 وبالسن كالجزء والشئ وبالنوع كالجنين وبالصنف كالسبعين او الوسط او الفراء والنق و
 بعد ذلك يسير ثم المصراة تردوا وكلبت فان يكن فات فصاع من رطب اشترى
 ناقة مصراة او غيره او شاة ولم يعلم انها مصراة ثم علم انها مصراة بين ان يسكن
 وبين ان يرد وعندنا ليس له ان يرد بها فالنصريه ليست بجيب عندنا ثم هذه الرد عندنا
 ثلثة ايام فان لم يعلم بالتصريح في احدى هذه الثلث كان له ان يرد في بقية الثلث وقيل انه
 على الفور ولو اؤقت ثم ان اخذ الرد يرد بدل اللبن الذي اخذه صاعا من قرفه
 كان ما عذب من اللبن باقيا فان اردده فبذره وجان قال بعضهم لا يجوز البائع على
 اخذه لانه صار بالجلد ناقصا لا يسرع اليه التعمير وقال بعضهم جبر قلت وهذا
 اوفق بالنظم فان رد بدل التزديبا او نحوه فله يرد وانما وضع في المصراة ومن شدة
 البائع ضررها حتى يجمع اللبن فيصير ضررها كالنصرة ومن كوخ فيرد على المشتري فيه
 لقاره اللبن اذ لو كانت الناقه بنفسها في ثوب الخيل وجان وكذا لو طعن ثوب
 العبد بالمداد او سودا نامل ممد انه كانت اوضر نذره جارية او ضرر امانا
 او اعلف الدابة حتى ياربطنها فمحملا انها حامل فبذره تردد وكلبت بالبيع اللبن المحلول
 وباني بغير المصدر والمراد هو الاول ههنا من المبسوط والوسط والمذهب والمغرب
 ولا يقيده الملك ببيع يفتقد على التمسك عند قبض بوجوه البيع انما سركس العبد
 بالخبر والمحذر ببيع الدرهم بالدرهمين والبيع بشرط فاسد او اجل محمول او بشرط
 اختيار اربعة ايام لا ينفيد الملك عنده وان اتصل به القبض وعندنا ينفيد الملك بعد القبض
 لكن بشرط ان يكون القبض باذن البائع هو الظاهر لانه يكتفي به دلالة كما اذا اقتضه
 في مجلس العقد استحسانا هو البيع من طريقه البرعى والهداية قارة المبسوط لكن
 ينسب به الملك الحرام ولهذا لو كانت جارية لاجل له وطها وقد يجمع الملك مع الحريم كما عصى
 اذا تخمير واللاجل المجهول في البيع اذا استقطم برفع فساد العقد اقول
 مثل قول زفر بن اسمعيل وقد مر في باب وباطل شره اشترى لم يره وجاز شره ان يخرجه
 شره عالم يره كالجارية والغلام والطعام والثوب الذي في البيت والمنطة في

٢٢٠
 ٣٠٠
 ٣٠٠

الحيوان والنبات في الجراب والزيوت في الرق والزرقة والحقة ونحو ذلك عندنا خلا
 ولا يحيا راد اياه وقال الشافعي باطل من الحيوان بشرط الطهي وقالة المبسوط ان لم
 يكن جنس المبيع معلوما للمشتري فالعقد باطل عندنا قولنا وادراة ان لا يكون معلوما فله
 قولان وانما وضع في الشاة اذ لم يعلم يره للمبيع له وجهان ذكر في العمدة وقالة المبسوط
 في بيع عالم يره قط بان وزرث شاة فباعه قبل ان يراه لا يجوز عنده قولنا وادراة فقلت
 فعلى هذا الشراء في النظم ينقض البيع للملازمة المسئلة الثانية اشترى عبد اوجارية
 بشرط ان يحق له لا يجوز عنده خلا فله في المذهب فان امتنع المشتري عن اعطاء فبذره
 وجهان اصدما بغيره والثاني بخبر البائع في قبض البيع وانما وضع في الاعتاق فان عدا
 ذلك من الشروط ينقض العقد بان باع بشرط ان لا يبيعه او لا يعقده ونحوه فيسند
 البيع عنده ايضا وفي خيار المشتري اذ اعطى في بيع قيمة المال يجب اشترى
 بالخيار ثلثة ايام وقبضه فملك في الثلث فعليه القيمة عنده وعندنا يلزمه البيع
 وجب الخن وانما وضع في خيار المشتري اذ في خيار البائع لو هلك يده المشتري فعليه
 القيمة اجماعا من الهداية وفي خيار المشرط اذ فاعلم ولا يجوز ان يتراد في الثمن
 خيارا شرط الا يورث عندنا وعندنا يورث قارة الطريقة العلانية المراد من التوريث
 عندنا ان العقد ينفسخ ببيع العارث كما ينفسخ ببيع العورث حال حيوة واختلاف
 في موت من الخيار اذ لو مات من عليه الخيار فالحق بالاجماع من المبسوط
 المسئلة الثانية الزيادة في الثمن والمثنى حال قيام المبيع ببيع عندنا ويكتفي باصل
 العقد فجعل كان العقد وورثها وقال زفر والمثنى في البيع وانما وضع في الزيادة
 اذا احتاط على الثمن لا يبيع بالاجماع وهل يكتفي باصل العقد فعلى هذا الخلاف من الطريقة
 الفعلية ويظهر حكمه الاتي في التولية والمراد حتى يجوز على الكثرة الزيادة ويكثر
 على الباقي في الخط ويظهر الشفعة ايضا حتى يخرها الشفع بباقي الخط من الهداية
 وقالة المبسوط الزيادة في الثمن والمثنى عندنا هبة مبتدأة لا يتم الا بالتسليم
 ويستوى ان كانت الزيادة من العاقد ومن جهتي ونقط المجهول في النظم اشار
 اليه وشرطنا قيام المبيع لصحة الزيادة اذ بعد هلكه لا يبيع اجماعا لان الشئ ثبت
 ثم يستند وليس ذلك بشرط في الخط ولا يجوز بيعه من غير جنس ويبدل البيع خيارا لم يخلص

في البيع والاشتراك في الشفعة
في البيع والاشتراك في الشفعة
في البيع والاشتراك في الشفعة

كتاب الشفعة

الشفعة قصد الاكتمال في الاصل بدون الزيادة لا بد من الارباع
وتثبت الشفعة في العقار بشركة البعثة لا يجوز ان قال الشافي بانه لا تثبت الشفعة
الا للشريك في البعثة ولا يثبت للمساويين ان كان مالا معا وعندنا يثبت او لا للشريك ثم للشريك
في الدار ثم للشريك في الاساس ثم للشريك في الشرب ثم للشريك في الطريق او طريق خاص بان
يكون في سكة غير فذة ثم في الجار الملازم والملازم الذي لكل واحد حصة وليس
بينهما يطابق ثم لضيق الكفاة والتصاقهما يطابق حتى لو كان بينهما طريق نافذ ولا شفعة
بينهما جامع المحبوب وقيل للشافعي قول مثل قولنا ذكر في الوسيط واختلف في الجار الملازم
والجار المقابل في السكة الا ان فذة فان لا الشفعة عندنا اما الجار المقابل في السكة الباقية
فلا شفعة له اجماعا ويصح على قدر سهام الشريك وتورث الشفعة من هلكها
الشفعة عندنا على عدد الواسع دون مقادير الانصاف وعندنا على مقدار النصيب وبما
في ذلك بين لمنه نعرف الا عدم نصفيه ولا في ثلثها ولا في سدسها باع صاحب النصيب نصفه
وطالب الاخر الشفعة قضى بالشفع المبيع بينهما نصفان عندنا وعندنا اثلاثا بقدر
ملكها وان باع صاحب السدس نصيبه وطلب الاخر الشفعة قضى بينهما اخصا عندنا
من المبسوط المسئلة الثانية مات الشافع يورث شفعته عنده وعندنا يبطل قال
في الهادي منها اذ مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذ مات بعد القضاء بها
قبل نقد الثمن وقبضه فالبيع لازم لو رتب اجماعا **•** حظ البايع بعض الثمن عن المشتري
وحظ بعض ثمن المبيع لا يوجب احط عن الشافع فالشفع يأخذ بكل الثمن ان
شاع عنده وعندنا يحط عن الشافع بقدره ولو كان الشافع اخذها بكل الثمن ثم حط
البايع عن المشتري بعض الثمن يحط عن الشافع ايضا حتى يرجع بذكر القدر على المشتري
لانه ظاهرا اخذ منه فوق حقه لا اتفاق احط باصل العقد كما مر في البيع وعلى هذا
لو اخبر انه الثمن الف فسلم ثم حط البايع بعض الثمن فنوعل شفعته وانما وضع في حط
بعض الثمن اذ لو وهب منه كل الثمن يأخذ الشافع بالكل اجماعا من المبسوط
والاخذ بالشفعة اذ لا يوجد من ترك اذ ارسله للعهد اخذ الشافع الدار
من يد المشتري او من يد البايع فالعهد على البايع **•** شاع على ان حقوق العقد يرجع
للمالك عنده والى العاقبة عندنا وللشفيع اخذ نصف الثمن من مشتريه من بايعين فاعقل

الشفعة وانما من اثنين صنف واحد فدان ياخذ حصة احدهما بالشفعة عنده وعندنا
الكل او لكل لكل **كتاب الاجارات**
منافع الاحيان في الاجارات في الحكم كالاختيار في الاجارات منافع بالاعيان
في حكم الملك والقبض وغيرهما من احوال العقد وعندنا لم يمت بها كمن الاجارة عقد ملك
فينعقد عليها شئنا فشا حينئذ نفاه وعلى مسائل منها ان الاجارة لا تنفص
فما لها تنفص بفقد ريع يرضى ولا يورث العاقد من تنفص بالعذر عنده الا
عن عيب سما في البيع وعندنا ينفص فيه لانها تنفص شئنا فشا وهو لم يرض بشئ حكاه
مع هذا العذر وهو يحتاج الى التفصيل ومنها ان الشفعة لا تنفص بوث اصل العاقد
عنده كالباع وعندنا ينفص لان المنافع والاعراض متكافئة والعقد لا يورث
منه ويجوز ان ينفص العقد مثل المشتري للعقد ومنها ان الاجارة يمكن بنفس
العقد عندنا كالمقر في البيع لان المبدل ملكه احوال وعندنا لا يمكن الا بشفعة الشفعة
او بشرط التجديد او بالتجديد من غير شرط فليت وفادع اختلف ان لا يثبت للاجر
ولا يثبت المظالمه في احوال عندنا وعندنا ثبت ولو كانت الاجارة عقدا وهو
لا ينفص عليه في احوال عندنا وعندنا ينفص في الطريقة النظامية والعلاصة قال المحيط
الاجرة لا يمكن فسخ العقد ولا يجب انفاؤها الا بعد شفعها الشفعة اذ لم يشترط
التجديد وان كانت الاجارة عينا او ديناً وهذه رواية اجماع وهو الصحيح في رواية
الاجارات ان ثبت الاجارة عينا لا يمكن فسخ العقد وان كان ديناً يمكن ويكون
بنزله الدين الموجب والمكروه ان اجرة ما قبله يقضي له ان ما قد فعل
ومنها ان المستاجر اذا اتم ما استأجره بالكرما استأجره ولم يزد شئ يجوز عنده
لا يرجع ما قد ضمن بالقبض وعندنا لا يجوز ذلك تعرض للمجرم والظن والشرع
وكن ذكره مبسوطا هو زمان في الاجارات وقيل خلاف في الطب وعدمه فقال
استأجره ان كان معلوم جملتها شئ معلوما او جملتها كثر من ذلك الى ذلك الموضع
على ان يحمل عليها مثل ذلك فهو جائز لان المستاجر ان يوجع من غير اذالم يكن فيجز
بالمالك وهل يطيب له الفضل ان كان رادعيا شئ كالجمل والواقي طاب والافلا
بل يصدق ولو كان اعلم لم يطيب له الفضل لان الفضل ان يطيب بزيادة

نحو المراه الشافع قوله
جاء ما قد فعله ان طاب الزيادة
عند

من كل المستاجر ووضع كتب الخيل في الدار وقال ان ذكر بوانه قال فيريد قولوا انه لا يطيب
 الفضل ولا يحل كلبوا وان لا يطيب له الفضل لان في عالم بعض لان المنافع ببعض الدار
 لا يصير مخفوقه من كل وجه حتى لو غصبها غاصب كان الهلاك على الامر وكذا ذكر في
 نظم الفقه وقال اخره وان آخره بخلاف جنس ما استاجر طاب له الفضل اجماعا وذكر
 ايضا في شرح الصاعدي ان اجرها باكثر مما استاجر جازت الاجارة كما في الشرا والار
 بطيب له الفضل ويصدق به ان ان مرد في الدار علقا في طيب له الفضل قلت
 فبعض الروايات تبين ان المراد من اجوار وعدمه الطيب وعدمه وذكر في العون المحل
 وعدمه وبالنسبة وجوب المخرج لا يستطاع الاجر المشتري فاعلم ومنها ان
 المشتري اذا اقرضه وصن لا يستطاع الاجر عند كتمان المبيع لا يقطع بالحياتة
 المشتري على مال الاخر ببيع وعندنا لا يجب الاجر لانه ثلاث المنافع بطريق الغصب
 لا يقضيه العقد فلما يجب بدله وجازي سكنى تسكنى فاعقل فبعض الفروع الاول
 ومنها ان اجارة الدار بالار او اجارة دابة للركوب بركوب دابة اخرى يجوز عندنا لانه
 بيع اجنسي بجنس يدايد وعندنا لا يجوز لانه بيع اجنسي بجنس نساء وقوله فروج
 الاول اي فروج الاصل الاول وهو كونه المنافع في حكم الاعيان عند شرط اختيار
 وشروطه اختيار في نفسه وان اضعفت لم يجز ما يعقد في الاجارة ثلثة
 ايام بنفس الاجارة عندنا وعندنا يعتبر اول المدعى من وقت سقوط اختيار
 المسئلة الثانية اضاف الاجارة الى زمان في المستقبل بان قال اتركك دارك بخمسة
 اوما اشهد بجوز عندنا خلافا له وانما وضع في الاضافة اذ في التعليق بان قال
 اذا اجارة غدا فتد اجر تترك هذه الدار بكذا الشايج فيه خلاف
 وما جئت بيد الاجرة المشتري فليس فيه مخرج ما فيه شك مرفوع باب
 زفر نعم الله وشروطه الاجر المحل مطم فيه لا يشترط بيع فاعلم رجلا في
 بينها طعام استاجر احد صاحبها او اجار صاحبها على ان يحمل نصيبه الى مكان
 كذا او يغيره معقوسم فحل كله فالاجارة فاسخ ولا اجر له ذلك معناه لا المسح
 او لا اجر المحل كذا ذكر في المسئلة الاولى من باب الاجارة الفاسدة من
 جامع المصدر الشهيد ورايت في موضع ان الاجارة لو صادقت محلا مشتركا

من كل المستاجر ووضع كتب الخيل في الدار وقال ان ذكر بوانه قال فيريد قولوا انه لا يطيب الفضل ولا يحل كلبوا وان لا يطيب له الفضل لان في عالم بعض لان المنافع ببعض الدار لا يصير مخفوقه من كل وجه حتى لو غصبها غاصب كان الهلاك على الامر وكذا ذكر في نظم الفقه وقال اخره وان آخره بخلاف جنس ما استاجر طاب له الفضل اجماعا وذكر ايضا في شرح الصاعدي ان اجرها باكثر مما استاجر جازت الاجارة كما في الشرا والار بطيب له الفضل ويصدق به ان ان مرد في الدار علقا في طيب له الفضل قلت فبعض الروايات تبين ان المراد من اجوار وعدمه الطيب وعدمه وذكر في العون المحل وعدمه وبالنسبة وجوب المخرج لا يستطاع الاجر المشتري فاعلم ومنها ان المشتري اذا اقرضه وصن لا يستطاع الاجر عند كتمان المبيع لا يقطع بالحياتة المشتري على مال الاخر ببيع وعندنا لا يجب الاجر لانه ثلاث المنافع بطريق الغصب لا يقضيه العقد فلما يجب بدله وجازي سكنى تسكنى فاعقل فبعض الفروع الاول ومنها ان اجارة الدار بالار او اجارة دابة للركوب بركوب دابة اخرى يجوز عندنا لانه بيع اجنسي بجنس يدايد وعندنا لا يجوز لانه بيع اجنسي بجنس نساء وقوله فروج الاول اي فروج الاصل الاول وهو كونه المنافع في حكم الاعيان عند شرط اختيار وشروطه اختيار في نفسه وان اضعفت لم يجز ما يعقد في الاجارة ثلثة ايام بنفس الاجارة عندنا وعندنا يعتبر اول المدعى من وقت سقوط اختيار المسئلة الثانية اضاف الاجارة الى زمان في المستقبل بان قال اتركك دارك بخمسة اوما اشهد بجوز عندنا خلافا له وانما وضع في الاضافة اذ في التعليق بان قال اذا اجارة غدا فتد اجر تترك هذه الدار بكذا الشايج فيه خلاف وما جئت بيد الاجرة المشتري فليس فيه مخرج ما فيه شك مرفوع باب زفر نعم الله وشروطه الاجر المحل مطم فيه لا يشترط بيع فاعلم رجلا في بينها طعام استاجر احد صاحبها او اجار صاحبها على ان يحمل نصيبه الى مكان كذا او يغيره معقوسم فحل كله فالاجارة فاسخ ولا اجر له ذلك معناه لا المسح او لا اجر المحل كذا ذكر في المسئلة الاولى من باب الاجارة الفاسدة من جامع المصدر الشهيد ورايت في موضع ان الاجارة لو صادقت محلا مشتركا

ابتداء وانها لا ينعقد اصلا وما كنتا من قبيل وصحة في جامع البرهان في اشياء الدين
 التي غير متعقبات اصلا حيث اضيفت الى غيرها واما في جامع المحبوبة اهلها وان
 كانت فاسدة لا يجب اجر المثل لانه انما يجب اجر المثل فيها عند تسليم المقود عليه
 ولم يوصف فيها من قبل لانه عامل لنفس في كل جزاء لقيام الشركة وقال الشافعي
 يجوز له المسمى اذا بين الاجر ومن موضع المحل والشرك الغصيب استاجر اربعة الخبز
 وجاز ان يستاجر العرس احد الخبز والخبز والخبز والخبز والخبز والخبز والخبز والخبز
 الولد وجوب الاجر اذا علمت عند وعده لا يبيع ولا يجب شئ لبن الاموات
 ويبيع البكال ثبات ادم يجوز ومن يروى في بيعهم مال منقوض عند يجوز بيعه
 ويضمن مثله وعندنا ليس كذلك لانه جزء الادم ايج لقرون نفقة الاطفال
 ولقد اقلت لو استغنى الصبي عن اللبن يحرم تناوله وذكره في طرفة البرغوث ولا يجوز ان
 يستقط الرجل بلبن المرأة وشربه للدواء ذكر في جامع المحبوبة وهل يجوز ان يحمل
 في عين رطله قال في القواعد فاعلم ان بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز اذا علم انه يزول به
 الرمد ولا فرق في ظاهر الرواية بين لبن الحرة والامه وعن ابى يوسف انه يجوز بيع لبن
 الامه كتاب **ادب القاضي** . **مقتضى** بعين المدعى في موضع
 قال في بعض بيين المدعى في موضعين فاشهد بان يبيع عند احد ما اذا
 عند نكول المتكبر الحائز وجب باقي المدعى بشاهد نكل المدعى عليه عن
 البين فعند يرد البين على المدعى فان طلف اذ المال وان الى انطوت المناقعة
 بينها وعندنا يات بخلاف المدعى عليه لا غير الثاني ان اقام المدعى شاهدا واحدا وعجز عن
 الآخر فعندنا يات بخلاف المدعى عليه وعندنا يرد البين على المدعى قلت وقوله في موضعين
 ليس للخصم نفوذ ذكره مبسوطا في حوزة خبرتين اخاوين احدهما سيج في
 ديات هذا الباب في مسألة القسامة ويحتمل ان يكون المحرم في مال الاموال كذا
 رايت في نسخة وحاصل الخلاف راجع الى ان البين هل يصدق به لا ثبات ما لم يكن
 ثابتا وعندنا فيه حجة ايضا اذ اصار لظاهر حجة المدعى من المبسوطين وذكره كوط
 كل واقعة يقض فيها برجل وامرأتين فيبقى فيها بشاهد بعين وكذا في الاموال
 وينبغي ان يتقدم بشهادة الشاهد وتعدله ويجب على الحاكم ان تصرف الشا هو

انما اراد من المسئلة في الاجارة ان الدار
 انما اراد من المسئلة في الاجارة ان الدار
 انما اراد من المسئلة في الاجارة ان الدار

في البنية فيقولوا نحن وهو صادق والاصلاخ انه لو صلف مع امرائهم لم يجوز قلت في اليه
 الاشارة بقول وشاهد ثم انقضا بنيت بها عندنا او باصدا فيه ثلثة اوصاف ولو قضى
 به قاض هل ينقد فان في المحيط لا يتخذ لانه خلاص التبريل لا يجوز تقليد اهل العترة
 ويكتفل استيفضا غير العالم ويكره الغائب حكم الحاكم عنده وعندنا العلم
 شرط الاولوية حتى لو تكرر اجماعه وفصل لا يجوز عنده والصحيح من ههنا والعدالة شرط
 الاولوية ايضا على ظاهر رواية اصحابنا وعندنا شرط لازم والمصلحة لثبوت العترة
 على الغائب والغائب لا يجوز عندنا الا اذا كان عنه ضم حاضرا ما قصدت وذلك بتوكيل
 الغائب اياه او حكمي بان يكون المدعى على الغائب شيئا ثبتت المدعى على الحاكم لا
 محالة او شرطه على اختيار الامام البردوي فيصرف في المحيط واجماعه يستوي ذلك في
 ان كان غائبا عن البلد او عن مجلس حكم حاضرا في البلد وهو الصحيح في قوله وانما يجوز في
 رجاء اقراء قصر المسافة تكليف البينة من المبسوط **كتاب الشهادات**
 وليس للامتناع من الرجال شهادة فيما سوى الاموال من الكفاية ويستعمل في
 لها وعليه ويكره القاضي ان يتكلم شهادة اصدان الزوجين لصاحبه غير مقبولة
 عندنا خلافا له وليس للكافر من شهادة لنفسه عقيدة وعادة شهادة اهل
 الامة فيما بينهم جائزه بعضهم على بعض عندنا وان اختلفت عليهم ولكن لا يقبل شهادة
 احده اى المستامن على الارض ويتقبل شهادة الارض عليه من الهداية والمبسوط وقال
 مالك والشافعي فيهما الله لا شهادة لهم على احد وانما وضع في الكفر لان شهادة المستامن
 بعضهم على بعض مقبولة عندنا اذا كانا من دار واحدة فان كانا من دارين كالروم و
 الترك لا يقبل لا تقطاع الولاية من الهداية وجبت لا يطعن المذكور يشهد والامتناع
 شرط يذكروا شرط في شهادة البنية فيما لا يطعن عليه الرجال اربع سنوه عند
 وعندنا كثر ثنائنا وعندنا الواحدة تكفي والثنائنا احوط وشاهد افرع على اصل اذا
 كانا على الثاني فلما يقبل ذا رجلان شهدا على شهادة رجلين ثم شهد هذان الثمان
 بعينها على اصل اخر فهذه احدى ثبوت عندنا خلافا لكتاب الدعوى
 واكم من المدعيين دارا بقرعة يظهرها اطهارا دارين يد رطل ادعاهما بطلان
 كل واحد منهما يدعى كلها وصاحب اليد مستكر واقاما البينة يقضى له فخر جيب العرعة

قال الشافعي في رواية شهادته
 النساء مع الرجال غير
 الاموال غير مقبولة وقد روي
 في الكفاية
 قوله في قوله لا يقبل شهادة
 المستامن على الارض
 المستامن هو المستامن
 المستامن هو المستامن
 المستامن هو المستامن

لو عندنا بغض بينهما نصفين واكم في المدعيين وكذا بقاء يفي بالحق ذاك مفردا امرت في
 وفي شهود خارجين وذوي يد ذوال اليد اولى بالعترة فاشهد احده وذوال اليد اهما جابته
 على المكمل المطلق بعض ذوي اليد عندنا في الشافعي والخارج عندنا وانما في المكمل المطلق
 اذ لو كان دعواها النتائج بعض ذوي الابداء اجماعا فالخوارق في مبسوطه فيستعمل كواب
 بين ان يكون الخراج مسلما او ذميا او مستانعا او صرا او عبدا او رجلا او امرأة وفي
 حق المدعى عليه كذلك ويستوى اجواب في حق المدعي بين ساير الاموال طرعا الغرم بخلاف
 واخذة خلاف جنس ما كنه على الغريم كما يتران ناكته جنس حقه فلا ضده بغير رضا
 المبرون عند وعندنا ليس كذلك وانما وضع خلاف جنس اذ لو طوع على جنس حقه فلا
 اخذه جبر اجماعا وفي اقراء فتر انما امتد بلمزه الابن بغير دعوة حول الامة
 اذا اقربوطها فولدت ثبتت فيه بغير دعوة عندنا الا ان يقول استمراتها بحضرة
 بعد الوطى وحلف عليه وعندنا لا يثبت الا بدعوة وهذا حكم اما الديانة فان كان وطئها
 وحضرتها ولم يعزل عنها يلزمه ان يعترف به ويدعي وان عزل عنها ولم يحضر
 جاز لا ان ينفيه من الهاربة ويجوز العترة على المتكول جارية لالان فاحظوا والمجدي
 الاب اذا استولد جارية ابنة بملكها بالعترة ولا يلزمه العترة وقال ابو يوسف لا يملكها ويلزمه
 العترة وقال زفرات في ملكها ويلزمه العترة من الطريقة العدلية ولدت المعتدة ولم تز
 والحمل فربما ينجب بين ارجح ارجح الامم لكونه فاسحا بانقضاء العدة عند الشجب
 لا ان يمسح عنده والولد يمسح في البطن اربع سنين كالتفكك جاز وقد ثبتت اسنانه
 وهو يفتك وعندنا ذكر نادر فلا يثبت بالكره بينين **كتاب الاقرار**
 قال ونحن في معرض الموت اقتر لواثرين اوبالدين فتر يجوز اقراء المريض من
 الموت لواثرين بدلين او عينين عندنا وعندنا لا يجوز الا صدق الباقين قبلت ومحمل
 الخلاف اذا كان الواثر غير واحد اذ لو كان واحدا لا وارث سواه يجم الاقرار اجماعا
 وفي قوله لواثرين على التفسير اشارة اليه اذ الواحد المعين لا يكون منكرا دين العترة
 ولما اقراء في معرض الموت ومن قبل سوا يقدم على دين المريض عندنا في
 عندنا لا يقيم وضورة اقراء الدين لا غير فاضا مرضه مات من ذلك المرض فغيرنا
 بعض دين الصمد يقيم على دين المريض عندنا غرم الصمد الا ان فضل شئ من تركه
 من المصدق بما لا يان حلف

قال اذا ادعى رجل دينا على
 الميت ولا اشارة فصرق اوصاف
 وكذب الآخر على المصدق نصف
 الدين وعندنا بوجه كل الدين
 من المصدق بما لا يان حلف

قوله قرض من القراء الشبهة

عن دين الصحة يقض به دين غريم المرض وعنده ينقسم تركلة على كل الدينين بالصحة
 واتفقوا ان غريم دين الصحة يستويان في الاستحقاق وكذلك غريم الدين المرض وكذلك غريم
 الدين الذي ثبت في حال المرض بسبب ما يهدو ما بين يشاوي غريم دين الصحة في
 الاستحقاق من طريقة السر تخلف ويلزم المقر بالدين على حورته بفسطاط لا كلاً ادى
 على الميت فصدقة بعض الورثة بوض من حصص المصدق جميع الدين عندنا وعنده يوض منه
 ما يخص من الدين وهو قول الشعبي واحسن البصري وما ذكر ابن ابي ليلى وسنيناهم انه
 قال الفقيه ابو الليث ليو الله وهو اخبارك وسواهم من الفرزدق في التهمة قال في دعوى الكفاية
 قال الامام ابو اسحق قال سئلتهم ما فيها من ظاهر رواه ابي اسحق عتاج الى زيادة
 شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضي باقرار ويجوز الاقرار على الدين في نصيب
 قال ليو الله حفظ هذا الرواية فقهره اليك قال لا فذكر ما ليس مثلياً فحفظه اعمير قال
 لغيا على الدين في الامور او قال لا لاشاة مع الاستثناء عندنا وبسطة فذكر في التوبة
 وعندنا يلزم كل الف وقد فاقمعت في باب محمد بن ابي اسحق الابرار ميراث ابيه ثم اقر
 ولواقر الابن بآبى ثاني لم يشتركا في الارث والوضار في باب آخر لم يثبت لاشركة في
 الميراث عندنا وعندنا ياخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب
 لا يثبت اجماعاً وكل غريم مجلس القاضي اقر على الدين وكل لا يعتبر من باب زفر بن ابي
كتاب الوكالة وباطل بيع الوكيل بالنسبة والقول في الفقيه جازي القضا
 الوكيل يطلق البيع بالنسبة عندنا خلافاً لم على قول الشيخ يجوز البيع بالنسبة طالت
 المدّة او قصرت وعندنا حبيب لا يجوز الا باجل متعارف في تلك السلسلة من التهمة السلة
 الثانية عزل وكيله في غير شيء عندنا وعندنا موقوف على علم وتعرفة جازي حتى يعلم
 ويستوى فيه التوكيل بالفتح وغيره والخلاف في العزل المضرك اما الضممي فممنوع من
 غير علم اجماعاً من الهداية والتهمة وغيرهما **كتاب الكفالة**
واحواله وباطل كفالة بالاحقس ولا يفيد الدين موت الغليس الكفالة بالنفس
 عندنا باطل وعندنا صحيحة قلت ذكر في الشرح ان الكفالة بالاحيان المنفوعة كما
 لمخضوب على هذا الخلاف ايضا ولم يتعرض لذلك النظم لما ان عندنا في الاجماع في النفس
 قولاً واحداً وله في العين قولان من الطريقة العلماء السلسلة ثمانية من المحتال

في حال المرض بسبب ما يهدو ما بين يشاوي غريم دين الصحة في الاستحقاق من طريقة السر تخلف ويلزم المقر بالدين على حورته بفسطاط لا كلاً ادى على الميت فصدقة بعض الورثة بوض من حصص المصدق جميع الدين عندنا وعنده يوض منه ما يخص من الدين وهو قول الشعبي واحسن البصري وما ذكر ابن ابي ليلى وسنيناهم انه قال الفقيه ابو الليث ليو الله وهو اخبارك وسواهم من الفرزدق في التهمة قال في دعوى الكفاية قال الامام ابو اسحق قال سئلتهم ما فيها من ظاهر رواه ابي اسحق عتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضي باقرار ويجوز الاقرار على الدين في نصيب قال ليو الله حفظ هذا الرواية فقهره اليك قال لا فذكر ما ليس مثلياً فحفظه اعمير قال لغيا على الدين في الامور او قال لا لاشاة مع الاستثناء عندنا وبسطة فذكر في التوبة وعندنا يلزم كل الف وقد فاقمعت في باب محمد بن ابي اسحق الابرار ميراث ابيه ثم اقر ولواقر الابن بآبى ثاني لم يشتركا في الارث والوضار في باب آخر لم يثبت لاشركة في الميراث عندنا وعندنا ياخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب لا يثبت اجماعاً وكل غريم مجلس القاضي اقر على الدين وكل لا يعتبر من باب زفر بن ابي

هو الذي يهدو ما بين يشاوي غريم دين الصحة في الاستحقاق من طريقة السر تخلف ويلزم المقر بالدين على حورته بفسطاط لا كلاً ادى على الميت فصدقة بعض الورثة بوض من حصص المصدق جميع الدين عندنا وعنده يوض منه ما يخص من الدين وهو قول الشعبي واحسن البصري وما ذكر ابن ابي ليلى وسنيناهم انه قال الفقيه ابو الليث ليو الله وهو اخبارك وسواهم من الفرزدق في التهمة قال في دعوى الكفاية قال الامام ابو اسحق قال سئلتهم ما فيها من ظاهر رواه ابي اسحق عتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضي باقرار ويجوز الاقرار على الدين في نصيب قال ليو الله حفظ هذا الرواية فقهره اليك قال لا فذكر ما ليس مثلياً فحفظه اعمير قال لغيا على الدين في الامور او قال لا لاشاة مع الاستثناء عندنا وبسطة فذكر في التوبة وعندنا يلزم كل الف وقد فاقمعت في باب محمد بن ابي اسحق الابرار ميراث ابيه ثم اقر ولواقر الابن بآبى ثاني لم يشتركا في الارث والوضار في باب آخر لم يثبت لاشركة في الميراث عندنا وعندنا ياخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب لا يثبت اجماعاً وكل غريم مجلس القاضي اقر على الدين وكل لا يعتبر من باب زفر بن ابي

مسكك البيع م

في حال المرض بسبب ما يهدو ما بين يشاوي غريم دين الصحة في الاستحقاق من طريقة السر تخلف ويلزم المقر بالدين على حورته بفسطاط لا كلاً ادى على الميت فصدقة بعض الورثة بوض من حصص المصدق جميع الدين عندنا وعنده يوض منه ما يخص من الدين وهو قول الشعبي واحسن البصري وما ذكر ابن ابي ليلى وسنيناهم انه قال الفقيه ابو الليث ليو الله وهو اخبارك وسواهم من الفرزدق في التهمة قال في دعوى الكفاية قال الامام ابو اسحق قال سئلتهم ما فيها من ظاهر رواه ابي اسحق عتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضي باقرار ويجوز الاقرار على الدين في نصيب قال ليو الله حفظ هذا الرواية فقهره اليك قال لا فذكر ما ليس مثلياً فحفظه اعمير قال لغيا على الدين في الامور او قال لا لاشاة مع الاستثناء عندنا وبسطة فذكر في التوبة وعندنا يلزم كل الف وقد فاقمعت في باب محمد بن ابي اسحق الابرار ميراث ابيه ثم اقر ولواقر الابن بآبى ثاني لم يشتركا في الارث والوضار في باب آخر لم يثبت لاشركة في الميراث عندنا وعندنا ياخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب لا يثبت اجماعاً وكل غريم مجلس القاضي اقر على الدين وكل لا يعتبر من باب زفر بن ابي

عليه مفلسا يعود الدين الى فقرة المحيل عندنا خلافاً لقلت وانما خلت الموت مفلساً
 مع ان في وجود احواله مع اختلاف على هذا الخلاف ايضا فان بالموت مفلسا بنفسه احواله
 ويعود الدين بمجر الموت اما في الجود بنفسه ويعود عند بعض مشايخنا واليد الاكثارة
 في قول ولا يفيد الدين موت المفلس حيث اضاف الاعا ان الى الدين اما الجود مع مكلف
 فثبتت حتى الفسخ لا يعود الدين بنفس وهذا الفاء ذلك مستفادة من الطريقة العلانية
كتاب الصلح ويبطل الصلح على الاكثار وذلك كالرؤية في اعتبار
 الصلح على الاكثار جازي عندنا خلافاً للمراد بجواز الصلح اعتباره في ائبنت ملك
 المدعي في بدل الصلح وانقطاع عن الاسترداد للمدعي عليه وبطلان حق الدعوى في اصل
 المدعي من الطريقة العلانية وقالة طريقة البرعي ما صدر المال في القضاء ويجوز اخذه فيما بينه
 وبين الله ان كان صادقا وعند المدعي عليه ان يمتنع من التسليم وبعد التسليم
 يسترد قالة المبسوط والصلح على السكوت على هذا الاختلاف بان لم يجب المدعي عليه
 الا بالقرار ولا بالاكثار ويجوز مع الاقرار اجماعاً وكان الشيخ ابو منصور ليو الله يقول لم
 يعمل الشيطان في اتباع العداوة والبغضاء بين المسلمين مثل عمل ابطال الصلح على
 الاكثار لما في ذلك من مقدار المنازعات بين الناس قالة المبسوط ولست نقول به
 فمن ابطال ذلك انما ابطاله احتياطاً لتجوز احوال والوسوة والدلالة والدلالة في الكشف
كتاب الرهن والرهن في الاستحقاق بيع العين
 لا يملك حين كالم بالدين حكم التجرد الرهن عندنا صيرورة الرهن احق بتمتة عند
 البيع وحق المطالبة بهلاكه كذا في المختلف قالة طريقة البرعي حكم الرهن عندنا اختلاف
 بيع الرهن بالدين وعندنا حكم ثبوت ملك اليد مع اتفاهم على ان كليهما مستحق بتمتة
 الرهن فان حق البيع بالدين عندنا ثابت وعندنا حق حبس ثبات ايضا الا انهم
 اختلفوا فيما هو المقصود بتمتة الرهن فعندنا المقصود وهو ملك اليد وهو الحكم
 الاصل وحق البيع بالدين من ثمراته وعندنا الحكم الاصل هو استحقاق البيع بالدين
 وحق حبس وسيلة اليه ودليلنا ان الحكم المقصود بالتمتة ما ثبتت عقبة العقد
 ولا يملك عقبة الرهن بيع الرهن بالدين انما يملكه اذا تجر عن قضاء الدين

في حال المرض بسبب ما يهدو ما بين يشاوي غريم دين الصحة في الاستحقاق من طريقة السر تخلف ويلزم المقر بالدين على حورته بفسطاط لا كلاً ادى على الميت فصدقة بعض الورثة بوض من حصص المصدق جميع الدين عندنا وعنده يوض منه ما يخص من الدين وهو قول الشعبي واحسن البصري وما ذكر ابن ابي ليلى وسنيناهم انه قال الفقيه ابو الليث ليو الله وهو اخبارك وسواهم من الفرزدق في التهمة قال في دعوى الكفاية قال الامام ابو اسحق قال سئلتهم ما فيها من ظاهر رواه ابي اسحق عتاج الى زيادة شيء لم يشترط في الكتب وهو ان يقضى عليه القاضي باقرار ويجوز الاقرار على الدين في نصيب قال ليو الله حفظ هذا الرواية فقهره اليك قال لا فذكر ما ليس مثلياً فحفظه اعمير قال لغيا على الدين في الامور او قال لا لاشاة مع الاستثناء عندنا وبسطة فذكر في التوبة وعندنا يلزم كل الف وقد فاقمعت في باب محمد بن ابي اسحق الابرار ميراث ابيه ثم اقر ولواقر الابن بآبى ثاني لم يشتركا في الارث والوضار في باب آخر لم يثبت لاشركة في الميراث عندنا وعندنا ياخذ نصف ما ورثه وانما وضع في الشركة في الارث لان النسب لا يثبت اجماعاً وكل غريم مجلس القاضي اقر على الدين وكل لا يعتبر من باب زفر بن ابي

بيعه وعندنا ملك اليد وحق المطالبة بهلاكه كذا في المختلف قالة طريقة البرعي حكم الرهن عندنا اختلاف بيع الرهن بالدين وعندنا حكم ثبوت ملك اليد مع اتفاهم على ان كليهما مستحق بتمتة الرهن فان حق البيع بالدين عندنا ثابت وعندنا حق حبس ثبات ايضا الا انهم اختلفوا فيما هو المقصود بتمتة الرهن فعندنا المقصود وهو ملك اليد وهو الحكم الاصل وحق البيع بالدين من ثمراته وعندنا الحكم الاصل هو استحقاق البيع بالدين وحق حبس وسيلة اليه ودليلنا ان الحكم المقصود بالتمتة ما ثبتت عقبة العقد ولا يملك عقبة الرهن بيع الرهن بالدين انما يملكه اذا تجر عن قضاء الدين

حتى اجسنت ثابت عقيب العقد وانه امانة فلو هلك لم يستطع الدين الذي عليه كل
 الرهن امانة عنده ولا يستطع شيء من الدين بملكه وعندها هو مضمون بالاقل في
 من قيمته ومن الدين ونفسه ان يكون الدين عشرة وقيمة الرهن خمسة عشر
 فالخسرة الزيادة عندنا امانة حتى لو هلك يستطع الدين والزيادة امانة وان
 كان الدين خمسة عشر وقيمة الرهن عشرة يكون مضمونا بعشرة حتى لو هلك يستطع
 العشرة ويرجع المهر من على الراهن بخمسة وليس يرضى حكمة الى الوكيل وفي المشاع
 جابر ويسترده ولدت المهرهنة ولو بعد الرهن صار رهنها معها عندنا وكذلك
 الدين والصوف وغيره والشيخ وعندنا لا يصح شيء من ذلك هنا فالقالبسود البكر
 والخاصة امانة الدار والعبد والارض لا يصير رهن عندنا ايضا لانها بدل المشاع والاصل
 فيه ان النما نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا بد من جزء من
 العين نحو اكتسب والهيبة والصديقة ونحوه وهو ما يكون متولدا من العين كالولد
 والخدمة او يكون بدلا عن جزء من العين كالارض والعقار ومعه دخول في الرهن انه يحبس كحبس
 الاصل اما لا يصير مضمونا حتى لو هلك هذا النما لا يستطع به شيء من الدين من المحيط المسد
 انما يثمة رهن المشاع لا يجوز عندنا سواء كان مضمونا لنفسه ثم بعض اصحابنا عبروا بعبارة
 البطلان والصحيح انه منعقد بوصف الفساد من الطريقة العلانية ثم الشيوع المخالف
 يبطل الرهن عندنا الاحالة اما الشيوع الطارئة بان رهن جميع العين ثم نفى سني في النصف
 منع ايضا هو الصحيح المسألة الثالثة الراهن يملك استرداد الرهن قبل قضاء الدين عند
 لانه ملكه وتعيينه لقضاء الدين من ثمة لا يبطل باسترداده وعندنا لا يملك الا فيه ابطار ملك
 اليد وليس عليه وهو الحق بقوله ويسترد وجابر يكره ان يثاقه بعينه وباطل اعتناقه
 للراهن ان يثمن بالمهر من على فليس يخدم العبد والجمانية ولو اجره ما ان شاء ويركب
 الدابة ويواجهها ويشترى لبنها عندنا لانه ملكه وعندنا ليس ذلك والوطن ممنوع اجماعا
 وانما وضع في الراهن اذ ليس للمرئوس ذلك اجماعا اذ الراهن من المبسوط والظن بغيره
 المسألة الثانية اذا اعتق الراهن العبد المرهون بطل اعتناقه عندنا ان كان معصرا
 قولوا واحدا وان كان موسرا فله قولان وعندنا ينفذ ويضمن قيمته ان كان موسرا

ولكن

ويكون رهنه مكانه وان كان مفسرا لسو العبد قيمته ويكون رهنه عندنا ويرجع اليه على
 المولى كتابه **الأكراه** ويقفل القابل بالأكراه ايضا ثم المبرع
 ذي الشفاه اكراه انسان على قتل غيره بالسيف فقتل بحجبه انقصا من عليها عندنا
 فزهبنا من في باب يعقوب وقوله ذي الشفاه ان ذي الشفاهية طلاق المكره في
 ولا يجوز النذر والعقاق كرهنا ولا العيين والطلاق عتاقه ونكاحه ونكاحه ويمينه
 صحيحنا فزعدنا خلافا لقال في طريقه الذي تعرفات المكره كلها منعقدة في الاشارات
 اما ما يكون اقوالا واخبارا فهو باطل الا في الاشارات ما لا يحتمل الفسخ كالنكاح والطلاق
 والعقاق والنذر والعيين فانها ينفذ من المكره كما ينفذ من الطابع ومنها ما يكون محتملا
 للفسخ كالنكاح والطلاق والهيبة فانها يتوقف على الاجابة بعد ذلك الاكراه وقال السمر
 تصرفات المكره كلها باطلة قلت انما خصصه النظم صورا لا يحتمل الفسخ لان الخلاف فيها
 ثابت من كلامه فوجدناه باطلا في الحال وعندنا معتبر في الحال اما فيما يحتمل الفسخ لما توقع
 على الاجابة لا يكون جارية في الحال من كلامه عندنا ايضا فسطر فيها وفي الاتفاق فاضر
 عنها اهلا **كتاب الماذون** والاذن في نوع من انواع
 لا يستعمل الانواع بالاجماع من غيبات زفره الله وحاسكوت سيد العبد اذا
 رآه باع واشترى اذ كبر مرة باب زفره الله والايام عبد الماذون
 بالدين حين استخوف الذبوني رقية العبد الماذون المستخوف بالدبوة لا يباع فيها
 ولا يطالب المولى به ويتأخر مطالبته الى ما بعد العيق عندنا وعندنا يباع في ديون
 النجاة الا ان يقره المولى بقضاء الدين ويبيع كسبه ودينه بالاجماع ودين النجاة
 ما وجب النجاة او بما هي موضعها كاسم والشر والاجابة والكتبي وضمان الغنم
 والوداج والاعانات اذا اجمعا وما يجب من العير بوطل المشارة بعد الاستخاف الى
 الشوك فيلحق به من الهداية وغيره ونفس القابل الاجابة فليس يملك النجاة
 اجر الماذون نفسه فيما بدله من الاعمال يجوز عندنا خلافا لوالى وضع في الاجابة
 اذ لو رهن نفسه وابعد لا يجوز اجماعا وانما وضع في نفسه اذ لو اجر كسبه جاز اجماعا
 من المحيط وباطل تصرف الفسخ يحكم اذن الاب والوصي اذن الاب والوصي
 للشيخ لا يبيع عندنا وعندنا يبيع تصرفا بعد الاذن ومحل الخلاف الصفة العاقلة اذ في

كاستناده
 وهو تعليل
 ان اذن الاب والوصي
 في نفسه ولقضاء
 لا يملك بيع نفسه

غير العاقل لا يجوز اجماعا واقداما ان يكون له دليل على انه عاقل اذا عاقل لا يتصرف
 في غير الحق والعقل بالحق ان يعرف ان البليغ سالب للملك والنشر اجالب ويجوز الغبن
 البسيط من الغش لا من الغش الجبان فان كل من يقنع البيع والنشر يتلقاها واختلفا
 في تصرف داير من الضع والضرر اذ في الضار المحض لا يبدل صلا وان اذن له وفي
 النافع المحض يوهل قبل الاذن **كتاب الدييات**
والقتل عمدا موجب للتكفير والقتل والمال على التخدير القتل العمد لا
يوجب الكفارة عندنا خلافا له المسئلة اثبتة قال الشافعي في قول موجب القتل
العمر سنان القصاص والدية وولي القتل بالخيار يستوفى ايها شيئا وعلى هذا القول
اذا اقام عفو ترك عنه القصاص كان له المطالبة بالدية والمذكورة النظم قول الاول
وعندنا جميعه القصاص لا غير ولا يصير مالا الا بالتراضي من ابي حنيفة ومالك بن
سواء كان بقتل الدية او كذا من الميسر بالدية من شريك الدية المحزون او الصبي
القتل بالتعدين اشترى بصلان او قتل بجعل احد ارباب المقتول فقتله بصلان
فلا يقصاص على واحد منها وعلى كل واحد منها نصف الدية في مال موصلا في ثلث سنين
عندنا وقال الشافعي على الاجتهاد القصاص وعلى الاب نصف الدية في مال خلافا للاب
مع الصبي او المحزون اذا اقتل بصلان عمدا بصلان فقتلنا لا قصاص على البنت وثلث فغولان
في قول بجعل القصاص بصلان على قوله الذي يقول بان عبد الصبي والمجنون عمد وعلى قوله الذي يقول
عندنا وخطا سوا ولا قصاص على البنت والمخطئ والعماد اذا اشترى لا يجزى القصاص على
واحد منها اجماعا من الميسر بالدية ومقتضى عبد الصبي دية في مال ولا نكاح فقلت
وفيما تكفير ومع الارث ومثل المجنون عند الخشب الصبي او المجنون اذا قتل انسانا
بصلان عمدا لا يجزى القصاص اجماعا اما في الاحكام الاخر فقتل العمد عند وصم
القتل خطا عندنا وسبني عليه ان الدية على عاقلته عندنا وعندنا مال وان الصبي اذا
قتل مودته عمدا اوضحا لا يجرم عن الميراث عندنا خلافا له وان الكفارة عليه عندنا خلافا
له لان اجماعا والتكفير حكم اجنابيه وهو ليس اهل اجنابيه والفرد لا يقتل بالجمع الكفا
كالديار لا يدرك كذلك فا عرفت والاوان المقتصر والمال ليد هذا اذا ثبت فيما قد جنى
احدا اذا كانا معا ثقلا فدية وفي قول بما بينهما واحد قتل جماعة يقتل عندنا بهم

هذا هو الحق في القتل
 لا يجزى القصاص

صحة التكفير في بصلان
 صحة ما جئنا به من

جميعا على سبيل الكفاية ولا يجب الدية وعندنا ان فتل على النفاق يقتل بالاول ويجزى الدية بالثاني
 فان فتلهم معا يوجب بئس اولياء المتولين فابهم خرجت قرعة فتلهم ويجزى الدية بالثاني وفي قول
 في العون ان في قول الآخر معتل بهم وقيم با في الدية بئسهم كما لو قتل عشرة فقتل سبع ديات بئسهم
 وقول الدية بالديار بالواو فتلهم فان الدية الواحدة ينقطع على سبيل الكفاية بالاجماع فان لو قطع من
 رجلين ينقطع بينهم بها عندنا انك فيهم دية يد بينهما سوا فتلهم ما وعلى التعاقب وعندنا ان
 قطعها على النفاق ينقطع بالاول منها وثلثان الارش فان قطعها معا يفرع بينهما ويكون القصاص
 لمن خرجت قرعة والارش للآخر كذا في الميسر او كذا من الكفاية والمخطئ والعماد وقال ابو طليب
 احدهما القصاص من القاصي وقضاهما بالقصاص في غيرهما فان قاص يفرع له بدية عندنا قلت
 وقد اجمعوا الوجوب على اخرج القصاص فليكن اثبات خلافه في هذا الصبي فالدية بالديار
 بالغا بطريق القتل لقول الشافعي في قوله وهو لفظ المصنف كذا يحفظه وعندنا ان الواو لا تل
 بالجماعة الكفاية فان الدية الواحدة لا ينقطع بالديار الكفاية فاعني بدين مكاتب في العون كالديار بالاول
 بالديار في غير الدية ان تقطع بالديار وسائر الاطراف فان خطا واحد لا ينقطع بدين ميو واحدة
 اذا لم يفرع احد من غير اجماعا فان قطع احد السكينة في جانب من الدية والآخر في الجانب الاخر
 من الدية وخطا وكان عليها دية اليد في مالها فاما اذا لم يفرع احد من غير احد من غير
 الاخر بدين وضعا جميعا السكينة على جانب من الدية واما من قطعها بدين فغولان كذلك اجواب
 وقال الشافعي ينقطع بدين اجماعا بدين وكذلك على هذا اهل ينقوا عينا بدين واحدة فالمسلم
 على هذه النفاصيل من الميسر الكفاية فان مبسوط شمس الائمة الا ان في الاطراف
 اذا اوضح احد السكينة من جانب والآخر من جانب واحدا من النقي السكينة في الجانب
 عندنا القصاص وفي النفس اذا اوضح احد السكينة على صفة والآخر على صفة واحدا
 حتى النقي السكينة في جانب القصاص وليس في النقي والكواجب بالخلق كمال دية بدين
 صلق لحمة حر فلم يمت يجب كمال الدية عندنا وعندنا حكومة عدل قال في المبسوط
 البكر فغنن لا يجب بخلق الشمران شعر كان كمال الدية وانما قيد بالحر اذ في لحمة العبد
 نقصان القمة اجماعا الا رواية عن جعفر حنفية انه يجب كمال القمة وشعر الرأس على هذا
 اجماعا فان نقصان الهداية والخلاف في الحمة الواقة فان قصدها بان لم يكن متصله يجب
 حكومة عدل اجماعا وان كان شعرات يسير على الذوق لا يجب شيء لانه انزال الشين

لما فضل مساجدنا في ذلك في المحيط فان وجب ان يكون كذلك لكن محرمه اذكر الحجة مطلقا
 والوجوب الدية لان المطلق ينصرف الى انما ملكت فلي النظم اطلق ايضا فيستقيم اختلاف
 ودينه في ذلك يخص لا حكمه عندك فيم سوي في ذلك احقر والعين حكومتهم عندنا
 سواء كان ما يتحرك او لا يتحرك بقدر احقر على الوطر ولا يندرع عندنا فيها كمال الدية اذ كان
 ما ينقبض وينسبط وقدر على الاطر ولا يندرع من الميسوط البكرى ^{القصاص} ^{بالسيف} ^{عندنا}
 وما به القتل جرك يقتض بمثل السيف المختص لا يستوفى ^{بالسيف} ^{عندنا}
 سواء حصل القتل بالسيف وبغيره وعندنا ان حصل بغير السيف يستوفى بغير السيف
 في الواجر يصلنا بالثمن المتعار لا يصرف عندنا بل يقتل بالسيف وعندنا يحرق بالثار
 وقان بعض اصحابنا ملق القاتل في النار فان قات في مثل تلك الدية اللغات المغتول
 والا اخرجه وجز رقبته بالسيف وقال بعضهم قتل بالسيف المتفقد بالذو وكذا
 لو قتله بالبحر بقتل بالبحر وان عثره بالبحر يعرف بالبحر ولو اجر جرحا اخرجه مات
 او وطر صغره فافضاها فانت او لا ط بصق قتلته قال بعض اصحابنا يحترق بالسيف
 وفي البحر بوجرا الما حتى يموت من الميسوط البكرى والقول بالسوط الصغير فانبيه
 بمقتضى ان توالى القربى ^{ضرب انسانا بالسوط الصغير} ^{ووالى القربى}
 في مات لا يجلي القصاص عندنا خلا في لا وقدر اصله في باب الشيخ ^{لا قصاص}
 وبين عبد بن قصاص في اليد والجر والجر ايضا فاشهد بين العبد والاحرار
 فيما دون النفس سواء قطع احد يد العبد او العبد يد الحر لان المساواة في القدر شرط
 لجريان القصاص في الاطر عندنا ولم يوجد عندنا ان قطع احد يد العبد لا يعطى بد
 الحر وفي عكسه يعطى يد العبد وعلى هذا الاختلاف القصاص بين الرقاب والنساء في
 الاطراف عندنا لا يجري خلا في من الميسوط البكرى ^{قتل احد مملوكه عبيدا} ^{كان}
 والحر لا يقتل بالمسيبي عبيدا ولا المسلم بالغيري او امته عمدا والمملوك مسلم
 او ذمي يقتل عندنا وعندنا لا يقتل ويضمن فمته ولو كان العبد حرييا مستمنا
 لا يقتل به احد اجماعا قتل وانما قال المسلم ليجز المستمن من بين
 والعبد يقتل بالعبد وبالحر اجماعا من الميسوط البكرى المسئلة الثانية
 المسلم لا يقتل بالذمي عندنا وعندنا يقتل والذمي المسلم والذمي بالذمي يقتل اجماعا

بعض اصحابنا
 لا يقتل بالذمي
 في الذمي المسلم
 في الذمي بالذمي

من الميسوط البكرى والمدعى للقتل بمثل يحلف بخمسين يدينا جملد وجو قتل في
 ثلثة القتل فاما لو نكل حلفهم واكثر الحلف بطل ^{محلد قوم باللسان في}
 والزموا عقلا اذ اثم نكلوا وعندنا هم حلفوا وعقلوا ^{ان ادعى اوليا المغتول}
 وقاب من اثم لم يكن عداوة فيهم ولا المغتول ذو طراف ^{على واحد بعينه او على}
 فهو كواجر الدعاوي وعرف ان القضاة يشهدوا وحلف جماعة وهذا لو ثبت
 فالقصاص على المدعى واللوث وجود سبب يوجب غلبة الظن ان الامر كما ينظر
 مثل ان يوجد قرب القتل رجل متلخ بالرم او انصر رجل يتحرك يدك كالضارب
 فلما دون اثم وجده قتل وجات شهادات من رجال النساء وصبيها او
 شهيد عدل واحد ان هذا قتله او هولاء قتلوه او يوجد قتل بين جماعة هم اعداؤه
 ولا يجلطهم غيرهم او يضل جماعة غيرهم او يضل جماعة بدت فلا يفرق في الاقتيل بينهم
 او يضل رجلا بينا في جرحا صوما قسلا والآثر خالف فكذا لوث يوجب البراءة بالبر
 فحلف المدعون خمسين يمينا بانه قتله لم يوصلوا على قتل خطا يجب الدية ولو
 حلفوا القتل العذو لانه في قول القصاص في قول الدية فان نكل المدعون على العين
 حلف المدعي عليهم فان حلفوا او ان نكلوا فان كان المدعي عليه واحدا يقتض
 قول وجب الدية في قول وان كانوا اكثر فعل القول الذي يقتض قولان احدهما ان يقتض
 من جميعهم والآثر يقتض من واحد ويضمن الباقي الدية ثم الذي يقتض منهم على قوله
 على تحريمهم قال بعضهم يورع من جرحته فرقة قتل وقال بعضهم اوليا القتل بخلافه
 واحدا منهم فيقتلونه فان وجد لوث على التفسير الذي هو يحلف من اهل المجلد خمسون
 رجلا باسم ما فلتنا ولا علمنا لا قالا ثم يعرضون الدية وعندنا انكم فيه في جميع الاحوال
 ان يحلف خمسون رجلا منهم على حاشية ويغرمون الدية فلا اختلاف في موضعين احدهما
 ان المدعي لا يحلف عندنا وعندنا يحلف كما مر في الدعوى والاشارة في رواية اهل الحل
 باليمين من المختلف والجهن وطريقه لبعض المساجد ثم قول ولا المغتول ذو طراف
 اشان الى وجه من وجوه اللوث كما مر وقد قال الميسوط وكان العبد حرييا يجر
 في محلتهم الكا وجو قتيلا وفان المظلمين هكذا نصف الضمان سكا فطرا
 اصطدم الفارسان فوقع جميعا في ثا على عاقلة كل واحد نصف دية صاحبه عندنا

متفرقة

صان

فأما على الخلاف ان لا يمكن دفعه لاعتقاده والاشارة في قوله قتل دفعها والصور والصور اجمل
كتاب الوصايا ولو قض بعض الدينون للمرض لم يترك الباقي في مرضه
 قض المدينون في مرضه بوجه دين بعض الغرامات مات حصصه عندنا وعندنا يشترك الباقي
 ولا يجوز للوصي القيم ايضا ان يسلطه فاعلم للوصي ان يوصي لا غير عندنا وعندنا
 ليس له ذلك بحال مؤثر لكل حاله دوا رتب يطل عليه ما ورثه الثلث او الثلث
 الانسان ولا وارث له يبع في الكل عندنا وعندنا لا يبع الا بقدر الثلث ولو كان له وارث فكلوا
 اجماعا وكما يزو صيته العبيات في البر والطاعة والاحسان وصية الصبي باطله عندنا
 سواء مات قبل الادراك او بعده وعندنا وصيته فيما يرجع الى الخير ويكون مستحسنا عند
 اصل الصلاح صحيح يجب تنفيذها وكذا الخلاف في المجنون من الميسر الوصية لقائله
 وكما يزو ايضا وقوله لثانيه فاسمع وميز حقة من باطله لا يجوز عندنا خلافا له
 والخلاف في الوصية بعد الجرح اذ لو اوصى قبل الجرح لا يجوز اجماعا من الميسر وفي قوله ايضا
 لما لم اشارة البقاء لاسيما قبل الجرح قائله وان يملك مؤثر له يبع في كل حاله
 الموصى له المنفعة اذا مات صارت المنفعة لورثته عندنا وعندنا يبطل وصيته ويصير لهيب
 العين والرمز من مفعول الانسان يكون في الاصل كالكليات مرضى اعتقل لسانه
 فامثاله براسه بالا ايضا يعتبر اشارته عنده وعندنا لا يعتبر لان احتمال ان يخطف به
 من المرض فينطق لسانه قائم فلا ضرورة الى قيام الانسان معام العيان ورعي
 الى حنيفة انه قال ان دامت الفعلة الى وقت الموت يجوز لاه عجز عن النطق بعين
 الا يبرح رذالا فكذلك لا يوصي قالوا عليه الفتوى من يبيع المجهول قال في المختلف ايضا
 لو نطق وانتهى المدة وصارت اشارته موهوبة قالوا يبيع واعتقل لسانه واعتقل
 لسانه بغير ان اذا احتبس عن الكلام ولم يند عليه من الغيب **كتاب الفرائض**
 لا رد في الفضل على السرايم ولا تراث لزوج الارحام بنوع اصحاب الفرائض
 ولا لمن وال من الاقوام وهو يثبت المال بالتام شئ ولا عصبة الا بردهم
 عند وبيع في بيت المال وعندنا يرد على ذوي الفروض النسبية بنسبة سهامهم
 ولا يرد على الزوج والزوجة اجماعا وينظر تمامه في مختصر في الفرائض المسئلة
 الثانية ذوو الارحام لا يورثون اصلا والمال لبيت المال وهو قوله ما ذكره وعندنا

هذا هو الصحيح
 في الفرائض
 في الميراث
 في النكاح
 في الطلاق
 في العتق
 في الوصية
 في الفرائض
 في الميراث
 في النكاح
 في الطلاق
 في العتق
 في الوصية
 في الفرائض

يرثون عند عدم صاحب الفرض والعصبة ومسلم الاول من العتاق اعلم بان ميراث
 والي الجوس ووجوه الفرض لا ارث بالجملة بل بالاقوى الميراث ينفذ على ملته اصولا
 انهم لا يورثون بالانكحة الفاسدة اما يورثون بالانكحة الصحيحة والرافق بينهما ان كل
 نكاح لو اسلم تركا على ذلك فهو صحيح وان لم يكن كما هو فاسد كنكاح المحارم والثاني ان
 النسب يثبت فيما بينهم بالانكحة الفاسدة ويورثون بذلك والثالث ان ابنت
 النسب وكل من ادعى الميراث بسبب او ببلانة اسباب يرث بحججه ذلك الا
 اذا كان محجوبا في احد السدين فيرث باجماعية دون المحجومة وعندنا يرث
 بسبب واحد وهو اقوى الاسباب وليسقط اعتبار الاضعف ببلانة محجوز به
 بنته فلو لم يكن ابن وبنت ماتت المحجوز فانه ماتت عن بنتين احدهما زوجته
 وعن ابن صواب بنته فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وليسقط اعتبار
 الزوجية لما بينا انهم لا يورثون بالانكحة الفاسدة ولو مات الابن بعد موت
 الاب ماتت عن اخت لاب من امها واخت لاب وام فللاخت لاب وام النفر
 وبلاخت لاب السكس ولها سكس اخرى لامية وقال الشافعي لها السكس بالامية
 لا غير لانها اقوى فان لام لا يسقط بحال ولاخت قد يسقط فان ماتت البنت التي
 من زوجته بعزومت الاب والابن صح فانها ماتت عن بنت من اختها لابها
 وعن ابن صوابها لابها فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وليسقط اعتبار
 الاخوة فان الاخ محجوب بالابن وعندنا يرث البنت بالبنينة الابا لا ببنينة الا
 البنينة اقوى فانها لا يسقط بحال والابن يرث بالبنينة لا بالاخوة لما قلنا وان مات
 البنت المولودة وبنت التي من امها بانية فانها ماتت عن اخ لاب وام وعن اخت
 لاب من امها فللام السكس لان الاخ لا يرث الاب محجوز بالاخ لاب وام وعندنا يرث
 لجهة الامومية لا بالاخنية لما مر والاقوان لاب وام مع ابني الام شريك فيهم
 حين يموت امرأة عن ام وزوجها وهؤلاء الغنوم اموات وتركت
 اخوين لاب وام واخوين لام وزوجا وام قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه لزوج
 النصف وللام السكس وبلاخوين لام الثلث والاش للاخوين لاب وام
 وبه اخذ علما ناصحهم الله وقال عثمان رضي الله عنه شرك اولاد الاب وللام ح اولاد

هذا هو الصحيح
 في الفرائض
 في الميراث
 في النكاح
 في الطلاق
 في العتق
 في الوصية
 في الفرائض

اطلاق الافاء بكونه قال من هذا القارى احسن او حوت قلت فربما قد لم يترك
زماننا يطعمون الشاة بمذابح الضعف الثواب ويضربونهم عن سنن الصواب ويظنون انهم
دعاة وهداة الى الباب وسبعهم كلهم انه قد خسر وخاب وتوب الله عليهم من باب المسئلة
التي نية يجوز مع السرفات عندنا وكما هو مع العذرة الا اذا كان مغلوبا بالتراب ومجند
المجوز مع من الانجاس كما ذكره طرطية ونجى اليرى ذو الارحام عن اقارب المسجل المظلم
يخرج اليرى عن ذوال المسجل احرام عندنا وعندنا لا ينجس ولا يفسد فلاقرب المسجل
احرام بعد اعلمهم الى بعد عام الفتح فاما منعهم عن الدخول على ما اعتادوا الى ابا هنية من الدخول
لعبادة غير الله والطواف بالبيت عريان واما وضع المسجل احرام اذ في عموم المساجد
خلافا لما كان من استحسان المحيط والارحام بكبر الوهم هو الصحيح كما انحطت
وسنة في الولد العتيقة وانما اعلم بالحقيقة فانه العتيق من ولده ولولا المسحوب
ان يتولى اعينها كذا في بعض النسخ الطمان الريح ويؤذن في اذنه ثم اذا جاء اليوم السابع
يخلق راسه ويتصدق بزنة شعرة فضة او ذهبا ويعلق عن المولد وقاية اذا كان
المحيط فالواقي الذي يؤذن المولد ينبغي ان يحول وجهه لجهة ويسير عنوا كعبتين اذ
سنة الا اذا كان وعندنا العتيقة مباح كذا في ابحاث المجردة وقاية من شر الطوائى مى
نظوم عندنا ان شاء فعلها وان شاء لم يفعلها وهو ان يلحق شاة عنوا كعبين اذا انا على
الولد سبعة ايام ولكن ذكر فيه انها واجبة عند الشافعي انها سنة عند وفاء داود
واجبة ثم عند الشافعي يفتي عن العلام شاتين وعن ابي حنيفة بنبذة والمستحب ان
لا يكسر لها عظما ويطيحها صحبة فان لم يكن مفصل اصره الشاة عن كسر ولا
ان يبعث بالمرقة الى الفقراء ولا يسلخ الدجاجة فطاهر المذهب انه يطبخ بالحموض فاك
احسن يطبخ بدم العتيقة راس الصبي وعندنا لا يعمل منه من ذلك قاله في العمل والعتيقة
من العلق وهو الشق والقطع وعمدة المولد وهو حرم لانه يقطع عنه يوم اسبوعه
وبها سميت الشاة التي يذبح بها من المغرب وانه اعلم بالصواب والى المصنف
باب فتاوى عاكلة من الشاة وفيه تفسير الحفظ للفتى
فمنع كل الراس فرض في الوضوء كذا الولاء فاسموة فاحفظها مسج
كل الراس فرض عندنا وقد مر في باب الشاة في المسئلة التي نية المولاء في الوضوء

العلم في الثلث كانتهم واولادهم فيه اضرما كذا في النسخة في نسخة واحدة وكان خورق ابيهم بقور اولاد
 كما قال الصديق رضي الله عنه ثم رجع الى القور عثمان رضي الله عنه ثم رجع الى القور عثمان ثم
 وسب رجوعه انه سئل عن هذه المسئلة فاجاب بذهب فقام واحد من اولاد الابرار
 والهم وقال يا امير المؤمنين هب يا ابا كان حارا السنن عثمان واصله فاطم عمر
 راسه ملكا ثم رجع راسه وقال صدوقهم بنو ام واصله وشركم في الثلث فلهذا
 سميت المسئلة حارية ومشرقة كتاب الكراهية
 والمعتب بالشرط لا بالشرع ولا يباح اليرث في هذا هيب قال الشافعي
 العيب بالشرط ليس بحرام ولكنه مكروه ولا يرب به الشهادة الا ان يخلط به الحاد
 وهو اخذ المال القور واشترطوا اهل العلم ان يفرج كذا ذكره البيهقي وذكره العبد
 العيب بالشرط مباح ما لم يكت عليه ولا يرد به الشهادة اذا العيب به في الاحابن
 مرة فان استعمل من زيان النكاح وقضا حقوقهم وعثر الخرج الى الجماعة او ما اشبه
 ذلك في يرد به الشهادة والسفوف لترك المروة قال سعد بن ادريس فلا بأس به ما لم يكن معصية
 وعندنا العيب به حرام وانما وضع في الشرط في اذ التردد حرام اجماعا في الصحيح قال
 في العبد وكذا لا ينبغي بالاحابن مباح في اصله عند وكذا لا يستماع مالم يكن فيه سبب في رد
 باساق بعينه وكل من اتخذ النقي حرفة وكسب وكان يطوف على الناس اوله يتخذ كسبا عاشق
 لكنه يديم الاستماع اليه فهذا سفر يرد به الشهادة وكذا لا هذا التفضيل في الضرب القبيح
 والرقص ما اشبه ذلك كذا في القور وعندنا استماع صوت الملاهي كالغناء القبيح في
 غير ذلك حرام ومعصية لقوله علم استماع الملاهي القبيح وعجز عن علي فسوف والذبح
 كروا ما قال علي وجه التبريد وان سمع بغية فلا اثم عليه ويجب عليه ان يجتهد
 كل واحد حتى لا يسمع لما روى انه علم الله ام اذ صل صبعه فاذنه من فتاوى قاضي
 خان وذكر في كراهية جامع الجواب مجرد الفتا والاسماع اليه معصية وكذا قراءة القرآن
 بالحي معصية قال شافعي بخلافه ان الثاني والاسماع اثم ان قلت وصد الفتن
 المنهي ما قال في المحيط ان يغير الكعبة عن وضوءه فلو لم يرد الى فطوبى
 الحروف المله حصل الفتن بها على وجه يصير اخرى حرفين بل يحرم تحصيل الصوت فذلك
 مستحب في الصلوة والاداء المصلو وذكره في الاسلام ان الشيخ الامام طبري الدين المغربي

التغنى مد

وَلَيْسَ فِي الْفَسْلِ لِلْيَوْمِ الْجُمُعَةِ فَلَا يَجُزُّ تَرْكُهُ فِي الزَّيْتِ عِنْدَ غَسَلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْعَدِيدِ مِنْ سَبْتِ
 عِنْدَ إِدْرَاكِ مَالِكٍ وَأَجِبَ الْجُمُعَةُ وَقَالَ يَصِلُ الْكُفْرُ فِي يَوْمِهِ مِنَ الْبَسِطِ الْبَكْرِ وَقَالَ الْبَسِطُ
 الْبَحْرِيُّ وَغَيْرُ عِنْدَنَا سَنَمُ ثُمَّ يُولُوفَتُ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ وَلِلصَّلَاةِ عِنْدَ جَدِّهِ يُظَاهِرُ الْخِلَافَ
 فَيَمُنُ عِنْدَ قَبْلِ الْجُمُعَةِ ثُمَّ لَمْ يَحْدَثْ عَنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِذَلِكَ الْفَسْلِ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ يَكُونُ آتِيَا
 بِسَنَةِ الْفَسْلِ خِلَافَ الْجُمُعَةِ وَلَوْ غَسَلَ بَعْدَ طُلُوعِ الْيَوْمِ أَصْدَرَتْ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بِطَرَانِ جَدِّهِ
 فَاتَّكَمَ عَلَى الْفَسْلِ مِنَ الْبَسِطِ الْبَكْرِ وَهَذِهِ الْفَقْهَةُ لَمْ تَوَاقِفْ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِيَوْمِ الْكَلَفِ
 وَذَكَرَ الْمَدَائِدُ هُوَ لِلصَّلَاةِ عِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ رَجُلًا هُوَ الْحَكِيمُ ثُمَّ قَاعًا إِذَا طَالَ
 وَنَا قُضِيَ يَوْمَ الْقَعْرِ وَانْ يَطْلُ وَكُنْهَا أَنْ أَشْتَمَلَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَدَّثَ عِنْدَ لَمْ إِذَا طَالَ
 اسْتَرْجَفَتْ مَفَاصِلَ فَيَصْبِرُ عَلَى الْمَضْطِجَةِ وَعِنْدَ أَبِي يَحْيَى قَدِيمٌ مَرْغُوفٌ بِأَبِ السَّائِبِ يَوْمَ أَنْتَ
 وَفِي الطَّرِيقِ الْعَرَفُ هُوَ كَمَا كُنَّا وَارَبَتْ فِي كِتَابِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ أَنْ قَدَرْنَا بَيْنَ الْعَنَاءِ بَيْنَ
 طَوِيلِ الْمَسَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ رَجُلٍ الْمَرَّةَ عَنْ شَهْوَةٍ فَهُوَ جَدِّهِ عِنْدَ سَوَاءٍ مِنْ شَرِّهَا أَوْ بَشَرًا وَلَوْ
 مَتَّحًا مِنْ غَيْرِ شَهْوَةٍ أَوْ مَتَّحٍ فَعِنْدَ غَيْرِ شَهْوَةٍ أَوْ دَاتٍ رَجَمَ هُومَ مِنْهُ فَلَيْسَ بِحَرْثٍ عِنْدَ وَهُوَ
 (أَوْ قَوْلُ السَّائِبِ نَقِي لَيْسَ مِنْ الْمَسْطُوطِ الْبَكْرِ وَارَبَتْ كِتَابِ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ مِنْ أَوَّلِ الْوَصْنِ
 صَاحِبِهِ لَذَنْ مِنْ فَوْقِ الثَّوْبِ أَوْ مِنْ تَحْتِهِ أَوْ قَبْلَهُ عَلَى غَيْرِ الْمَعْلُومِ الْوَضْعُ أَنْفَعُ الرَّجُلِ
 أَمْ لَا وَأَنْ سَمِعَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ لَأَوْضَعُو عَلَيْهِ وَالْمَعْوَلُ بِهِ كَيْدُكَ أَنْ الذَّمُّ تَوْضَعُ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ عَلَيْهِ
 وَالْأَوَّلُ غَسَلُكَ شَرْطُهُ ذَلِكَ الْفَرْقُ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ الْخَيْسُ عَلَيْنَ ذَلِكَ شَرْطُ عِنْدَ فِي
 الْوَضْعُ وَالْفَسْلِ وَعِنْدَ أَبِي يَحْيَى شَرْطُ فِي الثَّوْبِ شَرْطُ لَهَا عِنْدَ الْمَسْئَلَةِ الثَّانِيَةِ بِحُزْنِ الْقُرْآنِ عِنْدَ
 فِي الْكَبِيضِ وَعِنْدَ أَبِي يَحْيَى قَدَرْنَا فِي فَصْلِ عَدَا الْجَزْءِ وَفِيهَا خِلَافُ الْمَسَائِدِ فَالْعَامِلُ جَامِعُ الشَّخْصِ الْأَخِ
 أَنْ يَجُزَّ حَتَّى لَمْ يَغْتَبِرْ قَرْنَا فِي حُجُوجِ الْأَصْلَعِ وَأَنَا وَضَعْتُ فِي كَيْبِضٍ أَذِلَّابُؤْنَ الْجَنِّبِ إجماعاً
 وَالْمَعْوَلُ أَنْ الْجَنِّبَ يُمْكِنُ مِنْ تَحْقِيقِ الطَّرِيقِ بِخِلَافِ الْكَيْبِضِ وَكَانَتْ مَعْدُونَةُ لِلْمَعْدَاةِ
 أَشْرَ الْبَاحَةِ الْخَطُورَاتِ وَمِنْ الْجَنِّبِ بِلَا عِلَافٍ لِأَجْزِ الْخِلَافِ أَفَلَا الْكَبِيضُ عِنْدَ قَدَرْنَا يَكُونُ
 وَالْكَبِيضُ مَا يُوْجَدُ قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَالطَّرِيقُ مَا يَحْصُلُ حَيْثُ أَصْغَرَ وَلَوْ بِسَاعَةٍ أَوْ كَثُرَ الْقُرْآنُ وَالسَّاعَةُ
 فِي لِسَانِ الْعُلَمَاءِ أَمْ لَيْزَ مِنَ الزَّمَانِ خِلَافَ مَا يَتَوَلَّى الْمَجْمُوعُ أَجْزَاءً مِنْ رَجْعِهِ وَعَرَسَ جِزَاءً
 عَنْ الْجُودِ وَاللَّيْلَةِ وَالطَّرِيقُ أَشْرَ الْأَوَّلَاتِ الْعَادَةِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ثُمَّ الزِّيَادَةُ مَعْدَاةُ
 اسْتَمْرَارِ الْأَمْرِ فَعِنْدَ بَلِيغِ نِيَّامٍ عَادَتْهَا لَيْلَتُهُ بِأَيَّامِ الزِّيَادَةِ ثُمَّ بَعْدَ طَرَوْعِهَا عَادَتْهَا حَيْضُ

الالتماس لأقامة الذكر
 (ج)

في استمرار مكة

وَالزِّيَادَةُ هَلَا اسْتَحْضَرَتْهُ وَصُورَتُهُ مَعْدَاةُ ثَمَانِيَةِ مِثْلَاتٍ ثَمَانِيَةِ دَعَا ثُمَّ اسْتَمْرَحَ الْفَسْلُ عِنْدَ يَحْيَى
 ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ مِنْ مَرَمِ الزِّيَادَةِ إِلَى الثَّانِيَةِ فَيَصْبِرُ كَحَيْضٍ أَصْغَرَ وَابَا قَدَرْنَا لَأَنْ الْكَبِيضَ قَدَرْنَا وَذَكَرَ الْبَسِطُ
 فَإِذَا كَثُرَتِ الزِّيَادَةُ لَا يَكُنْ حَيْثُ كَلَّمَ فَلَا يَنْصَرِّحُ مِنْ ثَمَانِيَةِ الزِّيَادَةِ إِلَى الْأَصْلِ وَالْفَسْلُ عِنْدَ الْوَضْعِ هُوَ الَّذِي
 فَيَمُنُ إِلَى الثَّانِيَةِ وَعِنْدَنَا ثَمَانِيَةً حَيْضُ لَا يَكُنْ لَرَابِثَةٍ فِي مَرْغُوفٍ عِنْدَكَ أَكْثَرُ الثَّمَانِيَةِ عِنْدَ
 وَأَكْثَرُ الثَّمَانِيَةِ سَبْعُونَ وَفِي مَسْجِدِ الْخِلَافِ نَوْحٌ ضَعِيفٌ فَأَعْرِفْ سَبْعُونَ يَوْمًا وَمِنْهَا
 مَرْغُوفٌ بِأَبِ السَّائِبِ فِي الْمَسَلَةِ الثَّانِيَةِ الْمَسْجِدِ الْخَيْسُ فَيَضَعُ عِنْدَ الْكَيْبِضِ وَعِنْدَنَا مَتَّحٍ
 قَاعَ الْبَسِطِ وَأَلَّا أَوْجِيهِ لَمْ يَمُوتَ مَا كُنْتُ بِالْمَسْجِدِ حَتَّى جَانِي فِي مَثَلِ النَّهَارِ وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ
 رَجَمَ أَنْتَ خَبَرَ الْمَسْجِدَ بِحُزْنِهِ نَسَخَ الْكُتُبَ لِشَهْوَةٍ وَقَالَ الْكَبِيرُ خِلَافُ الْكَلْبِ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ جَانِيًا أَنْ
 الْأَنْفَاءِ مَتَّحًا وَكَانَ الْبَسِطُ الْبَكْرِ رُؤْيَا لِحُجُوجِ الْمَسْجِدِ مِنْ مَذْهَبِ السَّنَةِ وَاجْمَاعِ
 حَتَّى مَنْ لَمْ يَكُنْ خِلَافَ الْمَسْجِدِ عَادَ وَمِنْ زِيَادَةِ غَيْرِهِ لَمْ يَسْجِدْ تَوَرَعًا وَإِذَا بِالْغَرْبِ لَمْ يَلْعَبْ مَجْمُوعٌ
 وَلَا يَجُزُّ لِلْيَمِينِ ضَعِيفٌ وَلَيْسَ فِي الْحَرْقِ الْكَبِيرِ مَنَعُهُ قَالَ مَالِكٌ لَمْ يَسْجِدْ الْمَسْجِدَ وَالْمَسْجِدَ
 خَفِيفٌ وَلَيْسَ لَذَنْ رَفَتْ ثُمَّ قَالَ لَا يَسْجِدُ الْمَسْجِدَ كَذَا كِتَابِ فِي مَذْهَبِ عِنْدَنَا يَسْجِدُ يَوْمَ يُولَدُ وَلَا
 خِلَافَ فِي الْمَسْجِدِ أَنْ يَجُزَّ الْمَسْجِدَ الْأَنْفَاءِ الْكَبِيرِ لَمْ يَسْجِدْ الْمَسْجِدَ عِنْدَ وَعِنْدَنَا يَسْجِدُ قَالَ
 فِي الْعَمَلِ يَجُزُّ الْمَسْجِدَ عِنْدَ السَّائِبِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ مَا دَامَ أَحَدٌ بِمَسْجِدِهِ الرَّجُلِ
 وَأَحْفَ بَعْدَ الظُّلَمِ قَدَرْنَا مَسْجِدُ فَوْقَ طَرِيقٍ وَتَحْتَهُ يَسْجِدُ عِنْدَ طَرِيقٍ
 وَتَحْتَهُ مَائِلُ الْأَرْضِ وَعِنْدَنَا لَا يَسْجِدُ تَحْتَهُ ثُمَّ عِنْدَ الْجَمْعِ لَيْسَ بِأَرْمَ قَدَرْنَا
 فِي شَرْحِهِ أَنَّ الْكَبِيرَ وَجَدَ يَنْبَغِي أَنْ يَجُزَّ عِنْدَ فَيَكُونُ الْخِلَافُ فِي كَوْنِ التَّحْتِ عَلَى الْمَسْجِدِ
 وَجَوْضُ النَّيْمِ الْأَكْفَ يَنْبَغِي مِنَ الزِّيَادَةِ نَصْفُ النَّيْمِ عِنْدَ فِي الْيَدِ عَلَى الْكَفِ
 وَنَصْفُ الزِّيَادَةِ وَعِنْدَ الرَّحْمَنِ إِلَى الْأَبَاطِ وَقَدَرْنَا بِأَبِ السَّائِبِ عَادَ الْمَائِلُ السَّعَرُ
 وَفَعْلُهُ يَنْدُبُ وَيَسْطُ الْوَقْتُ لَهَا عَامِلًا وَلَا يَتَوَلَّى الْوَقْتُ يَتَمُّ عِنْدَ فَوْقَ
 الرُّقَّتِ وَعِنْدَنَا إِنْ كَانَ عَلَى طَرَفٍ مِنَ الْمَاءِ يَوْضَعُ إِلَى آخِرِ الْوَقْتُ وَاللَّيْنَةُ فِي الْوَقْتُ
 الْمَسْتَحْيِ ثُمَّ الْكَبِيرُ اسْتِحْبَابُ عِنْدَ الْوَقْتُ حَتَّى فِي رَابِعَةٍ لَمْ يَجِدْ مِنَ الْحَيْضِ
 وَقَوْلُهُ يَنْبَغِي أَنْ يَلْعَبَ وَالْمَرْغُوبُ الْمَدْعُو إِلَيْهِ أَوَّلُ الْأَذَانِ عِنْدَ أَنْتَ الْكَبِيرُ
 وَفِي الْأَذَانِ الْمَشْرُوعُ الْمَشْرُوعُ نَغْنِيَةُ الْكَبِيرِ لَا الرَّيْبُ مَوْثِقَانِ فَرَقَطَ
 وَعِنْدَنَا أَرْبَعُ مَرَاتٍ وَالْمَشْرُوعُ مَوْضِعُ الشَّرْعِ وَالْمَشْرُوعُ الثَّابِتُ مَعْنَاهُ

المشروع في اول الشروع في الاذان تكبيرا كبيرا مرتين • المصل في بيته وحده او في الصحراء
 ولا اذان المصلي وحده في بيته ولا البراري عند لا يؤذن عند وعندنا يؤذن
 وتوتركة لا يكمن والذي يصل وحده في المسجد لا يؤذن اجماعا لان اذان الحق تكفيه في الخلف
 والمحيط والبراري جمع البرية بالشرعيين وبني الحارة • جماعة فاسم صلوات لغند
 ومرة يقام في الغوايت بلا اذان فهو غير ثابت يتصورها جماعة باقامة
 واحدة بلا اذان وعندنا لا حسن ان يؤذن ويقيم لكل فرض وان التمس بالاقامة لكل فرض
 جاز قال الغنيمة ابو جعفر الاحسن ان يؤذن ويقيم بلا اول ثم يكتفي بالاقامة لكل صلوة
 بغير اذان لان المقصود من الاذان الاعلام ومن يجهل من المحيط وقوله من
 نصب كوكها في محلي المصدر ان يقام اقامة واحدة وقوله فهو غير ثابت اي الاذان في هذه
 الصور غير ثابت عندنا والتفصيل خلف من يصل الفرض بطل والعكس كذلك ايضا
 اقتداء المتعزز بالمنفصل يجوز اجماعا وعكسه جاز عندنا خلافا له وانما ذكر المجمع في نظم
 للنظم للاختلاف لا يسقط الترتيب لبعض الوقت والزمان الترتيب لا يسقط
 بعض الوقت والشيان عند وعندنا يستلزم وهو يرى كراهة السجود على الموضع
 السجود على الموضع وعلى الجلود مكرهه وعندنا لا اذالم يجمع الموضع على الجوز
 اجماعا ونصير جميع الارض حرة في باب الشافعي في مسألة السجود على الكور والمسوح جمع الموضع
 وهو بالفارسية بلا من من ادب الكتاب والتهود عن ثلاث تكبيرات فيه سجود التهود
 في الحلات سه عن ثلاث تكبيرات من تكبير الركوع والسجود والقيام الى القيام بحسب
 عند وعندنا لا يجب اللهم الا في ترك تكبير ركوع العبد فان فيه تحجيج السجود لانه واجب لما عرف
 في اجماع الكبير ويسجد السامع الذي اذا سلم والنقض على خلاف اذا سمع
 عن نقصان يسجد لقتل السلام واذا سمع عن زيادة فبعد السلام وعندنا بعد السلام
 في الوجهين قال في المبسوط البكري روى ابا يوسف في الله كان مع هارون الرشيد
 فجاهاك فسأله ابو يوسف عن هذه المسئلة فاجاب كما هو منه فقلنا لا ابو يوسف
 ما قولك فيما لو سمع عنهما جميعا فسكت ما لك فقال ابو يوسف الشيخ تارة يخطئ
 ومرة لا يصيب فقال مالك هذا ادر كذا مشايخنا فظن مالك ان ابا يوسف قال
 الشيخ يخطئ تارة وتارة يصيب والبرد الاربع من ادلة السفسرة وان اميل الى البريد تارة

بالنسيان

من السفر اربع برود عند كل برود اثنا عشر ميلا فيصير جملة ثمانية واربعين وبالجملة ثمانية
 عشر مائة وهو قول الشافعي في مال في المبسوط البكري قال الشافعي في كتابه وذلك في البر
 ميلا وقداظه في الحاسب مسافر ادر كل دور الكوفة خلف مقيم في الجوار وشفع مسافر
 افكر بمقيم في ذوات الاربع في الوقت في الشفع الاخر فعليه ركعتان عنده لان قصر ركعتان وانما
 يصير اربع اذ كان في بدو الميمنة الامام حنيفة ومهنا لا يؤذن كذا في المختلف وذكرنا مرة اخرى
 لو ادر كل دور الكوفة يؤذن عند ركعتين الا في وسوسة النظم وذلك في التعليق بنقل الصورتين وعندنا
 عليه الاربع في جميع الاحوال وليس في السجود الا في ركعتين وعن عشرة ثم اربع عندنا لا سبعة عندنا
 في السجود الا في ركعتين في صورة النجم واشتقت والعلو وعندنا لا خلاف فلو ادر عندنا سجدة في الزمان
 احده عشر سجدة حيث خرج السجدة من البين وعندنا اربع عشر سجدة • فوالله المصلي آية السجدة
 ولو تلاها من يصلي ويستمع غير المصلي فالواجب عندنا في سماعها في البرع الصلوة بحيث يحل
 السامع عندنا خلافا له هو غير الكوفة ومن صليته ومن شاكها لا يؤذن خارج الصلوة
 وجعل يسلم من تأييده فلا وجوب فاحفظوا مقالة شيخ آية السجدة من امرأة لا يجب
 عليه السجدة لانها لا يجب احكاما له وعندنا يجب سواها كانت الثالثة في جفص وانفس او فائدة
 عنها واطلاق النظم وختمه بجمعة وقت العصر والافتناء في الجوار ان فاقه خرج وقت
 الظاهر في ضلال الجمعة بنها جمعة عندنا وكذلك في افتتاحها في وقت العصر ومذنبه في باب الشافعي
 ولازم منهودها من موضع بعد اميل ان يركب فاسمع شهود الجماعة واصب على اهل قرية بينها
 وبين المصلي عنده واولها مرة في باب الثالثة والفتوى على قوله • قوله كقول الشافعي
 في خلقه ان يركب منها انبوت طائفة في ركعة تسرع كما مر في باب غير ان عندنا ما ذكرناه
 فاحكمات من قبله وروعت وافلت طائفة في ركعة تصل الطائفة الطائفة الثانية
 وركعة مع الامام ركعتان فاذن فقتت فاصيحت الركوة التي ادر كوها مع الامام
 ويعتبر بعد سلام الامام ومذهبا من باب الشافعي لا بأس بخروج اهل الزمة
 ومطلق خروج اهل الزمة في جوارح استسقى خيرا لا في الاستسقاء يعني ان يخرجوا
 لمغول عند وعندنا ينعون من المبسوط وقيلت الامام والقوم الزوا وليس كقصر هذا المفسر
 بقدر الامام والقوم الرواة عندنا اذ من صدر من الخطبة وكذا القوم ومذهبا مرة باربعين
 والفرق في الكعبة غير معتبر ومطلق النفل يجوز في الجهر الصلوة في جوار الكعبة جازين

572
 مسافر ادر كل دور الكوفة خلف مقيم في الجوار وشفع مسافر

عندنا في رمضان وعندها يكون الشراء من الغرض لانه يكون مستديرا جعنا من الكعبة وهو مناف
 للصلوة غير ان ترك هذا الشهر في الغرض بالخبر هو ان علم دخل الكعبة وصل ركعتين بين
 الجودين المتعينين فيها الى الكعبة فذكرت اذرع وهذا ورد في النفل لان الغرض وبالنفل ان يخرج
 المبسوطين **كتاب الزكاة** مرت سنة على عروص النجاشي
 عرض النجاشي في رمضان فقبض بعكس بين فكل من يشتري ثم بيعت بالدرهم او الدينار
 او كانت لرجل دون على النجاشي مضت عليها سنون ثم تقبض بالزكاة عند السنة واصل لان النجاشي
 ليس بالعين وكذا العروص ليس باليد ومن مضى وانما صار مضى باليد عند صير وبيع درهم او
 دينار وعندنا في جميع السنين كذا العروص وذكره المصنف على ذلك في السنة عند ولم
 يخص هذه السنة في القول ولعل المبسوط موافق فقد قال في ذلك اذا باع العروص ذكر
 الحوز او صودان مضى عليها في تلك احوال وهذا بالدرهم او في كان لا يوافق في ذلك انكم وقول
 نفس من فضيلنا وهو فرض من الحوز وطوع وسلافة قليلا من باع ضرب ومنه خذ ما مضى
 من دينك اي يسره وصطل وان من عندنا هذا الحي ان الدرهم والدينار من المخر وملت
 ولغا ايجان البق منها ومعناه عرض الفخارة صار درهم او دينار من المسئلة الاولى التي
 وواجبت في البقرة العوامل ذكرتها في الاجل احوال لكون في الاجل احوال والبن احوال
 عندنا خلافا له وان عبيدا كخدمة ودر السككي لاجل اجماعا من المبسوط المبكر
 نوعا الزكاة في احوال بطار وبعد ما قال لعبد ما فكل تعب الزكاة بعد ذلك
 النصاب قبل تمام احوال يجوز عندنا من ثلثه احوال بغير الزكاة وعندنا لا يجوز ولا يقع
 زكوا وعليه اعمادها بعد احوال كالمضى قبل الوقت لو اشترى درهم ارض عشر
 كلفها اشترى بالجيرة درهم اشترى ارضا عشرة يجبر عليها عندنا وعندنا
 لا يجبر وقد مر في باب النكحة وليس في المعدن شرا الى زكاة مائة نصابا اصلا
 لاني في المعدن عندنا الا الزكاة اذا بلغ نصابا او صار عليه احوال وعندنا من ثلثه
 الشئ وان يقل حالي ويملك صدقة كيله في ثلثه ما اطلقت مرت في هبة زفر
كتاب الصوم وفي هذا رمضان فينبط شرط شهادة العروص
 لاحد من فقط سئل شانه الواحد على هذا رمضان عندنا اذا كان باللسان عليه
 وعندنا فينبط العروص ونية واحدة يكفينا لصوم كل رمضان فيه صوم

رمضان في يتاوي عندنا بنية واحدة لجميع الشهر في اوله وعندنا فينبط لكل يوم نية
 وان يصوم عن غيره فيه اعتبر ان طهته شهرا سواء فاذ كان مرة بار الساق
 والنفل بالنية بالنية لغو وما فيه من اعتبار النفل يجوز كله بنية قبل الاول
 عندنا خلافا له وان يتتابع نظرا فانزلا ففضي الصيام فاسمعه واعقلا نظر
 المرأة فينبط فانزل وضوء تام ما ليسها عندنا وعندنا ان نظرها مرة فذكر وان
 نظرها مرتين لا يفسد وضوءه والفكر لا يفسد اجماعا وليس في كفارة الاوطار
 ترتب بالعبادة واليسار بل هو في الجيرة بالحيار كفارة الاوطار مرتبة
 عندنا اولها تحريم رقية فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطى
 ستين مسكيت وعندنا هو تحريم بين هذه النكحة فان قلت هذا الزكاة
 عندنا هل هو عام في حق العوام والسلاطين ام يختلف في حق السلاطين قلت
 نعم عام فقد روي ان خافان بخارا ابوا به من ارسلان خان كان على سطح داره
 بسكة وحقان في آخر يوم من شهر رمضان فرأى الهلال وقت العصر وافطر على التور
 فلما دخل عليه ايم عصر للهيئة صحى يوم العيد سالم عن هذا فاجاب بوجوب
 الكفارة فقيل لافض خان كيف رضى في حق السلطان بالكنة فان باعنا رقية
 ولا فرق بين السلطان وغيره فان قلت ما وقع عند العوام ان يوم الصيام
 تشد يد عليه هل اصل فعل فيه وذلك قلت نعم وطام كنت في طلبه حتى صرت
 ان الفقيه ابا جعفر ذكره منفردة ان رجلا دخل على ابي محمد بن سلام فقال افطر
 في رمضان متعمدا فقال لهم شهرين متتابعين وقال لاجتماع لواهرته بالاعتاق
 فيطهر ثلثين ويعتق رقية روى عبد الباقين من الاسكاف وقال كنت عند قلت
 فاعتنم هذه الرواية لاجل تحسين الظن بعوام اهل الاسلام ونفي نية الافتراء
 عنهم في الاحكام فاما القول قول القاص بشبهة اطلاق النصوص والكاية من العباد
 والنصاب ويوجب التكفير وطول النجاشي والكل ما ليس غدا الكتب وطول
 الصيام في رمضان فاما ما ياتي من الكثرة عندنا لا يفسد وضوءه فلا يلزم منه
 الكفارة والمسئلة الثانية افطر على الاكل عادة كالحصاة والنفقة لا يلزم الكفارة
 عندنا فانما وضوء يوم هو فيه فيعلم كيله قضاء اذا علموا اسلم الكافر

هذا هو الصحيح في الزكاة
 في الزكاة في الزكاة في الزكاة
 في الزكاة في الزكاة في الزكاة
 في الزكاة في الزكاة في الزكاة

في بعض نهار رمضان فليس عليه قضاء ذلك اليوم عندنا خلافا لـ **اكل الصيام** **تاسيا**
واكل من النسيان فطر وكثره رطب السواك الصائم فأنته لا يفسد
صومه عندنا خلافا لـ ولو جامع ناسيا فعل هذا الخلاف ذكره في جامع قاضي خان
قلت فالوضع في الاكل ما اتعا في اوله وقوته اغلب كتصيين الوطن في الليالي في
الاعداء اولان الوطن ناسيا مؤذره اقتضا في قوله وبوجب التكليف وطن الناس المسئلة
الثانية يكن للصائم ان يستاك بالسواك الطيب عند سواه كان في الغداة ان العشر و
انما وقع في الرطب اذا بالياس لا يكره اجماع من البسوط البكره وقدمه في بالشمس
وليس في جنون كل الشهر سقوط صوم الشهر فاعلم فاله استوعب اكنون شهر الصوم
لا يسقط القضاء عندنا وعندنا بسقوط واما ومن في كل الشهر اذا اجنن في بعضه من
باب الشفاء في بوائه وما على الشيخ الكبير فذكر في قوله فلا تكن في صريه افطر الشيخ اذا
لجعه فغلبه الغدنة عندنا فيطعم عن كل يوم مسكيت كما يطعم في الكفارات وعندنا في
عليه قال في الزوائد البرهان في تفسير الشيخ الفاني ان يعجز عن الاداء في الحال و
يزداد كل يوم يحجن الى ان يكون مائة الموت بسبب الهرم وهو يومه الفطر عن مكانه
وايسر عبد عبدك في واجبه ليس على المولى صدقة فطر مكاتبه عندنا خلافا له المسئلة
ان ثنية لرجل عبد عليه صدقة فطر عبد عبدنا خلافا لـ **صاع من الاقطا يجوز**
وكان في ذاك صاع من اقط بلا اعتبار قيمة فيه شرط عندنا صدقة
الفطر من غير اعتبار القيمة وعندنا لا يجوز الا بغير القيمة والاقط بالفاضية ينبغي
وذكر في كشف من كلات المحيط انه يخفى يطعم ثم يترك حتى يتصلل وانه اعلم
وبعد صوم رمضان يكون اتباع سنة فيه فنبه صوم سنة من سواك
متصلا بيوم الفطر يكره عندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الافضل كذا
في المختلف وذكر في المحيط انه مكروه عندنا في حنيفة متفرقا ومتابعا وعن علي يوسف
انه كرهه متابعا والحنابلة لا يجاس به لان الكراهة انما كانت لانه لا يؤمن
من ان يبعد ذلك من رمضان فيكون تشبها بالتصاري والآن قال هذا المعنى قال
قاضي خان ان فرقنا فوايد من الكراهة وقارفتا في الفتاوى يجب ان يصوم
ايام البيض وثلاثة اخر من آخر الشهر وما يجب حفظه ما سئل الاسلام الا وجنك

عن صوم الاربعين الذي يقال له الفارسية جهل الذي يفعل اكله في العباد هل يكره
قال شيخنا وان صوم النصارى من النصارى **كتاب المناسك**
قاضي المش عليه الحجة وفعله المكي ليس حجة كالحج علم من قدر على المش وان
لم يجد راحلة وعندنا لا يجب وهذا عندنا اذا وجد الزاد ولم يجد الزاد ولكن كان لسوبا
فعله وابتاع من العود ولدت واختلف فيمن بعد عن الكعبة فاما اهل مكة ومن كان حوا
يفترض عليهم الحج اذا قدر على المش بغير راحلة اجماعا من جامع قاضي خان اشهر الحج
واشهر الحج من الفطرا الى آخر ذي الحجة لا الغنم على **وذا القعدة** وعزم من ذي الحجة
عندنا وعندنا الى تمام ذي الحجة ويظهر خلاف فيما اذا نزلان يصوم اشهر الحج والفتا اذا
بالبحر بعد عشر ذي الحجة يكون مكروها عندنا لانه يصير بابنا القوي على الحج وعندنا لا يكون
مكروها لان اشهر الحج قد فاتت كذا في شرح ثم اختلف اصحابنا ان اليوم العاشر هل هو
اشهر الحج قال ابو يوسف انه من ذي الحجة عشري ليل وتسعة ايام فاما اليوم العاشر هل
بوقت الحج لان الفوات يتحقق بطول عجم وفي ظاهر المذهب هو من وقت الحج لان العباد
قالوا من عشر من ذي الحجة وذكر احوال العديد من الايام والليل في عبارات الحج يتناول
ما باذنه من العدد الاخر من البسوط قال في الخير فائدة كونه من اشهر الحج احرما لوارحم
في يوم المحر واما بفعاله ينز على احرما الى قابل واني بافعال الحج في تلك السنة يكون متعنا
لوقوع الاحرام في اشهر وفيه فوايد اخر ينظر في على الملبى القطع عند مكة
وعندنا عند الجمار العقبة الحاح يقطع التلبية اذا رجع من عرفات عندنا وعندنا يقطع
عندنا وحصة ترصا عند جرة العقبة قال في البسوط البكر العقبة جبل بطريق
من اصف الجمة اليها واما يقطعها من اعظم عند لقاء البيت لاحتس الحجر
المعتمر ان اصرم عند لقيات قطع التلبية اذا دخل الحرم وان اصرم في الحرم قطع اذا
عابن البيت وعندنا يقطع اذا استلم الحجر من اول شوط ثم الوقوف بالجمار قد حصل
بدون كيفية الحجر بطل وقت الوقوف بعرفات من حين تروى الشمس من يوم عرفه
الطلوع في يوم النحر يكن عندنا لو وقف في شئ منه فقد ادى الحج وعندنا يشترط ان
يقف في اليوم وجزء من الليل لانها وقت الوقوف فلا يجوز خلاها عنه من الهوان
وعندنا ولا يجوز رمي حجر قد رمى به سواه قبل ذلك فاعلم اهل حجر رمي بها

غير مجزئ عندنا خلافا له ثم في المبسوط اطلق وقال في حصة اضرها من عند الجمع اجزاه
 عندنا وقد ايسرنا وعاكلا يقول المجزئ وهو مجزئ من مجزئ فان مجزئ التوض بالمال المنهمل
 والمجزئ الزمان بالزمان من اجزاء ان الامور لا يغير وصفها فكل هذا قوله سواء اتفاق
 طواف القدوم واجبة الشتم والافضل المنفعة فاعلمته طواف التحية واجب
 عندنا سنة عندنا المسئلة الثانية التمتع افضل من الافراد وهو قول عامة اصحابنا الارواية
 اعني الى حنيفه على عكس قدمه بانه من يعمد في رمضان ثم صل في شهر الحج وبالله اهل
 فاقه فتمت ممن فعل وعندنا لا اكثر من ذلك الا اقل احرم بالوع في رمضان وفور منها في
 شوال ثم حج في هذه السنة فهو متعم عندنا والا ان يقع اكثر طواف القرة في شوال
 وحاضر المسجد اهل مكة حاكمهم لمن يلهي تركه لا ينعى اهل المسجد الحرام لقوله
 في ذلك من لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام ثم اختلفوا فيهم قال مالك هم اهل مكة خاصة
 وقال الشافعي اهل مكة ومن يكون منزلا من مكة على مسيرته لا يجوز فيها فطر الصلوة وعندنا
 اهل المواقيت ومن دخل مكة وحاضر المسجد الحرام من المبسوط والمنسردان الحج
 بالوط كما نقه يا مصر ما نفقا مرة باب الشافعي ويكره استطلاق من قلها
 بالقطع والغس طار والوقاية على يكره للحرم ان يستقل ينقطع او فسطاط او ثوب
 مزروع على عود وعندنا لا يكره وهكذا يكره شتم منطقة فيها لا يفسد سواء نفقة
 لباس بان يشد الحرم في وسط الهيمان وعندنا يكره اذا كان فيه نفقة غيره لعدم
 الضرورة وفي نفقة نفسه لا يكره لاجتماع وقايل الحائز المسروقة ليس عليه الفدية فعلم
 فنزل حماما مسرورا فعليه الجزاء عندنا خلافا له وما على قاطع ابتغاء الحرم غرم
 وفيه ما ثم بما احترم لاجزا في قطع لشجر الحرم وبناغم عندنا وفي القيد
 ما اضطاده اكمل ثم بعد احرم لم يرسل صبيوا عندنا حلال اضر صبيدا ثم احرم
 بلزقه احرامه ارسا عندنا خلافا له من لم يعم ثلثة التمتع حتى في الاضحية بين
 الاديع وكما يراد الرجوع ايضا تلك الثلث قبل سبع يقضى متعم لم يجد الهدي
 طام ثلثة ايام في الحج فان لم يعم حتى الى يوم النحر يصوم ذلك ايام عنه والا
 معدها قبل السبع فيجوز وعندنا لا يجوز صوم هذه الايام عنه ولا بعدها وقوله
 يقين الايام اي ايام النحر الترتين ومن سنة مضين في اربعة ايام وقد مر

والبدن تلك بل لمن نذر وما يدرون العجز بجزي البقر او جيب على نفسه بوزن نخل
 من الابل فان لم يجد من البقر وعندنا هو مجزئ بينهما **كتاب النكاح**
 ولو نكحوا بشرطا اعلاء صح وان لم يشهدا الحكم وانما شاكها واشهدا بشرطا
 كتمان هذا فسد تزوج امرأة بغير شهود بشرط ان يعلنه جازعده وعندنا لا
 يجوز ولو تزوجها بشاهدين وبشرط ان يكونا مجزئ عندنا وعندنا يجوز فالشرط عندنا
 ولو بحضور الصبيان والمجانين وعندنا الحكم بالاشهاد وانما النكح الكفار باطلا
 ساقط اعتبار النكح الكفار باطلا عندنا صحبي عندنا قوله ولدت من النكاح لمن ساق
 ومنه الابن الصغير يعمد صدقة جبن الصبي لمعلم زوج ابنا لصغير المرأة لمهر
 معلوم والابن فقير فالمر على الاب عندنا والحمد الفقير وعندنا لا يضمن
 ولا يصير الفقير والدناه فيه ولا فقير الكفاه لا عبرة بكناهه عندنا وعندنا الكفاه
 معنية حتى تكونه الاولياء ولانه الاعتراض خلافا ولا يابى الجزاء الصفا فاعلم وتلك
 العبد الكفاه قائم للجراد الاب ولانه تزوج الصغير والصغيرة عندنا عدم الاب
 عندنا خلافا للمسئلة الثانية بعد تزوج بغير اذن مولاه لا يصح عندنا خلافا له وتلك
 الطلاق بالاسسداد اجماعا والعفو عن نصف الصداق للاب اذنه عقدة النكاح في كبير
 تزوج امرأة بغير عسمى ثم طلقها قبل الدخول لها يجب نصف المهر الا ان يعفو المهر فلا يطلب
 شيئا او يعفو الذر بيده عقد النكاح هو العاقدة وهو الاب وينبع عفو باسقاط
 نصف المهر وعندنا هو الزوج فلا يصح عفو الاب بل يعطى الزوج الكفاه ان سنا
 وفي النكاح قبل الوقعة ولا ميسرة تستحب الميسرة ولا يرد وجوبها في الشرع
 طلقها قبل الدخول ولم يمسها يمسح المنة عندنا وعندنا يجب المسئلة على اجماع
 ومن معوفة وفي النكاح اختلفت الزوجان فكل منهما نصفان اختلف الزوجان
 في متاع البيت بعد الوقعة وكل منهما نصفان عندنا ومنه ما مرة باب الثلثة
 وتجزئ الام على من ترضعه ان لم تكن شريفة مرفوعة تحبر الام على ارضاع
 الولد اذ لم يكن شريفة وعندنا لا يجبر قاله النعمة لو ايت الارضاع ومنه مذكورة او يمانية
 لا يجبر على ذلك سواء اضر الولد من المرأة او لم يأخذ وطأه الرواية قاله الامام الكلوي
 وذكر الامام المسترخي في انه اذ لم يأخذ لبن الفرس بلا خلاف وهو الصحيح

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما في كتابي من كتابي
 في كتابي من كتابي
 في كتابي من كتابي

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما في كتابي من كتابي
 في كتابي من كتابي
 في كتابي من كتابي

خبر واستقر عليهم اشر وبالحذر لا يصلون الى المراء وزيادتها الى يوم النكاح
 ولا اسم في اللغة من الاضداد وامراء المفقود الامعت من فقده اليك سبيل يعرف القام
 بينها عند وتعدت باربعة اشهر وعشرة ايام ثم يزوج من ثلث فان عاد الزوجة الاولى
 ولم يزوج من بعد فبها حقها وان تزوجت فلا سبيل الى الاول عليها وعندنا لا يزوج سبيلها
 ويضرب من حقها بغير موت او طلاق وكيف بدت كبت في حقها في الفرائض والوفاء
 جمع الوافي كتاب **الغصب** وقال في غصب النيات الغنم
 ونحوها امتلاكها دون القيمة غصب حيوانا او ثوبا او شئاً مما لا يملكه في جنسه يغيب
 مثله صلوات عند وعندنا يغيب قيمته كتاب **الوديعة**
 لو سرق ثوب من المؤمن امانة ضمن ذلك المعلن سرقته المودعة دون مال
 آخر ضمن المودع عند ولا يصدق للمتهم وعندنا لا يغيب وان سرقها ما لم يحز
 يغيب اجماعاً ومنفق البعض من الوديعة بغير اذن ضامن جميعه رفع المودع
 بعض الوديعة وانفق ثم هلك الباقي ضمن الكلي عنده وعندنا لا يغيب الا المبرور
 كتاب **الصبي والذليح** وتركه بعض عروق يقطع في الذليح تحريم
 وهن اليم تركت شاة من العروق الاربعة غير مقطوع لم يحل عندنا ومنه ما من
 في التلبس والسهر عن تسمية الله اذا ذك في ذبح حاله النحر كذا امره بالشافعي
 المسئلة الثانية ذبح ما يجر ويجز ما يذبح يحل عندنا خلافه والسبع والذليح يحرم
 في اهل بيت واحد لا في نفر البقرة يحز عن سبعة واكثر اذا كانوا من اهل بيت
 واحد وفي البقرة كذلك والوضع في البقر اثنان وعندنا يجوز في السبعة دون الاكثر مطلقاً
 كتاب **الهبة** تغيب الموهوب عن حاله لا يمنع الرجوع في قيمته اذا
 الموهوب في يد الموهوب لزيادة متصلة فلا الرجوع في قيمته عند وعندنا لا
 الملك في الموهوب والموهوب له يثبت قبل قبضه اذ قبضه وهب لافسانه
 يملكه بمجرد القبول عند وعندنا لا يملكه قبل القبض كتاب **البيع**
 وعلة الربوا هو اجس اذا كان اقبية واذا اخرج دفعه ذل الربوا في الرباع
 والذباير المفروص المجامسة وفي الاشياء الاربعة القوت او ما يصلي به القوت فلا يجوز
 حيوانا بحيوانين نقدا اذا اردتهما الربوا من العدة ومدهما من ثوب بالشافعي فنهاته

لمنه درهم قطوعه عند لان المثلث تضارب كل عندنا لا يقطعون علم يبلغ
 نصيب كل واحد منهم عشرة دراهم والقطوع الغرم علم من وضد مالاً ولا الاطلاقات ابراً
 موت في باب المثلث متى ويقطع السارق من شهوده من منزله لم يكل من شكائهم
 رجل دخل دار امرأة وبها لا يسكنها فسرقت منها نصيباً لا يقطع عندنا خلافه وقدر
 في باب المثلث فان قلت مخرج النظم بان الزوج ليس من سكانها ولم يفرض بجانب
 المرأة وفي المثلث مخرجها من المثلثين ولدت لا يملكه بين النظم والشرع لانها بين
 ان ليس بها كثر فيها فقدر من انما يملك من سكانها ايضا اذا المرأة تسكن حيث يسكن
 الزوج عرفاً وشرعاً والمأوى انما يملك من حيث يسكنه الا انه حرقا الطوق
 ويحذف في القطوع بالتغليب ذكر على التحجير لا الترتيب مرتد عندنا ان اخذ المال
 فقط يقطع يدين ورجل من خلاف وان قتل نجس بقتل لا غير وان اخذ المال وقيل ايضا
 بخير الامام عند الشيخ ان شاء قطع ثم قتل بالصلب وان شاء اكنى بالقتل واما بقتل
 وعندنا ما كغير الامام ان شاء صلبه وان شاء قتلهم وان شاء قطع ايديهم وارجلهم خلاف
 كتاب **السير** لو شق ارجل المواشي عقرت وتحزن قلنا دخت وسفوت
 ان نذر اخرج مواشي اكنى من دار الحرب عقرت الدواب عندنا وتكرت كما يتلف
 سائر الاموال قطعها لوم انتفاعهم وعندنا يذبح ويحرق بالنار بعد ذلك ولا يحرق
 قبل الذبح اذ يذبحون اوفق ينفعون بالاكل عيسى وقول سون اي اوفق كتاب **اللقطة**
 لو شق اللقطة حين يذبح على الزنا بردة ويترك يقطع بلغ فتشيد الزنا على امر
 سبيل عندنا خلافه والكلام في القتل كتاب **اللقطة**
 ما اللقطة العبد والواة وما عرق فيه دفع او فدا وهو عليه دون مولاه اذا ما
 بعز ملة التثريب اذا عدا تلف اللقطة بغير التوثيق فحرقها لا يطلبا لاجود
 العتق عنده وان قبل التوثيق يظهر الضمان ومن المولى فيؤمر بالبيع او الفدا وعندنا
 في الفصلين يبر من المون كتاب **المفقود** قال في المفقود
 وامرأة المفقود بعد اربع من السنين مضان فاسمته تفسير المفقود رجل
 وبغير قدر عدة الوفاة تنكح من شاءت من الوفاة خرج في سفر او اسر ولا يعرف
 لو عاد بعد عدة المكة ان نكحت فانت ولا يبر له حيوة ولا مودة وانقطع عن

الانبياء وتكررت بانه

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ما في كتابي من كتابي
 في كتابي من كتابي
 في كتابي من كتابي

وباعه والشعيرتين وحيداً وبيع ذابكراً فضلاً فاسيد باع فغير حنطه بفغير
 من غير اعتدال يدا بيد وعند لا يجوز لانها جنس واحد في كونها طعام الناس ترك قبض لاسفل
 ولو ترك قبض لاسفل مال السلم يوجبه ويومين يجوز فاعلم السلم بوجاهة يومين لا يبطل
 السلم عند وعندنا يبطل ولا يجوز فبيع السلم واحد قبض الحق فاسيد وبيع السلم
 لا يجوز في السلم ان يباذله من السلم ويسترد بعض لاسفل لانه ينتقص في كل ما انتقص
 في بعض وعندنا يجوز ويجعل كذا العترة ودل الباقي وفي رؤس الحيوانات السلم وفي الجوز
 جازي كمانع يجوز السلم عند في رؤس الحيوانات ويجوزها عدداً وعندنا لا يجوز في
 الرؤس والآواني والجلود الا اذا اتيتم طولها وعضها وذواها وان كانت او الغرض
 او انه قبل الاجارة انتقص ما من له اختيار قبل الاجارة او مضت المدة قبل الاجارة
 انفسح البيع عنده وعندنا يلزم ما عابت عند المشتري ثم علم عيباً قديماً ردوا بالشفعة ثم
 وجرد المشتري عيباً قديماً بعد صحت في يد عيب فغده يردده ويغرم نقصان عيب حدث
 عنده وعندنا لا يرد ويبرص بنقصان العيب الآء ياخذ البائع برضاه ببيع المبيع
 وجازي ببيع المبيع قبل ان يقبض غير الطعام فاعلم قبل القبض جازي عنده الآء
 في الطعام لانه شرط فيه يدا بيد وعندنا في المتفرق لا يجوز وفي العترة من باب محمد بن ابي
 لو هلك المبيع قبل القبض لم يكن ذاك موجباً للشفعة هكذا المبيع قبل القبض يبطل البيع
 عندنا خلافاً لوجاهة في ملكه من يملكه من غير علمه ذاك فاعلموا في ملكه من غير علمه
 الذين جازي عنده وعندنا لا يجوز الا اذا استقط على القبض وقبضه فان قلت جازي فهو
 في احواله قلت ذكره اجماع الكثر لقاضية انما جاز لانه يملكه كما لا يقصد او لم يملك
 ثبت ضمنا لا يقصد وهو كثر النظر وان اردت بيعه واظهره فهو الوجوه يبرر كذا
 اراد بيع جازي ببيع عليه ان يسترد بها عنده وعندنا يسترد بذكر وعلى المشتري ان يبرر كذا
 ويكفره الوالي ان يسترد على الذي عام الغلاء اختار على الوالي التسعير عام الغلاء
 عنده وعندنا لا يفعل ذلك الا اذا اقره في القيمة تحدياً فحشا وعجز القاض عن ضمانه
 حقوق المسلمين بالالتعير فلا باس به بملشون اهل الوالي قاله جامع المحبوس قالوا
 لو زاد البائع على الغالب العتاد وبيع فغيره لشترى بحسين عامه فيهم منه دفعاً للضر وقال
 بعض اصحابنا نعم انما اذا خاف الامام على اصل المهر الهلاك اخذ الطعام من المتكبرين وفروقه

في البيع
 في البيع
 في البيع

عليهم للضرر فاذا وجدوا رد غله وتعدوا بغيره الغالبين بعض فيع الكحل ويجوز
 ظهري الغالبين في جانبيهما ويستبيع الغلب ما يحدث منه عندما كان حراً وعندنا لا يجوز لانه
 بيع المحرم قاتل العون هذا اذا باع ثم الغالبين اذا باع اصول الغالبين بعدما ثبت يجوز
 قلت اذا قال الغالبية ابن خياط زياره موافقته بدم حرم وكاه ذلك قبل ان يخرج
 احرجه قال الامام الفضل يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ دون ما يخرج من الحرجة
 وما خرج فهو للمشتري لانه ما ملكه من فتاوى قاضيه وعندنا يجوز في الرقن الاجل كما
 يجوز ذاك في الدين اجل التاجيل في الرقن لانه عندنا وعندنا سواء اجعل عند الاقرار
 او بعد ما اقرض هو الصحيح وفي الاجل ان يبيع كتابه **الصفحة**
 ورد بعض بطل الصفح بان يوجز ربعاً فبيع كل فاعلم قبل القبض بطل الصفح
 فرده بطل الصفح كله عنده وعندنا يبيع في الباقي في السلم وقدمه السلم كما **الشفعة**
 وثبتت الشفعة فيما قد وهب بمثل ما عوض وهو لم يوجب وهب جازي بل لا يجوز
 ثم عوضه شأين ثبت الشفعة بغير قيمته عنده وعندنا لا يثبت وانما وضع هكذا اذ في الهبة
 بشرط العوض ثبت الشفعة اجماعاً عند الشافعي لم يرد فضل جازي الذي ابتاعه في الاخر
 اشترى داراً وبقيتها فالشفعة ان دفع فتمت البتة فلا شفعة عنده والافلا وعندنا
 ياعلم بالقبض وياخذ الشفعة والاصل التايب في البيع للمشتري يثبت للشفعة باع
 داراً بغير موجب لا سنة مثلاً فعنده ياخذ الشفيع ويودي الرقن عند حلول الاجل
 عندنا يتخير ان شاء اقرضه بالمال ولا فيصير الى اهل الاجل باع براء
 لا يثبت الشفعة في الامار بلكه في الارضين والربا يثبت الشفعة عندنا
 خلافاً له **كتاب الاجارات** ومكثري عدا مكاناً ذكرنا
 فان من اجاره تخيراً في احدى القهات او فضل المولى استاجر دابة الى
 مكان معلوم ثم جازها عن ذلك المكان ففككت فافكر الدابة عنده بالاختيار ان
 يشاء اختار البعيرين والاجر الفضل وان شاء اخذ فضل الاجر ولا ضمانه لا وعندنا
 له النصين **الاعية كتاب الشهادات**
 وحجت لا اطلاع للذكر ان تشهدت من النساء مرة بالشيء
 وجازي شهادته العيان ولا يصدر عن العيان شهادة الا على مقبولة فيها

في البيع
 في البيع
 في البيع

المبيع هناك مصدر كذا في المعاي

٢٧٥

الى الاشياء لان العلم يتبع بالسمع ومنه هبتا حرة باب يعقوب شهيد الصبيان على حراحة
 وشهد الصبيان فيما يقع من الجراح بينهم فيسبح وفوت بينهم لا يقبل عندنا ظافله
كتاب الدعوى وحار جنة ادعيا وبرهنا فاعذر الرهطين اول
 بالقضا خارجا ادعيا عينا في بديانث واقا ما بينه بعض شئنا واعدل البيهني عند و
 عندنا بعض بنصفين **كتاب الغالة** ويراء الحصيل بالكلية
 وحكمها كالحكم في الحوالة الاصيل يرا على الدين بالكلية عندنا وعندنا لا يبرأ ويترجم المطالبة
 الى كل واحد منها اما في الحوالة فيلزم بالاجماع كمن يراه عتيق بشرط الله منه لا عرف في الزنا
كتاب الرهن لو اقرت لكم الذكوة رهن لم يكن القاذرها
 فاعلن رهن كرها ثم فالرهن لا يكون رهنا عندنا وفي الرهن وقدمت في التمس في
 وقمة الرهن على المتهين اذا ادعى الهلك على ولم يبرهن ادعى المتهين على هلك الرهن
 ولا يثبت لبعض قيمته عندنا بالغ ما بلغت بنا على الموضع لو ادعى هلك الرهن ولم
 يقبل حكمه في شئ آخر الى ابصره عندنا وعندنا يصدر ويسقط الدين بقدره والباقي لا
 ضمان فيه **كتاب المضاربة** مضارب يتنازع ما عتبه نهي ثم يبيع
 ذاك كيف يشتهي فانه اجاز هو كالاذ بيع فانه الى عتبه فالتبني اشترى المضارب
 شئنا هرب المار ذكر عن شرا ثم باعه وليف فيه تعرفات آخر ثم اجازت المار ذكر
 فالما على المضاربة والزبح والوصيفة على شرط ولم يجز عندنا حاله والزوج المضارب لانه
 كالغاصب وعندنا لا اثر لاجازته ويضرب والمضنون كله والمستضع اذا اخل فهو
 وهكذا لو اخل المستضع فراح المال كذا يصنع على هذا والبضاعة بعض
 وهو القطع سمي به لانها قطعت من المال ويقال المستضع الشئ اي جعلته بضاعة
 لنفسه والبضعة لغيره فعل هذا قول المستضع بالفتح لمن والصواب المصنع بالفتح
 او المستضع بالكر من المغرب في النظم صحيح بالكتاب ايضا بخطه ولكن ذكره المذهب ايضا
 الانضاع والمستضع بالكر صاحب البضاعة وبالفية حاملا فعل هذا قول يعين في الصا
 في النظم اذا المراد حاملا البضاعة **كتاب المزارعة** قالوا كذا
 واشترط عليك الفقات الكاملة لكي يبيع اخذك المعاملة انما يبيع المعاملة اذا شرطت
 الفقات كلها على العامل لانه من تمام العمل وعندنا عليه العمل وضرواته وموئنة الملاك على

المالك

المالك والارض لا تدفع الا بقا لصنفها كرها وتخلو سماعا لا يجوز دفع الارض
 من اربعة الاتبعوا للكروم والاشجار عندنا بشرط التبعية عندنا ان يكون الاصل ضعيف
 البيع لانه يتحقق التبعية كذا في المختلف والعون وذكره مزارعة خواجه زاد قالوا كذا
 ان المزارعة فاسدة على كل حال مفردة كانت او تبعا للمعاملة اما المعاملة في بين في الكرم
 والتخيل وكل شجرة مثمرة وغير مثمرة وقال الشافعي المعاملة في التخيل والكروم جابزين فولا
 واحدا فاما في غيرهما من الاشجار المثمرة فله فيه قولان كان في القويم يقول يجوز في الجوز
 فيعادل التخيل والكروم اما المزارعة المنفردة عن المعاملة فانه لا يجوز عندنا الشافعي
 مولا واحدا فاما تبعا للمعاملة فان كان بين التخيل والكروم ارض بيضا وكانت الارض بيضا
 ماء التخيل يدفع التخيل والارض معاملة جاز في اصدقها اذا كان البور والبيضا من قبل بلاء الارض
 فاما اذا كانت التخيل بل سقي ماء على حدة فالمزارعة لا يجوز دفعها تبعا للمعاملة قلت
 صف الدواني يوافق النظم لكن ذكر ان شئ مكان ما كذا فحين ان يكون عن كذا كذا في ان
 يردعه ما ذكره نظم النظم فاما ملك المعاملة جابزين والمزارعة فاسدة لانه لا يكون
 تبعا للمعاملة مثلا ان يدفع التخيل معاملة وما كانت من الخضر البيضا بين التخيل
 يدفعها مزارعة فيقول في العقد دفعتم اليك هذه النخيل معاملة ليعمل فيها براكب من كذا
 يبيعها ويحفظ ولحمها في كل عام وما زرقا سمي فهو بيضا نصفان على كذا ودفعتم اليك
 ما يبيعها من الارض البيضا مزارعة من هذه المعاملة ليزرع فيها ما يملك سبذ من
 عندك على ان حارجه انتم منها فهو بيضا على كذا وقال الشافعي المعاملة والمزارعة
 جابزين تبعا كان او اصلا **كتاب الديانة**
 والقتل في الاحكام عذر وعطاف وليس فيه العمد شاعرا قالوا كذا القتل نوعان عمد
 محض وخطأ محض وشبه العمد ليس نوع ثالث في حقكم الا اذا واسطة بين العمد والخطا
 ولا ادري خطأ العمد ولا شبه العمد او بلغة ولم يسمع عندنا لانه لم يصب بتقريبه في باب
 الاختيار ابن الجهم من كان مولاه على اهل المدينة يوليه والا فلا واحدا وشبه العمد
 سمي في حق ترسب الاحكام وفي ديانة المسلمين التي غنمها الفاء والذبي نصف ما ذكر
 في حق المسلم عندنا اشاعرا الفاء ودية الذي يستلحق وقدمت في باب الشافعي في اية
 وليس للرؤية ارتد دية ولا للزوجة ارتد دية من ارتد عن دينه اصل للرؤية لا يرد

وقال

الارض لا يسقط بها

وعندنا القتل
ثلاثة انواع

وقال ابن ابي عمير
 فله ان يرضى بالدية
 عليه ان لا يرضى بالدية
 القاتل عليه ان لا يرضى
 فله ان لا يرضى بالدية
 عليه ان لا يرضى بالدية
 القاتل عليه ان لا يرضى
 فله ان لا يرضى بالدية
 عليه ان لا يرضى بالدية
 القاتل عليه ان لا يرضى

وقال ابن ابي عمير
 فله ان يرضى بالدية
 عليه ان لا يرضى بالدية
 القاتل عليه ان لا يرضى
 فله ان لا يرضى بالدية
 عليه ان لا يرضى بالدية
 القاتل عليه ان لا يرضى

من دة الآثم عنه وعند يارث وابن قتيل قرية فالحصل مثل الباعن ذوا بالوث ^{موت}
 أقيم خمسين يديا وقتل وجده قتيلا وحل وادعى وارثه على واحد من اهل الحلة انه
 قتله عملا وقد وجد منه لوث فللوارث ان خلف خمسين عينا ويقتله فصاحا عليه و
 عندنا ليس له ذلك وتفسير اللوث موت يبار الشافعي قلت ومحل الخلاف ان يدعى القتل
 على معين فنعينه فنعينه المدعى عليه شرط اما جاعة او اضرار حتى لو قارنا ادعى على واحد منهم
 ولست اعرفه ولست ادعى على جاعتكم لم يقبل عنده في البداية في العيين قلت وفي الظلم اشارة
 اليه فانه قال قتل في مرضا وهو من اسم الاشارة اما عند الشافعي فسواء عين شخصا
 ام لا والمسالمة في العدم **كتاب الفرائض** مات وترك اربعين
 ابن اقر باج ويجحد اخوه اعطى ثلث مما قدر جحد فاق واحد ما باع وانكر الاخر
 وان يكن اقر بالاخت وذا انكر اعطى حصة ما قدر احد **ابن اقر** في حق الآثم و
 وعندنا النصف مكان الثلث والثلث لا يخفى لها مارت يشا در المعز فيما في يد
 من الميراث وكيفية المشاركة ان يصح الفريضة او لا كما تم معروفون ثم يطرح نصيب
 المتكدر ويجمع بين نصيب المعز والمقر فيقسم ما في يد المعز على ذلك حتى ان في مسئلتنا للمقر له
 ان ياخذ نصف ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة من ثلثه للمجاهد سهم
 فيطرح نصيب ويجمع بين المقر والمقر وذلك سهمان فيقسم ما في يد المقر على سهمان وان
 اقر باحت والمسئلة بما لها احذت ثلث ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة
 من خمسة نصيب كل واحد سهمان ونصيب الاخت سهم فيطرح نصيب الاخت اجاحد
 وذلك سهمان فيجمع بين نصيب الاخت والمقر بين نصيب الاخت وذلك ثلثه فيقسم ما في
 المقر على ثلث وعند ما كثر المسئلة الاولى فيعطى ثلث ما في يد المقر وفي المسئلة الثانية
 يعطى عنه خمس ما في يد من المجهز وعين **وارثين** وبنت باج اخو وابن
 وبنت كذا وقرن فالزوج ما تملكه هذان لذلك لا خمس **خمس** سهمان وعلى
 هذا الورث كذا اثنين وبنين وبنين الميراث ثم اقر ابن وبنت باج وانكر الابن والبنات
 الآخرة فعندنا يقسم نصيب المؤمنين بينهما احسا كل واحد سهمان وبالاخت سهم وعند
 ارباعا للاخت المقر سهمان وللاخت سهم ولالاخت سهم **كتاب الوصايا**
 وبعد نصف احوال من جئت لحال شيخ الموت فيما فعلت احوال بعدة نشر

من دة الآثم عنه وعند يارث وابن قتيل قرية فالحصل مثل الباعن ذوا بالوث موت
 أقيم خمسين يديا وقتل وجده قتيلا وحل وادعى وارثه على واحد من اهل الحلة انه
 قتله عملا وقد وجد منه لوث فللوارث ان خلف خمسين عينا ويقتله فصاحا عليه و
 عندنا ليس له ذلك وتفسير اللوث موت يبار الشافعي قلت ومحل الخلاف ان يدعى القتل
 على معين فنعينه فنعينه المدعى عليه شرط اما جاعة او اضرار حتى لو قارنا ادعى على واحد منهم
 ولست اعرفه ولست ادعى على جاعتكم لم يقبل عنده في البداية في العيين قلت وفي الظلم اشارة
 اليه فانه قال قتل في مرضا وهو من اسم الاشارة اما عند الشافعي فسواء عين شخصا
 ام لا والمسالمة في العدم **كتاب الفرائض** مات وترك اربعين
 ابن اقر باج ويجحد اخوه اعطى ثلث مما قدر جحد فاق واحد ما باع وانكر الاخر
 وان يكن اقر بالاخت وذا انكر اعطى حصة ما قدر احد **ابن اقر** في حق الآثم و
 وعندنا النصف مكان الثلث والثلث لا يخفى لها مارت يشا در المعز فيما في يد
 من الميراث وكيفية المشاركة ان يصح الفريضة او لا كما تم معروفون ثم يطرح نصيب
 المتكدر ويجمع بين نصيب المعز والمقر فيقسم ما في يد المعز على ذلك حتى ان في مسئلتنا للمقر له
 ان ياخذ نصف ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة من ثلثه للمجاهد سهم
 فيطرح نصيب ويجمع بين المقر والمقر وذلك سهمان فيقسم ما في يد المقر على سهمان وان
 اقر باحت والمسئلة بما لها احذت ثلث ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة
 من خمسة نصيب كل واحد سهمان ونصيب الاخت سهم فيطرح نصيب الاخت اجاحد
 وذلك سهمان فيجمع بين نصيب الاخت والمقر بين نصيب الاخت وذلك ثلثه فيقسم ما في
 المقر على ثلث وعند ما كثر المسئلة الاولى فيعطى ثلث ما في يد المقر وفي المسئلة الثانية
 يعطى عنه خمس ما في يد من المجهز وعين **وارثين** وبنت باج اخو وابن
 وبنت كذا وقرن فالزوج ما تملكه هذان لذلك لا خمس **خمس** سهمان وعلى
 هذا الورث كذا اثنين وبنين وبنين الميراث ثم اقر ابن وبنت باج وانكر الابن والبنات
 الآخرة فعندنا يقسم نصيب المؤمنين بينهما احسا كل واحد سهمان وبالاخت سهم وعند
 ارباعا للاخت المقر سهمان وللاخت سهم ولالاخت سهم **كتاب الوصايا**
 وبعد نصف احوال من جئت لحال شيخ الموت فيما فعلت احوال بعدة نشر

كالمرض من الموت عند وعندنا لا صلى الا عند الطلق من الوصية وطال الطلق من مرضها
 لا يصح بالاتفاق ذكر بالتمتع قال الامام السرخسي اذا اخذها وصي الولاد في كل مرض الا
 ان قد ياخذها الوصي ثم يسكن وهذا كمرض يعقبه البر وانما يصير مريضا اذا اخذها
 الوصي الذي اخذها ايضا الولد عنها وسلامتها او موتها لان مرض الموت ما يتصل به الموت
 من الغشوى الطهرية وما اجاز الوارثون في المرض لم يملكو ابطالا اذا اقرض اجاز
 الورثه يترج الموت فمريضه فليس لهم ابطال بعد موته عند وعندنا لم يبطال الا اذا
 سوب لكم بعد الموت فلا يعتبر قبل **كتاب الكراهية**

وقال في الميتة فلا يلبس الشعر لا ينسج ولا يطرأ جس قال مالك شعر الميتة
 ونحن طهر كاهنا والشافعي يثبت نجاستها ويدعى طاهر وعطرا نجس وقال
 لان في العظم حيوة لا يتالم كالس ولا حية في الشو وقال الشافعي في ما نجس و
 يدعى ان فيها حية وعندنا طاهران لعدم حيوة فيها لعدم احس والحركة ولا تنسج بانه
 العظم سالم بل العظم يتالم في اللحم المتصل به هو الذي يتالم وبين الكس كلام انه عظم
 او طرف عصب بالس فان الطم لا يحترق في البدن بعد الوالد وفي الفصيلة ايدى رواية

لا حية فيه ولا ينسج وبما شيع الاسلام وفي رواية علي كس وبما اخبر عن النبي
 المستوط والمجيد والمجيد في المسجد كنهه شيخ فاحفظوا **كتاب النكاح** قال مالك
 ونحن لا نرى في نكاح الجوارب وربنا اعلم بالنعوت **كتاب النكاح** كان
 عنده لا ينسج دليله في انما المشركون نجس والمساجد يضاف عن الانجاس قلنا
 المراد من الآية حيث الاعتقاد بدليله ما رواه ان الله علمه انزل وقد تقيف في المسجد
 وكانوا معتقدين في ذلك انفق ختم الكتاب بخبر يقول ربنا انما يكوم ربنا وهوانا لما
 لم يسجد ربنا علمه برهان المشركين عن دخول المسجد مع ما فهم من حيث الاعتقاد
 كيف يتخير ربنا حرمان المؤمنين عن دخول المسجد مع ما فهم من حسن الاعتقاد
 بل هذا ولما يكوم اجن واجن وبالله التيق والاول والله الحق والاولى مصلر
 ما عرف احوال فاعين في رواية في المنام فيقول له ما فعل الله بك فقال غفل فقبل له
 ما في حيلة وطاعة فقال جهنم فيقولون بالفضل لا يافعل ويعفون بالملك لا يافعل
 ويعاملون بالكرم واجود بالكره والسوء وبالبر والاحسان لا بطاعة الازك

من دة الآثم عنه وعند يارث وابن قتيل قرية فالحصل مثل الباعن ذوا بالوث موت
 أقيم خمسين يديا وقتل وجده قتيلا وحل وادعى وارثه على واحد من اهل الحلة انه
 قتله عملا وقد وجد منه لوث فللوارث ان خلف خمسين عينا ويقتله فصاحا عليه و
 عندنا ليس له ذلك وتفسير اللوث موت يبار الشافعي قلت ومحل الخلاف ان يدعى القتل
 على معين فنعينه فنعينه المدعى عليه شرط اما جاعة او اضرار حتى لو قارنا ادعى على واحد منهم
 ولست اعرفه ولست ادعى على جاعتكم لم يقبل عنده في البداية في العيين قلت وفي الظلم اشارة
 اليه فانه قال قتل في مرضا وهو من اسم الاشارة اما عند الشافعي فسواء عين شخصا
 ام لا والمسالمة في العدم **كتاب الفرائض** مات وترك اربعين
 ابن اقر باج ويجحد اخوه اعطى ثلث مما قدر جحد فاق واحد ما باع وانكر الاخر
 وان يكن اقر بالاخت وذا انكر اعطى حصة ما قدر احد **ابن اقر** في حق الآثم و
 وعندنا النصف مكان الثلث والثلث لا يخفى لها مارت يشا در المعز فيما في يد
 من الميراث وكيفية المشاركة ان يصح الفريضة او لا كما تم معروفون ثم يطرح نصيب
 المتكدر ويجمع بين نصيب المعز والمقر فيقسم ما في يد المعز على ذلك حتى ان في مسئلتنا للمقر له
 ان ياخذ نصف ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة من ثلثه للمجاهد سهم
 فيطرح نصيب ويجمع بين المقر والمقر وذلك سهمان فيقسم ما في يد المقر على سهمان وان
 اقر باحت والمسئلة بما لها احذت ثلث ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة
 من خمسة نصيب كل واحد سهمان ونصيب الاخت سهم فيطرح نصيب الاخت اجاحد
 وذلك سهمان فيجمع بين نصيب الاخت والمقر بين نصيب الاخت وذلك ثلثه فيقسم ما في
 المقر على ثلث وعند ما كثر المسئلة الاولى فيعطى ثلث ما في يد المقر وفي المسئلة الثانية
 يعطى عنه خمس ما في يد من المجهز وعين **وارثين** وبنت باج اخو وابن
 وبنت كذا وقرن فالزوج ما تملكه هذان لذلك لا خمس **خمس** سهمان وعلى
 هذا الورث كذا اثنين وبنين وبنين الميراث ثم اقر ابن وبنت باج وانكر الابن والبنات
 الآخرة فعندنا يقسم نصيب المؤمنين بينهما احسا كل واحد سهمان وبالاخت سهم وعند
 ارباعا للاخت المقر سهمان وللاخت سهم ولالاخت سهم **كتاب الوصايا**
 وبعد نصف احوال من جئت لحال شيخ الموت فيما فعلت احوال بعدة نشر

من دة الآثم عنه وعند يارث وابن قتيل قرية فالحصل مثل الباعن ذوا بالوث موت
 أقيم خمسين يديا وقتل وجده قتيلا وحل وادعى وارثه على واحد من اهل الحلة انه
 قتله عملا وقد وجد منه لوث فللوارث ان خلف خمسين عينا ويقتله فصاحا عليه و
 عندنا ليس له ذلك وتفسير اللوث موت يبار الشافعي قلت ومحل الخلاف ان يدعى القتل
 على معين فنعينه فنعينه المدعى عليه شرط اما جاعة او اضرار حتى لو قارنا ادعى على واحد منهم
 ولست اعرفه ولست ادعى على جاعتكم لم يقبل عنده في البداية في العيين قلت وفي الظلم اشارة
 اليه فانه قال قتل في مرضا وهو من اسم الاشارة اما عند الشافعي فسواء عين شخصا
 ام لا والمسالمة في العدم **كتاب الفرائض** مات وترك اربعين
 ابن اقر باج ويجحد اخوه اعطى ثلث مما قدر جحد فاق واحد ما باع وانكر الاخر
 وان يكن اقر بالاخت وذا انكر اعطى حصة ما قدر احد **ابن اقر** في حق الآثم و
 وعندنا النصف مكان الثلث والثلث لا يخفى لها مارت يشا در المعز فيما في يد
 من الميراث وكيفية المشاركة ان يصح الفريضة او لا كما تم معروفون ثم يطرح نصيب
 المتكدر ويجمع بين نصيب المعز والمقر فيقسم ما في يد المعز على ذلك حتى ان في مسئلتنا للمقر له
 ان ياخذ نصف ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة من ثلثه للمجاهد سهم
 فيطرح نصيب ويجمع بين المقر والمقر وذلك سهمان فيقسم ما في يد المقر على سهمان وان
 اقر باحت والمسئلة بما لها احذت ثلث ما في يد المقر لانه لو كانا معروفين كانت الفريضة
 من خمسة نصيب كل واحد سهمان ونصيب الاخت سهم فيطرح نصيب الاخت اجاحد
 وذلك سهمان فيجمع بين نصيب الاخت والمقر بين نصيب الاخت وذلك ثلثه فيقسم ما في
 المقر على ثلث وعند ما كثر المسئلة الاولى فيعطى ثلث ما في يد المقر وفي المسئلة الثانية
 يعطى عنه خمس ما في يد من المجهز وعين **وارثين** وبنت باج اخو وابن
 وبنت كذا وقرن فالزوج ما تملكه هذان لذلك لا خمس **خمس** سهمان وعلى
 هذا الورث كذا اثنين وبنين وبنين الميراث ثم اقر ابن وبنت باج وانكر الابن والبنات
 الآخرة فعندنا يقسم نصيب المؤمنين بينهما احسا كل واحد سهمان وبالاخت سهم وعند
 ارباعا للاخت المقر سهمان وللاخت سهم ولالاخت سهم **كتاب الوصايا**
 وبعد نصف احوال من جئت لحال شيخ الموت فيما فعلت احوال بعدة نشر

